



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

# الموسوعة الفقهية

الجزء السادس عشر

جنائز - حتم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

، وَمَا كَانَ اللَّهُ مُتَوَلِّيًا لِّمُشْرِكِيهِمْ ، قُلُوبًا تَغْرِمُ مِنْ كُلِّ  
فِرْقَةٍ مِنْهُمْ خِطْبَةً لِيُتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ  
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ .

( سورة التوبة آية ١٢٢ )

» من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين :

والسبح لله الذي وهب

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

طباعة ذات السلاسل - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

ما ينبغي فعله بعد الموت ، وما لا ينبغي فعله :

ما ينبغي فعله بعد الموت :

٣ - اتفق الفقهاء على أنه إذا مات الميت شدة

وجاه ، وغمضت عيناه ، فإن النبي ﷺ دخل

على أبي سمنة ، وقد شق بصره فأغمضه وقال :

«إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر»<sup>(١)</sup>

## جناز

التعريف :

١ - الجناز جمع جنازة بالجذع الميت ، وبالكسر

المسرير الذي يوضع عليه الميت ، وقيل عكسه ،

أو بالكسر: السرير مع الميت ، فإن لم يكن عليه

الميت فهو سرير ونمش وقيل : في كل منها

ثلاثان .<sup>(٢)</sup>

ويؤتى أرقق أهله به بغضاضة أسهل ما يقدر

عليه ، ويشد لحياه بعصابة عريضة يشدها في

جنبه الأسفل ويربطها فوق رأسه .<sup>(٣)</sup> ويقول

منفضه : بسم الله وعلى ملة رسول الله .<sup>(٤)</sup>

اللهم يسر عليه أمره ، ومهل عليه ما بعده .

وأسمده بفنائك ، واجعل ما خرج إليه خيرا مما

خرج منه .<sup>(٥)</sup>

٢ - أولا : أحكام المحتضر :

تعريف المحتضر وتوجيهه وتلقينه :

٢ - المحتضر<sup>(٦)</sup> هو من حضر الموت ولم تكنه ،

والمراد من قرب موته ، وعلامة الاحتضار - كما

أوردوها ابن عابدين - أن تسرخي قدماء فلا

تصبيان ، ويخرج أنفه ، وينحصف صدغاه ،

ويمتد جلده خصيته لانتشيز الخصيتين الموت ،

وتغمد جلدة وجهه فلا يرى فيها تعطف .<sup>(٧)</sup>

والمحتضر أحكام تنظر في مصطلح :

(احتضار) .

(١) حديث : «فإن النبي ﷺ دخل على أبي سمنة وقد

أخرجه مسلم (٢/٦٣٤) - طه حسين الحلبي .

(٢) «الطحاوي الحنفية ١/١٥٤» - محضر المزي ١/١٦٩ ، و«إدلة

المتنبي» بانضمام ١/١٦٨ ، و«دلة السالك ١/١٦٦

(٣) في «إدلة» وعلى ملة رسول الله ﷺ على هذا القصر

وملك في المصنف لابن أبي شيبة عن بكر بن عبد الله المزني

٢٦/٤

(٤) الحنفية ١/١٥٤

(٥) راجع الحنفية ١/١٥٤ ، ويختصر خليل ٣٧ ، والمزي \*

(٦) القاموس ، المصباح مادة وحز ، والدر المختار ١/٥٩٩

(٧) اسم مفعول من الاحتضار .

(٨) ابن عابدين ١/٥٩٥ ، والحنفية ١/١٥٤

ومستحب أن يترج عنه ثيابه التي مات فيها، وسجى جميع يده بثوب ودفع عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله ﷺ حين توفي سجد برود حبرة<sup>(١)</sup> ويترك على شيء مرتفع من لوح أو سرير، لئلا تضيقه مداوة الأرض فيتغير ريحه، وتجعل على بطنه حديد، أو طين يابس، لئلا ينضخ، وهذا مضمّن عليه في الجملة.<sup>(٢)</sup>

### الإعلام بالموت :

٤ - يستحب أن يعلم جيران الميت وأصدقاؤه حتى يؤدوا حقه بالصلاة عليه والدعاء له، روى سعيد بن منصور عن النخعي : لا بأس إذا مات الرجل أن يؤذن صديقه وأصحابه، إنها يكره أن يطاف في المجلس فيقال : أنعي (فلاناً) لأن ذلك من فعل أهل الجاهلية، وروي نحوه باعتبار عن ابن سيرين، وإليه ذهب الحنفية والشافعية.<sup>(٣)</sup>

وكره بعض الحنفية النداء في الأسواق قال في النهاية : إن كان علماً، أو زهداً، أو ممن يترك به، فقد استحسّن بعض المتأخرين النداء في

١ - ١٩/١ وانظر ٢٢٨/١ وانظرها - من تلخيص مفاهمه وحمل ثيابه وسرق بثوب ووضع حديد ونحوها على بطنه.  
٢ - حديث - قال رسول الله ﷺ حين توفي سجد  
أخرج البيهقي في فضله ٣٧٦/١ - ط السفة  
وسلم ٦٥١/٢ - ط موسى الحنفية من حديث عائشة.  
٣ - المراجع السابقة.

٤ - فتح الباري ٧٨/٢، شرح البهجة ١٢٩/١

الأسواق لجنازته وهو الأصح، ولكن لا يكون على هيئة التخميم، وينبغي أن يكون بنحو، مات الفقير إلى الله تعالى فلان ابن فلان،<sup>(١)</sup> ويشهد له أن أبا هريرة كان يؤذن بالجنازة فيمر بالمسجد فيقول : عبدالله دعي فأجاب، أو أمة الله دعيت فأجابت،<sup>(٢)</sup> وعند الحنابلة لا بأس بإعلام أقاربه وإخوانه من غير نداء.<sup>(٣)</sup>

وقال ابن العربي من المالكية : يؤخذ من

مجموع الأحاديث ثلاث حالات :

الأولى : إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة.

والثانية : الدعوة للمعاخرة بالكثرة فهذا مكروه.

والثالثة : الإعلام بتويع آخر كالنياحة ونحو ذلك فهذا محرم.<sup>(٤)</sup>

وفي الشرح انصهر بركه صباح بمسجد أو بيابه بأن يقال : فلان قد مات فاسعوا إلى جنازته مثلاً، إلا الإعلام بصوت خفي أي من غير صباح فلا يكره.

فالنعي مخفي عنه اتفاقاً، وهو أن يركب رجل دابة ويصيح في الناس أنعي فلاناً، أو كما مر عن

(١) الخليفة ١٥٤/١، وابن عابد ٥٩٧/١، ٦٢٩

(٢) روى ابن أبي شبة ٩٩/٢

(٣) غاية المنتهى ٢٢٨/١

(٤) فتح الباري ٧٨/٢

كفالة. وذهب الطحاوي إلى قول الجمهور.<sup>(١)</sup>

### تجهيز الميت

٦ - اتفق الفقهاء على أنه إن تيقن الموت بياضه إلى التجهيز ولا يؤخر وتكفله عليه الصلاة والسلام<sup>(٢)</sup> لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهري أهله<sup>(٣)</sup> وتشهد له أحداث الإسراع بالجنازة، وسيأتي عند الكلام عن حمل الجنازة.

فإن مات فجأة ترك حتى يتيقن موته، وهو مفاد كلام الشافعي في الأم.

وفي الغاية من إسراع تجهيزه إن مات عبر فجأة، ويستظر من مات فجأة بنحو صمعة، أو من شك في موته، حتى يعلم بانخفاف صدغيه الخ.

وبه يقول المالكية ففي مقدمات ابن رشد يستحب أن يؤخر دس الغريق مخافة أن يكون الماء غمره فلا تبين حياته.<sup>(٤)</sup>

النخعي، أو أن يسأدي بموته، ويشاد بنفاخره. وبه يقول الحنفية والشافعية.<sup>(٥)</sup> وينظر التفصيل في مصطلح: (نعي).

### فضاء الدين

٥ - يستحب أن يسارع إلى فضاء دينه أو إرائه منه، وبه قال أحمد لحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه».

قال السيوطي: سواء ترك الميت وفاء أم لا، وشذ الملوذي فقال: إن الحديث محمول على من يخلف وفاء<sup>(٦)</sup>

وقال الجنبلة: إن تميز الوفاء استحب لواثره أو غيره أن يتكفل عنه، والكفالة بدين الميت قال بصحتها أكثر الأئمة، خلافاً لأبي حنيفة، فإنه لا تصح عنه الكفالة بدين على ميت مفلس، وإن وعد أحد بأداء دين الميت صح عنه عدة لا

(١) الشرح الصغير ٢٢٩/١، والفتح ٧٥/٢، وشرح طهجة ١٢٤/١

(٢) نسخة الأحوزي ١٦٦/٢ والحديث: «نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه...» أخرجه أحمد (٢/٤١٠ ط المكتب الإسلامي، والترمذي (٢/٢٨٠ ط مصطفى الحلبي) والهاشم (٢/٢٧ ط دار الكتاب العربي من حديث أبي هريرة وإسناد الترمذي. هذا حديث حسن، وصحح الحديث الحاكم على شرط الشيخين وألفه هاتمي.

(٣) غاية المنتهى ٢٢٨/١ ونسخة الأحوزي ١٦٢/٢، وحاشية أبي عابدين ٢٧٠/١

(٤) حديث: «لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس...» أخرجه أبو داود (٢/٥١٠ ط هيثم عبيد الدهلبي). والبيهقي (٢/٢٨٦ ط دار المعرفة) من حديث حصين بن وهب مرسلًا (الإصابة ١/٣٤٠ ط مؤسسة الرسالة) والأثر لا يؤد (جلبج الأصول ١١/١٦٦ ط دار البيان)

(٥) المغتبية ١/١٥٧ ومايلها، والغاية ١/١٦٧، ٢٢٨

مالا ينبغي فعله بعد الموت :  
قراءة القرآن عند الميت :

٧ - تكره عند الحنفية قراءة القرآن عند الميت حتى يغسل<sup>(١)</sup>، وأما حديث معقل بن يسار مرفوعاً وأقرءوا سورة يس على موتاكم<sup>(٢)</sup> فقال ابن حبان : المراد به من حضره الميت ، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي الدنيا وابن مريويه مرفوعاً وما من ميت يقرأ عنده يس إلا هون الله عليه<sup>(٣)</sup> وخالفه بعض متأخري المحققين ، فأخذ بظاهر الخبر وقال : بل يقرأ عليه بعد موته وهو مسح ، وفي المسألة خلاف عند الحنفية أيضاً<sup>(٤)</sup>

قال ابن عابدين : الحاصل أن الميت إن كان

محدثاً فلا كراهة ، وإن كان نجساً كره . والغاير أن هذا أيضاً إذا لم يكن الميت مسحى بشوب يسر جميع بدنه ، وكذا ينبغي تفيد الكراهة بما إذا قرأ جهراً<sup>(٥)</sup> وعند المالكية يكره لقراءة شيء من القرآن مطلقاً<sup>(٦)</sup>

وذهب الشافعية إلى أنه لا يقرأ عند الميت قبل الدفن ثلثاً ثلثهم القراءة عن تعجيل تجهيزه ، خلافاً لابن الرفعة وبعضهم . وجوز الرمي بحثاً . أما بعد الدفن فينبئ عندهم<sup>(٧)</sup>

ولم نعث على نصريح للحنابلة في غير المختصر .

النوح والصياح على الميت :

٨ - يكره النوح ، والصياح ، وشق الجيوب ، في منزل الميت ، وفي الجنائز ، أو في محل آخر للتمي عنه ، ولا بأس بالبكاء بجمع قال الخنفية : والمصبر أفضل<sup>(٨)</sup>

فقد روى الشيخان من حديث أبي موسى

(١) ابن عابدين ٦/٢٤٨ (وحررت العبارة فيه إلى أن لقوت إن كان حدثاً) .

(٢) الترمذ الصغير ٦/٢٢٨

(٣) نهاية المحتاج ٢/٤٢٨

(٤) المغطبة ١٥٧/١ وما بعدها . ودراري الفلاح ص ٣٠٥ وما بعدها .

(١) المغطبة ١٥٧/١ وما بعدها .

(٢) حديث : أقرءوا موتاكم يس على موتاكم أخرجه أبو داود ٤٨٩/٤٦ ط عزت عبد الدعاس وابن طه ١٦٥/٩٦ .

٤٦٦ ط ميسس الحلبسي ، والبيهقي ٣٨٤/٢ ط دار المشرق . وقال ابن حجر : رآه ابن القطان بالاضطراب ويأنوقف ويجهل حال أبي عثمان رآه ، ونقل أبو بكر بن الصرمي عن السدازطبي أنه قال : هذا حديث ضيف الإسناد مجهول المتن ولا يصح في الباب حديث أحمد بن التميمي الخبر ٢/٦٠٤ ط شركة الطباعة القديمة

(٣) حديث . وما من ميت يقرأ عنده يس إلا هون الله عليه ، أخرجه ابن حبان في صحيحه ٢/٥ ط دار الكتب العلمية ، والديلمي في مسند الفردوس ٢/٢٢٨ ط دار الكتاب العربي ، من حديث أبي حمزة روى عنه ابن حجر في التلخيص الخبير ٢/١٠١ ط شركة الطباعة العلمية .

(٤) المغطبة ٢/٢٢١



وفي الصبر روى البخاري : وأن النبي ﷺ  
مر بامرأة تبيكي عند قبر فقال : اتقي الله  
واصبري .<sup>(١)</sup> والمراد بالكراهة كراهة التحريم  
عند الحنفية .

وقال السراج : قد أجمعت الأمة على تحريم  
النوح ، والدعوى بدعوى الجاهلية ، ذكره  
الطحاوي .<sup>(٢)</sup>

والمراد بالبكاء في حديث : إن الميت ليعذب  
بكاء أهله عليه<sup>(٣)</sup> التذنب ، والنياحة ، وإنما  
يعذب الميت إذا أوصى بذلك .<sup>(٤)</sup>

وفي غاية المتهى من كتب الحديث لا يكره  
بكاء على ميت قبل موت ولا بعده ، بل  
استحباب السكاء رحمة للميت سنة صحيحة ،  
وحرم نذب وهو مكاء مع تعذيب محاسن ، ونوح  
وهو رفع صوت بذلك برقة وشق ثوب ، وكره

الأشعري أن رسول الله ﷺ يرى من الصلابة  
والخائفة والشفقة .<sup>(٥)</sup>

وأخرجنا من حديث ابن مسعود وليس منا من  
ضرب الحنود ، وشق الحبوب ، ودعا بدعوى  
الجاهلية .<sup>(٦)</sup>

وأما البكاء بغير صوت فيدل على جوازه وأن  
النبي ﷺ رفع إليه ابن لأمته ونفسه تنفقع<sup>(٧)</sup>  
فصابت عيناه ، وقال : هذه رحمة جعلها الله في  
قلوب عباده .<sup>(٨)</sup>

وقول عمر : في حق نساء خالد بن الوليد -  
«عمن يكن على أبي سليمان ما لم يكن نفع»<sup>(٩)</sup>  
أو للشفقة<sup>(١٠)</sup> ذكره البخاري تعليقا .<sup>(١١)</sup>

(١) حديث : أن رسول الله ﷺ يرى من الصلابة .  
أخرجه البخاري (فتح الباري ١/١٦٥) - ط السلفية .  
ومسلم (١/١٠٠) - ط عيسى الخليلي ، من حديث أبي  
بوسى الأشعري . والشفقة : هي التي ترقع صرجه  
بالكعب . والخائفة هي التي تحن رأسها عند الخيبة  
والشفقة هي التي تشق ثوبا عند الحصة .

(٢) حديث : ليس منا من ضرب الحنود وشق الحبوب ودعا  
بجاهلية . أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٢٦٦) - ط  
السلفية . ومسلم (١/٩٩) - ط عيسى الخليلي ، من حديث  
عنه عن مسعود .

(٣) للشفقة هي حكاية صوت الشيء اليابس إذا حرك .

(٤) حديث : وهذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده أخرجه  
البخاري (فتح الباري ١/١٥١) - ط السلفية . ومسلم  
(١/٢٣٦) - ط عيسى الخليلي ، من حديث أسامة بن زيد  
١٥١ متفق . الخراب على الرأس .

(٥) اللطف : الصوت بمن رفه .

(٦) أنكر «عمن يكن على أبي سليمان» .

- أخرجه البخاري (فتح الباري ١/١١٠) - ط السلفية .  
معلق : «ويجوز (٧١/١) ط دار الفرقة موصولا وهزه  
ينحصر إلى حين سعيد بن منصور . والتاريخ الأوسط  
والصغير للبخاري . فتح الباري ١/١٦٦) - ط السلفية .

(١) حديث : «التي الله واصبري» أخرجه البخاري (فتح  
البخاري ١/١٢٥) - ط السلفية . ومسلم (١/٢٣٧) - ط  
عيسى الخليلي ، من حديث أنس بن مالك .

(٢) الطحاوي على رافعي الفلاح ص ٣٥٤ .

(٣) حديث : إن الميت ليعذب بكاء أهله عليه . أخرجه  
البخاري (فتح الباري ١/١٥١) - ط السلفية . ومسلم  
(١/٢٣٨) - ط عيسى الخليلي ، من حديث عبيد بن عمر .

(٤) الذي وابن عديين ١/٢٣٣ ، والفتح ١/٢٨٤ - ٢٨٥ .

يسطر عليه الرجال والأولى بذلك المعارم.<sup>(١)</sup>  
وقال من القصاص من المالكية: لا يفريطن  
الميتة إذا كان جنبها يضطرب في بطنها. وقال  
سحنون منهم: سمعت أن الجنين إذا استيقن  
حياته وكان معروف الحياة، فلا بأس أن يفري  
بطنها ويستخرج الولد.<sup>(٢)</sup>

وفي لشرح الصغير لا يشق بطن المرأة عن  
جنين ولورجي حياته على المعتد، ولكن لا  
تدفن حتى يتحقق موته ولو تغيرت.  
وانفقوا على أنه إن أمكن إخراج حيلة غير  
الشفق وجبت.<sup>(٣)</sup>

#### غسل الميت :

٩ م - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن تغسل الميت  
واجب كغاية بحيث إذا قام به البعض سقط عن  
الباقين، وتفصيل أحكامه في مصطلح: «تغسل  
الميت».

#### تكفين الميت :

١٠ - اتفق الفقهاء على أن تكفين الميت بما  
يسره فرض على الكفاية.  
وتفصيل أحكامه ينظر في مصطلح:  
(تكفين).

(١) غاية النهي وحاشيته ٢٥٤/١

(٢) المدونة ١٧٢

(٣) إنباء السالك ١/١٣٤

استدامة ليس مشقوق، وحرم لعظم خد،  
وخشيه، ومصراخ، وثقب شعر وشعره وحلقه،  
وعند في (الفصول) من المحرمات إظهار الجرح،  
لأنه يشبه الظلم من الظالم، وهو عدل من الله  
مبداه.

قال صاحب الغاية: (ويتجه) ومثله إلقاء  
نواب على النواير، ودعاء مويل وثبور، ونباح  
بسر ندبة لم تخرج مخرج نوح، نحو با ابتداء يا  
ولداه، فإن زاد يصبر ندب ويجب منه لأنه  
محرم.<sup>(١)</sup>

#### شق بطن الميت لإخراج الجنين :

٩ - ذهب الحنفية وهو قول ابن سريج وبعض  
الشافعية، إلى أنه إن ماتت امرأة والولد  
يضطرب في بطنها يشق بطنها ويخرج الولد، وقال  
محمد بن الحسن لا يسع إلا ذلك.<sup>(٢)</sup> ومذهب  
الشافعية وهو المنهج عند الحنابلة، أنه يشق  
للولد إذا كان ترجى حياته. فإن كان لا ترجى  
حياته فلا يصح أن لا يشق. وعند أحمد حرم شق  
بطنها وأخرج نساء لا رجال من ترجى حياته،  
فإن تعذر لم تدفن حتى يموت، فإن لم يوجد  
نساء لم يسط عليه الرجال، ما فيه من هت  
حرمة الميتة، وسلك حتى يتيقن موته. وعنه

(١) غاية النهي ٢٥٤/١

(٢) حنفية ١/١٥٧ وما بعدها

اجنزة . . . فيحمله على عاتقه الأيمن ، ثم المؤخر الأيمن للميت على عاتقه الأيمن ، ثم المتقدم الأيسر للميت على عاتقه الأيسر ، ثم المؤخر الأيسر للميت على عاتقه الأيسر .

ويكره حملها بين العمودين ، بأن يحملها رجلان أحدهما يحمل مقدمها والآخر مؤخرها ، لأنه يشق على الحاملين ، ولا يؤمن من سقوط الجنزة . إلا عند الضرورة ، مثل ضيق المكان (أو قلة الحاملين) أو نحو ذلك ، وعليه حل ما روي من الحمل بين العمودين .<sup>(١)</sup>

وعند الشافعية الأفضل أن يجمع في حل الجنزة بين التوزيع والحمل بين العمودين ، وقد روي من فعل ابن عمر وسلم ، فإن أراد أحدهما فالحمل بين العمودين أفضل ، والتوزيع أن يحملها أربعة من جوانبها الأربعة ، والحمل بين العمودين أن يحملها ثلاثة رجال ، أحدهم يكون في مقدمها ، يضع الخشنتين الشاخصين على عاتقيه والمعرضة بينهما على كتفيه ، والآخران يحملان مؤخرها . كل واحد منها خشبة على عاتقه ، فإن عجز المتقدم عن حمل المقدم وحده أهانه رجلان خارج العمودين فيصرون خشبة .<sup>(٢)</sup>

حل الجنزة :

حكم الحمل وكيفيته :

١١ - أجمع الفقهاء على أن حل الجنزة فرض على الكفاية ، ويجوز الاستئجار على حل الجنزة .<sup>(٣)</sup>

وأما كيفية حل الجنزة وعدد حاملها فبين عند الحنفية أن يحملها أربعة رجال ، فإذا حملوا الميت على سرير أحلوه بفوائمه الأربع وبه وردت السنة ، فقد روي ابن ماجه عن ابن مسعود قال : « من أتبع جنازة فليحمل بحواشي السرير كلها فإنه من السنة ، ثم إن شاء فليطرح وإن شاء فليدع » .<sup>(٤)</sup>

١٢ - ثم إن في حل الجنزة شيئين : نفس السنة ، وكاملها ، أما نفس السنة فهي أن تأخذ بفوائمه الأربع على طريق التعاقب بأن يحمل من كل جانب عشر خطوات .

وأما كمال السنة ، فهو أن يبدأ الحامل بحمل الجنزة من جانب يمين مقدم الميت وهو يسار

(١) الطحاوي عن مراقي الصلاح ص ٣٥٢ ، وغاية المنتهى

٢٤٦/١ ، وشرح مبهجة ٩٨/١ ، والمندبة ١٦٠/١

(٢) حديث : من أتبع جنازة فليحمل . أخرجه ترمذي

ماجية ١٧٤/١ ط حيس الخليلي ، وضعف السوصيري في

الزوائد ٢٦/٢ ط اندار العربية ، وابن حجر في الشخص

حيدر ١١٠ - ١١١ ط شركة الطباعة الفنية ، وهو عند

الطبع ليس كذلك ، نسخة رقم ٧٨ ط النجدة ، واليهني

١٦٩/٢ ط دار المعرفة ، جميعهم من حديث ابن

مسعود .

(١) الدر وابن عابد ١٢٢/١ ، والمندبة ٥٩/١ ، واللفظ لها

والدائع ٣٠٨/١ - ٣٠٩ ، وقبر ١٤٣/٢

(٢) ابن أبي شيبة ٩٧/١ ، والتهذيب ٢٨ ، تصحيح الشيبه

للحوي ص ٢٨

وعند الخنابلة يستحب التربع في حمله، وهو أن يضع قائمة السرير اليسرى المنقطة (عند النساء) على كتفه اليمنى، ثم ينتقل إلى المؤخرة، ثم يضع القائمة اليمنى على كتفه اليسرى، ثم ينتقل إلى المؤخرة، وإن حمل بين العمودين فحسن.

وفي عاية المتي: كره الأجرى وغيره التربع مع زحام، ولا يكره الحمل بين العمودين كل واحد على عاتق، والجمع بينهما أولى<sup>(١)</sup>.

وأما المالكية فقالوا: حمل الميت ليس له كيفية معينة، فيجوز أن يحمله أربعة أشخاص، وثلاثة، وإثنان بلا كراهة، ولا يتعين اليد باقية من السرير (المتن)<sup>(٢)</sup>.

١٣- وذهب الحنفية إلى أنه لا بأس بأن يأخذ السرير بيده أو يضع على المكتب (بمعنى بعد أخذ قائمة السرير باليد لا ابتداء كما يحمل لأطفال)، وصرح الشافعية بحرمة حمل الجندة على هيئة مزرية، كحمله في قفة، وعمرارة، ونحو ذلك، ويكره كذلك حمله على هيئة يخاف منها مشروط. ويكرهه أن يضع نصفه على المكتب ونصفه على أصل أفعق، ويكرهه عند أخفية حمله على أنظهر والدائمة بلا عذر. أما إذا

كان عذر بأن كان الميت بعيدا يشق حمل الرجال له، أو لم يكن الحامل إلا واحدا، فحمله على ظهره فلا كراهة إذن وفقا للشافعية، وعند الخنابلة أيضا لا يكره حملها على دابة لغرض صحيح، وذكر الإسماعيلي من الحنفية أن نصي الرضيع، أو الغطيم، أو من جاوز ذلك قليلا، إذا مات فلا بأس أن يحمله رجل واحد على يديه، ويتداوله الناس بالحمل على أيديهم، ولا بأس بأن يحمله على يديه وهو راكب، وإن كان كبيرا يحمل على الخنازة، وتقوا على أنه لا يكره حمل الطفل على أيدي رجل يندب ذلك عند المالكية، وإذا خنابلته أنه لا يكره حمل جنازة الكبير بأعمدة عند الخنابة.

وسرع بانيث وقت المشي<sup>(٣)</sup> بلا حجب<sup>(٤)</sup> وحده أن يسرع به بحث لا يضطرب الميت على الخنابة، يكرهه نجيب<sup>(٥)</sup> لقوله ﷺ: وأسرعوا بالخنابة<sup>(٦)</sup> أي مادون الحجب كما في رواية ابن مسعود، ذلك رسول ﷺ عن المشي

(١) ابن عابدين ١/ ٦٦٣، والبيهقي ١/ ١٩١، والمجموع ١٥/ ٢٧٠، والقطعي في حركات الفلاح ٣٥٢، وغاية

المتن ١/ ٢٤٦

(٢) يشاء منحة ومحدثين معوجات ضرب من العودون الفلق والعش (وحتى) عقد قبح.

(٣) المراجع السابقة

(٤) حديث وأسرعوا بالخنابة أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/ ١٨٦ - ١٨٣ ط السليمانية، ومستم ٢/ ٦٥١ - ٦٥٢ ط

جيس الحنفية) من حديث أبي هريرة

(١) المتن ١/ ١٧٩

(٢) شرح الصغير ١/ ٢٦٧، والمقرب الوردي ٣٢٧

رسول الله ﷺ باتباع الجنائز<sup>(١)</sup> والأمر هنا للتعبد لا للوجوب للإجماع، وقال الزين بن المنير من المالكية: إن اتباع الجنائز من التوقيعات على الكفاية<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ مرعي الحنبلي: اتباع الجنائز سنة، قال الحنفية اتباع الجنائز أفضل من النوافل إذا كان لجلول وقراءة، أو صلاح مشهور، والأفضل تشيع الجنائز المشي خلفها، وبه قال الأوزاعي وإسحاق على ما حكاه الترمذي «حديث الجنائز شريعة ولا تشيع ليس معها من تقدمها»<sup>(٣)</sup> إلا أن يكون خلفها نساء فأنشئ أمامها أحسن، ولكن إن تباعد عنها (بعيت بعد ما شيا وحده أو تقدم الكل، وتركوها خلفهم ليس معها أحد) أو ركب أمامها كره، وأما الركوب خلفها فلا بأس به، وأنشئ أفضل، وأنشئ عن يمينها أو يسارها خلاف الأولى، لأن فيه ترك المشدود وهو اتباعها<sup>(٤)</sup>، وقال المالكية والشافعية والحنابلة: المشي أمام الجنائز أفضل،

خلف الجنائز فقال: «مسندون الحبيب»<sup>(٥)</sup> قال الحافظ ابن حجر: نقل ابن قدامة أن الأمر فيه للاستحباب بلا خلاف بين العلماء<sup>(٦)</sup>.

وأما ما يحكى عن الشافعي والمجهور أنه يكره الإسراع الشديد، فقال الحافظ ابن حجر: مال عياض إلى نفي الخلاف فقال: من استجبه أراد الزيادة على المشي المعتاد، ومن كرهه أراد الإنزاع فيه كالرمل<sup>(٧)</sup>.

وكذا يستحب الإسراع بتجهيزه كله من حين موته، فلو جهز الميت صبيحة يوم الجمعة يكره تأخير الصلاة عليه ليصل عليه الجمع العظيم، ولو خافوا فوت الجمعة بسبب دفنه يؤخر اندفن، وقال المالكية والشافعية أيضا: بالإسراع بتجهيزه إلا إذا شك في موته، ويقدم رأس الميت في حال النسي بالجنائز<sup>(٨)</sup>.

تشيع الجنائز:

١٤ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن تشيع الرجال للجنائز سنة، لحديث البراء بن عازب: أمرنا

(١) حديث: «أمرنا رسول الله ﷺ باتباع الجنائز، لم يجره البخاري (فتح الباري ١/١٢٢ ط النسخة) ومسلم (٣/١٦٢ ط جيس الحلي) من حديث البراء بن عازب.

(٢) ابن عابدين (١/٦٢٤ ط النسخة ١/١٥٩، والفتح ١/١٢٨، وشرح مسلم للنووي ١/١٨٨).

(٣) حديث: «الحظرة منبوذة ولا تتبع ليس من تقدمها» لم يجره أبو داود (٣/٥٢٤ ط عزت حيد الدحلان)، والترمذي (٣/٣٢٤ ط حطفي الحلي) من حديث ابن مسعود وقعهما الحديث وعزا الترمذي كذلك لضعفه للبخاري.

(٤) لقائمة ١/٣٠٦، والفتاوى ١/١٥٩، والدر داين عابدين ١/٦٢٤.

(٥) حديث: «مسندون الحبيب» لم يجره أبو داود (٣/٥٢٤ ط عزت حيد الدحلان) والترمذي (٣/٣٢٤ ط حطفي الحلي) وقعهما وهو من حديث عبدالله بن مسعود.

(٦) مع البراء ٢/١١٩، (٣) المرجع السابق.

(٧) الشرح الصغير ١/٢٢٦، وشرح بهجة ٢/٨٢، والفتاوى ١/١٥٩.

لقاضيا: ولعلك بلغت معهم التكدي (المقابر)<sup>(١)</sup>

وأما عند الشافعية فكان النووي: مذهب أصحابنا أنه مكروه، وليس بحرام، ونسرقول أم عطية ولم يعزم عليها أن النبي ﷺ هي عنه مي كراهية تنزيهه، لا نهي عزيزة وتحريم.<sup>(٢)</sup>

وأما المالكية ففي الشرح الصغير: جناز خروج متجأبة (كبيرة السن) لجنازة مطلقا، وكذا شابه لا تحشى فنتها، لجنازة من عظمت مصيبتها عليها، كلب، وألم، وزوج، وابن، وسنت، وأخ، وأخت، أما من تحشى فنتها فيحرم خروجها مطلقا

وقال الخنابلة: كره أن تصحب الجنازة امرأة وحكي لشوكاني عن القرطبي أنه قال: إذا أمن من نضيج حتى الزوج والتبرج وما يشاء من الصياح ونحو ذلك فلا مانع من الإذن لها، ثم قال الشوكاني: هذا الكلام هو الذي ينبغي اعتناؤه في الجمع بين الأحاديث المتعارضة.<sup>(٣)</sup> قال الخنقية: وإذا كان مع الجنازة نالعة أو

أو روي أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يشقون أمام الجنازة.<sup>(٤)</sup> وروي عن الصحابة كلاً الأمرين وقد قال علي: إن فضل الماشي حملهما على الذي يمشي أمامها كفضل صلاة الجعاعة على صلاة الفخذ. وقال النووي: كل ذلك في الفضل سواء.<sup>(٥)</sup>

١٥ - وأما النساء فلا ينبغي أن عند الخنقية أن يخرجن في الجنازة، ففي الدرر يكره خروجهن تحراً، قال ابن عابدين: لقوله عليه الصلاة والسلام: «ارجعن مأزورات غير مأجورات».<sup>(٦)</sup> ولحديث أم عطية: نهت عن اتباع الجنائز، ولم يعزم علي.<sup>(٧)</sup> ولقوله ﷺ

(١) حديث: «من روي أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يشقون أمام الجنازة» أخرجه أحمد ١٧١/٢٩٦، ١٢٠٩٢ ط دار المعارف (وأبو داود ٣/٢٢ ط عزت جيد الدعاس) والترمذي ٣/٢٢٩ ط مصطفى الحلبي من حديث ابن عمر، وصحح الحديث أحمد شكر في المسند ٢٩٦/٧ ط دار المعارف

(٢) بداية المجهود ١٣، والأم ١/٢٤٠، والثابت ١/١٤٦، والرواة ٢/٢٦٢، والفتح ٣/١٩٩، والروايات على الوجه ١٥٩/٢

(٣) حديث: «ارجعن مأزورات غير مأجورات» أخرجه ابن ماجه ١/٥٠٢، ٣٠٠ ط حسبي اعلم من حديث علي ابن أبي طالب - رحمه الله - السوصيري في الرواة ٢/١٤٦ ط مدار العربية وقال الحنبلي رواه أبو يعلى وفيه الطهارة بن زيد، قال الذهبي غصوه (بجميع الرواة ٣/٢٢٨ ط دار الكتب الحريمي)

(٤) حديث: «بينما عن اتباع الجنائز» أخرجه البخاري (فتح البهاري ١/١٤٤ ط السنة) ومسلم ٢/١٦ ط عيسى الحلبي من حديث أم عطية

(١) حديث: «لعلك بلغت معهم التكدي (المقابر)» أخرجه أبو داود ٣/٢٩٠ - ٢٩١ ط عزت جيد الدعاس والتسني ٢/٢٧ ط دار البشائر الإسلامية وأحمد ١٠٦/١٠٠ - ١٠٧ ط دار المعارف وفيه أحمد شافعي (إسناده حسن)

(٢) ابن عابدين ١/٣٠٨، ٣٠٤، ١٦٤، وشرح مسلم ٥٠١/١

(٣) الشرح الصغير طبعة دار المعارف ١/٥٦٦، وغاية الشهي ٢/٢٦٢، ونيل الأوطار ١/٩٥

قال الطحطاوي : إن في الجلوس قبل وضعها  
يؤذرهاء ، قال الحازمي : ومن رأى ذلك  
الحسن بن علي ، وأبو هريرة ، وابن عمر ، وابن  
الزبير ، والأوزاعي ، وأهل الشام ، وأحمد ،  
واسحق ، وذكر النخعي والشعبي أنهم كانوا  
يكبرون أن يجلسوا حتى توضع عن منكب  
الرجل وبه قال محمد بن الحسن .

قال ابن حجر في المنح : ذهب أكثر الصحابة  
والشاذليين إلى استحباب القيام ، كما نقله ابن  
المنذر ، وهو قول الأوزاعي ، وأحمد ، وإسحاق ،  
ومحمد بن الحسن ، والحنابلة عند انشافية  
استحباب القيام مع الجنازة حتى توضع ، قال  
الحازمي : وخالفهم في ذلك آخرون ، ورأوا  
الجلوس أولى ، وقال بعض السلف : يجب  
القيام .

فإذا وضعت الجنازة على الأرض عند المقبر  
فلا بأس بالجلوس ، وإنما يكبر قبل أن توضع عن  
منكب الرجال .

والأفضل أن لا يجلسوا ماله يسروا عليه  
الآداب <sup>(١)</sup> وأرواية أبي معاوية عن سهيل بن أبي  
صالح عن أبيه عن أبي هريرة حتى توضع في

صاحبة زجرت ، فإذا لم تنزجر فلا بأس بأن  
يعشي معها ، لأن اتباع الجنازة سنة فلا يتركه  
لبدعة من غيره (تكن يعشي أمام الجنازة كما  
تقدم) .

وقال الحنابلة : حرم أن يتبعها المنيح مع  
منكر ، نحو صراخ ، وتوج ، وهو عاجز عن  
إزالته ، ويلزم المقادر إزالته <sup>(٢)</sup> .

ما ينبغي أن يفعل مع الجنازة وما لا ينبغي :  
اتباع الجنازة بمبخر أو عار :

١٦ - اتفق الفقهاء على أن الجنازة لا تتبع بنار في  
مبصرة (مبصرة) ولا شعع ، وفي مرآتي الفلاح :  
لا تتبع الجنازة بصوت ولا ناز ، ويكره تجمير  
المقبر .

ولا حاجة ضرو أو نحوه <sup>(٣)</sup> لحديث أبي داود  
مرفوعاً : لا تتبع الجنازة بصوت ولا ناز <sup>(٤)</sup> .  
الجلوس قبل وضع الجنازة :

١٧ - يكره لاتباع الجنازة أن يجلس قبل وضعها  
للمنيح عن ذلك . فمن أبي هريرة مرفوعاً : ومن  
تبع جنازة فلا يقعدن حتى توضع <sup>(٥)</sup> .

(١) ابن خلدون ١/٦٦٤ ، وقاية المنهي ١/٢٦٦ .

(٢) المشقة ١/٦٥٨ ، ١/٦٥٩ ، والبحر ١/١٧٧ ، والرد المحتار

١/٥٧ ، وأشرح المنصور ١/٢٢٩ ، ومغني المحتاج

١/٣٦٠ ، وقاية المنهي ١/٢٦٦ .

(٣) حديث : لا تتبع الجنازة بصوت ولا ناز أخرجه أبو داود

١/٥١٧ ، ١/٥١٨ ط حوت مجيد السداسي ، وأحمد

١/٢٢٧ ط الكتب الإسلامية من حديث أبي هريرة

قال الأرنؤوط : (وهو حسن بشواهده) . جامع الأصول

١/٢٢٦ ط طرايب

(٤) حديث : من تبع جنازة فلا يقعدن حتى توضع ، أخرجه

(٥) حديث : من تبع جنازة فلا يقعدن حتى توضع ، أخرجه

البخاري (فتح الباري ١/١٧٨ ط المطبع) ومسلم

(١/٢٦٩ ط عيسى الحلبي من حديث أبي سعيد)

(١) الطحطاوي على مرآتي الفلاح ص ٢٣٣ ط دار الإفتاء ،

ولمعة الأحسن ١/١٩٥ ، والأخبار ١/١٣٨ ، والمنح

١/١١٦ ، والجمع الموقر ١/٢٨٠

للمتعة وخالفه الثوري وهو أحفظ قتل: «في الأرض».

ونقل حنبل (من أصحاب أحمد) لا بأس بقيام على القبر حتى تدفن جرداً وإكراماً، وكان أحمد إذا حضر جنازة فليها لم يجلس حتى تدفن: (١).

القيام للجنازة:

١٨ - مذهب الحنفية وأحمد لا يقوم للجنازة إذا مرت به إلا أن يريد أن يشهد بها، وكذا إذا كان القيم في المصلى - وجيء جنازة، قال بعضهم: لا يقومون إذا رأوها قبل أن توضع الجنازة عن الاعتناق - والصحيح، وما رواه مسلم من قوله ﷺ: «إذا رأيتم الجنازة تقوموا لها حتى تخلعكم أو توضع» (٢) منسوخ بما روي من طرق عن علي رضي الله عنه قال: «قام رسول الله ﷺ ثم قمعه» (٣) قال الحارثي: قال أكثر أهل العلم: ليس على أحد القيام بجنازة، وما قال مالك وأهل الحديث والشافعية وأصحابه، وذهبوا إلى أن الأمر بالقيام منسوخ، وكذا قال القاضي عياض.

وقال الحنابلة: كره قيام لها (أي للجنازة) لو

جاءت أو مرت به وهو جالس، وذلك في الغني: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك القيام للجنازة، والاختلاف بين الأمرين أولى (١).

وفي شرح مسلم: المشهور في مذهبان القيام ليس مستحباً. وقالوا: هو منسوخ بحديث علي ثم قال الثوري: اختار الثوري من أصحابنا أن القيام مستحب وهذا هو المختار فيكون الأمر به تائب، والمعهود لبيان الجواز ولا يصح دعوى النسخ في مثل هذا، لأن النسخ إنما يكون إذا تعدد الجمع ولم يتعدد. قال القليوبي من الشافعية: وهذا هو المتمد وحكى الشافعية عياض عن أحمد، وإسحاق، وابن حبيب وابن الفاضل المالكيين ثم قالوا: هو غير (٢).

النص في اتباع الجنازة:

١٩ - ينبغي لمن تبع الجنازة أن يطيل النصت، ويكرره ورفع الصوت بالذكر وقراءة الفاتحة وغيرهما، لما روي عن قيس بن عباد أنه قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون رفع الصوت عند ثلاثة: عند القتال، وعند الجنازة، والمذكر (٣).

(١) الفتاوى ١/ ١٦٠ والاعتبار للحارثي تبع حينئذ ابن جرير، ١٣٨، وطلبه روح لموسوي ٥/ ٢٨١، وفاتحة المصطفى وحواله ١/ ٢٤٩.

(٢) شرح مسلم ١/ ٣١٠، ونقوي ١/ ٣٢٠.

(٣) حديث: ذلك أصحاب رسول الله ﷺ يكرهون رفع الصوت عند ثلاثة: عند القتال، وعند الجنازة، وأخرجه البيهقي ١/ ٢٧٦ ط دار

الفرقة عن قيس بن عباد

(١) غايه المصطفى ١/ ٢٤٧.

(٢) حديث: إن رأيت جنازة فقوموا لها - أخرجه السخري وفتح الباري ١/ ٢٧٨ ط الصغينة: وصم

٢٧/ ٢٥٩ ط حس: الحلي من حديث عامر بن ربيعة

(٣) حديث: أقام رسول الله ﷺ ثم قمه، أخرجه مسلم

٢٧/ ٢٦٦ - ٢٦٧ ط جسر الحلي من حديث علي بن أبي



وهذه الكراهة قيل: كراهة تحريم، وقيل: ترك الأولى. فإن أراد أن يذكر الله تعالى فلي نفسه، أي سرا بحيث يسمع نفسه. وفي السراج: يستحب لمن تبع الجنائزة أن يكون مشاة ولا يذكر الله تعالى، أو التفكير فيها يلغاه الميت، وأن هذا عاقبة أهل الدنيا، وليحذر عما لا فائدة فيه من الكلام، فإن هذا وقت ذكر وسرعة، فتنبه فيه الغفلة، فإن لم يذكر الله تعالى فيلزم الصمت، ولا يرفع صوته بالقراءة ولا بالذكر، ولا يغتر بكثرة من يفعل ذلك، وأما ما يفعله الجهال من القراءة مع الجنائزة من رفع الصوت والتعطيل فيه فلا يجوز بالإجماع.

وروى ابن أبي شيبة عن المغيرة قال: كان رجل بعشي خلف الجنائزة ويقرأ سورة الواقعة فبسل إبراهيم النخعي عن ذلك فكرهه<sup>(١)</sup> ولا يسبح أحدا يقدر على إنكاره أن يسكت عنه ولا ينكر عليه، وعن إبراهيم النخعي أنه كان ينكر أن يقول الرجل وهو بعشي معها: استغفروا له يعفر الله لكم<sup>(٢)</sup> وقال ابن عابدين: إذا كان هذا في الدعاء والذكر فما ظنك بانثناء الحادث في زماننا<sup>(٣)</sup>.

(١) لكتب ١٠٨/٣

(٢) رواه ابن أبي شيبة عن جعفر، ومثله عن محمد بن جبير وإطاء والحسن ٩٨، ٩٧/١

(٣) غاية المنتهى ٢٤٧/١، ملحق المضامع ٣٦١/١، والشرح الصميم ٢٢٩/١، ٢٤٨، والفتاوى ١٦٢/١، والمهر ١٩٢/٢

قال الحنفية: ولا ينبغي أن يرجع من يتبع جنازة حتى يصلي عليها، لأن الاتباع كان للصلاة عليها، فلا يرجع قبل حصول المقصود، وبعد ما صلى لا يرجع إلا بإذن أهل الجنائزة قبل الدفن، وبعد الدفن يسعه الرجوع بغير إذنهم.

وبه قال المالكية وزادوا أن الانصراف قبل الصلاة بكره ولو أذن أهلها، وبعد الصلاة لا يكره إذا طرأ ولم يأذنوا.

فإذا وضعوها للصلاة عليها وضعوها عرضا للقبلة، هكذا توارثه الناس<sup>(١)</sup>.

وقال المالكية: كره صباح خلفها باستغفروا لها ونحوه.

وقال الشافعية أيضا: يكون رفع الصوت بالذكر بدعة، وقالوا: يكره اللغط في الجنائزة.

وقال الشيخ موهي الحنبلي: وقول القائل معها: استغفروا له ونحوه بدعة، وجرمه أبو حفص، ومن كون ثامنها متخشا متفكرا في ماله، متعظا بالموت وما يصير إليه الميت.

#### الصلاة على الجنائزة:

٢٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الصلاة على الجنائزة فرض على الكفاية، واختلف فيه قول المالكية فقال ابن عبد الحكم: فرض على

(١) ابن عابدين ٦٠٨/١

وقرءة الصلحة، والصلوة على النبي، وأدنى  
النداء للميت، والثلثة الأولى. وكذلك  
يجب القيام على المذهب إن قدر عليه، فلو  
صلوا جلوساً من غير غير أوركبان أعتوا.

وقال اخذناه: أركانها قيام لفافز في فرضها،  
وتكبيرت ثريس، وقراءة الصلحة على غير  
شاموم، والصلوة على النبي، وأدنى دعاء لميت  
(وينج) يخص به نحو اللهم ارحمه (فلا يكفي)  
قوله: اللهم اغفر لحينا وميتنا، وسلام،  
وترتيب<sup>(١)</sup>.

#### شروط صلاة الجنائزة:

٢٢ - يشترط لصحة صلاة الجنائزة ما يشترط  
لنقية الصلوات من الطهارة الحقيقية بدنا وثوبا  
ومكنا، والحكمة، وسر العورة، واستقبال  
القبلة، والنية، سوى الوقت.

وشروط احتفية أيضا ما يلي:

أولها: إسلام الميت لقوله تعالى:  
﴿ولا تصل على أحد منهم مات أبدا﴾<sup>(٢)</sup>

والثاني: طهارته من نجاسة حكمية وحقيقية  
في الجسد، فلا تصح على من لم يغسل،  
ولا على من عليه نجاسة، وهذا الشرط عند

الكفاية وهو قول سحنون، وعليه الأكثر وشهد  
للقاهاني، وقال أصح: سنة على الكفاية.

ونص الحنفية والشافعية والحنابلة على أن  
الجماعة ليست شرطا لصحة الصلوة على الجنائزة  
ولأنها هي سنة.

وقال المالكية: من شرط صحتها الجماعة  
كصلاة الجمعة، فإن صلى عليها بغير إمام  
أعبدت الصلوة ما لم يفك ذلك<sup>(٣)</sup>.

٢١ - وتركبان صلاة الجنائزة عند الحنفية:  
الكبيرات والقيام، فلا تصح من التواعد أو  
التراب من غير عذر، فلترفعوا المنزول عن  
الدابة نظمين ونحوه جز أن يصلى عليها وأنها  
استحسانا، ولو كان فلولي مريضا فأم قاعدا  
وإناس قيام أجزأهم عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف، وقال محمد: مخزى الإمام فقط<sup>(٤)</sup>.

ونال المالكية: أركن حصة: أولها: النية  
ثانيها: أربع تكبيرات، ثالثها: دعا، بينهما،  
وأما بعد الرابعة فإن أحب دعا وإن لمحب لم  
يدع، رابعها: ثلثة واحدة يجهر بها الإمام  
بقدر السمع، خامسها: قيام لها لفافز.

وقال الشافعية: أركانها النية، والتكبيرات

(١) التخصيص/ ٣٨، والأم/ ١/ ٢٤٠، والحنلي على مناج

/ ١ - ٣٣، وفيلية التهي/ ١/ ٢٤٢، ٢٤٤، ومقتضيات ابن

رشد/ ١/ ١٧١، والشرح الصغير/ ١/ ٢٢٣

(٢) سورة التوبة / ٨٤

(٣) اهنية/ ١/ ١٩٢، والنية للاندلس/ ٣٧، وغاية انتهى

للحنابلة/ ١/ ٢٣٠، ٢٣٩، ٢٤٧، ومقتضيات ابن رشد

/ ١ - ١٢٠، ١٢١، والشرح الصغير/ ١/ ٢٢٩

(٤) ابن عاصم/ ١/ ٦٠٨، والنية/ ١/ ٢٤٦

المراد الجنائزة فالظاهر أنه يختلف الأقوال فيه كما اختلفت فيها إذا كان الميت موضوعاً على الأرض النجسة<sup>(١)</sup>.

قال في الفتية: الطهارة من النجاسة في ثوب وسنن ومكان، وسنن العورة شرطان في حق الميت والإمام جميعاً، فلو لم يلا طهارة والقوم بها أعيدت، وبعبارة لا، لسقوط الفرض بصلاة الإمام.

والثالث: تقديم الميت أمام القوم فلا تصح على ميت موضوع خلفهم.

والرابع: حضوره أو حضور أكثر يدينه أو نصفه مع رأسه.

والخامس: وضعه على الأرض أو على الأيدي قريباً منها.

والسادس: ستر عورته. هذا هو المذكور في الدر المختار.

والسابع: فإن صاحب الدر: بقي من الشروط بلوغ الإمام، فلو لم يصب في صلاة الجنائزة ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر، لأنها من فروض الكفاية وهو ليس من أهل أدائه الفرائض. ولكن نقل في الأحكام عن جامع الفتاوى سقوط الفرض بفعله.

الإمكان فلو دفن بلا غسل ولم يمكن إخراجهم إلا بالتبش سقط الغسل وصلى على قبره بلا غسل للضرورة (هذه رواية ابن سباعة عن محمد، وصحح في غاية البيان معزياً إلى القدوري وصاحب التحفة أنه لا يصلى عليه، لأنها بلا غسل غير مشروعة) بخلاف ما إذا لم يهل عليه التراب، فإنه يخرج ويغسل ويصلى عليه.

ولو صلي عليه بلا غسل جهلاً مثلاً، ثم دفن ولا يخرج إلا بالتبش أعيدت الصلاة على قبره استحياساً، ويشترط طهارة الكفن إلا إذا شق ذلك، لما في خزائن الفتاوى من أنه إن تجس الكفن بنجاسة الميت لا يضرو، دفعا للمخرج، بغلاف الكفن المتنجس ابتداءً.

وكذا لو تجس بلبنه بما خرج منه، إن كان قبل أن يكفن غسل بعده لا، وأما طهارة مكان الميت، ففي الهندية والفوائد الطلجية أنها لم تست بشرط، وفي مراقبي الفلاح والفتية أنها شرط، فإذا كان المكان نجساً، وكان الميت على الجنائزة (النمش) لجوز الصلاة، وإن كان على الأرض ففي الفوائد لا يجوز (ومال إلى الجواز فاضلي خان) وجزم في الفتية بعده.

وجه الجواز أن الكفن حائل بين الميت والنجاسة، ووجه عدم الجواز أن الكفن تابع فلا يعد حائلاً. والحاصل أنه إن كان المراد بمكان الميت الأرض، وكان الميت على الجنائزة، فعدم اشتراط طهارة الأرض متفق عليه (وإن كان

(١) صرح في الفوائد الشاذية أن طهارة مكان الميت ليست بشرط كما في البحر ٤/ ١٢٩، وفي مراقبي الفلاح من ٢٤٠، وبإتبعها صرح بالشرائط.

وضعه أمام المصلي بحيث يكون عند منكبي المرأة ووسط الرجل فمدوب عندهم، وعند الخنيفة أيضا، إلا أن محاذاة الإمام بجزءه من الميت شرط عند الخنيفة.

وخالف المالكية والشافعية الخنيفة في اشتراط وضعه على الأرض، فقالتا: يجوز الصلاة على المحمول على دابة، أو على أيدي الناس، أو على أعناقهم. وانفرد المالكية باشتراط الإمامة في صلاة الجنازة على ماصرح به ابن رشد، وصرح غيره بصحة صلاة المنفرد عليه، ففي الشرح الصغير إن صلى عليها منفردا أعيدت ندبا جماعة.

والساجب عند الخنيفة في صلاة الجنازة التسليم مرتين بعد التكبيرة الرابعة، وعند المالكية والشافعية والحنابلة التسليم مرة واحدة ركن، قالوا لقول النبي ﷺ: «وخليلها التسليم في الصلاة»<sup>(١)</sup>.

وورد التسليم مرة واحدة على الجنازة عن سنة من أصحاب النبي ﷺ، والتسليم الثانية مستنونة عند الشافعية بجائزة عند الحنابلة<sup>(٢)</sup>.

والثامن: محاذاة الإمام جزءا من أجزاء الميت إذا كان الميت واحدا، وأما إذا كثرت النوى فبجعلهم صفيا ويقوم عند أفضلهم، قال ابن عابدين: الأقرب كون المحاذاة شرطا.

وقال الحنابلة: لا يجب أن يسامت الإمام الميت فإن لم يسامته كره، وفي تعليق الغاية: لعلة ما لم يفحص عرفا، فلا تصح إن فحس<sup>(٣)</sup>.  
٢٣- وقد وافق الحنابلة الخنيفة على اشتراط إسلام الميت وطهارته، وسر عورته، وحضوره بين يدي المصلي من الشروط التي ترجع إلى الميت، وعلى اشتراط كون المصلي مكففا، واجتنابه النجاسة، واستقباله القبلة، وسر العورة، والنية، من التي ترجع إلى المصلي.

وخالفهم في اشتراط حضور الجنازة فجوزوا الصلاة على غائب عن بلد دون مسافة قصر، أو في غير قبلته، وعلى غريق وأسير ونحوه، إنى شهر بالنية، وأما ما اشترطوه من حضوره بين يدي المصلي، فنعاه أن لا تكون الجنازة محمولة، ولا من وراء حائل، كحائط قبل دفن، ولا في تابوت مغطى.

ووافق الشافعية والحنابلة على عدم اشتراط حضوره، وتجوز الصلاة على الغائب، ووافقت المالكية الخنيفة على اشتراط حضوره، وأما

(١) حديث: «وخليلها التسليم» أخرجه أبو داود (٤٩/١) ط عزت عبيد الله (والترمذي (٣٠/٩) ط مصطفى الحلبي) وابن ملحة (٢٧٥/١) ط عيسى الحلبي من حديث علي بن أبي طالب، وقال الترمذي حديث حسن.

(٢) غاية المنتهى (٢٩٣/١)، وكشاف القناع (١٩٩/١).

(٣) الفتاوى (١٩٩/١).

التي  $\text{سنة}$  مندوب، أي بعد التكبيرة الثانية، وقال الحنابلة أيضاً: لا يستفتح.

وجاء قراءة الفاتحة بقصد إنشاء كذا نص عليه الحنفية، وقال علي القاري: يستحب قراءتها بنية الدعاء خروجاً من الخلاف.<sup>(١)</sup>

الثالثة: ومن السنن عند الحنفية الصلاة على النبي  $\text{سنة}$  بعد التكبيرة الثانية بقوله: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد إلى آخره لأن تقديم الصلاة على الدعاء وتقديم إنشاء عليها سنة، قالوا: وينبغي أن يصلي على النبي  $\text{سنة}$  بعد الدعاء أيضاً، لقوله عليه الصلاة والسلام: اجعلوني في أول الدعاء وأوسطه وآخره.<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية: الصلاة على النبي  $\text{سنة}$  مندوبة عقب كل تكبيرة قبل الشروع في الدعاء، بأن يقول: الحمد لله الذي أمات وأحيا، والحمد لله الذي يحيي الموتى وهو على كل شيء قدير، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وبارك على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد، كما يدعو كما

٢٤. وأما سنتها فنفسيتها كما يلي:

الأولى: قيام الإمام بعداء صدر الميت ذكرًا كان الميت أو أنثى سنة عند الحنفية، وفي حواشي الطحطاوي على الشرافي مبطل على أنه منسوخ.

وقال المالكية: ليس لصلاة الجنازة سنة بل لها مستحبات، منها وقوف الإمام والوقوف حذاء وسط الرجل، ومتكفي المرأة والحنث.

وقال الشافعية: إنها يقومان عند رأس الرجل، وعند حيز المرأة أو الحنث، وقال الحنابلة: عند صدر الرجل، ووسط الأنثى، ومن ذلك من حنث.

الثانية: إنشاء بعد التكبيرة الأولى سنة عند الحنفية وهو اختيار الخلال من الحنابلة وهو: سبحانك اللهم وبحمدك، وبشأنك اسمك، وتمنأني جددك، ولا إله غيرك. وقال الشافعية والحنابلة والطحطاوي من الحنفية: لا افتتاح منه ولكن التحل والعادة أنهم يستفتحون بعد تكبيرة الافتتاح.

وقال في وسبب الأنهر الأولى ترك: «وجل ثبوتك إلا في صلاة الجنازة، وقال ابن عابدين: مقتضى ظاهر الرواية حصول السنة بأي صيغة من صيغ الحمد.

وقال المالكية: لا إنشاء في التكبيرة الأولى، ولكن ابتداء الدعاء بحمد الله والصلاة على

(١) مرآة الفلاح ص ٢٤٠ وابن عابدين ١/٦١٠، ٦١٥، غابة القهقري ١/٢٤٦، والشرح الصغير ١/٢٢٢.

(٢) حديث: «اجعلوني في أول الدعاء وأوسطه وآخره» أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حيد عن حابر وضعفه (كثير المهر) ١/٩٠٩ من مكتبة التراث الإسلامي.

سأني<sup>(١)</sup> وهي عند الشافعية والحنابلة ركن كما مر.

٢٥ - الرابعة : ومن السنن عند الحنفية دعاء المصلي للعبث لنفسه (ورداً دع لنفسه قدم نفسه على أئيت لأن من سنة الدعاء أن يبدأ فيه بنفسه) ولجماعة المسلمين. وذلك بعد التكبيرة الثالثة، ولا يتعين للدعاء شيء سوى كونه بأمر الأخرى، ولكن إذا دع بالمأثور عن النبي ﷺ فهو أحسن وأبلغ لرجاء قبوله.

فمن المأثور ما حفظ عوف بن مالك من دعاء النبي ﷺ على جنازة دألهم اغفر له وارحمه، وعافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بالماء والصبغ والبرد، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأسدله ذاباً خير من دابة، وأهلاً خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من زوجته، وأدخله الجنة، وأعذه من عذاب القبر ومن عذاب النار<sup>(٢)</sup>.

وفي الأصل روايات أخرى منها : ما رواه أبو حنيفة في م... أنه من حديث أبي هريرة :

(١) راجع لمصح ما في هذا الفصل من شرح الصغير في فقه المالكية، وشرح الهجعة، وألم ويختصر الحزبي في فقه الشافعية وهدية المتكفي والمفتح ونيل الماربي في فقه الحنابلة (٢) حديث : اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله... أخرجه مسلم (٢/٩٦٦ - ٩٦٧) عيسى الحلبي، من حديث عوف بن مالك

لهمم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وذكرنا وأثنا، وصغيرنا وكبيرنا<sup>(١)</sup>.

(وزاد أحمد وأصحاب السنن إلا النسائي) اللهم من أحببتنا فأحبه على الإسلام، ومن توفيتنا منا فتوفه على الإيمان<sup>(٢)</sup>. وفي رواية اللهم إن كان محمداً فرد في إحسانه، وإن كان سيئاً فتنجأه عن سيئته، اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده<sup>(٣)</sup>.

فإن كان أنبت صغيراً فعن أبي حنيفة ينبغي أن يقول : اللهم تحبه لنا فرضاً، واجعله لنا أجراً وذخيراً، اللهم اجعله لنا شافعاً وشفعاً مقتصرين عليه كما هو في تنون المذهب، أو بعد

(١) حديث : اللهم اغفر لحينا وميتنا، وشاهدنا وغائبنا، وذكرنا وأثنا، وصغيرنا وكبيرنا أخرجه ابن ماجة (١/١٨٠) عيسى الحلبي، والبيهقي (١/٤١٠) دار المعرفه، وأبو داود (٣/٥٧٩) عزت جديفة الدعاء، والترمذي (٢/٣٥٤ - ٣٥٥) مطهر الحلبي، من حديث أبي هريرة، وقال الترمذي : حديث حسن صحيح.

(٢) حديث : اللهم من أحببتنا فأحبه على الإسلام... أخرجه الترمذي (٢/٣٥٥) مطهر الحلبي، وابن ماجة (١/١٨٠) عيسى الحلبي، قال الحيثي : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح (بصح الزوائد ٣/٣٣٣ دار الكتاب العربي).

(٣) حديث : اللهم من كان محمداً فرد في إحسانه... أخرجه مالك في الموطأ (١/١٨٣ - ١٨٤) دار الأملق، مؤتمراً على أبي هريرة بإسناد صحيح وله شاهد من روى عنه أبي يعلى، قال الحيثي : ورجاله رجال الصحيح (بصح الرواة ٢/٢٣٧) دار الكتب العربي.

الدعاء المذكور كما في حواشي الطحطاوي عن  
المرافقي وغيرها .

وقال الشوكاني : إذا كان الميت طفلا استحسب  
أن يقول : اللهم اجعله لنا سلفا وفرطا  
وأجرا .<sup>(١١)</sup>

وهذا كله إذا كان يحسن ذلك فإن كان لا  
يحسن يأتي بأي دعاء شاء ، وقال في الدرر : لا  
يستغفر فيها الصبي ، ويحتسب ، ويعتبه ، لعدم  
تكليفهم ، ولا ينافي هذا قوله : وصغيرنا  
وكبيرنا لأن المقصود الاستيعاب .

وقال الخنابلة : إن كان صغيرا أو مستمر  
مجنونا قال : اللهم اجعله ذخرا لوالديه - إلخ  
وظاهر الاختصار عليه .

وصرح الشافعية بأن هذا الدعاء يكون مدلى  
الدعاء المذكور للبالغين ، وهو ظاهر كلام المالكية  
أيضا ، فكان أقوال الأربعة اتفقت في الدعاء  
لصغير بهذه الصيغة .<sup>(١٢)</sup>

الدعاء للميت :

٢٦ - الدعاء عند المأثمة والخنابلة ركن ، ولكن  
عند المالكية يدعو عقبه كل تكبيرة حتى

الرابعة ، وفي قول آخر عندهم لا يجب بعد  
الرابعة كما تقدم ، وأقل الدعاء أن يقول : اللهم  
اغفر له ونحو ذلك ، وأحسنه أن يدعو بدعاء أبي  
هريرة وهو أن يقول : بعد حمد الله تعالى  
والصلاة على النبي ﷺ : اللهم إنه عبدك وابن  
عبدك وابن أمك ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت  
وعندك لا شريك لك وأن محمدا عبدك ورسولك  
وأنت أعلم به ، اللهم إن كان محسنا فزد في  
إحسانه ، وإن كان مسيئا فتجاوز عن سيئته ،  
اللهم لا تحرم أجره ولا تفتنا بعده .

ويقول في المرقاة : اللهم إنها أمك وميت  
عبدك وميت أمك ، ويستمر في الدعاء المتقدم  
بصيغة التثنية ، ويقول في الطفل الذكر : اللهم  
إنه عبدك وابن عبدك أنت خلقته ورزقته ، وأنت  
أمته وأنت تحييه ، اللهم اجعله لوالديه سلفا  
و ذخرا ، وفرطا وأجرا ، وثقل به موازينها ، وأعظم  
به أجورها ، ولا تفتنا وإياها بعده ، اللهم الخفة  
بصالح سلف المؤمنين في كفالة إبراهيم ، ويزيد  
في الكبر . وأبدئه دارا خيرا من داره وأهلا خيرا  
من أهله ، وعاقبه من فتنة القبر وعذاب جهنم .  
وإن كان بقسي على ذكر وأثنى معا يغلب  
الذكر على الأثنى فيقول : إنها عبدك وأبنا  
عبدك وأبنا أميتك . . . إلخ .

وكذا إذا كان يصلي على جماعة من رجال  
ونساء ، فإنه يغلب المذكور على الإناث فيقول :  
اللهم إنهم عبيدك وأبناء عبيدك . . . إلخ فإن

(١١) حديث : اللهم اجعل لنا سلفا وفرطا وأجرا أخرجه  
البهقي (١/٢١) . ١٠٠٠ دار غفرقة ، موقوف على أبي هريرة  
(١٢) المختار السابعة والطحطاوي على مرافقي خلاص ٢٤١ ،  
وابن عابدين ٦١٢/١ ، والمندية ١/١٠١

كَانَ يُصَلِّي عَلَى نِسَاءٍ يَقُولُ : اَللّٰهُمَّ اِنِّمْنِيْ مِثْلَ اُولٰٓئِكَ ، وَبِنَاتٍ عِيْلِكَ ، وَبَنَاتٍ اِمَانِكَ كُنْ شَهِيدًا . . . الخ . ويزيد على الدعاء المذكور في حق كل ميت بعد التكبير الرابعة : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لَّاَسْلَانَا ، وَافْرَاظَنَا ، وَمَنْ سَبَقَنَا بِالْاِيْمَانِ ، اَللّٰهُمَّ مِنْ اَحْيَيْتَهُ مَنَا فَاحْيِهِ عَلَى الْاِيْمَانِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مَنَا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْاِسْلَامِ ، وَغُفِّرْ لِلْمُسْلِمِيْنَ وَالْمُسْلِمَاتِ ، ثُمَّ يَسْلَمُ .<sup>(١)</sup>

والفرض عند الشافعية أدنى دعاء للميت كما تقدم لقول النبي ﷺ : «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَاتَّخِصُّوْهُ لَهُ الدَّعَاءَ» .<sup>(٢)</sup> ، ويشترط فيه أن يكون بعد التكبير الثالثة ، وأن يكون مستملا على طلب الخير للميت الحاضر ، فلو دعا للمؤمنين بخير دعاء له لا يكفي ، إلا إذا كان حيا ، فإنه يكفي كما يكفي الدعاء لوالديه ، وأن يكون المطلوب به أمرا محررا كطلب الرحمة والمغفرة وإن كان الميت غير مكلف ، ولا يتقيد

(١) الفقه على المذاهب الأربعة ١/ ٢٠٣ ، والشرح الصغير ١/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ . وقد عرفت الدعاء في الأركان وكذا شافعية والتكبيرات والتسليمة الواحدة والتمام لها .

(٢) حديث . «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَاتَّخِصُّوْهُ لَهُ الدَّعَاءَ» أخرجه أبو داود (٣٦) ٢٢٨ ط عروت عبيد الدعاء ، وابن ماجه (١٩) ٤٨٠ ط عيسى الحلي من حديث أبي هريرة حينه القسوطي (بعض الظاهر ١/ ٣٩٢ ط المكتبة الحارثية ووافقه الشافعي قال ابن حجر (له عهد بن إسحاق وقد تضمن لكن أخرجه ابن حبان (١/ ٢٦١ ط دار الكتب المسبوبة) من طريقين آخرين نصرحا بالصالح ٣ . عدم نقصه المير ١/ ٢٢٢ ط شركة الطابعة الفنية

المصلي في الدعاء بصيغة خاصة ، والأفضل أن يدعو بالدعاء المشهور الذي اتخذه الشافعي من مجموع أحاديث وهو : اَللّٰهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ ، خَرَجَ مِنْ رَوْحِ الدُّنْيَا وَسَعَتْهَا ، وَحُبَّوهُ وَأَحْبَاؤُهُ فِيهَا إِلَى ظُلْمَةِ الْقَبْرِ وَمَا هُوَ لَاقِيهِ ، كَانَ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ ، اَللّٰهُمَّ إِنَّهُ تَوَلَّاهُ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ ، وَأَصْبَحَ فَقِيْرًا إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ ، وَقَدْ جِئْتُكَ رَاغِبًا إِلَيْكَ شَفَعًا لَهُ ، اَللّٰهُمَّ إِنْ كَانَ مَعَنَا زَوْدٌ فِي إِحْسَانِهِ ، وَإِنْ كَانَ مَبِيْتًا فَتَجَاوِزْ عَنْهُ ، وَلَقَدْ بَرَحْتُكَ وَخُذَاكَ وَفِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِهِ ، وَانْفَسَحَ لَهُ فِي قَبْرِهِ ، وَخَافَ الْأَرْضَ عَنْ جَنْبِهِ ، وَلَقَدْ بَرَحْتُكَ الْأَمْنُ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ أَمَّنًا إِلَى جَنَّتِكَ مَرْحُومًا يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِيْنَ .<sup>(١)</sup>

٢٧ - ويستحب أن يقول قبله : الدعاء الذي رواه الترمذي : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَاتِنَا وَمَبِيْتِنَا ، وَشَاهِدِنَا وَغَائِبَتِنَا ، وَصَغِيرَاتِنَا وَكَبِيرَاتِنَا ، وَذُكْرَانَا وَأُنْثَانَا ، اَللّٰهُمَّ مِنْ أَحْيَيْتَهُ مَنَا فَاحْيِهِ ، وَمِنْ تَوَفَّيْتَهُ مَنَا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْاِسْلَامِ ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مَنَا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْاِيْمَانِ ، اَللّٰهُمَّ لَا تُغْرِمْنَا أَجْرَهُ .<sup>(٢)</sup>

(١) حديث : «اَللّٰهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ خَرَجَ مِنْ رَوْحِ الدُّنْيَا ، وَنُفْسُهُ عَلَيْهِ فِي الْمَقَابِلِ الْمُجْتَمِعَةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا .

(٢) حديث : «اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَاتِنَا وَمَبِيْتِنَا وَشَاهِدَاتِنَا وَغَائِبَاتِنَا . سبق ترجمته (ق ٢٥)



وينبذ أن يقول: بين الدعائين المذكورين:  
اللهم اغفر له وارحمه. وعافه واعف عنه، وأكرم  
نزله، ووسع مدخله، وغسله بماء وثلج  
والبرد، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض  
من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً  
خيراً من أهله، وزوجاً خيراً من زوجته، وأعدّه  
من عذاب القبر وقتته، ومن عذاب النار.

وينبغي أن يلاحظ المصلي في دعائه التذكير  
والإتيان، والتلبية والجمع، بما يناسب حال  
الميت الذي يصلّي عليه، وله أن يذكر مطلقاً  
بفصد الشخص، وأن يؤثّر مطلقاً بفصد  
الجنّة، ويصح أن يقول في الدعاء على  
الصغير بدل الدعاء المذكور: اللهم ارحمه فرداً  
لأبيه، وسلفاً، وذخراً، وعقلاً، واعتباراً وشافعياً،  
وتقبل به موازينها، وأفرغ الصبر على قلوبها،  
ولا تفتنها بعدة، ولا تحرمها أجره. (١)  
وينادي المرحّل عند اخذ قبّة مائتي دعاء،  
تليمت بخصه به نحو اللهم ارحمه.

ويحل الدعاء عندهم بعد التكبيرة الثالثة  
ويجوز عقب الرابعة، ولا يصح عقب سواهما.  
والمتوسلون الدعاء بها ورد: اللهم اغفر  
لحبنا وبيننا، وشاهدنا وغائبنا، وصغيرنا  
وكبيرنا، وذكرنا وأنت لنا، تلك تعميم متقبلي  
ومشوائنا، وأنت على كل شيء قدير، اللهم من

أحييته مما فتحه على الإسلام والسنّة، ومن  
توفيقه منا فتوفه عليها، اللهم اغفر له وارحمه،  
وعافه واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله،  
واغسله بالماء والثلج والبرد، ونقه من الذنوب  
والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس،  
وأبدله داراً خيراً من داره، وزوجاً خيراً من  
زوجته، وأعدّه الجنة، وأعدّه من عذاب القبر،  
ومن عذاب النار، وانسج له في ثمره ونوره به،  
وهذا الدعاء تليمت لتكبير ذكره كان أو أنثى إلا  
أنه يؤثّر الضمير في أنثى.

ون كان الميت صغيراً أو بلغ مجنوناً وامر  
على جنوسه حتى مات قال في الدعاء: اللهم  
اجعله ذخراً لأبيه، وفرداً واحداً، وشافعياً  
بجانب، اللهم تقبل به موازينها، وأعظم به  
أجورهما، والحقه بصالح سلف المؤمنين،  
وارحمه في كفالة إبراهيم، وقه برحمتك عذاب  
الجحيم، يقال ذلك في الذكر والأنثى إلا أنه  
يؤثّر في المؤنث. (١)

٢٨ - وليس لصلاة الجنّاة عند المالكية سنن بل  
لها مستحبات، وهي الإسرار بها، ورفع اليدين  
عند التكبيرة الأولى فقط، حتى يكونا خلو  
أذنيه، وأبداه الدعاء، بحمد الله، والصلاة على  
النبي ﷺ، ووقوف الإمام عند وسط الرجل،

(١) العمدة البهية في شرح الهجعة البوردية ١١١/٢، وعلة  
المنتهى ٢٤٢، ٢٤١/١

(١) شرح الهجعة البوردية ١١١/٢

وعند منكبي المرأة، ولما المأموم يقف خلف الإمام كما يقف في غيرها من الصلاة، وجهر الإمام بالتكبير والتكبير بحيث يسمع من خلفه، ولما غيره يفسر فيها. (١)

وقال الشافعية: سنتها التعوذ قبل لفاتحة والتأمين، والإسراع بالقراءة والدعاء وماثر لأقوال فيها ولو فعلت ليلاً، عدا التكبير والسلام فيجهر بها، وفعل الصلاة في جماعة: وأن يكونوا ثلاثة صفوف فأكثر إذا أمكن، وأقل الصف اثنان ولو بالإمام، ولا تكره مساواة المأموم للإمام في الوقوف حينئذ، واختيار أكمل صبيغ الصلاة على النبي ﷺ وهو مذكور في سنن الصلاة، والصلاة على الأئمة دون السلام عليهم، وعلى النبي عليه الصلاة والسلام، ولتحديد قبل الصلاة على النبي ﷺ، والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الصلاة على النبي ﷺ والدعاء المأثور في صلاة الجنازة والتسليمة الثانية، وأن يقول بعد التكبير الرابعة قبل السلام: اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده. ثم يقرأ ﴿لدين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به﴾ (٢) الآية وأن يقف الإمام أو المفرد عند رأس الرجل، وعند عجز الأنثى أو اختى، وأن يرفع

يديه عند كل تكبيرة ثم يضعهما تحت صدره، وأن لا ترفع أجناسه حتى يتم المسبوق صلاته، وإن تكررت الصلاة عليه من أشخاص متعاقبين، أما إعدتها عن أقاموها أولاً فمكرهة.

ومن السنن ترك دعاء الاقتراح، وترك السودة، ويكره أن يصلى عليه قيل إن يكفر. (٣)

وقال الحنابلة: سنتها فعلها في جماعة، وأن لا ينقص عند كل صف عن ثلاثة إن كثر المصنون، وإن كانوا ستة جعلهم الإمام صفين، وإن كانوا أربعة جعل كل اثنين صفًا، ولا تصح صلاة من صلى خلف الصف وحده كثيرها من الصلاة. وأن يقف الإمام والمنفرد عند صدر الرجل ووسط الأنثى، وأن يسر بالقراءة والدعاء فيها. (٤) وقد ذكروا التعوذ والتسمية قبل قراءة الفاتحة، ولم يطلع على تصريح لهم بسنتها.

٢٩. وإذا كان الضوم سعة قاموا ثلاثة صفوف يتقدم واحد ويقوم خلفه ثلاثة، وخلفهم اثنان، وخلفها واحد، وهذا عند الحنفية.

وقال الحنابلة: يسن أن لا تنقص الصفوف عن ثلاثة، ولا ينقص عدد كل صف عن ثلاثة إن كثر المصنون، وإن كانوا ستة جعلهم الإمام صفين، وإن كانوا أربعة جعل كل اثنين صفًا،

(١) شرح البيهقي الورنية ١/ ١١٠ - ١١٤

(٢) غايه الشهي ١/ ٢١٠

(٣) الشرح الصغير ١/ ٢٢٣

(٤) سورة علق ٧

ولا تصح صلاة من صلى خلف الصف وحده .  
وقال الشافعية : من سنّها أن يكون ثلاثة صفوف إذا أمكن ، وأقل الصف اثنين ولو بالإمام ، ولا تكسر مسلاة للمأموم للإمام في الوقوف حينئذ .

وقد روى الترمذي من حديث مالك بن هبيرة مرفوعاً : « من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب » ، وفي رواية : « إلا غفر له » ، وقد كان مالك بن هبيرة يصف من يحضر الصلاة على الجنائز ثلاثة صفوف سواء قلوا أو كثروا .<sup>(١)</sup>

#### صفة صلاة الجنائز :

٣٠ - مذهب الحنفية أن الإمام يقوم في الصلاة على الجنائز بحذاء الصدر من الرجل والمرأة ، وهذا أحسن مواضع الإمام من أليق للصلاة عليه ، وإن وقف في غيره جاز .

وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال : يقوم بحذاء الوسط من الرجل ، وبحذاء الصدر من المرأة ، وهو قول ابن أبي ليلى .

(١) المنصية ، والمقي ٢/ ٤٨٢ ط الرياض ، وضعية المنصية ٢٤٠ / ١ ، وضع الباري ٢ / ١٢٩ .  
وحديث : « من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب » أخرجه أبو داود (٣/ ٥١٤) ، ط عزت عبد الحميد ، والترمذي (٣/ ٣٣٨) مصنف الحنفية ، وابن ماجه (١/ ٤٧٨) ط حس الحنفية ، من حديث مالك بن هبيرة .  
واللفظ للترمذي ، وقال : حديث حسن .

وعند المالكية يشدب أن يقف الإمام وسط الذكر وحقوق منكي غيره ، ومذهب الشافعية أن الإمام يقوم ندبا عند رأس الرجل ، وعبارة المرأة ، لا روي أن أنسا صلى على رجل فقام عند رأسه ، وعلى امرأة فقام عند عجزتها ، فقال له الملا بن زياد : هكذا كانت صلاة رسول الله ﷺ على المرأة عند عجزتها وعلى الرجل عند رأسه ؟ قال : نعم<sup>(١)</sup> قالوا : لأنه أبلغ في صيانة المرأة عن الباقين . فإن وقف من الرجل والمرأة في أي مكان جاز وخالف السنة .

وقال الحنابلة : يقوم عند صدر رجل ، وقيل عند رأسه ، ووسط امرأة ، وبين الصدر والوسط من الخنثى ، لحديث أنس وفيه أنه صلى على امرأة فقام وسط السرير .<sup>(٢)</sup>

٣١ - ويروي الإمام والمسلمون ، ثم يكبر ومن خلفه أربع تكبيرات ، وهو متنى عليه عند الفقهاء ، وبه قال الثوري وابن المبارك وإسحاق . وعليه العمل عند أكثر أهل العلم كما

(١) حديث : « هكذا كانت صلاة رسول الله ﷺ على المرأة » أخرجه أبو داود (٣/ ٥٣٤) ، ط عزت عبد الحميد ، والترمذي (٣/ ٣٣٨) مصنف الحنفية ، وابن ماجه (١/ ٤٧٨) ط حس الحنفية ، من حديث أنس ، وقال الترمذي : « حديث حسن » .

(٢) القندية ١/ ١٦٦ ، وضعية القندية ٣٤٣ / ١ ، والبيهقي (١/ ٤٦٤) ، والجسود ٥/ ١٢٤ ، وفي المطابع ٣٤١ / ١ ، والطيبي (١/ ٣٣١) ، وكذلك الفتاوى ١١٢ / ٢ .

قال الترمذي وابن المنذر - ولم ترك واحدة منها لم  
تغير صلاته.

قال الخنفي: ولو كبر الإمام خاتماً بضع،  
لأنه منسوخ، ولكن ينظر سلامه في المختار  
ليسلم معه على الأصح، وفي رواية يسلم المأموم  
إذا كبر إمامه التكبير الرائدة.

وقال الشافعية: لو كبر الإمام خاتماً لم يتبعه  
المأموم في الخامسة، بل يسلم أو ينتظر ليسلم  
معه وهذا هو الأصح، وبخلاف الأصح أنه لو  
تابعه لم يضر.

وقال الخنابلة: الأولى أن لا يزداد على أربع  
تكبيرات ويتابع إمامه فيما زاد إلى سبع فقط،  
ويحرم سلام قبله وإن جاوز سبعاً.

قال الخنفي: فإذا كبر الأولى مع رفع يديه  
أنتى عنى الله كما مر<sup>(١)</sup>  
وعند الشافعية والحنابلة إذا كبر الأولى تعوذ  
وسمى وقرا فاتحة.

وقال الحنابلة والمالكية: ليس في صلاة الجنائزة  
قراءة.

وإذا كبر الثانية يأتي بالصلاة على النبي ﷺ  
وهي الصلاة الإبراهيمية التي يأتي بها في الفعدة  
الأخيرة من ذوات الركوع، وإذا كبر الثالثة  
يدعو للميت ويستغفر له كما تقدم، ثم يكبر  
الرابعة ولا يدعو بعد الرابعة، وهو ظاهر مذهب

الحنفية ومذهب الحنابلة، وقيل عند الحنفية:  
يقول: ﴿ربنا آتني الدنيا حسنة﴾<sup>(٢)</sup> الخ، وقيل: يجزى  
وقيل: ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا﴾<sup>(٣)</sup> الخ، وقيل: يجزى  
بين المكثوث والدعاء، وعند الشافعية والمالكية  
يدعو بعد الرابعة أيضاً - ثم يسلم تسليمة واحدة  
أو تسليمتين على الخلاف المتقدم. وينوي  
التسليم على الميت مع القوم كما في الدرر براقي  
الصلاح. وفي الخنابلة: لا ينوي التسليم على  
الميت.

ولا يجهر بها بقراً عقب كل تكبيرة سواء في  
الفاتحة أو غيرها تلياً كانت الصلاة أو خيراً.

وهس يرفع صوته بالتسليم؟ ثم يتعرض له  
الخنفية في ظاهر الرواية، وذكر الحسن بن زياد  
أنه لا يرفع لأنه للإعلام ولا حاجة إليه، لأن  
التسليم مشروع عقب التكبير بلا فصل، لكن  
العمل على خلافه، وفي جواهر الفتاوى: يجهر  
بتسليم واحد.

وروى محمد في موضعه أن ابن عمر كان إذا  
صلى على جنازة سلم حتى يسمع من يديه،  
قال محمد: وبهذا فأخذ فيسلم عن يمينه ويساره  
ويسبح من يمينه وهو قول أبي حنيفة.  
وقال أبو يوسف: إنه لا يجهر كل الجهر ولا  
يسر كل الإسرار.

(١) سورة البقرة / ٢٠٦

(٢) سورة آل عمران / ٨

(٣) المعاصر السابقة.

والترجيح في مذهبه الأول. وهو الذي ذهب إليه السوري، وفي الشرح الصغير: تدب رفع أتيلين حذر المنكين عند التكبيرة الأولى فقط، وفي غير الأولى خلاف الأولى.

وقال الشافعية والحنابلة: بسن أن يرفع يديه في كل تكبيرة.<sup>(١)</sup>

ما يفعل المصلي في صلاة الجنازة:

٣٢- إذا جاء رجل وقد كبر الإمام التكبيرة الأولى ولم يكن حاضرًا انظره حتى إذا كبر الثانية كبر معه، فإذا فرغ الإمام كبر المصلي التكبيرة التي فاتته قبل أن ترفع الجنازة، وهذا قول أبي حنيفة وعمر بن محمد رحمهما الله (وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر) وكذا إن جاء وقد كبر الإمام تكبيرتين أو ثلاثاً، فإن لم ينتظر المصلي قبل تكبير الإمام الثانية أو الثالثة أو الرابعة لم تغد صلاته، ولكن لا يعتد بتكبيره هذه، وإن جاء وقد كبر الإمام أربعاً ولم يسلم لا يدخل منه في رواية أبي حنيفة، والأصح أنه يدخل، وعليه الفتوى، ثم يكبر ثلاثاً قبل أن ترفع الجنازة متابعاً لأدعاءه (وهو قول

وعند المالكية يجهر الإمام بالتسليم بقدر التسليم، وتدب تغير الإمام إسماعيل.<sup>(٢)</sup>

وقال النووي: قال جمهورهم: يسلم تسليمة واحدة.

واختلفوا هل يجهر الإمام بالتسليم؟ فأمر حنيفة والشافعية بقولان: يجهر، وعن مالك روايتان، وفي الدرر قل مالك في السلام على الجنائز: يسمع نفسه وكذلك من خلف الإمام وهو دون سلام الإمام، تسليمة واحدة للإمام وغيره. وفي رواية يسلم الإمام واحدة قدر ما يسمع من يديه، ويسم من وراءه واحدة في أنفسهم، وإن سمعوا من يليهم لم أر بذلك بأساً، وقالت الحنابلة: يسلم بلا تشهد واحدة عن يمينه، ويجوز تلفاء وجهه، ويجوز ثانية.

ولا يرفع يديه في غير التكبيرة الأولى عند الحنفية في ظاهر الرواية، وكثير من مشايخ يرفع اختلوا رفع في كل تكبيرة.

وبه فإن مالك، فقد روي عنه لا ترفع الأيدي في الصلاة على الجنازة إلا في أول تكبيرة، وروي عنه أنه يعجزني أن يرفع يديه في التكبيرات الأربع.

(١) المسند ١/ ٦٦١، وشرح مسلم ١/ ٣٠٩، والمفتون ١/ ١٦٠، ١٧٠، وحاشية التتبع ١/ ٦٤١، ٦٤٢. نقل الأوطار ١/ ٥٣، والشرح الصغير ١/ ٧٢٤، والتهذيب ص ٣٧، ومغني المحتاج ١/ ٣١٦، والمغني ٢/ ٢٩٠ ط الترمذي، شرح مسلم ١/ ١١٧، انظمة المصرية

(٢) ابن حبان ١/ ٥٦١، ومعنى المحتاج ١/ ٢٤١، وكشف النفاق ٢/ ٣١٦، والطحاوي على المروني ١/ ٢١٦، وشرح مسلم ١/ ٣٠٩، والشرح الصغير ١/ ٥٢٧.

أبي يوسف) ولو رفعت بالأيدي ولم توضع على الاكتشاف ذكر في ظاهر الرواية أنه لا يأتي بالكبير. وعن محمد إن كانت إلى الأرض أقرب يكبر وإلا فلا، وهو الذي ينبغي أن يعول عليه كما في الشريانية.

هذا إذا كان غائباً ثم حضر. وأما إذا كان حاضراً مع الإمام فتغافل ولم يكبر مع الإمام أو تشاغل بالنية فأخر التكبير، فإنه يكبر ولا ينتظر تكبيرة الإمام الثانية في قولهم حيماً، لأنه لما كان مستعداً جعل كالشارك.<sup>(١)</sup>

وقال المالكية: إذا جاء والإمام مشغول بالدعاء فإنه يجب عليه أن لا يكبر حتى إذا كبر الإمام كبر معه، فإن لم ينتظر وكبر صحت صلاته ولكن لا تحسب تكبيرته هذه، سواء انتظر أو لم ينتظر، وإذا سلم الإمام قضى المأموم ما سلم من التكبير سواء رفعت الجنبزة فوراً أو بقيت، إلا أنه إذا بقيت الجنبزة دعا عقب كل تكبيرة بقبضها، وإن وقعت فوراً وإلى التكبير ولا يدعو لئلا يكون مصلياً على غائب والصلاة على الغائب غير مشروعة عندهم، أما إذا كان الإمام ومن معه قد فرغوا من التكبيرة الرابعة فلا يدخل السبوق معه على الصحيح لأنه في حكم التشهد، فلم يدخل معه بكون مكرواً الصلاة

على الميت وتكرارها مكروه عندهم.<sup>(٢)</sup> وقال الشافعية: إذا جاء المأموم وقد فرغ الإمام من التكبيرة الأولى أو غيرها، واشتغل بها بعدها من قراءة أو غيرها، فإنه بدخل معه ولا ينتظر الإمام حتى يكبر التكبيرة الثانية، إلا أنه يسير في صلاته على نظم الصلاة لو كان مضرباً، فيعد أن يكبر التكبيرة الأولى يقرأ من الفاتحة ما يمكنه قراءته قبل تكبير الإمام ويسقط عنه الباقي، ثم يصلي على النبي ﷺ بعد الثانية وهكذا، فإذا فرغ الإمام ثم المأموم صلاته على النظم المذكور، ويأتي بالأذكار في مواضعها، سواء بقيت الجنبزة أو رفعت، وإذا لم يمكنه قراءة شيء من الفاتحة إن كبر إمامه عقب تكبير السبوق للإحرام كبر معه وتعمل الإمام عنه كل الفاتحة.

وفي الشنينة: من سبغ الإمام ببعض التكبيرات دخل في الصلاة وأتى بها أدرك، فإذا سلم الإمام كبر ما بقي متوالياً.<sup>(٣)</sup>

وقال الحنابلة: من سبق ببعض الصلاة كبر ودخل مع الإمام حيث أدركه ولو بين تكبيرتين نذب كالصلاة، أو كان إفراده له بعد تكبيرة الرابعة قبل السلام، فيكبر للإحرام معه ويقضي ثلاث تكبيرات استحباباً، ويقضي

(١) الشرح الصغير ١/ ٢٢٤

(٢) التبيين ص ٣٨

(٣) المغتبية ١/ ١٦٢، وابن عابدين مع الدرر ١/ ١٦٣، ١٦٤

ترك بعض التكبيرات

٣٣ - ولو سلم الإمام ثم بعد الثالثة تكبيرا كبيرا  
الرابعة وسلم. (١)

وقال الحاشية: إن ترك غير مسبوق تكبيرة

عمدا بطلت، وإن ترك سهوا فإن كان مأموما

كبيرا عالم بطل الفصل (أي بعد السلام)، وإن

كان مأموما نهي المأمومون فيكبيرا عالم بطل

الفصل، وصحت صلاة الجميع، فإن طال أو

وجد متف استأنف، وصحت صلاة المأمومين

إن نورا المخارقة

وقال الشافعية: يبطل صلاة الجميع إن كان

لنقص قصدا من الإمام، وإن كان سهوا

تداركه الإمام والمأموم كالصلاة، ولا سجدة

للسهو هنا.

وهذا الحاشية: إن كان النقص من الإمام

عمدا بطلت صلاة الجميع، وإن سهوا سح له

المأمومون، فإن رجع عن قرب وكمل التكبير

كاملوه معه وصحت صلاة الجميع، وإن لم يرجع

أو لم ينتبه إلا بعد زمن طويلكملوا هم،

وصحت صلاتهم وبطلت صلاته. (٢)

الصلاة على جناز مجتمعة:

٣٤ - اتفق الفقهاء على أنه إذا اجتمعت جناز

مسيوق ما فاتته قبل دخله مع الإمام على

صنعه، لأن القصاء يحكي لاداء ك انتر

الصلوات، ويكون فسادا بعد سلام الإمام

كالمسبوق في الصلاة

قال البيهقي: قلت: لكن إن حصل له

عذر يبيح ترك جمع وجماعة صح أن يفرد ويتم

لنفسه قبل سلامه، فإن أدركه المسبوق في الدعاء

ثامنه فيه، فإذا سلم الإمام كبر وقرا الشافعية بعد

التسوية والتسوية، ثم كبر وصلى على

النبي ﷺ، ثم كبر وسلم، لما تقدم من أن

المقتضي لكون صلاته، فأنكر فيه بحسب ذلك.

لعموم قوله ﷺ: «وما فاتكم فأنقوا» (١)

وإنما يظهر إذا كان الدعاء بعد الرابعة أو بعد

الثالثة، لكنه لم يأت بها لزوم له سهوا وسجود. ولا

لزوم عليه الرجاء على أربع، وتركها أفضل. فإن

كان أدركه في الدعاء وكبر الأخيرة معه فإذا سلم

الإمام كبر وقرا الشافعية، ثم كبر وصلى

عنه ﷺ، ثم سلم من غير تكبير. لأن الأربع

نكت. (٢)

وإن كبر مع الإمام التكبير الأول لم يكر

الثانية والثالثة بكبرهما، ثم يكر مع الإمام

الرابعة.

(١) حديث: «وما فاتكم فأنقوا» أخرجه مسلم (١/١٤٠).

(٢) طه عيسى الحلي: من حديث أبي هريرة.

(٣) غلبا المنتهى (١/١٤٣) - وكشاف القناع (١٢٠/٢).

(١) ابن عابدين (١/١١٢).

(٢) حاشية الشنقي (١/١١٢)، وأصرح بهجة (٢/١١٢).

والدسوقي على الشرح الكبير (١/١١١).

يحدثه الميت، وهو يحصل في الثاني دون الأول، فإذا صفاهم صفا واحدا عرضا قام عند أفضلهم إذا اختصوا في الفصل، وإن تساوا قام عند أسهم، (أكثرهم سنا).

وقال مالك: أرى ذلك واسعاً إن جعل بعضهم خلف بعض، أو جعلوا صفاً واحداً، ويقوم الإمام وسط ذلك ويصلي عليهم. وإن كانوا غلبات ذكورا أو نساء جعل الغلبان مما يلي الإمام والنساء من خلفهم مما يلي القبلة، وإن كن نساء منع بين كما يصنع بالرجال كل ذلك واسع بعضهم خلف بعض صفاً واحداً.

وقال الشافعية: في الأصح عندهم - والخائفة: إن الجنائز توضع أمام الإمام بعضها خلف بعض، والقول الثاني عند الشافعية: أنها توضع بين يدي الإمام صفاً واحداً عن يمينه فيقف هو في محاذة الآخر منهم، فإن كانوا رجلاً ونساء يتعين عند الشافعية القول الأول.<sup>(١)</sup>

وإن وضعوا واحداً بعد واحد مما يلي القبلة ينبغي أن يكون أفضلهم مما يلي الإمام، كذا روي عن أبي حنيفة أنه يوضع أفضلهم وأسمهم مما يلي الإمام، وقال أبو يوسف: الأحسن عندي أن يكون أهل الفضل مما يلي الإمام.

ثم إن وضع رأس كل واحد منهم يحدثه رأس صاحبه لحسن، وإن وضع شبه المدرج كما

يجوز أن يصلى عليهم مجتمعين أو فرادى ثم اختلفوا فقال الخنيفة: فالإمام إن شاء صلى على كل واحدة على حدة، وإن شاء صلى على الكل دفعة واحدة بالنية على الجميع، كذا في معراج الدراية والبدائع، وفي الدراية أفراد الصلاة على كل واحدة أولى من الجميع (وإن الجمع مختلف فيه) فإذا أئرد يصلي على أفضلهم أولاً، ثم على الذي يليه في الفضل إن لم يسبقه غيره، وإذا يصلي على الأسبق أولاً ولو كان مفضلاً.

وانتدب عند الشافعية: أن الأفراد أفضل من أن يصلي عليهم دفعة واحدة لأنه أكثر عملاً وأرجى للقبول.

وقال الخائفة وهو قول صاحب التنبيه من الشافعية إذا اجتمعت جنايز فجمعهم في الصلاة عندهم أفضل من الصلاة على كل واحد منهم مفرداً، وذلك لأجل المحافظة على الإسراع والتخفيف.<sup>(٢)</sup>

ثم قال الخنيفة إن صلى عليهم دفعة فإن شاء جعلهم صفاً واحداً عرضاً، وإن شاء وضع واحداً بعد واحد مما يلي القبلة فيقوم بعدهم الكل، هذا جواب ظاهر الرواية.

وروي عن أبي حنيفة في غير رواية الأصحون أن الثاني أولى، لأن السنة هي قيام الإمام

(١) المجموع ٢٢٦/٥، وغاية النظم ٢٤١/١، والألم ٢٤٤/١، وشرح البهجة ١٠٨/١

(٢) كنز الدقائق ١١٢/٢، والمجموع للنسوي ١٢٥/٥، والزيقاتي على المطاوعة ٦٤/٢



الصلاة على الجنازة التي كانت قبلها ، لأنه  
افتتح الصلاة بسوي بها غير هذه الجنازة  
المؤخرة ، ثم يصلي على الجنازة المؤخرة .<sup>(١)</sup>

وإذا كبر الإمام على جنازة فجيء بأخري  
مضى على صلاته على الأونس ، فإذا فرغ  
استأنف على الثانية ، وإن كان لما وضعوا الثانية  
كبر الأخرى بنحوها فهي للأولى أيضا ، ولا  
يكون للثانية ، وإن كبر الثانية بسوي الثانية  
وحدها فهي للثانية وقد خرج من الأولى ، فإذا  
فرغ أعاد الصلاة على الأولى وهدد ماذهب إليه  
الخفية .<sup>(٢)</sup>

وقال الخنابلة : لو كبر فجيء بأخري كبر  
ثانية ونواها ، فإن جيء بثالثة كبر ثالثة ونوى  
الجنازة الثلاث ، فإن جيء برابعة كبر رابعة  
ونوى الكل ، فيصير مكبرا على الأولى أربعة  
وعلى الثانية ثلاث ، وعلى الثالثة اثنين ، وعلى  
الرابعة واحدة ، فيأتي بثلاث تكبيرات أخرى  
فيتم التكبيرات سبعا ، يقرأ في خمسة ويصلي  
(على النبي ﷺ) بسبعة ، ويدعو بسابعة ،  
فيصير مكبرا على الأولى سبعا ، وعلى الثانية  
منا ، وعلى الثالثة خمسة ، وعلى الرابعة أربعة .  
فإن جيء بخامسة لم ينوها بل يصلي عليها

قال ابن أبي ليلى ، وهو أن يكون رأس الثاني  
عند متكب الأول فحسن أيضا ، كذا روي  
عن أبي حنيفة .<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية : يوضع بعضهم خلف بعض  
ليعازي الإمام الجمع .

وقال الخنابلة : يشين أن يكون رأس كل  
واحد منهم بحذاء رأس صاحبه إن كانوا من نوع  
واحد ، فإن كانوا أكثر من نوع سوى بين رؤوس  
كل نوع ويجعل وسط المرأة حذاء صدر  
الرجل .<sup>(٤)</sup> وتربيتهم في التوضيع عند اختلاف  
النوع لاختلاف فيه بين المذاهب ، فتوضع  
الرجال بما يلي الإمام ، ثم الصبيان ، ثم  
المخالي ، ثم النساء ، ثم المراهقات .

ولم كان اتكل رجلا يوضع أفضلهم وأسنهم  
مما يلي الإمام .<sup>(٥)</sup>

وهذا إن جيء بهم دفعة واحدة فإن جرى  
بهم متعاقبين وكانوا من نوع واحد يقدم  
الأسبق .

وقال مالك والشافعي : إن افتتح المصلي  
الصلاة على جنازة فكبر واحدة أو اثنين ، ثم  
أنهى بجنازة أخرى وضعت حتى يفرغ من

(١) الجيع ٣٦٦/١ ، وابن عابدين ٦١٥/١ ، والفتية  
٣٦٢/١

(٢) كتاب الفتن ١١٦/٢ ، والجمع ٢٦٦/٥ ، ومعي  
الاحتاج ٢٤٨/١

(٣) الفتية ١٨٦/١ ، والراجع السابق في المذهب

(٤) الأم ٢٤٤/١ ، والشرح لمصنف ٢٦٨/١ ، والفتية  
١٩٤/١

(٥) الفتية ١٦٢/١ ، والجيع ٢٦٦/١ ، ٣٦٦

يبد رجل فيقدمه فيكبر ما بقي على هذا الذي قدمه ، ثم إن شاء رجع بعد أن يتوضأ فصللي ما أدرك وقضى ما فاتك ، وإن شاء ترك ذلك .<sup>(١)</sup>  
ولو أحدث الإمام في صلاة الجنازة فقدم غيره جاز وهو الصحيح ، فإذا عاد بعد التوضؤ يني على صلاته وهذا عند الحنفية .

وقال الشافعي : إن أحدث الإمام انصرف وتوضأ وكر من خلفه ما بقي من التكبير فرائد لا يؤمهم أحد .<sup>(٢)</sup>

#### الصلاة على القبر :

٣٧ - لو دفن الميت قبل انصلاة أو قبل الفصل فإنه يصلى عليه وهو في قبره ما لم يعلم أنه تمرق ، وهذا مذهب الحنفية .<sup>(٣)</sup>

وقال مالك : لا يصلى على القبر كما في بداية المجتهد ، وفي مقدمات ابن رشد إن دفن قبل أن يصلى عليه أخرجه وصلي عليه ما لم يقت ، فإن فات صلي عليه في قبره ، وهو مذهب ابن القاسم وابن وهب ، وقيل : إنه إن فات لم يصل عليه لكلا يكون ذريعة للصلاة على القبور وهو مذهب أشهب وسحنون .

بعد سلامه ، وكذا لو جيء بثانية عقب التكبير الرابعة ، لأنه لم يبق من السبع أربع ، ولا يد من أربع تكبيرات ، ولا يجوز أن يزيد على سبع تكبيرات .<sup>(٤)</sup>

٣٥ - وسرى الحنفية والشافعية والحنابلة أنه لو صلى النساء جماعة على جنازة قامت التي تؤم وسطهن كما في الصلاة المفروضة المعبودة .

وعند المالكية لا تصلي النساء جماعة ، بل يصلين فرادى في أن واحد ، لأنهن لو صلين واحدة بعد واحدة لزم تكرار الصلاة وهو مكروه عندهم .<sup>(٥)</sup>

#### الحديث في صلاة الجنازة :

٣٦ - ذهب الحنفية إلى أنه إن كان الإمام على غير الطهارة نعاد انصلاة ، وإن كان الإمام على طهارة والتوضؤ على غير طهارة صححت صلاة الإمام ولا نعاد لصلاة عليه .

وقال الشافعي : لو صلى الإمام غير متوضئ ومن خلفه متوضئون أجزأت صلاتهم ، وإن كانوا كلهم غير متوضئين أعادوا ، وإن كان فيهم ثلاثة فصاعدا متوضئون أجزأت .

وقال مالك : إذا أحدث إمام الجنازة بأخذ

(١) المنتبه ١/ ١٦٦ ، والبدائع ١/ ٣١٦ ، والإمام ١/ ١٤٤ .

والدونة ١/ ٧١ .

(٢) المراجع السابق .

(٣) النسخ المصنبر ١/ ٤٤٥ ، وضاية المشي ١/ ٣١٠ .

والبدائع ١/ ٣١٤ .

(٤) غاية المنتهى وقد نصحها في العبارة بإصلاحها ١/ ٢٤٣ .

١٤٤

(٥) فيبدائع ١/ ٣١٤ ، والإمام ١/ ٢٤٤ ، والشرح الضمير

١٤٥/١

وعند أحمد يجوز كل فائتة الصلاة على الميت أن يصلي على قبره إلى شهر من دفنه وزيادة بسيرة كسومين وعمره بعدها، وحكي عن الأوزاعي تحويزه الصلاة على القبر ولم يحك عنه انتحذه.

وحكي عن إسحاق بن ربيعة أنه قال : يصلي الغائب إلى شهر، والخاص إلى ثلاث.

وحكى الترمذي عن ابن المبارك أنه قال : إذا دفن الميت ولم يصلي عليه صلي على القبر. <sup>(١)</sup>

#### الصلاة على الجنازة في المسجد :

٣٨ - مذهب الحنفية أنه تحوز الصلاة على الجنازة في الجبلانة والامكنة والمسور وهي فيها سواء، ويكره في الشارع وأراضي الناس، وكذا تكره في المسجد الذي تقام فيه الجماعة سواء كان بيت وانضم في المسجد، أو كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد، أو الميت في المسجد، والإمام والقوم خارج المسجد، وهو لمحتار <sup>(٢)</sup> ومحض كلام ابن عابد من في الصلاة على الجنازة في المسجد، أن الصلاة التي حوت فيها العادة بالصلاة عليها في المسجد تستعدر غيره أو

واختلف بم يكون القوت؟ فقيل : يغوث بأن يبال عليه التراب بعد نصب اللين، وإن لم يفرغ من دفنه وما لم يبال عليه التراب، وإن نصب اللين فإنه يخرج ويصلي عليه، وهو قول أشهب. وقيل : إنه لا يغوث إلا بالقرع من الدفن وهو قول ابن وهب.

وقيل : إنه لا يغوث وإن فرغ من دفنه ويخرج ويصلي عليه ما لم يخلش عليه التغير وهو قول سحنون وعيسى بن دينار ورواية عن ابن لقاسم، وإن يصلي عليه في القبر ما لم يطل حتى يخلب على النظر أنه قد فني باليأس أو غيره. وأما إذا صلي على الميت مرة فلا تصاد لصلاة عليه دفن أو لم يدفن.

وقال مالك في الحديث الذي جاء فيه أن النبي ﷺ صلى عليها وهي في قبرها. <sup>(٣)</sup> قد جاء هذا الحديث وليس عليه العمل.

وعند الشافعية يجوز الصلاة على المقبور لكل من فائتة الصلاة عليه قبل دفنه، وقيل : يصلي عليه من كان من أهل الصلاة عليه عند الموت بدءاً، وقيل : إلى شهر، وقيل : ما لم يبل جسده، والمتعمد عندهم الجواز لمن كان من أهل خصوص الصلاة عليه وقت الموت. <sup>(٤)</sup>

(١) مدفوعات ابن رشد ١٧٠/١، والبدوة ١١٦/١، وعباب المنهي ١١٤/١، وتبيل القارب ١٦٠/١، والمعلل ١٣٩/١.

(٢) والترمذي ١١٩/٢.

(٣) المعلل ١٦٢/١.

(٤) حدث أنه النبي ﷺ صلى عليها وهي في قبرها أخرجه البخاري ومصح البخاري ٥٠١/٣، ط السبع، ومسلم.

(٥) ط عيسى الحنفية، من حديث أبي هريرة.

(٦) الشيبه ص ٣٩، الأم ٣١١/١، ومنه المحتاج ٣١٢/١.

وقال الحنابلة: نباح الصلاة على الجنزة في المسجد مع أمن تلويث، فإن لم يؤمن لم يجز.

الصلاة على الجنزة في المقبرة :

٣٩ - فيها للفقهاء قولان :

أحدهما: لا بأس بها، وهو مذهب اختفى كما تقدم ورواية عن أحمد، لأن النبي ﷺ صلى على قبر<sup>(١)</sup> وهو في المقبرة. وقال ابن المنذر: ذكر نافع أنه صلى على عائشة وأم سلمة وسط قبور البقيع، صلى على عائشة أبو هريرة وحضر ذلك ابن عمر، وفعل ذلك عمر بن عبد العزيز.

والقول الثاني: يكره ذلك، وروي ذلك عن علي وعبد الله بن عمر وابن عباس، وبه قال عطاء والتخمي والشافعي وإسحق وابن المنذر وهيب ورواية أخرى عن أحمد، تقول النبي ﷺ: «والأرض كلها مسجد إلا المقبرة واخيام»<sup>(٢)</sup> ولأنه ليس بموضع للصلاة غير صلاة الجنزة فكرهت فيه صلاة الجنزة كالخيام<sup>(٣)</sup>.

تعمسه، بسبب اندراس المواضع التي كانت يصلي فيها عليها، ينهي الإفتاء بالقول بكرامة التزمية الذي هو خلاف الأولى، ولا يكره تعذر لظروحه، كاعتكاف الولي، ومن له حق التقدم يصلي فيه غيره تبعاً له، وأما المسجد الذي خصص لأجل صلاة الجنزة فلا يكره فيه.

وقال مالك: أكره أن توضع الجنزة في المسجد، فإن وضعت قرب المسجد للصلاة عليها فلا بأس أن يصلي من في المسجد عليها بصلاة الإمام الذي يصلي عليها إذا ضاق خارج المسجد بأهله، وفي الشرح الصغير كره إدخالها المسجد وتؤيغر صلاة.

وقال الشافعية: تندب الصلاة على الميت في المسجد إذا أمن تلويثه، إما إذا خيف تلويث المسجد فلا يجوز إدخاله، وحجة جواز الصلاة على الجنزة في المسجد، لأنه ﷺ صلى فيه على سهل وسهيل ابني يثراء كما رواه مسلم. قال الشافعية: فالصلاة عليه لذلك، ولأن المسجد أشرف<sup>(٤)</sup>.

[١] ابن عباس ٦٦٩/١، ٦٦٠، وأحمد ١٩٢/١، والحاكم ١٦١/١، والشرح الصغير ٦٦٩/١، وقاية المصنف ٢٤٠/١، وتعليق للفتح ٢٧٩، الفقه على المذهب ١١٢/١، وشرح للبهجة ١١٧/٢، ولفظه «فصلها فيه أفضل».

[٢] الحديث: «لأنه ﷺ صلى فيه على سهل وسهيل ابني يثراء أخرجه مسلم ٦٦٩/٢، وصححه الحاكم ١١٢/١، ولفظه «فصلها فيه أفضل».

[٣] الحديث: «لأنه ﷺ صلى فيه على سهل وسهيل ابني يثراء أخرجه مسلم ٦٦٩/٢، وصححه الحاكم ١١٢/١، ولفظه «فصلها فيه أفضل».

[٤] حديث عائشة

(١) حديث: «صلاة على قبر...» سبق تخريجه (قأ: ٣٧).

(٢) حديث: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة واخيام» أخرجه أحمد في المسند ١٩٦/٣، وصححه الحاكم ١١٢/١، ولفظه «فصلها فيه أفضل».

(٣) حديث أبي سعيد وصححه أحمد شاكر

(٤) الحديث ١١٢/١، ولفظه «فصلها فيه أفضل» طبعه =

من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه :

١٠ - يرى الحنفية أنه يصلي على كل مسلم مات بعد الولادة صغير كان أو كبيراً، ذكر كان أو أنثى، حراً كان أو عبداً، إلا البغاة وقطاع الطريق ومن يمثل حاكمهم.

وكره مالك لأهل الفضل الصلاة على أهل البدع . قال الدردير : وكره صلاة فاضل على بدعي لم يكفر ببعده .

وقال مالك في المدونة : إذا قتل أخوارج فقتلك أخرى عندي أن لا يصلي عليهم .

وقال الحنابلة : حرم أن يعود أو يغسل مسلم صاحب بدعة مكفرة، أو يكفنه، أو يصلي عليه . أو ينجح جنازته . وقال أحمد : أهل البدع إن مرضوا فلا تعودوهم ، وإن ماتوا فلا تغسلوا عليهم .

ويرى الحنفية أن من قتل نفسه ولو عبداً يغسل ويصلي عليه ، به يفتى وإن كان أعظم وزراً من قاتل غيره . وقال أبو يوسف : يغسل ولا يصلي عليه ، ولقتل أعم من أن يكون سيف أو إلقاء في بحر أو نار .<sup>(١)</sup>

وقال مالك : يصلي على الذين كذبوا (أي

البغاة) ولا يصلي عليهم الإمام وقال : يصلي على قاتل نفسه ويصنع به ما يصنع به ولي الساعين وإثمه على نفسه . وقال الحنابلة : لا يسن للإمام الأعظم وإمام كل قرية وهو وليها في الفصال الصلاة على غال<sup>(٢)</sup> وقاتل نفسه عمداً ، وإن صلى عليها فلا بأس به .<sup>(٣)</sup>

وقال الشوكاني : ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجهور العلماء إلى أنه يصلي على الناس ، وقالوا : إن النبي ﷺ إنما يصلي على من قتل نفسه زجراً للناس ، وصنعت عليه الصحابة .<sup>(٤)</sup>

ويرى الحنفية أن من قتل أحد أسويته لا يصلي عليه إهانة ، قال أبو يوسف : لا يصلي على كل من يقتل على متاع يأخذه ، ومن قتل بحق بسلاح أو غيره كره في القود والرجم يغسل ويصلي عليه ، ويصنع به ما يصنع بالموتى ، والذي حسبه الإمام فيه روايتان عن أبي حنيفة روى موسليمان عنه أنه لا يصلي عليه ، وقال مالك : كل من قتلته الإمام على قصاص ، أو في حد من الحدود ، فإن الإمام لا يصلي عليه

(١) وهو من كم من الغيبة شيئا ليختم به .

(٢) القود ١١٩/١ ، ١١٩ ، والمغني ٣٥٥/٢

(٣) نيل الأوطار ١١/١

والحديث : «إن أنثى غيلة لم يغسل على من نل نفسه»

أخرجه مسلم ١٧٤/٢ طحسى المحلى من حديث جابر بن سمرة .

• لأمر سنة ١٣٦٦هـ والشرح الصغير ٢٢٨/١ ، وشرح  
التهذيب ٩٩/٢ ، ١١٧ ، والمغني لأبي قدامة ٤٩٤/٢ .  
والقصة على المذاهب الأربعة ١٦٧/١

(١) المنتبه ١٦٢/١ ، والشرح الصغير ٢٩/١ ، والمدونة  
١٦٥/١ ، وغاية المنتهى ٢٣٢/١

والمراد بإمام الحي إمام المسجد الخاص بالمحلة، وإمام المسجد الجامع (وعبر عنه في كتاب الفتية بإمام الجمعة) أولى من إمام الحي، وأما إمام مصلى الحنازة فاستغنى عن إمامه أنه كالأحني فالولي مقدم عليه.

ثم الولي بترتيب عصوبة الإنكاح إلا الأب فإنه يقدم على الابن إضافة إلا أن يكون الابن عالماً والأب جاهلاً فالابن أولى. فلا ولاية للنساء ولا للزوج إلا أنه أحق من الأجنبي، والتفريق بالعصوبة لإخراج النساء فقط، فذور الأرحام وهم داخلون في الولاية وهم أولى من الأجنبي.

والمراد بالولي الذكر المكلف فلا حق للمصغر ولا للمعتوه. (١)

٤٢ - وتفصيل الإجمال أنه يقدم في الصلاة على الميت أبوه، ثم ابنه، ثم ابن ابنه وإن سفل، ثم الجسد وإن علا، ثم الأخ الشقيق، ثم الأخ لأب، ثم ابن الأخ الشقيق، وهكذا الأقرب فالأقرب كترتيبهم في الإنكاح.

ومن له ولاية التقدم فهو أحق بالصلاة على الميت من أوصى له الميت بالصلاة عليه، لأن الوصية باطلة على الميت به عند الحقيقة، وفي نوازل ابن رستم الوصية جائزة ومع ذلك يقدم من له حق التقدم.

والناس يصطرون عليه وكذا المرجوم. (٢)  
ولا يصلي على من لم يستهل بعد الولادة حتى تقدم.

وإذا اختلط مرتاناً بكنافه صلى عليهم مطلقاً في أوجه الأقوال.

أما الشافعية فلم يستثنوا من الصلاة على الميت إلا المكافر والمرد. (٣)

من له ولاية الصلاة على الميت :  
٤١ - ذهب الحنفية إلى أن أولى الناس بالصلاة على الميت السultan إن حضر ثم نائبه وهو أمير مصر، ثم القاضي، فإن لم يحضر فصاحب الشرط (٤) ثم خليفة الولي، ثم خليفة القاضي، ثم إمام الحي.

قال المحققون : فيه إجماع، وذلك أن تقديم الولاء واجب وتقديم إمام الحي مندوب فقط بشرط أن يكون أفضل من الولي، وإلا فالولي أولى، وبشرط أن لا يكون سائطاً عليه حال حياته لوجه صحيح.

(١) المدونة ١/ ١٦١

(٢) مني المحتاج ١/ ٣٥٠

(٣) في المراج. فشرط بالكون واخرقة سائر الجند والمراد أمير البلدة كأمير بخاري وظهر كلام الكمال أن صاحب الشرط غير أمير البلد (ابن قدامة ١/ ١٦٥) وفي الدرر النجيب والراء بمعنى العلامة وهو يعني صاحب الشرط الذي يقال له الشحنة. صبي يدللت لأن له علامة تسمه (المصطلح على المراتي ٣٤٢).

(٤) ابن حبان ١/ ١٦٦

وقال أبو يوسف: القريب أولى من السلطان. (١)

ولا ولاية للزوج عند الخفية لانقطاع العلة بالموت لكن إن لم يكن للزوجة الميتة ولي فالزوج أولى، ثم الجيران أولى من الأجنبي.

ولومات امرأة ولي زوج وابن عاقل بالغ منه، فالولاية للابن دون الزوج، لكن تكره للابن أن يتقدم أباه، وينبغي أن يقدمه، فإن كان له ابن من زوج آخر فلا بأس أن يتقدم لأنه هو الولي، وتعظيم زوج أمه غير واجب عليه.

وقال المالكية: الأحق بالصلاة عليه وصي الميت إن كان توصى إليه رجاء بركته وإلا فلا، ثم الخليفة وهو الإمام الأعظم، وأما نائبه فلا حق له في التقدم إلا إذا كان نائبه في الحكم والمظلة، ثم أقرب العصبة فيقدم الابن، ثم ابنه ثم الأب، ثم الأخ، ثم ابن الأخ، ثم الجد، ثم العم، ثم ابن العم وهكذا.

ولا حق نروح الميتة في التقدم ويكون بعد العصبة، فإن لم يوجد عصبة فالأحباب سواء، إلا أنه يقدم الأفضل منهم.

وقال الشافعية: الأولى بالصلاة عليه أبو الميت وإن علا، ثم ابنه وإن فصل، ثم الأخ، ثم شقيق، ثم الأخ لأب، ثم ابن الأخ، ثم شقيق.

(١) برقي الفلاح وحواليه لمصطفى ٣٤٤، والبدائع ٢٧٢/١

ثم ابن الأخ لأب، ثم بقية العصبة على ترتيب الميراث، فإن لم يكن فالإمام الأعظم، أو نائبه عند انتظام بيت المال، ثم ذوو الأرحام الأقرب فالأقرب.

وإذا توصى بالصلاة لغير من يستحق التقدم ممن ذكر فلا تفقد وصته.

ولا حق للزوج حيث وجسد معه غيره من الأجانب، ولا حق للزوجة حيث وجدها معها، ذكر، وإن لم يوجد فالزوج مقدم على الأجنبي، والمرأة نصلي وتقدم بترتيب المذكور. (٢)

وقال الخنابلة: الأولى بالصلاة عليه إماما وصيه العدل، ثم السلطان، ثم نائبه، ثم أبوايت وإن علا، ثم ابنه وإن تزوج، ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب الميراث، ثم ذوو الأرحام، ثم الزوج، ونائب لولي بمنزلة بخلاف نائب لوصي فلا يكون بمنزلة. (٣)

وقال الحنفية: ولو كان الوليان في درجة واحدة فأكبرهما سنا أولى، ولها أن يقدم غيرها، فلو قدم كل واحد منهما رجلا على حدة فالنبي قدم الأكبر أولى.

وليس لأحدهما أن يقدم إنسانا إلا ما إذا كان الآخر، إلا إن قدم لأمن لسنة والقول الذي

(١) المدونة ١١١/١، والشرح لصغير ٢٢٤/١، والنتب ٢١

وشرح البيهقي ١٠٦/١، ١٠٧

(٢) غاية المصنف ٢١ - ٢٢

وإن استسوا وقلما يكون ذلك فلم يسطلحو  
أقرع بينهم .

وقال الحنابلة : إذا تساوى الأولياء قدم من  
كان أولاهم بالإمامة في الصلوات الخمس ، فإن  
استسوا فيه أيضا أقرع بينهم ، وتكره إماعة غير  
الأولى بلا إفته مع حضوره ، لكن يقطعه  
الفرس ، فإن صلى الأولى خلفه صار إفتا ،  
وإلا فله أن يعيدها لأنها حقه ، ويجوز أن يعيدها  
من صلاها تبعا للأولى .<sup>(١)</sup>

٤٣ - وعند الشافعية والحنابلة : تسن الصلاة  
على الجنائزة لكل من لم يصل أولا ، سواء أكان  
أولى بالصلاة عليه أم لم يكن .

وقال في الأم : إن سبق الأولياء بالصلاة على  
الجنائزة ثم جاء ولي آخر أحببت أن لا توضع  
للصلاة ثانية ، وإن فعل فلا بأس إن شاء الله .  
وعند مالك لا تعاد الصلاة على الجنائزة مرة  
أخرى .<sup>(٢)</sup>

١ - قال المصنف : روى الطبراني في الأوسط ، وفيه ضاع بن  
والله والله ابن حبان وفيه ضعف ، وفيه رجاله ثقات .  
(مجمع الزوائد ١٠ / ١٤٩ - ط دار الكتاب العربي) وعنه  
صاحب كنز العمال في ابن الجوزي . كنز العمال ١٠ / ٦٦٦ -  
ط مؤسسة الرسالة من حديث أنس بن مالك .

(١) الأم ٢ / ٢٤٣ . وفتاوى المروني ١ / ١٨٠ ، وبهاية المحتاج  
١ / ٤٨١ - ط المكتبة الإسلامية ، وفتاوى المصنف ١ / ٢١٠ ،

والشرح الصغير بالمختصر ج ١ / ٢٢٥  
(٢) الأم ١ / ٢٤١ ، وفتاوى المصنف ١ / ٢٤٠ ، وفتاوى المصنف ١ / ١٦٤

الكبر الكبير<sup>(١)</sup> ، وبغيره من الأحاديث .

وإذا أراد أحد الوليين المتساويين درجة أن  
يشترط غيره كان الآخر أولى بأن يستخلفه .

فإن شاجر الوليان فتقدم أجني بغير إفتها  
فصلى ، ينظر إن صلى الأولياء معه جازت  
الصلاة ولا تعاد ، وإن لم يصلوا معه فلهم إعادة  
الصلاة لعدم سقوط حقهم وإن تأدى الفرض ،  
ولا يعيد مع الأولياء من صلى مع غيرهم .<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية : إن تعددت العصبة المتساوية  
في القرب من الميت ، قدم الأفضل منهم لزيادة  
فته أو حديث أو نحو ذلك ، وكذا الأجانب إذا لم  
يوجد غيرهم يقدم الأفضل منهم كما في صلاة  
الجماعة .

وقال الشافعية : بتقديم الأسن إذا استوى  
الزواة وتشاحوا ، إلا أن تكون حالة الأسن غير  
محمودة ، فكان أفضلهم وأقربهم أحب ، فإن  
تساووا فأسنهم لأن الفرض هنا الدعاء ودعاء  
الأسن أقرب للإجابة لقول النبي ﷺ : « إن الله  
يستحي أن يرد دعوة ذي النبية في الإسلام »<sup>(٣)</sup>

(١) حديث : « الكبر الكبير » أخرجه البخاري (فتح الباري  
١ / ٢٢٩ - ط السلفية) من حديث سهل بن أبي حنيفة

(٢) البدائع ١ / ٣١٧ ، والطحاوي من ٣٤١

(٣) حديث : « إن الله يستحي أن يرد دعوة ذي النبية في الإسلام »



فإنفسد صلاة الجنازة وما يكره فيها .

٤٤ - تنفسد صلاة الجنازة عند الحنفية بم تنفسد به سائر التصورات من الحدث العمد والكلام، والعمل الكثير وتبديلها من مبطلات الصلاة، إلا المحاذاة فإنها غير منفسدة في هذه الصلاة، لأن فساد الصلاة بالمحاذاة عرفه بالنص، والنص ورد في الصلاة المطلقة فلا يلحق بها غيرها، ولهذا لم يلحق بها سجدة التلاوة حتى لو تكن المحاذاة فيها منفسدة، وكذا القهقهة في هذه الصلاة لا تنقص الطهارة، لأن القهقهة مبطله بالنص الورد في صلاة مطلقة، فلا يعمل وارده في غيرها

وتكره الصلاة على الجنازة عند طوائف الشمس وعند غروبها، وعند انقضاء النهار، خذيت عقبة بن عامر: ثلاث ساعات نهانا رسول الله ﷺ أن نصلي فيها وإن تغير فيها مومنا<sup>(١)</sup> والمراد بقبر المؤمن الصلاة على الجنازة دون الدفن.

وأما تكره الصلاة على الجنازة كراهة تحريم عند الحنفية إذا حضرت في هذه الأوقات في طاهر البروابة، كما في مرقى العلال، ولكن في تحفة الفقهاء الأفضل أن يصلي على جنازة

(١) حديث ثلاث ساعات نهانا رسول الله ﷺ أن يصلي فيها مومنا، أخرجه مسلم: (٥٦٨٠) ط عيسى إعلني، من حديث تحفة من عصر

حضرته في تلك الأوقات ولا يجرها، من قال الزيلعي: إن التأخير مكرهة أو شيء يزيل العمل رضي الله عنه: ثلاث لا تخرها، الصلاة إذا آتت، والجنازة إذا حضرت، وأما إذا وجدت لها كفاه<sup>(٢)</sup>

أما إذا حضرت قبل الوقت المكرهة أخرجه حتى صلى في الوقت المكرهة فإنها لا تصح وتجب إعادتها.

ولا يكره أن يصلي على الجنازة بعد صلاة الفجر، أو بعد صلاة العصر، وكذا بعد طلوع الفجر، وبعد الغروب قبل صلاة المغرب، لكن يسد بعد الغروب صلاة المغرب أولاً، ثم بالجنازة ثم بالسنة<sup>(٣)</sup>

قال ابن نجيم: وأعله إيمان الأفضلية، وفي الطائفة: القنوي على تأخير صلاة الجنازة عن سنة الجمعة، فعلى هذا يؤخر عن سنة المغرب لأنها أكره.

وقال ابن المبارك: معنى هذا الحديث وأو أن

(١) حديث ثلاث لا تخرها من الصلاة إذا آتت، أخرجه البيهقي: (٣٧٨٠) ط مصر إعلني، ومن نسخة (٤٤٧٩) ط عيسى إعلني، من حديث علي بن أبي طالب، وقال البيهقي وهذا حديث قريب مما أرى إسناده، يقتضيه

(٢) انقضى الطوق في ٢٢٦، وسرا في العلاج وهو شب من ١٠٧-١٠٨، والدرج من عابدين ٢٦٦/١، ٢٦٣

«استغفرو لأحبكم وسئواله لتثبت فإنه الآن يسأل»<sup>(١)</sup>

وكان ابن عمر يستحب أن يضرا على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة ويختمها<sup>(٢)</sup> .  
والنقلين بعد الدفن لا يؤمر به وينهى عنه .

وظاهر اثر رواية عند ختمية يقتضي لشيئ عنه ، وبه قالت المالكية فقد ذهبوا إلى أن النقلين بعد الدفن وحاله مكروه ، وإنما يندب حال الاحتضار فقط ، واستحب الشافعية فقالوا : والنقلين هنا أن يقول : اللهم اغفر لي ولجميع المسلمين .  
فلان بن فلانة ، إن كان يعرف اسم أمه ولا نسبه إلى حواء عليها السلام ، ثم يقول بعد ذلك اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وأن الجنة حق ، والنار حق ، وأن البعث حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأنت ربهيت بالله ربنا ، وبالإسلام ديننا ، وبمحمد ﷺ نبينا ، وبالقُرآن كتابنا ،

(١) حديث . واستغفرو لأحبكم وسئواله : لتثبت فإنه الآن يسأل . أخرجه أبو داود ١٣١ / ٥٥٠ . ط حوت عبد الغفار والمصنف ١٩١ / ٣٧٠ . ط دار الكتاب العربي . ومن حديث عثمان بن عفان . وقال المصنف : (إسناده صحيح) . رواه ترمذي .

(٢) ذكره ابن أبي عمير وروى الطبري والبيهقي في شعب الإيمان عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ عند رقبته قول سورة البقرة ، وعند رقبته بقراءة سورة البقرة أن قرأه . كما في شرح الصدوق للمعرفي ص ٤١ .

غير فيها مؤناته ، يعني الصلاة على الجنائز ، وكرهها ابن خمارك عند طلوع الشمس وعند غروب ، وإذا انصف النهار حتى تروق الشمس (كما قال أبو حنيفة) وهو قول أحمد وإسحاق وهو قول مالك والأوزاعي وهو قول ابن عمر .

وقال الشافعية : إذا وقع الدفن في هذه الأوقات فلا تمعد ، فلا يكره .

والشيء عند الشافعي محمول على الصلوات التي لا سبب لها<sup>(١)</sup> .

التعزية ، والرثاء ، وزيارة القبور ونحو ذلك :  
٤٥ - قال الطحطاوي : إذا فرغوا من دفن الميت يستحب الجلوس ( يكث ) عند قبره ، يقرأ ما ينحز حزره ويقسم لحمة ، ( فقد روى مسلم عن عمرو بن العاص أنه قال : إذا دفنتموني فتوا علي الشواب شدا ، ثم أقيموا حول قبري قدر ما تنحز حزره ويقسم لحمة حتى استأنس بكم ، وأنظر ماذا أرجع به رسول ربى )<sup>(٢)</sup> . يلبس الأقران ويضعون للميت . فقد روى عن عثمان رضي الله عنه أنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه ، فقال :

(١) شرح مسلم ٢٦٦ / ١ . ومن الترمذي ١١٤ / ٢ . والرثاء : شرح الرزقي ٦٣ / ١ . ومعة الأعمش ١٤١ / ٢ .  
(٢) أخرجه الترمذي في المعجم الكبير . ثم أقيموا : أخرجه مسلم ١١٢ / ١ . ط موسى الطلي .

وبالكعبة قبله وبالمؤمنين إيتوانا<sup>(١)</sup>

وقال الحنابلة: استحجب الأكثر تلقينه، فيقوم عند رأسه بعد تسوية الثراب فيقول: وودذكروا نحوما ذكره الشافعية من كليات التلقين<sup>(٢)</sup>.  
٤٦ - قال كثير من متأخري الحنفية: يكره الاجتماع عند صاحب الميت حتى يأتي إليه من يعزي بل إذا رجع الناس من المدفن ليظفروا ويشغلوا بأشغالهم، وصاحب الميت بأمره. ويكره الجلوس على باب الدار للمصيبة، وإن ذلك عمل أهل الجاهلية، ونهى النبي ﷺ عن ذلك<sup>(٣)</sup>. وفي المilder المختار: لا بأس بالجلوس للتعزية في غير مسجد ثلاثة أيام.

قال ابن عابدين: استعمال لا بأس هنا على حقيقته فإنه خلاف الأولى صرح به في شرح الميتة. أما في مسجد فبكره كما في المحرر عن المجنبي، وجزم به في شرح الميتة والفتح.  
وهذا إذا لم يكن الجلوس مع ارتكاب محظور من فرش البسط، وانحطاد الأظعمة من أهل الميت، وإلا كانت بدعة مستفححة، كما في مراقبي الفلاح وحواشيه.

ونقل في النهر عن التجنيس أنه لا بأس بالجلوس لها ثلاثة أيام، وكونه على باب الدار مع فرش بسط على فوارج الطريق من أفتح القبائح.

قال ابن عابدين: الظاهر أنه لا تسني كراهية الجلوس في المسجد وقراءة القرآن، حتى إذا فرغوا فام ولي الميت وعزاه الناس كما يفعل في زماننا لكون الجلوس مقصودا للتعزية لا للقراءة، ولا سيما إذا كان هذا الاجتماع والجلوس في انقضية ثلاثة أيام جاءت الرخصة فيه، ولا تجلس النساء قطعا. وقرئ صاحب الظهيرية بين الجلوس في البيت أو المسجد والجلوس على باب الدار، فحكم على الأول أنه لا بأس به وقال في الثاني: يكره الجلوس على باب الدار للتعزية، لأنه عمل أهل الجاهلية وقد نهي عنه، وما يصنع في بلاد العجم من فرش البسط والقيام على فوارج الطريق من أفتح القبائح، ووافق الشافعية الحنفية في كراهية الجلوس للتعزية.

وكذا الحنابلة قالوا: كره جلوس مصاب لها، وجلوس معزية كذلك، لا يقرب دار الميت ليتيم الجنائز، أو يخرج إليه فيعزبه، وقال المالكية: يباح الجلوس لقبول التعزية<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح البهجة ٢/ ١٢٢، والمحدث في تلك ضعيف الإمام، لكن قال ابن الصلاح وغيره: اعتقد جعل أهل الشام قدما.

(٢) غاية المفتي ص ١/ ٢٥١

(٣) حديث: ونهى النبي ﷺ عن الجلوس على باب الدار للمصيبة ثم نشر عنه في الظاهر التي بين أيدينا.

(٤) مراقبي الفلاح ص ٣٥٩، ٣٦٠ وفيه وملا بسند.

إلا إذا اجتمعوا على محرم من نديب ولطم  
ونباحة، فلا يندب تهيئة الطعام لهم.<sup>(١)</sup>

وبين ذلك عند الحنابلة ثلاثا لأهل الميت  
لا لمن يجتمع عندهم، فإنه يكره لهم، إلا أن  
يكونوا ضيوفا، وانتفى الفقهاء على أنه تكره  
الضيافة من أهل الميت لأنها شرعت في الضرور  
لا في التشرور، وهي بدعة مستحقة، وقال عليه  
الصلاة والسلام: «لا عقر في الإسلام»<sup>(٢)</sup> وهو  
الذي كان يعقر عند القبر من إبل، وقر، أو  
شاة.<sup>(٣)</sup>

وصرح الحنابلة بأنه يكره الأكل من طعام  
أهل الميت، فإن كان من تركة وفي مستحقها  
محجور عليه حرم فعله والأكل منه، وكره الذبيح  
والأضحية عند القبر، والأكل منه.

وصرح الحنابلة والشافعية، بأنه يحرم تهيئة

٤٧ - ويستحب التعزية للرجال والنساء اللاتي  
لا يقفن<sup>(١)</sup> لقوله عليه الصلاة والسلام: «من  
عزى أحباء بمصيبة كساه الله من حلل الكرامة  
يوم القيامة»<sup>(٢)</sup> وتفصيل يأتي أحكام التعزية  
ينظر في مصطلح: (تعزية).

صنع الطعام لأهل الميت :

٤٨ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أنه  
يستحب لجيران الميت والأباعد من قرائبه تهيئة  
طعام لأهل الميت بشعهم يومهم وليشعهم؛  
لقوله ﷺ: «اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد أتاهم  
ما يشربون»<sup>(١)</sup> ويصح عليهم في الأكل، لأن  
الحزن يمنعهم فيضعفهم، وبه قالت المالكية،

د - عن مالك الظهيرة من أنه لا بأس به لأهل الميت في البيت  
أو المسجد والمساكن والقصور (يعزونه) - وشرح الحديث  
من ٥١١، وابن حبان ١/ ٩٣٠، وشرح الهبة ٢/ ١٦٥  
وبلغة السالك ١/ ٢٤٥

(١) شرح الهبة ٢/ ١٦٤، ١٦٥، والظهوري من ٢١٩،  
وتبيل الملوب من ٩٨، وبلغة السالك ١/ ٢٢٥

(٢) حديث «من عزى أحباء بمصيبة كساه الله من حلل الكرامة» من ١٠٠  
أخرجه ابن ماجه (١/ ٥١١) - ط عيسى الحلبي - وبيهقي  
(١/ ٥٩)، ط دار الفرجة، قال أبو حمزة: «هذه إسناده  
مقال، قيل أبو حمزة ذكره ابن حبان من الضياء وقال  
الذهبي في الكاشف، ثقة وقال البخاري فيه نظر وبني  
رجال الإسناد على شرط مسلم» والزوائد ٢/ ٥٠ - ٥١

(٣) حديث «اصنعوا لآل جعفر طعاما فقد أتاهم  
ما يشربون» أخرجه أبو داود (٣/ ٢٩٧) - ط عزت عبيد  
السعدي - والترمذي (٣/ ٣١١) - ط مصطفى الحلبي -

١ - وابن ماجه (١/ ٥١١) - ط عيسى الحلبي - والفضالة.  
من حديث عباد بن جعفر وقال الترمذي (حديث حسن  
صحيح:

(١) مراعي الفلاح ٤٠٠، والشرح الصغير ١/ ٢٣٦، وشرح  
هبة ٢/ ١٣٥

(٢) حديث: «لا عقر في الإسلام» أخرجه أحمد (٣/ ١٩٧) - ط  
الكتب الإسلامية - وأبو داود (٣/ ٥٥٠ - ٥٥١) - ط عزت  
عبيد السعدي - من حديث أس بن مالك وقال  
الأذولوط: «إسناده صحيح» وشرح السنة ٥/ ٤٦١ - ط  
الكتب الإسلامية

(٣) الظهوري ٣٩٠، والحديث رواه أبو داود مع تفسيره من  
ميدان رائق الكتب الجناز.

والطعام لتأثمت، لأنه إعانة على المعصية،  
وصرح الحنفية بأنه يكره اتخاذ الطعام في أيام  
متعارف عليها كالأيوم الأول، والثالث، وبعد  
الأسبوع . . ونقل الطعام إلى القرني المواسم،  
واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن، وجمع الصلوات  
والقراءة للحتم، أو لقراءة سورتي الأنعام  
والإعلاء

وقال بعض الشافعية : إن القراءة تصل  
للحيث وأنها عند القبر أحسن منزلة<sup>(١)</sup>

وقال ابن قدامة : وأي قرينة فعلها وجعل  
ثوابها للحيث المسلم نفعه ذلك إن شاء الله، أما  
النداء والاستغفار والصدقة وأداء التوحيات فلا  
أعلم فيه خلاف إذا كانت الواجبات مما يدخله  
النية . وقد قال الله تعالى ﴿والذين جاءوا من  
بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين  
سبقونا بالإيمان﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى : ﴿واستغفر  
لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات﴾<sup>(٣)</sup> ودعا  
النبي ﷺ لأبي سلمة حين مات ، ولنبيت  
الذي صلى عليه في حديث عوف بن مالك<sup>(٤)</sup>

ولكل بيت صلى عليه ، وسأل رجل النبي ﷺ  
فقال : يا رسول الله إن أمي ماتت فبضعها إن  
تصدقت عنها؟ قال : نعم<sup>(٥)</sup> رواه أبو داود .  
وروي ذلك عن سعد بن عباد ، وجاءت امرأة  
إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إن فريضة

على أنه إذا اتخذ الطعام للفقراء كان حسنا ،  
وقال في المصباح : هذه الأفعال كلها للسمعة  
والسبأ ، فيحترز عنها لأنهم لا يريدون به  
وجه الله تعالى . وفي غاية المنتهى للمحتاجين :  
ومن المنكر وضع طعام أو شراب على القبر  
ليأخذ به الناس<sup>(٦)</sup>

#### وصول ثواب الأعمال للغير :

٤٩ - ومن صام أو صلى أو تصدق وجعل ثوابه  
نسيه من الأموات والأحياء جاز ، ويصل ثوابها  
إليهم عند أهل السنة والجماعة ، واستثنى مالك  
والشافعي العيادات المدنية المحضة ، كالصلاة  
والتلاوة ، فلا يصل ثوابها إلى الميت عندهما ،  
ومقتضى تحرير التأخرين من الشافعية ارتفاع  
الميت بالقراءة لا حصول ثوابها له .

(١) الترمذ السابعة

(٢) سورة الممتح ١٠١

(٣) سورة محمد ١٩

(٤) حديث : عوف بن مالك أخرجه مسلم ٦٦٢/٢ .

(٥) طحطحي المصنف

(٦) حديث . وقال : سمعته أم رجاء البعاري رتبع جباري

٢٠٨/٥ - ط الشافعية من حديث بن عيسى

(١) ابن عثيمين ١/١٦٩ ، ١٣٠ ، وشرح المصنف ١/٢٢٦ .

وشرح المنهاج ١/١٣٥ ، وغاية المصنف ١/١٥٧ - ٢٥٨

والحج الساجب، وقال الشافعي: ما عدا الساجب والصدقة والدعاء والاستغفار لا يفعل عن الميت، ولا يصل ثوابه إليه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾<sup>(١)</sup> وقول النبي ﷺ: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»<sup>(٢)</sup> ولأن نفعه لا يتعدى فاعله، فلا يتعدى ثوابه، وقال بعضهم: إذا فرغ القرآن عند الميت أو أهدي إليه ثوبه كان الثواب لقارنه، ويكون لميت كأنه حاضرهما وترجى له الرحمة.<sup>(٣)</sup>



الله في الحج لو كنت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفلحج عنه؟ قال: أرايت لو كنت على أبيك دين أكنث قاضيه؟ قالت: نعم، قال: فدين الله أحقر أن يقضى؟<sup>(٤)</sup> وقال للمذي سأله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأصوم عنها؟ قال: نعم.<sup>(٥)</sup>

وهذه أحاديث صحاح، وفيها دلالة على ارتفاع الميت بسائر القرب لأن الصوم والحج والدعاء والاستغفار عبادات بدنية وقد أوصل الله نفعها إلى الميت فكذلك ما سواها مع ما ذكرنا من الحديث في ثواب من قرأ «يس»، وتخفيف الله تعالى عن أهل القبور بقراءته، وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال لعمر بن الخطاب: «لو كان أبوك مسلماً فأعتقتم عنه، أو تصدقتم عنه، أو حججتم عنه، بلغه ذلك»<sup>(٦)</sup> وهذا عام في حج التطوع وغيره، ولأنه عمل بر ومناعة، فوصل نفعه وثوابه، كاتصدقة، والصيام،

(١) حديث: الذين آمنوا أن يقضى، أخرجه البخاري وصححه البيهقي ١٩٣/٤ - ط السلفية - وصححه ٨٠١/٦ - ط عيسى الحلبي، من حديث ابن جني.

(٢) حديث: فقال: نعم، سبق شرحه (في ١٩).

(٣) حديث: «لأنه لو كان أبوك مسلماً فأعتقتم عنه أو تصدقتم عنه، أخرجه أبو داود ٣٠٦/٣ - ط عزت عبيد الدجاس - وشيخه ط ٢٧٩/٦ - ط دار المعرفه - وأحمد ١١٠/١٣٠ - ط ٦٧٠٤ - ط دار المعارف - من حديث عبد الله بن عمرو وصححه أحمد شاكر.

(٤) سورة نجم / ٣٩.

(٥) حديث: «إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: (١) صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له» أخرجه مسلم ١٦٥٥/٢ - ط عيسى الحلبي، من حديث أبي هريرة.

(٦) المقي ٥٦٧/٣ - ط ٥٦٨.

جنابة الحاج : اجتناباً شرعياً لمعنى يقوم  
بأنه يمنع صفة الصلاة حيث لا  
مرخص.<sup>(١)</sup>

## جنابة

التعريف :

١ - الجنابة لغة : ضد القرب والقربة ، وجب  
الشيء ، ونجسه ، وجنبه ، وتجنبه ، واجتنبه .  
بعد عنه ، والجنابة في الأصل : الجنب ، ويقال :  
أجنب الرجل وجنب - وإن قرب - فهو جنب  
من اجنبية ، قال الأزهري : إنما قيل له جنب ،  
لأنه سمي أن يضرب مواضع الصلاة فلم يظهر ،  
فتجنبها واجنب عنها ، أي سحى عنها ، وقيل :  
لجانبته الناس فلم يعتدل .

والجنب يستوي فيه المذكور والأمر ،  
والمراحم ، والشبهة ، والجمع ؛ لأنه على صيغة  
المفرد.<sup>(٢)</sup>

كما يعرفها اصطلاحاً فقد قال النووي :  
تطلق اجنبية في الشرع على من أئز من الجن ،  
وعلى من جامع ، وسمي جنباً ، لأنه يجنب  
الصلاة والمسجد والفرادة ويبعد عنها ،<sup>(٣)</sup> وفي

(١) لسان العرب والصحاح الثور ، وعلم الصحاح ، والتكملة ،

(٢) ١٧٧٠ مائة ، (جنب) واحدة (١٧٠٠)

(٣) المجموع ١٠١٠٠٠٠ مائة مائة

الألفاظ ذات الصلة .

أ - الحدث .

٢ - الحدث لغة : الحالة الناقضة للطهارة  
شرعاً.<sup>(٤)</sup>

واصطلاحاً : الموصف الشرعي الحكمي  
الذي يجرى في الأعضاء ويزيل الطهارة ، وقيل :  
الأسباب التي توجب الوضوء أو انفاسل<sup>(٥)</sup>  
فالحدث أهم من الجنابة ، لأن شخصاً يباح  
الغسل أما الحدث فموجب للغسل أو الوضوء .

ب - الحيض :

٣ - الحيض لغة : الحيض ، واصطلاحاً : لعين  
لمستفزة شرعاً في النجاسة الحقيقية ، فالعرق  
بينه وبين الجنابة أنها نجاسة معنوية .<sup>(٦)</sup>

ج - النجس :

٤ - النجس : اسم لكل منفسد ، والنجس

(١) نهاية المحتاج ١٠١٠٠٠

(٢) تصحيح الشريعة : الحدث

(٣) ابن عابدين ١٠١٠٠٠ ، وشذوذه ١٠١٠٠٠ ، وهو المصحح

(٤) ١٠١٠٠٠ ، وكشاف غشاق ١٠١٠٠٠

(٥) ١٠١٠٠٠ مائة ، وحواجر الإكليل ١٠١٠٠٠ ، والمغني لابن

كشافة ١٠١٠٠٠

عند الطاهر، وهو لغة بعم الخفيقي والحكمي، وعرف يختص بالحقيقي كالخث، ولا يقال في عرف الشارع لم يجب عليه النسل إنه محس،<sup>(١)</sup> فيسبى تبارك.

د - الظهارة :

هـ - لفظ هزة لغة - النزعة والنقلانية، واصطلاحاً : رفع ما يمنع الصلاة وما يمعناها من حدث أو نجاسة بقاء أو بانصعيد الطاهر، والظهارة ضد الجناية.<sup>(٢)</sup>

أبواب اجنبية :

لجنابة مبيح :

٦ - أحدهما : غيبوبة الخلفه أو قدرها من مقصودها في نسل أولاد وعرته أو رجل، وسواء أحسن إنزال أم لم يحصل، وهذا بالنسبة للبايعين من الرجال والنساء متفق، قال الشافعي : والعرب تسمي الحياء - وإن لم يكن معه إنزال - جنابة، والجنابة تحصل لمن وقع الوطء منه، أو وقع عليه.

وزاد جمهور الفقهاء - المالكية والشافعية والحنابلة - أن اجنبية تحصل بذلك ولو كان الوطء عبر مشتهى كمينه وبهية.

(١) ابن حزمين ٢/١، وأخطأ ١/١، وسبى المحتاج

١٧/١، كتاب الفتح ٢٨/١

(٢) ابن عديم ٥٧/١، وأخطأ ١/١، وأصل الخطب

٢/١، وأخطأ عن جواب الفتح ٧

وقال الخفنية : لا تحدث الجنابة بذلك إلا إذا كان مع الإيلاج تزوان، لأن الفعل في ذلك ليس نظير الفعل في فرج الإنسان في المسبية، وبالنسبة لعبر البغوي قال الشافعية : يجب لصغير بإيلاجه على الوصف السابق، وكذا لصغيرة عقب بالإيلاج فيها، وسواء في هذا المميز وغيره، وكذا قال الحنابلة، إلا أنهم قبلوا ذلك برأ إذ كان غير البالغ ممن يجامع مثله وهو ابن عشر وبتتسع، قال الإمام أحمد : إن كان الراطي، صغيراً، أو الموضوعة صغيرة وجب عليها الغسل وقال : إذا أتى على الحصة تسع سنين ومثلها يوطأ وجب عليها الغسل، ومثل عن العلامة يجامع مثله ولم يبلغ فجامع المرأة يكون عليها جميع الغسل ؟ قال : نعم، قيل له : النزل أو لم ينزل ؟ قال : نعم.

قال ابن قدامة : وحل القاضي كلام أحمد على الاستحباب، وهو قول أصحاب الرائي وأبي ثور، لأن الصغيرة لا يتعلق بها النائم، ولا هي من أهل التكليف، ولا تجب عليها الصلاة التي تجب الظهارة لها، لكن قال ابن قدامة : لا يصح حمل كلام أحمد على الاستحباب لصريحه بالوجوب، واحتج بفعل عائشة رضي الله عنها وروايتها للحديث العام في الصغيرة والكبر، ولأنها أجنبيت بفعلها وفعل النبي ﷺ بقولها : أفعلته أنا ورسول الله ﷺ



فاغتسلناه<sup>(١)</sup> فكيف تكون خارجة منه . نظر، أم فكر، أم تقبل، أم غير ذلك، وهذا

بالتفاني .

واشرط الشهوة لحصول الجناية هو ما قال به الحنفية والمالكية والشافعية، ولذلك لا تحصل الجناية عندهم بخروجه لمريض، أما الشافعية فإن الجناية تحصل عندهم بخروج المني من مخرج المعتد مطلقا بشهوة أو غيرها .

وخروج المني بالنسبة للمرأة هو بروزه إلى محل استنابتها، وهو ما يظهر منها عند جلوسها لغرض حاجتها وهذا ما قال به المالكية خلافاً لسند، وهو قول الشافعية بالنسبة للثيب، وقالوا بالنسبة للكرنو أنزلت المني إلى فرجها لم يلزمها الغسل حتى يخرج من فرجها، لأن داخل فرجها في حكم البنظر، ولهذا لا يلزمها تطهيره في الاستبراء والغسل، فأشبهه بحليل الذكر وإنه يصرق الحنفية بين بكر وثيب بل هي تجنب عندهم ولو لم يصل المني إلى ظاهر فرجها . قالوا: لأن له داخلاً وخارجاً وإخراج منها له حكم القاهر .

ومن أحسن ما يقال المني عند الشهوة فأمسك ذكره فلم يخرج المني فلا يعتبر جنب عند الجمهور . وهو ظاهر قول الحنفية من الجناية واحتج الرواية عن أحمد، والمشهور عند أحمد أنه يعتبر جنباً ويجب عليه الغسل، ويُكره أن يكون الماء برجع، ولم يذكر القاضي خلافاً في وجوب الغسل قال: لأن الخباية تباعد الماء عن

ويقول الحنابلة قال أشهب وسحنون من المالكية لكن المعتد عند المالكية أن الصغير المطبق لا يجنب بإيلاج أو الإيلاج فيه، وكذا الصغيرة المطبقة لا تجنب بالإيلاج فيها، وتجنب البالغ بإيلاجها في الصغيرة المطبقة، وتجنب البالغة بإيلاج الصغير فيها إذا أنزلت، والقول بالغسل على الصغير عند من قال به ليس معنى التأميم تركه، بل معنى أنه شرط لصحة الصلاة والحطوف، وهكذا . وكذلك لو أخره لم يأثم، وإنها يبقى في حقه شرطاً كما في حق الكبير، حتى إذا بلغ قبل أن يغتسل كان حكم الحدث في حقه باقياً ولم يرم الغسل، ويستوي في حصول الجناية بالإيلاج أن يحدث ذلك مع ثام، أو يجنون، أو مكره<sup>(٢)</sup> .

أما بالنسبة للختى لمشكل فله خلاف يظر في (ختنى مشكل، وغسل) .

٧ - ثنائي . خروج المني بشهوة من رجل أو امرأة، سواء أكان عن احتلام أم سقاء، أم

(١) قول عائشة رضي الله عنها . فصله أبو رسول الله ﷺ فاغتسلناه أخرجه الترمذي (١٨١/١) ط الحنفية . وصححه ابن حبان (٢٤٠/٢) - إسناده - ط دار الكتب العلمية (٢) البهائم ٣٦/١، ٣٧، ومنع الحليل ٧٢/١، ٧٣، والشرح المصم ٩٢/١، ٩٣ ط الحنفية . وفي المحتل ١٦٩/١، والمجموع شرح للمذهب ١٣٩/٢ إلى ١٣٩/٢ تحقيق الطبعي وشرح منتهى الإرادات ٧٥/١، والمني ٢٠٤/١ . ٢٠٦ - ٢٠٥

عمله، وقد وجد، فتكون الجناية موجودة فيجب الغسل بها، ولأن الغسل تراعى فيه الشهوة وقد حصلت بانتقاله فأشبهه بالوظهر.

واستدل ابن قدامة على عدم وجود الجناية لعدم خروج المني، بأن النسبي رحمته علق الاغتسال على الرؤية ونصحه بقوله: «وإذا رأت الماء» <sup>(١)</sup> وإذا نصحت الماء فاغتسل <sup>(٢)</sup> فلا يثبت الحكم بدونه، ولا يجوز أن يسمى جبسا لحاشته الماء، ولا يحصل إلا بخروجه منه... وكلام أحمد إنما يدل على أن الماء إذا انتقل لرم منه الخروج وإنما يتأخر.

وعد برحبنا من انتقل منه من محله بشهوة وخروج لا عن شهوة عند المالكية والشافعية والحسيلة وأبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف، إذ المعتبر عنده هو الانفصال مع الخروج عن شهوة <sup>(٣)</sup>

فاترفع به الجناية :

٨ - سبق بيان أن الجناية تكون بالجماع ولو بدون

إنزال أو بخروج المني من غير جماع على التفصيل السابق، وترتفع الجناية بما يأتي :

أ - بالغسل، والدليل على وجوب الغسل من الجماع ولو من غير إنزال قول النبي ﷺ : «إذا جالس بين شعبها الأربع ومن الحتان الحتان فقد وجب الغسل» متفق عليه وزاد مسلم : <sup>(١)</sup> «وإن لم يزل».

والتراد بالتقاء الحتانين تغييب الحشفة في الفرج، وهذا باتفاق المذاهب الأربعة، قال النووي : «وهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وكان الحكم على خلاف ذلك فنسخ كما قال النووي وابن قدامة، والأثر الذي رويت عن الصحابة قالوه قتل أن يبلغهم لنسخ، قال سهل بن سعد الساعدي حدثني أبي بن كعب أن الماء من الماء» <sup>(٢)</sup> كان رخصة أُرخص فيها رسول الله ﷺ ثم نهى عنها. <sup>(٣)</sup>

ويتنظر تفصيل ذلك في (غسل).

والدليل على وجوب الغسل بنزول المني من

(١) قول النبي ﷺ : «إذا جالس بين شعبها الأربع» .

لتسريح البخاري الفتح ١/ ٣٩٥ - ط: السلفية - ومسلم

١/ ٢٢٧ - ط: الحلبي، واللفظ قتل

(٢) حديث : «الماء من الماء» أخرجه مسلم ١/ ٦٦٩ - ط: الحلبي

(٣) البدائع ١/ ٣٦ - ٣٧، وضع الحبليل ١/ ٧٢،

والمعصوم ٢/ ٢٣٧ إلى ١٤١، معنى الضحج ١/ ٦٩ -

٧٠، والقلي ١/ ١٩٩ إلى ٢٠١، وشرح معنى الإيراد

٧٤ - ٧٤/ ١

(١) حديث : «إذا رأت الماء...» أخرجه البخاري (الفتح

١/ ٣٨٨ - ط: السلفية) ومسلم ١/ ٢٥١ - ط: الحلبي

(٢) حديث : «إذا نصحت الماء فاغتسل» أخرجه أسوداد

١/ ١٤١ - لحفيظ عزت عبيد دحمان، وصححه ابن حبان

٢/ ٢٦٨ - ط: دار الكتب العلمية

(٣) الآية نوح ١/ ٣٦ - ٣٧، والمدنية ١/ ١٦٦، وسبع الجليل

١/ ٧١ - ٧٢، والمعصوم ٢/ ١١١، ١٢٢، والملي ١/ ١٩٩

غير جماع ما روتنه أم سلمة رضي الله عنها قالت: جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله: إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت. قال: نعم إذا رأت الماء. (١)

٩ - ب - التيمم : اختلاف الفقهاء في أن التيمم هل هو رافع للجناية، أو غير رافع لها؟ ومع اختلاف الفقهاء في ذلك إلا أنهم متفقون في الجملة على أن التيمم يباح به ما يباح بالغسل من الجناية.

فذهب الحنفية وبعض المالكية وبعض الشافعية وابن تيمية وهر رواية عن أحمد واختاره ابن الجوزي إلى أن التيمم يرفع الحدث. لأنه يدل مطلقاً عن الماء، وتقول النبي ﷺ: وإن التصعيد الطيب طهر المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين، فهذا وجد الماء فليجسه بشرته فإن ذلك خير. (٢) ففسد سمي التيمم وضوءاً، والوضوء مزج للحدث. وقال ﷺ: وجعلت لي

(١) حديث: (إذا رأت الماء...) أخرجه البيهقي (الفتح ٣٨٨/١ - ط الطبعة) ومسلم (٦١/٦٠١ - ط الخلفي)  
(٢) حديث: (إن التصعيد الطيب طهر المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليجسه بشرته فإن ذلك خير) أخرجه الترمذي (١١/٢١٢ - ط الخلفي) والمسلم (١٧٦/١٧٦ - ١٧٧ - ط دار الفكر العشائرية) من حديث أبي ذر، وصححه الحاكم ومسنده الترمذي

الأرض صهوراً وسجداً. (٣) والطهور اسم لمنظهر فدل على أن الحدث يزول بالتيمم. إلا أن زواله مؤقت إلى غاية وجود الماء، فإذا وجد الماء بعد الحدث المأبى، ولكن في المستغسل لا في الماصي، فلم يظهر في حق الصلاة المؤداة، ولهذا يجوز التيمم قبل دخول الوقت عند الحنفية، وقال الغرافي: الحدث هو المانع الشرعي من الصلاة، وهذا الحدث الذي هو المنع متعلق بالمكلف، وهو بالتيمم قد أباحت له الصلاة إجماعاً وارتفع المنع إجماعاً، لأنه لا مانع مع الإلحاح فإنها ضدان والصدان لا يجتمعان، وإذا كانت الإباحة ناسخة قطعاً والمنع مرتفع قطعاً كان التيمم رافعاً للحدث قطعاً.

والمشهور عند المالكية والصحيح عند الشافعية وعند الحنابلة غير من ذكره أن التيمم لا يرفع الحدث، فإنه يدل ضروري. أو طهارة ضرورية، ولما روى عمران بن حصيص أن رسول الله ﷺ صلى ثم رأى رجلاً لا معتزلاً لم يصل مع القوم فقال: يا فلان ما منعك أن تصل مع القوم؟ فقال: يا رسول الله أصابني جناية ولا ماء فقال: عليك بالصعيد فإنه يكفيك، فلما

(١) حديث: (جاءتني الأرض طهوراً وسجداً) أخرجه مسلم (١١/٣٧١ - ط الخلفي) من حديث أبي هريرة

فرضا أم نقلا، لأن الطهارة شرط صحة الصلاة  
ولقول النبي ﷺ: لا تقبل صلاة بغير  
طهور<sup>(١)</sup>.

وهذا باتفاق. ويشمل ذلك سجدة التلاوة  
وصلاة الجنازة<sup>(٢)</sup>.

١١ - يحرم كذلك الطواف فرضا كان أو نقلا،  
لأنه في معنى اتصال لقول النبي ﷺ: والطواف  
بالبيت صلاة إلا أن الله أحل لكم فيه  
الكلام<sup>(٣)</sup>. ولذلك لا يصح الطواف من كان  
جنباً، وهذا عند المالكية والشافعية والحنابلة،  
أما عند الحنفية فإن طواف الجنب صحيح ولكن  
عليه بدنة، لأن الطهارة في الطواف عندهم  
ليست شرطاً وإنها هي واجبة، وقد روي عن  
ابن عباس أنه قال: البدنة نجس في الحج في  
موضعين: إذا طاف جنباً، والثاني: إذا جامع  
بعد الوقوف<sup>(٤)</sup>.

حضر الماء أعطى النبي ﷺ هذا الرجل إناء من  
ماء فقال اغتسل به<sup>(٥)</sup>.

وحديث عمرو بن العاص حين تبعم وهو  
جنب وصلى بالناس فقال له النبي ﷺ: صليت  
بأصحابك وأنت جنب<sup>(٦)</sup>.

وعن أبي ذر رضي الله عنه أنه كان يعزب في  
الإبل وتصيبه الجنبات فأخبر النبي ﷺ فقال له:  
إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء  
عشر سنين فإذا وجد الماء فليمسه بشرته<sup>(٧)</sup>.  
قال النووي: وكلها أحاديث صحاح ظاهرة  
في أن الحدث ما ارتفع، إذ لو ارتفع لم يحتاج إلى  
الافتسال<sup>(٨)</sup>.

ما يحرم فعله بسبب الجنبابة:

١٠ - يحرم على الجنب الصلاة سواء أكانت

(١) حديث: أعطى النبي ﷺ هذا الرجل إناء من ماء فقال  
'غسل به' أخرجه البخاري والفتح ٤٤٧/١ - ٤٤٨ - ط  
مسلم (١) ٤٧٥ - ط الشنينة

(٢) حديث: صليت بأصحابك. أخرجه أبو داود  
(١) ٢٢٨ - تحقيق عزت عبيد دهاس عن عمرو بن  
العاص وقواه ابن حجر في الفتح (١) ٤٤٤ - ط  
السنينة.

(٣) حديث: وصعيد الطيب طهور المسلم... سبق تخريجه  
٩/١.

(٤) البدائع ١١/١ - ٤٠ - ٥٥، والفرق للرافي ١١٤/٢ -  
١١٦، الفرق الثاني والشافعية وضع الجليل ٨٩/١ إلى  
٨٩، رمي المحتسج ١/١ - ٩٧ - ٩٨، والمبسوط ٢/٢ - ٢١٠ -  
٢٢٣، والاعتقالات الفقهية لابن نجدة ص ٢٢، والمغني

(١) حديث: لا تقبل صلاة بغير طهور، أخرجه مسلم

(١) ٢٠١/١ - ط الحلبي، من حديث عبد الله بن عمر

(٢) البدائع ١/١ - ٣٣، وجواهر الإكليل ١/١ - ٢٢،

رمي المحتسج ١/١ - ٣٩، ٧١، والمبسوط ٢/٢ - ٦٩،

وشرح منتهى الإراءات ١/١ - ٧٢، ٨٧

(٣) حديث: والطواف بالبیت صلاة إلا أن الله أحل لكم فيه

الكلام، أخرجه الترمذي ١/١ - ٢٨٤ - ط الحلبي، والمحكم

(١) ١٥٩ - ط دائرة المعارف العثمانية، من حديث

عبد الله بن عباس واللفظ للمحكم، وصححه ووافقه

الذهبي

(٤) البدائع ٢/١ - ١٩٩، والاختيار ١/١ - ١٩٣، وجواهر الإكليل -

والكثرة، فإن كان القرآن أكثر كعظم كتب  
عريب القرآن حرم منه، وإن كان المنصير أكثر  
لا يحرم منه في الأصح.

وأما إذا قلنا المالكية - عجمي عرفة -  
والجناية لأنه لا يقع عليها اسم مصحف.

١٥ - ويحرم عند الحنفية وفي وجه المالكية  
والشافعية من التزاع الذي عليها شيء من  
القرآن، لأن التزاع كما سوره التي كتب فيها  
قرآن، وكسره ذلك عطاء والغاصم والشمسي،  
وأجاز ذلك المالكية وهو الأصح من وجهين  
مشهورين عند الشافعية وفي وجه عند الحنفية،  
لأنه لا يقع عليها اسم المصحف فليست كتب  
الغصب، ولأن في الاحتراز من ذلك مشقة،  
والجناية تدعو إلى ذلك. والعلوي نعم، فعفي  
عنه.

١٦ - ويحرم على الجلب أن يكتب القرآن، وذلك  
عند المالكية وهم وجه مشهور عند الشافعية،  
وقال محمد بن الحسن: أحب إلي أن لا يكتب،  
لأن كتابة الحروف تحوي تحري القرآنة<sup>(١)</sup>  
١٧ - ويحرم على الجلب قراءة القرآن عند عامة  
العلماء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة

١٢ - ويحرم على الجنب من لمصحف يده أو  
بشيء من جده، سواء أكان مصحفاً جامعاً  
لغة وإن، أم كان جزءاً لم يرف مكتوب فيه بعض  
السور، وكذا من حمله المصطل به، وذلك لقوله  
تعالى: ﴿لَا يَمْسُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وفي كتاب  
التي حجة لعمر بن حرم: «وإن لا يمس القرآن  
إلا طاهر»<sup>(٣)</sup>

١٣ - ويحرم على الجنب كذلك حمل القرآن إلا  
إذا كان طامعة، والأطعمة هي المقصودة، أو كان  
حمله نصرة، كخوف عليه من بحالة أو غير  
ذلك.

وأما الجناية عند بخلافه، قال ابن قدامة:  
يجوز حمل المصحف على لحيته وهذا قول أبي  
حبيب، وروى ذلك عن الحسن وعطاء ومالك  
والشعبي وأبو اسم وأبي وائل والحكم رحماد،  
لأنه غير ماس له كما هو حمله في رحله.

١٤ - ويحرم عند الحنفية من كتب التفسير لأنه  
يصير ببعضها ما للقرآن، وهو قول ابن عرفة  
من المالكية، وأنه مرة عند الشافعية والثقة

١ - ٢١/٢١، ٢٣، وفي لسان المحتاج ٣٦١، ٧١، والمصنوع  
١٥٩/٢، وشرح المشي ١٢٢، ٨٤

٢ - سورة التوبة ٦٩

٣ - حديث «لا يمس القرآن إلا طاهر» أخرجه الحاشي  
٣٩٧/٢١ - طائفة لمعارف العلماء، ثم أورد أنه لا يحد  
من حديث حكيم بن حزام (٢٨٥/٢١) ومصحف رواه  
الدعي

(١) السائق ٢٢/١، ٢٣، ٣٨، ٤٧، ومع الجلب ١٢/١، ١٣، ١٤،  
٧٩، والشرح الصغير ٥٧/١، ٥٨، ٦٧، والمصنوع  
المحتاج ٣٦/١، ٣٧، ٧٢، والمصنوع شرح المذهب  
١٢٩/١، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠

﴿ولا جنباً إلا عابري سبيل﴾ وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح (اعتكاف)

ما يستحب وما يباح للجنب :

٢٠ - يباح للجنب الذكر والنسب والنساء<sup>(١)</sup> لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت : «كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيائه»<sup>(٢)</sup>

٢١ - يستحب للجنب إذا أراد أن ينام أو يأكل أو يشرب أو يغط ثياباً أن يغسل فرجه ويتوضأ وضوءه للعبادة ، وذلك عند الشافعية والحنابلة وهو قول عند المالكية : لما روى مسلم : «كان رسول الله ﷺ إذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه»<sup>(٣)</sup> وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً» رواه مسلم<sup>(٤)</sup>

وفي المقول الثاني المالكية : أن الوضوء للنوم أوله باوثة الأهل واجب ، لأن الجنب مأمور

لما روي أن النبي ﷺ كان لا يحجزه شيء عن قراءة القرآن إلا الجنب<sup>(٥)</sup> وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال : «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شئ من القرآن»<sup>(٦)</sup>

وزي عن ابن عباس ومعه من المسيب أنه يجوز للجنب قراءة كل القرآن . قال القاسمي : «و الطيب وابن الصباغ وغيرهما : ختاره ابن المنذر ويجوز عند الجميع ثلاثة ما لم يقصد به القرآن كالأدعية والذكر الحديث»<sup>(٧)</sup>

١٨ - ويحرم على الجنب دخول المسجد واللبث فيه ، وإجازة الشافعية والحنابلة وبعض المالكية عبوره ، «لأنه يشاء الوارد في قوله تعالى : ﴿ولا جنباً إلا عابري سبيل﴾»<sup>(٨)</sup>

ومع الحنفية وهو المذهب عند المالكية العبور إذا بالثبم<sup>(٩)</sup>

١٩ - ويحرم الاعتكاف للجنب لقوله تعالى :

(١) حديث «كان لا يحجزه شيء من قراءة القرآن إلا الجنب» أخرجه أحمد (١/ ٨٤) - ط البيهقي (١/ ٢٤٩) - ط الشريفة ، طالب . والنسوي في المجموع (٢/ ١٥٩) - ط الشريفة ، وقال الحافظ المصنفون : هو حديث صحيح .

(٢) حديث . «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن» أخرجه البيهقي (١/ ٢٢٩) - ط الخليلي (١/ ٢٢٩) عن حديث عبيد بن عيسى ، وصححه بن حجر في التلخيص (١/ ١٣٨) - ط شركة الطباعة العرب .

(٣) أخرجه الساجد .

(٤) مسودة النسخ (٢٣ / ١٣١) . ومنهج الجليل (١/ ٧٨) - ٧٩ ، ومنهج

المصنف (١/ ٧١) وسنن الإبراهيم (١/ ٧٧)

(١) الإجماع (١/ ١٣١) ، ومنهج المصنف (١/ ٧١) . وكشاف المصنف (١/ ١٢٧) - ١٢٨

(٢) حديث . «كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيائه» أخرجه مسلم (١/ ٢٨٢) - ط الخليلي (١/ ٢٨٢) عن حديث عائشة

(٣) حديث . «كان إذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو ينام توضأ وضوءه» أخرجه مسلم (١/ ٢٢٨) - ط الخليلي

(٤) حديث . «إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً» أخرجه مسلم (١/ ٢٢٩) - ط الخليلي

٢٢ - يصح من الجنب أداء الصوم بأن يصح صائمه قبل أن يتصل<sup>(١)</sup> وإن غائبة وأم سلبية قالت : تشهد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن كان يصح جب من غير احتلام ثم يتصل ثم يصوم<sup>(٢)</sup>

٢٣ - يصح أداء الجنب مع الكراهة وهذا في الجملة. وقد سبق تفصيل ذلك في مصطلح (الذات).

٢٤ - يجوز خطبة الجمعة من كان جيباً مع الكراهة عند المالكية، وفي ظاهر الرواية عند الحنفية، وهو قول الإمام أحمد، وفي القديم عند الشافعية، لأن الطهارة في خطبة الجمعة سنة عند هؤلاء وليست شرطاً، ولأنها من باب الذكر والجنب لا يمنع من الذكر، وإن حط جيباً واستحلف في الصلاة أجزأه، كما يقول المالكية، وقال الإمام أحمد فيمن حط وهو جيب ثم اغتسل وصلى بهم أجزأه، وفي الجديد عند الشافعية وهو الأصل بأصول مذهب الحنابلة، كما قال ابن قدامة في الطهارة من الجنابة شرط فلا تصح الخطبة بدون<sup>(٣)</sup>

بالوضوء قبل النوم، فهل لا بأس بالإيجاب أو يندب قولان<sup>(٤)</sup>

وأجاز الخطبة في من تجب إذا أراد الصوم أو معاودة الأهل المودعة وعلمه، فإن الكراهة لا بأس للجنب أن ينام ويغادر أهله، كما روي عن عمر رضي الله عنه قال : يارسول الله أيام أعددنا وهو جنب؟ قال : نعم،<sup>(٥)</sup> ويصوماً وضوءه للفصل، وأنه أن ينام قبل أن يوضأ وضوءه للفصل، كما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء،<sup>(٦)</sup> ولأن الوضوء ليس بقربة يستدعيه وإنه هو لأداء الصلاة، وليس في النوم ذلك وهو قول من الجب.

لكن استحب حنفية بالنسبة للأكل والشرب لم كان جنب أن يتوضأ ويصل بعده، وهو قول من نسب، وحكي ذلك عن الإمام أحمد وإسحاق، وقال مجاهد : يصل كغيره.<sup>(٧)</sup>

(١) المجموع ١/٢٠٠، والمغني ١/٢٨٩، ومنع المجتهد ٢٨٦/٦

(٢) حديث عمر : أن ينام أحدنا وهو جنب؟ قال : نعم، إذا نوى أحدكم فليرقه وهو جنب، أخرجه البخاري (الفتح ٢٩٢/١) ط السلفية

(٣) حديث : كان ينام وهو جنب من غير أن يمس ماء، أخرجه الطبرسي (٢٠٢/١) ط الخميني؛ وأعله فيمن حصر في المتلخيص ١/١٠٠ - ط شركة المطبعة العتيقة

(٤) المجموع ٢٨٨/١، والمغني ٢٩٩/١

(١) البدائع ٢٨٨/١، والمغني ١/٢٨٩، والمهدى ١/٢٨٨ - ٢٨٩، وصحاح الإكليل ١٤٧/١ - ١٤٨

(٢) حديث : أن عاتقة ولم مسلمة ذلك، وشهد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن كان يصح حسان من غير احتلام ثم غسل ثم يصوم، أخرجه البخاري (الفتح ١٥٢/١) ط السلفية.

(٣) البدائع ٢٦٢/١، والشرح الصغير ١/١٨٨، والمهدى ١/٢٨٨، والمغني ٢/٢١٧

وينظر تفصيل ذلك في: (صلاة الجمعة، خطبة).

النبي ﷺ حتى بدت ألبابه ثم قال: أطعموه أهلك<sup>(١)</sup>.

### أثر الجناية في الصوم:

٢٥ - اتفق الفقهاء على أن الجناية إذا كانت بالجوع عمداً في نهار رمضان فإنها تفسد الصوم، وتجب الكفارة، وكذلك القضاء، إلا في قول عند الشافعية أنه لا يجب القضاء مع الكفارة، لأن الحلل الحاصل قد انجبر بالكفارة، وفي قول آخر للشافعية أن القضاء لا يسقط إلا إن كفر بالصوم، ولكن الأصح عندهم أن القضاء واجب مع الكفارة.

والدليل على وجوب الكفارة ما روي عن أمي هريسة رضي الله عنه قال: «بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال يا رسول الله هلكت، قال: مالك؟ قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم.

فقال رسول الله ﷺ: هل تجد رقبة تعتقها؟ قال لا. قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال لا. قال: فهل تجد إطلاعام ستين مسكينة؟ قال لا. قال فمكث النبي ﷺ، فبينما نحن على ذلك أتني النبي ﷺ بعرق فيها تمر - والعرق: المكتل - قال: أين المسائل؟ فقال أنا. قال: خذ هذا فتصدق به. فقال الرجل: على أفقر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بيني وبينها - يريد الحرزتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي. فضحك

والكفارة فيما سبق إنما تجب إذا كان الجوع عمداً، فإن كان نسياناً فلا تجب الكفارة عند الحنفية والمالكية والشافعية، وفي قول الإمام أحمد لكن ظاهر مذهب الجناية أن العمد والنسيان سواء في وجوب الكفارة والقضاء، كما أنه لا يجب القضاء بالنسيان أيضاً عند الحنفية والشافعية وفي قول عند الحنابلة، قال الحنفية: عدم وجوب القضاء استحسان لأنه لم يفسد، والقباس وجوب القضاء. وعند المالكية وهو القول الآخر للمحابلة يجب القضاء.

ولا تجب الكفارة بالجوع عمداً في صوم غير رمضان وهذا باتفاق<sup>(٢)</sup>.

٢٦ - أما إذا كانت الجناية بالإنزال بغير جوع في نهار رمضان، فإن كان عن احتلام فلا يفسد الصوم بالإجماع لقول النبي ﷺ: «ثلاث لا يفطرن الصائم: الخجاعة، والقيء»

(١) حديث: كمي هريرة. «بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل...» أخرجه البخاري (الفتح ١٦٣/٢ - ط الشافعية).  
(٢) الإخبار ١٦٩/١، والمداية ١٢٢/١، والبدائع ٩٠/١ - ٩٨، وجمواهر الإكليل ١٦٠/١، والشرح المصلي ٢١٨/١ - ٢٢٩، ط الحلي، ومفاتيح المحتاج ١١٢/١ - ١١١، والمهذب ٩٠/١، والمغني ١٢٠/٣ - ١٢٦، ونشرح منى الإبداعات ١٥١/١ - ١٥٢.





والتي <sup>(١)</sup> : هالحج عرفة فمن وقف بعرفة فقد  
تم حجه .  
وعند الشافعية والخاتمة في الجملة ، إن  
كانت الجناية بالجناح بعد الوقوف بعرفة وقبل  
التحلل الأول فسد الحج ويجب المضي فيه وعليه  
القضاء مع وجوب بدنة عند الخاتمة وشاة عند  
الشافعية ، وإن كانت الجناية بعد التحلل الأول  
لم يفسد الحج عندهما وعليه كفارة ، قيل بدنة  
وقيل شاة .  
ولا يفسد الحج بالجناية بغير الجناح كان كان  
ببشرة أو قبله أو لمس ، وسواء أكانت الجناية  
بذئبه قبل الوضوء بعرفة أم بعده مع وجوب  
الكفارة على الخلاف هل هي بدنة أو شاة . وهذا  
عند الختمة والشافعية والخاتمة ، وقد فعل  
الملكبة القول فقالوا : إن الحج يفسد بالجناية  
بالجناح ومقدماته سواء أكان ذلك عمدا أم سهوا  
وذلك إن وقعت الجناية على الوجه الأنبي .

أ - إذا كانت قبل الوقوف بعرفة .

ب - إذا كانت في يوم النحر (أي بعد التوضوء  
بعرفة) . ولكن قبل رمي جمرة العقبة وقبل  
الطواف .

(١) الاختصار ١/ ١٦٦ ، والمداية ١/ ١٦٦ - ١٦٥ ، والبدائع  
١/ ١٩٥ - ٢١٦ - ٢١٧ ، وجواهر الإكليل ١/ ١٩٥ ،  
والشرح الصغر ١/ ٢٩٩ - ٢٩٢ ط الحقي ، ومفاتيح المحتاج  
١/ ٥٢٢ - ٥٢٣ ، والمنهاج ١/ ٢٤٠ - ٢٤٢ - ٢٤٣ ،  
والشرح منتهى الإرادات ٢/ ٣١ - ٣٢ - ٣٣ ، والنفسي  
٢/ ٣٣٤ وما بعدها

(١) حديث . والحج عرفة أخرجه أحمد بن حنبل ٢/ ٤٨٦ - ٤٨٧  
عن عروة بن ربيعة ، والحاكم ١/ ١٦٤ - ١٦٥ ط دار الفکر ،  
العتابية) من حديث عبد الله بن عمر التيمي .  
ومعجمه الحاكم ووقف التيمي

وعبر عنها جمهور الفقهاء بممنوعات الإحرام  
أو محظوراته، أو محرمات الإحرام، والحرم.<sup>(١)</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

الجرمة :

٢ - الجرم والجرمة في اللغة : الذنب، وفي  
الاصطلاح عرفها الماوردي بقوله : الجرائم  
محظورات شرعية زجر الله تعالى عبداً محد أو  
تعزيراً، فالجرمة أعم من الجناية<sup>(٢)</sup>

الحكم التكليفي :

٣ - كل عدوان على نفس أو بدن أو مال محرم  
شرعاً.

الحكم الوضعي :

٤ - يختلف حكم الجناية بحسبها فيكون  
قصاصاً، أو دية، أو ارشاً، أو حكمة عدل، أو  
ضماناً على حسب الأحوال - وقد يترتب على  
تفكيك بعض أنواع الجناية، الكفارة أو الحرمان  
عن الميراث.

١ - ٣٢٩/٥، وضع القدير ٣٨٧/١ ط ١ در إحياء التراث  
العربي، والخطاطي ١٩/١

(١) شرح الميزاني ٢/ ٢٩٠ - وجواهر الإكليل ١/ ١٨٦،  
والفوائد العظيمة ١/ ١٣٤، والقلم ٢/ ١٣١، وكشاف  
المصنف ٣/ ٢٩١

(٢) الأشكام السلطانية للهاوردي، ١٩٧ - لسان العرب ومن  
اللفظ جرمي

## جناية

التعريف :

١ - الجناية في اللغة الذنب والجرم، وهو في  
الأصل مصدر جنس، ثم أريد به اسم المفعول،  
قال الجرجاني : الجناية كل فعل محظور يتضمن  
ضرراً على النفس أو غيرها، وقال الحصكفي :  
الجناية شرعاً اسم لفعل محرم حل بهال أو نفس.  
إلا أن الفقهاء خصصوا لفظ الجناية بما حل بنفس  
وأطراف، والغصب والسرقه بما حل بهال.<sup>(١)</sup>

وتذكر الجناية عند الفقهاء ويراد بها كل فعل  
محرم حل بهال، كالغصب، والسرقه،  
والإتلاف، وتذكر ويراد بها أيضاً ما أحدثه  
البيهائم، ونسب : جنابة البهيمة، والجناية  
عليها مما أطلقها بعض الفقهاء على كل فعل  
ثبتت حرمة بسبب الإحرام أو الحرم.

فقالوا : جنابات الإحرام، والمراد بها كل فعل  
ليس للمحرم أو الحاج أن يفعله.<sup>(٢)</sup>

(١) أسس عابد ٥/ ٣٢٩ ط ١ دار إحياء التراث العربي،  
والطعيطاري ١٩/ ٥ ط ١ دار المصنعة، والتعريفات  
للجرجاني مادة : جنابة، ولسان العرب : جنابة : جنس  
(٢) الاعتبار ١/ ١٩١، والبداية ٧/ ٢٣٣، وابن عابد ٥

أقسام الجناية :  
٥ - قسم ألفها، الجناية إلى أقسام ثلاثة :

- ١ - الجناية على النفس وهي القتل .
- ٢ - جناية على مآثر النفس، وهي لإصابة التي لا تؤثر الروح .
- ٣ - جناية على مآثر نفس من وجه دون وجه كالجناية على الجبين .
- ويبان ذلك كما يلي :

أولاً - أقسام الجناية على النفس :  
٦ - ذهب أكثر أهل العلم إلى أن الجناية على النفس تنقسم بحسب النقص وعدمه إلى : عمد، وشبه عمد، وخطأ، والتقسيم عددهم ثلاثي

بعضهم خماسي عند فقهاء الأخيرة بزيادة : ما أبرئ بحرى الخطأ، والقتل بسبب . وهي عند بعض فقهاء الحنابلة أربعة أقسام . لأنهم يعتبرون ما أبرئ بحرى الخطأ، والقتل بسبب قسماً واحداً .

وقال ابن قدامة : هذا القسم هو من الخطأ، بالتقسيم عند جمهور الحنابلة أيضاً ثلاثي، وأذكر مالك في رواية شبه العمد، وقال القائل إنا عمد وإما خطأ، لأنه ليس في كتاب الله تعالى إلا العمد والخطأ، وحمل شبه العمد في حكم

العمد، وروي عنه أنه قال شبه العمد<sup>(١)</sup> ويبان كل من أقسام القتل كالآتي :

- أ - القتل العمد :
- ٧ - اختلف الفقهاء في تعريف القتل العمد : فذهب المالكية والشافعية والحنابلة . وأبو يوسف ومحمد من الحنفية، إلى أن القتل العمد هو انصرب بمحدد أو غير محدد، والمحدد هو ما يقطع، ويدخل في المبدئ كالصيف والسكين وما ينقطع عن غير محدد وغير محدد، وغير المحدد هو ما يعذب على لظى عصبون الزهوق به عند استعماله كحجر نجيل أو خشبة كبيرة وبه قال الحنفي، والشرهري، وابن سيرين ومحمد، وعمر بن دينار . وابن أبي ليلى، ومحقاق .
- وذهب أبو حنيفة إلى أن القتل العمد هو أن يتعمد ضرب القاتل في أي موضع من جسده باله تفرق الأجزاء، كاليد، والليطة، والمروة والسار لأن العمد فسخ القلب، لآء النقص، ولا يوقف عليه إلا بدليله . وهو مباشرة الألة الموجهة لقتل عدة . وهذا بخلاف الخنقل فيس القتل به عمداً عمداً<sup>(٢)</sup>

(١) التلخيص للماضي ١٠٠٠/٧ .  
(٢) لا اختلاف ٢٢/٥ . وابن عاتق ٢٢٩/٥ . وبدائع ٢٢٣/٧ . والشرح الصغير ٢٢٨/١ وما بعدها . والفوائد الطيبة ٢٢٩ . والنيلوني ٩٦/٤ . روضة الطالبين ١٢٣/٩ . ١٢٤ . والسنن ٢٣٩/٧ . وتبيل الفوارق ٣١٤ . ٣١٢/٢ . وكشف المستع ٥٠٤/٥ . ٥٠٥

وتنصّل ذلك في مصطلح: (قتل شبه عمد).

### جـ - القتل الخطأ .

٩ - لا خلاف بين الفقهاء في أن القتل الخطأ هو أن لا يقصد الضرب ولا القتل، مثل أن يرمي صيداً أو هدفاً فيصيب إنساناً، أو يقلب النائم على إنسان فيقتله<sup>(١)</sup>، وموجبه الدية على العاقلة والكفارة، وتنصّل ذلك في مصطلح: (قتل خطأ).

### د - القتل بالنسب أو السبب :

١٠ - ذهب الحنفية إلى أن القتل بالنسب هو القتل نتيجة حفر البئر، أو وضع الحجر في غير ملكه وقائه، وأمثالهما، فيطلب به إنسان ويقتل، وموجب ذلك الدية على العاقلة لا غير، لأنه متعمد فيما وضعه وحفره، فجعل الحافر دافعاً موقعاً، فتجب الدية على العاقلة، ولا يؤثم فيه لعدم القصد، ولا كفارة عليه، لأنه لم يقتل حقيقة، وإنما ألحق بالقاتل في حق الصّمان، فيبي ما وراء ذلك على الأصل، وبذلك قضى شريع بمحضر من الصحابة من غير ذكر.

وأما حكمه فلا خلاف بين الفقهاء في أن موجب القتل العمد يشروطه: القود، والإثم، وحرمات القاتل من أن يرث القاتل، وتنصّل ذلك في مصطلح: (قتل عمد).

### ب - القتل شبه العمد :

٨ - ذهب الشافعية، والحنابلة، وأبو يوسف ومحمد من الحنفية إلى أن شبه العمد هو: أن يقصد القتل والشخص، به لا يقتل غالباً كالضرب بالسوط، والعصا الصغيرة، فيؤدي إلى موته، وهذا لأن معنى العمدية قاصر في مثل هذه الأفعال. لأنها لا تقتل عادة، ويقصد به غير القتل، كالنّاديب ونحوه، فكان شبه العمد وقال أبو حنيفة: شبه العمد أن يتمد الضرب بها لا يفرق الأجزاء كالخمر، والعصا، واليد.

وأما المالكية فلا يقولون شبه العمد في قول، وعلى القول الآخر شبه العمد: هو أن يقصد الضرب ولا يقصد القتل، فالمشهور أنه كالعمد، وقيل: كالخطأ، وهناك قول ثالث: وهو أنه تغلظ فيه الدية. وموجبه الإثم والكفارة ودية مغلطة على العاقلة في قول جمهور الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

- والبطء فترة النصب التي تلتقح - والروية الخمر المحدث

(١) - لأخبار ٢٤/٥، وابن مديد ٣٤٦/٥، والبطوط ٣٤٦/٥، والموسنين الفقهية ٣٣٩، والطيوسي ٩٦/١، والفتي ٦٥٩/٧، وتشرح الصغير ٣٤٠/١، وما بعدها، فنيل المار ٣١٥/٦

(٢) - لأخبار ٢٤/٥، وابن مديد ٣٤٦/٥، والبطوط ٣٤٦/٥، والموسنين الفقهية ٣٣٩، والطيوسي ٩٦/١، والفتي ٦٥٩/٧، وتشرح الصغير ٣٤٠/١، وما بعدها، فنيل المار ٣١٥/٢

وتفصيل ذلك في مصطلح : (جناية على مادي النفس).

ب - إذا كانت خطأ -

١٢ - الجناية على مادي النفس إذا كانت خطأ ففيها الدية، أو أرش، أو حكمة عند نسي حسب الأحوال.

وفي شروط وجوب الفصاح فيها دون النفس ويحبه استيفائه، وكذلك في شروط وجوب الدية. ومقدار ما يؤخذ من الدية في كل نوع من الاعتداء على لأطراف خلاف وتفصيل<sup>(١)</sup> يرجع فيه إلى مصطلح : (جناية على مادي النفس).

ثالثا - الجناية على مادي نفس من وجه دون وجه :

١٣ - الجناية على مادي نفس من وجه دون وجه وهو الجنين بأن صرب حاملا فأنتقت حيا ميتا، فلا خلاف بين الفقهاء في أنه يجب فيه الغرة وهي نصف عشر الدية.

قال الحنفية : وجوب الغرة في الجنين

وأحق المالكية والشافعية وأكثر الجنبلة القتل بسبب بالخطأ في أحكامه إذا لم يقصد به الجناية، فإن قصده به جناية فشيء عمد، وقد يفوى ويلحق بالعمد<sup>(٢)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح : (القتل بالنسب).

ثانيا - الجناية على مادي النفس :

الجناية على مادي النفس إما أن تكون عمدا، أو خطأ.

أ - إذا كانت عمدا :

١١ - يجب القصاص في الجناية على مادي النفس بقطع عضو، أو إحداث جرح، أو إزالة متعة عمدا شرائط خاصة، ولا يكون فيها دون النفس شبه عمد عند فقهاء الحنفية وبعض فقهاء الجنبلة، فيما كان شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس. لأن مادي النفس لا يقصد إزالته بآلة دون آلة عادة، فاستوثق الألات كلها في الدلالة على القصد، فكان القتل عمدا محضا.

(١) الاختيار ٣٧/٥ وما بعدها، وابن عابدين ٣٦٧/٥، ٣٧٣ وما بعدها، والبدائع ١٣٣/٧، ٢٩٦، ٢٩٧ وما بعدها، والشرح المفسر ٣٤٩/٤ وما بعدها، والفتاوى الفقهية ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٨، ٣١٧، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٤، ٣١٣، ٣١٢، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١.

(٢) الاختيار ٢٦/٥، وابن عابدين ٢٤٢/٥، والبدائع ٣٢٩، والفتاوى الفقهية ٣٣٩، والفتاوى ٩٦/٤ وما بعدها، وكتاب الفناح ٥١٣/٥، ٥١٢، ٥١١، ٥١٠، ٥٠٩، ٥٠٨، ٥٠٧، ٥٠٦، ٥٠٥، ٥٠٤، ٥٠٣، ٥٠٢، ٥٠١، ٥٠٠، ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨٣، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٨٠، ٤٧٩، ٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧٢، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٦٩، ٤٦٨، ٤٦٧، ٤٦٦، ٤٦٥، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٦٢، ٤٦١، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٥٤، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٥١، ٤٥٠، ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٤٦، ٤٤٥، ٤٤٤، ٤٤٣، ٤٤٢، ٤٤١، ٤٤٠، ٤٣٩، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٣٦، ٤٣٥، ٤٣٤، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٨، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤٢١، ٤٢٠، ٤١٩، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٦، ٤١٥، ٤١٤، ٤١٣، ٤١٢، ٤١١، ٤١٠، ٤٠٩، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٤٠١، ٤٠٠، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٧٢، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٨، ٣١٧، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٤، ٣١٣، ٣١٢، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١.

مستحسان، وإلّا يسر أن لا شيء على الضارب، لأنّه لا يعمل أنّه يكون حب وقت الضرب، ويعمل أنّه لا يمكن، بأنّه لم يخلق به الحياة بعد، فلا يجب الضمان ما شئت<sup>(١)</sup>، وتفصيل ذلك في مصطلح (جنتين وحمل).

## جناية على ما دون النفس

التعريف :

١ - الجناية في اللغة المذهب والجرم، وقال الخصفي : الجناية شرعاً : اسم لفعل عزم حل بإل أو نفس، إلا أن الفقهاء خصوا لفظ الجناية بحل نفس أو أطراف، والغصب والسرقه بها حل بإل<sup>(٢)</sup>.

والجناية على ما دون النفس كل فعل عزم ويقع على الأضراف أو الأعضاء، سواء أكان بالقطع، أم بالجرح، أم بإزالة المنافع.

الحكم التكليفي :

كل جناية على ما دون النفس عمداً عدواناً محرمة شرعاً

الحكم الوضعي :

٢ - يختلف حكم الجناية باختلاف كونه عمداً أو



(١) الاختار ٤/ ٤٤١، وابن عابدين ٥/ ٣٧٧، ٣٧٨، والبدائع

٣٢٥/٧ وما بعدها، وجواهر الإكليل ١/ ٣٠٣، والشرح

المبسر ٤/ ٣٧٧، ٣٧٨، والمصونير الفقهية ١/ ٣١١،

والقلاوي ٤/ ١٥٩، ١٦٠، رنيل المآثر ٢/ ٣٧٧

(٢) ابن عابدين ٥/ ٣٢٩ ط در نجيد، الشرائع المصري،

وانطحضاري ١/ ٥٦٩ ط دار المعرفه، والتعريفات

للمرحوم، ماذا : (جناية).

## جناية على ما دون النفس ؟ - ٤

وأما الإجماع . فقد أجمع المسلمون على جريان التقصاص فيما دون النفس إذا أمكن .  
وأما العقول . فإلا ما دون النفس كالنفس في الحياة إلى حفظه لأنه شئ وقاية للنفس فشرع الجزاء صواباً له .

وإذا كانت اجنبية على ما دون النفس عطاءً وعمداً غير مستجمع لسائر الشروط الموجبة للتقصاص فموجبها الدية . أو الأرض . أو حكومة عدل . على حسب الأحوال <sup>(١)</sup>

فالجناية على ما دون النفس قسمان : اجنبية الموجبة للتقصاص . والجنابة الموجبة للدية وعمرها .

القسم الأول : الجنابة على ما دون النفس الموجبة للتقصاص :

٣ - تكون الجنابة على ما دون النفس مرجبة لتقصاص إذا تحققت فيها الشروط الآتية :

(١) أن يكون الفعل عمداً .

٤ - اتفق الفقهاء على أن العمد شرط من شروط وجوب التقصاص في اجنبية على ما دون النفس . واختلفوا فيها وراء ذلك :

فذهب فقهاء الحنفية . وأبو بكر . وابن أبي موسى من فقهاء تحتيلة إلى أنه يمس فيها دون

(١) إبداء السبع ١٩٧/١٧ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، والمغني ٧/٢٠٢ - ط  
الرياض . وكشاف القناع ١٧/٥ ط هذا الكتاب

خطأ . فإذا كانت عمداً فموجبها التقصاص إذا توفرت فيها شروط معينة يأتي ذكرها . والدليل على ذلك الكتاب . والسنة . والإجماع . والعقول .

أما الكتاب فقوله تعالى : ﴿ وَكَتَبَ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ يَتَّقُوا النَّفْسَ الْفِتْنَى ، وَلْيَعْلَمُوا بِالْعَمَلِ ، وَالْأَنفِ بِالْأَنفِ ، وَالْأَذُنَ بِالْأَذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ فِصَاصاً ﴾ ، <sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ﴿ فَتَعَزَّزْ بِعَزِّدِي عَلَيْكُمْ وَاعْتَصِمُوا بِمَا عَمِلْتُمْ مَا عَمِلْتُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup>

وأما السنة : فها روى أنس رضي الله عنه قال : كسرت الربيع . وهي عمة أنس بن مالك ، ثنية جارية من الأنصار . فطلب القوم التقصاص . فأبوا النبي ﷺ فأمر النبي ﷺ بالتقصاص . فقال أنس بن أنس رضي الله عنه : لا والله لا تكسر منها يارسول الله . فقال رسول الله ﷺ : يا أنس . كتاب الله ونفسك . هـ رضي القوم وقبوا الأرض . فقال رسول الله ﷺ : وإن من عبد الله من لو قسم على الله لأبوه . <sup>(٤)</sup>

(١) سورة الشفعة ١٥ .

(٢) سورة البقرة ١٩٤ .

(٣) حديث أنس رضي الله عنه . كسرت الربيع . وهي عمة أنس بن مالك . ثنية جارية من الأنصار . عطف تقويم التقصاص . فأبوا النبي ﷺ فأمر . والمحرر جاري . الجمع ٨/١٧٤ - ط السليبي



(٢) أن يكون الفعل عضواً

٥ - اتفق الفقهاء على أن العدوان شرط من شروط وجوب التقصاص في الجناية على ما دون النفس كما هو شرط في الجناية على النفس، فإن لم يكن الجاني متعمداً في فعله، فلا يقتص منه. كان يكون الجاني:

أ - غير أهل للحقومة، لأن الأهلية هي مناط التكليف، ويعتبر الشخص كامل الأهلية بالعقل والبلوغ.

ب - إذا كان ارتكب الفعل لضرار بحق أو شهة.

فلا يقتص من أقدام الحد، أو نصد التزير، سواء تكان قسلاً أم قطعاً، ولا من الخبيب بشروطه، لأن افترض من فعل الخبيب هو شفه المرض لا الاعتداء عليه، ولا من وجب عليه دفع الصائل بشروطه. ولا من ارتكب الجناية بأمر من المعني عليه عند الخفية والشاقبة والخائبة، فمن قال لأخيه: اقطع يدي ولا شيء عليك، فقطع فلا شيء عليه مع الإثم عليها.<sup>(١)</sup>

ويرى المالكية أنه يجب التقصاص إن لم ينمر

النفس شبه عمد، فيما كان شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس، لأن ما دون النفس لا يقصد إتلافه بالة دون آلة عادة واستوت الآلات كلها في الدلالة على القصد، فكان الفعل عمداً محضاً.

ويشترط المالكية للتقصاص فيما دون النفس أن يكون الجرح ناتجاً عن قصد الضرب عداوة، فالجرح الناتج عن اللعب، أو الأدب لا تقصاص فيه.

وعند الشافعية كما يعتبر في القتل أن يكون عمداً محضاً، يعتبر ذلك في الطرف أيضاً، فلا يجب التقصاص بالجراحات وإمالة الأطراف إذا كانت خطأ أو شبه عمد، ومن صور شبه العمد أن يضرب رأسه بنقطة أو حجر لا يشج غالباً لصغره، فيتورم الموضع ويتضح العظم.<sup>(٢)</sup>

وذهب جمهور الخائبة إلى أن شبه العمد لا يوجب التقصاص في الجناية على ما دون النفس، وهو أن يقصد ضربه بما لا يقضي إلى ذلك غالباً، مثل أن يضربه بحصاة لا توضح مثلها، فلا يجب التقصاص، لأنه شبه عمد.<sup>(٣)</sup>

(١) السداس ٦٦/٧، ٦٧، ١٨٠، ٣٣٤، ونر عابد  
٨٣/٥، ٣١٢، ٣٧٦، وشرح السرراني ٢/٨، ١.  
١١٨، ١١٧، وحاشية القموني ١٢٧/٢، ٣١١، ونجاة  
العلاج ١٦٧/٧، ٣٨١، وكشاف القناع ٥/٦٨٨،  
٥٢٠، والمضي ٨/٣٢٦، ٣٣٧، ٥٢٢.

(٢) البدهع ٢٣٢/٧، ط دار الكتب العربي، وشرح الرزقان  
١٤/٨، ط دار الفكر، والشرح الصغير ٢٥٧/١، والقوانين  
الشفهية ص ٣٤١، وروضة العقاب ١٦٨/٩، وكشاف  
القناع ٥/٤٩٧.

(٣) المضي ٧/٧٠٣، وكشاف القناع ٥/٤٩٧.

اللفظ ومع علي إبرة القاطع، بأن رجع عنه بعد القلع. أما إن استمر علي الإبرة فليس علي القاطع إلا الأدب. وقيل: عليه الأدب مطلقاً من غير تفصيل بين استمرار لفظوع علي الإبرة والرجوع عنه<sup>(١)</sup>

(٣) كون المحي عليه مكافئاً للجاني في الصفات الآتية على الخلاف والتفصيل الآتي:

أ- التكافؤ في النوع (الذكورة والأنوثة):

٦- ذهب المالكية والشافعية والحناينة إلى أنه لا يشترط التكافؤ بين الجاني والمحي عليه في النوع، فبحري الفصاخص بين الذكور والإناث نفس أحكام الفصاخص في النفس<sup>(٢)</sup>.

ويرى الحنفية في الشهير والمعتد أنه يجب أن تكافؤ المحي عليه الحائي في النوع، لأنه يشترط للتكافؤ أن يكون أرض كل من الجاني والمحي عليه مساوياً الآخر، فبحري الفصاخص عندهم في دون النفس إذا كان ذكر بين وأنثى، فإن كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى، فلا فصاخص، لأن السائلة في الأرض شرط وجوب الفصاخص فيه دون النفس. وفي الواقعة: لو قطعت المرأة يد رجل كان له القود إذا رصي بالقود عن الأرض.

وبعض محمد علي حرم أن الفصاخص بين

الرجل والمرأة في الشجاج التي يجري فيها الفصاخص، لأن ليس في الشجاج نصرة مفعلة، وإنما هو يخاف شين وقد استويا فيه. وفي الظرف تعوت المشقة، وقد اختلف فيه<sup>(٣)</sup>.

ب- التكافؤ في الدين:

٧- اختلفت آراء الفقهاء في اشتراط التكافؤ في الدين:

فذهب الحنفية إلى أنه يجري الفصاخص في دون النفس بين المسلم والذمي لتساوي في الأرض، وكذا بين المسلمة والكفنية.

ومهد المالكية عن المشهور من المذهب أنه لا يقتض من الكافر للمسلم، لأن جنسية المقتض على الكامل كحناية ذي يد شلاء على صحبة في الحرام، ويلزم للمسلم ما فيه من ابدية، ولا فحكومة عدل يد بري، على شين، وإلا فليس على الجاني إلا الأدب.

ويرى الشافعية أنه لا يشترط في فصاخص الظرف المساوي في البدل، يقطع الذمي بالمسلم، ولا عكس فيه. وكذلك قال الحنفية: من لا يغزل بقطعه، لا يقتض منه فيه دون النفس أنه أيضاً بالمسلم مع الكافر، لأنه لا تؤخذ نفسه بنفسه، فلا يؤخذ ظروفه بطرفه، ولا يخرج بحرمه كالمسلم مع المسلم<sup>(٤)</sup>.

(١) الاخير ٣٠/٥ ط دار المسفرة. وابن عابد ٣٥٥:٥.

٣٥٦، والبدائع ٣٠٢/٧.

(٢) ابن عابد ٣٥٦:٥، والاختيار ٢٠١:٥، وشريح

(١) حاشية الدرر ١٤٠/٤.

(٢) نظير بين الفتحة ص ٣٤٥، وروضة الطيبين ١٧٨:٩.

والمعي ١٦٩/٧، ١٨٠.

جد - التكافؤ في العدد :

٨ - ذهب فذ النكبة ، والشافعية وهو المذهب عند الحنابلة إلى أن الحياصة إذا اشتزكوا في حرج موجب للقصاص وجب القصاص على جميعهم ، نأروي أنه شاهدان شهدا على رجل رضي الله عنه على رجل بالسرقه فقطع يده ، ثم جاءه بأخيه ، فقال : هذا هو السارق وأحقنا في الأول فرد شهادتهما على الثاني وغرمها دية الأول وقال : لو علمت أنكما تعمدا لقتلكنما . فأخبر أن القصاص على كل واحد منهما لو تعمدا . ولأنه أحد نوعي القصاص ، فؤخذ به الجماعة بالواحد في النفس .

ونقطع للرجل أو اليد ، ولا تقالو بينهم ، اقتصر من كل بقى عنه ، وقطع يده ورجله ، وأما إن تيسرت جناية كل واحد ولا تقالو بينهم ، فيقتصر من كل منهم كقتله بالحق على .<sup>(١)</sup>

وأما إذا أخذ الخذية والجناية في وجه فلا يقطع الأيدي باليد ، ونحب الدية ، كاللثنين إذا قضا بد رجل ، أو رجلاه ، أو أذنها سمعه أو بصره ، أو قاتل ماله أو نحو ذلك من الجانيات التي على الواحد مذهب فيها لقصاص أو الفرد بها ، فلا قصاص عليهما ، بل عليهما الأرض نصيب . وإن كانوا أكثر من اثنين فعليهم لأرض على عددهم بالسواء . وهذا لأن المثلثة فيها دون النفس معتبرة ، ولا مائة بين الأيدي ويد واحدة لا في لذات ولا في المنفعة ولا في الفعل . وبه قال الحسن والزهرى ، والثوري وابن المنذر .<sup>(٢)</sup>

#### (٤) المائلة في المحل :

٩ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه بشرطه لوجوب القصاص في الحياصة على ما دون النفس توافر التساؤل بين عجز جناية ، وحمل القصاص ، فلا يؤخذ شيء من الأصل إلا بمقتضى ، فلا يؤخذ اليد إلا باليد ، لأن غير اليد ليس من جنسها .

هذا إذا لم يتميز محل كل واحد ، أما لو تميز بأن قطع هذا من جانب ، وهذا من جانب حتى التفتت تحديدتان ، أو قطع أحدهما بعض اليد ، وأبناها الآخر ، فلا قصاص على واحد منهما عند التبععية واختلاصة . ويلزم كل واحد منهما حكومة عند تطبيق جسيامة . وينبغي أن يبلغ محسوس احكاميتين دية اليد .

والأظهر عند المالكية أنه يقتصر من الكل إذا كانتا مائلة . قلع أحدهم عينه ، والآخر قطع يده ، والثالث رجله ولم يعلم من الذي غفا العين

(١) الشرح الصغير ٢٤٩/٤ ، وجواهر الإكليل ٢٥٩/٢ .

ردوضة الطالبيين ١٧٨/٩ ، ١٧٩ ، والمغني ٦٧/٢٧٩ .

وكشاف القناع ٥٢٩/٥ ، ٥٣٠ .

(٢) الاختيار ٣٩/٨ ، والمغني ٦٧/٢٧٨ .

شروقاني ١٨/٦١ ، والشرح الصغير ٣١٨/٢ ، وروضة

الطالبيين ١٧٨/٩ ، والمغني ٧٠٣/٧ .

وإذا اتحد الجنس في الأطراف كاليد والرجل لم يؤثر التفاوت في التصغر والكبر، والطول والقصر، والقوة والضعف، والخصامة والنفاسة، لأن الاختلاف في الحجم لا يؤثر في منافعها. واختلف الفقهاء في بعض الأعضاء على تفصيل يأتي عند الكلام عن أنواع الجناية على ما دون النفس من الأعضاء والأطراف.<sup>(١)</sup>

إمكان الاستيفاء من غير حيف :

١١ - يتحقق هذا بأن يكون القطع من مفصل، فإن كان من غير مفصل فلا قصص فيه من موضع لقطع بغير خلاف، وقد روى نمر بن جذسر عن أبيه أن رجلاً ضرب على ساعده بالسيف ففصلها من غير مفصل، فاستعدي عليه النبي ﷺ، فأمر له بالدية، قال: إني أريد القصاص، قال: «خذ الدية بأولك الله فك فوها»،<sup>(٢)</sup> ولم يقض له بالفصاص.<sup>(٣)</sup>

فلم يكن مثلاً لها، إذ التجانس شرط للمثالة، وكذا الرجل، والإصبع، والعين، والأنف ونحوها. وكذا لا تؤخذ الأصابع إلا بمثلها، فلا تؤخذ الإبهام إلا بالإبهام، ولا أنسابة إلا بالنسابة، وهكذا في الباقي، لأن منافع الأصابع مختلفة، فكانت كالأجناس المختلفة.

وكذلك لا تؤخذ اليمين باليسار في كل ما انقسم إلى يمين ويسار، كاليد والرجل، والأذن والنحر وغيرهما. وكذلك في الأسنان لا تؤخذ النية إلا بالنية لاختلاف منافعها، فإن بعضها قواطع، وبعضها ضواحيك، واختلاف المنفعة بين لشبثين يلحقها بجنسين، ولا بمائلة عند اختلاف الجنس. وكذلك لحكم في الأعلى والأسفل من الأسنان للنفوذ بين الأعلى والأسفل، وهو الحكم في كل ما انقسم إلى أعلى وأسفل.<sup>(٤)</sup>

#### (٥) المائلة في المنفعة :

١٠ - اتفق الفقهاء على أنه بشرط توجوب القصاص في الجناية على ما دون النفس أن تتأثر منافعها عند الجاني وعند المجني عليه.

(١) الاختيار ٣٠/٥، والبدائع ٢٩٨/٧، وشرح الزمخشري ١٨٩/٦، وروضة الطالبين ١٨٨/٩، والمغني ٧٤٤/٧، وكشاف القناع ٥٥٦/٥.

(٢) حديث «خذ الدية بأولك الله لك فيها»، أخرجه ابن ماجه (١/٨٨٠ ط الحلي) من حديث حنيفة بن عصفرة، وقال البرصيري في الرواة «في إسناده ضعف من قرأه العياشي ضعه لبرود».

(٣) ابن عابدين ٣٥١/٥، وشرح الزمخشري ١٨٨/٩، ومباية المحتج ٢٨١/٧، وروضة الطالبين ١٨٦/٩، والمغني ٧٧٧/٧.

(٤) الاختيار ٣٠/٥ وما بعدها، والبدائع ٢٩٧/٧، وابن عابدين ٣٥٥/٥، والشرح الصغير ٣٥١/٩، وحاشية الزمخشري ١٨٨/٩، وروضة الطالبين ١٨٨/٩، وما بعدها، ح الكتب الإسلامية، والمغني ٧٦٣/٧ وما بعدها، وكشاف القناع ٥٥٣/٥.

تؤخذ د كاملة الأصابع بناقصة الأصابع، لعدم  
السيالة وعدم المساواة، فلو قطع من له خمس  
أصابع، يد من له أقل من ذلك لم يميز  
انقصاها، لأنها فوق حقه، ولا ذات أطفالها  
لا أطفالها، لأنها فوق حقه، ولا ناقصة  
الأطفال، سواء رضي الجاني بذلك أم لا، لأن  
الدماء لا تستباح بالإباحة. وإن كانت أطفال  
المقتولة من يد أو رجل خضراء أو دينة أخذت  
بها السليعة، لأن ذلك عنه ومرض، والمرض لا  
يسع انقصاها

ثم احتملوا فيرى الشافعية وهو وجه لدى  
المخاطبة أن للمجني عليه أن يقطع من أصابع  
الجاني بمائة أصابع المجني عليه المتقطعة، أو  
بأخذ ديتها.

وأما إن كان النقصان في طرف الجاني،  
فالمجني عليه بالخيار إن شاء اقتص وإن شاء أخذ  
أرض الصحيح، لأن حقه في المثل هو السليم،  
ولا يمكنه استيفاء حقه من كل وجه مع فوات  
السلامة، وأمكنه من وجه، ولا سبيل إلى إلزام  
الاستيفاء حتما، لما فيه من إلزام استيفاء حقه  
ناقصا، وهذا لا يجوز فيخير: إن شاء رضي  
بقدر حقه واستوفاه ناقصا، وإن شاء عدل إلى  
مثل حقه وهو كمال الأرض، وليس للمجني عليه  
أن يأخذه، ويضمنه النقصان، بخلاف للشافعية  
والمخالفة في وجه.

وفرق المالكية بين النقصان إذا كان جميعا،

وهذا ما لم يرض المجني عليه بالقطع من  
معصل أدنى من محل الجناية على ما سيأتي في  
الجناية على العظم.

أنواع الجناية على ما دون النفس:  
(إذا كانت عمدا):

١٢ - الجناية على ما دون النفس إما أن تكون  
بالقطع والإيابة، أو بالجرح الذي يثب، أو  
بإزالة منفعة بلا شق ولا إيابة.

النوع الأول - أن تكون الجناية بالقطع  
والإيابة:

١٣ - يجب انقصاها بالجناية على لأعضاء  
والأطراف إذا أدت إلى قطع العضو أو الطرف  
بشروط معينة، وفيها يلي تفصيل الكلام على  
كل:

١ - الجناية على اليدين والرجلين:

١٤ - اتفق الفقهاء على أنه تؤخذ اليد باليد،  
والرجل بالرجل، ولا يؤثر التفاوت في الحجم  
وغير ذلك من الأوصاف، فتؤخذ اليد الصغيرة  
بالكبيرة، والقصوى بالجميعية، ويد الأصابع بيد  
الأحرى، ولكن يؤثر الكبر والصحة على  
الوجه التالي:

أ - الكمال:

١٥ - اختلفت آراء الفقهاء في قطع كامة  
الأصبع من يد أو رجل بناقصة الأصابع.  
فذهب الحنفية والشافعية والمخالفة إلى أنه لا

صحيحة بشلاء وإن رضي الجاني، لأن الشلاء لا نفع فيها سوى الجهل، فلا يؤخذ بها ما فيه نفع، والنوجب في الطرف الأشل حكومة عدل.

واختلفوا في قطع الشلاء بالصحيحة، وقطع الشلاء بالشلاء على أقوال: ففي قطع الشلاء بالصحيحة: يرى الخفية والحنابلة أن المجني عليه بالخيار إن شاء أخذها، فذلت له، ولا شيء له غيرها، وإن شاء عفا، وأخذ دية يده.

وعند المالكية والشافعية في وجه لا تقطع يد الجاني إذا كانت شلاء بالبدن الصحيحة، لأن الشرع لم يرد بالقصاص فيها. وعليه العفل أي الذب.

وعند الحنابلة وهو الوجه الصحيح عند الشافعية أنها تقطع إن قال أهل الخبرة والبصر، بأنه ينقطع الدم، ولا تقطع إن قالوا لا ينسد فم المروق بالحسم، ولا ينقطع الدم، وتجب دية يده.

وفي قطع الشلاء بالشلاء: ذهب المالكية، والشافعية في وجه إلى أنه لا تقطع، لأن الشلل علته، والعلة يختلف تأثيرها في البدن.

ويرى الحنابلة وهو الصحيح لدى الشافعية أنها إن استوى في الشلل، أو كان شلل يد القاطع أكثر فطمت بها بشرط أن لا يتخلف نرف

أو أكثر من أصبع فقالوا: إن نقصت يد المجني عليه أو رجله أصعبا، فالقود على الجاني الكامل الأصابع ولا غرامة عليه، حتى ولو كان الأصبع الناقص إبهاما. وإن كان الناقص أكثر من أصبع بأن نقصت اليد أصبعين أو أكثر فلا يقتص من الكاملة.

وكذلك تقطع يد أو رجل الجاني الناقصة أصعبا بالكاملة بلا غرم عليه لأرض الأصبع، إذ هو نقص لا يمنع المائلة. ولا خيار للمجني عليه في هذه الحالة.

وتخبر إن نقصت يد الجاني أو رجله أكثر من أصبع في القصاص، وأخذ الدية، وليس له أن يقتص ويأخذ أرض الناقص.

وأما الناقصة بالناقصة، فقد صرح الحنابلة وهو مقتضى قواعد المذاهب الأخرى، بأنه تؤخذ إذا تساوتا فيه، بأن يكون المقطوع من يد الجاني كالمقطوع من يد المجني عليه، لأنها تساوتا في الذات والصفة، فلما إن اختلفا في انقص، بأن يكون المقطوع من يد أحدهما الإبهام، ومن الأخرى أصبع غيرها، يجوز القصاص، لعدم المساواة.<sup>(١)</sup>

ب - الصحة :

١٦ - اتفق الفقهاء على أنه لا تقطع يد أو رجل

(١) البدائع ٢٩٨/٧، وروضة الطالعين ١٩٤/٩، ٢٠٦.

وكشاف القناع ٥٥٦/٥، ٥٥٧، والمغني ٧٣٨/٧.

٧٣٥، شرح الزرقاني ١٩/٨.

الدم. وإن كان الشلل في يد المقطوع أكثر لم يقطع بها. <sup>(١)</sup>

وذهب جمهور الحنفية إلى أنه لا قصاص بين الأشلين، سواء أكانت المقطوعة يده أقل شللاً أم أكثرهما، لم هما سواء، لأن بعض الشلل في يديهما يوجب اختلاف أرشيهما، وذلك يعرف بالخز والظن، فلا تعرف المائلة.

وقال زفر من الحنفية: إن كانا سواء ففيهما القصاص، وإن كانت يد المقطوعة يده أقل شللاً كان بالخيار، وإن شاء قطع يد القاطع، وإن شاء ختمته أرض يده شلاء. وإن كانت يد المقطوعة يده أكثر شللاً، فلا قصاص وله أرض يده. <sup>(٢)</sup>

## ٢ - الجناية على العين :

١٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الجناية على العين بالقتل موجبة للقصاص، للأية الكريمة ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ...﴾ ولأنها تنهي إلى مفصل فجري القصاص فيها كاليد، وإليه ذهب مسروق، والحنبل، وابن سيرين، والشعبي، وأحمد، والنزهري، والنووي، وإسحاق، وأبو ثور، كما

(١) للبند ١٧/٢٩٨، وشرح الزرقاني ١٦/٨. وروضة الطالبين ١٩٣/٩، والمغني ٧٣٥/١٧، وكشاف القناع ٥٥٧/٥.

(٢) البند ٢٠٣/٧.

روي أيضاً عن علي رضي الله عنه.

وتؤخذ عين الشاب بعين الشيخ، وعين الصغير، بعين الكبير، لأن التفاوت في الصفة لا يمنع القصاص، لكن إن كان الجاني قد قلع عيه بإصبعه لا يجوز للمجني عليه أن يقتص بإصبعه، لأنه لا يمكن المائلة فيه. <sup>(١)</sup>

وأما أخذ العين السليمة بالمرضاة، فقد ذهب المالكية والحنابلة إلى أنه تؤخذ العين السليمة بالضعيفة الإبصار. <sup>(٢)</sup>

وقد ذهب الحنفية - في الأرجح - إلى أنه لو قتل شخص عبثاً حولاً، وكان الحول لا يضر ببصره يقتص منه، وإلا فقيه حكومة عدله. وعن أبي يوسف لا قصاص في العين الحولاء مطلقاً. وعند الحنفية لوجبي على من فيها بياض يبصر بها، وعين الجاني كذلك فلا قصاص بينهما، ولو قتل عين رجل، وفي عين الضالفة بياض ينقصها، فللرجل أن يفتأ البيضاء، أو أن يأخذ أرض عينه.

وعند الشافعية لا تؤخذ العين السليمة بالخدقة العمياء. <sup>(٣)</sup>

(١) الاختصار ٣٦/٥، وابن عابدين ٣٥٤/٥، والبدائع ١٧/٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٧، ٣٠٨، وشرح الزرقاني ٥/٨. وروضة الطالبين ١٩٧/٩، والمغني ٧١٥/٧، وما بعدها، وكشاف القناع ٥٤٩/٥.

(٢) الزرقاني ١٩٧/٨، وكشاف القناع ٥٤٩/٥، والمغني ٧١٥/٧.

(٣) ابن عابدين ٣٥٤/٥، وشرح الزرقاني ٥/٨، وروضة.

وإن قلع الأعور عيني صحيح فقد صرح القاضي من الحنابلة بأن المجني عليه بالحيار إن شاء اقتصر ولا شيء له سوى ذلك، لأنه أخذ جميع بصره وإن شاء أخذ دية واحدة وهو الصحيح، <sup>(١)</sup> لقول النبي ﷺ: «ولي العين الدية» <sup>(٢)</sup>.

وإذا فُقد صحيح العينين العين المائلة من عين أعور:

فذهب المالكية وهو وجه لدى الحنابلة إلى أن للمجني عليه الفود بأخذ نظيرها من صحيح العين من غير زيادة، أو أخذ الدية كاملة، لأن عينه بمنزلة عينين.

وذهب الحنابلة في المذهب إلى أن له القصاص من مثلهما، وبأخذ نصف الدية، لأنه ذهب بجميع بصره، وأذهب الضوء الذي بدله دية كاملة، وقد تعدل استيفاء جميع الضوء، إذ لا يمكن أخذ عينين بعين واحدة، ولا أخذ بعين بصرى، فوجب الرجوع ببطل نصف الضوء.

جناية الأمور على صحيح العينين وعكسها:

١٨ - إذا قلع الأعور العين اليمنى لصحيح العينين، وسرى الفاسق - ذاهبة، فذهب الحنظلية والشافعية إلى أنه يقتصر منه، ويترك أعمى، وإليه ذهب مسروفي والشمسي، وابن سيرين، وابن مقفل، والثوري، وابن المنذر.

وفصل المالكية فقالوا: إن فُقد أعور من سالم مماثلته فالمجني عليه باختيار: إن شاء اقتصر، وإن شاء أخذ دية كاملة، وإن فُقد غير مماثلته فنصف دية فقط في مال المجاني، وليس للمجني عليه القصاص، لانعدام عنه، وإن فُقد الأعور عيني السالم صحدا فالقصاص في المائلة لعينه، ونصف الدية في العين التي ليس له مثله. <sup>(١)</sup>

وعند الحنابلة، إن قلع الأعور عين صحيح فلا فود، وعليه دية كاملة، لأنه روي ذلك عن عمر وعثمان رضي الله عنهما ولم يعرف لها مخالف في عصرهما، قصار إجماعاً. ولأنه لم يذهب بجميع بصره، فلم يجوز له الانتصاف منه بجميع بصره، كما لو كان ذا عينين.

وصرح بعض العلماء كالحسن والنخعي بأنه إن شاء المجني عليه أخذ دية كاملة، وإن شاء اقتصر، وأعطاه نصف دية.

(١) المغني ٧/٧١٨ وما بعدها.

(٢) شرح الزرقاني ٨/٢٠، والشرح الصغير ١/٣٥٢.

٥٥٦، وجوامع الإكليل ٢/٢٦١ وما بعدها. والمغني

٧/٧١٨، ٢/٢٦٩.

وحديث: «ولي العين الدية» أخرجه النسائي (٨/٥٨) - ط المكتبة التجارية) من حديث عمرو بن حزم. وهو شرط من حديث طويل سيأتي الاستشهاد ببعضه، وقال ابن حجر في التلخيص (١٨/١٤١) - ط شركة الطباعة الفنية: «صحيح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة».

- الطالبيين ٩/١٩٧، وكشف القناع ٥/٤٤٩، والمغني

٧/٧١٨.

(١) ابن عابدين ٥/٣٥٤، وشرح الزرقاني ٨/٢٠، ولتنقي

٧/٧١٧ وما بعدها.



قال ابن قدامة: ويحتمل أنه ليس له إلا الفصاص من غير زيادة أو النقص على الدية كما لو قطع الأشل يدا صحيحة، ونعموم قوله تعالى: ﴿والعين بالعين﴾.

ولو قطع الأعمور عين مثله ففيه الفصاص بمنزلة خلاف، لتساويهما من كل وجه، إذا كانت العين مثل العين في كونها عيناً أو يساراً، وإن عفى إلى الدية فله جميعها.<sup>(١)</sup>

١٩ - أما الأجناف، والأفغان، فلا فصص فيها عند الحنفية والمالكية، إلا أن الحنفية قالوا بالدية والمالكية بحكومة عدل.<sup>(٢)</sup>

وعند الشافعية والحنابلة فيها الفصاص، لقوله تعالى: ﴿والجروح قصاص﴾.<sup>(٣)</sup> ولأنه يمكن القصاص فيه لانهائية إلى مفصل، ويؤخذ جفن البصير بجفن البصير والضرب، وحفن الضرب بكل واحد منها لأنها تساويها في السلامة من النقص.<sup>(٤)</sup>

#### ٣ - الجناية على الأنف :

٢٠ - الجناية على المارن - وهو ما لأن من الأنف

(١) الهدايه ٣٠٨/٧، ٣١٤، والاختيار ٣٨/٥، والمقوانين الفقهية ٣١٥، وشرح الصغير ٣٥٣/٤، وشرح غزواني ٤١/٨، وجمهر الإكبل ٢٦١/٢ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق.

(٣) سورة المائدة ٤٥.

(٤) روضة الطالبين ١٧٩/٩، والنفى ٧٩٩/٢، ٧٢٠.

وتشاك التتاع ٥٥٩/٥

- موجب للفصاص عند الأئمة الأربعة، للآية الكريمة: ﴿والأنف بالأنف﴾.<sup>(١)</sup> ولأن استيفاء الخلل فيه ممكن، لأن له حدا معلوماً وهو ما لأن منه، وإن قطع انارن كله مع نصبة الأنف، ففي المارن القصاص - وفي النصبة حكومة عدل إذ لا قصاص في العظم ولكن في المارن فصاص.<sup>(٢)</sup>

وصرح الشافعية والحنابلة بأنه يؤخذ الأنف الكبير بالصغير، والأنفى بالأفطس، وأنف صحيح الشم بالأعشم الذي لا يشم، لأن ذلك لعله في الدماغ، والأنف صحيح. وكذلك يؤخذ الصحيح بالمجذوم ما لم يسقط عنه شيء، لأن ذلك مرض، فإن سقط منه شيء، يقطع منه ما كان بقي من المجني عليه إن أمكن عند الشافعية، وقيل الخنابلة: المجني عليه باختيار: إن شاء قطع مثل ما بقي منه، أو أخذ أرض ذلك.

وفصل البيهقي من الشافعية فقال: يؤخذ الأنف السليم بالمجذوم إن كان في حال الاحمرار، وإن أسود فلا فصاص، لأنه دخل في حد البلى، وإنما تجب فيه الحكومة.

وذهب الحنفية إلى أنه إن كان أنف المقاطع

(١) سورة المائدة ٤٥.

(٢) ابن حزمين ٣٥٤/٥، والبدائع ٣٠٨/٧، وجمهر الإكبل ٢٥٩/٢، وروضة الطالبين ١٩٩/٩، والنفى ٢٨٥.

٧١٢/٧، ونبهة المحتاج ٢٨٤/٧، ٢٨٥.

وليس بقصص فيها، كما نص عند الشافعية على أخذ الأذن السلاء بغيرها، لبقاء منفعتها بجمع الصوت.

فإن قطع بعضها، فذهب انتفاعية والحنابلة إلى أنه ينقص في بعض الأذن، ويرى الحنفية أن فيه القصاص إن كان له حد يعرف ويمكن فيه المماثلة، ولا سقط القصاص<sup>(١)</sup>.

وتؤخذ الصحيحة بالنسبة، لأن النقص ليس بعيب، وإنما يفعل في العادة للفرط والترين به، فإن كان انتضب في غير محله، أو كانت لذن القاطع محرمة، والمقطوعة سالمة، فذهب الحنفية إلى أن المجي عليه بالخيار إن شاء قطع، وإن شاء خيمته نصف الدية، وإن كانت المقطوعة ناقصة كانت له حكومة عدل.

وعند الشافعية تؤخذ الحرمة بالصحيحة، ويؤخذ من الدية بقدر ما ذهب من المخرومة. وقال الحنابلة: تؤخذ المخرومة بالصحيحة، ولا تؤخذ الصحيحة بها، لأن انتضب إذا انخرم صار نقصا فيها، وانتضب في غير محله عيب.

أما الأذن المستحشفة (الرياسة) فتؤخذ بالصحيحة، وكذلك الصحيحة تؤخذ بها في الأظهر عند الشافعية وهو وجه عند الحنابلة، لأن

أصغر، خير المفلوع أنه الكبير إن شاء قطع، وإن شاء أخذ الأرض، وكذلك إذا كان فطع الألف لمخشم، أو أصرم الأنف، أو بانه نقصان من شيء أصابه، فإن المفلوع خير بين القطع وبين أخذ دية أنه.

ويؤخذ المنحصر الأيمن بالأيمن، والأيسر بالأيسر، ولا يؤخذ انعكس. ويؤخذ الحاجز بالحاجز، لأنه يمكن القصاص فيه لانتهاه إلى حد.

وفي قطع بعض المارون لقصاص عند الشافعية والحنابلة. ويقدر ذلك بالأجزاء دون الساحة، وقار الحنفية: لا قصاص فيه لتعدى استيفاء انتل<sup>(٢)</sup>.

#### ٤ - اجنائة على الأذن :

٢١ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الأذن تؤخذ بالأذن، لقوله تعالى: ﴿وَالْأَذُنُ بِالْأَذُنِ﴾<sup>(٣)</sup>. وأما انتهى إلى حد فاصل، فتشبهت اليد، ولا فرق بين الكبيرة والصغيرة.

ونص الشافعية والحنابلة على عدم الفرق بين أذن السميع والأصم، لساويا، فإن ذهب السميع نقص في الرأس، لأنه محله،

(١) ابن عابدين ٣٥١/٥، والبدائع ٣٠٨/٧، وبهية المحتاج ٢٩٠/٧، وروضة الطالبين ١٩٦/٩، والمغني ٧١٢/٧.

(٣) ابن عابدين ٣٥١/٥، والبدائع ٣٠٨/٧، وروضة الطالبين ١٩٦/٩، والمغني ٧١٢/٧، وكشاف القناع ٤٩٩/٥.

المقصود منها جمع الصوت، وحفظ عمل السمع والجمال، وهذا يحصل بها، كحصوله بالصحيحة بخلاف سائر الأعضاء. بمقابل الأظهر عند الشافعية وهو وجه آخر عند أخلافه لا يؤخذ الصحيحة بالمنحرفة، لأنها ناقصة، فتكون كاليد السلاء، وسائر الأعضاء. (١)

٥ - الجناية على اللسان .

٢٢ - ذهب المالكية والشافعية في الصحيح من المذهب والحنابلة - وهو قول أبي يوسف من الخنثية - إلى أنه يؤخذ اللسان باللسان، لقوله تعالى: ﴿وَأَجْرُ حَقِصَاصٍ﴾. (٢) ولأن له حداً ينتهي إليه، فافتقر منه كالعين، ولا يؤخذ لسان ناطق بلسان أخرس، لأنه أفضل منه، ويجوز العكس مرض المجني عليه عند الشافعية والحنابلة، ولا يجوز عند المالكية. (٣)

وزعم الخنثية - ما عدا أبا يوسف - إلى أنه لا قصاص في اللسان، ولو قطع من أصله، وذلك لعدم استيفاء اللسان من أصله. (٤)

(١) روضة الطالبين ١٩٧/٩، ١٩٦، وكشاف القناع ٥٤٩/٥، والمغني ٧١١/٧

(٢) سورة المائدة / ٤٥

(٣) شرح طبرقاني ١٦/٨، وجواهر الإكليل ٢/٣٥٩، وروضة الطالبين ١٩٧/٩، وكشاف القناع ٥٤٩/٥، والمغني ٧١٢/٧

(٤) دير هابدين ٣٥٧/٥، والبدائع ٣٠٨/٧

٦ - الجناية على الشفة :

٢٣ - يرى الشافعية في الصحيح من المذهب والحنابلة وجوب القصاص في الشفة مطلقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَجْرُ حَقِصَاصٍ﴾. (١) ولأن لها حداً ينتهي إليه، يمكن القصاص منه، موجب كالبدين. (٢)

وزعم الخنثية إلى أنه يجب القصاص في الشفة إذا قطعها جميعاً، للمساواة، وإمكان استيفاء المثل.

٧ - الجناية على السن .

٢٤ - اتفق الفقهاء على وجوب القصاص في اجنبية على السن إذا قُلت.

وزعم الجمهور إلى وجوب القصاص في اجنبية على السن إذا كسرت، لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾. (١) ولأن الربيع كسرت سن جارية فأمر النبي ﷺ بالقصاص كما نفسم، ولأنه يمكن استيفاء المثل فيه، فإن فعلت تفتن، وإن كسرت ثورد بتسده تحميها للمساواة، أما لو كانت السن بحال لا يمكن

(١) سورة المائدة / ٤٥

(٢) الاختصار ٢١/٥، والبدائع ٣٠٨/٧، وابن هابدين ٣٥٧/٥، وروضة الطالبين ١٩٦/٩، وكشاف القناع ٥٤٩/٥، ٥٥٧، ٥٥٨، والمغني ٧٢٢/٧

(٣) سورة المائدة / ٤٥

المرأة بحلقة المرأة، لأن لها حدا معلوما، ويمكن استيفاء المثل فيها، ولا قصاص في ثدييها، لأنه ليس هي مفصل معنوم، فلا يمكن استيفاء المثل.

وعند الشافعية قال النووي: تقطع حلقة المرأة بحلقة المرأة، وفي هاتمة وجه أنه إذا لم يسدل الثدي، فلا قصاص، لانصاف لحم الصدر، وتعذر التعيين، والصحيح الأول: قال البيهقي: ولا قصاص في الثدي، لأنه لا يسكر المائلة، ولمجي عليها أن تقص في الحلقة، وتأخذ حكومة الثدي، ولك أن تقول: المائلة ممكنة، فإن الثدي هذا الخاص، وهو أقرب إلى الضبط من الشفتين والألتين ونحوهما.

وتقطع حلقة الرجل بحلقة الرجل إن أوجنا فيها الحكومة أو الذية، وتقطع حلقة الرجل بحلقة المرأة وبالعكس، إن أوجنا في حلقة الرجل الذية، فإن أوجنا الحكومة، لم تقطع حلقتها بحمته وإن رضيت، كما لا تقطع صحيحة بشلاء، وتقطع حلته محلته إن رضيت، كما تقطع لشلاء بالصحيحة إذا رضي السخف.

وذهب لماكية إلى أن في قطع الثديين الذية سواء أبطل اللبن، أو فسد، أم لا. وفي قطع حلمتي الثديين الذية إذا بطل اللبن أو فسد، وزاد لماكية أن في انقطاع اللبن أو فساده

بردها فلا قصاص فيها ونحب الذية، وروي ذلك عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما. وذهب الشافعية إلى أنه لا قصاص في السن إذا كسرها، بناء على عدم وجوب القصاص في كسر العظام إلا إذا أمكن فيها انقصاص فإنه يجب لأن السن عظم مشاهد من أكثر الجوانات وأهل الصنعة آلات قطاعة يعتمد عليها في الضبط فلم تكن كسائر العظام.

ولا اعتبار بالكسر والصغر، والطول والقص، لاستوائهما في الكثرة، وتأخذ الثية بالثية، والنساب بالنساب، ولا يؤخذ الأعلى بالأسفل، ولا الأسفل بالأعلى، ولا تؤخذ السن لصحيحة بالكسورة، وتأخذ المكسورة بالصحيحة.

وذهب الشافعية والمناقلة إلى وجوب لقصاص في السن الزائدة إذا كان للجاني زائدة مثلها ويرى الخفية أنه ليس فيها إلا حكومة عدل.<sup>(١)</sup>

## ٨ - الجناية على ثدي المرأة :

٢٥ - صرح الحنفية والشافعية بأنه تقطع - حلقة

(١) ابن عابدين ١/٥ - ٣٥٤ - ٢٥٥، وأخبار ١/٥ - ٣٩٠، وشرح الزرقاني ١/٨ - ٢٠، والشرح الصغير ١/٤ - ٣٩٠، وروضة الطالعين ١/٩ - ١٩٨، والمضى ١/٧ - ٧٢٢، ومغني المحتاج ٣٤/١

المالكية وجهور الخبيلة لا يؤخذ بهما، لأنه لا مضعة فيها، ولأن العنين لا يبطأ، ولا ينزل، والخصي لا يولد له، ولا ينزل، ولا يكاد يفتر على الرط، فهذا كالأشل، ولأن كل واحد منها ناقص، فلا يؤخذ به الكامل، كاليد الناقصة بالكاملة.

والمذهب عند الشافعية وهو وجه لدى الخبيلة أنه يؤخذ بهما، لأنها عضوان صحيحان، ينقبضان، وينبضان.<sup>(١)</sup>

ومذهب الحنفية في الصحيح من المذهب إلى أنه لا فصاص في قطع ذكر ولو من أصله، لأنه ينقبض وينبسط، ويجزم بعض الحنفية بلزوم الفصاص في الذكر إذا قطع من أصله، وقال في المحيط: قال أبو حنيفة: إن قطع الذكر من أصله، أو من الخشقة، اقتصر منه، إذ أنه حد معنوم، ونسب صاحب البدائع هذا القول إلى أبي يوسف. وفي قطع كل الخشقة فصاص دون خلاف، ولو قطع بعضها فلا فصاص فيها.<sup>(٢)</sup>

٢٧ - ولما ألتين فعند جمهور الفقهاء يجري النقصان فيها، فلفظ والمعنى.<sup>(٣)</sup> فإن قطع أحدهما - وقال أهل الخبرة إنه

غير قطع للمتدين، أو للحنثتين الذية، فإن عاد اللبن ردت الذية.

ومذهب الخبيلة إلى أن في تدني المرأة الذية وفي الواحد منها نصف الذية كالجمهور، وأن في قطع حنثي التدنين الذية، ولا فصاص فيها.<sup>(٤)</sup>

#### ٩ - الجناية على الذكر :

٢٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الفصاص يجري في الذكر لقوله تعالى: ﴿وَأَجْرُوح فصاص﴾.<sup>(٥)</sup> ولأن له حداً ينتهي إليه، ويمكن الفصاص فيه من غير حيف، فوجب فيه الفصاص كالأنف. ويشري في ذلك ذكر الصغير والكبير، والشيخ والشاب والكبير والصغير، والريض والصبيح، لأن ماوجب فيه الفصاص من الأطراف لم يختلف بهذه المساواة، كذلك الذكر. ويؤخذ المختون بالأغلف وعكسه، لأن الغلفة زيادة تستحق إزالتها فهي كالعدومة. ويؤخذ ذكر الخصي بذكر الخصي، وذكر العنين بمثله، لحصول المساواة.

أما ذكر فحل بذكر خصي أو عنين فعند

(١) روضة الطالبين ١/ ٩٩٥، وتكليف القناع ٥/ ٥٥٦، والمغني ٧/ ٧١٤

(٢) الاختيار ٥/ ٣٠، وابن حابلين ٥/ ٢٥٦، والبدائع ٣١٤/ ٧

(٣) الشرح الصغير ١/ ٢٥٤، ٣٨٨، وشرح الخرقي ١٨/ ١٧

(٤) البهجة ٧/ ٣٠٩، وروضة الطالبين ٩/ ٢٨٩، والندوة ١/ ٢٧٣، والمغني ٨/ ٣٠

(٥) سورة المائدة ١٥

نقصان فيهما، تعذر استيفاء المثل، ولأنها لحم متصل بلحم فأشبه لحم القخذ<sup>(١)</sup>.  
وتفصيل ذلك في مصطلح: (دية).

يمكن أخذها مع سلامة الأخرى - جاز، وتؤخذ لبنى بالبنى، والبسرى باليسرى، وإلا لم تؤخذ، ويكون فيها نصف الدية.

١٠ - الجناية على اللحية وشعر الرأس والحاجب:

٣٠ - اتفق جمهور الفقهاء على أنه لا يجب القصاص في حق هذه الشعور الثلاثة أو بعضها، وإن لم تثبت، لأن إتلافها إما يكون بالجناية على عليها، وهو غير معلوم المقدار، فلا يمكن المساواة فيها، فلا يجب القصاص فيها. ولأنها ليست حراشات فلا تدخل في قوله تعالى: ﴿والجروح قصاص﴾<sup>(٢)</sup> وذكر في التوادر من كتب الخفية وجوب القصاص إذا لم تثبت، واختلفوا فيما وراء ذلك من وجوب الدية أو حكمه عدل، وكيفية استيفائها<sup>(٣)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح: (دية).

١١ - الجناية على العظم:

٣١ - اتفق الفقهاء على أنه لا قصاص في كسر

وأما الخفية فقد صرح الكاساني بأنه لا يجب فيها القصاص، لأن ذلك ليس له مفصل معلوم، فلا يمكن استيفاء المثل<sup>(١)</sup>.

٢٨ - وفي شكري امرأة قصاص في الأصح عند الشافعية، واختابذة، وكذلك عند المالكية إن بدا العظم، لأن انتهاهما معروف، فأشبهها الشفتين، وجفني العين، ويؤى الخفية وهو وجه عند الشافعية واختابذة أن لا قصاص فيها، لأن الشفر لحم لا مفصل له ينتهي إليه كلحم المخذلين<sup>(٢)</sup>.

٢٩ - وأما الأثنين فذهب المالكية والحنابلة والشافعية على الأصح عندهم إلى وجوب القصاص بهما، لقوله تعالى: ﴿والجروح قصاص﴾<sup>(٣)</sup> ولأنهما حد ينتهيان إليه، فجبرى القصاص فيهما كالذكر والأنثيين.

وعند الخفية وهو قول القرني من الشافعية لا

(١) البدائع ٢٩٩/٧، ونشرح الصغير ٢٨٠/٤، وروضة الطالين ١٨٢/٩، والمقنن ٧١٥/٧

(٢) سورة المائدة ٤٥

(٣) ابن عابدين ٣٧٠/٥، والبدائع ٣٠٩/٧، وجواهر الإكليل ٢٩١/٢، وشرح الشرراني ١٧/٨، وروضة الطالين ٢٢٣/٩، والمقنن ١١١/٨، وكشاف القناع ٥٥٠/٥

(١) البدائع ٣٠٩/٧

(٢) ابن عابدين ٣٧٠/٥، وشرح الشرراني ١٧/٨، والشرح الصغير ٣٨٨/١، وروضة الطالين ١٨٢/٩، والمقنن ٧١٥/٧، وكشاف القناع ٥٤٩/٥، ٥٤٨، ٥٥٠

(٣) سورة المائدة ٤٥



٣٣ - وأما حكم هذه الشجاعة فقد اتفق الفقهاء على أن القصاص واجب في الموضحة، لقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قُصَاصٌ﴾<sup>(١)</sup> وتفسير ضبطها واستيفاء مثلها، لأنه يمكن أن ينهي المبكين إلى العظم فتتحقق المساواة، وقد قضى عليه الصلاة والسلام في الموضحة بالقصاص<sup>(٢)</sup>.

ونص المالكية وإثنية على أنه لا يشترط في الموضحة ماله بال و ناع، فيقتصر وإن صدق كقدر مفرد بيرة.

وكذلك اتفق الفقهاء على أنه لا قصاص فيما فوق الموضحة، وهي المشيمة، والمنقلة، والأمة، لأنه لا يمكن اعتبار المساواة فيما بعدها، لأن كسر العظم ونقله لا يمكن المساواة فيها. واختلفوا فيما دون الموضحة: فذهب الحنفية في ظاهر المذهب وهو الأصح عندهم، والمالكية - وهو رواية عن الشافعية في الباضحة والملاحية والسمحاني - إلى وجوب القصاص فيها قبل الموضحة أيضا.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قُصَاصٌ﴾<sup>(٣)</sup> ولأنه يمكن اعتبار المساواة فيما قبلها

٧ - المشيمة: وهي التي تنقسم للعظم أي تكسره سواء أوضحت أم لا عند الشافعية.

٨ - المنقلة: يشديد القاف وفتحها، أو كسرهما، وهي التي تكسر لعظم وتقله من موضع إلى موضع سواء أوضحت وعظمته أم لا.

٩ - الملمومة: وهي التي تبلغ أم الرأس وهي خريطة للماغ نحطة به. ويقال لها الأمة أيضا (انظر مصطلح أمة).

١٠ - الدامغة: وهي التي تحرق الخريطة، وتصل للماغ.

فهذه الأقسام العشرة هي المشهورة، وذكر فيها ألفاظ أخرى تؤول إلى هذه الأقسام.

وتتصور جميع هذه الشجاعات في الجهة كمن تصور في الرأس، وكذلك تصور ما عدا الملمومة والدامغة في الخد، وفي قصبة الأنف، واللحي الأسفل.

والنسيات السابق ذكرها تكاد تكون على اتفاق بين المذاهب، وإن كان هناك خلاف يسير في ترتيبها، فعنده الاختلاف في تحديد لعنى العموي<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة المائدة / ٤٥.

(٢) حديث - «قصر في الموضحة بالقصاص».

قال الزيلعي في نصب الرتبة (١/٢١٦ ط المجلس العلمي بالقدس): «مريب» يعني أنه لم يجد له أملا.

(٣) سورة المائدة / ٤٥.

(٤) الاحبار / ٤١، ٤٦. وفي حاشيتي ٣٧٢/٥، وشرح

السزرقاني / ٨، ٣١. وجواهر الإكليل / ٢، ٢٥٩، ٢٦٠.

وشرح الصغير / ١، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢. وروضة

الطالبين / ١٩، ١٨٠. والمفهر / ٣، ٧٠٣، ٧٠٤.

٧٠٩، ٧١٠. وكشاف النجاشي / ٥، ٥٥٨، ٥٥٩.





البشر والذوق والشم في الأصعب عندهم، لأن  
ها محال مضبوطة، ولأهل الخبرة طرق في  
إبطالها.

وزاد المالكية غير ذلك من المعاني، فإنه  
يجري عندهم القصاص في هذه المعاني  
وغيرها. (١)

وأما الخفية فلا يجوز عندهم القصاص إلا في  
زوال المصردون سواء، لأن في ذهاب القصر  
قصاصاً في الشريعة، أما إذا أدى الاعتداء إلى  
ذهاب العقل، أو السمع، أو الكلام، أو  
الشم، أو لزومه، أو الخرج، أو ماء الصلب، أو  
إنى شلل اليد أو الرجل، فلا يجب  
القصاص. (٢)

#### القسم الثاني

الجناية على ما دون النفس الموجبة للدية أو  
غيرها:

٣٦ - إذا كانت الجناية على ما دون النفس  
خطأ، أو لم تتوفر فيها الشروط الموجبة للقصاص  
فتجب فيها الدية، أو حكومة عدل، على  
حسب الأحوال، وهي ثلاثة أنواع: لأنها لا  
تقتضي إما أن تكون بالقطع وإبادة الأضراف، أو  
بالحرج، أو بإزالة المنافع.

وذهب الحنفية إلى أن الجراحات التي في غير  
الوجه والراس لا تقصاص فيها، بل فيها حكومة  
عدل إذا أوضحت العظم وكسرت، وإذا بقي لها  
أثر، وإلا فلا شيء فيها عند أبي حنيفة وأبي  
يوسف، وعند محمد يلزمه قيمة ما أُنقذ إلى أن  
يبرأ. (٣)

وعند المالكية يقتصر من جراح الجسد وإن  
كانت هاشمة، قال ابن الحاجب: في جراح  
الجسد من الهاشمة وغيرها القوة بشرط أن لا  
يعظم الخطر كعظم الصدر، والعنق،  
والصلب، والفخذ، ويكون القصاص في  
الجراح بالساحة طولا، وعرضا، وعمقا، إن  
اتحد المحل. (٤)

#### النوع الثالث:

إبطال المنافع بلا شتر ولا إبادة:

٣٥ - قد يترتب على الاعتداء بالنصب أو  
الجرح زوال منفعة العضو مع بقاء قائما، كمن  
يألم شخصا على وجهه أو يجرحه في رأسه،  
فيشتت عن ذلك ذهاب البصر أو السمع، مع بقاء  
العضو سليما.

وقد اختلف الفقهاء في وجوب القصاص في  
ذهاب منفعة العضو فذهب المالكية والحنابلة  
إلى أنه يقتصر في البصر والسمع والشم،  
وكذلك الشافية في البصر والسمع اتفاقا. وفي

(١) ترح المرقوم ١٧/٨، وروضة المطهر ١٨٦/٩.

وكشاف الخلف ٥٥٢/٥، ٥٥٣.

(٢) الهداي ٣٠٧/٧، ٣٠٩.

(٣) ابن علقم ٣٧٦/٥.

(٤) حواشي الإكليل ٢٥٩/٢.

## النوع الأول : إتيان الأطراف :

٣٧- انفق الفقهاء على أن كل عضو مخلق الله تعالى في بدن الإنسان منه إلا واحدا كاللسان والأنف، والاذن، والذكر، والصلب، وغيرها، ففيه دية كاملة، والأصل في ذلك ما روي عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ قال: «في النفس البدية، وفي النسان أندية، وفي الذكر لدية، وفي الأنف لدية، وفي المذن لدية»<sup>(١)</sup>.

لأن إتيان كل عضو من هذه الأعضاء، كإذهاب منقعة الجنس، وإذهاب منقعة الجنس كإتيان النفس، فإتيان كل عضو من هذه الأعضاء كإتيان النفس.

ومخرج الجناية بأن الأذن، يستعمل على ثلاثة أشياء: المنخرين، وإخراج منها، ففي الأنف لدية، وفي كل واحد منها لدية. وبهذا قال إسحاق وهو أحد الوجهين عند الشافعية.

وما خلق في الإنسان منه شيان كاليدين والرجلين، والعينين والأذنين، والمنخرين، والشفنتين، والألتين، والشدتين، والأنثيين وغيرها، ففيها لدية كاملة، لما روي أن رسول الله ﷺ كتب لعمر بن حزم في كتابه: «وفي العينين لدية، وفي إحداهما نصف لدية، وفي

(١) حديث: «في النفس لدية، وفي اللسان لدية، وفي الذكر لدية، وفي الأنف لدية، وفي المذن لدية»  
شهد لهذا المرسى، حديث عمرو بن حزم المتقدم ذكره  
ص: ١٨

اليدين لدية، وفي إحداهما نصف لدية»<sup>(٢)</sup>. ولأن في إتيانها إذهاب منقعة الجنس، وفي إحداهما نصف لدية، لأن في إتيان إحداهما إذهاب نصف منقعة الجنس. واختلف الفقهاء في عين الأعور: فذهب الحنفية والشافعية إلى أن فيها نصف لدية ربه قال مسروق وعبد الله بن مغفل، والنخعي، والثوري، لقوله ﷺ: «وفي العين خمسون من الإبل»<sup>(٣)</sup>.

وذهب المالكية والحنابلة إلى أن في إتيان عين الأعور دية كاملة ربه قال الزهري، والليث، وقنادة، وإسحاق، لأن عمر وعثمان وعليها وابن عمر رضي الله عنهم قضوا في عين الأعور بالدية، ولم يعلم لهم في الصحابة مخالف فيكون إجماعا، ولأن قلغ عين الأعور تتضمن إذهاب البصر كله: فوجب لدية كما لو أذهبه من العينين.

وما خلق في الإنسان من أربعة أشياء ففيها لدية، وفي كل واحد منها ربع لدية، وهو أنفان العينين وأهدابا.

(٢) حديث: «في العينين لدية، وفي إحداهما نصف لدية، وفي اليدين لدية، وفي إحداهما نصف لدية»  
تخرجه الشافعي (٥٩/١٨). طائفة التجار (ص: حديث عمرو بن حزم، وقد تقدم ص: ١٨)

(٣) حديث: «في العين خمسون من الإبل»  
أخرجه الشافعي (٦٠/١٨). طائفة التجار (ص: حديث عمرو بن حزم).

ويرى المالكية والشافعية أن به حكوم  
عدلي، واختاره ابن المنذر، لأنه إلتلاف جهال من  
غير منفعة، فلم تجب فيه الدية كاليد الشلاء،  
والعين الغائصة<sup>(١)</sup>.  
وتفصيل ذلك كله في مصطلح : (دبة)

#### التروع الثاني : الحرام :

٣٩- قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن  
في الموضحة إذا كانت في الوجه أو الرأس خسا  
من الإبل، سواء كانت من رجل أو امرأة، وليس  
في جراحت غير الرأس والوجه أرض مقدر في  
قول أكثر أهل العلم.

وفي المغلة خمس عشرة من الإبل، وفي كل  
من المأمومة والجانقة ثلث الدية، والدليل على  
ذلك كله كتاب النبي ﷺ لعمر بن حزم  
المعروف، وروي عن ابن عمر مثل ذلك.

وصرح الحنابلة بأن في الدامعة ماني المأمومة،  
لأنها أبلغ من المأمومة، ولا يسلم صاحبها في  
الغالب، ولذلك لم يذكره محمد بن الحسن بن  
الشجاع، لأنه لا يعيش معها، وليس لها  
حكم.

وأما الهاشمية : فاختلف الفقهاء في موضعها :

١- الإكنيل ٦٦٠ / ٢ وما بعدها - وروضة الطالبين ٩ / ٣٧١  
وما بعدها، وكشاف نفعهم ٦ / ٣٩ وما بعدها، والمفني ٨ / ١  
وما بعدها.

(١) المراجع المشافه

وما فيه منه عشرة ففيها الدية، وفي كل واحد  
منها عشرها، ففي أصابع اليدين الدية، وفي  
أصابع الرجلين الدية أيضا، ولا فرق بين إصبع  
وأصبع لقوله ﷺ : وفي كل إصبع عشر من  
الإبل<sup>(١)</sup> والأصابع كلها سواء، فالختصر  
والإبهام سواء، وفي كل سلامي من السلاميات  
الثلاث دية الأصبع ماعدا الإبهام فإنها  
مفضلان، وفي كل مفصل نصف دية الإصبع.  
وليس في اليد شيء من جنس يزيد على  
الدية إلا الأسنان فإن في كل سن خمس من  
الإبل، أي نصف عشر الدية، والأصل في ذلك  
ماروي عنه ﷺ أنه قال: وفي كل سن خمس من  
الإبل<sup>(٢)</sup> ولا فرق بين سن ومن، للحديث  
المذكور<sup>(٣)</sup>.

٣٨- وأما إزالة شعر الرأس، والحية،  
والحاجبين إذا لم ينبت، فنعى الحنفية،  
والحنابلة إلى أن فيها الدية، وبه قال الثوري،  
لأنه أذهب الجمال على الكمال، فوجب فيه دية  
كاملة كأذن الأصم، وأنف الأعمش.

(١) حديث. وفي كل إصبع عشر من الإبل  
أخرجه النووي ٦٠ / ٨١ ط المكتبة التجارية من حديث  
عمر بن حزم.

(٢) حديث. وفي كل سن خمس من الإبل  
أخرجه النووي ٦٠ / ٨١ ط المكتبة التجارية من حديث  
عمر بن حزم.

(٣) الاختصار ٣٧ / ٥ وما بعدها، وابن عابدين ٥ / ٢١٩  
وما بعدها، والبداية ٧ / ٣١١ وما بعدها، ورواه -

والضيق، والإمساك، والإحمال، والجساع،  
والتبش، والمشي دية كاملة.

ونص الخنابلة على أن الشقاق مشتمل على  
خمسة أشياء: الحلاوة، والمرارة، والخموضة،  
والعذوبة، وفتوحة، فخبه البدية، وفي أحد  
أقسامها خمسها<sup>(١)</sup>.

وفي شرائع وجوب الدية وكيفية خلاف  
وتفصيل ينظر مصطلح: (ديات).

فقد رها الخنينة والمالكية بحشر الدية: وحكي  
عن مالك: أن الهاشمة ترادف الشفلة.

وقد رها الشافعية - في الأصح - والحنابلة  
وجماة من أهل العلم بعشر من الإبل إن كانت  
مع إيضاح أو احتيج إليه بشق لإخراج عظم أو  
تفويده، فإن لم يوضح فخمسة من الإبل وقيل:  
حكومة.

ولما قبل الموضحة من إشجاج وهي  
اختراصة والمصحاف وما بينهما ففيها حكومة  
عده، لأنه لم يثبت فيها أرض مفتر بتوقيف، ولا  
له قياس فوجب الرجوع إلى الحكومة<sup>(٢)</sup>.  
وينظر تفصيل ذلك في مصطلح: (ديات).

### النوع الثالث: إبطال الشافع:

٤٠ - اتفق الفقهاء على أنه يجب بإزالة العقل  
كإل الدية، لأنه أكبر المعاني قدرا، وأعظم  
الحواس نفعا، ويبطلان السمع من الأغنياء أو  
البصر من العيين، أو الشم من المنخرين كإل  
الدية، ويبطلان المنفعة من إحدى الأذنين، أو  
العينين، أو المنخرين، نصف الدية، من  
إحدهما.

وكذلك يبطلان الصوت، والذوق،



(١) الاختيار ٤/ ٤٣، وابن عابدين ٥/ ٢١٩، ومابدها،  
وهيد نج ٧/ ٣١١، ومابدها، والفواقي، نفهذ ص ٣٤١،  
وجوه الإكليل ٢/ ٢٦٧، وروضة الطالين ٩/ ٢٨٩،  
ومابدها، وكشاف الفناع ٦/ ٣٤، ومابدها، والمفقي  
٣٧/ ٨، ومابدها.

(٢) الاختيار ٥/ ٤١، ٤٢، ومابدها، وجواهر الإكليل  
٧/ ٢٠٧، والفواقي، نفهذ ص ٣٤٤، والشرح الصغير  
٨٨١/ ١، ومابدها، وروضة الطالين ٩/ ٢٦٣، ومابدها،  
والمفقي ٤٦/ ٨، ومابدها، وكشاف الفناع ٦/ ٥١، ٥٦.

في جواب ما هو على كثيرين متفقين  
بالحقيقة. <sup>(١)</sup>

الأحكام المتعلقة بالجنس :  
أ- اتحاد الجنس في الزكاة :

٢- قال المالكية والشافعية والحنابلة في زكاة الخلطة : إن الخلطاء يعاملون في الزكاة معاملة مالك الواحد في زكاة الماشية وغيرها على خلاف بينهم فيما يثبت فيه ذلك ، وذلك بالشروط التي تذكر في بينها ، وبشرط اتحاد الجنس ، سواء كانت الخلطة خلطة أعيان ، أو خلطة توصاف ، <sup>(٢)</sup> الخبر أسوأ ولا يجمع بين متفرقي ، ولا يفرق مجتمع عشية الصدقة. <sup>(٣)</sup>

يذهب الخنفسة إلى أن الخلطة لا أثر لها في التقدير واجب ، ولا في النصاب في الزكاة ، فلما كانت سائبة مشتركة بين اثنين أو أكثر لا تحب الزكاة على واحد منهم إلا أن يعلم يصيب كل شريك نصاب <sup>(٤)</sup> لقوله عليه الصلاة والسلام :

## جنس

التعريف :

١- الجنس في اللغة انضوب من كل شيء .  
قال في اللسان : الإلحاق من اليهائم الحجم ، فإذا واثبت ساء من أساك الإبل على حدة فقد صنفها تصنيفاً ، كأنك جعلت ساء الخاص منها صفواً ، وبنات اللبون صفواً والحدق صفواً ، وكذلك الجذع والشيء .

والحيون أجناس ، فأناس جنس ، والإبل جنس ، والبقير جنس ، والشاء جنس . <sup>(١)</sup>  
وفي اصطلاح الفقهاء عرفه الجرجاني بأنه اسم دال على كثيرين مختلفين بالأنواع .

وقال الشربيني : الجنس : كل شيئين أو أشياء جمعها اسم خاص تشترك في ذلك الاسم بالاشتراك المنوي. <sup>(٢)</sup>

وعرفه المناطقة بأنه ما يصدق في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة ، ولينوع ما يصدق

(١) انظر المصباح ، والمفردوس ، واللسان ، والمصباح مادة : (جس) .

(٢) الشريعات للجرجاني في المادة وينبغي المصباح ٢٣/٩

(١) حاشية النصاب على السلام ص ٦٠ ، ٦٢ - ط الأولى

(٢) الزرقاني ١/٢٢٣ ، ط دار الفكر ، حاشية المحتاج ٢٩٠/٣ - ط

المكتبة الإسلامية ، وحاشية الفايدي ١١/٢ ، ١٢ - ط

الطبي ، والمادي ٦٠٧/٢ ، ٦٠٨ - ط الزواصي

(٣) حديث ، ولا يجمع بين متفرقي ، ولا يفرق مجتمع عشية

الصدقة ، أخرجه البخاري : صحيح البخاري ١١٤/٣ - ط

السلفية ، من حديث أس من مالك

(٤) الاحتيار ١/١١٠ - ط المعرفة

لكلا العوضين أو أحدهما، لقول النبي ﷺ  
«الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر  
بالبر، والشعر بالشعر، والمذبح بالمذبح، والنمر  
بالنمر، مثلاً يمثل، سواء سواء، بدا بيد، فإذا  
اختلفت هذه الأصناف فيهموا كيف شئتُم إذا  
كان بدا بيده»<sup>(١)</sup> وقد اختلف في بعض الأشياء  
المتشابهة هل هي جنس واحد، فبحرِم فيها  
التفاضل، أم حسان فلا بحرِم؟

فذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية  
والخلافية) إلى أن كل شيئين اتفقا في الاسم  
الخاص من أصل الخلقة كالنمر البري والنمر  
المعقل فهما جنس واحد، وكل شيئين اختلفا في  
الاسم من أصل الخلقة كاخفظة والنمر فهما  
جنسان بذلالة الحديث السابق.

وهذا مذهب المالكية أيضاً، إلا أنهم قالوا: إن  
الطعامين إن استويا في المنفعة كأصناف الخفظة،  
أو تقاربا فيها كالقمح والشعير وأنت فهما  
جنس واحد، وإن تباينا في المنفعة كالنمر والقمح  
فهما جنسان.<sup>(٢)</sup>  
وينظر تفصيل الفصول في هذه المسألة في  
مصطلح: (ربا).

وإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة  
واحدة فليس فيها صدقة.<sup>(٣)</sup>

وأما اتحاد الجنس عند المالك الواحد بأن  
ملك إبلا، بعضها رُجبية، وبعضها مهريّة، أو  
ملك بقرا بعضها عرب، وبعضها حراميس، أو  
ملك غنما بعضها من الضأن، وبعضها من  
الغز، فإنه يصم بعضها إلى بعض، ويجوز  
الإخراج من أي نوع مادام الجنس متحداً. وفي  
المسألة أوجه أخرى علقها مصطلح: (زكاة).

وأما إذا اختلفت الأجناس فالأصل أن لا  
يصم بعضها إلى بعض، فلا تقسم الثغر إلى  
الإسـل، ولا إلى الغنم، ولا يصم الفصح إلى  
النمر في تكميل النصاب.  
ويستثنى من ذلك صور معينة يأخذ بها  
بعض المذاهب<sup>(٤)</sup> (وانظر مصطلح: زكاة).

ب - أثر اتحاد الجنس واختلافه في البيوع  
الربروية:

٣ - نفق القضاء على أن الشبثين إذا كانا من  
جنس واحد وكانا ربويين، فإذا بيع أحدهما  
بالآخر فلا يجوز بهما النساء، أي تأخير التسليم

(١) حديث: «إذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين  
شاة، أخرجه البخاري (فتح الباري ٣/٣١٧-٣١٨).

- ط السعدي) من حديث أنس بن مالك.

(٢) الزرقاني ٢/١٢٥، ط دار الفكر، وحاشية القليوبي ٩/٩.

١٢ - ط القليوبي ودروسه الفقهيين ١٧٢/٢، ط المكتبة  
الإسلامية، ولشني ٣/١٠٨-١٠٩، ط الرابض

هـ - الوصية بجنس فلان :

٦ - ذهب الحنفية إلى أنه لو قال في وصيته «أوصيت بجنس فلان» فهم أهل بيت أبيه دون أهل بيت أمه، لأن الإنسان يتجنس بأبيه ولا يتجنس بأمه، فكان المراد منه جنسه في النسب. بخلاف ما لو أوصى لقراضه، فيدخل أيضا أقاربه من جهة الأم، لأن القرابة من يتقرب إلى الإنسان بغيره، وهذا المعنى يوجد في الطرفين بخلاف الجنس.<sup>(١)</sup> والتفصيل في: (وصية).

و - شرب ما يسكر جنسه :

٧ - ذهب الجمهور إلى أن التسلم بمجد بشرب ما يسكر جنسه وإن لم يسكر ما شربه لقننه أو اعتد بالشارب له، سواء كان عصير عنب، أو نعيم زبيب، أو قمر، أو رطب، أو سره، أو عسل، أو حنطة، أو شعير، أو ذرة، أو أرز، أو غير ذلك. أما الخمر التي هي من العنب فلا خلاف بين الفقهاء في أن العلل والكثير منها سواء في الحرمة وفي وجوب أخذ<sup>(٢)</sup> لقوله ﷺ في ما رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي عن جابر مرفوعا «ما أسكر

ج - الجنس في السلم :

٨ - اتفق الفقهاء على أن المسلم فيه لا بد أن يكون مضبوطا بالصفات التي يختلف الثمن باختلافها ظاهرا، لأن المسلم فيه عوض موصوف في الذمة، فلا بد أن يكون معلوم بالصفة، كالثمن فيذكر جنسه بأن يقول قمر، ونوعه كتمر بري أو معقلي، فإن أتى بغير جنس المسلم فيه لا يلزمه قبوله، إذا تجاوز الاعتياد عنه، وإن أتى بجنسه وعلى صفته المشروطة وجب قبوله قطعا.<sup>(٣)</sup>

د - الاختلاف في جنس المقتضوب :

٩ - إذا اختلف الغاصب والمقتضوب منه في جنس المقتضوب، أو صفته، أو قدره، أو وزنه، أو نفعه، فالقول قول الغاصب بيمينه عند الحنفية، وكذا عند المالكية والشافعية على الصحيح وهو أيضا قول الحنابلة في غير الإتيان بلا خلاف، وفي الإتيان على الصحيح، من المذهب، لأنه غارم،<sup>(٤)</sup> والتفصيل في مصطلح: (غصب).

١ - إسناده رشدي ١٤٥/٦ - ط صمد، طهراني ١٥٢/٦ - ط

دلو الفكر، حواشي الإكمال ١٥٢/٢ - ط دارالمعرفة.

وروضة الفضائل ٢٨/٦ - ط المكتب الإسلامي.

والإعانة ٢٩١/٦ - ط الميراث.

(٢) بدائع صناع ٣٥٠/٢ - ط الجليلية، وإهداية مع كملة

فتح القدير ٢٧٥/٨

(٣) حواشي الإكمال ٢٩٥/٢ - ط المعرفة، والنفوس ٣٥٢/٢

- ط دار الفكر، شرواف ١١٢/٨ - ط دارالمفكر، =

(١) البداية ٦٦١/٦ - ٦٦٢ - ط بلا، فكر، وحواشي الإكمال

١٨/٦ - ١٩ - ط دارالاندلس، والنفوس ٢٠٠/٢ - والإفتاح

٢٩٨/١ - ط دار المعرفة، وروضة الفضائل ٢٩١/١ - ٢٩٠ - ط

المكتب الإسلامي، وبهذه فتاهاج ١٠٩/٦ - ط المكتبة

الإسلامية، وكتاب الفتاهاج ٢٩٢/٣ - ط النصر، والمعي

٢١٠/١ - ط لرياض.

(٤) اللغات الحديثة ١٢٨/٥ - ط المكتبة الإسلامية =



كثيره فقليله حرام<sup>(١١)</sup>، ولقوله ﷺ في ما رواه أحمد وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «أشرب الخمر فأجلدوه»<sup>(١٢)</sup> والتفصيل في مصطلح: (أشربة).

ج

مواظبة البحث :

**التعريف :**

١ - الجن خلاق الإنسان، والجنان: الواحد من الجن، يقال: جنه الليل وجن عليه وأجنه: إذا سهره. وكل شيء سترعك فقد جنّ عنك.  
قال ابن منظور: وبه سمي الجنّ لاستارهم واختفائهم عن الأبصار، ومنه سمي الجنين لاستارته في بطن أمه.

وكان أهل الجاهلية يسمون الملائكة جنات  
لاستارهم عن العيون .

والجن: أجسام مادية ذات قوة التشكل. قال  
الله تعالى: ﴿والجن خلقناه من قبل من نار  
السموم﴾: (١)

قال البيضاوي: الجن أجسام عاقلة خفية تغلب عليهم النارية أو الهوائية.

وقال أبو عيسى بن سينا: الجن حيوان مواني  
بشكل، بأمثال مخلقة. <sup>(١)</sup>

ولا يخرج الاصطلاح الفقهي عن ذلك.

٨ - يذكر المفسهاء الجنس في موطن "خسري فيذكرونه في تعيين النية في الكفارة إذا كانت أسبابها مختلفة" ومثلية الجنس. وفي البيع كاختلاط المبيع بجنسه، وفي الإجارة تعدوله عن الجنس المشروط فيها إلى غيره، وفي الإقرار كما لو كان المستثنى من جنس المستثنى منه أو من غيره، وتفصيل ذلك في المصطلحات الخاصة بفتاى المواطن.

- الاختصار ٦٨/٤ - ط دار المعرفة، حاشية الطوسي ٢٠٦/٤  
 - ط الحلبي، وكشاف الضعاع ١١٦/٦ - ١١٧ - ط النص.  
 (١) حديث: وما أسكر كثيره فقليله حرام، أخرجه أبو داود  
 (٤/٨٧ - ط عزت عبيد دعاس). والترمذي (٢٩٢/٤) - ط  
 مصطفى الخليلي، من حديث جابر بن عبد الله. كل  
 الترمذي - هذا حديث حسن غريب. وصححه ابن حجر  
 (المناقب الطبري ٧٢/٤ - ط شركة الطبعة الثانية).  
 (٢) حديث: من شرب الخمر فاجلدوه، أخرجه أحمد  
 (١٨١/١٤٤) - ط دار المعارف، وجمعه أحمد شاكي وأبو داود  
 (٢٤٥/٤٤ - ط عزت عبيد دعاس) والمحاكم (٣٧١/٤) - ط دار  
 الكتاب العربي، من حديث أبي هريرة. وقيل: حديث  
 صحيح عن شرط التمسكين.

(ب) سورة الطه: ٢٧

(٢) لندن: المطبع والمختار للمصنفات: (١٩٦٠)، والكليات  
فصل الحميم ١/ ١٦٤، وأحكام المرجعيات ١، وحاشية =

الألفاظ ذات الصلة : **قَيْن الجن والشیطان عموم وخصوص**

وجهي .

٤ - ويدعي متعرد الشیاطین (عفريت) .

والعفريت : الخبيث المتكسر السداهية ،  
ويسمى الجن عفريتاً إذا بلغ الغاية في الكفر  
والظلم والتعدي والقوة .

قال أبو عسیر بن عبد الوہاب : الجن عند أهل  
الكلام واللسان مزلون علی مراتب . فإذا ذكروا  
الجن خالصاً قالوا : جني . فإن أرادوا أنه من  
يسكن مع الناس قالوا : عامر ، والجمع عامر .  
فإن كان من يعرض للتصبيان قالوا لرواح ، فإن  
خبث وتعمز فهو شیطان ، فإن زاد علی ذلك فهو  
مارد ، فإن زاد علی ذلك وقسري لمرء قالوا :  
عفريت ، والجمع عفاريت .<sup>(١)</sup>

وكبير الجن : إبليس . قال الله تعالى :  
﴿ فصبحنا ولا إبليس كان من الجن ففسق عن  
أمر ربہ ﴾ .<sup>(٢)</sup>

**الحكم الإجمالي :**

للجن أحكام عامة وخاصة ، وفيما يلي بيانها :

**أولاً - الأحكام العامة :**

**وجود الجن :**

٥ - ثبت وجود الجن بالقرآن والسنة وعلى ذلك

(١) لسن العرب مادة : (عفر) ، والكليات فصل المشين

٥٥ / ٣ ، وأتم المرجان ص ٥ ط دار الطباعة الحديثة .

(٢) سورة الكهف / ٥٠

أ - الإنس :

٢ - الإنس : جماعة الناس ، والجمع أناس ،  
والإنس : البشر . الواحد إنسي وأنسى  
بالتحريك ، وهم بنو آدم .

وقال في الكليات : « كل ما يؤنس به فهو  
إنس » .<sup>(١)</sup>

والنسبة بين الجن والإنس التضاد .

**ب - الشیاطین :**

٣ - الشیاطین جمع شیطان وصيغته (فعال) من  
شطن إذا بعد أي : بعد عن الخير ، أو من الخيل  
الظويل كأنه حال في الشر . وهذا فيمن جعل  
النون أصلاً ، وقيل : الشیطان فعلاً من شاط  
يشبط إذا هلك واحترق ، وهذا فيمن جعل  
النون زائدة .

**قال الأزهری : الأول أكثر .**

وهو من حيث العموم : العصي الأعمى  
المثني « شرا ومكسراً أو المتشابه في الطرفين  
الممتد إلى العصيان . وكل عام متعرد من الجن  
والإنس والنفوس شیطان » .<sup>(٢)</sup>

- المعنوي علی الحرفي ١/ ١٦٤ ، وتفسير أبي عسیر  
١/ ٢٢٤ ط المكتبة التجارية الكبرى .

(١) لسان العرب مادة : (أنس) ، والكليات ١/ ٢١٦

(٢) لسان العرب مادة : (شطن) ، والكليات ٣/ ٥٥ ، ٨٢

انعقد الإجماع، فتمنكر وجودهم كافر لا نكره مدعاه من الدين بالضرورة.

قدرتهم على التشكل في صور شتى:

٦- قال بدر الدين الشافعي: للمجن القدرة على الطور والتشكل في صور الإنس والبهائم، فيصوبون في صور الطيأت، والبعارب، وفي صور الإبل، واليأس، والغنم، والخيول، واليغال، والحمر، وفي صور المص، وفي صور بني آدم. كما أنى الشيطان فرشتا في صورة سراقه من ذلك بن جهم لم أرادوا الخروج إلى بدر<sup>(١٦)</sup> قال الله تعالى: ﴿وإذ زين لهم الشيطان أعمالهم وقال لا غالب لكم اليوم من الناس وإني جاوركم على نراءت الفتان يكره على غيبه وقال إني بريء منكم إني رأيت مما لا ترون إني أخاف الله. وإنه شديد العقاب﴾<sup>(١٧)</sup> وكما روي أنه تصور في صورة شيخ نجدي لما اجتماعا بدار الندوة للتشاور في أمر الرسول ﷺ هل يقتلونه، أو يحبسونه، أو يخرجونه<sup>(١٨)</sup>، وورد عن أبي سعيد الخدري برفعه أن مالدنية نكرا

(١٦) حديث: «أن الشيطان فرشتا في صورة سراقه من ذلك بن جهم لم أرادوا الخروج إلى بدر» أخرجه ابن إسحاق كما في سورة ابن هشام (١/٦٦٢ ط الحلي).

(١٧) سورة الأنعام: ٤٨.

(١٨) حديث: «تصور في صورة شيخ نجدي» أخرجه ابن إسحاق كما في سورة ابن هشام (١/٦٨٠ - ٦٨١ ط الحلي).

من الجن قد أسلموا فمن رأى شيئاً من هذه العوامر فليؤذنه ثلاث فإن بداله بعد فليقتله فإنه شيطان<sup>(١٩)</sup> قال ابن عاصم: «يشكلهم ثابت بالأحاديث، والآثار، والحكايات الكثيرة

وأنك رقيم قدرة الجن على ذلك. وقد أنقضي أبو يعلى. لا قدرة للشياطين على تغيير خلقهم والانتقال في الصور، وإنما يجوز أن يعلمهم الله تعالى كلمات وضروا من الأفعال إذا فعله وتكلم به نقله الله تعالى من صورة إلى صورة.

وروي عن عمرو أنه قال: إن أحداً لا يستطيع أن يتغير عن صورته التي خلقه الله تعالى عليها ولكن هم سحرة كسحرتكم، وإذا رأيتم ذلك فاذنوا<sup>(٢٠)</sup>

هذا، ومن خصائص الجن أنهم يرون الإنس ولا يراهم الإنس إلا نادراً، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَأُونَهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَرَوْنَهُمْ﴾<sup>(٢١)</sup>

مسكن الجن وماكلهم ومشرهم. ٧- غالب مايسكن الجن في مواطن المعاصي

(١٩) حديث: «إن مالدنية نكرا من الجن قد أسلموا» أخرجه مسلم (٤/٦٧٥ ط الحلي).

(٢٠) الفسلف الحديث ذكره ٤٨. وهذه الحاجة ٢٩٧/٧.

(٢١) حاشية ابن عيسى ١/٢٥٩. ومفالات الأسلام.

(٢٢) ١١١ - ١٦٢ ط مكتبة النهضة المصرية. وكتاب المرحان

ص ١٨ ومبداها

(٢٣) سورة الأعراف: ٢٧

والنجاسات، كالخسافات، والحشوش،  
والمزابل، والقمامين. فمن زيد بن أرقم عن  
رسول الله ﷺ أنه قال: وإن هذه الحشوش  
مختصرة فإذا أتى أحدكم الحلاء فليقل اللهم إني  
أعوذ بك من الخبيث والخبيثاء. والمختصرة  
مكان حضور الجن والشياطين. (١)

وقد جاءت الآثار بالنهي عن الصلاة في هذه  
الأماكن.

٨ - ومن أزواج الجن العظام، ففي الحديث أن  
الجن سألوا رسول الله ﷺ الزاد فقال: ذك  
عظم يذكر اسم الله بضع في أيديكم أو فرما كان  
لحم، وكل برة أو روثه علف لبوايكم. (٢)

وقد نهى رسول الله ﷺ أن يستنجى بالعظم  
والروث وقال: إنه زاد إخوانكم من الجن. (٣)

(١) حديث. وإن هذه الحشوش مختصرة. وأخرج أبو داود  
(١٧/١٦ - تحقيق عزت عبيد دحمان) والحاكم (١٨٧/١٠ -  
ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) حديث. ومن عباده من مسود أن قال لفة الجن أي ليله  
للقاء الرسول ﷺ الجن أنهم سألوا رسول الله ﷺ عن الزاد  
فقال: ذك عظم يذكر اسم الله بضع في أيديكم أو فرما كان  
لحم. وكل برة أو روثه علف لبوايكم، أخرجه الترمذي  
(٣٨٢/١٥ - ط الحلبي) وقال: (حسن صحيح).

(٣) حديث. من قد يستنجى بالعظم والروث، أخرجه مسلم  
(٢٢٤/١٠ - ط الخطي) من حديث سفيان الثوري  
واتخذ أحكام ابن رجب ٢٣ وما بعدها. ٢٨ وما بعدها.

تكليف الجن ودخولهم في عموم بعثة محمد ﷺ:  
٩ - اتفق العلماء على أن الجن مكلفون بمطابقون  
لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِعِبَادُونَ﴾ (١) وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَوْحَى إِلَيَّ أَنَّهُ  
اسْمِعْ نَقَرٍ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنْ سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا  
يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرَكَ بِرَبِّنَا  
أَحَدًا﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ  
إِنَّ اسْتَطَعْتُمْ...﴾ إلى قوله تعالى ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ  
رَبِّكُمَا تَكْفُرَانِ﴾ (٣) إلى غير ذلك من الآيات  
المدانة على تكليفهم وأهم مسؤولون منهم.  
ولا في القرآن من ذم الشياطين ولعنهم، والتميز  
من غوائلهم وشبههم، وذكر ما أعد الله لهم من  
العذاب، وهذه لا تكون إلا لمن يخالف الأمر  
والنهي، وارثكب الكبائر، وبذلك المعام، مع  
تفكته من أن لا يفعل ذلك، وقدرته على فعل  
خلافه.

قال الله تبارك وتعالى: لا نعذب من خلافا بين  
أهل النظر في أن الجن مكلفون.

وحكي عن الخشوية أنهم مضطرون إلى  
أفعالهم، وأهم ليسوا مكلفين.

١٠ - وأجمع العلماء على دخول الجن في عموم

حاشية الجمل ٩٧/١، الفتاوى الهندية ٤٨، ٤٩،  
ورأى الطحاوي من ٩٨.

(١) سورة الأعراف ٤٦/

(٢) سورة البقر ١/

(٣) سورة الرحمن ٣٣ - ٣٤

نواب الجن على أهلهم :

١١ - ذهب جمهور العلماء إلى أن الجن يشابون على الطاعة ومعاقبون على العصية، لقوله تعالى : ﴿وَأَنَّا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَمِنَ الْقَاسِطِينَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَٰئِكَ تَحَرَّوْا وَرَشِدُوا إِنَّهُمُ الْغَاسِقُونَ فَكَانُوا لِحُفْنِهِمْ حَطَبًا﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ﴿وَيُكَلِّدُ دَرَجَاتٍ لِّمَن يَعْمَلُ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى : ﴿لَهُ يَطْمَنُّنَّ يُسِرُّ قَبْلَهُمْ وَلَا جُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>

وحكي ابن حزم وغيره عن أبي حنيفة أنه قال : لا نواب لهم إلا الحاجة من النار لأنه جاء في القرآن فيهم ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> والمغفرة لا تستلزم الإنابة، لأن المغفرة ستر وروي عن ثابت بن أبي سليم : قال : نواب الجن أن يجازوا من النار، ثم يذل لهم : كذبوا زبانا، وروي عن أبي الزناد قال : إذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار قال الله تعالى : يؤمني الجن وسائر الأمم<sup>(٥)</sup> : كذبوا زبانا، فحيث يقول الكافر يا بني كنت زبانا.

ثم إن العلماء اتفقوا على أن كافر الجن يعذب في الآخرة، كما ذكر الله تعالى في كتابه

(١) سورة الجن / ١٤ - ١٥

(٢) سورة الأنعام / ١٦١

(٣) سورة الرحمن / ٤٦

(٤) سورة نعت / ١٦

(٥) عقد جامع الإنس وصفه قوله تعالى : ﴿وَمَنْ دَابَّ فِي الْأَرْضِ وَلَا ظَنَرَ يَوْمَ يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ لا ثم انتلهم  
الأنعام -

(٦) قام الرحاء من ٥٥

بعثة النبي ﷺ وأن الله تعالى أرسل محمدا ﷺ إلى الجن والإنس ففي الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : أعطيت لحسام لم يعطين أحد من الأنبياء، فلي<sup>(٦)</sup>

رحمته . كان النبي يبعث إلى خاصة قومه ويبعث أنا إلى البشر والإنس<sup>(٧)</sup> قال ابن عقيل : والجن داخلون في معنى الناس لغة<sup>(٨)</sup>

ويقول الفيومي : يطلق لفظ لسان على الجن والإنس . قال تعالى : ﴿الَّذِي يُسَوِّسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾ ثم فسر الناس بالجن والإنس فقال : ﴿مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾<sup>(٩)</sup>

(٦) حديث : أعطيت لحسام يعطين أحد من الأنبياء فيهم . أخرجه البخاري والبيهقي ٥٢٢/١ ط المسند

وسند (١١/٣٧٠ ط الحلبي) من حديث جابر بن عبد الله (٧) حديث : وكان النبي يبعث إلى خاصة قومه . وبعث أنا إلى الجن والإنس . أخرجه البيهقي (١٩/١٢٣) ط دار الفاروق المصنف (٩) واستكره حذفي . فلي<sup>(٨)</sup> ١١١ - ط الحلبي

(٩) الفسار المصنف ٤٩ ، ٥١ . ونسج رومن الطالب ١٠٤/٣ ، وفتح في ظل لابين حزم ١٢/٤ ، رند في السور في ١٥٣/٣ ط عبد الرحمن محمد ، ومفالات الإسلاميين ١١٣/٢ ، والألسنة والظاهر لابين نجيب ٣٩٦ ، وكلام المرحون ٣٦ (مبعدها) ، والسور لابين مفتح ١٠٣/١ ، وكشاف الفاع ١٧٠/١

(٤) سورة النحل / ٩١ ، ونظر الفصاح غير مبدع (فوس)

رواية الجن للحديث :

١٣ - يجوز رواية الجن عن الإنس ما سمعوه منهم ، أو قرئ عليهم وهم يسمعون ، سواء علم الإنس بحضورهم أم لا . لقوله تعالى :

﴿ هل أوحى إلي أنه سمع نقر من الجن ﴾ (١) الآيات ، وقوله : ﴿ وإذ صرفنا إليك نفرا من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا أنصتوا فلما قضي ونوا إلى قومهم مدبرين قالوا باقوتنا . . . ﴾ (٢) فإذا جاز أن يبلغوا القرآن جاز أن يبلغوا الحديث . وكذا إذا أجاز الشيخ من حضر أو سمع دخولا في إجازته ، وإن لم يعلمه ، كما في نظير ذلك من الإنس .

وأما رواية الإنس عنهم : فقال السيوطي : الضاهر منها ، لعدم حصول الثقة بعد التهم . (٣)

الذبح للجن :

١٤ - ما ذبح للجن وعلى اسمهم فلا يغل ، لقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ إلى قوله

العزيز : ﴿ وأما الغاسقون فكانوا لجنهم حضا ﴾ (٤) وقوله تعالى : ﴿ وأتوا مئوى ضم ﴾ (٥)

دخول الجن في بدن الإنسان :

١٢ - قال أبو الحسن الأشعري : اختلف الناس في الجرس ، هل يدخلون في الناس ؟ على مذهب : فقال فائزون . عدل أن يدخل الجن في الناس . يقال قائلون يجوز أن يدخل الحر في الناس ، والحديث : « أخرج عذرة الله فإني رسول الله ﷺ » (٦) وإن أجسام الجن أجسام وقفة ، ليس بمستكر أن يدخلوا في جوف الإنسان من حرقه ، كما يدخل الماء والطعام في بطن الإنسان ، وهو أكثف من أجسام الجن ، لا يؤدي ذلك إلى اجتماع الجواهر في جبر واحد ، لأنها لا تجتمع إلا على طريق المجاورة لا على سبيل الخلول ، وإن ادخلنا أجسامنا كما يدخل الجسم الرقيق في المقروف . (٧)

(١) سورة الجن ١٥

(٢) سورة الجن ١٦

(٣) حديث ٢ خرج عنه أبو داود ، وصححه ابن حبان . أخرجه الحاكم (٩١٧/٢٩) في مشرقة الآثار (الغريبة) والبيهقي في دلائل النبوة (٢/٢٠) في دار الكتب العلمية من حديث يعقوب بن مرة ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي . (٤) آية المرحوم ١٠٢ وما بعدها في دار الطائفة العلمية . (٥) مقالات الإسلاميين ١/٢٩ - ١ ط مكتبة النهضة المصرية .

- في كشف النسخ ١/ ١٧٠ ، والفتاوى الحنفية ص ٥٢ ، ٥٣ . (١) سورة النمل ١٠ وما بعدها . (٢) سورة الأحقاف ٣٩ وما بعدها . (٣) الأضواء ونظائر أخبار ص ٢٨٣ ، الأضواء والفتاوى لابن نجيم ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، المشرح ص ٨٠ ، ٨١ ط دار الطائفة العلمية ، الفتاوى الحنفية ص ١٥ - ط مطبعة القدس العلمية .

ما يحد: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. <sup>(١)</sup>  
 الثاني: قراءة المعوذتين. فقد روى الترمذي  
 من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه  
 قال: وكان رسول الله ﷺ يتعوذ من الجن وعين  
 الإنسان حتى نزلت المعوذتان فلما نزلنا أخذ بها  
 وترك منسواهم. <sup>(٢)</sup>

الثالث: قراءة آية الكرسي. فعن أبي هريرة  
 قال: وكلفني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان  
 فأتاني آت، فجعل يحشون الطعام، فأخذته  
 فقلت لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ. فقال:  
 أعطتك كلمات يتفكك الله بهن. قلت: ماهي؟  
 قال: إذا أتيت إلى فراشك فاقرأ هذه الآية:  
 ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم...﴾ <sup>(٣)</sup> حتى  
 تختم الآية فإنه لن يزال عليك حافظ من الله  
 تعالى ولا يقربك شيطان حتى تصبح. وقال  
 النبي ﷺ: ما فعل أسيرك الليلة؟ قلت:  
 يا رسول الله علمني شيئا زعم أن الله تعالى  
 يقعني به. قال: وما هو؟

قال: أسرني أن أقرأ آية الكرسي إذا أتيت  
 إلى فراشي، زعم أنه لا يقربني حتى أصبح،

فوما أهل لغبر الله به... <sup>(٤)</sup> قال يحيى بن  
 يحيى: قال لي وهب: استنبط بعض الخلفاء عينا  
 وأراد إجرامها وذبح للجن عليها ثلثا يغوروا  
 ماءها فأطعم ذلك ناسا، فبلغ ذلك ابن  
 شهاب، فقال: أما إنه قد ذبح ما لم يحل له،  
 وأطعم الناس ما لا يحل لهم. <sup>(٥)</sup> فقد نهي  
 رسول الله ﷺ عن ذبائح الجن. <sup>(٦)</sup>

الأذكار التي يعتصم بها من الشياطين مردة الجن  
 ويستدفع بها شرهم:

٩٥ - وذلك في عشرة حروز. كما قال صاحب  
 الاكام -

أحدها: الاستعاذة بالله من الجن، قال تعالى:  
 ﴿وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله  
 إنه هو السميع العليم﴾ <sup>(١)</sup> وفي موضع آخر:  
 ﴿وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله  
 إنه سميع عليم﴾ <sup>(٢)</sup> وفي الصحيح أن رجلين  
 استبا عند النبي ﷺ حتى أخرجوه أحدهما  
 فقال ﷺ: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه

(١) سورة الفلق ٢/

(٢) أحكام المرحان ٧٨ وما بعده، الأنبياء والظواهر لأن نعم  
 ٣٢٩، والفروع ٦٠٩/١، ٦١٠

(٣) حديث: «هي عن ذبائح أخرى». أخرجه البيهقي  
 (٣١٢/٩). طائفة المعارف العثمانية) عن المزهرى به  
 رملا، وإسناده ضعيف لإرسال

(٤) سورة فصلت ٣٦/

(٥) سورة الأعراف ٣٠٠/

(١) حديث: «إني لأعلم كلمة: نوافل لذهب عنه ما يرد»

أخرج البخاري (الفتح ٥١٨/١٠ ط الصلفية) ومسلم

(٢٠١٥/٤) ط الحلبي) عن سليمان بن ورد

(٣) حديث: «كان يتعوذ من الجن وعين الإنسان، فخرجه

الترمذي (٢٩٥/٤) ط الحلبي) وحسنه

(٤) سورة طه ٢٠٠/

السادس : قول سورة حم المؤمن (غافر) :  
إني قوله . ﴿إليه انصبر﴾<sup>(١)</sup> . مع آية الكوسى ،  
يعنى أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول  
الله ﷺ : «من قرأ حم المؤمن إني قوله : ﴿إليه  
المنصبر﴾ وآية الكوسى حين يفسح حفظهما  
حتى يسمي ، ومن قرأهما حين يسمي حفظهما  
حتى يصبح .»<sup>(٢)</sup>

السابع : ولا إله إلا الله وحده لا شريك له ،  
له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير .  
مائة مرة . فعن أبى هريرة رضى الله عنه أن  
رسول الله ﷺ قال : «من قال : لا إله إلا الله  
رحمه لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو  
على كل شيء قدير في يوم مائة مرة ، كانت له  
عدل عشر رقاب ، وكتب له مائة حسنة ، ومحوت  
عنه مائة سيئة ، وكانت له حرزا من الشيطان  
يومئذ ذلك حتى يسمي ، ولم يأت أحد أفضل مما  
جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك .»<sup>(٣)</sup>

الثامن : كثرة ذكر الله عز وجل ، فمن

ولا يزال علي من الله تعالى حافظ . فقال  
النبي ﷺ : «إني قد صدقت وهو كدوسه ذلك  
الشيطان .»<sup>(٤)</sup>

الرابع : قراءة سورة البقرة ، فهي لصحيح  
من حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول  
الله ﷺ قال : «لا تجعلوا ربكم مفاسد ، وإن  
لنظان بغير من البيت الذي نقرأ فيه سورة  
البقرة .»<sup>(٥)</sup>

الحامس : خدمة سورة البقرة ، فعن أبى  
محمود الأنصاري رضى الله عنه قال : قال  
رسول الله ﷺ : «من قرأ الاثنين من آخر سورة  
البقرة في ليلة كفتاه»<sup>(٦)</sup> وعن النعمان بن بشير  
رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «إن الله كتب  
كتاب قبل أن يخلق السموات والأرض بالفي عام  
أنزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة ، ولا يقرآن  
في دار ثلاث ليل فيقرأ شيطان .»<sup>(٧)</sup>

(١) حديث : ما فعل أسيرك البقرة . أخرجه البخاري والمصنف  
١٨٧١٩ ، ٣٣٥/٨ . ط البقرة

(٢) حديث : لا تجعلوا ربكم مفاسد . إن الشيطان خرم من  
البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة . أخرجه مسلم  
(٣٩٩/١) . ط الحفي

(٣) حديث : من قرأ الآية من آخر سورة البقرة .  
أخرجه البخاري والمصنف ٣٣٥/٨ . ط البقرة .

(٤) حديث : «إن الله كتب كتابا قبل أن يخلق السموات  
والأرض . الله رحمه تسمى في ١٦٠/٥ . ط الحفي .  
والمصنف ٢٦٠/٢٤ . ط (سورة البقرة) (تجويد) ووضوحه  
ووافقه المصنف

(١) سورة طافر ٦١ - ٦٢

(٢) حديث : «من قرأ اسم المؤمن ، أخرجه الترمذي (١٥٨/٥)  
ط الحفي . وقال : هذا حديث غريب ، وقد تكلم به بعض  
أهل العلم في عبد الرحمن بن أبي بكر بن أبي عبيدة الليثي  
من قول حفصه

(٣) حديث : «من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له .  
أخرجه البخاري والمصنف ٢٠٠/٦١ . ط البقرة والمصنف  
(٢٠٠/٦١) . ط الحفي



الحادث الأشعري أن النبي ﷺ قال : إن الله تعالى أمر يحيى بن زكريا عليه السلام بخمس كلمات أن يعمل بها ويأمر بني إسرائيل أن يعملوا بها ، وإنه كاد أن يبطىء بها فقال عيسى : إن الله أمرك بخمس كلمات تعمل بها ، وتأمر بني إسرائيل أن يعملوا بها ، وما أنا بأمرهم ، وما أنا بأمرهم فقال يحيى عليه السلام : أخشى إن سيقنتي بها أن يحسف بي أو أعذب .

فجمع الناس في بيت المقدس فاعلوا المسجد وقعدوا على الشرف .

فقال : إن الله أمرني بخمس كلمات أن أعمل بهن وأمركم أن تعملوا بهن

أولهن : أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا .  
وأن مثل من أشرك بالله كمثل رجل اشترى عبدا من خائض ماله مذهب لو ورق ، فقال : هذه داري وهذا عملي فاعمل وأد إلى فكنت تعمل ويزودي يلى غبر سيده ، فأنكم برضى أن يكون عبده كمثلك ؟ وإن الله أمركم بالنص لئلا فإذا صليتم فلا تلتفتوا فإن الله تعالى ينصب وجهه بوجه عبده في حركاته ما لم يلتفت ، وأمركم بالنصيحة فإن مثل ذلك كمثل رجل في عصاة معه صرة فيها مائة فكأنهم يعجب أو يعجبه ربحها ، وإن ربح انصائبهم أطيب عند الله تعالى من ربح السمك ، وأمركم بالصداقة فإن مثل ذلك

كمثل رجل أسره العدو فأوثقوا يده إلى عنقه وقدميه ليضربوا عنقه . فقال : أنا أقدمه منكم مائتين ، ولكنكم فعدى نفسه منهم . وأمركم أن تذكروا الله تعالى ، فإن مثل ذلك كمثل رجل خرج المسافر في أثره مراكبا حتى إذا أتى على حصن حصين فحجز نفسه منهم ، كذلك العبد لا يحرر نفسه من الشيطان إلا بذكر الله تعالى . هـ . (١) الحديث .

التاسع : الوضوء : وهو من أعظم ما يحجز به لأحبها عند ثوران قوة الغضب والشهوة فإنها لا تدخل في قلب ابن آدم ، فعن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال : « لا وإن الغضب جرة في قلب ابن آدم ، أما رأيتكم إلى حرة عينيه وانفخ أوداجه ، فعن أحسن شيء من ذلك فليصل بالأرض » (٢) وقال ﷺ : « إن الغضب من الشيطان ، وإن الشيطان خلق من النار ، وإنه تلقا النار بالنار ، فإذا غضب أحدكم فليغسل » (٣)

(١) حديث : إن الله أمر يحيى بن زكريا . أخرجه الترمذي ٢٦٨/٥٦ - ٢٦٩ ، في المعجم ، من حديث أحمد الأشعري وقال : حسن صحيح .

(٢) حديث : « لا وإن الغضب جرة في قلب ابن آدم » . أخرجه البرهاني ٤٨٤/٤١ - ٤٨٤ ، في المعجم ، من حديث أبي سعيد الخدري . وأما البخاري في ضعف أحد رواه في نسخة الأسدي ٤٣٢/٢١ - ٤٣٢ ، في السلف .

(٣) حديث : « إن الغضب من الشيطان » . أخرجه أبو داود ١٤١١/٥٦ - ١٤١١ ، في سنن أبي داود ، في إسناده جهلة .

يعصم من الشياطين. <sup>(١)</sup> قل الله تعالى: ﴿وإذا قرأت القرآن جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا﴾. <sup>(٢)</sup>

العاشرة: إيمانك فضول الطير والكلاب والطعام وخالفلة الناس، فإن الشيطان إنما يتسلط على ابن آدم من هذه الأبواب الأربعة، <sup>(٣)</sup> ففي مستند الإمام أحمد عن النبي ﷺ قال: «الظنوة سهم مسموم من سهام إبليس، من تركها من مخافي أبدلته إيماناً يجد له خلافة في قلبه». <sup>(٤)</sup>



وراد الإمام لتووي الأذن، ففي صحيح مسلم عن مهيب عن أبي صالح أنه قال: أرسلني أبي إلى بني حارثة ومعهم غلام لنا أو صاحب لنا، فناداه مناد من حائط باسمه: وأشرف الذي معي على الحائط فلم ير شيئا، فذكرت ذلك لأبي، فقال: لو شعرت أنك تلقى هذا لم أرسلك، ولكن إذا سمعت صوتا فناد بالصلاة. فلما سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يحدث عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن الشيطان إذا نودي بالصلاة ولي له حصاص» <sup>(٥)</sup> كما أنه نص على أن مطلق القرآن

(١) أقام المرحان ٩٥ ووجدما ط دار الطائفة الحديثة

(٢) حديث «الظنوة سهم مسموم من سهام إبليس، من تركها من مخافي أبدلته إيماناً يجد له خلافة في قلبه». ذكره الحنبل في صحيحه المرواثة (٨/ ٦٣ - ط الدعسي) وقال رواه الطبراني، وفيه حديث من إسحاق الواسطي، وهو ضعيف

(٣) حديث: «إن الشيطان إذا نودي بالصلاة ولي له حصاص». أخرجه مسلم (١/ ٢٩١ - ط الحنبل)

(٤) الأذكار للتووي ١١٤ - ١١٥ ط مصطفى الحلبي  
(٥) سورة الإسراء: ٥٤

الألفاظ ذات الصلة .

١ - الدهش :

٢ - الدهش في اللغة : مصدر دهش ، يقال دهش الرجل أي غبر ، أو ذهب عقله من ذهول أو واه ، ودهش أيضا على ما به بسم فاعله فهو مدهوش .<sup>(١)</sup>

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذين المعنيين فهم يطلقونه على التبحر وعلى داعب العقل ، وقد جعل الحنفية المدهوش الذي ذهب عقله دخلا في المجنون .<sup>(٢)</sup>

ب - العته :

٣ - العته في اللغة : نقصان العقل من غير جنون أو دهش .<sup>(٣)</sup> وهو عند الفقهاء والأصوليين آفة توجب خللا في العقل فيصير صاحبه مختلطا الكلام ، فيشبه بعض كلامه كلام العقلاء ، وبعضه كلام المجنون ، وكذا أثر أموره .<sup>(٤)</sup> والفرق بين الجنون والعته ، أن المعتوه قليل انفعهم مختلط الكلام ، فاسد التدبير ، لكن لا بضرب ولا يشتم بخلاف المجنون . وصرح الأصوليون بأن حكم المعتوه حكم

## جنون

التعريف :

١ - الجنون في اللغة : مصدر جن الرجل ، ابتداء للمجهول ، فهو مجنون : أي زال عقله أو فسد ، ودخلته الجن ، وجن الشيء عليه : ستره .<sup>(١)</sup> وما في الاصطلاح فقد عرفه الفقهاء والأصوليون بعبارات مختلفة منها :

أنه اختلال العقل بحيث يمنع حريان الأفعال والأقوال على نهجه ، لا نادرا .<sup>(٢)</sup>

وقيل : الجنون اختلال القوة الميزة بين الأشياء الحسنة والقيحة المدركة للعواقب بأن لا تظهر آثاره ، وأن تعطل أفعالها .<sup>(٣)</sup>

وعرفه صاحب البحر الرائق بأنه : اختلال القوة التي بها إدراك الكليات .<sup>(٤)</sup>

(١) لسان العرب ، والصاحح مادة (جنن) .

(٢) الترمذيت للبرجاني مادة (جنون) .

(٣) الغناوي الأتقروية ١/ ١٥٩ ط بولاق ، وكشاف اصطلاحات الفنون ١/ ٢٨٠ ط ١٣٨٢ هـ وابن عابدين ١/ ٢٦٦ .

(٤) حاشي الغناوي الأتقروية نقلا عن البحر الرائق ١/ ٢٧٦ .

(١) القاموس واختار الصحاح ، والصاحح لم يذكر مادة (دهش) .

(٢) ابن عابدين ٢/ ٢٦٦ ، ط ١٢٧ هـ وأرجح أن تقرأ التعريب .

(٣) الصحاح المنير في اللغة .

(٤) كشف الأسرار ١/ ٢٧٨ ، وابن عابدين ٢/ ٢٦٦ .

والصاحح الغير ، واختار الصحاح في اللغة .

### د- السكر :

٥ - اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف السكر : فعند أبي حنيفة والمرق من الشاذية . السكر نشوة تربط العقل ، فلا يعرف النساء من الارض ، ولا الرجل من المرأة ، وصرح ابن القيم بأن تعريف السكر بما مر إنما هو في السكر الموجب للحذ ، أما تعريفه في غير وجوب الحذ فهو عند أئمة الحنفية كلهم : اختلاف الكلام والمخذيان .<sup>(١)</sup> وقرب من هذا تعريف الشافعي للسكران : بأنه الذي اختلط كلامه المنظوم ، وانكشف سره المكتوم .<sup>(٢)</sup>

وقال ابن سريج : الرجوع فيه إلى العادة ، فإذا انتهى تغيره إلى حالة يقع عليه فيها عادة اسم السكران ، فهو المراد بالسكران ، قال الرافعي وهو الأقرب .<sup>(٣)</sup>

وقيل : السكر حالة تعرض للإنسان من امتلاء دماغه من الأبخرة المتصاعدة من الخمر ونحوه ، فيتعطل معه العقل المميز بين الأمور الحسنة والقيحة .<sup>(٤)</sup>

الصبي المبرء إلا أن المدبوسي قال : نجب عليه العبادات احتياطاً ، وقال صدر الإسلام : إن البتة نوع جنون فيمنع أداء الحقوق جميعاً .<sup>(٥)</sup>

### جـ- السفه :

٤ - السفه لغة : نقص في العقل ، وأصله الخفة والتحريك ، يقال : تسفتت الريح الثوب - إذا استخففت ، وحركته ، ومنه زمام سفه أي خفيف .

وفي اصطلاح الفقهاء : خفة تبث الإنسان على العمل في داله بخلاف مقتضى العقل والشرع مع قيام العقل حقيقة . فإن الحنفية : فالسفه لا يوجب خللاً ، ولا يمنع شيئاً من أحكام الشرع .<sup>(٦)</sup>

وقيل : السفه صفة لا يكون الشخص معها مطمئناً انصرفه كأن يبلغ مبلغاً يضيع المال في غير وجهه الجائز ، وأما عرفاً : فهو زيادة المسان والتفكر بما يسحبها منه .<sup>(٧)</sup>

وفي جواهر الإكليل : السفه : البالغ العقل الذي لا يحسن انصرف في المال فهو خلاف الرشيد .<sup>(٨)</sup>

(١) ابن عابدين ١٢٢/٢ ، وكشف الأستار ٤/٢٥٣ ، ورحمة الأئمة في اختلاف الأئمة ص ٢٥٧

(٢) القليوبي ٣/٣٣٠ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢١٧

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢١٧ ، وابن عابدين ٤/١٠٣

وكشف الأستار ٤/٢٥٣ ، والقليوبي ٢/٢٢٣ ، ٣٣٢

وروضة العقليين ٨/٩٢ ، ٢٢

(٤) ابن عابدين ١/٩٧ ، والقليوبي ٢/٢٢٢

(٥) ابن عابدين ١٢٦/٢ ، ٤٢٧ ، ومجلة الأحكام ١٠/٩١٥

(٦) ابن عابدين ١٢٢/٢ ، وكشف الأستار ٤/٣٠٩

والصباح المبكر ص ١١٠

(٧) القليوبي ٣/٣٦٤

(٨) جواهر الإكليل ١/١٦١ ط دار المعرف

٥- الصرع :

٦- الصرع لغة: علة تمنع الدماغ من فعله منعاً غير تام، فتشيع الأنصاء.

أقسام الجنون :

٧- جاء في كشف الأسرار: الجنون يكون أصلياً إذا كان نقصان جبل عليه دماغه وطبع عليه في أصل الخفة فلم يصلح لقبول ما أعد لقبوله من العقل، وهذا النوع محال يرجى زواله.

ويكون عارضاً: إذا زال الاعتدال الحاصل للدماغ خلقة إلى رطوبة مفرطة، أو يرمية مناهية، وهذا النوع مما يرجى زواله بالعلاج، ينق الله تعالى من الأدوية. (١)

والجنون الأصلي لا يفارق المعارض في شيء من الأحكام (٢)

٨- وينقسم الجنون أيضاً إلى مطلق وغير مطلق:

والمراد بالمطلق الملازم لامتداد، والامتداد ليس له ضابط عام بل يختلف باختلاف العبادات، كما صرح به ابن الحسام من الخفية حيث قال: إن قدر الامتداد السقط في انصتات بالزيادة على يوم وليلة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وبصير وزهاً متاً عند محمد، وفي الصوم يستغراق الشهر ليله ونهاره، وفي الولاية

باستغراق الحول كله في الأصح، وغير الممتد ما كان أقل من ذلك.

فالجنون إن كان ممتداً سقط معه وجوب العبادات فلا تشغل بها ذمته. وإن كان غير ممتد وهو طاريء، لم يمنع التكليف ولا ينفي أصل الوجوب، لأن الوجوب بالذمة، وهي ثابتة، وإذا كان يربط ويحلل، وإن كان غير ممتد وكان أصلياً صحكه عند محمد حكم الممتد، لأنه ناطق الإسقاط بالكل من الامتداد والأصل، وقد أوسوف: حكمه حكم الطاريء فيسقط الإسقاط بالامتداد. (٣)

أثر الجنون في الأهلية :

٩- الجنون من عوارض أهلية الأداء، وهو يزيلها من أصلها، فلا ترتب على تصرفاته آثارها التشريعية، لأن أساس أهلية الأداء في الإنسان التمييز والعقل، والجنون عديم العقل والتمييز.

ولا يؤثر الجنون في أهلية الوجوب، لأنها ثابتة لكل إنسان، فكل إنسان إما كان له أهلية الوجوب، لأن أهليته للوجوب هي حياته الإنسانية.

١٠- ويجب على المجنون مقتضى أهليته للوجوب من واجبات مالية يؤديها عنه وليه.

(١) كشف الأسرار ٤/ ٢٦٣، ٢٦٤ وما بعده، وإبراهيم

١/ ٢٦٦، وتيسير التحرير ٢/ ٢٦١

(٢) كشف الأسرار ٤/ ٢٦٣

(٣) كشف الأسرار ٤/ ٢٦٦

رضي الله تعالى عنها مرفوعاً: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن النسي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»<sup>(١)</sup>.

واختلفوا في وجوب القضاء عليه بعد الإفاقة:

فذهب الحنفية ماعداً محمداً إلى أن من جن يوماً وليلة، ثم أفق قضى الخمس، وإن زاده الجنون وقت صلاة سادسة لا يقضي، لأن ذلك يدخل في التكرار فسقط القضاء للحرج، وقال محمد: بسقط القضاء إذا صارت الصلوات ستاً ودخل في السابعة، لأن ذلك هو الذي يحصل به التكرار.

وأما أبو حنيفة وأبو يوسف فأذا ما الوقت في دخول الصلوات في حد التكرار سقطت الصلاة تبسيراً، فتعتبر الزيادة بشاعات<sup>(٢)</sup>.

وسرى لمالكية أن الجنون إذا ارتفع، وقد بقي من الوقت ما يسع أقل من ركعة سقطت الصلاتان، هذا إذا كان في وقت مشترك بين

فإذا جن على نفسه أو مال يؤخذ مالياً لا بدنياً، ففي القتل يصمّن دية القتل ولا يقتصر منه، لقول علي رضي الله عنه: «عمد النسي والمجنون خطاءً وكذلك يصمّن ما أنفق من مال الغير»<sup>(٣)</sup>.

وتفصيله في الملحق الأصولي.

أثر الجنون في العيادات المدنية:

أ - في الوضوء والتيمم:

١٠ - أجمع الفقهاء على أن الجنون قليلاً كان أو كثيراً ناقض للوضوء<sup>(٤)</sup>.

كما صرحوا بأن كل ما يبيض الوضوء يطل التيمم أيضاً<sup>(٥)</sup>.

ب - أثر الجنون في سقوط الصلاة:

١١ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الجنون غير مكلف بأداء الصلاة في حال جنونه، فلا يجب الصلاة على مجنون لا يقوى، لأن أهلية الأداء تفوت بزوال العقل<sup>(٦)</sup>. حديث عائشة: «

(١) لاختبار ١٨/٥، ١٢٤/٣، والقوانين الفقهية ص ٣٢٥،

وروضة الطالبين ١٧٧/٤، وكشف الأسرار ٢٨٣/٤

(٢) ابن عابدين ٩٧/١، وحاشية المدسوقي ١٨٨/١ ط ١ دار المعرفه، والقوانين الفقهية ص ٢٩، وروضة الطالبين

٧٤/١، والمصنف ١٧٩/١

(٣) ابن عابدين ١٦٩/١، وحاشية المدسوقي ١٨٨/١،

وروضة الطالبين ١١٥/١، والمصنف ٢٧٢/١

(٤) كشف الأسرار ٢٩١/٤، ولاختبار ١٣٥/١، والقوانين

- الفقهية ص ٥٩، وروضة الطالبين ١٨٦/١ وما بعدها،

والمصنف ١٠٠/١، وكشف القناع ٢٢٣/١

(١) حديث: «رفع القلم عن ثلاثة» أخرجه أبو داود

(٢) ٥٦٠ ط عزت عبيد المدغلي، والحاكم ٥٩/٢ ط دار

الكتاب العربي، وقال: حديث صحيح على شرط مسلم.

(٣) كشف الأسرار ٢٦٦/١، ٢٦٧، وابن عابدين ٥١٢/١،

والاختيار ٩٧/١

من الوقت لا يسع تلك الصلاة، فلا يجب على المذهب، وبه قطع جمهور الشافعية.<sup>(١)</sup>  
وأما عند الخنابلة فلا يقضي المجنون الصلاة إذا أفق لصدم نزومها له. إلا أن يقى في وقت الصلاة فيصير كالصبي يبلغ، وذلك حديث النبي ﷺ: «وَرَفَعَ الظَّالِمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ...» الحديث.<sup>(٢)</sup> ولأن مذهبه نظير غالباً، فوجوب القضاء عليه يشق فعني عنه.<sup>(٣)</sup>

جـ - أثر الجنون في الصوم :

١٢ - اتفق الأئمة على أن الجنون مسقط للصوم إذا كان مطبقاً، وذلك بأن يمتد إلى أن يستغرق شهر رمضان، لأنه لم يشهد الشهر، وهو السبب لوجوب الصوم، ولذا فلا يجب الصيام على المجنون.

واختلفوا في وجوب القضاء عليه إذا أفق في جزء من شهر رمضان، فذهب الحنفية في ضاعف الرواية إلى وجوب القضاء سواء أفق ليلاً أم نهاراً، لأنه شهد الشهر. إذ المراد من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ...﴾<sup>(٤)</sup> شهراً ودفعه، لأنه لم أراد

الصلواتين<sup>(٥)</sup> وإن بقي ما يسع ركعة فأكثر إلى تمام صلاة واحدة وجبت الأخيرة وبسقطت الأولى، وإن بقي زيادة على ذلك سقطت ركعة من الصلاة الأخرى وجبت الصلاتان، وإن ارتفع في وقت محض صلاة واحدة وحدث المختصة بالوقت.<sup>(٦)</sup>

وقد فصل المشافعية الكلام فقالوا:

الجنون عانٍ من وجوب الصلاة وله ثلاثة أحوال:

١ - لا يجب على المجنون الصلاة ولا قضاؤها إذا استغرق الوقت جميعاً، قل الجنون نوكت.

٢ - أن يوجد في أول الوقت، ويخلو آخره: فينظر إن بقي الوقت قدر ركعة، واشتدت السلامة من الجنون قدر إمكان الطهارة، وذلك الصلاة، لزمه فرض الوقت.

٣ - أن يخلو أول الوقت أو أوسطه عن الجنون ثم يطرأ، ففي الغطر الماضي من الوقت: إن كان قدرا يسع تلك الصلاة وجب القضاء على المذهب. وخارج من سربح قولاً: أنه لا يجب إلا إذا أدرك جميع الوقت، أما إذا كان الماضي

(١) روضة الطالبين ١/ ١٨٦ - ١٨٨ وما بعدها.

(٢) حديث: «رفع الظلم عن ثلاثة...» سنن عمر بن الخطاب (١/ ١٦٠).

(٣) المعنى ١/ ١٠٠، وكشف الظلم ١/ ٢٢٢، ٢٢١.

(٤) سورة البقرة ١٨٥.

(٥) الوقت المنفرد هو آخر وقت صلاة وأول وقت صلاة حالية يصلح لأداء إحدىهما كالظهر والعصر بشرط أن يقصر أربع ركعات في الأخير وركعتين في الأول والمغرب والشمس ١/ ١٧٧.

(٦) القواعد الفقهية ١/ ٢٩.

ونذهب الشافعية في الأصح وهو قول زفر من الحنفية إلى أن المجنون لو أفاق في بعض شهر رمضان لم يجب عليه قضاء ما مضى كالنسي إذ بلغ، أو الكافر إذا أسلم في خلال الشهر<sup>(١)</sup>. ويرى الحنابلة وهو وجه عند الشافعية أن المجنون حكمه حكم الإغماء، أي يمنع صحة الصوم، إلا أنه إذا وجد في جميع النهار لم يجب فضاؤه<sup>(٢)</sup>.

#### د - أثر المجنون في الحج :

١٣ - الجنون كما سبق من عوارض الأهلية، فالمجنون لا ينتهي منه أداء أفعال الحج، وكذلك لو وقف بعرفة وهو مجنون ولم يبق حتى خرج منها لم يحز به، ثم العقل شرط نصحة التكليف عند الحنفية في الأظهر والحنابلة، فلا يصح أن يحرم اللولي عن المجنون، ولكن لو وجب الحج على المجنون قبل طرو حنونه صح الإحجاج عنه، وأما عند المالكية والشافعية، وهو رواية عند الحنفية فشرط الصحة المطلقة للإسلام وليس العقل، فيجوز للولي أن يحرم عن المجنون<sup>(٣)</sup>. وتفصيل ذلك في مصطلح : (حج).

شهد كله لوقع الصوم بعد رمضان، وأنه خلاف الإجماع. قال في شرح كشف الأسرار: ذكر في الكامل نقلاً عن شمس الأئمة الحلواني، إنه إن كان مفقداً في أول ليلة من رمضان فأصبح مجنوناً، واستوعب الجنون باقي شهر لا يجب عليه القضاء وهو الصحيح، لأن التأجيل لا يصح فيه، فكان المجنون والإفاقة فيه سواء، وكذا لو أفاق في ليلة من الشهر ثم أصبح مجنوناً.

وفرق محمد بن الحسن في حكم الجنون بين ما إذا كان أصلياً وما إذا كان عارضاً بعد البلوغ، وهذا ما احتملوه بعض المتأخرين من الحنفية. وفي الشرنبلالية: ليس على المجنون الأصلي قضاء ما مضى من الأيام قبل إفاقته في الأصح.

وبخلاصة القول: أنه إذا استوعب الجنون الشهر كله لا قضاء عليه بلا خلاف مطلقاً، وإلا ففيه الخلاف للذكور<sup>(٤)</sup>.

ويرى المالكية أن المجنون لا يصح صومه ولكن لا يجب القضاء عليه في المشهور. وقيل: لا يجب عليه قضاء ما كثر من السنين.

وهناك قول ثالث عندهم وهو: أنه إن بلغ مجنوناً لم يقضى بخلاف من بلغ صحيحاً ثم جن<sup>(٥)</sup>.

(١) كشف الأسرار ١/ ٢٦١، وروضة الطالبين ٢/ ٣٩٦.

(٢) الغني ٣/ ٩٩.

(٣) الاغتصاف ١/ ١٤٠، وابن عاصمين ٢/ ١٤٠، ١٤٧، ١٤٨.

(٤) ٢٣٩، ٢٤٠، وكج مقدير ١/ ٣٢١، وحاشية الفسوفي

٣/ ٢، والقرائين المنهية ص ١٢٢، والظهير ٢/ ٨٤.

(٥) الأحبار ١/ ١٣٥، وابن هبلدين ٢/ ١٢٣، ١٢٤.

وكشف الأسرار ٤/ ٢٦٢.

(٦) القرائين المنهية ص ١١٤.



هـ - أثر الجنون في الزكاة :

١٤ - ذهب المالكية والشافعية وأحابتة إلى أنه تجب الزكاة في مال الجنون وتخرجها الولي من ماله ، فإن لم يخرج ، أخرج الجنون بعد الإفاقة زكاة ما مضى ، فأروي عن النبي ﷺ أنه قال : « من ولي يسيأ له مالاً ، فليجبر له ، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة »<sup>(١)</sup> وروى موقفاً عن عمر رضي الله عنه ، وزينا تأكله الصدقة بإخراجها ، وإنما يجوز للولي إخراجها إذا كانت واجبة لأنه ليس له أن يتصرع ببال النجيم ، ولأن الشارع جعل ملك النصاب سبباً في الزكاة والنصاب موجود ، والحطاب بإخراجها يمتنع بالولي<sup>(٢)</sup> والجنون والصبي سواء في هذا الحكم .

ويروي ذلك عن جماعة من كبار الصحابة فيهم عمر ، وعلي ، وابن عمر ، وعائشة ، والحسن بن علي ، وجابر رضي الله عنهم ، وبه

١٦٥/٢ ، ٨٤/١ ، والجمل ٣٧٥/٢ ، ٣٧٧ ، وروضة

المطالعين ١٢/٣ ، ١٣ ، والمعي ٢١٨ ، ٣١٩ ، ٦٤٩ ،

٩١٦ ، وكشاف القناع ٣٧٨/٢

(١) حديث : « من ولي يسيأ له مالاً » أخرجه المحدثون في ١٢٣/٢١٦ شركة نشر اة مكتبة (الزهدى ٣/٢٢٤ ط مصطفى الحلبي) من حديث حمدة بن مسروق وضع اخذت الشريفي . وابن جبر في الطبعين الجبر ١٥٧/٢ ط شركة الطابعة الفنية .

(٢) حاشية المسوقي ١/٤٤٥ ، وجمواهر الإكتفاء ١/١٦٦ ،

١٢٧ ، والشرح المصغر ١/٥٨٩ ، وابن رشد ١/٢٥١ ،

وروضة المطالعين ١٢/١٢٩ ، وانفتي ٢/٦٢٢ ، ٦٢٣ ،

وروضة الأمة في اختلاف الأئمة ص ٧٤ ، ٧٥

قال جابر بن زيد ، وابن سيرين ، وعطاء ، ومجاهد ، وابن أبي ليلى ، وإسحاق وأبو ثور وغيرهم .

وذهب الحنفية إلى أنه لا زكاة في مال الجنون ، لأنه غير مخاطب بالعبادة ، والزكاة من أعظم العبادات ، فلا تجب عليه كالصلاة والحج لقوله ﷺ : « رفع العلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن النسي حتى يحتلم ، وعن الجنون حتى يعقل »<sup>(١)</sup>

وقال علي رضي الله تعالى عنه : لا تجب عليه الزكاة حتى تجب عليه الصلاة ، إليه ذهب الحسن ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير وأبو وائل ، والنخعي .

وحد اعتماد الجنون في حق الزكاة عندهم أن يستغفر الحول ، وروى هشام عن أبي يوسف أن اعتماداً في حق الزكاة بأكثر السنة ونصف السنة ملحق بالأقل ، لأن كل وقتها الحول ، إلا أنه مديد جداً ، فقدر أكثر أحول عملاً بالتفسير والتخفيف ، فإن اعتبر أكثر السنة أسوأ وأخف على المكلف ، وإذا بلغ الصبي مجنوناً ، وهو مالك لتصاب هزال حنونه بعد مضي ستة أشهر ثم ثم الحول من وقت البلوغ وهو متيق ، وجبت عليه الزكاة عند محمد ، لأنه يفرق بين الجنون الأصلي والعارض ، ولا تجب عند أبي يوسف ،

(١) حديث : « رفع العلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن النسي حتى يحتلم ، وعن الجنون حتى يعقل » (١٦)

والردة، والتسريح، والمشرأ، وغيرها من التصرفات القولية، فبطلانها بالجنون أولى، لأن المجنون عديم العقل والتعيز والأهلية، واستدلوا لذلك بقوله عليه الصلاة والسلام: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»<sup>(١)</sup> ومثل ذلك كل تصرف قولي لما فيه من الضرر.<sup>(٢)</sup>

بل يستأنف الجول من وقت الإفاقة، لأنه بمنزلة الصبي الذي بلغ الآن عدله، ولو كان الجنون عارضا فزال بعد مدة أشهر، نجب الزكاة بالإجماع لأنه زال قبل الامتداد عند الكل.<sup>(٣)</sup> ويعكس عن ابن مسعود، والذوري، والأوزاعي أنهم قالوا: نجب الزكاة في الحال، لكنه لا يخرج حتى يفيق.<sup>(٤)</sup> وتفصيله في مصطلح: (إفاقة)

أما زكاة زرع المجنون فلا خلاف في وجوبها فيه. وكذلك صدقة الفطر عند الجمهور، وقال محمد وقر من الخفية: لا نجب صدقة الفطر في مال المجنون فيضمنها الولي والرعي لم أدبائها من ماله.<sup>(٥)</sup>

و- أثر الجنون في التصرفات القولية:  
١٥- أجمع الفقهاء على أن الجنون كإعفاء والنسوم، بل هو أشد منها في فوات الاختيار وتبطل عبارات المنع عليه، والنائم في التصرفات القولية، كالطلاق، والإسلام،

ز- أثر الجنون في عقود المعاوضة:  
١٦- لا خلاف بين الفقهاء، في أن كل تصرف قولي يصدر في حالة الجنون فهو باطل، فالمجنون لا تصح عقوده لرجحان جانب الضرر نظرا إلى منه، وقلة مبالته، وعدم قصد المصالح.<sup>(٦)</sup>

ح- أثر الجنون في الشرعات:  
١٧- سبق بيان أن التصرفات القولية لا تصح من المجنون، لأن المجنون تطلب الولايات،

(١) ابن عابدين ٤/٢، والاختيار ١/٩٩، وكشف الأسرار ١/٢٦٨، والمبني ٢/٢٢٩.  
(٢) المبني ٢/٢٢٢، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ٧٤، ٧٥.  
(٣) ابن عابدين ٤/٢٩، ٣٢، والاختيار ١/٩٩، ١٢٤، والشرح الصغير ١/٩٢١، وروضة الطالبين ٢/٢٩٣، والمبني ٢/٢٢٣.  
(٤) الاختيار ١/٩٩، والمبني ٢/٢٢٨، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ٧٤، ٧٥.  
(٥) الاختيار ١/٩٩، والمبني ٢/٢٢٨، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ٧٤، ٧٥.  
(٦) الاختيار ١/٩٩، والمبني ٢/٢٢٨، ورحمة الأمة في اختلاف الأئمة ٧٤، ٧٥.

وإذا زال الجنون لا تعود ولايته، إلا في « ولاية  
للمنافعة تعود من غير استئناف توليته »<sup>(١)</sup>

ك - أثر الجنون في المخالفات :

٣٠ - تقدم أن الجنون عارض من عوارض  
الأهلية بطراً على العقل فذهب به، ولذلك  
نسقط فيه المؤاخاة والخطاب لعدم وجود العقل  
الذي هو وسيلة فهم دليل التكليف

فالجنون سبب من أسباب عدم المؤاخاة  
بالنسبة لحقوق الله تعالى حسب البيان السابق،  
ولا حد على الجنون، لأنه إذا سقط عنه  
التكليف في العبادات، والإثم في المعاصي  
فالحد النبي على الدرء بالشبهات الأولى، وأما  
بالنسبة لحقوق المباد كالضمان ونحوه فلا  
يسقط، لأنه ليس تكليفاً له، بل هو تكليف  
للزول ياداه الحق المالي المستحق في مال  
الجنون، فإذا وقعت منه جرائم، أخذ بها مالياً  
لا مدنياً، وإذا أتلّف مال إنسان وهو مجنون وجب  
عليه الضمان، وإذا قتل فلا قصاص وكجب دية  
القتيل، كذلك لا يتم إحصان الرجم والغذف  
إلا بالعقل، فالجنون لا يكون محصناً لأنه لا  
خطاب بذوق العقل<sup>(٢)</sup>.

واعتماد الأقوال، فلا تصح ميثه ولا صدقته،  
ولا وقفه، ولا وصيته، وما إلى ذلك، لأن  
التصرفات يشترط فيها كمال العقل، والمجنون  
مسلوب العقل أو مختله، وعليه التمييز  
والأهلية، وهذا يراجع الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

ط - أثر الجنون في الولاية :

١٨ - لا خلاف بين جمهور الفقهاء في أن الجنون  
يزيل الولاية لعدم تمييزه، ولأن الولاية إنما ثبتت  
نظراً للمعول عليه عند عجزه عن النظر لنفسه،  
ومن لا عقل له لا يمكنه النظر، وأيضاً المجنون  
لا يلي نفسه، فلا يلي غيره بالأولى<sup>(٤)</sup>.

ي - جنون القاضي :

١٩ - « جمع الفقهاء على أن القاضي لا بد أن  
يكون عاقلاً، فلا يصح قضاءه المجنون، لأن  
القضاء ولاية، والمجنون لا ولاية له، ولأن  
الجنون سلب الولايات واعتبار الأقوال،  
وكذلك إذا جن القاضي فيعزل ولا ينفذ  
حكمه ».

(١) من عاصم ٣٥٩/٢، ٣٥٩/٦، والاعتبار ١٢١/٣،  
٦٩/٦، والقوانين الفقهية ص ٢٧٦، ٢٧٧، والفقه  
١٥٣/٢، ونيل المظرب ١١٢/٢، ٣٨، ٣٩، ٤٠،  
(٢) أبي عبيد ٢٩٤/١، ٢٩٦، والاعتبار ٨٣/١،  
٩٩/٣، والقوانين الفقهية ص ٢٠٥، ٢١٢، والفقه  
١٢٥/٣، ٢٢٦، ونيل المظرب ١٤٨/٢، ١٥٥،  
(٣) من عاصم ٣٠١/١، والاعتبار ٨٢/٣، والقوانين  
الفقهية ص ٢٩٩، والفقه ٢٩٩/٢، ٢٩٩/٢، ورحة  
الأمة في خلاف الأئمة ص ٣١٩، ونيل المظرب ١١٩/١  
(٤) الاعتبار ٨٨/٢، ٩٣، ١٠٢، والقوانين ص ٣٥٨، -

عدم العلم بالجنون حال العقد ثبوت الخيار، أما العالم به فلا خيار له. (١)

وشرح الحنفية بأنه لا خيار للزوج، وكذلك الزوجة لا خيار لها عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وهو قول عطاء، والشافعي، وعمر بن عبد العزيز، وابن زياد، وأبي قلاب، وابن أبي نئيل، والأوزاعي، والثوري، والخطابي، وفي الميوط، أنه مذهب علي، وابن مسعود رضي الله عنهم، ويرى محمد أن لها الخيار، لأنه لا تنظم بينهما المصالح، فثبت لها الخيار دفعا للضرر عنها بخلاف الزوج، لأنه يقدر على دفعه بالطلاق. (٢)

طروه الجنون على من صح تصرفه:

٢٣ - سبق بيان أن التصرفات التقولية لا نصح من الجنون، كما أن العقوبة القيدية تسقط عنه إذا ارتكب ما يوجب التقصاص أو الحد.

لكن إذا تصرف وهو عاقل ثم طرأ عليه الجنون أثناء سريان التصرف ومباشرته، كما هو الحال في الرصبة، والوكالة، والشركة مثلا، أو كان ارتكب ما يوجب التقصاص، أو الحد وهو

لا جزية على المجنون :

٢١ - ذهب الجمهور إلى أنه لا جزية على المجنون، لأن الجزية شرعت جزاء عن التكفر وحمل الكافر على الإسلام، فتحجري مجرى القتل، فمن لا يعاقب بالقتل، لا يؤخذ بالجزية، والمجنون لا يجوز قتله، فلا جزية عليه. (١) وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في (جزية).

هل يعتبر الجنون عيبا في النكاح ؟

٢٢ - اختلف الفقهاء في النكاح، فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن الجنون في كل من الزوجين يعتبر عيبا يفسخ به النكاح مطلقا كان أو متقطعا، فإذا وجد أحد الزوجين بالأخر جنونا، ثبت الخبر في فسخ النكاح لغو أو الاستمتاع المقصود منه، ثم اشترط المالكية لثبوت الخيار كون الجنون موجودا حين عقد النكاح، فإن حدث بعده فلا خيار للزوج إن اشتهت به المرأة، ولها الخيار إن ابتلى الزوج به لدفع الضرر الداخِل على المرأة.

وأما الشافعية والحنابلة فقد صرحوا بإشراط

(١) فتح القدير ١/١٣٣، ١٣٤، والفقيه ٣/٢٩٦،  
والقوانين الفقهية ١/٢٦١، ٢٧٣، ونسب المار ١/٣٣٣،  
١٧٨، ١٧٧/٢

(٢) الاختصار ٣/١١٤، وابن عابد ٢/٥٩٧، وفتح القدير  
١/١٣٢، ١٣٤

٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ورحمة الأمانة في الاختلافات  
١/٢٧١، ٢٧٧، والمغني ٨/٢١٧، ونيل  
المار ١/٣٩٠

(١) الاختصار ٤/١٣٨، والقوانين الفقهية ص ١٦٦، ورحمة  
الأمانة في اختلاف الأئمة ص ٣٠٥، والمغني ٨/٥٠٧

عاقل ثم جن قبل الفصاص، أو قبل إقامة العقد، فإن الحكم يختلف، ونسألي بيان حكم بعض المسائل.

أولاً - في التصرفات القولية :  
أ - الوصية :

٢٤ - لا تصح الوصية من المجنون ابتداءً وهذا باتفاق. أما إذا أوصى العاقل ثم جن فقد قال الكاساسي: لو جن جنونا مطبقاً بطلت وصيته، لأن الوصية عقد جائر (أي غير لازم) كالوكالة فيكون لبقائه حكم الإنشاء كالوكالة، فتعتبر أهلية العقد إلى وقت الموت، ونهى ابن عابدين على أن من أوصى بوصية ثم جن، فإن أطبق الجنون حتى بلغ سنة أشهر بطلت وإلا فلا. (١)  
وظاهر كلام الجمهور أن الوصية لا تبطل بجنون الموصي بعد الوصية. فقد قال المالكية: لا تصح الوصية من المجنون إلا حال إفاقته. (٢)

وفي قواعد الأحكام: إذا جن الموجب بين الإيجاب والقبول بطل إيجابه بخلاف الوصية لأنها لا تبطل بالموت فالأولى أن لا تبطل بها حرته. (٣)

وفي شرح منتهى الإرادات من كان يفتق

أحياناً ووصى في إفاقته صحت وصيته. (٤)  
هذا بالنسبة للموصي، أما بالنسبة للموصي فالأصل أنه بشرط فيه أن يكون عاقلاً، لأن المجنون لا يلي أمر نفسه فلا يكون له التصرف في شئون غيره بطريق الأولى. فإن طرأ عليه الجنون فإن الفقهاء يختلفون في صحة الوصية إليه، تبعاً لاختلافهم في الوقت المعتبر لتوافر العقل فيه، وذلك على الاتجاهات التالية:

أ - يعتبر اشتراط توافر العقل عند الإيصاء من الموصي وعند موته دون اعتبار ما بينهما حتى لو أوصى إلى العاقل ثم تغيرت حاله فجن بعد الوصية وقبل الموت ثم علق فكأن عند موت الموصي حاتلاً صحت الوصية إليه، لأن الشرط موجود حال العقد وحال الموت فصحت الوصية كما لو لم تغبر حاله، ولأن حال العقد حال الإيجاب، وحال الموت حال التصرف فاعتبر فيها. وهذا هو الأصل عند الحنابلة وهو ظاهر كلام الحنفية وفي قول عند الشافعية. (٥)

ب - يعتبر اشتراط العقل في الوصي إليه عند الإيصاء وسابغده إلى وقت الموت أي ابتداءً ودواماً وعلى ذلك لو جن الموصي بعد الإيصاء إليه لم تصح وصيته، لأن كل وقت من ذلك يجوز

(١) شرح منتهى الإرادات ٢/ ٥٣٩

(١) البدائع ٣٩٤/٧، وابن عابدين ٤١٥/٥، ٤٩٥

(٢) تمهيد مدارك ٢/ ٢٨٣

(٣) قواعد الأحكام ٢/ ١٢٥

(٤) كشاف القضاء ١/ ٣٩٤، والمغني ٦/ ١٤١، وشرح منتهى

الإرادات ٢/ ٥٧٤، وابن عابدين ٤١٩/٥، والتهذيب

١٧٠/١

جديد، قال في الكشف: إن أمكن بأن قال الوصي مثلاً: إن انعزلت لفقد صفة ثم عدت إليها فأنت وصي.

لكن في منتهى الإرادات وشرحه ما يخالف ذلك فقد جاء فيه: إن عاد الوصي إلى حاله بعد تغيره عاد إلى عمله لزوال المانع.<sup>(١)</sup>

وعند الحنفية ما ينفذ بقاءه إن لم يعزل قال ابن عابد بن نقلا عن الخانية: لو جن الوصي مطبقا ينبغي للمفاضي أن يذكه، ولو لم يفعل حتى أفاق فهو على وصايته.

وعند المالكية ينعزل الوصي بالجنون ويقسم الحاكم غيره مقامه.<sup>(٢)</sup>

ب - طر وه الجنون على الولي في التكاح: ٢٥ - يشترط في الولي أن يكون عاقلا والمجنون ليس من أهل الولاية لأنه لا ولاية له على نفسه فلا يكون له ولاية على غيره.

وإذا طرأ الجنون على من له ولاية التكاح، فإن كان جنونه مطبقا سلبت ولايته وانتقلت لمن بعده، ولا ينظر إفاقته في تزويج موليته، وإنما يزوجه من انتقلت إليه الولاية من الأولياء.

(١) نهاية المحتاج ١/٢٠٦، والمهذب ١/٤٧٠، والمغني ١/٤٦٦، وكشاف القناع ١/٣٩٤، وشرح منتهى الإرادات ٢/٥٧٥.

(٢) ابن عابد بن ١/٤٢٩، ومنه الجليل ١/٦٨٩، والمفروق الدواني ٢/٣٢٩ - ٣٣٠.

أن يستحق فيه التصرف بأن يموت الوصي فاعتبرت الشروط في الجميع، وبهذا قول المالكية وهو قول عند الشافعية واحتمال للحنابلة ذكره صاحب المغني.<sup>(١)</sup>

ج - عشر اشترط العقل عند موت الوصي فقط، وعلى هذا لو أوصى إلى مجنون فأفاق قبل وفاة الوصي صححت الوصية، لأن التصرف بعد الموت فاعتبرت الشروط عنده كما تعتبر عندالة الشهود عند الأعداء، أو الحكم دون التحمل، وهذا هو الأصح والمعتمد عند الشافعية، وهو ما صرح به صاحب شرح منتهى الإرادات من الحنابلة.<sup>(٢)</sup>

وإذا طرأ الجنون على الوصي بعد انتقال الوصاية إليه يموت الوصي انعزل عن الوصاية فإذا أفاق فلا تعود الوصاية إليه إلا بعقد جديد كما يقول الشافعية والحنابلة.

جاء في نهاية المحتاج ينعزل الوصي بالجنون ولا تعود الولاية بعد الإفاقة إلا بتولية جديدة.

وفي المغني وكشاف القناع: إن زالت الوصاية بعد الموت وانعزل ثم عادت الصفات المعتبرة لم تعد وصايته، لأنها زالت فلا تعود إلا بعقد جديد.

(١) الفواكه السوان ٢/٣٢٨، ٣٢٩ - ٣٣٠، والمهذب ١/٤٦٦، والمغني ١/٤٦٦.

(٢) مني المحتاج ٣/٧٤، ٧٦، والمهذب ١/٤٧٠، والمفروق ١/٦٨٩.

الولاية قبل أن يعلم بصحة ولاية الأول ففيه وجهان بناء على القولين في الوكيل إذا باع ما وكل في بيعه قبل أن يعلم بالمنزل.<sup>(١)</sup>

وقال الحنابلة: إن زوج من انتقلت إليه الولاية وكان الأقرب قد صار أهلاً بعد إفاقته، ولكنه لم يعلم عند التزويج أنه صار أهلاً وإنما علم أنه عاد أهلاً بعد تزويجها لم يعد العقد. وكذا إن زال المنع وصار أهلاً بعد العقد لم يعد العقد.<sup>(٢)</sup>

جـ - طرؤه الجنون على الحاضن :  
٣٦ - يشترط في الحاضن الحفل فلا حضانة لجنون، وإذا كان الحاضن عاقلاً ثم طرأ عليه الجنون زالت ولاية الحضانة وانتقلت لمن بعده من الأولياء.

وتعود الحضانة بزوال الجنون لزوال المنع. قال ابن عابدين: يعود الحق بزوال مانعه، وهذا ليس من قبيل عقد الساقط، وإنما معناه منع منه مانع كمنوطه: تسقط الولاية بالجنون ثم تعود بزوال ذلك، وهذا يفتق.<sup>(٣)</sup>  
وينظر تفصيل ذلك في: (حضانة).

وهذا عند الحنفية والشافعية والحنابلة وبعض فقهاء المالكية.

وإن كان الجنون غير مطلق ثبت له الولاية في حال إفاقته لأنه لا يستديم زوال عقله فهو كالإغفاء، فلا تزوج مولى بل تنظم إفاقته، وهذا عند الحنفية والحنابلة والمالكية، وهو ما صححه الرافعي من الشافعية.

وعند بعض المالكية لا تسلب ولاية المجنون ولو مطبقاً، ولا تزوج ابنته لأن برءه مرجو، قاله الشافعي.

وصحح النووي في الروضة أن الجنون سالب للولاية، سواء كان مطبقاً أم منقطعاً.<sup>(٤)</sup>

ولو زاول الجنون عادت الولاية لزوال المانع، وإن زوجها من انتقلت إليه الولاية فقد قان الشافعية على ما جاء في معنى المحتاج: لو زوج الأبعد فادعى الأقرب أنه زوج بعد تأهله، قال الماوردي: فلا اعتبار بهما، والرجوع فيه إلى قول الزوجين، لأن العقد لها فلا يقبل فيه قول غيرهما، وجزم قيساً لزوجها بعد تأهل الأقرب أنه لا يصح سواء أعلم بذلك أم لم يعلمه.<sup>(٥)</sup>  
وفي المذهب قال: إن زوجها من انتقلت إليه

(١) المهذب ٢/ ٣٧.

(٢) شرح معاني الآثار ١٩/ ٣٦، وكتاب الفتح ٥/ ٥٤.

(٣) ابن عابدين ٦١٠/ ٦٦، ومنع اجبيل ١٥٨/ ١٥٩.

والزرقاني ٢٧٢/ ١، وسني المحتاج ٣/ ٤٥٦، وكشاف

الفتح ٤٩٨/ ٥ - ٤٩٩.

(٤) حاشي القليوب ١٨٠/ ١٨١، وابن عابدين ٢١٢/ ٢١٣.

والزرقاني ١٨١/ ٣، ومنع الحليل ٢٢/ ٢٣، ومعنى المحتاج

١٥٤/ ٢، والمهذب ٣٧/ ٢، وقليوبي ٣٢٥ - ٣٢٦.

والنفق ٤٦٥/ ٦، وشرح معاني الآثار ١٨٣/ ١٨٤.

(٥) معني المحتاج ١٥٤/ ٣ - ١٥٥.

د - طرؤه الجنون على ناظر الوقف :

٢٧ - إذا طرأ الجنون على ناظر الوقف زالت ولايته ، فإذا زال الجنون وأفاق عادت ولايته على الوقف .<sup>(١)</sup>

ويستقل تفصيل ذلك في : (وقف).

هـ - الوكالة :

٢٨ - طرؤه الجنون المطلق على الموكل أو الوكيل يبطل عقد الوكالة ، لأن الوكالة عقد جائز (غير لازم) فيكون لبقائه حكم الإنشاء ، والوكالة تعتمد العقل في الموكل والوكيل ، فإذا انتفى العقل انقضت صحة الوكالة لانقضاء ما تعتمد عليه وهو أهلية التصرف .

وهذا عند الخضة والشافعية والحنابلة .<sup>(٢)</sup>

لكن الحنفية يقولون : إذا كانت الوكالة لازمة بحيث لا يملك الموكل عزل الوكيل كالعدل إذا سلف على بيع امرئ ، وكان لتسليف مشروطاً في عقد الرهن فلا ينعزل الوكيل بجنون الموكل ، وإن كان الجنون مطبقاً ، لأن الوكالة متى كانت لازمة بحيث لا يقدر الموكل على عزل الوكيل لا يكون لبقاء الوكالة حكم الإنشاء ، وكان الوكيل في هذه الوكالة بمنزلة المالك من حيث إنه لا

يملك الموكل عزله ، ومن ملك شيئاً من جهة أخرى ثم جن المالك فإنه لا يبطل ملكه كم لو ملك عيناً فكذا إذا ملك التصرف .

وفي ذلك تفصيلات تنظر في : (وكالة) .

وعند الحنفية أيضاً : إذا أفاق الموكل بعد جنونه تعود الوكالة ، ولا تعود الوكالة بإفاقة الوكيل بعد جنونه ، لأن الجنون يبطل للأهلية على وجه لا يحتمل العود إلا على سبيل القنطرة .<sup>(٣)</sup>

وعند الشافعية لا تعود الوكالة بإفاقة أحدهما ، فقد جاء في معنى الحجاج ينعزل الوكيل بخروج الموكل أو الوكيل عن أهلية التصرف بجنون وإن رآه عن قرب ، لأنه لو فارق منع الانعقاد ، فإذا طرأ قطع .<sup>(٤)</sup>

وعند المالكية قال المدسوقي : لا ينعزل الوكيل بجنونه أو جنون موكله ، إلا أن يطول جنون الموكل حداً ، فينظر له الحاكم .

وفي منح الحليل قال ابن عرفة نقلاً عن المازري : جنون الوكيل لا يوجب عزله إن برأ ، فكذا جنون الموكل وإن لم يبرأ .<sup>(٥)</sup>

وفي الموضوع تفصيلات كثيرة تنظر في مصطلح : (وكالة) .

والكلام في الوكالة يعتبر مثالا للعقود الجائزة

(١) الفتاوى الهندية ٢/٢٦٦ ، ونجاة المحتاج ٢/٢٩٥ .

(٢) القسطنطينية وشرحها ٧/١٣٩ ، وابن عابدين ١/٤١٧ .

(٣) البدائع ٢/٣٨٨ ، وسبابة المحتاج ٤/٥٥ ، ومعنى المحتاج

٢/٢٣١ ، وكشافه الفصاح ٢/١٦٨ ، وشرح مشي

الإمامية ٢/٣٠٠ ، والفتي ١٥/١٢٤ .

(٤) الفتاوى وشرحها ٧/١٤١ ، وابن عابدين ١/٤١٧ .

(٥) معنى المحتاج ٢/٣٤١ .

(٦) المدسوقي ٣/٣٩٦ ، ومنح الحليل ٢/٢٩٦ .



كالشركة، والمضاربة، والجماعة، وغيرها، وهي تبطل بجنون أحد العاقدین في الجملة.

وعند الحنفية تبطل الشركة بجنون أحد الشريكين جنونا مطبقا، فالشركة قائمة إلى أن يتم إطباق الجنون فتفسخ، فإذا عمل بعد ذلك فالربح كله للعامل والمضاربة عليه. (١)

وعند الحنابلة بعد أن تكلموا على مطلق الوكالة بجنون الموكل أو الوكيل قالوا: وكذلك كل عقد جائز من الطرفين كشركة، ومضاربة، وجماعة، يبطل بالجنون المطبق من أحدهما. (٢) وتنتظر التفصيلات في أبوابها.

و- طرره الجنون على من له الخيار في البيع:  
أ- في خيار المجلس:

٢٩ - خيار المجلس يجعل العقد غير لازم إلى أن يتم التصرف من المجلس أو يتم التأخير، وهذا عند من يقول بخيار المجلس، وهم الشافعية والحنابلة.

وإذا طرأ الجنون على أحد العاقدین في مجلس العقد قبل التصرف أو التأخير، فالأصح عند الشافعية انتقال الخيار إلى الولي من حاكم أو غيره، كالسوكل عند موت الوكيل، وإلى السيد عند موت المكاتب، أو العبد المأثور،

(١) ابن عابدين ٢٩١/٣

(٢) كشاف الفتن ٤٦٨/٣، وشرح منتهى الإرادات

٣٠٥/٢، ومضي المحتج ٢١٩/٢

ومقابل الأصح أن الخيار يسقط، لأن مفارقة العقل ليست أولى من مفارقة المكان. (٣)

وعلى الصحيح من مذهب الحنابلة، كما في الإنصاف وغيره، أن الجنون الطارئ لا يقطع الخيار، والمجنون على خياره إذا أفاق من جنونه، ولا يثبت الخيار لوليه، لأن الرغبة في البيع وعدمه، لا تعلم إلا من جهته.

وفيل: وله أيضا يله في حال جنونه. قاله في الرعاية. (٤)

ويتوجه كما في مطالب أولي النهى: أن انتقال الخيار إلى السولي إنما هو في حالة الجنون المطبق، للباس من إفاقته، قال: وهذا مبني على قول مرجوح. (٥)

ب- في خيار الشرط:

٣٠ - في البيع بشرط الخيار إذا طرأ الجنون على من له الخيار، فعند الشافعية والحنابلة لا يقطع خياره، ويقوم وليه أو الحاكم مقامه، فيجعل ما به الخط من الفسخ أو الإجازة.

وقال الشافعية كما في المجموع للتوري: إذا

(١) مضي المحتج ٤٥/٢ - ٤٦، والمغلي على التقييري ١٩٣/٢

(٢) الإنصاف ٣٧٠/١ - ٣٧١، ومطالب أولي النهى ٨٦/٢، وكشاف الفتن ٢٠١/٣، وشرح منتهى الإرادات ١٦٨/٢، والمضي ٢٩١/٣

(٣) مضي ٥٦٦/٣، والإنصاف ٣٧١/١، ومطالب أولي النهى ٨٦/٢

المضي ٨٦/٣

الرد، وأطلق المجنون فلا يعتبر اختياره بل مانتظره  
السلطان هو العنبر.<sup>(١)</sup>

واعنبر الخفية على ما جاء في فتح القدير  
والفتاوى الهندية أن المجنون الطارئ على أحد  
المتعاقدين في مدة الخيار هو من المماني التي ينفذ  
بها البيع إذا مضت أيام الخيار وهو على جنونه.

ولرأساق في مدة الخيار فقد حكى عن  
الطواريسي أنه لا يكون على خياره.

وقال الإبيجايي وشمس الأئمة الحلواني:  
الأصح أنه على خياره وهو منصوص في الآذون.  
كذا في الذخيرة.

وقال في الفتاوى الهندية: التحقيق أن  
المجنون لا يفسط الخيار.<sup>(٢)</sup>

طروء المجنون على الموجب قبل القبول:

٣١ - تحدث الفقهاء عن لو طرأ المجنون على  
الموجب في العقد قبل قبول الطرف الآخر. قال  
الشافعية: لو جن الموجب بين الإيجاب والقبول  
بطل إيجابه.<sup>(٣)</sup>

وقال ابن قدامة: إن أوجب الذكاح ثم زال

جن أحد المتعاقدين في مدة الخيار وأقام القاضي  
قائمًا يقوم مقامه في الخيار، ففسخ القيم أو أجاز،  
فأساق العاقد وادعى أن العبطة خلاف ما فعله  
القيم، قال القاضي حين غيره: ينظر الحاكم  
في ذلك فإن وجد الأمر كما يقول المقيم مكنه من  
الفسخ والإجازة، ونقض فعل القيم، وإن لم  
يكن ما ادعاه المقيم ظاهراً، قال قول فوق القيم  
مع يمينه، لأنه أمين فيما فعله، إلا أن يقيم  
المقيم بينة بما ادعاه.<sup>(٤)</sup>

وقد فصل المالكية في طروء المجنون على أحد  
المتعاقدين، قالوا: إذا جن من له الخيار وعلم أنه  
لا يقيق أو يقيق بعد وقت طويل يضر الانتظار  
إليه بالعاقد الآخر، فإن السلطان أو نائبه ينظر له  
في الأصح من إعضاء أورد.

أما إن كان يقيق بعد أيام الخيار وما ألحق بها  
يقرب، بحيث لا يضر الصبر إليه على الآخر  
فإنه تنتظر إفاقته ولا ينظر السلطان.

ولو لم ينظر السلطان حتى مضى يوم أو يومان  
من أيام الخيار زال المجنون احتسب ما مضى من  
المدة على الظاهر، ولو لم ينظر السلطان حتى  
أنقضى بعد أحد الخيار لا يستأنف له أجل على  
الظاهر والمبيع لازم لمن هو يمينه.

وإذا نظر السلطان في الأصح من الإعضاء أو

(١) الفتاوى على الشرح الكبير ١٠٣/٢

(٢) فتح القدير ٥٠٩/٥ - ٥١٠ - والفتاوى الهندية ٤٢/٣ -

(٣)

(٤) المجموع ١٥٦/٩، تحقيق الطبعي وقرائده الأحكام

١٢٥/٢

(١) المجموع شرح المذهب ١١٦/٩، تحقيق الطبعي، وبني

الاحتجاج ٤٥/٢ - ٤٦ - ومطلب أولي هدى ٩٩/٣

عقله بجنون يطل حكم الإيجاب ولم ينفد بالقبول بعده. <sup>(١)</sup>

وتنظر تفصيلات ذلك في مواضعه.

طوره الجنون على من وجب عليه قصاص أو حد :

أ - في القصاص :

٣٢ - لا خلاف أن من قتل غيره وهو مجنون فلا قصاص عليه، وذلك لقول النبي ﷺ : «رفع القلم عن ثلاثة : عن السائم حتى يستيقظ، وعن العبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق» <sup>(٢)</sup> ولأن المجنون ليس له قصد صحيح.

أما من ارتكب جريمة القتل وهو عاقل ثم جن، فعند الشافعية والحنابلة لا يسقط عنه القصاص، ويقتص منه في حال جنونه سواء ثبت عليه الجناية بينة أو إقرار، لأن رجوعه غير مقبول. <sup>(٣)</sup>

أما الحنفية فلهم تفصيل آخر، قالوا : إن جن العاقل قبل القضاء عليه أو جن بعد القضاء عليه وقبل دفعه للنولي سقط القصاص استحساناً، وانقلب دية في ماله لتمكن الخلل في الوجوب، وإن جن بعد دفعه لأوليائه الغنيل فلهم قتله،

(١) المعنى ٦/ ٢٢٥.

(٢) حديث : «رفع القلم عن ثلاثة...» سنن ترمذ رقم ١١٥٠.

(٣) لسنن أبي داود ١٢/ ٤، ومضى المساجد ١/ ١٣٧، والمعنى

٦/ ٢٦٥، ومضى الإبراهيم ٣/ ٢٧٩

لأن شرط وجوب القصاص عليه كونه عاظماً حال الوجوب، وذلك بالقضاء ويشم بالدفع إلى أولياء القتل، وهذا فيمن كان جنونه مطبقاً، أما من كان مجن ويفيق فإنه يقتص منه في إفاقته. <sup>(١)</sup>

واختلفت أقوال المالكية : فعند مالك ينتظر إفاقته المجنون فيقتص منه حال إفاقته. قال ابن الموزان : فإن أيسر من إفاقته كانت الدية عليه في ماله، ولا يقتل وهو مجنون، وقال المغيرة : يسلم إلى أولياء المقتول إن شاءوا قتلوه وإن شاءوا عفا عنه وليس لهم أن يلزموه الدية، وقال اللخمي : أرى أن يكون الخيار لأوليائه المقتول فإن شاءوا قتلوه وإن شاءوا أعفوا الدية من ماله إن كان له مال وإلا اتبعوه بها.

ولو أشكل على البيعة أقتل في حال عقله أو جنونه، فقال بعض الفرويين : لا يلزمه شيء، وهو الصواب، لأنه شك في المضي عليه، لأن القاضي لا يحكم عليه إلا بعد أن تشهد البيعة عنده أنه قتل حال كونه في عقله. <sup>(٢)</sup>

ب - في الحدود :

٣٣ - اتفق الفقهاء - بالنسبة لحد الردة - على أن من ارتد وهو عاقل ثم جن، فلا يقام عليه الحد

(١) ابن عابدين ٥/ ٣١٢، ٣٧٦.

(٢) الخطاب ٦/ ٢٢٢، ولخزرقاني ٨/ ٣٢٢، ونفع المعنى الملك

رجوعه يفضل، فيحتمل أنه لو كانت صحيحة  
راجع. <sup>(١)</sup>

وصرح اسانكة والحنفية بأن من ارتكب  
ما يوجب حداً لم جن فلا يقام عليه الحد حتى  
يقين. <sup>(٢)</sup>

ونظر تعجيل ذلك في أبوابه من: (زنى،  
وقذف، وسرقة... الخ).



حال جنونه، بل ينتظر حتى يقين ويستأنف،  
لأنه قد يعقل ويعود إلى الإسلام. ولأن المرتد  
يقفل بالإصرار على الردة، والمجنون لا يوصف  
بالإصرار ولا يمكن استأنفه.

هذا وقد صرح الشافعية بأن من ارتد  
واستيب فلم يثبت له جن، فإنه يجوز قتله حال  
جنونه، ولم يُعثر على مثل هذا الحكم عند غير  
الشافعية، وإن كانت قواعدهم لا تأبه، لأن  
انقاية من ننظر إفاقته هي الاستئانة وقد  
حصت. <sup>(٣)</sup>

أما بالنسبة لقضية الحدود فهناك فرق بين في  
استيفاء الحد، وبين ما ثبت بالإقرار وما ثبت  
بالبينة على ما صرح به الشافعية والحنابلة.

جاء في محبي المحتاج: من أقر بما يوجب حد  
الله تعالى لم جن لا يقام عليه حينئذ احتياطاً،  
لأنه قد يرجع عن الإقرار، فلو استوفى منه حينئذ  
لم يجب فيه شيء، بخلاف ما لو ثبت بينة أو أقر  
مقصد لم جن فإنه يستوفى منه في جنونه لأنه  
لا يسقط رجوعه. <sup>(٤)</sup>

وقال ابن قدامة: من ثبت عليه الحد بالإقراره  
ثم جن لم ينفى عنه الحد حال جنونه، لأن

(١) معجم المحتاج ١٣٧/٤، والمغني ١٤٨/٨، وصح المغني  
المالك ١٦١/١، وابن عابدس ٢٨٥/٢.

(٢) معجم المحتاج ١٣٧/٩، ونسخت المحتاج بحاشية نشر رامي  
٥٨٥/٧.

(٣) المغني ١٧/٢٢٤.

(٤) فتح الباعث الثلاث ١٦١/٢، والمحطات ١٣٢/٩، والمبدية  
٢٧٥/٩، راجع في الحديث ١٤٣/٢.



وعمل عن أحد أن الفرق إنما يكون في مني  
الرجل دون مني المرأة لأنه رقيق.  
وتفصيله في مصطلح : (نهادة ونجاسة).

ب - المعلقة :

٥ - الكثير من المفسرين يفسرون المعلقة بنقطة  
الدم النجاسة، وذلك استناداً إلى ما ورد في  
بعض تفسيراتها المعبودة<sup>(١)</sup>، والنقطة في هذه  
المرحلة تدخل في مرحلة مايسة، ولذلك  
استحقت أن توصف بوصف الخلق في قوله  
سبحانه وتعالى : *فخلقوا الإنسان من*  
*عقلى*<sup>(٢)</sup>.

٦ - وقد بين الفقهاء الحكم الشرعي بالنجاسة  
للعلاقة من ناحية الطهارة والنجاسة، فقال  
الحنفية وهو رواية عن عبد الحافظ، نجاستها،  
والصحيح عندهم أنها طاهرة، لأنها بد، جاني  
الآدمي، وقبل : إنها نجسة لأنها دم<sup>(٣)</sup>  
أما من ناحية حل الاستقاء وحرمه<sup>(٤)</sup>  
فمفصل ذلك في : (نجهاص).

ج - المضيضة :

٧ - المسفة مقدراً ما يصح، والنقص له هنا

إلا من الرجل كما هو ظاهر. وقيل إنها نقطة من  
ماء الرجل والمرأة وجمعها نطف. وفيها كل  
النسوي، وهذا الذي عليه جمهور العلماء،  
والمفسرين، وهو الواضح من قول الرسول *يلا*  
*فبما روي عنه*، وإذا سب ماء الرجل ماء المرأة  
نزع البذل له، وإذا سب ماء المرأة نزعته<sup>(١)</sup>  
وواضح من عبارة الحديث أن الجنين يتكون من  
النطفة المنزوجة من ماء الرجل وماء المرأة<sup>(٢)</sup>.  
٤ - ويتعلق بالمعلقة أحكام من حيث الطهارة  
والنجاسة، فذهب الحنفية والمالكية وهي رواية  
عن أحمد - خلاف المشهور - إلى أنها نجسة، ولا  
فرق في النجاسة بين ماء الرجل وماء المرأة،  
ويرى الشافعية وهو المشهور عن أحد أنها  
طاهرة. والقائلون بالنجاسة مطلقاً لا بد عندهم  
من غسل مني المرأة أيضاً إذا كان أوبئسا،  
والخالفون بظهارته يستحب عندهم غسل المني  
وطهارة ويستحب ترك مني الرجل. بهذا يرى أن  
الطهارة أو النجاسة لا يفرق فيها الخارج من  
الرجل والخارج من المرأة<sup>(٣)</sup>.

(١) حديث : *إذا سب ماء الرجل ماء المرأة نزع البذل*.  
تخرجه البخاري وصححه ١٦٥/٨ - ط نسخة من حديث  
نصر.

(٢) دائرة المعارف لبيداني ٥٦٩/٦ ط ١ - ر. ب. وكتب المصير  
عند تفسير الآية ٦ من سورة الطاري. وكتب الحديث  
عند شرح هذا الحديث.

(٣) المني ٩٢/٢، وابن عابدين ٢٢٧/١، ٢٦٩، والإمام  
وحاشيته ٢٧٧/١، والرد المحتار والدرر ٥٦/١.

(١) إجماع الأحكام لقول الفقهاء ٦/١٩، والفتح نكبر  
١٤/٢٣، وروح المعاني ١٨/٢٣، ونسب أبي السعود  
٣٦٠/٤/٤.

(٢) سورة الطق ٢١.

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٢٠/١، والمضي ٩٤/٢.

(٤) حاشية ابن عابدين ١١١/٢، والشرح الكبير ٢٦٩/٢،  
ونهاية المحتاج ١٧٩/١، والمضي ٨١٤/٨.

فوجب له الحقوقي لتي لا تحتاج إلى قبول،  
كتوب النسب، والإرث، والاستحقاق في  
اليوقف. (١) والشارع ومن أجاز إقامة أمين  
ليحافظ على مال الجتين إلا أن هذا الأمين ليس  
في حكم الأوصي، ولا يملك التصرف باسمه.  
ونظر تفصيل ذلك في مصطلح (أهلية).

أثر الجتين في نفقة أمه :

١٠- لا خلاف بين الفقهاء في أن الحارس المطلقة  
تستحق النفقة والسكنى لقوله تعالى : ﴿وإن  
كس أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضى  
حملهن﴾ (٢) والنفقة هنا سبب الجتين أو العدة (٣)  
على خلاف، ونهصيل ينظر في مصطلح (حامل، نفقة).

أثر الجتين في العدة :

١١- عدة الحارس تكون بوصف الحمل لقوله  
تعالى : ﴿وأولات الأحمان أجلهن أن يرضى

القطعة من اللحم بقدر ما يمتصغ، يقول  
الإمام الرزي عند تفسيره قول الله تعالى :  
﴿فخلقنا العلقة مضغة﴾ (١) في سي تحريك  
العلقة مضغة خلقاً، لأنه سبحانه يعني بمصر  
عراضها ويخلق عراضاً غيرها، فسمي خلق  
الأعراض خلقاً لها وكأنه سبحانه يخلق فيها  
أجزاء، الآية (٢)

٨- وتكلم الفقهاء في حكمها من حيث النجاسة  
والطهارة، فقال الحنفية : إنها نجسة كالعلقة،  
وذكر ابن القيم أن العلقة إذا صارت مضغة  
تطهر. وقال ابن عابدين : إن ذلك مشكل. (٣)  
والفصيل في مصطلح : (مضغة).

أما ما يتعلق بإسقاطها فبأبي بعد،  
وتفصيله في مصطلح : (إجهاض وسقط).

أهلية جتين :

٩- للجتين حقوق بينها الشارع، أساسها أهلية  
الوجوب والذمة. وأهلية الوجوب بالنسبة  
للجتين تكون ناقصة. قال الزيدوني : إن الجتين  
تة ذمة مطلقة، وإن كانت الأهلية ناقصة  
للجتين ناقصة، لأنه يحتمل الحياة والموت. (١)

(١) سورة المؤمنون / ١٣

(٢) التفسير الكبير ٢٣ / ٨٤

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٢٩ / ١

(٤) تنبيه الأسرار ١ / ١٣٥١

(١) الفناوي على الطوبى ١٥٦ / ٣، وأهلية الوجوب بعده  
علمة مرتبطة بالذمة، ويقون صدر الشريعة في الترميز  
والطوبى ١٥٦ / ٣. لعدة وصفه به الإنسان أهلاً  
له وعاهه. فلهذا نسبت حقوقه والالتزامات ويقون  
ابن الملك في شرح القار من ٩٣- الذمة نفس لما عهد  
سابقاً

(٢) سورة الطلاق / ٦

(٣) السدائى ٢٠٩ / ٣، والمدة ١٥٣ / ٥ ونسبة المحتاج

٢١١ / ٧، والإقناع ١٦٦ / ١، والفتي ١٨٢ / ٣

الغفهاء<sup>(١)</sup> على خلاف وتفصيل ينظر في  
مصطلح: (حامل، وطلاق)

أثر الجنين في عقوبة أمه :

١٥ - تنقذ الغفهاء على أنه لا يعدم الحية أو  
القصاص على الحامل حتى توضع، سواء أكان  
الحمل من زني أم من غيره، على تفصيل ينظر  
في مصطلح: (حامل)<sup>(٢)</sup>

أثر الجنين في دفن أمه :

١٦ - إذا ماتت كالزرة في بطنها حنث من مسلم  
بكباح أو طوء شبهة. فقد اختلف، هل تدفن  
في مقابر المسلمين مراعاة لجبينها، أو في مقابر  
الكفار مراعاة لخلفها<sup>(٣)</sup> على تفصيل ينظر في  
مصطلح: (حامل).

استحقاق الجنين في نكحة مورثه :

١٧ - نص الفقهاء على أن الحصل من حبة  
الزرة إذا تيقن وجوده عند الوفاة وانفصل عن  
أمه حياً وكان يتحقق فيه سبب من أسباب

حملهن<sup>(٤)</sup> وأجمع أهل العلم في جميع الأمصار  
أن المظلة الحامل تنقض عدها بوضع الحمل.  
والمتوفى عنها زوجها إذا كانت -أملاً فعدها  
بوضع الحمل على خلاف وتفصيل في ذلك<sup>(٥)</sup>  
ينظر تحت عنوان (عقة).

أثر الجنين في تصرفات الحامل :

١٨ - للجنين أثر في تصرفات الحامل في الشهور  
الأخيرة من الحمل، على خلاف وتفصيل ينظر  
في مصطلحي: (حامل، ومرض الموت).<sup>(٦)</sup>

موت الحامل وفي بطنها جنين حي :

١٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الحامل إذا  
ماتت وفي بطنها جنين حي يشق بطنها، ويخرج  
ولدها، لأنه استقاء حي بإتلاف جزء من  
ميت<sup>(٧)</sup> وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في  
مصطلح: (حامل).

أثر الجنين في الطلاق :

٢٠ - يقع حلاق الحامل رجعيًا وبائناً باتفاق

(١) سورة الطلاق ٤٢

(٢) البدائع ١٩٣/٢، والمبسوط ٣١١/٥، وفتح المقيم  
٧٣/٢، وحاشية ابن عابدين ٦٥٥/٢، وحاشية المدسوقي  
٤٧٣/٢، والشرح الكبير ١٧٤/١، والمغلب على أنه  
شجاع ٣٦/١، وبهية المتعاجل ١٢٧/٢، والمغني ٤٨٢/٢  
(٣) راجع في هذا (المجمع لأحكام الفرائض) ١٣٩/٢، والمغني  
١٦/٢

(٤) حاشية ابن عابدين ١١٠/١، وأبني ٥٥١/٢

(٥) راجع المغلابة والفتح ٣٢/٢، وبهية المتعاجل ٥٣/٢،  
وبهية المتعاجل ٥٣/٢، والإقناع ٤٣٤/٢، وأبني

١٠٢ - ٩٨/٧

(٦) المغلابة ١٥٨/٢، وشرح الكبير وحاشية المدسوقي  
٢٦٠/٢، ٣١٢، والمتعاجل وشرحه ٢٨٨/٢، ٤٩١،

والمغني ٥٣٩/٢، ١٧١/٨، والمغني ٢١٠/٢، ٢١٢

(٧) المغني ٥٦٢/٢



الورثة، ويدفع إلى من لا يتقصه الحمل كل ميراثه، ويدفع إلى من يتقصه الحمل أقل نصيبه، ومن ينفق الحمل لا يدفع إليه شيء، والنفصيل في (إرث).

### حكم الوصية للجثين :

١٩ - صرح الفقهاء بأن الوصية تثبت للجثين استحساناً من غير حاجة إلى قبول، باعتبار أنها استخلاف من وجهه، واجتنب بصلح خليفة في الإرث، فكذا في الوصية. بل لعل الوصية في هذا أظهر، يقول ابن قدامة: والحمل يرث فتصح الوصية له - فإذا وُثِرَ الحمل فالوصية له أولى<sup>(١)</sup>.

والجثين يستحق غلة العيّن الموصى بها من وقت وفاة الموصي عند الخسفة، ولذا ألان الوصية له توقف حتى يتم الوضع وتنفق حياته كما أنه يملك الموصى به جميعه إن كان واحداً، وإذا كان أكثر من واحد وبين ولادتهم أقل من سنة أشهر فإن الموصى به يكون فيها أولهم، وتفصيل ذلك في مصطلح: (حمل، وصية).

### الموقف على الجثين :

٢٠ - أجاز الفقهاء الموقف على الأولاد والفرقة الموجود منهم ومن سربله، على خلاف وتفصيل ينظر في مصطلحي: (حمل، وقف).

الإرث. ويحتمل أن يكون الجثين ذكراً، كما يحتمل أن يكون أنثى، ويحتمل أن يكون متعدداً، كما يحتمل أن يكون واحداً. وتكفل حكمه الخاص في الإرث. وتفصيل ذلك في مصطلحي: (إرث، حمل).

### أثر الجثين في الإرث :

١٨ - يؤثر الجثين في الميراث في بعض الحالات، فإذا كان نصيب الوارث يتأثر بالحمل - عرمل الموارث بأقل الأنصبة، على فرض كون الجثين ذكراً أو أنثى، وكونه متعدداً أو واحداً، وكونه وارثاً أو غير وارث، على ما هو مبين في مصطلح: (إرث).

وعلى الجملة، فإن الجثين قد يؤثر على أنصبة كثير من الوارثين، ومن صور ذلك ما إذا توفيت امرأة عن زوجها وابن أعيها الشقيق، وعن حمل لأخ شقيق آخر متوفى، فإنه لو فرض الحمل ذكراً لاستحق مع الآخر نصف الباقي بعد الزوج، وإذا فرض الجثين أنثى فإنها لا تستحق شيئاً، ولو كان الحمل متعدداً من المذكور لشاركوا الموجود في الباقي، وإن كن إناثاً لم يستحقن شيئاً، وإن كان ذكراً وأنثى يشارك الذكر دون الأنثى.

وعلى كل فتقسم الشركة مع وجود الحمل يكون غير نهائي، فتقسم الشركة إن طالب

(١) للفي ٥٧/١

الجنابة على الجنين :

٢١ - إذا وقع اعتداء على الجنين ونسب في إسقاطه ميتا ففيه الغرة عند جمهور الفقهاء<sup>(١)</sup> واختلف في وجوب الكفارة، على خلاف وتفصيل ينظر في مصطنع : (إجهاض).

تقبل الجنين، وتكفينه، والمصلاة عليه، ودفنه :

٢٢ - ذهب المختبة إلى أنه إذا انفصل الجنين ميتا ولم يستهل بعد الولادة، فإنه يغسل، ويسمى - ويدرج في خرقه، ويدفن، ولا يصلى عليه. يقول ابن عابدin : وهذا الكلام يشمل ماتم خلقه، وما لم يتم خلقه. أما ماتم خلقه فلا خلاف في تكفينه، وأما ما لم يتم، ففيه خلاف. والمختار أنه يغسل ويلف في خرقه ولا يصلى عليه.<sup>(٢)</sup> ويجزم صاحب أهلية في هذا المقام بأن من استهل بعد الولادة سمى، وغسل، وصلى عليه. واستدل به روي عن الرسول ﷺ قال : «إذا استهل العصبى صلى عليه، وورث»<sup>(٣)</sup>، وبأن الاستهلال دلالة

الحياة، فيتحقق في حقه سنة الموتى : ثم يقول : وإن لم يستهل أدرج في خرقه كرامة لبني آدم، ولم يصل عليه، لأروياته، ويعمل في غير لظاهر من الرواية لأنه نفس من وجه وهو المختار<sup>(٤)</sup> ولورد الكاساني تفصيل الخلاف في هذا بين أنه المذهب.<sup>(٥)</sup>

ومن الواضح أن الحنظلي المسلم يدفن في مقابر المسلمين. يقول الكاساني في البدائع : لو كانت كناية تحت مسلم ثم ماتت، وفي بعضها ولد مسلم، اختلف الصحابة في الدفن، فقال بعضهم : تدفن في مقابر المسلمين نوحيا لجانب الولد، وقال بعضهم : تدفن في مقابر المشركين، لأن الولد في حكم جزء منها مادام في البطن.<sup>(٦)</sup>

وعند الشافعية قال المرددي : لا يغسل سقط لم يستهل صابحا ولو تحرك، إذ الحركة لا تدل على الحياة . . . ويغسل دم تستقط، ويلف بخرقه، وسواري وجوسا في التكفين والدفن<sup>(٧)</sup> وفي موضع آخر يقول : وتدفن غير المسلمة التي في بطنها جنين من مسلم بحضرة غير المسلمين لعدم حرمة جنينها.<sup>(٨)</sup>

(١) الترمذ الكبير وحاشية الدسوقي ٢٦٩/١

(٢) حاشية ابن عابدin ٥٦٤/١

(٣) حاشية : «إذا استهل العصبى صلى عليه وورث» أخرجه ابن ماجه (٤٨٣/١) ط الحنبلي من حديث جابر بن عبد الله، وصنفه البرقي في نصب الراية (٢٧٨/٦) ط المجلسي المصنف.

(٤) حاشية ابن عابدin ٧٠/١

(٥) بدائع البدائع ٣٠٦/١ - ٣٠٤

(٦) بدائع البدائع ٢٠٣/١

(٧) حاشية الدسوقي والشرح الكبير ١١٧/١

(٨) حاشية الدسوقي والشرح الكبير ١٦٩/١

أربعة أشهر غسل، لقول الرسول ﷺ:  
«والسقط يصلي عليه، والغسل واجب وإن لم  
يستهل»<sup>(١)</sup>.

وعند الشافعية: إذا استهل الجنين أو تحرك،  
ثم مات، غسل وصلي عليه، وإن لم يستهل ولم  
يتحرك، فإن لم يكن له أربعة أشهر، كفن بخرقه  
ودفن.

وإن تم له أربعة أشهر، ففي القديم يصلى  
عليه، لأنه قد نفخ فيه الروح، ولي الأم لا  
يصلى عليه وهو الأصح. ويقول الرمي: إن  
الولد النازل بعد غام ستة أشهر يجب فيه ما يجب  
في الكبير من صلاة وغيرها، وإن نزل ميتا ولم  
يعلم سبق حياته... ثم قال بعد ذلك: إن  
للسقط أحوالا حاصلها: أنه إن لم يظهر فيه  
خلق آدمي لا يجب فيه شيء. نعم يسن ستره  
بخرقة ودفنه، وإن ظهر فيه خلقة ولم تظهر فيه  
إمارة الحياة وجب فيه ماسوى الصلاة.<sup>(٢)</sup>



وعند الحنابلة يقول ابن قدامة: إذا أكمل  
السقط أربعة أشهر أو بان فيه خلق إنسان،  
غسل وصلي عليه ولو لم يستهل، ويستحب  
تسميته، ونقل جماعة أن ذلك بعد أربعة أشهر،  
وفي الفروع: لا يجوز أن يصلى عليه  
كالعلقة،<sup>(٣)</sup> وفي كل من الروض المربع،  
وكشاف الفتاوى: <sup>(٤)</sup> إذا ولد السقط لأكثر من

(١) حديث: «السقط يصلي عليه» أخرجه أبو داود (٣/٥٢٢).

لمحقق عزت حميد دحمان، والمصاحف (١/٣٦٢) - ط دة  
المصادر الشفهية من حديث المصنف بن شعبة ومحمد  
الحاكم والعلامة الذهبي

(١) غاية المحتاج ٢/٢٨٧.

(٢) الفروع ٢/٢١٠ ط الثانية.

(٣) الروض المربع ١/٦٦، وكشاف الفتاوى ١/٣٦٨.

نعالى : ﴿وجاهدوا لى الله حتى جهاده﴾ .

وقال ابن تيمية : الجهاد إيمان أن يكون بانقلاب  
كل عزم عليه ، أو بالدعوة إلى الإسلام وشرائعه ،  
أو بإقامة الحجبة على المظلم ، أو ببيان الحق  
وزالة الشبهة ، أو بانسراي والتديير فيما فيه يضع  
المسلمين ، أو بانقاذ ال نفسه . فيجب الجهاد  
بغاية ما يمكنه . قال اليهودي : ومنه هجر  
الكفار . كما كان حسان رضي الله عنه بهج و  
أعداه اسي ١١٠ .

الجهاد اصطلاحاً : قال مسلم كافر أعير  
ذي عهد بعد دعوته للإسلام وإيمانه ، إعلانه  
تكملة لله .<sup>١١١</sup>

الألفاظ ذات الصلة :

أ - السير .

٢ - السير مع سيرة وهي فعلة بكسر الفاء من  
السير . وقد غلت في لسان الفقهاء على  
الطوائف المأمورية في جزأئك . وما يتعلق  
بها ، كغلبة لعظ (الغنائم) على أمور الحج .  
وقد سميت المغاري سيرا ، لأن أول أمورها  
السير إلى العدو ، وشرادها سير لإسلام

## جهاد

التعريف :

١ - الجهاد مصدر جاهد ، وهو من الجهد - بفتح  
الجيم ونصب - أي الطاقة والمثنية ، وقيل .  
الجهد - بفتح الخيم - هو المثنية . وبالنصب  
انطاقة .<sup>١١٢</sup>

والجهاد انقسام مع العدو كالمجاهدة . قال  
نعالى : ﴿وجاهدوا لى الله حتى جهاده﴾ .<sup>١١٣</sup> وفي  
الحدث لشرىف : دلا هجرة بعد الفتح ، ولكن  
جهاد وية .<sup>١١٤</sup> يقال : جاهد العدو بمجاهدة  
وجهاد إذا هانت . وحقيقة الجهاد كما كان  
الراغب : البانقة واستفراغ التوسع في مدافعة  
العدو بانيد أو المسان . أو ما أطلق من شيء ،  
وهو ثلاثة أقسام : بمجاهدة العدو المظاهر ،  
والشيطان ، والنفس . وتدخل الثلاثة في قوله

(١) لسان العرب مادة : جهاد ، والفحوس المحيط ، ومع  
المروس مادة : جهاد

(٢) سورة الحج : ٧٨

(٣) حديث : دلا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد وية ، أخرجه  
البيهقي (الفتح) ٢ : ٢٠٦ ط الطبعة ١٩٧٢ ومسلم ١٤ : ١٤٠٧ .  
ط الخيم من حديث عبد الله بن عباس .

١ : كتاب الفاع ٣ / ٣٩

(٢) فتح القدير ١ : ٧٧٧ ، والفتاوى اصدية ٢ : ١٨٨ ،  
والحرثي ١ : ١٠٧ ، ١٠٨ ، وحواهر الإكليل ١ : ٢٥١ ، وشرح  
المرضاوي من المرقا ٢ : ٢٨٧ ، وسلسلة الشرحاوي  
٢٩١ : ٢٩٢ ، وحاشية طحطاوي ١ : ٢٦٨

ومعاملاته مع الغزاة، والانتصار، ومنع العداة والكفار. (١)  
 حبيب شهر وقيامه، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمل، وأجرى عليه رزقه، وأمن الفتان. (٢)

ب- الغزو :  
 ٢- انخرط معناه الطلب، يقال : ما مغزلك من هذا الأمر أي ما مطلبك، وسمي الغزاري، غاريا لطلبه الغزو. (٣)

ويعرف كتاب الجهاد في غير كتب الفقه بكتاب المغازي، وهو أيضا أعم لأنه جمع مغزاة مصدر غزى، غزاة، إزالا على الوحدة، والغياض غرد، وغزوة للوحدة، كضربة وضرب، وهو قصد العدو للقتال، حصن في عرف الشارع بقتال الكفار. (٤)

ج- الرباط :

٤- الرباط هو الإقامة في مكان ليس وراءه إسلام، ويتوقع هجوم العدو منه لقصد دفعه لله تعالى.

(الرباط تأهب للجهاد، والإحاديث في فضله كثيرة منها: ما في صحيح مسلم من حديث سليمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: رباط يوم وليلة خير من

(١) ابن عابدين ٢١٧/٥ ط دار إحياء التراث العربي. وتبع القدير ١٨٧/٥، ١٨٨.

(٢) التكملة المستعقب لشرح غريب المذهب ٢٢٦/١

(٣) فتح القدير ١٨٧/٥، ومبغنا.

(٤) سورة الحجر ٨٥/١

(١) فتح القدير ١٨٨/٥، وابن عابدين ٢١٧/٢، ٢١٨.

رحديث: رباط يوم وليلة خير من صيام شهر.

أخرجه مسلم (٢٢٠/٢٢) - هـ. المطلي.

٢٢٠ سورة البقرة ٢١٦/١

(٢) المعنى ٣٩٦/٨، وكشاف الطبع ٣٢/٣

(٣) حديث: من مات ولم يمر ولم يحدث... لا يوجد مسلم

(٤) ١٨٧/٣ - هـ المطلي من حديث أبي هريرة.

(٥) المغرطي ٧٢٢/١، وجملة التفسير من أحفظ ابن كثير

٤٦/٢، وإنتاج الأسرار للمقريري ٥٦/١

(٦) سورة الحجر ٨٥/١

وللفقهاء على أنه ينبغي أن لا يترك إجهاد كل سنة مرة على الأقل. <sup>(١)</sup> ومعنى ذلك أن يوجه الإمام كل سنة طائفة، ويوزع بنفسه معها أو يخرج بدله من يشاء به، ليدعو اليهم إلى الإسلام، ويرغبهم فيه، ثم يعاملهم إذا ألبوا، لأن في إعطيله أكثر من سنة ما يطمع العدو في المسلمين. فإن دعت الحاجة في السنة إلى أكثر من مرة وجب؛ لأنه فرض على المكتفأة فوجب فيه ما دعت الحاجة إليه، فإن دعت الحاجة إلى تأخيرها لضعف المسلمين، أو قلة ما يحتاج إليه في قتالهم من العدة، أو المدد الذي يستعين به، أو يكون الطريق إليهم فيها مائع، أو ليس لها مؤن، أو للظلم في إسلامهم ونحو ذلك من الأعداء، جاز تأخيرها. لأن النبي ﷺ صالح قريشا عشرين سنة، <sup>(٢)</sup> وأخر قنقار حتى نقضوا المدينة، وأخر قتال عيرهم من القبائل بغير هدنة. ولأنه إذا كان يرجى من النفع بتأخيرها أكثر مما يرجى من النفع بخفادته وجب تأخيرها. <sup>(٣)</sup>

بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي  
أحسن<sup>(١٧)</sup> وقال أيضاً: ﴿فَصَدِّعْهُمُ  
وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(١٨)</sup> ثم أذن الله بحمد  
ذلك للمسلمين في القتال إذا بنواهم الكفار  
باعتقال، وكان ذلك في السنة الثانية من الهجرة  
وذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَمْ يَلِدْ يُقَاتِلُ  
رَأْسَهُ ظُلْمًا﴾<sup>(١٩)</sup>

ثم شرع الله الأتداء بالقتال على الإطلاقي  
بقوله تعالى: ﴿انفروا خفافاً وثقلاً﴾<sup>(14)</sup> وقوله:  
﴿وقاتلوا المشركين كافة﴾<sup>(15)</sup> ونسب هذه آية  
السيف، وقيل: هي قوله تعالى: ﴿قاتلوا  
المشركين حيث وجدوهم﴾<sup>(16)</sup>.

وقال رسول الله ﷺ: «أسرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله». فمن قاتلها عقد عظيم من ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله! (١)

- (١) سورة الفحل / ١٦٥  
(٢) سورة الحجر / ٩٤  
(٣) سورة الطح / ٣٩  
(٤) سورة التوبة / ٤٦  
(٥) سورة التوبة / ٣٦  
(٦) سورة التوبة / ٤

(٢٧) حديث وقهرت اذ افانن ناصر..... والحرجه لختاري  
(المعجم ١٩٢/٣ - ط السلفية) من حديث عمر بن  
الخطاب

وانظر المبرط لمرعي ٢/١٠، وروضة الطالبين  
٢٠٤/١٠، وشرح روض الطالب من أسس الطالب  
١٧٢/١

١١١) من عابدين ٢١٨/٣. والدمسوقي ١٧٢/٣. وجواهر  
الإكليل ٢٠١/١. والمهدى ٢٢٩/٢. وروضة الطالبين  
٢٠٨/١. والممن ٢٤٨/٩. وكشاف ٣٦٣/٣.

والاصناف : ١٦٩ هـ

١٠: حدثنا أبو النبي عليه السلام جالساً لربيعاً عشر سنين، فخرج  
 ابن إسحاق فرسلاً عن قوم عري كذا في حدة ابن هشام  
 (٣١٧/٢٢ - هذا الخبر)

(3) المصدر: ٦٤٦/٦، والمعنى: ٣٤٨/٨، وكشاف القناع: ١٥٦/٣، والإيضاح: ١٦١/٤.

وأموالهم بأنهم الجنة، يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون، وعدا عليه حقا في التوراة والإنجيل والفرقان، ومن أوفى بعهد من الله فاستشروا بهيكمم الذي يابعه به، وذلك هو الفوز العظيم ﴿١٥﴾

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُحْسِنُ الدِّينَ الَّذِينَ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَأَمَوْنَا، لَمْلَحِبَاءٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْزُقُونَ﴾ ﴿١٦﴾

وقد جاء أنه ﷺ جعله أفضل الأعمال بعد الإيمان في حديث أبي هريرة قال: سئل رسول الله ﷺ: أي العمل أفضل؟ قال: إيمان بالله ورسوله. قيل: ثم ماذا؟ قال: والجهاد في سبيل الله. ﴿١٧﴾

وأفضل ما ينطرح به الجهاد، وقد قال أحد دين حبيل: لا أعلم شيئا بعد الفرائض أفضل من الجهاد، وقد روي هذه المسألة عن أحمد جماعة من أصحابه. قال أحمد: إن الذين يقاتلون أعداءهم الذين يدفعون عن الإسلام وعن حريتهم، ولي عمل أفضل منه؟ الثامر أصون وهم خائفون، قد بدلوا مذهب أنفسهم.

والأحاديث متطابقة بذلك: فمن أبي هريرة

فيذا لم يوجد ما يدعو إلى تلخير الجهاد فإنه يستحب الإكثار منه، لقوله ﷺ: «والذي نفسي بيده لو ددت أن أفضل في سبيل الله ثم أحب، ثم أقتل ثم أحب، ثم أقتل، ثم أقتل» ﴿١٨﴾ وروي أن النبي ﷺ غزا مبعسا وعشرين غزوة، ومعت خمسا وثلاثين سيرة. ﴿١٩﴾

## فضل الجهاد -

٦ - فضل الجهاد عظيم، وحاصله بذل الإنسان نفسه ابتغاء مرضاة الله تعالى، وتقربا بذلك إليه سبحانه وتعالى.

ولقد فضل الله المجاهدين على القاعدتين في قوله عز وجل: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ، وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ عَلَى الشَّعَرِ، وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِتْنَةً لِنَهْدِيهِمْ سَبِيلَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْحَسَنِ﴾ ﴿٢٠﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِتْنَةً لِنَهْدِيهِمْ سَبِيلَ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْحَسَنِ﴾ ﴿٢١﴾ وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ

(١٥) حديث: «والذي نفسي بيده لو ددت أن أفضل في سبيل الله ثم أحب، ثم أقتل، ثم أحب، ثم أقتل، ثم أقتل» أخرجه البخاري، المفتح ١٦/٦ - هذا الحديث من حديث أبي هريرة

(١٦) الشوط ٣/١٠، والمذهب ٢/٢٧٧

(١٧) سورة النساء ٩٥

(١٨) سورة التوبة ١١٩

(١٩) سورة التوبة ١١٩

(٢٠) سورة العنكبوت ١٦٨

(٢١) حديث أبي هريرة: سئل رسول الله ﷺ: «أخرج

بخاري، المفتح ١٦/٦ - ط حطية، وسلم ٨٨/١، ط

أعني

وهذه الأحاديث وغيرها تتضافر على بيان فضل الجهاد.

وقد صرح الخطابة : بأن الجهاد في الحر أفضل من الجهاد في البر، الحديث أم حرام أن النبي ﷺ نام عندها، ثم استنظ وهو يضحك، قالت: فقلت: ما أضحكك يا رسول الله؟ قال: «ناس من امتي عرضوا علي غزوة في سبيل الله يركبون نوح هذا البحر منوكا على الأسيرة أو مثل الملوك على الأسيرة»<sup>(١)</sup>.

ولأن البحر أعظم خطراً ومشقة، فإنه بين العسود، وفيه خطر الترق، ولا يمكن من التوار إلا مع أصحابه، فكان أفضل من غيره.

وكذلك القتال مع أهل الكتاب أفضل من قتال غيرهم، لأنهم يقاتلون عن دين، ويؤيده حديث أم خنساء من قوله ﷺ: «أنتك له أجر شهيدين»، قالت: ولم ذلك يا رسول الله؟ قال: لأنه قتله أهل الكتاب»<sup>(٢)</sup>.

(١) البخاري (الفتح ٩٩/٦ - ط السلفية) ومسلم (١٥٠٧/٣ - ط الحبي).

(٢) حديث: «ناس من امتي عرضوا علي... أخرجه البخاري (الفتح ١٠٠/٦ - ط السلفية) ومسلم (١٥١٨/٣ - ط الحديث).

(٣) بحشيف الفتح ٤٨/٣ - ٤٩، والإيضاح ١١٩/٤ - ١٢٠، والفتح ٣٤٠/١٨، ٣٤٠.

وهذا الحديث: «أنتك له أجر شهيدين» أخرجه نسوة (١٣/٣) تحقيق هز عبد السلام من حديث نسوة شمس وأخته المغيرة بنصف راس فيه. كتاب مختصره لآبي داود (٣٤٩/٣) نشر دار المعرفة.

أن وجلا حله إلى النبي ﷺ فقال: «دلي على عمل يعدل الجهاد، فإن لا أجده، ثم قال: هل تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك فتقوم ولا تحزن، وتقوم ولا تنظر؟ قال: ومن يستطيع ذلك؟»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة أيضاً قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مثل المجاهد في سبيل الله - والله أعلم بمن يجاهد في سبيله - كمثل الصائم القائم، وتوكل الله للمجاهد في سبيله. بأن يتوكل أن يدخل الجنة، أو يرجعه مائتاً مع أجر أو غنيمة»<sup>(٢)</sup>.

وعن أنس من مائت أن النبي ﷺ قال: «وما من عبد يموت له عند الله خير يسره أن يرجع إلى الدنيا، وأن له الدنيا وما فيها إلا الشهيد لما يرى من فضل الشهادة، فإنه يسره أن يرجع إلى الدنيا فيقتل مرة أخرى»<sup>(٣)</sup>.

وعن يسير بن سعيد قال: حدثني زيد بن خالد أن رسول الله ﷺ قال: «من جهر غازیاً في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازیاً بخير فقد غزا»<sup>(٤)</sup>.

(١) حديث - عمل تستطيع إذا خرج للمجاهد أن تدخل... أخرجه البخاري (الفتح ٤١/٦ - ط السلفية).

(٢) حديث: «مثل المجاهد في سبيل الله...» أخرجه البخاري (الفتح ١٠٠/٦ - ط السلفية).

(٣) حديث: «ما من عبد يموت له عند الله خير...» أخرجه البخاري (الفتح ١٠٠/٦ - ط السلفية).

(٤) حديث: «من جهر غازیاً في سبيل الله...» أخرجه...



الحكم التكليفي للجهاد :

٧ - الجهاد فرض في الجملة ، والدليل على فرضيته قوله عز وجل : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَّكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله تعالى : ﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ، وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله ﷺ : «الجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقتل آخر أمي الدجال» <sup>(٣)</sup> والرد - والله اعلم - أنه فرض باق ، لأن الفرض معناه التصاد ، والتفاد إما هو في الفرض من الأحكام ، فإن التذلل والإساحة لا يجب فيهما الامتنان والتفاد <sup>(٤)</sup>

وقد نقل عن ابن عبد البر أن الجهاد فرض كفاية مع الخوف ، وثاقفة مع الأمن <sup>(٥)</sup>

٨ - ثم اختلف المقاتلون بالفرضية :

فذهب الجمهور إلى أنه فرض على الكفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقيين الحصول

(١) سورة البقرة / ١٩٦

(٢) سورة التوبة / ٤١

(٣) حديث «الجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقتل آخر أمي الدجال» أخرجه أبو داود / ٣٦١ / ٤٠ ، صحيح هزرت عبيد دهاش من حديث أنس بن مالك ، وفي إسناده جهالة كما في بعض التدوير للسري / ٢٩٤ / ٢٩٤ - ط المكية : التجارية .

(٤) فتح القدير ١ / ٨ ، ١٨٩ ، ومنبعها - وهو من الإكابر / ٢٥١ / ١ ، وروضة المصلحين ١ / ٢٠٨ ، والإحصاف

١٦٦ / ٢ ، والمفاتيح ٢١٥ / ٢

(٥) أندلسي ١ / ١٧٣ ، وجواهر الإكليل ١ / ٢٥٦

المقصود وهو كسر شوكة المشركين ، وإعزاز المؤمنين . ومعنى الكفاية في الجهاد أن ينهض إليه قوم يكونون في جهادهم ، إما أن يكونوا جندا لهم دواوين من أجل ذلك ، أو يكونوا أعدوا أنفسهم له تطوعا بحيث إذا قصدهم العدو حصلت المنفعة بهم . ويكون في الثغور من يدفع العدو عنها ، ويبحث في كل سنة جيشا يغيرون على العدو في بلادهم .

وفرض الكفاية : مقصود حصوله من غير شخص معين ، فإن لم يوجد إلا واحد معين عليه ، كرد السلام ، والصلاة على الجنازة <sup>(١)</sup> فإذا لم يقم بالسواجب من يكفي ، أتم الناس كلهم . واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> واستدلوا كذلك بقوله تعالى : ﴿ فَفَعَّلَ اللَّهُ لَهَا مِثْلَ مَا سَأَلَتْ وَأَنْفُسَهُمْ عَلَى الْفَاعِلِينَ دَرَجَةً ، وَكَأَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَ ، وَفَعَّلَ اللَّهُ لِلْجَاهِدِينَ عَلَى الْفَاعِلِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ <sup>(٣)</sup>

واستدلوا لذلك بأن الجهاد ما فرض لعينه ،

(١) ابن عابد بن ٢٩٩ / ٢ ، وكشاف القناع ٢ / ٣٢ ، ٣٣ ،

والنهي ٢٤٦ / ٨

(٢) سورة التوبة / ١٢٢

(٣) سورة الفاتحة / ٩٥

لنصارى عدلين: «ألكم خلف الخنزير في أمسه وماله بخير كان له مثل نصف أجر الخنزير»<sup>(١)</sup>

وقال سعيد بن المسيب: إن اللحم ناد من فروض الأعدان<sup>(٢)</sup>، لقوله تعالى: «فانصروا حفاظاً ونفاقاً»، ويتأكدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله»<sup>(٣)</sup>

وقوله: «إلا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً»<sup>(٤)</sup> وقول الرسول ﷺ «من مات ولم ينصر، ولم يحدث نفسه بالفرو، مات على شعبة من شاق»<sup>(٥)</sup> وأن الفاعلين للموعدين باحسنى كانوا حراماً، أي كانوا من هذين كذلك<sup>(٦)</sup>

من يصير الجهاد فرض عين؟

٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يصير الجهاد فرض عين في كل من الحالات الآتية:

وإنما فرض لإعزاز دين الله، ودفع الشر عن العباد.

والقصد أن يأمن المسلمون، ويتعكنوا من القيام بمصالح دينهم ودنياهم. فإذا اشتغل الكل بالجهاد لم يفرغوا للقيام بمصالح دنياهم.

وقد كان رسول الله ﷺ ناره يخرج، وتارة يبعث غيره، حتى قال: «والذي نفسي بيده، لو أن رجلاً من المؤمنين لا تطيب أنفسهم أن يتجلفروا عني، ولا أجدهم أمهلهم عليهم، ما تخلفت عن سرية تغزو في سبيل الله»<sup>(٧)</sup>

فهذا يدل على أن الفاعلين غير آثمين مع جهة غيرهم، فقد وعد الله كلا الحسن، والعاثي لا يبعد بها، ولا تفاضل بين ماجور ومأزور<sup>(٨)</sup>

وروى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بعث إلى بني الحنظلة، وقال: «ليخرج من كل رجلين رجل، ثم قال:

(١) حديث: «والذي نفسي بيده، لو أن رجلاً من المؤمنين... أصدره الجعاري والفتح ١٦/٦ - صحاح لمولين من حديث أبي هريرة  
واظفر المبروط ٢/١٠، والدمشقي ١/١٨٢، وصواهر الإكليل ٢٥٠/١، والمهدب ٣٦٧/٣، ونسابة المصالح ١٠٥/١، والمعي ٢١٥/١، وكشاف الفناج ٣٣/٣٢٠

(٢) المهدب ٢٢٦/٣، ونسابة المصالح ١٠٥/١، والمعي ٢٢٦/٣، وكشاف الفناج ٣٢٦/٣

(١) حديث: «يخرج من كل رجلين رجل... صحاح مسلم ١٠٠/١، ورواية: «ثبت من كل رجلين أحدهما والأخر يبيت».

(٢) نهاية المحتاج ٥٥٨/١ وما بعده ١، والمعي ٣٤٨/١ وما بعده، وكشاف - دفاع ٣٢/٢ وما بعدهما

(٣) سورة التوبة ٤٦/٢

(٤) سورة التوبة ٣٩/٢

(٥) حديث: «من مات ولم ينصر ولم يحدث نفسه بالفرو، وأصدره مسلم ١٥١٦/٣ - ط الخليلي ٢ من

حديث أبي هريرة

(٦) نهاية المحتاج ٥٥٨/١ وما بعده

من الخروج، أو من لا قدرة له على الخروج أو القتال. (١٦)

وقد ذم الله تعالى الذين أرادوا الرجوع إلى منازلهم يوم الأحزاب فقال: ﴿وَيَسْتَأْذِنُ فَرِيقٌ مِنْهُمُ النَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِنَّهُمْ إِنَّمَا يَخْشَوْنَ آلَ الْفِرَاقِ﴾. (١٧)

ج - إذا استنفر الإمام قوما لمزهم التغيير معه إلا من له عذر قاطع، لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَعَّلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَاتَقَلَّمْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ، فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا لَافٍ﴾. (١٨)

وقال النبي ﷺ: «ألا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا» (١٩) وذلك لأن أمر الجهاد موكول إلى الإمام واجتهاده، ويلزم الرعية طاعته فيها براء من ذلك. (٢٠)

أ - إذا التقى الزحفان، وتقابل الصفان، حرم على من حضر الانصراف، وتعين عليه المقام، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا... إِلَى قَوْلِهِ: وَاصْبِرُوا. إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾. (٢١)

ب - إذا هجم العدو على قوم بغية، فيعين عليهم الدفع ولو كان امرأة أو صبيا، أو هجم على من يقرهم، وليس لهم قدرة على دفعه، فيعين على من كان بمكان مقدار لهم أن يقاوموا معهم إن عجز من فجاهم العدو عن الدفع عن أنفسهم، ويجل التعيين على من يقرهم إن لم يخشوا على نسايتهم ويوتهم من عدو يتشاكلهم بمعاونة من فجاهم العدو، وإلا تركوا إعانتهم.

وعند الشافعية يعتبر من كان دون مسافة القصر من البلدة كأهلها، ومن على المسافة يلزمه الموافقة بقدر الكفاية إن لم يكف أهلها، ومن يلزمهم. وأما من لم يضاهاهم أعدو فلا يعين عليهم، يستوي في ذلك الغل منهم والمكثر، ومعناه: أن التغيير يعم جميع الناس من كان من أهل القتال حين الحاجة لمجيء العدو إليهم، ولا يجوز لأحد التخلف إلا من يحتاج إلى تخلفه لحفظ المكان والأهل والمال، ومن يمنعه الأمير

(١٦) ابن عابدين ٢٦٦/٣، وضع القدير ١١٠/٥، والندوي ١٧٤/٢، وجواهر الإكليل ٢٥٣/١، وروضة المظالم ٢١٥/١، ومغني المحتاج ٦١٩/١، والفتاوى ٢٤٦/٨، ٣٤٧.

ركنات الفقام ٢٧/٣

(٢٠) سورة الأحزاب/ ٦٣

وانظر: فتح القدير ١٦٩/٥، والفتاوى ٣٦٤/٨

(٢١) سورة التوبة/ ٣٨

(٢٢) حديث: «ألا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية». تقدم ترجمته (١٩) وانظر صحيح البخاري ٩٦/٤

(٢٣) حاشية الندوي ١٧٥/٢، وجواهر الإكليل ٢٥٢/١، والمغني ٣٥٣/٨، والفتاوى ١٩٦/٧

(٢٤) سورة الأنفال/ ٢٥، ٢٦

فيقول المدخول في الإسلام، أو البقاء على دينهم مع أداء الجزية، وعقد الذمة، فإن لم يقبلوا، فانتفال.

ولا ينطبق هذا على مشوكي العرب، على تفصيل وخلاف بنظر مصطلحي: (جزية، وأهل الذمة).

وهو المالكية على أنه يتعين الجهاد بتعين الإمام وثو نصي مطبق للقتال أو امرأة، وتعين الإمام إجماعه إليه وجبر عليه، كما يلزم بإفيه صلاح حاله، لا بمعنى عقابه على تركه، فلا يقال: إن ترجحه الوجوب للنصي خرق للإجماع<sup>(١)</sup>.

حكمه تشريع الجهاد :

الاستئذان في الجهاد :

أ - إذن الوالدين :

١١ - لا يجوز الجهاد إلا بإذن الأوسين المسلمين، أو بإذن أحدهما إن كان الآخر كافراً، إلا إذا تعين، كأن ينزل العدو يقوم من المسلمين، ففرض على كل من يمكن إعانتهم أن يفصلهم مقيماً لهم، لأن الأبرار أم لم يأتوا، إلا أن يضيعة، أو أحدهما بعده، فلا يحل له ترك من يضيع منها، لما روى عبد الله بن عمرو بن العاص قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، فاستأذنه في الجهاد، فقال عليه الصلاة والسلام: «أحيى والدك؟ قال: نعم، قال: ضيها فجاهده»<sup>(٢)</sup>، فدل على أن ير الوالدين مقدم على الجهاد، ولأن الأصل في الجهاد أنه فرض على الكفاية ينوب عنه غيره، وير

١٠ - القصد من الجهاد دعوة غير المسلمين إلى الإسلام، أو الدخول في ذمة المسلمين ودفع الجزية، وجريان أحكام الإسلام عليهم، وبذلك ينتهي تعرضهم للمسلمين، واعتداؤهم على بلادهم، ووقوفهم في طريق نشر الدعوة الإسلامية، وينقطع دابر الفساد، قال تعالى: ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله فإن انتهوا فلا عدوان إلا على الظالمين﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال عز وجل: ﴿هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وليركز المشركون﴾<sup>(٤)</sup>.

وقد مضت سنة رسول الله ﷺ وسيرته، وسيرة الخلفاء الراشدين من بعده على جهاد الكفار، وتخييرهم بين ثلاثة أمور مربية وهي :

(١) حاشية المصنف ١/ ١٧٥، وجواهر الإكليل ١/ ٢٥٢.

(٢) سورة البقرة ١٩٢.

(٣) سورة التوبة ٣٣.

(٤) حديث: «أحيى والدك؟ قال: نعم» أخرجه

بخاري (المع ١/ ١١٠، طائفة) ومسلم (٤/ ١٩٧).

ط الحلي.

الموالدين فرض تحيين عليه ، لأنه لا يوبى عنه فيه غيره . وهذا قول رجل لابن عباس رضى الله عنه : إني نذرت أن أغزو الروم . وإن أبوي معالي : فقال : وأطع أبويك فإن الروم ستحد من يمزجاً عبرك .

وروي نحوه عن عمرو وعثمان رضى الله عنهما . وما قال الأوزاعي والثوري ، وسائر أهل العلم .<sup>(١٦)</sup>

وأما إن كان الأ . وإن كافرين أو أحدهما ، فيرى جمهور الفقهاء أنه يجوز أن يجاهد من غير إذنهما . لأن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يجاهدون ، وفيهم من لم تكون كافرين من غير استئذانهما ، منهم أبو بكر الصديق وأبو حذيفة من عتبة بن ربيعة كان مع النبي ﷺ وأبوه رئيس المشركين .<sup>(١٧)</sup>

ولأن الكافر منهم في الدين بالفتح من الجهاد لظنه قصد توهين الإسلام .

وقال الحنفية ، وهو ما صرح باستثنائه بعض المالكية : إنه لا يخرج إلا بإذن الأبوين الكافرين

(١٦) امر مسلمين ٢/٢٦٠ ، وحواضر الإكليل ١/١٥٦ ، وحاشية الدررقي ٢/١٧٥ ، ١٧٦ ، والذهب ٢/١١٩ ، وباب المناج ٨/٥٧ ، والمغني ٨/٣٥٩ ، والمحقق ٢٩٢/٧

(١٧) فتح القسري ٥/١١٢ ، وابن عسبر ٣/٢٢٠ ، وحاشية الدررقي ١/١٧٥ ، ١٧٦ ، وحواضر الإكليل ١/٢٤١ ، والذهب ٢/١٢٩ ، وصيغة المناج ٨/٥٧ ، والمغني ٨/٣٥٩ ، وكشاف النجاشي ١١/٣٠

أو أحدهما إذا كره حروجه مخافة ومشفقة ، وأما إذا كان لكرهه فقال أهل دينه فلا يطيعه ما لم يخف عليه انتصافه . إذ لو كان مع راعياً جاً إلى خدمته فرضت عليه ولو كافراً . وليس من انصواب ترك فرض عين ليشترط إني فرض كفاية ، وبهذا قال الثوري لعموم الأحبار .<sup>(١٨)</sup>

وإن لم يكن له أب أو ولد أحد فلا يجوز أن يجاهد من غير إذنهما ، لأنها كأبوين في الدين ولو أذن له جده لأبيه وجدته لأمه ، ولم يأن له أبو الأم وأم الأب ، فصريح الفتية بأنه لا بأس بخروجه ، لقيام أبي الأب وأم الأم مقام الأب والأم عند فقدهما . والآخران كباقي الجانب إلا إذا عدم الأولان .<sup>(١٩)</sup>

وإن كان له أب وجد ، أو أم وجد ، فذهب الشافعية في الأصح وهو رأي عند الحنابلة ، إلى أنه يلزمه استئذان الجدة مع الأب ، واستئذان الجدة مع الأم ، لأن وجود الأسوين لا يسقط بر الحدين ، ولا تنقص شفقتهم عليه .

والذهب عند الحنابلة وهو قول لدى الشافعية أنه لا يلزمه ، لأن الأب والأم يجحيان الجد والجدة عن الولاية والخطانة .<sup>(٢٠)</sup>

(١٨) ابن عسبر ٣/٣١٠ ، وحاشية الدررقي ١/١٧٦ ، والمغني ٨/٣٥٩

(١٩) امر مسلمين ٣/٢٠٠

(٢٠) المهذب ١/١٢٩ ، وباب المناج ٨/٥٧ ، وروضة الطالبين ١٠/٢١١ ، والمغني ٨/٣٥٩ ، وكشاف الصالح ١٤/٣٠

المصابرة، معوم الأمر بالنيات، ولا تكسار  
القلوب بانصرافه، والثاني: لا يجرى، بل يجب  
الاتصاف، والثالث: يغيرين الانصراف  
والمصابرة. وإن أحاط العدو بالمسلمين نعين  
فرض الجهاد، وسقط الإذن، لأن ترك الجهاد في  
هذه الحالة يؤدي إلى الهلاك، فقدم على حق  
الأبوين. (١)

وإن أذن له وأداء في العزو وشروط عليه أن لا  
يقاتل، فحصر القتال، نعين عليه القتال وسقط  
شرطه. وبذلك قال الأوزاعي وأبو المنذر،  
لأنه صار واجبا عليه، فلم يبق لها في تركه  
طاعة، ولو خرج بغير إلهي فحضر القتال، تم  
بدا أنه الرجوع لم يحزله ذلك. (٢)

ب - إذن المدائن :

١٣ - اتفق الفقهاء على أنه لا يخرج المسلمين  
للجهاد إذا كان الدين حالا، واختلفوا فيها وراء  
ذلك على أقوال:

تذهب الغنبة إلى أنه لا يخرج المسلمين بغير  
إذن غريمه ولو لم يكن له ولاء، لأنه يتعلق به حق  
الغريم وهو الملازمة، فلو أذن له الناس، ولم  
يرشه، فالمستحب الإقامة لفضاء الدين، لأن

١٢ روضة الصالحين ١٠/٢١٢، وصاية المحتاج ٨/٤٨،

والهذب ٢/٢١٩، والمغني ٨/٣٥٩، ٣٩٠

(٢) المغني ٨/٣٥٩ وما بعده.

وإسما يجب استئذان الأبوين في الجهاد إذا لم  
يكن منعيا، ولكن إذا نعين عليه الجهاد فلا إذن  
خما من غير خلاف بين الفقهاء، لأنه صار فرض  
عين، وتركه معصية، ولا طاعة لأحد في معصية  
الله.

قال الأوزاعي: لا طاعة للوالدين في ترك  
الفرائض، والجمع، والحج، والقتال، لأنها  
عبادة تعبت عليه فلم يعتبر إذن الأبوين فيها  
كالصلاة. (١)

الرجوع عن الإذن :

١٤ - من خرج للجهاد بدون الوالدين، ثم  
رجعا عن الإذن، أو كان الأبوان كافرين،  
فلا لم بعد الخروج ولم يأذنا، وعلم المحدث  
الحال، يلزمه الانصراف إن لم يشرع في القتال،  
وإن يحضر الواقعة عند الشافعية في المشهور،  
والحنابلة، إلا أن يخاف على نفسه أو ماله، أو  
يخاف انكسار قلوب المسلمين، فلا يلزمه. فإن لم  
يسكنه الانصراف للحقوق، وأمكنه أن يفيم في  
قرية في الطريق حتى يرجع الجيش، لزمه أن  
يفيم. وعند الشافعية قول آخر: وهو أنه لا يلزمه  
الانصراف.

وإن علم بعد الخروج في القتال، قال  
الشافعية في الأصح: يجرى الانصراف، ونجى

(١) المراجع السابقة

للدائن أن يمنع إن كان الدين محل قبل رجوعه. (١)

وعند المناهضة لا يجوز الخروج سواء أكان الدين حالاً أم مؤجلاً بغير إذن غريمه إلا أن يترك قضاءه، أو يقيم به كفيلاً أو يوثقه برهن. لما روي أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال يا رسول الله: أرأيت إن قتلت في سبيل الله أتكفر عني خطيائي؟ قال: نعم إن قتلت وأنت صابر محتسب، مقبل غير مدبر، إلا للدين، فإن جبريل عليه السلام قال لي ذلك. (٢)

ولأن عبدالله بن حرام والد جابر النضحي المعروف خرج إلى أحد وعليه دين كثير فاستشهد، وقضاه عنه ابنه مع علم النبي ﷺ من غير تكبير، بل مدحه، وقال: ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعتموه. (٣) وقال لابنه جابر: «أفلا أبشرك بما لقي الله به أباك؟ ما كرم الله أحداً قط، إلا من ورثه حجلاً، وأحيا أباك وكلمه كفاحاً». (٤)

السنة بالأوجب أولى، فإن خرج فلا بأس، وكذلك حكم الكفين إذا كان بأمر الدائن، ويسوي في وجوب الاستئذان، التكفيل بالمال والتكفيل بالنفس.

وأما إذا كان الدين مؤجلاً فله الخروج بلا إذن، بل علم برجوعه قبل حلوله، لعدم توجه المطالبة بقضاء الدين، لكن الأفضل الإقامة لقضائه. (٥)

وعند المناكبة يشترط الإذن في الدين الحال إذا كان يقدّر على وفائه بيع ما عنده، وإن لم يكن فافرا على ذلك، أو كان مؤجلاً ولا يحل فيه غيبته خرج بغير إذن الدائن، فإن حل في غيبته، وعنده ما يوفي منه، وكل من يقضيه عنه. (٦)

وقال الشافعي: إنه لا يخرج الدين في الدين إذا كان حالاً إن لم يكس ميسراً، أي كان له وفاء. وكذلك إن لم يكن له وفاء في قول. والصحيح أنه ليس نه منه إذا كان ميسراً إلا لا مطالبة في الحال.

وإن كان الدين مؤجلاً، فالأصح أنه لا يجوز المنع، والثاني: يجوز إذا أن يقيم كفيلاً بالدائن. والثالث: له المنع إن لم يخلّف وفاء، وقيل: يجوز

(١) روضة الطالبين ٢١٠/٢١١ - ٢١١، ومبابة المحتاج ٥٧، ٥٨/٥٧.

(٢) حديث: «أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال يا رسول الله: أرأيت إن قتلت في سبيل الله أتكفر عني خطيائي؟ قال: نعم إن قتلت وأنت صابر محتسب، مقبل غير مدبر، إلا للدين، فإن جبريل عليه السلام قال لي ذلك». (٣) حديث: «ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعتموه». (٤) حديث: «أفلا أبشرك بما لقي الله به أباك؟ ما كرم الله أحداً قط، إلا من ورثه حجلاً، وأحيا أباك وكلمه كفاحاً». (٥) حديث: «أفلا أبشرك بما لقي الله به أباك؟ ما كرم الله أحداً قط، إلا من ورثه حجلاً، وأحيا أباك وكلمه كفاحاً». (٦) حديث: «أفلا أبشرك بما لقي الله به أباك؟ ما كرم الله أحداً قط، إلا من ورثه حجلاً، وأحيا أباك وكلمه كفاحاً».

(١) روضة الطالبين ٢١٠/٢١١ - ٢١١، ومبابة المحتاج ٥٧، ٥٨/٥٧.

(٢) حديث: «أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال يا رسول الله: أرأيت إن قتلت في سبيل الله أتكفر عني خطيائي؟ قال: نعم إن قتلت وأنت صابر محتسب، مقبل غير مدبر، إلا للدين، فإن جبريل عليه السلام قال لي ذلك». (٣) حديث: «ما زالت الملائكة تظله بأجنحتها حتى رفعتموه». (٤) حديث: «أفلا أبشرك بما لقي الله به أباك؟ ما كرم الله أحداً قط، إلا من ورثه حجلاً، وأحيا أباك وكلمه كفاحاً». (٥) حديث: «أفلا أبشرك بما لقي الله به أباك؟ ما كرم الله أحداً قط، إلا من ورثه حجلاً، وأحيا أباك وكلمه كفاحاً». (٦) حديث: «أفلا أبشرك بما لقي الله به أباك؟ ما كرم الله أحداً قط، إلا من ورثه حجلاً، وأحيا أباك وكلمه كفاحاً».

(١) ابن عابدين ٢٢١/٢٣.

(٢) حاشية لاسديقي ١٢٥/٢، وجواهر الإكليل ٢٥١/١.

تلمسهم، ولأنه إذا لم تغز المبارزة إلا بذهنه  
والغزو أولس، إلا أن يضحاهم عدو يحاربون  
تلكه، فلا يمكنهم الاستدانة، ويسقط الإذن  
بانتصاف قتالهم، وغزوهم إليهم لحصول انتصاف  
تركهم بالنظر للإذن

ودليل ذلك أنه ما أشار انكسار على لجاج  
الشيء بفتح الصاد ففتح ساعه من الأقوى خارجاً من  
لديته ففتحهم وقابلهم من غير إذن، فبدحه  
لشيء بفتح، وقال: وح برزح الشا سعة بن  
لا كرم، وأعطاه منهم فارس وراجل<sup>(١)</sup>.

#### الجهاد مع الأئمة :

١٥ - صرح جمهور الفقهاء بأنه يحرم مع أمير  
جيش أو كان جاثراً ارتكبا لأحد الصوريين.  
ولأن ترك انكسار معه سوف يقضي إلى قطع  
المهاد، وظهور الكفر، أو على المسلمين،  
واستئصالهم وظهور قسمة الكفر، وبصره المدين  
واجبه. وكذلك مع مظالم في أحكامه، أو فاسق  
بحارجه، لا مع عاقل ينفذ الجهاد<sup>(٢)</sup>.

ولأن الجهاد تنفذ منه الشهادة التي تقوت بها  
النفس، ففوت الحق خوانها<sup>(٣)</sup>.  
وأما إذا تعين الجهاد ولا خلاف بين الفقهاء  
في أنه لا إذن لغريمه، لأنه تعلق بعينه، فكان  
مقتضى ما في ذلك كسائر مروض الأعباء  
وشرح الحديث بأنه يستحب له أن لا يتعرض  
لمطارد النفس من المارزة، والموقوف في أوب  
المقاتلة، لأن فيه تغريراً بتعويض الحق، بل ينفذ  
وسط الصف أنه حاشيته حفظاً للدين<sup>(٤)</sup>.

#### ج - إذن الإمام :

١٤ - صرح الأئمة والحنابلة بأنه نكرة العزم  
من غير إذن لإمام أو لأحد المؤيدين من قبله، لأن  
الغزو على حسب حال الحاجة، وإلا إمام أو  
الأمير أعرف بذلك، ولا يحرم، لأنه ليس فيه  
أكثر من التغرير بالنفس، والتغريير بالنفس يجوز  
في الجهاد.

ولأن أمر الحرب موكول إلى الأمير، وهو  
لحلم بكتلة العدو وقتلهم، ومكاسم العدو  
وكيدهم، فيسفي أن يرجع إلى رفيه، لأنه أحوط

(١) المذهب ٢/ ٢٢٩، وبساعة المصباح ٨/ ٦٠، وروحه  
الغالب ١٠/ ٢٢٨، والمشي ٨/ ٣١٤.

وحديث آخر رجال سلطة من الأكرام... أخرجه  
مسلم (٣/ ١٤٢٩) ط الخلفي، من حديث سلطة بن  
الأقرع.

(٢) ابن عسك ٢/ ٢٢٢، وحواضر الإقبيل ١/ ٢٥٦،  
وحاشية الدسوقي ١/ ١٧١، والمشي ٨/ ٣٤٠.

(٣) الزمعي ١/ ٢٣٠، ط الخلفي، وقال: وهذا حديث حسن  
عربي.

(٤) المعني ٨/ ٣٥٩، ٣٩٠، وكشاف القناع ٣/ ٤٤، ٤٥.  
(٥) ابن عسك ٢/ ٢٢٦، وحاشية الدسوقي ٢/ ١٧٥،  
وحواضر الإقبيل ١/ ٢٥٢، وبساعة المصباح ٨/ ٥٧،  
وروضة الطالبين ١/ ٢١٤، والمشي ٨/ ٣٩٠، وكشاف  
القناع ٣/ ٤٥.



رسول الله ﷺ يوم أحد وأثاب أربع عشرة علم بحري في المقاتلة. (١)

وقد رد رسول الله ﷺ يوم بدر أسامة بن زيد وأمه، بن عازب، وزيد بن ثابت، وزيد بن مرة م. وعمرارة بن أوس، فحملهم حرمات للفراري والنساء. (٢) ولأن الجهاد عبادة تتعلق بالبدن فلا يجب على العبيد والمجنون، كالسوم والصلاة والحج.

#### د - الذكورة :

١٩ - تستلزم الذكورة لوجوب الجهاد، لما روت عائشة قالت: يا رسول الله، هل على النساء جهاد؟ فقال: جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة. (٣)

#### ب - العقل :

١٧ - المجنون غير مكلف فلا يجب عليه الجهاد، ولا يتأذى منه.

#### ج - البلوغ :

١٨ - لا يجب الجهاد على الصبي غير البالغ صنف البنية وهو غير مكلف. وفي الصحيحين غير ابن عمر قال: عرضت على

١: حديث: «خرج فلان استعين بمشرك» أخرجه مسلم (١٤٥٠/٣) - ط (المطبع) من حديث عائشة

(١) حديث ابن عمر: «عرضت على رسول الله ﷺ أن يخرجني البحراني (الفتح ٢٧٨/٥) - ط (المطبع) ومسلم (١٤٤٠/٣) - ط (المطبع).

والنظر: صحيح الفقيه ١٩٣/٥ وما بعدهما، وابن عابدين ٢٢١/٣، والمدرسة ٥/٢ وحاشية المدركي ١٧٥/٢، والمفهرس ٢٣٠/٢، وسلسلة الصحاح ٥٩/٨، وروضة النظار ١٠٠/٢٩٠ - ٢٩١، والمعي ٣١٧/٨، وكتاب القناع ١٦/٣.

(٢) حديث: «وقد ردت رسول الله ﷺ يوم بدر» أخرجه البحري (فتح ٢٩٠/٨) - ط (المطبع).

(٣) حديث: «جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة» أخرجه ابن

ماجد: ٩٦٨/٢) - ط (المطبع) وصححه ابن حرملة (٣٥٩/٤) - ط (المطبع الإسلامي) من حديث عائشة

هـ - القدرة على مؤنة الجهاد :

٢٠ - يشترط لوجوب الجهاد القدرة على تخصيص

الصلاح.

وكذلك لا يجب على الفقير الذي لا يجد ما ينفق في مرضه فاضلا عن نفقة عياله، لقوله عز وجل ﴿ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج﴾ (١).

فإن كان القتال على باب البلد أو حولها وجب عليه، لأنه لا ينجح إلى نفقة الطريق، وإن كان على مسافة تنصرف فيها الصلاة ولم ينفذ على وسيلة نقله لم يجب عليه، لقوله تعالى : ﴿ولا على الذين إذا ما اتواك لتحملهم قالت لا اجد ما أحملكم عليه تولوا وأعيهم تضع من أدوم حزنا ألا يجدوا ما ينفقون﴾ (٢).

وإن بذل له الإمام ما يحدج إليه من رسله قبل وجب عليه أن يقبل ويجاهد، لأن ما يعطيه الإمام حق له، وإن بذل له غير الإمام لم يترمه قبوله (٣).

و - سلامة من الضرر .

٢١ - لا يجب الحضور على العاجز غير

ويعنى ذلك فلا يجب عليهن الجهاد ما لم يتعين في الأحوال الثلاثة المتقدمة .

أما إخراج النساء مع المجاهدين فيكره في سرية لا يؤمن عليهن، لأن فيه تعريضهن للضباع، ويسمعهن الإمام من الخروج لثلاثين ميلا، وليس من أهل القتال لاستيلاء الحور والجنس عنهن، ولأنه لا يؤمن ظفر العلوجين، فيستحيون منه ما حرم الله تعالى .

ومصرح الخبابة باستثناء امرأة الأمير لحاجة، أو امرأة طاعة في السن لمصلحة فقط، فإنه يؤذن لثلاثين ميلا، ثلاثين الريبع بنت معوذ قالت: كنا نروى رسول الله ﷺ فنسفي انقوم ونخدمهم الماء، ونرد الجرحى والقتلى إلى المدينة (٤).

ولكن لا بأس بإخراج النساء مع المسلمين إذا كانوا عسكرا عظميا يؤمن عليه، لأن الغالب السلامة، والغلب كالتحقق.

ولا يجب الجهاد على خنثى مشكل، لأنه لا يعلم كونه ذكرا، فلا يجب مع الشك في شرطه (٥).

(١) حديث الترمذي بنحو معوذ وكنا نروى رسول الله ﷺ . و أخرجه البخاري (الفتح ١٩ - ٨٠ ط السلفية)

ونظر الفتاوى ٣١٥/٨، ٣٦٦

(٢) المرجع السابق.

(٣) سورة التوبة/٩١

(٤) سورة التوبة/٩٢

(٥) ابن عابدين ٣٠ - ٣٢، وحاشة كدوسي ١٧٥/١

وروضة الطالبين ١٠/٢١٠ والفتاوى ٣١٨/٨

فأما الأعمى فمعروف أنه لا يصنع للقتال  
فلم يجب عليه، وكالأعمى ذرومذ، وضعيف  
بصر لا يمكنه اتقاء السلاح، فإذا كان يدرك  
الشخص وما يقبضه من السلاح وجب عليه،  
لأنه يقدر على القتال، وإن لم يدرك ذلك لم يجب  
عليه، لأنه لا يقدر على القتال.

وجب على الأعرج والأعمى، وهو الذي  
يصر في النهار دون الليل، لأنه كالصير في  
القتال.<sup>(١)</sup>

وأما العرج فالقصد به العرج الفاحش  
الذي يسع المشي الجيد والركوب كالزمانة  
ونحوها، وهو عرج بين، ولو كان في رجل  
واحدة، فإذا كان يسيرا يتمكن معه من الركوب  
والنسي، وإن تعذر عليه شدة العدو، فلا يمنع  
ذلك وجوب الجهاد، لأنه يمكن فشابه الأعور،  
ومثل الأعرج الأقطع والأشل ولو لمعظم  
أصابع يد واحدة، إذ لا يبطئ لها ولا تكايف،  
ومثلها فائدة الأناضل.

ولا تأثير لقطع أصابع الرجلين إذا أمكن معه  
المشي من غير عرج بين.<sup>(٢)</sup>

من يعتقه الإمام من الخروج في الجهاد :  
٢٢ - صرح الشافعية والحنابلة بأنه يسن للإمام

(١) نهاية المحتاج ٥٥/٨ طبع مطبع الباهي الحلي، والمذهب

٢٢٨/٢، وكتاب الفتح ٣٦/٣

(٢) نهاية المحتاج ٥٥/٨، والمذهب ٢٢٨/٢

المستطيع، لأن التعجز ينفي الوجوب، والمستطيع  
هو الصحيح في يده من المرض.

ومن ثم فلا يخرج المريض الدنف الذي  
يمنعه مرضه من الركوب أو القتال، فإن تحصل  
له مشقة لا تختمل عادة.

ولا يستقط وجوب الجهاد بالمرض إن كان  
يسيرا لا يمنعه، كوجع فموس، وصداغ  
خفيف، ونحوها، لأنه لا يتعذر معها  
الجهاد.<sup>(٣)</sup>

وإن قدر على الخروج دون القتال فينبغي أن  
يخرج لتكثير السواد إرهاباً.<sup>(٤)</sup>

وكالمريض من له مريض لا متعهد له  
غيره.<sup>(٥)</sup>

ولا يخرج الأعمى، ولا الأعرج، ولا المقعد،  
ولا الأقطع، لأن هذه الأعذار تمنعهم من  
الجهاد، وقد قال الله تعالى: ﴿ليس على  
الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على  
المريض حرج﴾.<sup>(٦)</sup>

وقال: ﴿ليس على الضعفاء ولا على  
المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون  
حرج إذا نصحوهم لله ورسوله﴾.<sup>(٧)</sup>

(١) حاشية رد المحتار ٣٦١/٣ ونهاية المحتاج ٥٥/٨، والمذهب

٣٦٨/٨، وكتاب الفتح ٣٦/٣

(٢) رد المحتار ٢٢١/٣، وفتح القدير ١٩٢/٥

(٣) نهاية المحتاج ٥٥/٨

(٤) سورة الفتح ١٧

(٥) سورة التوبة ٩٢

المسلمين ومعنى بالفساد، الآية: ﴿ولكن كره الله اتبعائهم﴾، ولأن هؤلاء مفسدة على المسلمين فلزمه منعهم.<sup>(١)</sup>

وإن خرج معه أحد هؤلاء لم يسهم له، ولم يرضح، وإن أظهر عون المسلمين، لأنه يحصل أن يكون أظهره دفعة واحدة وقد ظهر دليله، فيكون مجرد ضرر فلا يستحق عما غنموا شيئاً، وإن كان الأمر أحد هؤلاء لم يستحب الخروج معه، لأنه إذا منع خروج المخذل، والمرجف، والجاهل أسوس وبعوهم، تبعاً فمتبعوا أولى، ولأنه لا تؤمن المفسدة على من صحبه.<sup>(٢)</sup>

هذا، وكل عذر منع وجوب الحج منع وجوب الجهاد إلا خوفاً طريقاً من كفار، فإنه وإن منع وجوب الحج لا يمنع وجوب الجهاد، لأن مبنى الجهاد على ركوب المخاوف.

القتال على جعل :

٢٣ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أنه يكره أخذ الجبل على الجهاد، مادام للمسلمين في، لأنه لا ضرورة إليه، ومال بيت المال معد لنواب المسلمين، وإظهار أن الكراهة تحريرية، لأن حقيقة الأجر على الطاعة حرام، فما يشبهه مكروه.

أو نائبه منع غزاه ومرجف من الخروج وحضور الصف وإخراجه منه عالم بخش فتنه، بل ينتجه وجوب ذلك عليه حيث غلب على فتنه حصول ذلك منه وإن بقاءه مضر بغيره.<sup>(٣)</sup>

والمخذل من يصد غيره عن الغزو ويردهم في الخروج إليه مثل أن يقول: الحر أو البرد شديد، والمشفة شديدة، ولا تؤمن هزيمة الجيش وأنباء هذا. يقول الله عز وجل: ﴿لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خبالاً ولا وضعوا جلا لكم بينوكم الفتنة﴾.<sup>(٤)</sup>

قيل في التفسير: لأوقعوا بينكم الاختلاف، وقيل: لأمرعوا في تفريق جمعكم.<sup>(٥)</sup>

والمرجف هو الذي يقول: هلكت سرية المسلمين وما هم مدد ولا طاقة لهم بالكفار ونحو هذا، لقوله تعالى: ﴿ولكن كره الله اتبعائهم فيبطه﴾ وقيل افقدوا مع ألقاعدين.<sup>(٦)</sup>

ولا يأذن لمن يعين على المسلمين بالتجسس للكفار، وإطلاعهم على عورات المسلمين، ومكائبتهم بأخبارهم، ودلائلهم على عوراتهم، أو إيساء جواسيسهم، ولا من يوقع العداوة بين

(١) نهاية المحتاج ٥٧/٨، والمغني ٢٥١/٨، وروضة الطالبيين ٢٤٠/١٠.

٢٤٠/١٠

(٢) سورة التوبة/ ٤٧

(٣) الفقه ٢٢٠/٢

(٤) سورة التوبة/ ٢٦

(٥) المغني ٢٥١/٨

(٦) المغني ٢٥١/٨، وروضة الطالبيين ٢٤٠/١٠

وقد نقل عن مالك كراهيته الشديدة للقتال على جعل.

وإن لم يوجد شيء في بيت المال لا يكره جعل للضرورة، وهو دفع الضرر الأعلى - أي تصدي شر الكفار إلى المسلمين - بالأدنى وهو الجعل قال ابن عبيدين: فيلتزم الضرر الخاص ندفع الضرر انعم.

إلا أن المالكية يشترطون في جواز الجعل أن تكون الحرجة واحدة، كأن يقول الجاعل للخارج عنه: احاصلك بكذا على أن تخرج بذلا عني في هذه السنة، أما لو تعاقده على أنه كلما حصل الخروج للجهاد يخرج ثانياً عنه فلا يجوز بقوة الضرر، فللمراد بالخرجة المرة من الخروج.

وكذلك من قدر على الجهاد بنفسه وماله لومه، ولا ينبغي له أخذ الجعل. وإذا قال الضاعف للغازي، خذ هذا الآن لتغزوه عني لا يجوز، لأنه استنجر على الجهاد، بخلاف قوله: فاغربه.<sup>(١)</sup>

وسرى إشافيته أنه لا يجاهد أحد عن أحد به حرض أو غير عرض، لأنه إذا حرض القتل تعين عليه العرض في حق نفسه فلا يؤذيه عن غيره.

ولا يصح من الإمام أو غيره استنجر مسلم

للجهاد، لأنه يقع عن المباشر عن نفسه دون غيره.

وم يأخذ المحاهدون من الديوان من الفء، وما يأخذ المتطوع من الزكاة إعلانه لا أجره.

وم لاكره على الغزاة شجرة له إن تعين عليه، ولا استحقتها من حروجه إلى حضوره الزفاعة.<sup>(٢)</sup>

أما الخبايلة فقد قال الحارثي: إذا استنجر الأمير قوما يعززون مع المسلمين لأفهمهم لم يسهم لهم وأعطوا ما استنجزوا به. قال ابن قدامة: نصر أحد على هذا في رواية حمزة، فقال في رواية عبدالله وحسن: في الإمام يستنجر قوما يشغل بهم بلاد العدو لا يسهم لهم، ويوفي لهم بما استنجزوا عليه، وقال القاضي: هذا معمول على استنجر من لا يجب عليه الجهاد كالعبيد والكفار.

أما السرجال المنضمون لأحرار فلا يصح استنجرهم على الجهاد، لأن الغزو يتعين بحضور الغزو على من كان من أهله، فإذا تعين عليه الغرض لم يجوز أن يقعه عن غيره، كمن عليه حجة الإسلام لا يجوز أن يبيع عن غيره، ثم قال ابن قدامة: ويحتمل أن يحمل كلام أحد

(١) روضة الطالبين ١٠/٩٥، ٢٤١، وساجدة الحاج

١٢/٨، ٦٣، والمذهب ٢/٢٢٧

(٢) ابن عابدين ٢/٢٢٢، والموسوعة ٣/٣٩، ٤٤

وأما الاستنفاد من الجعل عند من قال به في غير الجهاد، فقد صرح الحنفية بأنه يجوز للغاري أن يترك بعض الجعل لفئة عياله، لأنه لا ينهيها له الخروج إلا به.<sup>(١)</sup> وقال الحنابلة: لا يترك لأهله منه شيئا، لأنه ليس بملكه إلا أن يصل إلى رأس مغزاه فيكون كماله، فيبحث إلى عياله منه، ولا يتصرف فيه قبل الخروج لئلا يتخلف عن الغزو، فلا يكون مستعاضا<sup>(٢)</sup> أنفقه، إلا أن يشتري منه سلاحا أو آلة للغزو.<sup>(٣)</sup>

والحرفي على ظاهره في صحة الاستتجار على الغرو لمن لم يتعين عليه لما روى أبو دارم بإسناده عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «للمغازي أجره وللمجاهد أجره».<sup>(٤)</sup> وروى سعيد بن منصور عن جبير بن نفير قال: قال رسول الله ﷺ «مثل الذين يخشون من أمي ويأخذون الجعل، ويثفون به على عدوهم، مثل أم موسى ترصع ولدها وتأخذ أحرها»<sup>(٥)</sup> ولأنه أمر لا يختص فاعله أن يكون من أهل الفرية فصح الاستتجار عليه كجاء المفسد، أو لم يتعين عليه الجهاد فصح أن يؤجر نفسه عليه كالعبد، ويشارك الحج حيث أنه ليس بفرض عبي، وإن الحاجة داعية إليه، وفي البيع من أخذ الجعل عليه تعطيل له ومنع له مما فيه للمسلمين نعم وجه إليه حاجة، فيبني أن يجوز بخلاف الحج.<sup>(٦)</sup>

(١) حديث «للمغازي أجره وللمجاهد أجره» أخرجه أبو دارم (٣٧/٣٧). تحقيق عزت عبد الله (ص ١٠٠) من حديث عبيد بن عمرو وحسنه السبوطي ثم في مص المصنف (٢٩١/٥٥) ط المكتبة التجارية.

(٢) حديث «مثل الذين يخشون من أمي ويأخذون الجعل» أخرجه أبو دارم في مراسله ثم في تحفة الأشراف للمزي (١٣١/١٥٥) ط دار الفقه من حديث سعيد بن جبير مرسلا. رجاء كذلك المتن الهندي إلى أبي نعيم والبيهقي من جبير. كذا في كثر النحال (١/٢٢٦) ط الرسالة.

(٣) المتن ٤٦٧/٨

(١) ابن عثيمين ٢٢٢/٣

(٢) المتن ٣٧٠/٨

(٣) المراجع السابق

الدعوة قبل القتال .

عدوك من المسلمين مدعهم إلى ثلاث خصال  
فأنتهي ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم :  
ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم  
وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى الله ول من دارهم  
إلى دار المهاجرين ، وأخبرهم أنهم إن فعلوا  
ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على  
المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا منها ، فأخبرهم  
أنهم يكونون كأمراب المسلمين يجري عليهم  
حكم الله الذي يجري على المؤمنين . ولا يكون  
ثم في النجدة والتي سبي ، إلا أن يمدوا مع  
المسلمين ، فإن هم أبوا مسلمهم الجزية ، فإن هم  
أجاسوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فإن هم أبوا  
وسمتن بالله وفاتاهم ، وإذا حاصرت أهل  
حصن ، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة  
نبيه ، فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ، ولكن  
جعل لهم ذمتك وذمة أصحابك . فإنكم إن  
تحصروا ذمتكم وذمة أصحابكم . أهون من أن  
تخفروا ذمة الله وذمة رسوله ، وإذا حاصرت أهل  
حصن ، فأرادوك أن ترضهم عنى حكم الله ، فلا  
ترضهم على حكم الله ، ولكن أنرضهم على  
حكمك ، فإنك لا تدري أنصيب حكم الله  
فيهم .<sup>(١)</sup>

٢٤ - اتفق الفقهاء على أنه إذا دخل المسلمون  
دار الحرب فحاصروا مدينة أو حصناً دعوا الكفار  
إلى الإسلام ، لقول ابن عباس رضي الله عنه  
« ما فاتر النبي ثلاث قوم حتى دعاهم إلى  
الإسلام ، فإن أجابوا كفوا عن قتالهم خصوصاً  
المقصود ، وقد قال يحيى : وأمرت أن أقاتل الناس  
حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمد  
رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ،  
فإذا فعلوا ذلك عصموا من دماءهم وأموالهم إلا  
بحق الإسلام ، وعصمهم على الله .<sup>(٢)</sup>

وإن امتنعوا فدعهم إلى أداء الجزية ، وهذا  
في حق من تقبل منه الجزية ، وأما من لا تقبل منه  
كالمرتدين وعبيد الأوثان من العرب فلا ذمة في  
دعوتهم إلى قبول الجزية . وهذا في حق من لم  
تسلم الرسالة فقطع حجتهم ، لأنه لا يلزمهم  
الإسلام قبل العلم ، والدليل عليه قوله عز  
وجل : ﴿ وما كنا بمعدين حتى نبعث رسولاً ﴾ ،  
ولا يجوز قتالهم على ما لا يلزمهم ، ولحديث  
بريدة : « كان النبي ﷺ إذا بعث أميراً على  
جيش أو سرية أمره بشقير الله تعالى في الخاصة  
نفسه ومن معه من المسلمين ، ومثل : إذا لفت

(١) حديث : « كان إذا بعث أميراً على جيش أو سرية » .

أخرجه مسلم ( ١٣٨٧/٤ ) ، ١٣٥٨ ، ط الحلي .

وأظهر الاحتياط ١١٨/٤ ، وفتح المغيث ١٥٠/٥ ، وما .

(٢) حديث : « أمرت أن أقاتل الناس » . أخرجه البخاري .

المصح ٧٥/١ ، ط الشافعية ، ٥٣/١ ، ط الحلي ،

من حديث عبد الله بن عمر .

الخصية مع الإثم ، وهذا لعدم العاصم وهو اثنين ، أو الإحراز بالدار ، فصار كقتل النيران والصبيان .<sup>(١)</sup>

هذا في حق من لم يبلغه الدعوة من عبدة الأوثان وغيرهم ، وكذلك إن وجد من أهل الكتاب من لم يبلغه الدعوة دعوا قبل القتال .

أما من بلغه الدعوة من أهل الكتاب والمجوس ، فإنه لا تجب دعوتهم ، لأن الدعوة قد انتشرت وصحت ، فلم يبق منهم من لم يبلغه الدعوة إلا ما ذكره .

ذكر ابن عسدين نقلا عن الفتح : أن المدثر على غلبة الظن بأن هؤلاء لم يبلغهم الدعوة .<sup>(٢)</sup>

قال أحمد : إن الدعوة قد بلغت وانتشرت ، ولكن إن جاز أن يكون قوم يخلف الروم وخلف الترك على هذه الصفة لم يجز قتالهم قبل الدعوة ،<sup>(٣)</sup> وذلك لما روي بريدة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث حصل ... »<sup>(٤)</sup> الحديث .

وقال مالك : أما من فارب الدروب فالدعوة

وقوله ﷺ في وصية أمراء الأجناد : فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، ولأنهم بالدعوة يعلمون أننا نقاتلهم على الدين لا على سلب الأموال وسبي الذراري ، فنعلمهم يحبون فنكفي مؤنة القتال .<sup>(٥)</sup>

قال المالكية : ودعوة الكفة ما وجوبا إلى الإسلام تستمر ثلاثة أيام في كل يوم مرة ، فإذا دعوا أولى الثالث قتلوا في أول الرابع بعد دعوتهم فيه لأداء الجزية وامتناعهم ، ولا تجب دعوتهم للإسلام لا في بقية الثالث ، ولا في أول الرابع . ثم إن أبوا قبول الإسلام دعوا إلى أداء الجزية مرة واحدة في أول اليوم الرابع إجمالا ، إلا أن يسألوا عن تفصيلها بمحل يؤمن فيه غدرهم لكونهم تناهوا فيه أحكاما ، وبلا بأن لم يجبروا أو أجبروا ولكن بمحل لا تناهوا أحكاما فيه ، ولم يرغملوا لبلادنا قتلوا وقتلوا .<sup>(٦)</sup> ولو قاتلهم المسلمون قبل الدعوة آمنوا للمني ، ولا يصح من المسلمين شيئا مما أنفقوه من الدماء والأموال عند

- بعدها وحاشية رد المحتار ١٠٢٢/٣ ، وحاشية الدررقي

١٧٦/٢ ، وجواهر الإكليل ٢٥٢/١ ، والمهذب ٣٣١/٦ ،

وكشافه طحطاق ٤٠/٣ ، والمغني ٣٦١/٨

(١) حديث : « وصية النبي ﷺ لأمرأ الأجناد : سبيل تحريمه

بجاء المغني أيضا ٢٤١

وانظر : شرح فتح القدير ١٩٥/٥ وما بعدها ، وحاشية

رد المحتار ٢٢٣/٣

(٢) حاشية الدررقي ١٧٦/٢ وجواهر الإكليل ٢٥٢/١

(١) السرحسي ٣٠/١٠ ، وابن عابدين ٢٢٣/٣

(٢) ابن عابدين ٢٢٣/٣

(٣) المغني ٣٦٢/٨

(٤) الدولة ٢/٣

وحديث : « إذا لقيت عدوك ... » تقدم تحريمه أيضا

٢٤/٢



مطر وحة لعلهم بما يدعون إليه ، وما هم عليه من البغض والعداوة للدين وأهله ، ومن طول معارضتهم للجيوش ومحاربتهم لهم ، فانتظلب عرتهم . ولا تحدث لهم الدعوة إلا تحذيرا أوخذ عدة لمحاربة المسلمين ، ومنعا لأرجاء المسلمين من الظهور عليهم .

قال مالك : إذا عجزك أهل الخرب عن أن تدعوهم فقاتلهم ، وسئل عن قوم أتوا إلى قوم في ديارهم فأرادوا قتلهم وأخذ أموالهم . قال مالك : تأسدوهم باقه فإن أبوا وإلا فالسيف .<sup>(١)</sup> وقال يحيى بن سعيد : لا بأس بانتفا عورة انعدوليللا ونه ارا ، لأن دعوة الإسلام قد بلغتهم ، وقد كان رسول الله ﷺ بعث إلى خير فقتلوا أميرهم ابن أبي الحقيق غيلة<sup>(٢)</sup> وكذلك يفعل بقوم إن جئت بأرضك أتوك ، وإن سرت إليهم فأتوك .

ودروى ابن وهب عن ربيعة أنه قال : إن كان عدو لم يبلغه الدعوة ولا أمر النبوة ، فإنهم يدعون ويعرض عليهم الإسلام ، ويسبر إليهم الأمشال ، وتضرب هم العير ، ويتلى عليهم القرآن ، حتى إذا بلغ العذر في دعائهم وأبوا طلبت عورتهم ، والتست غفلتهم ، وكان

الدعاء فيمن أعذر إليهم في ذلك بعد الإعذار تحذيرا لهم . وفي هذا ضرر على المسلمين .<sup>(٣)</sup>

قال ابن خلدون من الحنابلة : إن وجوب الدعوة قبل القتال يحتمل أنه كان في بدء الأمر قبل انتشار الدعوة وظهور الإسلام ، فأما اليوم فقد انتشرت الدعوة ، فاستغني بذلك عن الدعاء عند القتال

قال أحمد : كان النبي ﷺ يدعو إلى الإسلام قبل أن يحارب ، حتى أظهر الله الدين وعلا الإسلام ، ولا أعرف اليوم أحدا يدعي ، قد بلغت الدعوة كل أحد ، فالسرم قد بلغت الدعوة وعلموا ما يراود منهم ، وإما كانت الدعوة في أول الإسلام . ولكن إذا دعي من بلغت الدعوة فلا بأس .<sup>(٤)</sup>

ويستحب ذلك مبالغة في الإنذار لما روى سهل بن سعد قال : قال رسول الله ﷺ لعلي يوم خيبر : «انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام»<sup>(٥)</sup> إلا إذا نصمت دعوتهم ضررا وكسويغلبة الظن كان يستعدوا أو يتحصنوا فلا يفعل .

(١) للدولة ٣/٣ - ٤

(٢) المعنى ٨/٦٦

(٣) حديث . «أنفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم ، ثم ادعهم إلى الإسلام» (فتح ١٧/٤٧٦ - ط السلفية) .

(٤) الدولة ٣/٣

(٥) حديث . «بعث إلى عير فقتلوا أميرهم ابن أبي الحقيق» أخرجه البخاري (فتح ٧/٣٤٠ - ط السلفية) من حديث البراء بن عازب .

وتفصيل ذلك في مصطلحي: (أمان) و(مستأمن).

الاستعانة بغير المسلمين على قتال العدو:

٢٢ - اختلف الفقهاء في جواز الاستعانة بغير المسلمين على قتال العدو: فذهب الحنفية والشافعية في الصحيح من المذهب والشافعية ما عدا ابن المنذر، وابن حبيب من المالكية، وهو رواية عن الإمام مالك إلى جواز الاستعانة بغير المسلم عند الحاجة.

وصرح الشافعية والحنابلة بأنه بشرط أن يعرف الإمام حسن رأيهم من المسلمين، ويأمن خيانتهم، وصرح الشافعية أن يكثر المسلمون بحيث لو خان المستعان بهم وانضغوا إلى الذين يغزوهم، أمكنهم مقاومتهم جميعاً.

وشروط الماوردي: أن يخافوا معتقد العدو وعند المالكية - ما عدا ابن حبيب - وجماعة من أهل العلم منهم ابن المنذر، والجوزجاني: لا يجوز الاستعانة بمشرك. (١)

وتفصيل الاستعانة بغير المسلمين قد سبق ذكره في: (استعانة) وفي: (أهل الكتاب).

أما استئجار الكافر للجهاد فقد صرح

ولكن دعوتهم ليست واجبة، لأنه صرح أن النبي ﷺ أغار على بني المصطلق وهم غارون، (١) والغارة لا تكون بدعوة. (٢)

وفيد ابن القيم وجوب الدعوة لمن لم يبلغه، واستحبابها لمن بلغت بها إذا قصدهم المسلمون، أما إذا كان الكفار قاصدين المسلمين بالقتال فللمسلمين قتالهم من غير دعوة دفعاً عن نفوسهم وحريمهم. (٣)

الأمان في حال القتال:

٢٥ - الأصل أن إعطاء الأمان للكفار من الإمام أو أئمة المسلمين أو طلبه مباح، وقد يكون حراماً أو مكروهاً إذا كان يؤدي إلى ضرر أو إخلال بواجب أو مندوب.

وحكم الأمان ثبوت الأمن للكفرة عن القتل والسي، ونظم أموالهم، فيحرم بوجوب الأمان قتل رجالهم، وسبي نسائهم وذراريهم، واغتنام أموالهم. (٤)

(١) حديث ١٠ أغار على بني المصطلق وهم غارون، أخرجه البخاري (الفتح ١٧٠/٥ - ط السلفية) ومسلم (٣/٣٥٦ - ط الحلبي) من حديث عبد الله بن عمر.

(٢) شرح صحيح القدير ١٩٥/٥ وحاشية رد المحتار ٢/٢٢٢، والفتاوى ٢٣١/٢.

(٣) مختلف الفتاوى ٤١/٣.

(٤) البدائع ١٠٧/٧، والشرح الصغير ٢/٢٨٨، وروضة الطالعين ١٨١/١٠، واللمعي مع النشرح الكبير ١٠٢/١٠.

(١) ابن حبان ٢/٢٣٥، واليسوط ١٠/٢٣٢، وفتح القدير ٤/٢٤٢، ٢/٢٤٣ والمطالع ٣/٣٥٢، والمبدع ٣/٤٠، ومعي المحتاج ٤/٢٢٦، وروضة الطالعين ١٠/٢٢٩، واللمعي ٨/٤١٢، وكتف الفتاوى ٢/٤٨.

حيث وجد قلوبهم<sup>(١)</sup> ويغزوه بفتح الميم المظالم في ذي القعدة.

والقول الآخر: أنه لا يزال محرماً، ودليله حديث جابر، كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يغزو في الشهر الحرام إلا أن يعزى، فإذا حضره أقام حتى يتسنع.<sup>(٢)</sup>

وأما القتال في الشهر الحرام دفعا فيجوز إجماعاً من غير خلاف.<sup>(٣)</sup>

الشافعية بأنه يصح استئجار ذمي، ومستأمن، ومعاهد، بل حربي للجهاد من قبل الإمام، حيث تجوز الاستعانة به من خمس الخمس دون غيره أي من الغنمة، لأن الجهاد لا يقع عنه فلا يأخذ من الغنمة، ولأنه يمتثل في معاقدة الكفار مالا يحصل في معاقدة المسلمين، وليس لغير الإمام ذلك، لاحتياج الجهاد إلى مريد من نظر واجتهاد.<sup>(٤)</sup>

محرمات الجهاد ومكرهاته:

أ - القتال في الأشهر الحرم:

٢٧ - الأشهر الحرم هي رجب، وذو القعدة، وذو الحجة، ومحرم.

وكان البدء بالقتال في هذه الأشهر في أول الإسلام محرماً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ، قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾.<sup>(١)</sup>

وأما بعد ذلك فذهب جمهور الفقهاء إلى أن بدء القتال في الأشهر الحرم منسوخ كما نص عليه أحمد، وناسخه قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ﴾.

(١) نهاية المحتاج ١٢/٨، ٦٣ وما بعدها

(٢) سورة التوبة/٣٦

(٣) سورة البقرة/١٧٧

قتل النساء، والصبيان، والمجانين، والمجنون المشكك، لما روي عن ابن عمر رضي الله عنه: «أن امرأة وجدت في بعض مخازن رسول الله ﷺ مقتولة، فنهت عن قتل النساء والصبيان»<sup>(١)</sup>.

وكذلك لا يجوز قتل الشيوخ عند جمهور الفقهاء، وبه قال مجاهد، لما روي أن النبي ﷺ قال: «لا تقتلوا شيخا فانيا، ولا طفلا، ولا امرأة»<sup>(٢)</sup>، ولما روي عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا﴾<sup>(٣)</sup> يقول: «لا تقتلوا النساء والصبيان، والشيخ الكبير» وروي مثله عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ولأن ليس من أهل القتال فلا يقتل كالمراة، وقد أومأ النبي ﷺ إلى هذه الدلالة في المرأة التي وجدت مقتولة في بعض مغاربه، فقال: «ما كانت هذه لتقاتل»<sup>(٤)</sup>.

وهو حرام، فما أدى إليه فهو حرام. ولكن لا يكرهه عند الحنفية إخراج المصحف في جيش يؤمن عليه، وأقله عند الإمام أبي حنيفة، وقال ابن الهيثم: ينبغي أن يكون العسكر العظيم ثني عشر ألفا، لقوله ﷺ: «لن تغلب اثنا عشر ألفا من قلة»<sup>(٥)</sup>.

وصرح المالكية بأنه يجرم السفر بالمصحف لأرضهم ولومع جيش كبير، وقاس بعض الفقهاء على المصحف كتب الفقه والحديث<sup>(٦)</sup>.

وإذا دخل مسلم إليهم بأمان جاز حمل المصحف معه إذا كانوا يؤثرون بالعهد، لأن الظاهر عدم تعرضهم له. فإذا لم يكن أمان، فإنه يجرم إرسال المصحف إليهم ولو طلبوه ليندبروه خشية إهانتهم له، ولا يعطين هذا على الكتاب الذي فيه الآية ونحوها<sup>(٧)</sup>.

(١) حديث ١٠٠٠ عن قتل النساء والصبيان. أخرجه البخاري في الفتح ١٤٨/٦ - ط مطبعة ومسلم ١٣٦٤/٣ - ط الخلفي.

(٢) حديث ٢٦٠ لا تقتلوا شيخا فانيا، ولا طفلا ولا امرأة، أخرجه أبو داود ٨٦/٣، تحقيق عزت حيد دهمي، من حديث أسد بن مالك، وإسناده حسن لغير.

(٣) نطوة / ١٩٠

(٤) حديث ١٤٨٠ لما كانت هذه لتقاتل. أخرجه أبو داود ١٢٩/٣٦، تحقيق عزت حيد دهمي، والحاكم ١٣٩/٢ - ط حاشرة المعارف المتشابهة من حديث ديلج بن ربيع، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي

ج - من لا يجوز قتله في الجهاد:

٢٩ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز في الجهاد

(١) حديث ١٠٠٠ لن تغلب اثنا عشر ألفا من قلة. أخرجه أبو داود ٨٦/٣ - تحقيق عزت حيد دهمي، والحاكم ١٣٩/٢ - ط دار الفوائد المتشابهة من حديث حيد دهمي بن عباس، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) ابن عابدين ٣٢٣/٣، ٢٢٤، والمبسوط ٣٩/١٠، راجعية المدسوقي ١٧٨/٢، والمغني ١٤٩/٦، ٣٦٧/٨

(٣) ابن عابدين ٢٢٤/٣، والمدسوقي ١٧٨/٢

بمنزلة الزمن لا يقتل، لأنه لا يخاف منه أن يصير إلى حال يقاتل فيها.

وكذلك الصلاح الذي لا يقاتل، وبه قال الأوزاعي لقوله ابن عمر رضي الله عنهما: «اتقوا الله في الفلاحين الذين لا ينصبون لكم الحرب».

وعند الشافعية يقتل، لدخوله في عموم المشركين.<sup>(١)</sup>

ومصرح بعض الفقهاء بأنه لا يجوز قتل رسول الكفار.<sup>(٢)</sup>

وجوز قتل من قاتل من ذكرنا ولو امرأة، لأن النبي ﷺ قتل يوم فريضة امرأة طرحت الرحا على خلاد بن سويد فقتلته.<sup>(٣)</sup>

قال ابن قدامة: «ولا نعلم في ذلك خلافا، وبه قال الأوزاعي، والثوري، والليث، لقول ابن عباس: مر النبي ﷺ بامرأة مقتولة يوم الخندق، فقال: من قتل هذه؟ قال رجل: أنا يا رسول الله. قال: ولستم؟ قال: نازعني قائم سفي. قال: فسكت».<sup>(٤)</sup>

وقال الشافعية في الأظهر وابن المنذر: يجوز قتل الشيخ، لعموم قوله تعالى: «قاتلوا المشركين»<sup>(٥)</sup>، ولقوله النبي ﷺ: «اتقوا شيوخ المشركين واستحبوا شرعهم»<sup>(٦)</sup>، ولأنهم أحرار مكنتون فجاز قتلهم كفرهم، والخلاف في قتل الزمن والأعمى ومن في معناه كيايس الشق، ومقطوع اليمن، أو المقتطوع من خلاف، كالخلاف في الشيخ.<sup>(٧)</sup>

ولا يقتل السراعب في صومعت، ولا أهل الكتائب الذين لا يختلطون الناس، فإن خالطوا قتلوا كالفسس، ولا سائح في الجبال لا يختلط الناس.

والذي يمن ويضيق، يقتل في حال إفاقته وإن لم يقاتل.<sup>(٨)</sup>

ومصرح الحنابلة بأن المريض يقتل إذا كان من لو كان صحيحا قاتل، لأنه بمنزلة الإجهاز على الجريح، إلا أن يكون مأبوسا من يره، فيكون

(١) سورة التوبة / ٥

(٢) حديث: «قاتلوا شيوخ المشركين، واستحبوا شرعهم» أخرجه الأرميني (١/ ٦٤٥ - ط الخليلي) من حديث امرأة ابن جهم، وفي نسخة انقطاع بين سمرة والراوي عنه  
(٣) البيهقي (٧/ ١٠١)، وابن عسدين (٣/ ٢٢٥)، ٢٢٥، وحاشية المدسولي (١/ ١٧٦)، ومجابه المحتاج (٨/ ٦٤٨)، والفتن (٨/ ٢٧٧)  
(٤) ابن عسدين (٣/ ٢٢٥)، ويطيع (٧/ ١٠١)

(١) الفتن (٨/ ٤٧٨)، ٤٧٩

(٢) روضة الطالبين (١٠/ ٢٤٤)، رتبة طحاوي (٨/ ٦٤)

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ قتل يوم فريضة...» أخرجه ابن إسحاق في المغازي كما في السيرة النبوية لابن كثير (٣/ ٢١٦) - نشر دار إحياء التراث.

(٤) حديث: «من قتل هذه؟» أخرجه أبو داود في المراسل كما في التلخيص لمخير (٢/ ١٠٢) - ط شركة الطباعة الفنية

ولأن النبي ﷺ وقف على امرأة مشنونة  
فقال: «ما كنت هذه لتقاتل» وهذا يدل على  
أنه إنما نهى عن قتل المرأة إذا لم تقاتل.<sup>(١)</sup>  
وكذلك يقتل كل من هؤلاء إذا كان ملك،  
أو ذا رأي بعين في الحرب، لأن دريد بن الصمة  
قتل يوم حنين وهو شيع لا قتال فيه، وكان  
خرجوا به يتبعون به ويستعينون برأيه، فسم  
بذكر النبي ﷺ قتله،<sup>(٢)</sup> ولأن الرأي من أعظم  
المعونة في الحرب.  
أما الآخرس والأصب، وأقطع اليد اليسرى،  
أو إحدى الرجلين فيقتل، لأنه يمكن أن يقتل  
راكبا.<sup>(٣)</sup>

وسرققتل من لا يحمل قتله عن ذكر، فعليه  
التوبة والاستغفار فقط كالثالث المعاصي، ولا  
شيء عليه من دية ولا كفارة، لأن دم الكافر لا  
يتقوم إلا بالامتنان، ولم يوجد.<sup>(٤)</sup> ونظر تفصيل  
ذلك في: (حزبه).

#### د - قتل القريب :

٣٠ - اختلفت آراء الفقهاء في قتل القريب أثناء  
المحاربة مع الكفار.

فذهب الخنبة إلى أنه لا يحل لفرع أن يبدأ  
بقتل أصله المشتك، بل يشغله بالمحاربة، لقوله  
تعالى: ﴿وَصَاحِبِهِمَا فِي الدِّينِ مَعْرُوفًا﴾،<sup>(١)</sup>  
ولأنه يجب عليه إحياءه ما لا ينفك عنه فبدقته  
لإطلاق في إفسائه، فإن أدركه امتنع عليه حتى  
يقتله غيره، لأن الغصود يحصل بعينه من غير  
اقتحام المأثم. وأما إن قصد لآب قتله بحيث  
لا يمكنه دفعه إلا يقتله فلا بأس به، لأن  
مقصوده الدفع وهو يجوز مطلقا، ولأنه لو شهور  
الآب المسلم سببه على ابنه، ولا يمكنه دفعه  
إلا بقتله، بقتله، فهذا أولى.<sup>(٢)</sup>

وصرح الشافعية بأنه يكره تنزيها لئلا يمان يقتل  
قريبه، لأن فيه نوعا من قطع الرحم، ويقتل  
قريب محرم أشد كراهة، لأنه ﷺ منع أب بكر من  
قتل ابنه عبد الرحمن يوم أحد. إلا أن يسمعه  
يسب الله تعالى، أو يذكره أو يذكر رسول  
الله ﷺ أو نبيا من الأنبياء بسوء،<sup>(٣)</sup> فإذا سمع  
ذلك، أو علمه منه فلا كراهة حيث في قتله تقديما  
لحق الله تعالى وحج أنبيائه وإثبات مال الخنبة

(١) سورة لقمان: ١٥

(٢) المدع ١٠٦/٧. وفتح القدير ٢٠٣/٥، وابن عسبر

٢٢٥/٣

(٣) حديث: «منع أب بكر من قتل ابنه عبد الرحمن» أخرجه

البهقي في (سنن) ١٨٩/٨ - لا دائرة المعارف (الطبعة) من

«بيت أبي الزناد وأهله ابن حجر في التلخيص (١٠١/٤)

ط شركة الطباعة المتحدة - مطبع الوافدي رابو.

(١) حديث: «ما كنت هذه لتقاتل» تقدم تخريجه انفا.

(٢) حديث: «حدث دريد بن الصمة المخرج البخاري والفتح  
٤١/٧». هذا (سلفية) من حديث أبي موسى الأشعري.

(٣) ابن عابدين ٢٤٤/٣ وصلحه ما، وفتح القدير ٢٠١/٥  
وبالمدح، والمدة ٦٠٣، وهدوسمي ١٧٦/٢

(٤) المراجعة: سلفية.

أَتُوا أَوَّلُوا بِالْمَعْرُوفِ، <sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَا يَنْتَفِعُونَ مِنْكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّوكم﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ أَمْرًا عَلَيْهِمْ سَلَّامًا فَعَلَهُمْ سَلَامًا وَسَلَامًا وَأَنْتُمْ عَلَيْهِمْ وَعْدُكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ <sup>(٣)</sup> لكن إن نقص الكفار العهد جاز قتالهم من غير نذر إليهم، كما إن بدت من الكفار مآرسة نقص العهد جاز نذر العهد إليهم أقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْخَائِفُونَ مِنْ قَوْمٍ خِلَافَتُهُ قَاتِلُهُ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِفِينَ﴾ <sup>(٤)</sup> وفي السادة تفصيل <sup>(٥)</sup> ينظر في مصطلحات: (عهد) و(معاهدة) و(أمان).

أما المخلّة فهي الشعيرة الشبيعة من مثل قطع الأنف، والأذن، ونحو ذلك، وهي ما كانت ابتدأ على غير جزء، ولكن لو كان شخصاً جنى على قوم جنسيات في أعضاء متعددة، فانتقص منه، لما كانت التشويه الذي حصل له من المخلّة.

وحاصل هذا أن الملة من مثل جزاء ثابت وفيه خلاف وتفصيل. والملة من استحققت لا عن مثله لا عمل. وتسمى على ذلك وله لا يمس بحمل رأس الشرك لو فيه غيظهم وفيه فراغ علوياً بالدواع شيه.

أيضاً لأن أبا عبيدة قتل أباه، وقتل لرسول الله ﷺ: سمعته يحثك ولم يذكره عنه.<sup>141</sup>

هـ - الثغور، والفجور، والمثقة:

٣٩- صرح جمهور الفقهاء بأنه يحرم في الجهاد النفس والعلو، والتمثيل بالقتلى، لقوله ﷺ: «لا تغلوا، ولا تغربوا، ولا تقبلوا»<sup>١٩</sup>

والغلوله في الجهاد الحياتي في المقام بأن يخفي ما وقع في يده، فلا يحل لأحد أن يأخذ لنفسه ما غنم شيئا، خطا فم فوقه، بل يفسده إلى الخاسر.

وأما ما يحتاج إليه من الطعام وعلف الدواب  
والسلاح، فهو حائز عند الحاجة<sup>(١٢)</sup> وفي المسألة  
تفصيل ينظر في (غنية) و(غلول).  
والغفر. الحبة ونقص المهند.

وَكَيْدُكَ مُحَرَّمٌ تَعَالَى : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

(٦) ابي عابدين ١٢٥٠/٣، ٦٢٦، وسهابة الجناح ٦١٠/٥  
ومابلهما، والمهذب ٦٢٣/٥، وروضه الطالبين  
٢١٣، ١١٠

وخلعت. ومطاة إلى هبة: معك يهبة

أصدره (بيروت) في سنة ١٩٦٤ م - ط شركة الطباعة الفنية - من طبعات ١٠٠٠  
 محمد بن علي

(٢) حديث: «لا تغفلوا، ولا تفتروا، ولا تقبلوا» أخرجه مسلم  
(٣) ١٣٥٧ هـ ط الحليم: من حديث مرسل.

(٣) ابن عابد بن ٣/٣٦٤، وجواهر الإكليل ١/٢٦٤.  
٢٥٤، وحاشية الأوسم ٨/١٦٩، والمغني ٨/٤٩٤

(١٧) سورة التوبة

(٤) سورة النوبة: ١٠

(٣) سورة: انفال / ٨

(٤) المصنف: ١٦٦/٢ - ٤٧٧ - ط الحنفية الأولى.

٣٣ - وأما حصار القلاع : فقال الحنفية والشافعية : يجوز حصار الكفار في السلاخ والقلاع ، وإن ألقوا الماء عليهم ، وقصمهم ، ورمهم بنار ومنجنيق وغيرهما . لقوله تعالى : ﴿ وَحَصَرُوهُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> ولأنه يجوز حصار أهل الطوائف ، ورماعهم بالمنجنيق <sup>(٢)</sup> وليس به ما ي معنى ما يعنى به الهلاك ، ووافق أحمد الحنفية والشافعية في جواز رميهم بالمنجنيق مع الحاجة وعدمها . <sup>(٣)</sup>

وبه قال الثوري والأوزاعي وابن المنذر .  
وفصل الماتكة القوق فقالوا : يقاتل العدو بالحصن بغير تحريق وتغريق إذا كان مع مسلمين ، أو ذرية أو نساء ، ولا يخف على المسلمين ، ورمون بالمنجنيق ، ولو مع ذرية ، أو نساء ، أو مسلمين . <sup>(٤)</sup>  
وذهب لحنابلة إلى أنه إن قدر عليهم بغير الغرق لم يجوز إذا تضمن ذلك إتلاف النساء والذرية الذين يحرم إتلافهم قصد . وإن لم يقدر عليهم إلا به حاز . <sup>(٥)</sup>

واختلف الفقهاء في حمل رؤوس قتلى الكفار من بلد إلى آخرين محترمين وعجرام ، ينظر تفصيله في مصطلح : (مثلة) . <sup>(٦)</sup>

و - تحريق العدو بالنار ، وتغريقه بالماء ، ورمي بالمنجنيق :

٣٢ - قال ابن قدامة : إذا قهر على العدو فلا يجوز تحريقه بالنار بغير خلاف ، لحديث أبي هريرة أنه قال : بعثنا رسول الله ﷺ في بحث فقال : «إن وجدتم فلان وفلان فأحرقوهما بالنار» ثم قال رسول الله ﷺ حين أودنا أخروج : «إن أمرتكم أن تحرقوا فلان وفلانا ، وإن أنارا لا يعذب بها إلا الله» فإن وجدتموهما فاقتلوهما . <sup>(٧)</sup>

فأما رميهم فقل أخذهم بالنار ، فإن أمكن أخذهم بدونها لم يجوز رميهم بها ، لأنهم في معنى المقدور عليه ، وأما عند العجرام بغيرها فجب تنزيه في قول أكثر أهل العلم ، وبه قال الثوري ، والأوزاعي ، والحنابلة ، وكذلك لا يجوز عذبهم تغريق العدو بأنهم ، إذا قدر عليهم بغيره . <sup>(٨)</sup>

(٦) ابن حنبل ٢/٢٢٥ ، وصححه الأكليل ١/٢٥٩ ، وحاشية السبكي ١/١٧٩ ، وروضة الطالبين ١/٢٥٠ ، والمغني ١/٢٩٩

(٧) حدثنا بعثنا رسول الله ﷺ في بحث . . . أخرجه البخاري (الفتح ١/١٤٩) طه حسين .

(٨) المغني ١/٢٩٩ ، ١/٢٩٩

(١) سورة التوبة ٥١

(٢) حديث . وصححه أهل الطوائف ورماعهم بالمنجنيق .

ذكره ابن إسحاق في الفرائد كما في شجرة لابن كثير

(٣) ٦٥٨/٣ - نشر دار إحياء التراث العربي

(٤) ابن عابدين ٢/٢٢٣ ، وضع التفسير ١/١٧٧ ، وسنية

المحتاج ١/٦١ ، وسنية المحتاج ١/٢٢٣ ، والمغني

١/٢٩٩ ، ١/٢٩٩

(٥) حاشية السبكي ١/١٧٧ ، وجواهر الإكليل ١/٢٥٩

(٦) المغني ١/٢٩٩



وإذا حاصر الإمام حصناً لزمته مصارفته، ولا ينصرف عنه إلا في إحدى الحالات الآتية:

- ١ - أن يستسلموا فيحرقوا بالاسلام دماءهم وأموالهم، لقول النبي ﷺ وأمرت أن أتقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بضعضة<sup>(١)</sup>.
- ٢ - أن يسلبوا مالا على التواضع، فيجوز قبوله منهم، سواء أعطوه جملة، أو جعلوه خراجاً سنئماً يؤخذ منهم كل عام، فإن كانوا ممن قبل منهم الجزية فبذلها لهم فيها، لقوله تعالى: «حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون»<sup>(٢)</sup>.

وإن بذلوا مالا على غير وجه الجزية فرأى المصلحة في قبوله فيه، ولا يلزمه قبوله إذا لم ير المصلحة في ذلك<sup>(٣)</sup>.

٣ - أن ينتحبه

- ٤ - أن يرى المصلحة في الانصراف عنه، إما لفرض الإقامة، وإما للباس منه، وإما لمصلحة ينتهزها، نفوت بإقامته، فينصرف عنه، لما روي أن النبي ﷺ حاصر أهل الطائف فلم يزل منهم شيئاً، فقال: «إنا قائلون إن شاء الله تعالى غداً...»<sup>(٤)</sup>.

٥ - أن ينزلوا على حكم حاكم، فيجوز، لما روي عن النبي ﷺ: «إذا حاصر بني قريظة رمصوا بأن ينزلوا على حكم سعد بن معاذ فأجابهم إلى ذلك»<sup>(٥)</sup>.

فإن أيس قدامة: ويشترط أن يكون الحاكم حراً مسلماً عاقلاً بالغاً ذكراً عدلاً ضيقها كما بشرط في حاكم المسلمين، ويجوز أن يكون أعمى، لأن عدم البصر لا يضر هنا، لأن المقصود رايه ومعرفة المصلحة، ولا يضر عدم البصر فيه، بخلاف القضاء، فإنه لا يستغني عن البصر لمعرفة المدعي من المدعى عليه، والشاهد من المشهود له والمشهود عليه، والمقر من المقر، ويعتبر من الفقه ههنا ما يتعلق بهذا الحكم مما يجوز فيه ويحظره ونحو ذلك، ولا يعتبر فقهه في جميع الأحكام التي لا تعلق لها بهذا. وقد لما حكم سعد بن معاذ ولم يشب أنه كان عالماً بجميع الأحكام. وإذا حكموا رجلين جاز، ويكون الحكم ما تنقأ عليه، وإن جعلوا الحكم إلى رجل بعينه الإمام جاز، لأنه لا يختار إلا من يصلح، وإن نزلوا على حكم رجل منهم أو جعلوا التعمين إليهم لم يجز، لأنهم ربما اختاروا

- البخاري (الفتح ١٨/ ٤١ - ط النسخة) من حديث عبد الله ابن عمر

(١) حديث: «أمر بني قريظة أن يزلوا على حكم سعد بن

معاذ، أخرجه البخاري (١٧/ ٢١١ - ط النسخة) من

حديث أمر سعد بن معاذ.

(٢) حديث: «لمرت أن أقاتل الناس...» تقدم تحريره فله

(٣) سورة التوبة (٢٤)

(٤) الموضع السابق

(٥) حديث: «إنا قائلون إن شاء الله...» أخرجه -

فيها يرى المصلحة فيه، فكان له المن كالإمام في الأسير.

واختار أبو الخطاب أن حكمه لا يلزم، لأن عليه أن يحكم بما فيه الخط، ولا حظ للمسلمين في المن، وإن حكم بالمن على النورية، فيسفي ال لا يجوز، لأن الإمام لا يملك المن على النورية إذ سبوا فكذلك الحاكم، ويحتمل الجوار لأن هؤلاء لم يتمتعوا السي فيهم بخلاف من سبي فإنه يصير رقياً بنفس لسي، وإن حكم عليهم بالقضاء جاز، لأن الإمام يخبرني لاسرى بين القتل، والقتل، والفساد، والاسترقاق، والمن، وكذلك الحاكم، وإن حكم عليهم بإعطاء الجزية لم يلزم حكمه، لأن عقد البعثة عقد معاوضة فلا يثبت إلا بالتراضي، ولذلك لا يملك الإمام جبار الأسير على إعطاء الجزية، وإن حكم بالقتل والسي جاز للإمام المن على بعضهم، لأن ثابت بن قيس سأل في الزبير بن بذا من قريظة وماله رسول الله ﷺ فأجابته.

ويختلف مال الخبيثة إذا حازه المسلمون، لأن ملكهم استغر عليه، وإن أسلموا قبل الحكم عليهم عصموا دماءهم وأموالهم، لأنهم أسلموا وهم أحرار، وأموالهم لهم فبهم يجوز استرقاقهم، بخلاف الأسير، فإن الأسير قد نشئت له عليه كما ثبتت على النورية، ولذلك جاز استرقاقه. وإن أسلموا بعد الحكم عليهم نظرت، فإن كان قد حكم عليهم بالقتل سقط لأن من أسلم فقد

من لا يصلح، وإن عتقوا رجلاً يصلح فرضيه الإمام جاز، لأن بني قريظة رضوا بحكم سعد ابن معاذ وعينوه فرضيه النبي ﷺ وأجاز حكمه وقال: ولقد حكمت فيهم بحكم الله.<sup>(١)</sup>

وإن مات من اتفقوا عليه فاتفقوا على غيره ممن يصلح قام مقامه، وإن لم يتفقوا على من يقوم مقامه، أو طلبوا حكماً لا يصلح، ردوا إلى ما بينهم. وكانوا على الحصار حتى يفتقوا، وكذلك إن رضوا بالبين فمات أحدهما فاتفقوا على من يقوم مقامه جاز، وإذا ردوا إلى ما بينهم، وكذلك إن رضوا بتحكيم من لم تجتمع الشروط فيه ووافقهم الإمام عليه. ثم بان أنه لا يصلح لم يحكم، ويردون إلى ما بينهم كما كانوا.

٣٤ - وأما صفة الحكم: فإن حكم أن تقتل مقاتلتهم، وتسي ذرارهم نفذ حكمه، لأن سعد بن معاذ حكم في بني قريظة بذلك، فقال النبي ﷺ: ولقد حكمت فيهم بحكم الله تعالى من فوق سبعة أرقعة<sup>(٢)</sup> وإن حكم بنظر على المقاتلة وسي النورية، فقال أنصاري يلزم حكمه، وهو مذهب الشافعي، لأن لحكم إليه

(١) سطر من الحديث السابق، وتقدم ترجمته آنفاً.

(٢) حديثه: ولقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة. أخرجه ابن إسحاق من مرسل منسوبة عن وقاص بن كلب التميمي لأمير حبر (٤١٢/٧) - ط (طائفة) وأصله في صحيح البخاري (فتح ٤١١/٧) - ط (السلف).

عصم دعه ولم يميز استرقاقهم، لأنهم أسلموا قبل استرقاقهم، قال أبو الخطاب: ويحتمل جواز استرقاقهم، كما لو أسلموا بعد الأسر، ويكون أنال على ما حكم فيه، وإن حكم بأن المال للمسلمين كان غنيمة، لأنهم أخذوه بانفهر والخير.<sup>(١)</sup>

ز. - ائتلاف الأموال :

٣٥ - إذا استعد الكفار أو غصصوا لقتال المسلمين، فإننا نستعين بالله ونحاربهم لنظفر بهم، وإن أدى ذلك إلى إتلاف أموالهم، إلا إذا غلب على الظن الظفر بهم من غير إتلاف لأموالهم فيكره فعل ذلك، لأنه إفساد في غير محل الحاجة، وما أبيع إلا لها، لأن المقصود كسر شوكتهم، وإلحاق الغيظ بهم، فإذا غلب على الظن حصول ذلك بدون إتلاف، وأنه يصير لنا

لا يفتاه (١)

وأما قطع شجرهم ووزعهم ، فبن النجار  
والزراع ينقسم ثلاثة أقسام -

أحدها: ما تدعو الحاجة إلى إنفاقه كالذي يقرب من حصونهم ويمنع من قتالهم، أو يشترطون به من المسلمين، أو يحتاج إلى قطع الثغرة طريق أو غيره، أو يكونون يفعلون ذلك

1A7, 1A8, 1A9, 1A10, 1A11, 1A12, 1A13, 1A14, 1A15, 1A16, 1A17, 1A18, 1A19, 1A20, 1A21, 1A22, 1A23, 1A24, 1A25, 1A26, 1A27, 1A28, 1A29, 1A30, 1A31, 1A32, 1A33, 1A34, 1A35, 1A36, 1A37, 1A38, 1A39, 1A40, 1A41, 1A42, 1A43, 1A44, 1A45, 1A46, 1A47, 1A48, 1A49, 1A50, 1A51, 1A52, 1A53, 1A54, 1A55, 1A56, 1A57, 1A58, 1A59, 1A60, 1A61, 1A62, 1A63, 1A64, 1A65, 1A66, 1A67, 1A68, 1A69, 1A70, 1A71, 1A72, 1A73, 1A74, 1A75, 1A76, 1A77, 1A78, 1A79, 1A80, 1A81, 1A82, 1A83, 1A84, 1A85, 1A86, 1A87, 1A88, 1A89, 1A90, 1A91, 1A92, 1A93, 1A94, 1A95, 1A96, 1A97, 1A98, 1A99, 1A100, 1A101, 1A102, 1A103, 1A104, 1A105, 1A106, 1A107, 1A108, 1A109, 1A110, 1A111, 1A112, 1A113, 1A114, 1A115, 1A116, 1A117, 1A118, 1A119, 1A120, 1A121, 1A122, 1A123, 1A124, 1A125, 1A126, 1A127, 1A128, 1A129, 1A130, 1A131, 1A132, 1A133, 1A134, 1A135, 1A136, 1A137, 1A138, 1A139, 1A140, 1A141, 1A142, 1A143, 1A144, 1A145, 1A146, 1A147, 1A148, 1A149, 1A150, 1A151, 1A152, 1A153, 1A154, 1A155, 1A156, 1A157, 1A158, 1A159, 1A160, 1A161, 1A162, 1A163, 1A164, 1A165, 1A166, 1A167, 1A168, 1A169, 1A170, 1A171, 1A172, 1A173, 1A174, 1A175, 1A176, 1A177, 1A178, 1A179, 1A180, 1A181, 1A182, 1A183, 1A184, 1A185, 1A186, 1A187, 1A188, 1A189, 1A190, 1A191, 1A192, 1A193, 1A194, 1A195, 1A196, 1A197, 1A198, 1A199, 1A200, 1A201, 1A202, 1A203, 1A204, 1A205, 1A206, 1A207, 1A208, 1A209, 1A210, 1A211, 1A212, 1A213, 1A214, 1A215, 1A216, 1A217, 1A218, 1A219, 1A220, 1A221, 1A222, 1A223, 1A224, 1A225, 1A226, 1A227, 1A228, 1A229, 1A230, 1A231, 1A232, 1A233, 1A234, 1A235, 1A236, 1A237, 1A238, 1A239, 1A240, 1A241, 1A242, 1A243, 1A244, 1A245, 1A246, 1A247, 1A248, 1A249, 1A250, 1A251, 1A252, 1A253, 1A254, 1A255, 1A256, 1A257, 1A258, 1A259, 1A260, 1A261, 1A262, 1A263, 1A264, 1A265, 1A266, 1A267, 1A268, 1A269, 1A270, 1A271, 1A272, 1A273, 1A274, 1A275, 1A276, 1A277, 1A278, 1A279, 1A280, 1A281, 1A282, 1A283, 1A284, 1A285, 1A286, 1A287, 1A288, 1A289, 1A290, 1A291, 1A292, 1A293, 1A294, 1A295, 1A296, 1A297, 1A298, 1A299, 1A300, 1A301, 1A302, 1A303, 1A304, 1A305, 1A306, 1A307, 1A308, 1A309, 1A310, 1A311, 1A312, 1A313, 1A314, 1A315, 1A316, 1A317, 1A318, 1A319, 1A320, 1A321, 1A322, 1A323, 1A324, 1A325, 1A326, 1A327, 1A328, 1A329, 1A330, 1A331, 1A332, 1A333, 1A334, 1A335, 1A336, 1A337, 1A338, 1A339, 1A340, 1A341, 1A342, 1A343, 1A344, 1A345, 1A346, 1A347, 1A348, 1A349, 1A350, 1A351, 1A352, 1A353, 1A354, 1A355, 1A356, 1A357, 1A358, 1A359, 1A360, 1A361, 1A362, 1A363, 1A364, 1A365, 1A366, 1A367, 1A368, 1A369, 1A370, 1A371, 1A372, 1A373, 1A374, 1A375, 1A376, 1A377, 1A378, 1A379, 1A380, 1A381, 1A382, 1A383, 1A384, 1A385, 1A386, 1A387, 1A388, 1A389, 1A390, 1A391, 1A392, 1A393, 1A394, 1A395, 1A396, 1A397, 1A398, 1A399, 1A400, 1A401, 1A402, 1A403, 1A404, 1A405, 1A406, 1A407, 1A408, 1A409, 1A410, 1A411, 1A412, 1A413, 1A414, 1A415, 1A416, 1A417, 1A418, 1A419, 1A420, 1A421, 1A422, 1A423, 1A424, 1A425, 1A426, 1A427, 1A428, 1A429, 1A430, 1A431, 1A432, 1A433, 1A434, 1A435, 1A436, 1A437, 1A438, 1A439, 1A440, 1A441, 1A442, 1A443, 1A444, 1A445, 1A446, 1A447, 1A448, 1A449, 1A450, 1A451, 1A452, 1A453, 1A454, 1A455, 1A456, 1A457, 1A458, 1A459, 1A460, 1A461, 1A462, 1A463, 1A464, 1A465, 1A466, 1A467, 1A468, 1A469, 1A470, 1A471, 1A472, 1A473, 1A474, 1A475, 1A476, 1A477, 1A478, 1A479, 1A480, 1A481, 1A482, 1A483, 1A484, 1A485, 1A486, 1A487, 1A488, 1A489, 1A490, 1A491, 1A492, 1A493, 1A494, 1A495, 1A496, 1A497, 1A498, 1A499, 1A500, 1A501, 1A502, 1A503, 1A504, 1A505, 1A506, 1A507, 1A508, 1A509, 1A510, 1A511, 1A512, 1A513, 1A514, 1A515, 1A516, 1A517, 1A518, 1A519, 1A520, 1A521, 1A522, 1A523, 1A524, 1A525, 1A526, 1A527, 1A528, 1A529, 1A530, 1A531, 1A532, 1A533, 1A534, 1A535, 1A536, 1A537, 1A538, 1A539, 1A540, 1A541, 1A542, 1A543, 1A544, 1A545, 1A546, 1A547, 1A548, 1A549, 1A550, 1A551, 1A552, 1A553, 1A554, 1A555, 1A556, 1A557, 1A558, 1A559, 1A560, 1A561, 1A562, 1A563, 1A564, 1A565, 1A566, 1A567, 1A568, 1A569, 1A570, 1A571, 1A572, 1A573, 1A574, 1A575, 1A576, 1A577, 1A578, 1A579, 1A580, 1A581, 1A582, 1A583, 1A584, 1A585, 1A586, 1A587, 1A588, 1A589, 1A590, 1A591, 1A592, 1A593, 1A594, 1A595, 1A596, 1A597, 1A598, 1A599, 1A600, 1A601, 1A602, 1A603, 1A604, 1A605,

۴۴۴ / ۳۰

بنا بفضلهم ذلك. لينتهوا، فهذا يجوز بغير خلاف.

الثاني : ما يتصور المسلمون بقطعه لكونهم ينتفعون ببقائه لعلو قتهم ، أو يستغلون به ، أو يأكلون من ثمره ، هذا مجرم قطعه ، لما فيه من الإضرار بالمسلمين .

الثالث: ما عدا هذين القسمين مما لا خبر فيه  
بالسطين، ولا نفع سوى غيظ الكفار والاضمار  
فيهم، وفيه روايتان عند الحنابلة:

إسعادهم: يجوز، وهذا قال مالك والشافعي وغيرهما، وقد روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ حرق حرقاً مغل في النفس،<sup>(١١)</sup> وقد قال الله تعالى: ﴿ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله﴾، ويخري الفاسقين.<sup>(١٢)</sup>

والثانية : لا يجوز. <sup>(٣)</sup> لما روي عن ابن  
 مسعود رضي الله عنه أنه قدم عليه ابن أخيه من  
 غزوة غزاهما، فقال : لعلك حرقت حرنا؟ قال :  
 نعم، قال : لعلك غرقت تفلح؟ قال : نعم،

(٦) حديث: «حرق نخل بني النضير» أخرجه البخاري في الصحيح ٦٢٩/٨ - ط (المطبعة) من حديث عبد الله بن عمرو.

(٤) صورة الختم /

(٣) بن عباسين ٢٢٣/٤، ومنه المصنف ٢٢٦/٤، وطالع

[8] 101, 102, 103, وكتيبات لتمام التمام، ص 97.

قال : لعلك قتلت صبيبا؟ قال : نعم ، قال :  
لتكن غزوتك كغزاة (١)

ولأن في ذلك إتلافاً محصاه فلم يجوز كفار  
الحيوان ، وهذا قال الأوزاعي والقيث ، وأبو ثور .

وأب الحيوانات فلا خلاف في أنه يجوز قتلها  
حالة الحرب ، لأن قتل بهائمهم يتوصل به إلى  
قتلهم وهزيمتهم ، وصرح المالكية بأن الأرحم  
وحسب حرق الحيوانات بعد قتلها إن استحلوا  
أكل الميتة في دينهم ، وقيل : إن كانوا يرحمون  
إتيها قبل فسادها ، وجب التحريق ، وإلا لم  
يجب ، لأن المقصود عدم اجتماعهم به وقد  
حصل . (٢)

وأما في غير حالة الحرب : فذهب الحنفية  
والمالكية إلى أنه يجوز عقرب دوابه ، لأن فيه عطف  
لهم وانفعالاً لغزوتهم ، فأشبه قتلها حال قتالهم .

ويرى الشافعية والحنابلة أنه لا يجوز ذلك  
مطلقاً ، انتهى رحمهم الله عن قتل حيوان صبرا ، (٣)

(١) لم يذكر في مسود أحمد بن محمد بن منصور في سنة (٢٥٥)  
الثاني من المجلد الثالث من ٢٥٧ ط حطبي (ربيع)

(٢) حاشية المدوني ١/٢ ، ١٨١ ، وفي ١/٨ - ١٥٧ ،  
وضع المصنف ١٩٧/٥

(٣) حديث : أن رسول الله ﷺ أن دخل شي من السموات  
صراخاً أخرجه مسلم ٣/ ١٥٥٠ - ط الحطبي من حديث  
حاجر بن عبد الله .

والقول الصحيح ليزيد بن أبي سفيان وهو  
يوصيه : ولا تعرقن شجراً مشمراً ، ولا دابة عجيبة ،  
ولا شاة إلا لما كلة .

ولأنه إفساد بدليل في عموم قوله تعالى :  
﴿ وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ،  
ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب  
الفساد ﴾ . (١)

ويجوز عقرب الحيوانات للأكل إن كانت الحاجة  
داعية إلى ذلك ، لأن الحاجة تبیح ما  
المحصر ، فمال الكافر أولى ، وإن لم تكن الحاجة  
داعية إليه نظراً : فإن كان الحيوان لا يبرأ إلا  
للاكل كالدجاج ، والحمير ، وسائر الطير  
والصيد ، فتحكمه حكم الطعام ، لأنه لا يبرأ  
لغير الأكل ، وتغل قيمته ، فأشبه الطعام ، وإن  
كان مما يحتاج إليه في لثتان لم يبيع ذبحه إلا  
للأكل . (٢)

٣٦ - وفي تعريق النحل وتحريقه اختلاف المنهج ،  
عنى أقول :

ذهب الشافعية والحنابلة وعامة أهل العلم  
منهم الأوزاعي والقيث ، إلى أنه لا يجوز تعريق  
النحل وتحريقه ، ما روي عن أبي بكر الصديق  
رضي الله عنه أنه قال ليزيد بن أبي سفيان وهو  
يوصيه : ولا تحرقن نحلاً ولا نفرقة . (٣)

(١) سورة الفرقان ٢٠٥

(٢) الثاني ١/٨ - ١٥١ ، وما بعده

(٣) الثاني ١/٨ - ١٥١

فالتبوا واذكروا الله كثيرا لعلكم  
تفلمحون ﴿١١﴾

وقد عد رسول الله ﷺ الفرار من الزحف من  
السبع الموفقات بقوله: واحتبوا السبع  
الموفقات ثم ذكر منها: والتولي يوم  
الرجف، ﴿١٢﴾

ثم اختلفوا في تفصيل ذلك:

٣٨ - فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه  
بحرم الفرار، ويجب الثبات بشرطين:

أ - أن يكون الكفر لا يزعمون على  
ضعف المسلمين، فإن زادوا عليه جاز الفرار،  
لقوله تعالى: ﴿الآن خفف الله عنكم وعنكم تم  
فيكم ضعفا فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا  
مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن  
الله والله مع الصابرين﴾ ﴿٣١﴾

والآية وإن كانت بلفظ الحزم فهو أمر، بدليل  
قوله تعالى: ﴿الآن خفف الله عنكم﴾ ولو كان  
خبرا على حقيقته لم يكن رددا من عبث الواحد  
للعشرة إلى غلبة الاثنين تخفيفا، ولأن حرم الله

ولأنه إفساد فيدخل في عموم قوله تعالى:  
﴿وإذا تولي سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك  
الحوث والنسل والله لا يحب الفساد﴾ ﴿١١﴾

ولأن حيوان ذو روح، فلم يحرقه ليعط  
المشركين.

ومقتضى مذهب الحنعية إباحته، لأن فيه  
عيبا لهم، وإضعافا فاشبه قتالهم حائل  
قتالهم. ﴿١٢﴾

وفصل المالكية القول فيه، فقالوا: إن قصد  
بإتلافها أخذ عسلها كان إتلافها حائزا قلت أو  
كثرت اتفاقا، وإن لم يقصد أخذ عسلها، فإن  
قلت كره إتلافها، وإن كثر فيجوز في رواية مع  
الكراهية، وفي رواية لا يجوز، وأما جاز في حال  
لكثرة لما فيه من النكابة لهم. ﴿١٣﴾

ج - الفرار من الزحف:

٣٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه يجب الثبات  
في الجهاد، ويحرم الفرار منه، لقوله تعالى:  
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا  
فَلَا تُولُوا بِهِمَ الْأَدْبَارَ﴾. ﴿١٤﴾ وقال الله  
تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَقَرْتُمْ فَرِّقُوا

(١) سورة الأحقاف / ٥١

(٢) ابن عابد / ٣٢٤/٣، وثبت في ٩٩/٧ وحاشية الدسوقي  
١٧٨/٢، والمذهب ٣٢٩/٢، وبهاية الحاج ١٥/٢.

والقبي ٤٨١/٨، وكشاف اللغات ٤٥/٢، ٤٦.

وحديث: اجتنبوا سبع الموفقات. أخرجه

البحاري، الفتح ٣٩٣/٥، في التلخيص، وصلى ٩٢/١.

في التلخيص: من حديث أبي هريرة

(٣) سورة الأحقاف / ٥١

(١) سورة البقرة / ٢٠٥

(٢) ابن عابد / ٣٢٤/٣

(٣) حاشية الدسوقي / ١٢٠

(٤) سورة الأحقاف / ٥١

المشروط لثاني لوجوب الثبات<sup>(١)</sup> أن لا يقصد  
بغزائه التحيز إلى فئة ولا استعزاف فضل، فإن  
قصد أحد هذين فانفرار مباح له، لقوله تعالى:  
﴿... إلا متحرفا لقتال أو متحيزا إلى  
فئة﴾<sup>(٢)</sup>.

ومعنى التحريف لقتال أن ينحاز إلى موضع  
يكون القتال فيه أمكن مثل أن ينحاز من مواجهة  
الشمس أو الريح إلى استدبارهما، أو من نزلة  
إلى علو، أو من معشاة إلى موضع ماء، أو يفر  
بين أيديهم لئلا تنقض صفوفهم، أو تغرد خيلهم  
من رجالهم، أو ينجس فيهم فرصة، أو يستند  
إلى جبل ونحو ذلك مما جرث به عادة أهل  
الحرب.

وأما التحيز إلى فئة فهو أن يصير إلى فئة من  
المسلمين ليكون معهم فيقوى بهم على  
عدوهم، ويؤيد أبعث السادة أم قريت، فإن  
كانت الحرب بخراسان والفئة بالحجاز جاز  
التحيز إليها، لأن ابن عمر روى أن النبي ﷺ  
قال للذين فروا إلى المشقة وهو فيها: وأنتم  
العكاريون، أنا فئة المسلمين<sup>(٣)</sup> وكانوا يمكن  
بعيد عنه. وفيه دليل على أن التحيز إلى فئة

تعالى صدق لا يقع بخلاف غيره، وقد علم أن  
الظفر والغلظة لا يحصل للمسلمين في كل موطن  
يكون العدو فيه ضعف المسلمين فما دون، نعم  
أنه أمر وقضى، ولم يأت شيء ينسخ هذه الآية لا  
في كتاب ولا سنة، فوجب الحكم بها. قال ابن  
عباس: نزلت ﴿إذ يكن متكلم عشرون  
صائرون يغلبوا مائتين﴾ فشق ذلك على  
المسلمين حين فرض الله عليهم ألا يفر واحد من  
عشرة، ثم جاء تخفيف فقال: ﴿لأن خفف الله  
عنكم...﴾، فلما خفف الله عنهم من العدد  
غصص من الصبر بقدر ما خفف من العدد. وقد  
قال ابن عباس: من فر من اثنين فقد فر، ومن فر  
من ثلاثة فما فر، ويظهر المسلمون الثبات وإن  
ظنوا النقص، لقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا  
إذا لقيتم الذين كفروا زحفا فلا تولوهم الأدبار،  
ومن يولهم يومئذ دبره...﴾<sup>(٤)</sup>.

قال النازكية: وهو ما ذكره ابن عابدين نقلا  
عن خلاصة: إن بلغ المسلمون التي عشر ألفا  
حرم الفرار ولو كثرت الكفار جدا ما لم تختلف  
كلتهم، فإنه إذا اختلفت كلمتهم جاز الفرار  
مطلقا ولو بلغوا التي عشر ألفا<sup>(٥)</sup> واستدلوا  
بقوله ﷺ: «من يغيب اثنا عشر ألفا من  
فئة»<sup>(٦)</sup>.

فئة<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة الأنفال / ١٥

(٢) ابن عابدين ٢٢١ / ٣، وخلاصة الدوسي ١٧٨ / ٢

(٣) حديث، وإن يغيب ثلث عشر ألفا من لقاء تقدم ترجمه

خبر / ٢٩

(٤) سورة الأنفال / ١٦

(٥) حديث: «لستم العكاريون، أنا فئة المسلمين» أخرجه

أبو داود ١٠٧٢٢، تحقيق عزت عبيد دحمان، ونحوه

الناشري بصفحة محمد، رواه في فضل التقدير ٩٩ / ٢٣ ط

الكتبة التجارية

أحدهما : أن لهم أن يولوا قصونه عز وجل :  
﴿ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ (١)

والثاني : أنه ليس لهم أن يولوا وهو الصحيح بقوله عز وجل : ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاغْلُظْ﴾ (٢) ولأن الشهاد لا إنما يقتل على إحدى الحسنين الشهادة أو العز ما يغنيهما مع الآخر قال تعالى : ﴿إِنْ لَمْ يَنْتَهِزِ الْمُؤْمِنُونَ مِنْ سَبِيلِ اللَّهِ رَأْسُهَا لَكُمْ مِنْهَا خِصْفٌ بِمَا نَعَصْتُمْ لِيَسَبَّ اللَّهُ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ وَيَقْتُلُونَ وَيُقَاتِلُونَ﴾ (٣)

وقد قال محمد بن الحنفية : لا بأس بالانصراف إذا أتى المسلم من العدو ما لا يطيقه ، ولا بأس بالصبر أيضا بخلاف ما يقوله بعض الناس من أنه إنقاذ بالنفس إلى التهلكة ، بل في هذا تحقيق بين الدرس في سبيل الله .

وقد أتى الحنفية : فإن علم أنه إذا حارب قتل وإن لم يبارب أسر لم يترمه القتل (٤)

فإذا غلب على ظنهم الهلاك في الإقامة والانصراف ، فالأولى لهم الثبات ، لئلا يروا درجة شهدهم فيقبلون على القتل محتسبين فيكونون أفضل من المؤمنين ، ولأنه يجوز أن يعينوا أيضا فإن الله تعالى يقول : ﴿لَكُمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٌ عَلِمْتَ فِتْنَةً

عَكْرَهُ وَلَيْسَ بِعَزَازٍ مِنَ الرَّحْمَةِ فَلَا يُلْحِقُهُ الْوَعْدُ﴾ (٥)

قال الدسوقي : وقيل : إن التحيز إلى فئة يكون إذا قرب المحاذ إليه بأن يكون تحيظه إلى فئة عرج معها ، أما أن يخرجوا من بلد أو الأمير مفهم في بلدة فلا يجوز لأحد القراء حتى يحاذ إليه ، وأما التحيز لا يجوز له الفرار ولو على سبيل التحيز ولو أذى لهلاك نفسه وبقاء الجيش من غير أمير ، عالم يعلم أن جميع الجيش يفر بعد هلاكه (٦)

قوله العدد مع احتمال الظفر :

٣٩ - إذا كان العدو أكثر من ضعف المسلمين فغلب على ظن المسامحين الظفر ، فالأولى صم الثبات ، في ذلك من المصلحة ، وإن انصرفوا جاز ، لأنهم لا يلبسون العطب والحكم معاني على مفسده ، وهو كونهم نفس من نصف عددهم ، ولذلك لم يهمل الثبات إذا كانوا أكثر من النصف وإن غلب على ظنهم الهلاك فيه

ويحتمل أن يترجمهم الثبات إلى غلب على ظنهم الظفر في من المصلحة (٧)  
فإن غلب على ظنهم أنهم إن تبسوا لم ينجبوا هلكوا فيه وجهان

(١) سورة البقرة : ١٩٥

(٢) سورة الأنعام : ١٥١

(٣) سورة التوبة : ١١١

والظفر : جهاد ١٣٢/٢ وبيان النجاة ٦٢/٨

(٤) شرح التيسير الكبير ١٨٨/١ ، وشرح المختار محاسبة ابن عابد ٢٢٢/٣

(٥) البدائع ٩٩/٢ ، وسبحة المنافع ٦٦/٨ ، والهدى ١٣٢/٢ ، والمغني ١٨٥/٨ ، وكشاف القناع ٤٠/٣

(٦) حاشية الدسوقي ١٧٨/٢

(٧) المغني ٢٨٦/٨ ، وكشاف القناع ١٧/٣

معه سلاح مع اثنين منهم معها سلاح أو مع واحد منهم من الكفرة ومعه سلاح، لا بأس أن يولي دبره منحيزاً إلى فئة.

قال محمد بن الحسن : ويكره للواحد الفردي أن يضر من الكافرين، ويكره للمائة الفرار من المائتين، ولا بأس أن يضر الواحد من الثلاثة، والمائة من ثلاثمائة (١).

تحصن أهل البلد من العدو :

٤٠ - إن جاء العدو ولدا فقد صرح الشافعية والحنابلة بأن لأهل التحصن منهم، وإن كانوا أكثر من نصفهم ليضعفهم مدد أوقوة، ولا يكون ذلك تولياً ولا فراراً، إنما التولي بعد لقاء العدو، وإن لقوهم خارج الحصن فلهم التحيز إلى الحصن، لأنه بمنزلة التحرف للقتال أو التحيز إلى فئة.

وإن غزوا فذهب دوابهم، فليس ذلك عسراً في الفرار، لأن القتال ممكن للرجالة، وإن تحيزوا إلى جبل لقاتلوا فيه رجاله فلا بأس، لأنه تحرف للقتال، وإن ذهب سلاحهم فتحيزوا إلى مكان يمكنهم القتال فيه بالحجارة والسر بالشجر ونحوه، لو هم في التحيز إليه فائدة، جاز (٢).

(١) الطبايع ٩٨/٧، ٩٩، وابن عديم ٣/٢٢٤

(٢) المهذب ١/١٣٣، وروضة الطالبيين ١٠/٩٤٩، ونبذة المحتاج ٨/٦٥، والمغني ٨/١٨٦

كثيرة بل إذا الله والله مع الصابرين (٣).  
قال الشافعية : إلا أنه يجرم الانصراف فانه بطل عن مائتين وواحد ضعفاء، ويجوز انصراف مائة ضعفاء عن مائة وتسعة وتسعين أبطالا في الأصح اعتباراً بالمعنى، بناء على أنه يجوز أن يستبطل من النص على حومة الانصراف من الصف معنى يخصه، لأنهم يقاومونهم لو شؤا لهم، وإنما يراعى العدد عند تقارب الأوصاف، ومن ثم لم يختص الخلاف بزيادة الواحد وتنقصه، ولا براكب ومائتين، بل بالضابط أن يكون في المسلمين من القوة ما يغلب على ظن أنهم يقاومون الزائد على مثلهم ويرجون الظفر بهم، أو من الضعف ما لا يقاومونهم، وحيث جاز الانصراف فإن غلب الملاك بلا كتابة للكفار وجب الانصراف، وإن غلب الملاك على حصول الكتابة لهم يستحب الانصراف (٤).

وذهب الحنفية إلى أن الحكم في هذا الباب لغالب الرأي، وأكبر الظن دون العدد. فإن غلب على ظن الغزاة أنهم يقاومونهم يلزمهم الثبات، وإن كانوا أقل عدداً منهم، وإن كان غالب ظنهم أنهم يثلبون فلا بأس أن ينحازوا إلى المسلمين ليستعينوا بهم، وإن كانوا أكثر عدداً من الكفرة. وكذا للواحد من الغزاة، ليس

(١) سورة المائدة ١/٢٤٩

(٢) نبذة المحتاج ٨/٦٦، ٦٧



الفرار وإحراز الغنمة :

٤١ - فإن ولي قوم قبل إحراز الغنمة وأحرزها لياقون، فقد صرح الخطابة بأنه لا نصيب للفرارين، لأن إحرازها حصل بغيرهم فكان ملكها لمن أحرزها، وإن ذكرروا أنهم قروا متحيزين إلى فئة أو متحرفين للقتال، فلا شيء لهم أيضا لذلك، وإن قروا بعد إحراز الغنمة لم يسطح حنهم منها، لأنهم ملكوا الغنمة لحيازتها فلم يزل ملكهم عنها بغيرهم.<sup>(١)</sup> وتفصيل ذلك في مصطلح : (غنمة).

القتال في مصطلح (ثيب) :<sup>(٢)</sup>

وكذا يجوز قتل الكفار في مطبوعة<sup>(٣)</sup> إذا لم يقصد النساء، والصبيان ونحوهم، ويجوز قطع ألباء عنهم وقطع السابلة<sup>(٤)</sup> وإن تضمن ذلك قتل الصبيان والنساء، لأنه في معنى الثيب السابق فيه حديث الصعب بن جثامة ولأن المقصد إضعافهم وإزهاجهم ليجيئ داعي الله، ويجوز الإغارة على علافهم وحصابهم ونحوهم.<sup>(٥)</sup>

تفريس الكفار بالذرية والنساء :

حكم الثيب في القتال :

٤٢ - صرح جمهور الفقهاء بأنه يجوز ثيب الكفار وهو كبشهم ليلا وقتلهم على غفلة، ولو قتل في هذا الثيب من لا يجوز قتله من امرأة وصبي، وغيرهما كمجود، وشيخ فإن إذا لم يقصدوا،<sup>(٦)</sup> لحديث الصعب بن جثامة قال : سمعت النبي ﷺ يأل عن ديار الشركيين يبينون فيصاب من نساءهم وذريتهم فقال : هم منهم<sup>(٧)</sup> رسبق تفصيل أحكام الثيب في

٤٣ - التفريس : بضم التاء . ما يسوقى به في الحرب . والتفريس كذلك خضبة أو حديدية توضع خلف الباب لإحكام إغلاقه ، وقد أشير إلى التفريس في الحرب في قوله تعالى : ﴿ ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطوهم فتصيبكم منهم مكرة بغير علم ليدخل الله في رحمة من يشاء لئلا يؤذيوا العذبة الذين كفروا منهم عذابا أليما ﴾ ،<sup>(٨)</sup> فقد نزلت فيمن احتجز من

(١) الموسوعة ١٠/١٢٥ ، ١٢٦ .

(٢) للمطبعة : المفرا تحت الأرض .

(٣) السابلة : الجساعة المختلفة في الطرقات ، والراد وضع ما

يسع المروان الطريق

(٤) القسي ٨/٤٤ ، ركشاش القناع ٢/٤٨ ، والمصلي

٢/٢٢٤ - وجاية المحتاج ٨/٦٤ - ط مصطلح المصلي .

(٥) سورة الحجج ٢٥

(٦) القسي ٨/٨٩

(٧) البدائع ٧/١٠٠ ، ونسبة المحتاج ٨/٦٤ ، والمصلي

٨/٤٤٩ ، وكشاف الناح ٢/٤٧ ، والنبوة ٢/٢٤٢

(٨) حديث : الصعب بن جثامة : (هم منهم) أخرجه

الإمام البخاري (التع ٦/١٤٩) ط السنية (مسلم ٤/١٣٦٤)

- ط المصلي

المسلمين بمكة بعد صلح الحديبية. ومنهم الوليد بن الوليد، وسنة بن هشام، وعبد بن أبي ربيعة، وأبو جندل بن سهيل، ونوعيم الكندي. عن المؤمنين حكمة لعذب الله الكفار عذاباً أليماً بأيدي المؤمنين الذين هم خارج مكة بالرمي والقتل الشديد.<sup>(١)</sup>

وأما حكم القتل: فلا خلاف بين الفقهاء في أنه يجوز رمي الكافر إذا تيسر بالأسلحة وأسارهم أثناء القتال. أوجبواهم من قبل المسلمين إذا دعت الضرورة إلى ذلك بأن كان في الكفر عن تركهم انحراف للمسلمين والخوف على استئصال قاعدة الإسلام. ويغيب بالرمي الكفار.

ولكن إذا لم تدع ضرورة إلى رميهم، تكون الحرب غير فائسة، أو لا يمكن القدرة عليهم بدونه، فقد اختلف الفقهاء على أقوال<sup>(٢)</sup> في ذكرها في مصطلح القتل.

ما ينبغي به القتال

٤٤ - يقتل أهل الكتاب والمجوس حتى يسلموا

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١٧٦٦، وتفسير ابن كثير ١٩٢/٤، سورة بن هشام ٢٩٣/٢

(٢) فتح الباري ١٩٨/٥، وابن عثيمين ٢٠٢/٤، والحطاب ٣٥١/٢، وسامية الدوسي ١٧٨/٢، وسواها الإكليل ٢٥٣/١، وجامعة الشنخلة ٦٥/٨، والمقر ٤٤٩/٨، ٤٥١

(٣) موسوعة الفقه ١٣٧/١، ١٣٨، مصطلح (قتل)

أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون، لأنه يجوز إقرارهم على دينهم بالجزية، ويقولون تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> فإن بذلوا الجزية عقدت لهم الدمة، وكان لهم بذلك الأمان والعصمة لدناتهم وأموالهم ولا يحقها.<sup>(٢)</sup>

ويقتل من سواهم من الكفار حتى يسلموا، لأنه لا يجوز إقرارهم على الكفر، يقولون فيجوز: أمرت أن أقاتل الناس حتى يفنوا لا إله إلا الله<sup>(٣)</sup> الحديث.

والكفار ثلاثة أقسام

(قسم) أهل كتاب وهم اليهود والنصارى، ومن اتخذ تسوارة والإنجيل كتاباً كالتسوية والفرنجة ونحوهم، فهؤلاء تقتل منهم الجزية ويفنون على دينهم إذا بذلوا.

(قسم) هم شبهة كتاب وهم المجوس فحكمهم حكم أهل الكتاب في فنون الجزية

(١) سورة التوبة ٢٩/١

(٢) فتح الباري ١٩٧/٥، والعلوي ١٩٦/٧

(٣) حديث: أمرت أن أقاتل الناس، ويقدم لمعه ٥

ونظر صحيح البخاري ٢٦/١، وأنها ٢٣١/٢

والعلوي ٣٤٥/١٧

منهم وإقرارهم بها، فمن الحسن بن محمد بن عبي قال: كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام، فمن أسلم قبل منه، ومن أبى خسرت عليه الجزية، على أن لا تؤكل لحم ذبحة، ولا تشكح لهم امرأة.<sup>(١)</sup>

والقسم لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب، وهم من عدا هذين القسمين من عبدة الأوثان وسائر الكفار، فلا تغبل منهم الجزية، ولا يقبل منهم سوى الإسلام.

هذا مذهب الشافعي، وهو ظاهر المذهب عند الحنابلة.

أما مذهب أبي حنيفة وهو رواية عن أحمد فإن الجزية تغبل من جميع الكفار إلا عبدة الأوثان من العرب،<sup>(٢)</sup> لأنهم يقرءون على دينهم بالاسترقاق، فيقرءون بذل الجزية كالمجوس، وحكي عن مالك أنها تقبل من جمع الكفار إلا كفار قريش.<sup>(٣)</sup> وتفصيله في (جزية).

وينتهي الفتاوى كذلك بالهدة، إذ هي لغة

(١) حديث: كتب رسول الله ﷺ إلى مجوس هجر أسلموا عليه يهودي (٩/٩٦: ط دائرة المعارف الشيعية) وقال: وهذا مرسل، وإجماع أكثر المسلمين عليه يؤكد.

(٢) المهذب ٢/٢٣٩، وسبابة الحاج ٥/١٠٩، وأخفي ٨/٢٩٣، ٤٩٦-٥٠٠، وكتابات الفتاوى ٣/١١٧.

(٣) الرامع السابقة وحاشية رد المحتار ٤/١٢٩، وفتح القدير ٥/١٩٦، والبدائع ٧/١٠٨، والمبدع ٣/٤٦، وجواهر الإكليل ١/٣٦٦، وحاشية المحصولي ٢/٦٠٠، وسبابة الحاج ٨/١٠٠.

المصالحة، ونسرعاً هي عقد يتضمن مصالحاً أهل الحرب على ترك القتال مدة معوض أو غيره، وتسمى موادعة، ومصالحة، ومهادنة ومهادنة، والأصل فيها قبل الإجماع أول سورة «براءة» إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوكم شيئاً ولم يظاهروا عليكم أحداً فأثموا إليهم عهدكم إلى مدتهم»<sup>(١)</sup>، ومهادنته ﷺ قريباً عام الحديبية<sup>(٢)</sup>

وعند الحنفية والمالكية وهو رواية عن أحمد تجوز الهدنة للعدة التي يرى الإمام فيها المصلحة وإن زادت عن عشرين، قال المالكية: ونذب أن لا تزيد عن أربعة أشهر.

وعند الشافعية لا تجوز مهادنة الكفار سنة فما زاد، لأنها مدة تحب فيها الجزية، فلا يجوز إقرارهم فيها من غير جزية، وفي جواز مهادنتهم فيها زاد على أربعة أشهر ومادون سنة فولان وهذا في حال قوة المسلمين. أما في حال ضعفهم فيجوز عقد ما إلى عشرين سنة، وظاهر كلام أحمد أنها لا تجوز أكثر من عشرين، وهو اختيار أبي بكر ومذهب الشافعي المصالحة التي تكون قريباً يوم الحديبية عشرًا.

كما لا تجوز الهدنة إلا للنظر للمسلمين إما أن يكون بهم ضعف عن قتال الكفار، وإما أن

(١) سورة التوبة ٤/

(٢) فتح القدير ٥/٢٠٥، وجواهر الإكليل ١/٢٩٦

ومن قتل قبلاً له عليه بيعة فله سلبه كما ورد في الحديث<sup>(۱)</sup> إذا قتل حال الحرب لا قبلها ولا بعدها، والسلب ما كان على الكافر من ثياب وحلي، وعصا، وقلنسوة، وما كان عليه من سلاح وسيف، ورمح، وقوس، وهو أولى بالأخذ من الثياب، لأنه يستعين به في حربه، والدنية أيضاً يستعان بها في الحرب كالسلاح، وأنها كالسرج واللمعام تبع لها<sup>(۲)</sup>

يضع في إسلام الكفار بهنتهم، أو في أديانهم الجزرية والنزاهم أحكام الملة أو غير ذلك من المصالح، فإذا ثبت هذا فإنه لا يجوز المهادنة مطلقاً من غير تقدير مدة، لأنه يقضي إلى ترك الجهاد بالكلية<sup>(۳)</sup>.

وتفصيل ذلك في مصطلح: (هذنة).

استعمال أسواق العدو وسلاحه

وأحكام الغنائم:

۴۵ - يجوز أن يذبح من الغنائم للأكل ما يؤكل لحمه وذلك لأنه كسائر الطعام، ولا يجوز أن يعمل من ألبها حذاء، ولا سقاء، ولا دلاء، ولا قراء، فإن اتخذ منه شيئاً من ذلك وجب رده في المغنم.

وإن أصابوا كلباً، فإن كان عقوراً نل ما فيه من الضرر، وإن كان فيه منفعة دفع إلى من ينفع به من الغانمين أو من أهل الخمس، وإن لم يكن فيهم من يحتاج إليه نخل لأن اقتنائه لغير حاجة حرم.

وما أصاب المسلمون من مال الكفار وخيف أن يرجع إليهم ينظرون فيه، فإن كان غير الحيوان أثلث حتى لا يشتفعوا به وينشروا به على المسلمين، وإن كان حيواناً لم يجوز قتله من غير ضرورة<sup>(۴)</sup>.

(۱) المراجع السابقة والمغني ۸/ ۱۵۹، ۱۶۰، وكشاف القناع

۱۱۱/۳، ۱۱۲، والمذهب ۲/ ۲۵۹

(۲) المذهب ۲/ ۲۴۰ وما بعدها.

(۱) حديث: من قتل قبلاً له عليه بيعة فله سلبه، أخرجه

طبخاري (الفتح ۶/ ۲۴۷ - ط السلفية) ومسلم (۳/ ۳۷۹)

- ط الحنفی من حديث أبي قتادة.

(۲) كشاف القناع ۲/ ۷۲، والمغني ۸/ ۳۹۴ وما بعدها والمحل

۳۱۶/۲ وحاشية المحسني ۲/ ۱۹۱

ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل<sup>(١)</sup>

وي الأثر المتفق عليه : من جهاز عازيا في  
سبل الله فقد غرا، ومن خلقه في أهله خيرا فقد  
غرا<sup>(٢)</sup>

والفصيل في مصطلح : (جهاد)

## جهاز

التعريف :

١ - الجهاز المنفتح ، والكسر لغة قبلة ، وهو اسم  
لما يحتاج إليه الغزاة في غزوه أو المسافر في  
سفره ، وما توف به المرأة إلى زوجها من متاع .  
يقال : جهاز الجيش إذا أعد له ما يحتاج إليه في  
غزوه . وجهاز فلان : هبات له جهاز سفره ،  
وجو زينة هيا ما توف به إلى زوجها . ويطلق  
أيضا على ما على الذابة من سرج والذاف ،  
ونحوه<sup>(٣)</sup> ولا يخرج في الاصطلاح عن هذا  
المعنى .

الحكم التكليفي :

أ - تجهيز العازي

٢ - تجهيز المثبتين في ديوان الجسد من انقراة في  
سبل الله واجب يتفق الفقهاء ، ويحد في بيت  
مال المسلمين . فإن لم يوجد فعلى أفراد المسلمين  
واشتيتهم قال الله تعالى : ﴿واعدوا لهم

(١) نوح المروس ، رتبة العرب ، والمصباح لشبر مده  
(جهر)

(١) سورة الأثالة / ٦٠

(٢) حديث : من جهز عازيا في سبل الله فقد غرا .  
أخرجه البخاري والمنفتح ١٩ / ١٩ - ط السلفية ، ومسلم  
٣ / ١٥٠ ، ٧ / ٣٠ ط المحلى من حديث زيد بن حلة الجاهلي

والعطف فاعلم

(٣) ابن عديم ١٥ / ١٨١ ، فسيوي ١٦ / ٢٢٩ . كتاب الفتح

١٠٣ / ٤ ، ١٠٤ / ٣

(٤) بداية المحتاج ١٩٥٧ - ١٩٦٠ ، ابن عديم ١٥ / ٦٥٩ ،  
الغني ١٧ / ٥٦٩

البيت من استطاع إليه سبيلاً<sup>(١)</sup>، ومثل النبي ﷺ ما السبيل فقال: «الزاد والراحبة»<sup>(٢)</sup>، والتفصيل في مصطلح: (حج).

#### ٥ - جهاز الزوجة :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجب على المرأة أن تجهز نفسها أو شيء منه، وعلى الزوج أن يعد لها المنزل بكل ما يحتاج إليه ليكون مكاناً سريعاً لا تلهيها، وإذا تجهزت بنفسها أو جهرها فزودها فالجهاز ملك لها خاص بها. حتى لو كان الزوج قد دفع أكثر من مهر مثلها رجاء جهازها فخره لأن المهر في مقابل المنة، والتي لا يقابلها عوض<sup>(٣)</sup>، وتفصيل ذلك في مصطلح: (تجهيز).

#### تملك المرأة الجهاز :

٦ - إذا جهز الأب ابنته بأمينة من غير تمليك بصيغة فهل تملك، بتسلمه والتسليم هنا احتلف الفقهاء في ذلك، فذهب الشافعية إلى أنها لا

تملك الجهاز إلا بتسليم لها بصيغة، كأن يقول: هذا جهاز ستي فيكون إقراراً بالملك لها، وإلا فهو عارية.

ويصدق بيمينه إذا ادعاه في حياتها أو بعد موته<sup>(٤)</sup>.

وقال الحنابلة: إن تجهز الأب ابنته أو ابنته جهازاً إلى بيت زوجها فملك<sup>(٥)</sup>.

وقال الحنفية: إذا جهز الأب بنته من ماله دون أن يصرح أن هذا منه هبة لها أو عارية منه لها، وادعى بعد نقل الجهاز إلى دار الزوج أنه كان عارية. وادعت أنه كان تمليكاً مالهة فالحق قول الأب. وإذا كان المهر في مقابل الجهاز المشترع عليه يقدمه الأب لابنته هبة منه. وإن كان المهر جارياً بأن الأب يقدمه عارية فالحق قول الأب. وإن كان المهر متصاريها فالحق قول الأب إذا كان الجهاز من ماله. أما إذا كان مما قبضه من مهرها فالحق قولها، لأن اقتراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك، وهو بمنزلة الإذن منها<sup>(٦)</sup>، وانظر أيضاً مصطلح: (مهر).



(١) سورة آل عمران/ ٩٧.

(٢) حديث: السبيل: الزاد والراحلة - أخرجه الدارقطني (٦/ ٦١١) - طدار المحسن) من حديث أنس، وأخرجه البيهقي (٤/ ٢٣٠) - دائرة المعارف الفقهية) من حديث الحسن البصري مرسلاً، وروى البيهقي المروحة لترسل على المتصل.

(٣) ابن عابدين ٢/ ٦٥٢، والزرقلاني ١/ ٣٣، وحاشية للمصنف ٢/ ٣٦١.

(٤) نظير ١٢/ ٣، نهاية المجتاع ٥/ ٨٠-٨١.

(٥) كتاب النكاح ٣/ ١٢٩، ١/ ١٩٨.

(٦) ابن عابدين ٢/ ٣٦٩.

ما له طاهر محبوب وباطل مكرره ، وبغز بغز غاراه  
وغرة فهو غار ، وغر : أي : جاعل ملامور غافل  
عنها .<sup>(١)</sup>

وغر الرجل غيره يغره غرا وغرورا فهو غار  
والآخر مغرور أي خدعه وأضمه بابا بطل .

وأما في الاصطلاح فقد قال القرطبي : المغرور  
ما احتمل ثمرين أغلبهما أحوقهما ، وقيل  
ما عطوت عنه عاقبه .<sup>(٢)</sup>

٣ - قال القرطبي : اعلم أن العلماء قد يتوسعون  
في عسر عري العجز والجهالة فيستعملون إحداهما  
موضع الأخرى .

ثم يفرق القرطبي بين قاعده الجهول وقاعده  
المغرور معوله . وأصل المغرور هو الذي لا يدري  
عن يحصل أم لا<sup>(٣)</sup> كالضرب في الصواب والسمك في  
الذئب .

وأما ما علم حصوله وجهلت سفته فهو  
الجهول بعبء ما في كفه فهو يحصل قطعا ، لكن  
لا يدري أي شيء هو .

فالغرور والجهول كل واحد منهما أعم من  
الأخر من وجه وأخص من وجه فيوجد كل واحد  
منهما مع الآخر ويدونه

أما وجود العجز بدون الجهالة . فكشراه العبد

١ : لسان العرب والمصباح المشير والمعجم الوسيط والمغرور .  
القرطبي ١/٣ : ١٦٦

٢ : التهذيب ١/٦ : ٢٦٦ . وهذه المحتاج ٢/٣ : ٢٩٢

## جَهَالَة

التعريف :

١ - الجهالة لغة : من جهلت شيء خلاف  
علمته ومنها الجهل : والجهالة أن تفعل فعلا  
بغير العلم<sup>(١)</sup>

وأما في الاصطلاح : فإن استعمال الفقهاء  
للمدعيين المذنبين يتمتعون بالجهل - عالما - في حالة ما إذا كان  
الإنسان موصوفا به في اعتقده أو قوله أو فعله .

أما إذا كان الجهل متعقبا بخروج عن  
الإنسان كسليم ومشرى وإجالة وإعارة  
وغيرها ، وكذا أركان وشروطها ، فمنهم في هذه  
الحالة غلبوا جدب الخرج . وهو الشيء  
الجهول ، موصوفا بالجهالة ، وإن كان الإنسان  
متعقبا بالجهالة أيضا

وهذا فيبحث مراعى فيه المعنى الثاني : أما  
المعنى الأول فيطري مصطلح : ( جهل )

الألفاظ ذات الصلة :

١ - العجز .

٢ - العجز وكذا العجز والعجز للهلكة ، أو هو

١ : لسان العرب . وضاع المبر منذ ( جهل )

وليسر: قمار أهل الجاهلية بالأزلام.<sup>(١)</sup>  
قال أبو حيان: وأما في الشريعة فاسم الميسر  
يطلق على سائر ضروب القمار.

فالقمار عقد يقوم على المراهنة وهو أخص من  
الجهالة، لأن كل قمار فيه جهالة، وليس كل  
ما فيه جهالة قماراً فمثلاً بيع الحصاة - وهو أن  
يقول المشتري: أي توب وقعت عليه الحصاة  
التي أرمى بها فهولي - غير كما يقول ابن رشد،  
وهو في الوقت نفسه فيه جهالة فاحشة.<sup>(٢)</sup>

ج - إيهام:

٦ - من معاني الإيهام أن يفهم الشيء لا يعرف  
الطريق إليه.<sup>(٣)</sup> (ر: إيهام).

د - شبهة:

٧ - الشبهة: ما يشبه بالثابت وليس بثابت.  
ويقال: انتهت الأمور ونشأت: التيسر  
ولم تيسره ونقول: شبهت علي يا فلان: إذا  
خلط عليك، واشبه الأمر إذا احتلط.<sup>(٤)</sup> (ر:  
شبهة).

الأبى المعلوم قبل الإتيان لا جهالة فيه وهو غرر  
لأنه لا يدري هل يحصل أم لا؟

والجهالة بدون الغرر كثيرا حجرا لا يدري  
أحتاج هو أم ياتوت؟ مناهدته تقتضي القطع  
بحصله فلا غرر، وعدم معرفته تقتضي  
الجهالة به.

وأما اجتماع الغرر والجهالة فكالمعبد الأبى  
المجهول الصفقة قبل الإتيان.

٤ - ثم الغرر والجهالة يقعان في سبعة أشياء:

- ١ - في الوجود، كالأبى قبل الإتيان.
- ٢ - والخصوص إن علم الوجود كالطير في الهواء.
- ٣ - وفي الجنس كملعة لم يسمها.
- ٤ - وفي النوع كمعد لم يسمه.
- ٥ - وفي المقدار كالبيع إلى مبلغ رمي الحصاة.
- ٦ - وفي التعيين، ككوب من ثوبين مختلفين.
- ٧ - وفي البقاء كالشئ قبل يذو صلاحها، فهذه  
سبعة موارد للغرر والجهالة.<sup>(٥)</sup>

ب - القمار:

٥ - القمار لغة: الرهان: يقال: قامر الرجل غيره  
مقامرة وقماراً: راحته، وقامرته قماراً فقامرته:  
غلبته في القمار.

(١) الفروق ٣/ ٣٦٥ وبهاشبه تذيب الفروق ٣/ ٣٧٠

(١) لسان العرب، والمصباح المشر

(٢) بداية المجتهد، ٢/ ١٨٨ طه طر المشرق، وتفسير أبي حيان

١٥٧/١

(٣) مغايب النسيب

(٤) المصباح المشر، ولسان العرب مادة (شبه) والكليات

٧٩/٢



أقسام الجهالة :  
الجهالة على ثلاث مراتب :

٨ - الأولى : الجهالة الفاحشة :

وهي الجهالة التي تقضي إلى النزاع وهي تمنع صحة العقد، ومن شرط صحة العقد أن يكون العقود عليه معلوما علما يمنع من المنازعة.

ومن الجهالة الفاحشة بيع الغرر التي هي عنها رسول الله ﷺ، كبيع حل الحبل، وبيع الملامية، والمناذلة، والخصاة، وبيع المضامين، والملاقيح، فهذه وتحرمها بيع جهالة متفق على تحريمها، وهي بحكمة لكثرة الغرر والجهالة الفاحشة فيها. وينظر كل منها في موطنه.

٩ - الثانية : الجهالة اليسيرة :

وهي الجهالة التي لا تؤدي إلى المنازعة، وهي جائزة انقاسا ونصح معها العقود وذلك كأساس الدار وحشوة الجبة ونحو ذلك.

١٠ - الثالثة : الجهالة المتوسطة :

وهي ما كانت دون الفاحشة وفوق اليسيرة. وقد اختلف فيها الفقهاء هل تلحق بالمرتبة الأولى أو الثانية؟

وسبب اختلافهم فيها أنها لا ارتفاعها عن الجهالة اليسيرة ألحقت بالجهالة الفاحشة ولا انحطاطها عن الكثيرة ألحقت باليسيرة.

ومن البورع التي توجد فيها هذه الضرر من انحرور والجهالة يبورع منصوهر على تحريمها شرعا، منطوق بها، وبيع مسكوت عنها، والمنطوق به أكثره متفق على تحريمه، وبعضه اختلفوا فيه،<sup>(١)</sup> ومنه ما جاء عنه عليه الصلاة والسلام من النبي عن بيع السبل حتى يبيض.<sup>(٢)</sup> ونبيه عن بيع العنب حتى يسود.<sup>(٣)</sup> وانظر مصطلح : (بيع قاسد ف ٩).

أحكام الجهالة :

تبين لما سبق مراتب الجهالة إجمالاً عند الفقهاء من حيث فحشها وقلتها، وما تردد بينها، وفيما يأتي توضيح لأثر ذلك في أبواب لفقه المختلفة :

الجهالة في البيع :

١١ - تقدم في مصطلح : (بيع) أن من شروط

(١) اللروق للفراف ٢/ ٢٩٥، وتذيله لفروق ٢/ ٢٧٠.

(١٢) حديث. أن النبي ﷺ عن من بيع السبل حتى يبيض، حزه من حديث أخرجه مسلم (٢/ ١١٦٥ - ١١٦٦ ط عيسى الحلبي).

من حديث ابن عمر.

(١٣) حديث. أن النبي ﷺ عن من بيع العنب حتى يسود، أخرجه أبو داود (٣/ ٦٦٨ ط عزت مريد الدفلس) والترمذي (٢/ ٥٦١ مصطفى الحلبي). من حديث أنس. وقال الترمذي حديث حسن غريب وأخرجه الحاكم (٢/ ١٩ ط حازم المعارف العثمانية) وقال حديث صحيح على شرط مسلم واللفظ للذهبي.



وقد تقدم ذلك في مصطلح : (بيع) مع التفصيل والاختلاف الفقهاء .

١٦ - ولا يصح بيع مجهول الصفة عند جمهور الفقهاء إذ لا بد من ذكر جميع الأوصاف قطعاً للمنازعة الناشئة عن الجهاالة، وذهب بعض الحنفية وبعض الشافعية إلى صحة بيع مجهول انصفة، لأن المشتري خيار الرؤية الثابت له فله أن يرد المبيع عند رؤيته وبذلك تنفي الجهاالة<sup>(١)</sup>.

بيع ما يمكن في الأرض :

١٧ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى عدم جواز بيع ما يمكن في الأرض قبل قلعه، كالتبصل والثوم والتفجل والجزر ونحوها، لأنه بيع مجهول لم ير، ولم يوصف، فهو من الغرر التي عنه في حديث النبي عن بيع الغرر<sup>(٢)</sup> فأشبهه بيع الحمل.

وذهب الحنفية والمالكية إلى جواز بيعه.

أما الحنفية فأنشأوا للمشتري الخيار عند قلعه.

وأما المالكية فقد قيدوا صحة البيع بشروط ثلاثة :

(١) ابن هبشبن ٢٩/١ - ٣٠ والقوانين الفقهية ص ٢٤٧.

والملجموع ٦٨٨/٩، والمغني ١٠٩/٢.

(٢) حديث : «الشيء من بيع الغرر، سينخرجه نكاح».

بيع الملامسة والمنازعة :

١٤ - بيع الملامسة والمنازعة من بيوع الجاهلية وقد نهى رسول الله ﷺ عنها<sup>(١)</sup>.

وعلى المنازعة فساد بيع الملامسة بعلمين : الجهاالة، وكونه معلقاً على شرط.

وعلى التوكاني بالغرر والجهاالة وإبطال خيار المجلس.

وأما بيع المنازعة فقد علل الفقهاء من الحنفية والمنازعة مساهمة بالأحاديث الواردة بالنهي عنه، وبالجهاالة وبعلق التملك بالخطر.

وقد سبق تفصيل الكلام عليهما في مصطلح : (بيع متي عنه) .

ب - الجهل بالمبيع :

١٥ - بتحقق الجهل بذات المحل كما لو باع قطيناً إلا شاة غير معينة، أو شاة من هذا القطيع.

ومثله ما لو باع بشاة إلا شجرة غير معينة فإن البيع غير صحيح للجهاالة المنقضية إلى المنازعة.

أما لو عين المشتري فإن البيع صحيح لزوال الجهاالة.

(١) حديث : «الشيء من ملامسة، قصرجه بخاري

(الفتح الباري ٤/٢٨٨ - ط السلفية). ومسلم (٣/١١٥١)

ط حيس الخمي. من حديث أبي هريرة

أ - أن يرى المشتري ضاعره.  
 ب - أن يقطع منه شيء ويرى.  
 ج - أن يميز إجمالاً، ولا يميز بيعه من غير  
 جزر بالقرينة أو القصدان.  
 فإذا تحققت هذه الشروط لا يكون المبيع  
 مجهولاً، لأن هذه طريق معرفته.<sup>(١)</sup>

بيع ضربة الغائص  
 ١٨ - اتفق الفقهاء على فساده إذا بيع قبل  
 رسول الله ﷺ عن ضربة الغائص.<sup>(٢)</sup> لأنه بيع  
 معدوم، ولجهاالة ما يخرج، ومنه بيع ضربة  
 الغائص  
 وقد سبق الكلام عليه في مصطلح: (بيع  
 مني عنه).

بيع اللبن في الضرع  
 ١٩ - لا يجوز بيع اللبن في الضرع قبل انفصائه  
 عند جمهور الفقهاء لورود النهي عنه،<sup>(٣)</sup> ولأنه  
 (١) ابن عابد (٤/ ١١٠)، والذائع (١٠/ ١٦٦)، وداية الفتح  
 ص ١٥٧، والدمعوني (٣- ٢، ١٦٦، ١٨٦)، والمجموع  
 ١٩/ ٣٠٩، والنفى (٤/ ١٠٤)، الربيع، والفرهاد التوراني  
 ص ١٧٣.  
 (٢) حديث: «من اشترى من ضربة الغائص، جرم، من  
 حديث أخرجه ابن ماجه (٣٩/ ٢٤٠)، ط عيسى الحلبي) من  
 حديث أبي سعيد الخدري ونقل الزبيدي عن عبد الله بن  
 الأشعث أنه قال: إن شاء لا يبيع به. (نصب الرزاة ١٥/ ١١)  
 - ط المجلس العلمي (بغداد).  
 (٣) حديث: «من اشترى من بيع اللبن في الضرع، لم يخرجه  
 الدارقطني» (١٤/ ١٦٠)، ط دار الحديث، والبيهقي (٢٥- ٢٤)

- ط دائرة المعارف العثمانية، ونزهة البهني: يخرجه  
 عمر بن فروخ وليس بالقوي، ورواه حبه مولانا، وكذا  
 صواب الدارقطني وفقه عمر بن عباس  
 (١) حديث: «طهي من بيع طمك في الماء»  
 أخرجه أحمد (٢٨٨/ ١٩) - المصنف، وصواب الدارقطني  
 والمصنف ونصه: (التلخيص الجليل لابن حجر ٢/ ٧- ٢)  
 شركة الطباعة الفنية.  
 (٢) القصار في الشرع ٣/ ٢٦ لابن تيمية ص ٢٦ - ٢٧

بيع الجراف : قال **يحيى** : « من أسلف فليسلف في كيل

٢٢ - بيع الجراف هو البيع بلا كيل ولا وزن ولا عد ، وقد اتفق الفقهاء على جوازه من حيث الحمله مع ما فيه من الجهاالة لحاجة الناس واضطرارهم إليه . ( ر : بيع الجراف ) .

ج - الجهاالة في الثمن : ٢٣ - إذا اختلفت أنواع الأثمان المتعامل بها في البلد وليس أحدها غالبا فلا يصح البيع حينئذ للجهاالة المفضية إلى المنازعة .

وتنصبه في مصطلحي ( ثمن ، بيع ) . وتنصبه في الجهاالة في السلم .

٢٤ - الجهاالة في السلم إما أن تكون في رأس المال والثمن ، وإما أن تكون في المسلم فيه ، وإما أن تكون في الأجل ، فأما الثمن فيشترط فيه بيان جنسه ، ونوعه ، وصفته ، وقدره .

وأما المسلم فيه فيشترط فيه أيضا أن يكون معلوم الجنس ، والنوع ، والصفة ، والقدر ، كيلا أو وزنا أو عدا أو ذرعا .

وعلة اشتراط هذه الأمور إزالة الجهاالة ، لأن الجهاالة في كل منها تقضي إلى المنازعة ، ومن ثم تكون مقسدة للعقد .<sup>(١)</sup>

(١) البدائع ١٠٧/٥ وابن عابدين ٢٠٦/٤ ومنه المحتاج ١١٠/٢ وما بعدها والقواعد الدراري ١٥١/٢ وكذلك الفخام ٢٩٢/٢ وما بعدها

(٢) البدائع ١٠٧/٥ وابن عابدين ٢٠٦/٤ ومنه المحتاج ١١٠/٢ وما بعدها والقواعد الدراري ١٥١/٢ وكذلك الفخام ٢٩٢/٢ وما بعدها

(٣) سورة البقرة / ٢٨٢

يحتمل ذلك، وأن الجهاالة فيما لا يحتمل التسلم والقبض لا تمنع جواز الصلح.<sup>(١)</sup>  
 وذهب المالكية والشافعية إلى أن الصلح عن المجهول لا يصح، لأنه كالجهاالة في البيع، ومعلوم أن بيع المجهول لا يصح.<sup>(٢)</sup> وتفصيله في مصطلحي: (صلح وإبراء).

زوال الجهاالة في مجلس العقد:  
 ٣٠ - ذهب أكثر الحنفية إلى أن زوال الجهاالة في مجلس العقد يصحح العقد بعد انعقاده، فاسداً إذا كان الفساد فيه صحيحاً.

قال المروسي: وروى الكرخي عن أصحابنا: أن مائر الباعث الفاسدة تنقلب جائزة بحذف المفسد.  
 أما إذا كان الفساد قوياً بأن يكون في صلب العقد فلا يتقلب صحيحاً وانفاق الحنفية.<sup>(٣)</sup>  
 وينظر التفصيل في مصطلح: (بيع فاسد) ف ٣٧ (ج ١١٣/٩).

وقال ابن رشد: اتفق الفقهاء على أنه (أي: البيع بشرط السلف) من البيوع الفاسدة، واختلفوا إذا توك الشوط قبل القبض، فمنعه

أما إذا كان الأجل مجهولاً فإنه لا يصح لأنه يفضي إلى التنازعة. وتفصيل ذلك في مصطلح: (أجل ٣٣/٢، ٣٧ ف ٧١ و ٨١).

إبراء المجهول:

٢٨ - قرر الفقهاء اشتراط العلم بالخبر، ومن ثم فلا يصح الإبراء للمجهول. وعلى هذا فلو أبرأ أحد مدعيه على التردد لم يصح - خلافاً لحضر الخبالة - فيجب تعيين المبرأ بما تزول به الجهاالة عنه. (ر: إبراء: ف ٣٠).

الصلح عن المجهول:

٢٩ - ذهب الحنفية والخبالة إلى أنه يصح الصلح عن المجهول عينا كان أو ديناً. إلا أن الخبالة قالوا: يصح الصلح عن المجهول إذا كان لا سبيل إلى معرفته، فأما ما يمكن معرفته فلا يصح الصلح عليه مع الجهل.

قال الكسائي: وأما كون المصالح عنه معلوماً فليس بشرط لجواز الصلح حتى أن من ادعى على آخر حضا في عين فأقر به المدعى عليه أو أنكر فصالح على مال معلوم جاز، لأن الصلح كما يصح بطريق المعارضة يصح بطريق الإسقاط، ولا يمكن تصحيحه هنا بطريق المعارضة لجهاالة أحد البدلين فيصح بطريق الإسقاط فلا يؤدي إلى التنازعة المانعة من التسليم والتسلم والقبض، لأن الإسقاط لا

(١) البدائع ١٩/١ وتبيين الحقائق ٣٩/٥ والمغني ٤٤٥/١

(٢) الدرر ٣٠٩/٣ - ٣١٠ وأسس المطالب ٢١٩/٢ ومعي

المنهاج ١٦٨/٢

(٣) أم حسان ١١٩/٤ والاختصار ٣٩/٢ والفاضل ١١٩/٢

١٣٣/٢ وتبيين الحقائق ٤٤١/٤ وما بعدها

وجه: ينقلب صحيحا إن حذف في المجلس وهو شاذ ضعيف.<sup>(١)</sup>

وفي حاشية: لجعل كوزا أو نقصا في الثمن أو الثمن ونحوي السلم، أو أحدا أجلا أو خيار ابتداء أو زيادة، أو شرطا ففسدا، أو صحيحا في مدة الخيار (أي خيار المجلس أو خيار الشرط) التحق كل منها بالعمدة (أي: المقترون به) وكذا حظ بعض ما ذكر، إذ مجلس العقد كنس العقد، ولهذا صلح لتعيين رأس مال السلم وعموس الصرف. وقيس بخيار المجلس خيار الشرط بجامع عدم الاستمرار.

أما بعد التزوم (أي: بعد انتهاء مدة الحبس فلا يلتحق بالعقد شيء من ذلك وإلا لوجبت الزيادة بعده على الشفع كما تحب عنه قوله<sup>(٢)</sup>

الصلح على بدل الفصاص:

٣١ - يجوز الصلح على بدل الفصاص سواء أكان ذلك البديل معلوما أم مجهولا، بشرط أن تكون الجهالة غير فاحشة، وإلا فإن كانت فاحشة كما إذا صانع على ثوب أو دار أو دابة غير معينة، فقدت النسبية في الصلح، ووجبت

أباحتها والشافعي وسائر الفقهاء، وأجازوه مالمك وأصحابه إلا محمد بن عبد الحكم، وقد روي عن مالك مثل قول الجمهور.

وحجة الجمهور أن النهي يتضمن فساد الشيء عنه مع أن الثمن يكون في البيع مجهولا، لا اقتران السلف به.

ثم قال: ونكتة المسألة هل إذا لحق الفساد بالبيع من قبل انشروط يرتفع الفساد إذا ارتفع الشرط أم لا يرتفع، كما لا يرتفع الفساد إلا لحق للبيع الحلال من أجل اقتران المحرم العين به؟ وهذا أيضا ينبغي على أصل الشعر: هو هل هذا الفساد حكيم أو معقول؟

فإن قلنا: حكيم لم يرتفع بارتفاع الشرط، وإن قلنا: معقول ارتفع بارتفاع الشرط. فهالك رأه معقولا، وبجمهور رأوه غير معقول.

والفساد الذي يوجد في بيع الربا والغرر حكيم، ولذلك ليس ينفذ عندهم أصلا وإن ترك الربا بعد البيع أو ارتفع الغرر.<sup>(٣)</sup>

وقال النووي: إذا فسد العقد بشرط فاسد لم حذف الشرط لم ينقلب العقد صحيحا، سواء أكان الحذف في المجلس أو بعده، وفي

(١) السروضة ١/٣ والأشباه المسبوطة ص ١٨٣ ومعي المحتاج ١/٢

(٢) حاشية جميل ٨٥، ٣

(٣) بداية المجتهد، ١٦٢/٢ ومبند ساطع مصطفى الخليلي وشرح منج الجليلين ٥٧٠/٢

رسول الله ﷺ إذا ألقى أسأ قسادة يقول :  
ما صنعت الدينار حتى كان آخر ذلك قال : قد  
قضيتها يا رسول الله ، قال : الآن حين مردت  
عليه جلده .<sup>(١)</sup>

الدية لأنها متغايرة والجِهَالَة فيها فاحشة .<sup>(٢)</sup>  
ونقصه في مصطلح : ( صلح ) و ( قتل  
عمد ) .

### جِهَالَة المكفول له :

ضم إن الحق المجهول :  
٣٣ - ذهب اجمهون ( الحنفية والمالكية والحنابلة )  
إلى صحة ضمان الحق المجهول كقوله : ما  
أعطيت فهو علي . وهذا مجهول  
وقال الشوري والبايث وابن أبي ليلى  
والشافعي وابن المذنب لا يصح .  
وتفصيل ذلك في مصطلح : ( ضمان  
كفالة ) .

٣٦ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية - في  
الأصح - والقاضي من الحنابلة إلى وجوب  
معرفة الكفيل المكفول له ( وهو الدائن ) لأنه إذا  
كان مجهولاً لا يحصل ما شرعت له الكفالة وهو  
لثبوت ، وكذلك لتفاوت الناس في استيفاء الدين  
تشديداً وتسهيلاً .

وذهب الحنابلة والشافعية - في مناس الأصح  
- إلى جواز الكفالة مع جهالة المكفول له<sup>(٣)</sup>  
حديث جابر رضي الله عنه قال : عات رجل  
فكناه وكفناه وحفظناه ووضعناه لرسول  
الله ﷺ حيث توضع الحائز عند مقام جبريل ،  
ثم ذنا رسول الله ﷺ بالصلاة عليه ، فجاء منا  
خطي ثم قال : فعل علي صاحبكم دينا قالوا :  
نعم ديناراً ، متخلف ، فقال له رجل ما يقال  
له أبرقانة : يا رسول الله هما علي فجعل رسول  
الله ﷺ يقول : هما عليك وفي مالك وأثبت منها  
بري .<sup>(٤)</sup> فقال : نعم ، فصلى عليه ، فجعل

جِهَالَة الرهن والرهنون به :  
٣٤ - يشترط في الرهن أن يكون معلوماً .  
ويشترط لصحة الرهن أيضاً أن يكون الدين  
معلوم للعاقدين فلو جهلاء أو جهته أحدهما لم  
يصح الرهن ، كما في القضاء صرح بذلك  
الشافعية ، ولم نجد عند غيرهم تعرضاً  
لذلك .<sup>(٥)</sup> ونقصه في مصطلح : ( رهن ) .

(١) حديث أبي مائة عندما كفل من المنة . . . أخرجه  
الحاكم ٥٨٢/٢ - ط دارة المعارف - الحنابلة يصدر ليد  
المذكرين ، والبيهقي ٧٤٠/٦ - ط دائرة المعارف الفتوية .  
وأحمد ( ٢٣٠/٢ ) - ط إيتية - وقال الحاكم : صحيح  
الإسناد ووافقه الذهبي  
(٢) مني المحتاج ١٢٦/٢ ، والقسوي ١٣١/٣ - ١٣٢

(١) نيل الحقائق ٣٥١/٥  
(٢) تتبع الصانع ١/٦ ، وسامية القسوي ٣/٣٣٦ ، ومضى  
المحتاج ٢٠١/٢ ، ولغني ٥٦١/١ - ٥٩٢ ، وابن عابدين  
٢٦٧/١



الجهالة في الوكالة :  
٣٥ - يشترط في الوكالة العلم بالموكل به علماً  
تنفي مع الجهالة . ولهذا نصح الوكالة الخاصة  
على تفصيل يذكر في مصطلح : (وكالة) .  
وشركة الوجوه ، وشركة المفوضة ، من حيث  
الجواز وعدمه ، ومن منعها نظر إلى الجهالة في  
كل منها .<sup>(١)</sup>  
وتفصيل ذلك في مصطلح : (شركة) .

أما الوكالة العامة فقد اختلف الفقهاء فيها  
بين مجيز ومانع ، فمن منع نظر إلى كثرة الغرر  
والجهالة في الموكل به .<sup>(٢)</sup>  
وتفصيل الخلاف في ذلك يذكره الفقهاء في  
باب (وكالة) .

الجهالة في الوصية :  
٣٦ - لصح الوصية بالمعلوم والمجهول .<sup>(٣)</sup>  
على تفصيل يذكره الفقهاء في مصطلح :  
(وصية) .  
الجهالة في الوقف :  
٤٠ - يصح وقف المعلوم والمجهول .<sup>(٤)</sup>  
على تفصيل يذكره الفقهاء في مصطلح :  
(وقف) .  
الجهالة في الأفراد :  
٤١ - يشترط في المقر أن يكون معلوماً .

الجهل في الجملة :  
٣٦ - الجملة جائزة عند جمهور الفقهاء مع ما  
فيها من جهالة العمل للحاجة إليها ، لفرله  
تعالى : ﴿ولئن جاء به لعل بعير وإن به  
زعم﴾ .<sup>(٥)</sup>  
هذا إذا كان العمل معلوماً . أما إذا كان  
العمل مجهولاً فإن الجملة لا تصح ، على  
خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح : (جملة) .

الجهالة في الشركة :  
٣٧ - اختلف الفقهاء في جواز شركة الأبدان ،

(١) الغني ٣/١٥ ، ١٢ ، ونداء الجهاد ٢/ ٢٥٥  
(٢) مجمع الأمير ١/ ٢٢٩ ، وقبح الحواد ١/ ٢٢٥ ، والقواعد  
النوابة ٢/ ٢١٦ ، وكشف المغدورات ص ٣١٥  
(٣) القواعد النونية ١/ ٢٢٨ ، وكفاية المأخوذ ٢/ ١٩  
(٤) مجمع الأمير ١/ ٢٢٨ - ٢٢٩ ، والروضة ٥/ ٣١٩

(١) ابن عابدين ٢/ ٢٥٤ وما بعدها ونداء الجهاد ٢/ ٢٠٦  
ومغني المحتاج ٢/ ٢٢٢ ، والغني مع الشرح الكبير  
٢١١/ ٥ - ٢١٢  
(٢) مورا يرمع ٢/ ٧٢

والألكية والخسالة، كالخلع على ما بيدها من  
دراهم أو مناع، فإن لم يكن شيء، فله ثلاثة  
دراهم أو ما يسمى متاعاً.

ويصح الخلع أيضاً بشيء معدوم كالخلع  
على ما حملت غنمها.

ويرى الشافعية عدم صحة الخلع على بدل  
مجهول. <sup>(١)</sup>

#### جهالة المقدوف:

٤٥ - يشترط لإقامة حد القذف على المقدوف  
العلم بالمقدوف، فإذا لم يعلم فلا حد على  
المقدوف. <sup>(٢)</sup>

على تفصيل يذكر في: (حد، قذف).

#### جهالة ولي القتل:

٤٦ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن جهالة ولي  
القتيل لا تمنع من القصاص. وذهب الحنفية  
إلى أنها تمنع منه، لأن وجوب القصاص وجوب  
للاستيفاء والاستيفاء من المجهول متعذر،  
فتعذر الإيجاب له. <sup>(٣)</sup> وتفصيله في مصطلح:  
(قصاص).

وأجمع الفقهاء على أن الجهالة بالمقرّر له  
لا يصح معها الإقرار. لأن المجهول لا يصح  
مستحقاً.

وأما المقرّر به فإن الجهالة به لا تمنع صحة  
الإقرار بغير خلاف بين الفقهاء، وبغير المقرّر  
على البيان. لأنه هو المجهول. <sup>(٤)</sup>

وللتفصيل انظر مصطلح: (إقرار ص ١٢)،  
(٣٥، ٢٧).

#### الجهالة في النسب:

٤٧ - من شروط صحة الإقرار بالنسب على  
المقرّر نفسه أن يكون المقرّر به مجهول النسب.  
(ر: إقرار ص ٦٣).

#### الجهالة في المهر:

٤٨ - يشترط في المهر أن يكون معلوماً ولا تصح  
تسمية مهر مجهول، فإن غفل وجب مهر  
المثل. <sup>(١)</sup>  
وتفصيله في مصطلح: (نكاح ومهر).

#### الجهالة في الخلع:

٤٩ - يصح خلع يحوّض مجهول عند الحنفية

(١) ابن عابدين ٥٦٢/٢، ومبسح الأجر ١/٢٢٨،  
والسموعي ٣٦٠/١، ومعنى الخلع ٢/٢٦٥، والنفسي  
٦١/٧، وكنت المحدثات ص ٣٨٥، والفتاوى الفقهية  
ص ٦٥٤.

(٢) الخلع ٢/٢٢٧.

(٣) القذف ص ٢٢٠.

(١) نيسب المحدثات ٢/٢٠٠، وابن عابدين ٢/٢٨١،  
والسموعي ٣٦٥/٤، ومعنى الخلع ٢/٢٢٧، والمغني  
١/٢١٥، ٢/٢٢٧، ومبجدها.

(٢) مبسح الأجر ٣/٣٤٧، والفتاوى الفقهية ص ٢٠٦، ومعنى  
الخلع ٣/٢٢٠، وكنت المحدثات ص ٣٧٠.

جَهْلَةٌ المدعى به :

٤٧ - من شروط صحة إقامة المدعى العلم بالمدعى لتعذر الشهادة وانقضاء بلجهوت، والعلم بالمدعى إنما يحصل بأحد أمرين، إما الإشادة، وإما التسمية<sup>(١)</sup> على تفصيل يذكر في مصطلح : (دعوى).

## جهر

التعريف :

١ - الجهر رافعة : إعلان الشيء وعنوانه يقال جهرت بالكلام أعنفت به، ورجل جهر الصوت، أي عاليه<sup>(٢)</sup>.  
قال أبو هلال العسكري : وأصه رفاع  
الصوت، يقال جهر بالقراءة إذا رفع صوته بها.  
وفي القرآن ﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَوَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا﴾<sup>(٣)</sup> أي بقرائكك في صلاتك<sup>(٤)</sup>.  
ولا يخرج إذا حنى الاصطلاح عن المعنى النعوي الأول وهو إعلان.

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - منها : الإسرار، والمخافة، والمكتنان، وقد تقدم الكلام فيها تحت عنوان (إسرار).  
ومنها الإظهار، والإشادة، والإعلان، وتقدم الكلام فيها تحت عنوان (إظهار).



(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس

(٢) سورة الإسراء، ١٠٠

(٣) الفرقان في اللغة ص ٢٨ - نشر دار الأملاني الجديدة.

بروت.

وَأَدَّى الْجَهْرَ لِلْإِمَامِ سَمِعَ غَيْرَهُ وَلَوْ وَاحِدًا مَرَّةً.<sup>(١)</sup>

الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْجَهْرِ :

أ - الْجَهْرُ بِأَقْوَالِ الصَّلَاةِ :

١ - الْجَهْرُ بِالتَّكْبِيرِ :

ذهب جمهور الفقهاء إلى استحباب الإسرار بالتكبيرات في حق المأموم والمتصرد، ومحس الإسرار في حق المأموم إن لم يكن مبلغاً وإلا جهر بقدر الحاجة.<sup>(٢)</sup>

وقال المالكية : يندب الجهر بتكبيره الإحرام لتكامل فصل<sup>(٣)</sup> أما غيرها من التكبير فلا فصل فيه الإسرار حتى غير الإمام.<sup>(٤)</sup>

أما الإمام فوسن جهره بالتكبير اتفاقاً بينمكن المأموم من متابعته فيه<sup>(٥)</sup> لقوله تعالى : وَإِذَا كُنَّ

حَدَّ الْجَهْرَ وَالْإِسْرَارَ .

٣ - اختلف الفقهاء في تقدير الحد لأعلى والأدنى لكل من الجهر والإسرار .

فقال ابن عابدين : أدنى المحادثة إسراع يسمعه أو من يقرنه من رجل أو رجلين مثلاً، وأعلىها حمود صحيح الخريدة .

وأدنى الجهر إسراع غيره ممن ليس يقرنه فأهل المصنف الأول، وأعلى لا حد له.<sup>(٦)</sup>

وعند المالكية : أدنى أسر حركة اللسان فقط، وأدنى سماع نفسه .

وأما الجهر فأنه أن يسمع بحسه ممن يليه، وأعلى لا حد له.<sup>(٧)</sup> وهذا قول الكرخي وأبو بكر الساجي من الطنعية<sup>(٨)</sup>

وجهر المرأة إسراعها لنفسه فقط.<sup>(٩)</sup>

ويشد المشقة : السمع إسراع نفسه حيث لا مانع : والجهر أن يسمع من يليه.<sup>(١٠)</sup>

وعند الحنابلة : أدنى الجهر أن يسمع نفسه .

(١) كتاب الفلاح ٣٣٢/١ وشرح ١٢٩/١

(٢) مواقيت الفلاح من ١٦٩ وابن عديم ٣٩٩/١ وشرح الفلاح ٢٩٥/٣ . وأما المصنف ١٤٤/١ والمصنفات الرمزية ١٦٣/١ . ومطالب أدبي النسي ١١٣/١

(٣) جوهر الإكليل ١٩/١

(٤) الشرح الصغير ٣٢٩/١ نشر دار المعارف

(٥) شرح الكثر بجليلة أبي سموية ١٢٥/١ . ورمي العلاج لمطعماني ١٦٣/١ . وموسم الإكليل ١٩/١ وحاشيتا

الصدوي على الشرح الصغير ٣٢٢/١ ومطامير أبي النسي ١٢٠/١ والمجموع ٢٩٤/٣

(٦) ابن عديم ٢٥٩/١

(٧) حاشية المقصد على شرح نرساله ١٥٥/١ نشر دار المعرفة . ومواهب المثل ٥٢٥/١

(٨) نيزية ٢٦٥/١

(٩) جواهر الإكليل ١٩/١

(١٠) أنس المطالب ١٥٩/١

للتشافعية - الجهر والإسر رسباء ولا ترجع  
وهما حسنان. (١)

وذكره (١١).

الجهر بالتعود :

ونكره التعود عند المالكية قبل المراجعة  
والمروية يفرض نصي امر به أو جهر، وحذر  
بثقل. (١١)

٥ - ذهب الحنفية واحد، إداة والتشافعية على  
الأظهر إلى نسبة الإمرار بالتعود في الصلاة ولو  
كانت جهرية. (١٢) ذلك الجهر لم يثقل عن  
النبي ﷺ.

واختار مرفق الدين بن قدامة للجهر بالتعود  
في الحنابلة.

وعن علي بن ميمون رضي الله عنهما  
قالا : أجمع بخفيهن الإمام وذكرهما التعميد.  
ولأن الأصل في الأذكار هو الإحفاء لقوله تعالى :  
﴿ وادكروا ربك ﴾ في نفسك تضرعا وتخفة (١٣) فلا  
يترك إلا للصورة. (١٤)

قال في المروية : إنه المنصوص عن أحمد  
تعلما للسنة. (١٥)  
وللتقصيص في صفة التعود وعلة ووسائل  
الأحكام المتعلقة به (ر : استعادة).

وسرى التشافعية - على التقدير الثاني مقابل  
الأظهر - استحباب الجهر بالتعود في الصلاة،  
وزوي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان  
يجهر به. (١٦)

الجهر بالجملة :

٦ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه نهي قرأة  
الجملة سرا في الصلاة السرية والجهرية. (١٧)  
قال الشافعي : وعليه التحمل عند أكثر أهل  
التعلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من  
التابعين، ومنه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي.

وقال ابن أبي ليلى : وهو القول الثالث

(١١) حديث : وفيما هم يذكرون : أنكره البخاري  
والصحيح ٤٩٦/٢ ط المسند، ومسلم ٥٦٠/٢ ط  
الخطي من حديث أبي هريرة.  
(١٢) الفتاوى الهندية ٧٣/١، والريعي ١١١/١، وآسن  
المصنف ١١٩/١، وروضة الطائفة ٢٦١/١، والمصنف  
٢٧١/١

(١٣) روضة الطائفة ٢٧١/١، والجموع ٣٢٦/٢  
(١٤) راجع الصمد وحاشية الصاوي ٣٣٧/١، شرح دار  
المعارف، وحاشية نخدي على شرح الرسالة ٢٢٩/١،  
شرح دار لمروية

(١٥) سورة الأعراف ٢٠٥.  
(١٦) بدائع الصانع ٢٠٣/١ ط عمالة.  
(١٧) روضة الطائفة ٢١١/١، والجموع ٣٣٦/٢

(١٨) الفتاوى الهندية ٧٤/١، والريعي ١١٢/١، والمصنف  
١٢٨/١، وكشف القناع ٢٣٢/١، والجموع ٣٤٩/٢

وهذا ما حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وعيازين ياسر وابن الزبير، والحكم، وحادة، والأوزاعي، والثوري، وابن المبارك<sup>(١)</sup>.

وزوي عن أنس رضي الله عنه أنه قال: صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو هريرة كان النبي ﷺ لا يجهر بها<sup>(٣)</sup> وذهب الشافعية إلى أن السنة الجهر بالصلاة الجهرية في الفاتحة وفي السورة بعدها<sup>(٤)</sup> فقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ جهر بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(٥)</sup> ولأنها تقرأ على أنها آية من القرآن بدليل أنها تقرأ بعد التعوذ فكان سننها

الجهر كسائر الفاتحة<sup>(٦)</sup>.

قال النسوي: اجهر بالنسبة قول أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والقراء، ثم ذكر لصحابة الذين قالوا به منهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعيازين ياسر، وأبي بن كعب، وابن عمر، وابن عباس<sup>(٧)</sup>.

وحكى القاضي أبو الطيب وغيره عن ابن أبي ليلى والحكم أن الجهر والإسراء سواء<sup>(٨)</sup> ويرى المالكية على المشهور كراهة استفتاح القراءة في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم مطلقا في أم القرآن وفي السورة التي بعدها سرا وجها<sup>(٩)</sup>.

قال القرافي من المالكية: لا يورع البسمة أول الفاتحة خروجا من الخلاف إلا أنه يأتي بها سرا ويكروه الجهر بها<sup>(١٠)</sup>.

ولتفصيل ذلك ينظر مصطلح: (ز) بسطة).

(١) المجموع ٣/ ٣٩٦، والمغني ٤/ ٤٧٨.

(٢) الزعبي ١/ ١١٢.

وحديث أنس: «صليت مع النبي ﷺ وأبي بكر وأخبره مسلم ٢٩٩/ ١٦ - ط الحلي».

(٣) حديث أبي هريرة: «كان النبي ﷺ لا يجهر بها» ذكره ابن عبد البر مصنف في الإتيان (من مجرعة الرسل المبررة ١٢٩/ ٢ - ط النوبة).

(٤) المجموع ٣/ ٣٩٩ - وروضة الطالبين ٢٤٢/ ١.

(٥) حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ جهر بسم الله الرحمن الرحيم» ذكره قطيبي ٣/ ٢٠٣ - ط دار الفاضل، وأهل ابن حجر أحمد وذهب الشافعية في البسمة (٤٢٢/ ٥) - ط دار المعارف (الغنية).

(٦) انهدب ١/ ٧٩.

(٧) المجموع ٣/ ٣٤٩.

اللجنة تروي أن ما روي من الخلفاء الأربعة وعلماء من أهم جهر وأسر والنسبة يحمل على قسم فعلوا ذلك لإعلام العامة أن كلا الأمرين جائز، وأن في الأمر سنة

(٨) المجموع ٢/ ٣٤٢.

(٩) حاشية المقوي على شرح هرسالة ١/ ٢٢٨، والقدسوي ٢٥١/ ١.

(١٠) القدوسي ١/ ٢٥١.

الإمام أم لا. <sup>(١٧)</sup> وبإبيل قراءة الجهر حديث  
عمران بن حصين رضي الله عنه أنه قال رسول  
الله ﷺ صلى الظهر، فجعل رجل يقرأ خلفه  
: ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ فلي نصرف  
قال : يا أباكم قرأ أو أأنكم الفأري ؟ فقال  
رجل : أنا ، فقال : وقد ظننت أن بعضكم  
حاجليها ، ومعنى حاجليها جادلها  
وبازعها. <sup>(١٨)</sup>

### ج - جهر المنفرد .

٩ - من للمنفرد الجهر في الصبح ، والأوليين من  
الشرب والعشاء عند المأكلية والمأذنية ، وهو  
رواية عن أحمد <sup>(١٩)</sup>  
ويرى الحنفية والحنابلة على المذهب أو  
المشرد بخلاف فيها يجهر به إن شاء جهر وإن شاء  
خافت. <sup>(٢٠)</sup>

بذكر الكرخي من الخفية إن شاء جهر بقدر  
مايسمع أذنيه ولا يربط على ذلك

اجهر بالقراءة .  
أ - جهر الإمام .  
٧ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه  
يمن للإمام أن يجهر بالقراءة في الصلاة الجهرية  
كالتصحيح ، والجمعة ، والأوليين من المغرب  
والعشاء <sup>(٢١)</sup>

ويرى الحنفية أنه يجب على الإمام مراعاة  
اجهر فيها يجهر به - وهو العجم - والمغرب والعشاء  
في الأوليين ، وكذلك صلاة من شرطها -  
الجمعة ، كالجمعة ، والعيدين ، والفروجات <sup>(٢٢)</sup>  
ويجب عليه المخافة فيما يخاف به ، لأن  
النسبي ﷺ وأطب على الجهر في يجهر به  
والخافته فيما يخاف به . <sup>(٢٣)</sup> وكذلك ينسب  
لوجوب ، وعلى هذا عمل الأمة .

### ب - جهر المأموم .

٨ - ذهب الثقاتون قراءة المأموم وراء الإمام إلى  
سبية الإتيان ، ويكرهه الجهر سواء أسمع قراءة

(١٧) الفقيه (ابن عذابة ١٥) ٥٦٩ . والشرح الصغير ١٨١/٢  
د العارف ، والمصنوع ٢٩٠  
(١٨) حديث عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ صلى  
الظهر ، أخرجه مسلم (٢٩٩/١) - ط (ص ١)  
(١٩) حاشية المدوني على شرح الشريفة ٢٩٨/٢ ، وتنوع  
تصغير ١٩٩/٢ المدني والسنوسي ٢٤٢/١ - ٢٤٣ ،  
وسمي . المحتاج ١٩٢/١ ، مشر د المحكر ، والمفرد  
١٦١/٩  
(٢٠) بد له الصنائع ١٦١/١ ، والرمي ١٢٧/١ ، والفقيه  
٤٦٩/٩ ، وكشاف الطاع ٣٤٣/١ ، والمفرد ٢٧٤/١

(١) المجموع ٣٨٩/٢ ، وكشاف الطاع ٣٢٦/١ . والفرج  
الصغير ١٦٦/١ ط النسخ والسنوسي ١٢٢/١ ، ٢٢٣  
(٢) بدائع الصنائع ١٨٠/١ ، والرمي ١٦٦/١ - ١٦٧  
(٣) حديث ، أن النبي ﷺ وأطب على الجهر فيها يجهر به  
والحنابلة فيها بخلافه ، أخرجه أبو داود في مراسله من  
الرمي بلفظ ، من رسول الله ﷺ أن يجهر بالقراءة في  
تقوى في الركعتين ، في الأولين من المغرب والعشاء وير  
فيها عشاء وليلة ، وجهه اشرف على التهاني  
واعلاء البشر ٣٦٢/١ ، تنوير إدارة الفرائض والمعلوم  
لإسلامة (الرائس بالفتن)

وذكر في عامة الروايات مفسرا أنه بين خبرات ثلاثة: إن شاء جهر وأسمع غيره، وإن شاء جهر وأسمع نفسه، وإن شاء أسر الفرفة. قال المزبلي: ولكن لا بالغ في الجهر مثل الإمام لأنه لا يسمع غيره.<sup>(١)</sup> ونقل الأثر وعبره أن ترك الجهر للمنفرد أفضل.<sup>(٢)</sup>

### الجهر بالتأمين:

١٠ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الصلاة إن كانت سرية فالإسراء بالتأمين سنة في حق الإمام والمأموم والمنفرد.<sup>(٣)</sup>

وأما إن كانت جهرية فقد اختلفوا في إجماع والإسراء بالتأمين حسب الاتفاقات التالية ذهب الحنفية وابن حبيب من المالكية والظاهرية إلى أنه بين الأسرار بالتأمين للمنفرد والإمام والمأموم جميعا.<sup>(٤)</sup>

فقد روى أحمد وأبو داود والدارقطني من حديث وأصل أنه عليه الصلاة والسلام قال:

(١) مدغ الصالح (١/ ١٦١)، والزيبي (١/ ١٧٢).

(٢) الصروع (١/ ١٦١).

(٣) الموسوعة الفقهية (١/ ١٦٦)، والفتاوى الهندية (١/ ٧٤)، وسبيل (١/ ١٦٦)، وفي احتجاج (١/ ١٦٦).

والنقي (١/ ٤٩).

(٤) الفتاوى (١/ ١٧١)، والتميز (١/ ٧٤)، والزيبي (١/ ١٧٢).

(٥) وأما القرآن لأن العربي (١/ ٧٤) لا يسمع.

الجلي، والنقي (١/ ٤٩).

وأما من وخفف بها صوته<sup>(١)</sup> وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يخفى الإمام أربعاً: التعمد، والسعة، وأمين، وما لك الحمد. ويروي مثل قوله عن جماعة من أصحابه بعضهم يقول: أربع يحجبهن الإمام، وبعضهم يقول خمسة، وبعضهم يقول ثلاثة، ويكتم بعد التأمين منها. وأنه دعاء فيكون مبداء على الإحصاء، وأما لو جهر بها عقب الأخير بالقرآن لأهم لها من القرآن فيسمع منه دفعاً للتأخير.<sup>(٢)</sup>

ويستدل ما ذهب إليه هذا الفريق بقول عائشة في حق المنفرد والمأموم: أما الإمام فلا يؤمن أحد إلا على المشهور من المذهب عندهم.<sup>(٣)</sup>

ويرى الحنفية سنة إجماع الجهر بالتأمين في حق الإمام والمأموم والمنفرد جميعاً فيما يجهر فيه بالقرآن.<sup>(٤)</sup>

(١) حديث وأصل أنه عليه الصلاة والسلام قال: أمين وحضر بها صوته.

(٢) هو به الترمذي في جامعته (١/ ٢٨١)، في الخصي (١/ ١٠٠)، وأصل هذه الرواية البخاري وابن حجر كما في التلخيص (١/ ٢٧٢)، وشركة المطبعة (١/ ١٠٠)، وفي رواية الرواية التي فيها أنه بعد جهره يوم عبد الرحمن (١/ ٢٧٢)، وقد حسبنا أنه مائة.

(٣) التلخيص (١/ ١٦٦).

(٤) حاشيته العدوي على شرح الرسالة (١/ ١٢٩)، والتميز (١/ ٧٤).

التميز (١/ ٧٤)، وأما القرآن لأن العربي (١/ ٧٤).

(٥) التلخيص (١/ ٢٩٠)، ومغالب أول النص (١/ ١٦٦)، (١/ ٢٩٢).



العلماء من الفقهاء والمحدثين وأصحاب الأصول  
والتكلمين.<sup>(١)</sup>

وللتفصيل انظر مصطلح (تشهد ف ٧ ج ١٢ ص ٣٨).

وهذا قال الشافعية اتفاقاً في حق الإمام  
والمنفرد. أما المأموم فالذهب عندهم أنه  
يجهر.<sup>(٢)</sup>

وتفصيل ذلك في مصطلح (آمين).

### الجهر بالفتوى :

١٣ - اختلف الفقهاء في صفة دعاء الفتوى من  
الجهر والخافتة.

فذهب المالكية - وهو المختار عند الحنفية -  
إلى استحباب الإخفاء في دعاء الفتوى في حق  
الإمام والمأموم والنفرد جميعاً، لأنه دعاء  
والمستون في استدعاء الإخفاء، قال الله تعالى  
(ادعوا ربكم تضرعاً وخفية)<sup>(٣)</sup> وقال  
البيهقي: «خير الذكر الخفي».<sup>(٤)</sup>

وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي:  
أنه إن كان منفرداً فهو بالخيار إن شاء جهر  
وأسمع غيره، وإن شاء جهر وأسمع نفسه، وإن

### الجهر بالسمع :

١١ - اتفق الفقهاء على أنه يسن جهر الإمام  
بالسمع (سمع الله لمن حمده) لیسع المأمومون  
ويعلموا اتفاقه كما يجهر بالتكبير.

أما المؤتم والمنفرد فيسمع نفسه.<sup>(٥)</sup>

وتفصيل ذلك في مصطلح (صلاة).

### الجهر بالشهاد :

١٢ - أجمع العلماء على الإصرار بالشهاد وكرهه  
الجهر به، واحتجوا بحديث عبد الله بن مسعود  
رضي الله عنه قال: من سنة الصلاة أن يخفي  
الشهاد.<sup>(٦)</sup>

قال النووي: إذا قال الصحابي: من السنة  
كذا كان بمعنى قوله قال رسول الله ﷺ. هذا  
هو المذهب الصحيح المختار الذي عليه جمهور

(١) المجموع ٣/ ١٦٣، والمفردات في ألفاظ القرآن ٢/ ٢٢٩. والمي  
١/ ٥٥٥، والوسط لمصرعي ١/ ٢٩٦  
(٢) سورة، أعراف ٥٥  
(٣) الفتاوى للذواي ١/ ٢٠١، وحاشية الدسوقي ١/ ٢٤٨،  
والبنية ١/ ٥٢٣-٥٢٤، والفتاوى الخلدية ١/ ١١٦،  
وبتائع الفتاوى ١/ ٢٧٢

(٤) حديث: «خير الذكر الخفي» أخرجه أحمد (١/ ١٧٢)  
ط البنية من حديث سعد بن أبي وقاص، وفي إسناده  
ضعف، كما في تحقيق أحمد شاذلي (٣/ ١١٤) ط دار  
المعارف

(٥) روضة الطالبين ١/ ٢٤٧، ومبنى المعاج ١/ ١٦٦  
(٦) شرح الدكتور محاسبية أبي السعود ١/ ١٧٥، وهو رقم  
١/ ٢٠٧، وحاشية الجليل ١/ ٣٦٧، والمجموع ٣/ ٤١٨،  
وتنبيه الإشارات ١/ ٧٦

(٧) حديث عبد الله بن مسعود قال: من سنة الصلاة أن يخفي  
الشهاد. أخرجه الحاكم ١/ ٣٣٠، ط دائرة المعارف  
الدينية) وصححه ووافقه الذهبي

الفتوت أكثر من فعله. <sup>(١)</sup> وللتفصيل في صفة الفتوت ومحل أدائه ومقدوره ودعائه (ر. فتوت، وتر).

الجهر بالتسليم للخروج من الصلاة.

١٤ - لا خلاف بين الفقهاء في سبب الجهر بالتسليم الأولى في حق الإمام، واختلفوا فيما سوى ذلك. <sup>(٢)</sup>

فيري المذاهب - وهو ما يؤخذ من عبارات فقهاء الحنفية والشافعية - أنه بسبب جهر الإمام بالتسليمين. فقد عد أبو السعود جهر الإمام بالسلام مطلقاً من سنن الصلاة.

وقال الشربيني الخطيب: يسن للمأموم كما في التحقيق أن لا يسلم إلا بعد فراغ الإمام من تسليميه. وصرح البجيرمي بكراهة مقارنة المأموم مع الإمام في السلام. فيسبب جهر الإمام بالسلام ليسبغ المأمومين فيعلموا فراغه من تسليميه ويتابعوه. <sup>(٣)</sup>

والسنة في السلام أن يكبر جهر الإمام

شاه أسركي في القراءة، وإن كان إماماً بجهر بالتفتوت لكن دون الجهر بالقراءة في الصلاة والنوم يتابعونه هكذا إلى قوله (إن عذابك بالكفار ملحق) وإذا دعا الإمام بعد ذلك قال أبو يوسف: يتابعونه ويقروون. وفي قول محمد لا يقروون ولكن يؤمنون. وقد نصهم: إن شاء القوم سكنوا. <sup>(٤)</sup>

ويرى الشافعية أن الإمام بجهر بالفتوت. وقال الشاردي: وتكبر جهره به دون الجهر بالقراءة، فإن أسر الإمام بالدعاء حصل سنة الفتوت وفاته سنة الجهر.

أما المفرد يسره به، وأما المأموم فيؤمن خلف الإمام جهر بالدعاء، ويقول الشاه سراو يستمع لإمامه. <sup>(٥)</sup>

ويوافق الحنابلة الشافعية في استحباب جهر الإمام بالفتوت، وتأخير المأموم للدعاء. <sup>(٦)</sup> أما المفرد فيجهر بالفتوت كالإمام على الصحيح من المذهب عند الحنابلة. <sup>(٧)</sup>

قال ابن قيم الجوزية، والإنصاف الذي يرضيه لعامة المصنف أنه يجهر وأسر وقت وتركه، وكان أسراوه أكثر من جهره، وتركه

(١) يدافع الصانع ٣٧٤/١

(٢) حاشية الجمل ٣٧٢/١، ٣٧٣

(٣) كشف الغطاء ٤١٩/١، ومضى الإرادات ٩٨/١، نشر

مكتبة دار المعرفة

(٤) الإنصاف ١٧٣/١

(١) رد المصدق ٣٧٢/١

(٢) المغني ٥٥١/١، والشرح الصمد ١٢٨/١، الحاشية والندوة ٢٤٤/١، وشرح كنز بحث أبي السعود ١٧٥/١، والبجيرمي على الخطيب ٦٨/٢، نشر دار المعرفة

(٣) حاشية أبي السعود على شرح طهري ١٧٥/١، والفتاوى المنقبة ٧٧/١، والبجيرمي على الخطيب ٦٨/٢

والجموع ٢٩٥/١، والمغني ٥٥١/١، ٥٥٢

اشتكى رسول الله ﷺ وراءه وهو قاعد وأبو بكر رضي الله عنه يسمع لنفس تكبيره، وفي رواية لمسلم أيضاً «صلى بنا رسول الله ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه خلفه فإذا كبر كبر أبو بكر ليسعاً» (١).

وللمتصّل ( ر : تبليغ )

الجهر في الصلاة المقصبة :

١٦ - يرى المالكية والشافعية في قول إيفاع المقصبة على حب ما كانت الصلاة وقت أدائها من جهر وإسرار. فلا اعتبار عندهم بوقت الفائتة (٢).

ورهب الحنفية إلى أن من فائتة أعتد، فصلاتها بعد طلوع الشمس إن أم فيها جهر (٣) كما فعل رسول الله ﷺ حين قضى الفجر غداة ليلة التمرس بجماعة (٤). وإن أم تبلى في صلاة النهار بخافت ولا يجهر فإن جهر ساهبا كان عليه سجود السهر (٥).

(١) حديث حاسر. «اشتكى رسول الله ﷺ لعلينا وراءه» أخرجه مسلم (٣٠٩/١). هـ الحلبي (٢) الفواتين المصوبة ص ٧٢. نشر دار الكتاب العربي، روضة الطالبين ٢٦٩/١.

(٣) أبو حمزة السيرة ١٦٨/٢، والنباية ٢٦٨/٢، ٢٦٩، وفتح مخدّم ١٣٠/١، ٢٣١.

(٤) حديث. وقضى رسول الله ﷺ غداة ليلة التمرس بجماعة، أخرجه مسلم (١٢٢/١). هـ الحلبي. من حديث أبي قتادة.

(٥) الفاتوى الفتية ٧٦/١.

بالتسليمة الشاذية أنقصر من الأولى وقد روي عن أحمد أنه يجهر بالتسليمة الأولى وتكون الثانية أعمى من الأولى. لأن الجهر في غير القراءة إنما شرع للإعلام بالانتقال من ركن إلى ركن وقد حصل العلم بالجهر بالتسليمة الأولى فلا يشوع الجهر بغيرها. وكان ابن حامد يخفي الأولى ويجهر بالثانية ثلاثاً يسبقه المأمومون باللام (١).

وللمتصّل ( ر : تسليم وصلاة، وأبواب صفة لصلاة من كتب الفقه).

الجهر بالتبليغ :

١٥ - بين للإمام الجهر بتكبيرات الصلاة كلها وبفصوله : «سمع الله لمن حمده» حتى يزوائد العبدس لإعلام المأمومون انشغالته من ركن إلى ركن وبما يوصيه في تكبيرات العبدس، فإن كان الإمام ضعيف الصوت يرض أو غيره فلم يصل جهره إلى جميع القنتدين فيجهر المؤذن أو غيره من المأمومين جهراً يسمع الناس (٢) فقد أخرج مسلم من حديث حاسر رضي الله عنه قال :

(١) المنى لأبي فادمة ٥٥٩/١، ترمذى، والمعنى مع الشرح الكبير ٥٩٦/١، ٥٩٧، والفاتوى الفتية ٧٦/١.

(٢) تنبيه ذوي الأنعام عن أحكام التبليغ خلف الإمام (عمومة) رسل ابن عابدين ١١٢/١، نشر المكتبة الحاشمية، والجمع ٢٩٨/٢، والفنى ٤٩٦/١، والفاتوى ٢٣٧/١.

وذهب الحنفية إلى أنه يجب الجهر فيها بجهره  
والمخافتة فيها بخافت فيه. <sup>(١)</sup>  
ثم اختلفوا فيها بوجه الجهر في موضع  
الإسرار أو العكس:

فذهب الشافعية والأوزاعي إلى أن من جهر  
في موضع الإسرار أو أسر في موضع الجهر لم ينقل  
صلاته ولا سجود سهو عليه، ولكنه ارتكب  
مكروها. <sup>(٢)</sup>

وهذا يقول الحنابلة إن ترك الجهر والإخفات  
في موضعها عمداً.  
وإن ترك سهواً ففي مشروعية السجود من  
اجله روايتان عن أحمد:

إحداها: لا يشرع كما هو مذهب الشافعي  
والأوزاعي.  
والثانية: يشرع. <sup>(٣)</sup>

ويرى الحنفية أنه لو جهر الإمام فيها بخافت  
فيه أو خافت فيها بجهره تلزمه سجدة السهو،  
لأن الجهر في موضعه والمخافتة في موضعها من  
الواجبات، لمواظبة النبي ﷺ عليهما، فتركهما  
يترجم سجود السهو. <sup>(٤)</sup>

والمفرد إذا قضى الصلوات التي يجهر بها فهو  
غير بين الجهر والإسرار، ويرى بعض علماء  
الحنفية أن الجهر أفضل من الإسرار. <sup>(٥)</sup>  
وذهب الشافعية على الأصح إلى أن  
الاعتبار بوقت القضاء. <sup>(٦)</sup>

فالقصبة يجهر فيها من مغيب الشمس إلى  
طلوعها، ويسر من طلوعها إلى غروبها. <sup>(٧)</sup>  
ويرى الحنابلة أن المصلي يسر في قضاء صلاة  
جهرية إذا قضاها في نهار. ولو جماعة - اعتباراً  
بزمان القضاء - كصلاة سر قضاها ولو ليلاً اعتباراً  
بالمقتضية. <sup>(٨)</sup>

ويجهر بالقراءة في صلاة جهرية قضاها ليلاً في  
جماعة اعتباراً بزمان القضاء وشبهها بالأداء لكونها  
في جماعة، فإن قضاها منفرداً أسرها لقوات  
شبهها بالأداء. <sup>(٩)</sup>

الجهر في موضع الإسرار والعكس:

١٧ - يرى جمهور الفقهاء أن الجهر فيها بجهره  
والإخفات فيها بخافت فيه ستة من سنن  
الصلاة. <sup>(١٠)</sup>

(١) الفتاوى الحنفية ١/ ٧٤، والربيعي ١/ ١٢٧، والبيضاوي ١/ ٢٦٠، وقمع القدير ١/ ٦٣٠، ٢٣١.

(٢) روضة الطالبيين ١/ ٣٦٩.

(٣) مفتي المحتاج ١/ ١٦٤، شرح دار الفكر.

(٤) كشف القناع ١/ ٣٤٣.

(٥) مطالب أولي النهى ١/ ٤٤١، وكشف القناع ١/ ٣٤٣.

(٦) ٣٦٤.

(٧) الإقناع ١/ ٩٣، والشرح الصغير ١/ ٢٩٦ ط الحزني.

• والدمسوقي ١/ ٩٤٣، والمروعي ١/ ٢٦٧، وكشاف

الغنى ١/ ٣٣٤، والمفتي ١/ ٥٦٩، والنجاشي ١/ ٥٦٩.

المطلب ١/ ٥٥، ٥٦.

(١) الفتاوى الحنفية ١/ ٧٢.

(٢) المجموع ٢/ ٣٩٠، ٣٩١.

(٣) المفتي ١/ ٣٦٠، ٣٦١.

(٤) طائفة ١/ ٦٦٠، وقمع القدير ١/ ٣٦٠.

الجهر في التواقل :

١٨ - لا خلاف بين الفقهاء في سنية الإسرار في نواقل النهار المطلقة. (١)

أما نوافل الليل فيرى المالكية وصاحب الفتنة من الشافعية سنية الجهر فيها. (٢)

وذهب الحنفية إلى أن المفرد بخير بين الجهر والإخفاء، لأن التواقل تبع للفرائض لكونها مكملات لها فيخير فيها المفرد كما يخير في الفرائض.

وإن كان إسما جهر لا ذكر من أنها اتباع الفرائض، ولهذا يخفي في نوافل النهار ولو كان إسما. (٣)

ويقرون الحنابلة: إن المتفضل ليل يراعي المصلحة، فإن كان يحضره أو قريباً منه من يتأذى بجهره أسر، وإن كان من ينفع بجهره جهر. (٤)

وقال صاحب التهذيب من الشافعية: بتوسط (المتفضل ليلاً) بين الجهر والإسرار.

هذا في حق الإمام، أما المفرد فلا سهر عليه، لأن الجهر والخافتة من خصائص الجراحة. (١)

وعد المالكية الجهر فيها بجهره والسرف فيها أسر فيه من السن المؤكدة التي تنجر بالسجود. (٢) وقالوا: لا سجود في يسير جهر في سرية بأن أسمع نفسه ومن يليه فقط، أو يسر سر في جهرية، ولا في إعلان أو إسرار في مثلية في عل سر أو جهر. (٣)

وعبر القردير عن حاصل المذهب المالكي في المسألة بقوله:

إن من ترك الجهر فيها بجهره وأتى بدله بالسرف فقد حصل منه نقص، لكن لا سجود عليه إلا إذا اقتصر على حركة اللسان.

وأن من ترك أسر فيها يسر فيه وأتى بدله بالجهر فقد حصل منه زيادة، لكن لا سجود عليه بعد السلام، إلا إذا رفع صوته فوق سماع نفسه ومن يلاصقه، بأن كان يسمعه من بعد عنه ينحر صف فأكثر. (٤)

(١) مجمع الأمير ١٠٠/١. وفي المحتاج ١١٢/١، وروضة الطالبين ٢٤٨/١. وفي المجموع ٣٩١/٣، والموا في الممش الخطب ٦٨/٢. وقزقفي ٢٨٦/١.  
(٢) التواقي ٦٨/٢، والزرقاني ٣٨١/١، وروضة الطالبين ٢٤٨/١. وفي المجموع ٣٩١/٣.  
(٣) مجمع الأمير ١٠٠/١.  
(٤) كتاب القناع ٢٤٤/١، ومطالب أمالي ١١١/١.

(١) البناية ٩٩١/١. وفي التفسير ٣٩١/١.  
(٢) سهل المدارك ٢١٧/١، والكاظمي لابن عبد البر ٢٢٨/١، وانظر الخطب والمواقي ١٨/٢ - ١٩.  
(٣) الدسوقي ٢٧٩/١.  
(٤) التفسير الصغير ١٥٥/١ - ١٥٦ ط المني والشرح الصغير وحاشية الصاوي عليه ٢٨٢/١. نشر على الطراف.

بحضرة أجناب يحشون من علو صوتها الفتنة  
إسباعها نفسها فقط. (١)

ويؤخذ من عبارات فقهاء الحنفية - وهو وجه  
عند الشافعية وقول آخر عند الحنابلة - أن المرأة  
تسر مطلقاً. (٢)

قال ابن المهام : لو قيل إذا جهرت بالقراءة في  
الصلاة فسدت كان متجهاً.

وهذا هو أحد الوجهين عند الشافعية. (٣)  
وقال النووي : حيث قلنا : تسر جهرت لا  
تبطل صلاتها على الصحيح. (٤)

فإن المرادوي : يشمل أن يكون الخلاف هنا  
مياً على الخلاف في كون صوتها عورة أم  
لا. (٥)

وللتفصيل (ر) عورة، قراءة، صلاة).

ب - الجهر خارج الصلاة :  
الجهر بالنية .

٢٠ - يرى جمهور الفقهاء ، أنه لو نوى بقلبه ولم

هذا إن لم يتوش على نائم أو مفصل أو نحوه  
والأقل سنة لإسرار (١)

قال المحب ابن تيمية رحمه الله الكتابي : والأظهر  
أن لها هنا من طلوع الشمس لا من طلوع  
الفجر ، والليل من غروب الشمس إلى  
طلوعها. (٢)

وأما أحكام الجهر بالقراءة في الأوقات غير  
الصلوة ، كصلاة العيدين ، والكسوف ،  
والاستسقاء ، والبراءة ، والسنن ، فنظر في  
مصطلحاتها وفي أبوابها من كتب الفقه. (٣)

إسرار المرأة وجهرها في الصلاة .

١٩ - ذهب أكثر الشافعية وإجماله في قول إلى  
أن المرأة إن كانت خالية أو بحضرة نساء أو رجال  
محرم جهرت بالقراءة ، وإن صلت بحضرة  
أجنبي أسرته. (١)

ويرى المالكية كراهة الجهر بالقراءة لسرأة في  
الصلاة. (٢) وصرحوا بأنه يجب عليها أن كانت

(١) روضة الطالبين ٢٤٨/١ ، والمجموع ٣٩١/٣ ، ومعنى  
المحتاج ١٦٢/١

(٢) كشف القناع ٣٤٤/١ ، ومطالب أولي النهى ٤٤١/١

(٣) معنى المحتاج ٢٦٢/١ ، والمجموع ٣٩١/٣ ، ومطالب  
أولي النهى ٤٤١/١ ، والزيوتاني ٢٨١/١ ، ومجمع الأسم  
١٠٠/١ ، والفتاوى الحديثة ٧٢/١

(٤) المجموع ٣٩٠/٣ ، وروضة الطالبين ٢٤٨/١ ، والعروغ

٤٣١/١ ، وكشف القناع ٣٤٢/١

(٥) النسوي ٢٨٢/١

(١) الشرح الصغير ١٦٦/١ - ١٢٧ طاقن وشرح الصغير

وحاشية الصاري عليه ٣١٨/١ - ٣١٩ شرح دار المعارف

(٢) حصة الفاري ٢٧٩ ط الميرزا ، وضع القديم ١٨١/١ ،

وروضة الطالبين ٢٤٨/١ ، والمجموع ٣٩٠/٣ ، والعروغ

٤٤٤/١

(٣) وضع القديم ١٨١/١ ، والمجموع ٣٩٠/٣

(٤) روضة الطالبين ٢٤٨/١

(٥) تصحيح الفروع ٤٦٥/١

تلفظ بالنية البتة ولا قال: أصلي هذه صلاة كذا  
مستقبل القبله أربع ركعات إما ما أو مأموها ولا  
قال: أداء، ولا قضاء، ولا فرض الوقت.<sup>(١)</sup>  
ونقل الشيخ تقي الدين ابن تيمية اتفاق  
الائمة على عدم مشروعية الجهر بالنية وتكريرها  
وقال: الجاهر بما مستحق للتعزير بعد تعريضه  
لأسيها إذا أدى به أو كرهه.<sup>(٢)</sup>  
والتفصيل: (ر: نية).

الجهر بالتعوذ عند قراءة القرآن خارج الصلاة.  
٢١ - يستحب التعوذ للمطاري، خارج الصلاة  
بالإجماع.<sup>(٣)</sup>  
أما حكم الجهر بالتعوذ أو الإسرار به عند  
قراءة القرآن ففيه خلاف وتفصيل ينظر في  
مصطلح: (استعاذه) فـ ٨ ج ٤ ص ٧ - ٨  
والتلاوة) فـ ١٣ ج ١ ص ٢٥٢ - ٢٥٣

الجهر بالبسطة عند قراءة القرآن:  
٢٢ - يستحب قراءة البسطة في أول كل سورة  
سوى براءة فإن أكثر العلماء قالوا: إنها آية حيث

يتكلم بنية فإنه يجوز.<sup>(١)</sup>  
وذهب الشافعية في وجهه شاذ إلى أنه يشترط  
نطق اللسان. وقال النووي: وهو غلط.<sup>(٢)</sup>  
ثم اختلف الجمهور في المفاضلة بين النطق  
بالنية وتركه.  
فذهب أكثرهم إلى الأولية النطق بالنية عالم  
بجهر بها، لأنه أتي بالنية في محلها وهو القلب  
ونطق بها اللسان. وذلك زيادة كمال.<sup>(٣)</sup>

وقال بعضهم إن النطق باللسان مكروه ولو  
سرا ويحتمل ذلك وجهين: أحدهما أنه قد يكون  
صاحب هذا القول يرى أن النطق بها بدعة إذ لم  
يأت في كتاب ولا سنة. ويحتمل أن يكون ذلك  
لما يخشى أنه إذا نطق بها بلسانه قد يسهر عنها  
بقلبه وإذا كان ذلك كذلك فتبطل صلاته لأنه  
أتى بالنية في غير محلها.<sup>(٤)</sup>

قال ابن قيم الجوزية: كان ينبغي إذا قام إلى  
الصلاة قال: الله أكبر، ولم يقل شيئاً قبلها. ولا

(١) مراقي الفلاح ص ١٣٠، وضع التقدير ١/١٨٩، وروضة  
الطلابين ١/٢٩٨، والمعراج ٣/٢٧٧ ومطالب أولي النهى  
١/١٠٦

(٢) روضة الطالبين ١/٢٢٨

(٣) فتح القدير ١/١٨٦، ومجمع الأهر ١/٨٣ وبغية المتعاج  
١/١٥٠، ومطالب أولي النهى ١/١٠٦، وكشاف القناع  
١/٨٧، والمدخل لأمر الحاج ٢/٢٨٨ ط الحثي

(٤) المدخل لأمر الحاج ٢/١٨١ - والمزاد ١/١٩٦،  
وكشاف القناع ١/٨٧، ومجمع الأهر ١/٨٣

(١) ذاه المعاد ١/٢٠٦ نثر مكتبة المعارف

(٢) كشاف القناع ١/٨٧

(٣) المعروحات الرباعية ٢/١٨٩، وفتاوى في أمثال حملة القرآن  
ص ٤٤ والتشعر في القراءات العشر ١/٢٨٧ - ٢٨٨،  
والبرهان في علوم القرآن ١/٢٩٠، نشر علم المصرفة  
والآداب الشرعية ٢/٣٣٧، والفتاوى الهندية ٥/٣٦٩،  
وكشاف القناع ١/١٣٠

بالتقرآن، وأثار بفضيلة الإسرار وخفض الصوت.

فمن الأول حديث: «ما أذن الله لشيء، ما أذن لشيء حسن الصوت يتقن بالتقرآن بجهر»<sup>(١)</sup>.

ومن الثاني حديث: «الجهر بالتقرآن كالجهر بالصدقة»<sup>(٢)</sup>، والمر بالتقرآن كالمسر بالصدقة<sup>(٣)</sup>.

قال النووي: «وَجَمَعَ بَيْنَهُ أَنْ الْإِخْفَاءَ أَفْضَلُ حَيْثُ خَافَ الرِّبَاءَ، لَوْ أَنَّ مَصْلُوحًا أَوْ نَبِيًّا بَجَّهَ، وَاجْتَهَرَ أَفْضَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْعَمَلُ فِيهِ أَكْبَرُ وَلَأنَّهُ يَتَعَلَّقُ نَحْمَةً إِلَى غَيْرِهِ، وَلَأنَّهُ يَوْقُظُ قَلْبَ الْفَارِسِ»، وَجَمَعَ هَهُنَا إِلَى الْمَكْرِ وَيُصَرِّفُ سَمْعَهُ إِنِهِ، وَيُطْرَدُ النَّوْمُ وَيَزِيدُ الْإِنْتِبَاطُ.

وبدل لهذا الجمع ما ورد عن أبي سعيد أنه قال: «عَتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي تَسْمِئَةٍ فَسَمِعَهُمْ يَجْهَرُونَ بِإِقْرَاءَةِ فَكَشَفَ الْبِزْرَ وَقَالَ: «أَلَا إِنَّ كُلَّكُمْ مَنَاجِرُ لِرَبِّهِ، فَلَا يُؤْذِنُ حَضْرَتَكُمْ

تَكْتَبُ فِي الْمَصْحَفِ وَقَدْ كَتَبْتُ فِي تَوَاسُلِ السُّورِ سَوِيًّا بِرَأْفَةٍ، فَإِذَا قَرَأَهَا كَانَ مَتِيقًا قِرَاءَةِ اخْتِمَةِ أَوْ السُّورَةِ، فَإِذَا أَخْلَى بِالْإِسْمَةِ كَانَ تَوَكُّيًّا لِبَعْضِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ»<sup>(٤)</sup>.

قال ابن مفتح: «فَإِنْ قَرَأَهَا فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فَإِنْ شَاءَ جَهَرَ بِالْإِسْمَةِ وَإِنْ شَاءَ لَمْ يَجْهَرْ نَحْوَ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَمَعْدُ»<sup>(٥)</sup>.  
وتنصيص ذلك ينظر معطلح: (بسملة).

الجهر بالتسمية على الطعام:

٢٣ - أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله<sup>(٦)</sup>.  
وقالوا: يستحب أن يجهر بالتسمية ليكون فيه تبيه لغيره على التسمية وليقتدي به في ذلك<sup>(٧)</sup>.

وللتفصيل: (ر: أكل، وبسملة)

الجهر بقراءة القرآن خارج الصلاة:

٢٤ - جاءت آثار بفضيلة الجهر ورفع الصوت

(١) حديث: «ما أذن الله لشيء، ما أذن لشيء حسن الصوت» أخرجه البخاري (فتح ٩٨/٩) ع الصلفية، ومسلم (١/١١) ع الحطبي، عن حديث أبي هريرة.

(٢) حديث: «الجهر بالتقرآن كالجهر بالصدقة، والمسر» أخرجه أبو داود (٨٣/٩) ع، تحقيق عزت عبد الحميد، والزمردي (٥/١٨٠ - ط ١) عن حديث عتبة بن عامر الجهمي، وصحة الزمردي.

(٣) البيان في آداب حملة القرآن ص ٤٤ والبرهان في علوم القرآن ص ١٦٠/٩، والإتقان في علوم القرآن ص ٣٩٧/٩ - ٣٩٨/٩، والآداب الشرعية ٢/٢٣٧.  
(٤) المقاصد الحسنة المأبودة ٥/١٩٣ والآداب الشرعية ٣/٩٨١، والموسوعة الفقهية ٦/١١٩/٩٦.  
(٥) المقاصد الرائدة ٥/١٩٩، والآداب الشرعية لابن مفلح ٣/١٨٢، ومطالع أولي المناس ٥/٢٤٦، والفتاوى الحمدية ٥/٣٢٧.





وساوي عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : كنا مع النبي ﷺ وكنا إذا اشرنا على واد هلبا وكبرنا ارتفعت أصواتنا فقال النبي ﷺ : «يا أيها الناس اربعوا<sup>(١)</sup> على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصم ولا غابا إنه معكم سميع قريب»<sup>(٢)</sup>.

وعلى الشافعي الأحاديث التي تنبه رافع الصوت بالذكر على أنه ﷺ جهر وقتا يسيرا حتى يعلمهم (الصحابة) صفة الذكر لا أنهم جهروا دائما، وقال : فاختار للإمام والمأموم أن يذكر الله تعالى بعد الفراغ من الصلاة ويخفيان ذلك، إلا أن يكون إماما يريد أن ينعلم منه بجهر حتى يعلم أنه تعلم منه ثم يسر<sup>(٣)</sup>.

قال ابن علان : يسر الإسرا في سائر الأذكار، إلا في الفوت للإمام، والنية، وتكبير أيلقي العبد، وعند رؤية الأنعام في عشر ذي الحجة، وبين كل صلاتين من الفضح، إلى آخر القرآن، وذكر السوق، وعند صعود الغضبات، والوقوف من الشرفات<sup>(٤)</sup>.

كانه منذر حيث يقول : وصححكم ومساكم...<sup>(٥)</sup> قال النووي عنه أن ذكر الحديث يستدل به على أنه يستحب للخطيب أن يفتح أمرا عطية ويرفع صوته ويجزل كلامه ويكون مضافا للفصل الذي يتكلم فيه من ترغيب أو ترهيب<sup>(٦)</sup>.

هذا ويكون الجهر في الخطبة الثانية انخفض من الأولى عند الخفية<sup>(٧)</sup>.

ولم نعثر في المذهب الأخرى على تفرقة بين الخطبة الأولى والثانية من حيث الجهر والإخفاء، وللتفصيل (راجع خطبة).

الجهر والإسرا بالأذكار :

٢٧ - نقل ابن طائ وآخرون أن جمهور الفقهاء متفقون على عدم استحباب رفع الصوت بالذكر والتكبير<sup>(٨)</sup> ويؤيد ذلك قوله تعالى ﴿ادعوا ربكم تضرعا وخفية﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) حديث جابر : «كان رسول الله ﷺ إذا خطب أهرت» أخرجه مسلم (٢/٥٩١) - ط الحلي.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي (١/٤٥٥ - ٤٥٦).

(٣) الصاوي الخفية (١/١٥٧) والمجموعة الجزة (١/١١٢) مطبعة عارف بركة.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي (٥/٨٤) وكشف القناع (١/٣٩٦) والفوائد البدوي (٢/٢٩٨).

(٥) سورة الأعراف (٥٥).

(١) اربعوا يقع اليه أي ارفعوا.

(٢) المجموع (٣/٢٨٩).

وحديث أبي موسى : «يا أيها الناس اربعوا على أنفسكم» أخرجه العسري (تفتح (١/١٣٥)).

النية، وسلم (١/١٠٧٧) - ط الحلي.

(٣) صحيح مسلم بشرح النووي (٥/٨٤) والمجموع (٣/٢٨٧).

(٤) المجموعات الربانية (٣/٣١ - ٣٢).

وذهب بعض السلف إلى أنه يستحب رجع الصوت بالتكبير <sup>(١)</sup> والذكر عقيب المكتوبة ، واستندوا بها رواء مسلم عن ابن عباس أن دفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد النبي ﷺ ، وقال ابن عباس : كنت أعلم - ذاك انصرفوا - بذلك إذ سمعته <sup>(٢)</sup> ولأنه أكثر عملاً وأبلغ في الذكر ، ونفعه متعدد لإيقاظ ذنوب الغافلين <sup>(٣)</sup> .

وخبر ما يقال في هذا المقام ، ما قاله صاحب مرقى الله لاح في الجمع بين الأحاديث وأقوال العلماء الذين اختلفوا في الفاضلة بين الإحراق بالذكر والدعاء ، والجهر بها وأن ذلك يختلف بحسب الأنواع والأحوال والأوقات والأغراض ، فتمشى خلاف الزيادة <sup>(٤)</sup> ونفى به أحد كان الإسرار أفضل ، ومنى فدهما ذكره ، كان الجهر أفضل <sup>(٥)</sup> .  
ولتفصيل ( ر : إسرار ، وذكر ) .

ولأن أقرب إلى الإخلاص <sup>(٦)</sup> وبذلك تثنى الله تعالى على نبيه وكرماً إذ قال محمداً ﷺ : <sup>(٧)</sup> «إذ نادى ربه ناداه خفياً» <sup>(٨)</sup> والشرعية مقرة أن السر هو الميعرض من أعمال البر أعظم أجراً من الجهر <sup>(٩)</sup> .

وعند الفرائي خفض الصوت بين الخافتة والجهر من أدب الدعاء ، واستدل بما روي أن إسماعيل الأشعري قال : قد سمعنا مع رسول الله ﷺ ولما دنونا من المدينة كبر ، وكبر الناس ورعوا أصواتهم ، فقل النبي ﷺ : <sup>(١٠)</sup> «يا أيها الناس : إن الذي تدعون ليس بأسم ولا ثأف إن الذي تدعون بينكم وبين اعتناق ربكم» <sup>(١١)</sup> وقالت عائشة رضي الله عنها في قوله عز وجل <sup>(١٢)</sup> «ولا تجه بصلاتك ولا ثأف بها» <sup>(١٣)</sup> أي بدعائك <sup>(١٤)</sup> .

## أجهر بالدعاء :

- (١) كشف الصغائر ٣٦٧/١ وروضة الخليل ٢٦٨/١ وابن عابد ١٧٥/٢
- (٢) سورة مريم/ ٢
- (٣) تفسير القرطبي ٢٢٤/٧
- (٤) حديث : «إن الذي تدعون ليس بأسم» تقدم ترجمه هذا المعنى ص/ ٢٧
- (٥) سورة الإسراء/ ١١٠
- (٦) إحياء علوم الدين ٢١٢/١ ط مطبع الخليل وأتمه منتهى تفسير قوله عز وجل «ولا تجه بصلاتك ولا ثأف بها» شرح البحاري دفع حباري ١٠٠/٥ ط مطبع

- ٢٨ الدعاء سر أفضل منه جهر في الجملة لقوله تعالى <sup>(١)</sup> «ادعوا ربكم تضرعاً وخفية» <sup>(٢)</sup>
- (١) حديث ابن عباس : «رفع الصوت بالذكر» ترجمه مسلم (١١٠-١١١) ط الخليل
- (٢) صحيح مسلم بشرح النووي ٥٦١/٥ إرمي الفلاح ص ١٧٥
- (٣) إرمي الفلاح ص ١٧٩ وروضة محمودية ٥٤/٥
- (٤) سورة الأعراف/ ٥٥

وقال الخطابي : يكره فيه الجهر الشديد والصوت<sup>(١)</sup> .  
ويستثنى من طيب رفع الصوت المرأة ،  
وظاهر أن محله إذا حصرته مع الحاجة ولم يكونوا  
عازم لها ، ومثلها الخش<sup>(٢)</sup> .  
وللتفصيل ( ر : داء ) .

الجهر بالتكبير في طريق مصلى العيد<sup>١</sup>  
٢٩ - لا خلاف بين الفقهاء في جواز التكبير  
جهرا في طريق المصلى في عيد الأضحي .  
أما التكبير في عيد الفطر فيرى جمهور  
الفقهاء أنه يكره فيه جهرا ، ويرى أبو حنيفة عدم  
الجهر بالتكبير في عيد الفطر  
وللتفصيل ( ر : تكبير ) ج ١ ص ١٣  
وصلاة العيدين ، وعيد .

الجهر بالتلبية .  
٣١ - يرى جمهور الفقهاء أنه يستحب للمحرم  
أن يرفع صوته بالتلبية .  
وذهب المالكية إلى أنه يندب له التوسط في  
نصوته بها فلا يبالغ في رفعه ، ولا في خفضه<sup>(٣)</sup> .  
وللتفصيل : ( ر : تلبية ) ج ٥ ص ١٣  
٢٦٣ .  
الجهر بالسوء من القول<sup>١</sup>  
٣٢ - يجب الإنكار على من تكلم بسوء فيصلي  
ويجبت ذلك<sup>(٢)</sup> .

(١) شأن الدعاء لأي سليل من خططي بتعقيب أحمد يوسف  
فقدان ص ١٤  
(٢) المعنى ٣٦٨/٣ وأسنى الطالب ٢٨٤/٢ والجميع ٣٩/٥  
والقواعد الدواني ٣٢٠/١  
(٣) الفوائد الدواني ١١٣/١ والوسوعة الفقهية ٢١٣/١٣

كان ظاهره السر والصلاح ولم يظهر ظلمه، لأن الله تعالى قد أخبر بقوله ﴿لَا يَجِبُ اللَّهُ الْخَبْرَ بِالْسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ (إِلَّا مَنْ ظَلَمَ)﴾<sup>(١)</sup> أي أنه لا يجب ذلك، وما لا يجب يكون محظوراً، فعلينا أن نكرهه وننكره.<sup>(٢)</sup>

## جهل

التعريف -

١ - الجهل لغة: نقض العلم. يقال جهلت أنشيء جهلاً وجهالة بخلاف علمته، وجهل على غيره منه وأخطأ.

وجهل الحق أضاعه، فهو جاهل وجهل - وجهلته - بالتفصيل - نسبت إلى الجهل.<sup>(٣)</sup>

وفي الاصطلاح: هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه، وهو قسمان: بسيط ومركب.

أ - الجهل البسيط: هو عدم العلم من شأنه أن يكون علماً.

ب - الجهل المركب: عبارة عن اعتقاد جازم غير مطابق للواقع.<sup>(٤)</sup>

وقد سبى في مصطلح «جهالة» التفرقة بين مصطلحي (جهل وجهالة) في استعمال العقهاء.



(١) لسان العرب وفتحها لشبر والمعجم الوسيط مادة: جهل.

(٢) التصريفات للبحر جاني. والأشباه ونظائر لابن نجيم ص ٣٠٣، والأشباه والنظائر ص ١٨٧ وما بعدها، والمختار في القواعد للزركشي ١٢/٢ - ١٣ وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/٢٥٣.

(٣) سورة النساء/ ١٤٨.

(٤) أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٢٩١ نشر دار الكتاب العربي. أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٥١٦ والفرط ١/ ١ وما بعدها، والدر المختار ٢/ ٦٣٧ ط المطبعة الإسلامية.

قال النّهانوي : وكذا الغفلة والذهول والجهل البسيط بعد العلم يسمى نسياناً .  
قال الأمدي : إنّ الذّهل والغفلة والنسيان عبارات مختلفة ، لكن يقرب أن تكون معانيها متحدة ، وكلها مضادة للعلم ، بمعنى أنه يستحيل اجتباؤها معه .<sup>(١)</sup>

لها حيث يستعملون الجهل في حالة انصاف الإنسان به في اعتقاده أو قوله أو فعله ، ويستعملون الجهالة في حالة انصاف الشيء المجهول بها (ر: جهالة) .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النسيان :

٢ - النيان لغة لفظ مشترك بين معنيين :

أحدهما : ترك الشيء عن دهرول وغفلة ، وذلك خلاف الذكر له .

والثاني : التّرك عن تعمد ومنه قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>

أي : لا تفصلوا التّرك والإعمال . ونيت ركعة أهملتها ذهولاً ، وقال الزّخسري : من المجاز نيت الشيء تركه .

وفي الاصطلاح : هو الغفلة عن معلوم في غير حال السّنة ، فلا ينافي الوجوب أي : نفس الوجوب ، لا وجوب الأداء .

قال الغرافي : النسيان لا يثبت فيه من حيث الجملة ، بخلاف الجهل يثبت على الإنسان تعلمه والنسيان أيضاً يهجم على العبد قهراً لا حيلة له في دفعه عنه ، والجهل له حيلة في دفعه بالتعلم .<sup>(٣)</sup>

ب - السهو :

٣ - السهو في اللغة من سها يسهوها : أي غفل ، والسهوة : الغفلة

وفرقوا بين الساهي والناسي بأنّ الناسي ، إذا ذكرته تذكره ، والساهي بخلافه .<sup>(٤)</sup>

وفي الاصطلاح قال النّهانوي : ويقرب منه أي من (الجهل) السهو وكأنه جهل بسيط سببه عدم استنثات التصور حتى إذا نبه الساهي أدنى تنبيه تبه .<sup>(٥)</sup>

أنقسام الجهل :

ينقسم الجهل إلى قسمين :

أولاً - الجهل الباطل الذي لا يصلح عذراً :

٤ - وهذا انقسم لا يصلح أن يكون عذراً في الآخرة وإن كان قد تصلح عذراً في أحكام الدنيا

(١) التصريحات الجرجاني . وكشاف اصطلاحات الفنون ٢٥٣/٢ حطاب بيروت .

(٢) المصباح المنير .

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٢٥٣/٢

(٤) سورة البقرة / ٢٣٧

(٥) المصباح المنير . وأساس البلاغة ، والمفروق ١٤٩/٢

كقبول عقد الذمة من الذمي حتى لا يقتل، ولكن لا يكون عذراً في الآخرة حتى أنه يعاقب فيها.

ومن أمثلة ذلك جهل الكفار بصفات الله تعالى وأحكام الآخرة، فإنه لا يصلح عذر أصلاً، لأنه مكابرة وعناد بعد وضوح الدلائل على وحدانية الله تعالى وربوبيته، بحيث لا يخفى على أحد من حدوث العالم المحسوس، وكذا على حقبة الرسول من القرآن وغيره من المعجزات.

وكذا جهل صاحب الحموي الذي يقول بحدوث صفات الله تعالى، أو يقول بعدم إثبات صفة له سبحانه.

هذا ما قاله الحموي، وقد انزعجني: الجهل بالصفة هل هو جهل بالوصف مطلقاً أو من بعض الوجوه؟

المرجح لثاني، لأنه جاهل بالذات من حيث صفاتها لا مطلقاً، ومن ثم لا تكفر أحد من أهل القبلة.

ومن هذا القسم أيضاً جهل من خالف في اجتهداء الكتاب أو السنة المشهورة أو الإجماع، أو عمل بالتغريب على خلاف الكتاب أو السنة المشهورة فإنه ليس بعذر أصلاً.<sup>(١)</sup>

(١) حاشية الحموي على إسناده نجيب ١٣٩١/٢ - ١٣٧٧ والتور في الفروع لمرزكشي ١٣٦٢، ومسلم القوت ٢٨١١

ثانياً - الجهل الذي يصلح عذراً:

٥ - الجهل الذي يصلح أن يكون عذراً هو الجهل الذي يكون في موضع الاجتهاد الصحيح، ما لا يكون مخالفاً للكتاب أو السنة أو الإجماع، وذلك كالمحتجم إذا أخطأ على ظن أن الحجة منطوية لا تلزمه الكفارة، لأن جهله في موضع الاجتهاد الصحيح.<sup>(٢)</sup> ونقصه في مصطلح: (محتاج).

ومن الجهل الذي يصلح عذراً الجهل بالشرائع في دار الحرب يكون عذراً من مسلم أسلم فيها ولم يهاجر، حتى لو مكث فيها ولم يعلم أن عليه الصلاة والزكاة وغيرهما ولم يؤدها لا يترحمه قضائياً خلافاً للرأى الخلفاء الدليل في حقه، وهو الخطأ لعدم بلوغه إليه حقيقة بالسراخ وتقديره بالشهرة. فيصير جهله بالخطأ عذراً. بخلاف الذي إذا أسلم في دار الإسلام لتبوع الأحكام والتمسك من السؤال.<sup>(٣)</sup>

قال السبكي: كل من جهل بحريم شيء مما يترك فيه غائب النفس لم يغيب منه دعوى الجهل إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة يخفى فيها مثل ذلك، كتحريم الزنى، والقتل، والسرق، والخمر، والكلام في الصلاة، والأكل في الصوم.

(٢) الحموي على الأنبياء ١٣٧٧/٢

(٣) الحموي على التمهيد ١٣٨٨/٢

وقال الرزكشي : لو شهدا يقتل ثم رجعا وقالوا  
نعمدنا، لكن ما عرفنا أنه يقتل يشهدتنا فلا  
يجب القصاص في الأصح ، ولم يظهر تعددهما  
لنقتل ، لأن ذلك لا يخفى على النعمان  
ومن هذا القبيل أعني الذي يقتل فيه دعوى  
الجهل مطلقا خالفه كون التمتع مبطلا  
للصلاة ، أو كون القدر الذي أتى به من الكلام  
عرضا ، أو الشرع الذي سادته منطرا ، فالأصح في  
انصور الثلاث عدم البطلان .

ولا تقبل دعوى الجهل في الأمور المشهورة بين  
الناس كثيوت ترد بالمعيب ، والأخذ بالشفعة من  
رجل قديم الإسلام ، بخلاف ما لا يعرفه إلا  
الخاص<sup>(١)</sup> .

٦ - هذا ويعقد الأصوليون من الحنفية بابا  
نمرفرض الأهلية ، ويحعلون الجهل من العوارض  
المكتسبة ، وقد قسم صاحب مسند الثبوت  
الجهل إلى أنواع هي :

الأول : الجهل الذي يكون من مكابرة العقل  
وترك المهرن القاطع وهو جهل الكافر ، لا  
يكون عذرا بحال ، بل يؤخذ به في الدنيا  
والآخرة .

الثاني : الجهل الذي يكون من مكابرة العقل  
وترك الحق الخلية أيضا ، لكن المكابرة فيه أقل  
منها في الأول ، لكون هذا الجهل ناشئا عن

شبهة منسوبة إلى الكتاب أو السنة . وهذا  
الجهل للفرق اتصالا من أهل الأهواء . وهذا  
الجهل لا يكون عذرا ، ولا تركهم على  
جهلهم ، فإنك إن تأخذهم بالخجة لقبولهم  
التدين بالإسلام .

الثالث : جهل نشأ عن اجتهاد ودليل شرعي  
لكن فيما لا يجوز فيه الاجتهاد بأن يخالف  
الكتاب أو السنة المشهورة أو الإجماع .

وحكمه : أنه وإن كان عذرا في حق الإثم لكن  
لا يكون عذرا في الحكم حتى لا ينفذ القضاء  
به .

الرابع : جهل نشأ عن اجتهاد فيه مباح  
كالاجتهاد وهو عذر أنت وتنفذ القضاء على  
حسبه .

الخامس : جهل نشأ عن شبهة وخطأ كمن  
وطيء أجنبية بظن أنها زوجته ، وهذا عذر يسطف  
للمد .

السادس : جهل لزمه ضرورة بعذر وهو أيضا  
عذر يسطف به الخد ، كجهل المسلم في دار الحرب  
أحكام الإسلام فلا يجد بالشرب<sup>(٢)</sup> .  
وتفصيله في الملحق الأصولي .

(١) فونج الرحمون بشرح مسلم الثبوت ١/ ١٦٠ - ١٦١ ،  
ونظر القروى للقران ١٨١٢ فقرة الرابع والتصديق

(٢) الأشلة والطائر نلسوطي من ٢٠٠ - ٢٠١



الجهل بالتحريم مسقط للإثم واختكم في الظاهر :

٧ - الجهل بالتحريم مسقط للإثم واختكم في الخطأ من يجهل عليه لشرب عهده بالإحلام ونحوه. فإن علمه وجهل المرتب عليه لم يعدر. وهذا الوجهل تحريم للكلام في الصلاة، عذر، ولو علم التحريم وجهل الإطمان بفئات. وإن علم أن حشر الكلام يحرم ولم يعلم أن لا يخرج والمقدار الذي نظر به محرم فمعدوم في الأصح. وقد ذكر المروكشي هنا تبهيون :

أحدهما : أن هذا لا يختص بحقوق الله تعالى ، بل يجري في حقوق آدميين . ففي تعليق الفصافي حسين : لو أن رجلا قتل رجلا ودعى الجهل بتحريم القتل وكان مثله يجهل عليه ذلك بقبل قوته في إسقاط الفصافي وعنه أندية مغلفة ، قال التزكشي : ونسأ قاله (الفصافي) نظر قوي .

الثاني : أن إعداء الجاهل من باب التخفيف لا من حيث جهله .

وبهذا قال الشافعي : لو عذر الجاهل لأجل جهله لكان الجهل خيرا من العلم . إذ كان يخط عن العبد أعباء التكليف ، ويربح نفسه من قتراب التعنيف ، فلا حاجة للبعد في جهله بالتحكم بعد التبليغ والله يمكن . (١) فلا يكون

للناس على الله حجة بعد الرسل . (٢)  
قال القاضي حسين : في مسائل تدق ويمنض معرفتها هل يعدر فيها العتمة ؟ وجهان : صحيحهما : نعم . (٣)

الجهل بمعنى النقص مسقط لحكمه :  
٨ - إذا طلق الأعجمي بكلمة كفر ، أو إيمان أو طلاق أو اعتناق أو بيع أو شراء أو نحو ، ولا يعرف معناه لا يأخذ بشي ، منه ، لأنه لم يلتزم معتضاه ، ولم يقصد إليه .

وكذلك إذا طلق العربي به بدل عن هذه فلعبرة بالنقص أعجمي لا يعرف معناه ، فإنه لا يؤخذ . نعم . لو طلق الأعجمي : أردت به ما يراد عند أهله فوجهان : صحيحهما : كذلك ، لأنه لم يرد ، فإن الإرادة لا تسوحيه إلا إلى معلوم أو مقنون . لأنه إذا لم يعرف معنى المصطلح لم يصح قصده .

ولو طلق العربي بكلمات عربية لكنه لا يعرف معانيها في الشرع . مثل قوله تزوجته أنت طالق لتسنة أول ليلة . وهو جاهل بمعنى اللفظ ، أو نطق بالمصطلح أو الكساح ، ففي الفواعل للشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه لا يأخذ بشي ، إذ لا نعور له بمدلوله حتى يقصده باللفظ . قال وكثيرا ما يخالف أجهال

(١) سورة النساء / ٦٥

(٢) التور / ١٦٣

(٣) فتور / ١٥٦ - ١٧

واحتج به الشافعي على أن من وطئ في الإحرام جاهلاً فلا فدية عليه. والفرق بينهما من جهة المعنى أن المقصود من المأمورات إقامة مصالحها، وذلك لا يحصل إلا بفعلها، والمنهيات مزجور عنها بسبب مفاسدها امتحاناً للمكلف بالانكشاف عنها، وذلك إنشأً يكون بالتمتع لا ارتكابها، ومع الجهل لم يقصد المكلف ارتكاب المنهي، فعذر بالجهل فيه.

أما في حقوق الأديين فقد لا يذبح، كما لو ضرب مريضاً جهلاً مرضه ضرباً يقتل المريض يجب القصاص في الأصح. بخلاف مالو حبس من به جوع وعطش ولم يعلم بحاله مدة لا يموت فيها الشبهان عند الحيس فلا قصاص.

وكان الفروق أن أسراراً انقضت لا تخفى بخلاف الجوع.<sup>(١)</sup>

### أحكام الجهل :

لنجهل أحكام خاصة في الفقه الإسلامي نجملها فيما يلي :

### جهل المرأة عاداتها :

١١ - المرأة إذا جهلت عاداتها المنسية أو جوت ونحوها (وهي التحريم) سميت بذلك لتحريمها في أمرها، وهي المستحاضة غير المميزة. فإ

من الذين لا يعرفون مدلول لفظ الخلع ويحكمون بصحته للجهل بهذه القاعدة.<sup>(٢)</sup>

من علم تحريم شيء وجهل ما يترتب عليه :

٩ - كل من علم تحريم شيء وجهل ما يترتب عليه لم يفده ذلك، كمن علم تحريم الزنى والخمر وجهل وجوب الحد بحد بالاعتق، لأنه كان حقه الامتناع، وكذلك لو علم تحريم القتل وجهل وجوب القصاص يجب القصاص، أو علم تحريم الكلام في الصلاة وجهل كونه مبطلا يطل، أو علم تحريم الطيب على المحرم وجهل وجوب الغدبة تحب.<sup>(٣)</sup>

الجهل عذر في المنهيات في حقوق الله تعالى :

١٠ - الجهل عذر في حق الله تعالى في المنهيات دون المأمورات، والأصل فيه حديث معوية بن الحكم لم لا تكلم في الصلاة،<sup>(٤)</sup> ولم يؤمر بالإعادة لجهله بالسبي. وحديث يعلى بن أمية : حيث أمر ﷺ أعرابياً بتزج الجنية عنه وهو محرم، ولم يلزمه بالغدبة لجهله.<sup>(٥)</sup>

(١) قواعد الأحكام للعرين ج١، السلام ١٠٦/٢ والفتاوى

للزركشي ١٣/٢ - ١٤

(٢) الأنبياء والفتاوى للمسويط ص ٢٠١

(٣) حديث معوية بن الحكم، أخرجه مسلم ٣٨١/١ ط

الحلي،

(٤) حديث يعلى بن أمية أخرجه البخاري (الفتح ٣٩٣/٢ -

ط السلفية) ومسلم ٨٣٦/٢ ط الحلي،

(٥) الفتاوى للزركشي ١٩/٢ - ٢٠

على المشهور<sup>(١)</sup> وتنصليه في مصطلح :  
(صلاة).

الجهل بالمظهر وسائر العورة :

١٤ - إذا اختلط ماء ظاهر بأخر نجس، ولم يعلم  
الظاهر منها، هل يحنطه ويتحرى ويتطهر  
ومصلي أم يصلي بالخيم؟ في ذلك خلاف  
ونعصين ينظر في مصطلحي : (ماء، صلاة).  
ومثله إذا اشتبهت عليه ثياب طاهرة بأخرى  
نحسة لم يجد غيرها، وإن يجد ما يظهرها به  
واحتماج إلى الصلاة فيجب عليه الاجتهاد  
والتحري عند الجمهور، وعصني بما غلب على  
قلته طهارته. وتنصليه في مصطلح : (صلاة).

وينظر مصطلح أشياء من الموسوعة ف/ ١٣

ج ٤ ص ٢٩٤

الجهل بالقبلة :

١٥ - لا خلاف بين الفقهاء في أن استقبال القبلة  
من شروط صحة الصلاة لقوله تعالى : ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ أَنتَ مِنَ الْبِلَادِ الْكَثِيرَةِ﴾<sup>(١)</sup> ومن جهل القبلة بسان من  
يعلمها، فإذا تحذر المؤثر اجهد<sup>(٢)</sup>.

لأنه إما أن تكون ناسية للقدر  
والوقت، أو لتقدرون الوقت، أو بالعكس<sup>(٣)</sup>.  
وفي ذلك خلاف وتفصيل يذكره الفقهاء في  
(حيف).

الجهل بوقت الصلاة :

١٦ - من جهل الوقت لعارص كقيم، أو حيس  
وعلم ثقة يخبره به عن علم، اجتهد جوازاً إن  
قدر على اليقين بالصبر أو الخروج وروية  
الشمس مثلاً، وإلا فوجرباً بورد من قرآن،  
ورس، ومطالعة وصلاة وغير ذلك<sup>(٤)</sup>.  
وتنصليه في : (صلاة).

الجهل بالنجاسة في الصلاة :

١٣ - ذهب الجمهور إلى أن من صلى حائلاً  
نجاسة غير مغموسة ولا يعلمها تطل صلاته  
وعليه قضاؤها لقوله تعالى : ﴿وَيُنَادِكَ فَطَحْهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

وهذه المسألة إلى أن الظهارة من الخبث  
ليست شرطاً في الصحة إلا حدث الذكور والقدرة

(١) الفسار الخدية ٣٦٩ - ٣٧٠ والحرفي ٢٠٦/١، والمعني  
١٩٨ - ١٩٩ طار الفكر، والمفتع ٩١/١، ومنه  
المنهاج ١١٦/١ - ١١٧/١

(٢) معني المنهاج ١٢٧/١، وكشف الغم ٣١٦/١،  
والمنسوق ٢٢٧/١، والمعني ٣٨٩/١

(٣) سورة النمل ١٤

(١) ابن عثمد ٣٧٢/١، ومعني المنهاج ١٨٨/١ - ١٩٤/١،  
والحرفي ٢٣٧/١، والنص ١٠٩/١، والمفتع ١٢٩/١

(٢) سورة البقرة ١١٤

(٣) الموسوعة ٧٠/١ وما بعده و ٢٩٦ - ٢٩٧

على تفصيل يظهر في مصطلحي :  
(استقبال ، واشتباة).

إن حجبها وهو عالم بوجودها يكفر . [إلا إذا كان  
جاهلا بوجودها كأن كان قريب عهد بالإسلام ،  
أو نشأ في بادية ، أو حريرة بعيدة عن العشاء .<sup>(١)</sup>  
وتفصيله في : (ردة ، صلاة)

الجهل بالقائمة :

١٦ - من جهل القائمة بأن لم يمكنه معرفتها  
تعدم معلوم أو مصحف أو نحو ذلك ، أنى في  
الصلاة يبدلها من القرآن الكريم ، فإن لم يعلم  
شيئا من القرآن ، فلي بالذكر ينسان عربي ، لما  
روى أبوداود وغيره أن رجلا قال : يا رسول الله :  
إني لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئا فعلمي  
ما يجوزني عنه . فقل : قل : سبحان الله ،  
والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ،  
ولا حول ولا قوة إلا بالله .<sup>(٢)</sup>

الجهل بمقتضات الصلاة :  
١٨ - اختلف الفقهاء هل يعتبر من جهل  
بمقتضات الصلاة ، فذهب الحنفية والمالكية إلى  
أن التكلم في الصلاة يبطلها عدا كان التكلم أو  
جاهلا .

وذهب الشافعية إلى أنه إذا تكلم قليلا  
جاهلا بتحريم الكلام في الصلاة لا تبطل  
صلاته إن قرب عهده بالإسلام ، أو تأخيرا  
عن العلماء ، بخلاف من بعد إسلامه وقرب من  
العلماء بتفسيره بترك العلم .<sup>(٣)</sup>  
وتفصيله في مصطلح : (صلاة) .

ولا يجزىء بالأعجمية عند الجمهور ،  
ويجزي ، عند أبي حنيفة .<sup>(٤)</sup>  
وتفصيله في مصطلح : (صلاة) .

الجهل بوجوب الصلاة :

١٧ - لا خلاف بين الفقهاء في أن نترك الصلاة

قضاء الفوات المجهولة :  
١٩ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من عليه  
فوات لا يدري عددها وتركها لعذر وجب عليه  
أن يقضي حتى يتبين برأه ذمته من العروض .

(١) حديث : قل سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ،  
والله أكبر . أخرجه أبوداود : ٥٢١ / ١ - تحقيق عزت عبد  
دعاب : من حديث عدائه بن أبي أوفى وأبيه النسياني  
والشمسوري بصحيف راوية كفي الطبخي لأبي حنيفة  
(١) ٥٢٦ / ١ ط شركة الطباعة العلمية

(١) ابن عابدين ٦١٤ / ١ ط إخطي . والفتاوى الفقهية  
ص ٢٤ ، وصح المحتاج ٣٢٧ / ١ ، وكشاف النماز ٢٣٧ / ١  
(٢) ابن عابدين ١٢٢ / ١ ، والفتاوى الفقهية ص ٣٩ ، وصح  
المحتاج ١ / ١٩٩ ، ١٩٥

(٢) الفتاوى الهندية ١ / ٦٩ ، والحرشي ١ / ٢٧٠ ، وصح المحتاج  
١ / ١٥٩ ، والمقر ١ / ٢٨٨ - ٢٨٩ ، والمفتي ١ / ١٢٣ ،

واختصاصه) إلى أن الجماع في حالة لإحرام جنابة يجب فيها إجراء، سواء في ذلك العالم والجاهل وغيرهما.

وزعم الشافعية إلى أن الجاهل إذا كان قريب عهد بالإسلام، أو نشأ في ياديه بعيدة عن العلماء لا يفسد إحرامه بالجماع ونحو ذلك.

وقد سبق ذلك في مصطلح (إحرام فـ ١٧٠ ج ٢ ص ١٩٠).<sup>(١)</sup>

الجهل لا يعني من ضياع التلغفات:

٢٣ - اتفق الفقهاء على أن الجهل يكون المان التلغف مان الغير لا يعنه من الضياع. وتفصيله في مصطلح (ضمان).

الحجر على الطبيب الجاهل:

٢٤ - صرح الحنفية بالحجر على المفتي الماجي والطبيب الجاهل، والكارى الفئس. ولطبيب الجاهل: هو من يسقي أناس دواء مهلكا، وإذا قوي عليهم المرض لا يفدر على إزالة ضرره.<sup>(٢)</sup> وتفصيله في مصطلح (حجر).

طلاق من جهل معنى الطلاق:

٢٥ - لا يقع طلاق من يجهل معنى اللفظ الدال على الطلاق.

(١) الموسوعة الفقهية ٢٢٢/١ وما بعدها، والفواوين الفقهية ص ٢١٨.

(٢) ابن خلدون ٩٣/٥، وعزيم ١٩٢/٥.

وزعم الحنفية إلى أنه يعمل بكبر رايه، فإن لم يكن له رأى يقضي حتى يتبين أنه لم ين عليه شيء.<sup>(٣)</sup> وأما من ترك الغير عذر ففیه خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح (قضاء القوائت).

الجهل بوقت الصوم:

٢٦ - لو اشتبه رمضان على أسير ومحبوس ونحوهم، صام وجوما شهرا بالاجتهاد، كما في احتجاده للصلاة في القبلة ونحوها، وذلك بأمره كتحريف، أو حر، أو يرد، فلو صام بغير اجتهاد قوائت رمضان لم يميزه لزمده في التوبة، (انظر: اشتباه فـ ١٥/ ج ٤ ص ٢٩٩ ومبهم).

جماع الصائم في رمضان جاهلا بالتحريم:

٢٦ - لا كفارة على الصائم الجاهل بتحريم الجماع في شهر رمضان إذا جامع<sup>(٤)</sup> على خلاف بين الفقهاء. وتفصيله في مصطلح (صوم، كفارة).

جماع محرم جاهلا بالتحريم:

٢٧ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية

(١) الطحاوي على مرمي التلاع مر ٢٨٣، والفواوين الفقهية ص ٥٠، ومنه المحتاج ١/١٧٧، وكشاف القناع ٢٦١/١.

(٢) حاشية النووي على شرح أبي الحسن ١/٥٠٠، ١/٥٠١، ومنه المحتاج ٤٢٧/١، وكشاف القناع ٢٢٤/٢.

يجهل أنها حرام لا يجحد. أما إذا شرب الخمر وهو يعلم أنها حرام لكنه ادعى الجهل بالتحريم فغيه خلاف بين الفقهاء. <sup>(١)</sup> ينظر تفصيله في (حدود، سكر).

قال في المفتي: إن قال الأعجمي لامرأته أنت طالق ولا يفهم معناه لم تطلق، لأنه ليس بمختار للطلاق فلم يقع طلاقه كملكه. <sup>(٢)</sup> وتفصيله في: (طلاق).

نولية الجاهل بالأحكام الشرعية القضاء:  
٢٩ - الأصل فيمن يولى القضاء أن يكون عالماً بالأحكام الشرعية، ويجوز تولية غيره القضاء عند الضرورة بأن لم يوجد العالم. <sup>(٣)</sup>  
وهناك تفصيل يتغير في مصطلح: (قضاء).

الجهل بتحريم الزنى:  
٢٦ - يعذر الجاهل بتحريم الزنى إن كان قريب عهد بالإسلام، أو نشأ في يادة بعيدة عن العتاه أو كان مجنوناً فأتى زنى قبل أن يعلم الأحكام، وعند المالكية قولان. <sup>(٤)</sup>  
وتفصيله في مصطلح: (حدود، زنى).

الجهل بالبيعة للإمام الأول:  
٣٠ - إذا عذرت البيعة لإمامين وجهل السابق منها بطل العقد فيها عند الشافعية وللإمام أحمد روايتان. وقد سبق في مصطلح (الإمامة الكبرى، ربيعة).

الجهل بتحريم المرققة:  
٢٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن يد السارق تقطع - بشرطه - سواء كان عالماً بالتحريم أم جاهلاً وذهب الشافعية إلى أن يد السارق الجاهل لا تقطع. <sup>(٥)</sup>  
وتفصيله في: (سرقه).

اللفظ بكلمة الكفر مع الجهل:

٣٦ - قال الحموي: إن من تلفظ بلفظ الكفر عن اعتقاد لا شك أنه بكفر، وإن لم يعتقد أنها

الجهل بتحريم الخمر:  
٢٨ - اتفق الفقهاء على أن من شرب الخمر وهو

(١) العسوي المنتبة ١/٢٨٩، والقوانين الفقهية ص ٢٣٧.  
والأشباه للسيوطي ص ٢٠٠. وكشاف القناع ١/١١٨.  
(٢) ابن عابدين ١/٣٠٥-٣٠٦، ومرواه الجليل ١/٨٨.  
٨٩. والقوانين الفقهية ص ١٩٥. والقبلي ص ١٩٥.  
١/٢٩٦. وفي المحتاج ٢/٤٧٥. وكشاف المفاتيح ٢/٢٩٥.

(١) المفتي ٢/١٢٥.  
(٢) القوانين الفقهية ص ٢٣٢. والقوانين الفقهية ٢/١٤٧.  
والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٠٠. والمفتي مع الفرج الكبير ١/١٠٤.  
(٣) البدائع ٢/٦٧، والقوانين الفقهية ص ١٣٥. والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢٠٠.

أو قال: الأئمة أفضل من الأنبياء، هذا إن علم ما قاله لا إن جهل ذلك لغرب إسلامه، أو بعده عن المسلمين فلا يكفر بعذره<sup>(١)</sup>.  
وتفصيله في مصطلح: (ردة).

لفظ الكفر إلا أنه أتى به عن اختيار فيكفر عند عامة العلماء، ولا يعذر بالجهل. وقال بعضهم: لا يكفر، والجهل عذره يفتى، لأن المفتي ملصق بأن يعمل إلى القول الذي لا يوجب التكفير، ولو لم يكن الجهل عذرا لحكم على الجهال أنهم كفار لأنهم لا يعرفون الفاظ الكفر، ولو عرفوا لم يتكلموا، قال بعض الفضلاء: وهو حسن لطيف.

وروي أن امرأة في زمن محمد بن الحسن قيل لها: إن الله يعلب اليهود والنصارى يوم القيامة، قالت: لا يفعل الله بهم ذلك فإنهم عباده، فقتل محمد بن الحسن عن ذلك فقال: ما كثرت فئاتا جاهلة، فعلموها حتى علمت<sup>(٢)</sup>.

وقال في معنى المحتاج: يكفر من نسب الأمة إلى الضلال، أو الضحية إلى الكفر، أو أنكر إعجاز القرآن أو غير شيئا منه، أو أنكر الدلالة على الله في خلق السموات والأرض بأن قال: ليس في خلقها دلالة عليه تعالى، أو أنكر بعث الله المسمى من قبورهم بأن يجمع أجزاءهم الأصلية ويميد الأرواح إليها، أو أنكر الجنة أو النار، أو الحساب أو الثواب أو العقاب أو أقر بها لكن قال: المراد بها غير معانيها، أو قال: إنها دخلت الجنة وأكلت من ثمرها وعانقت حورها،



(١) معنى المحتاج ١٣٦/٤

(٢) المحمود على الأئمة ١٣٩/٦

## أ - استقبال القبلة في الصلاة :

٣ - من شروط صحة الصلاة استقبال القبلة عند أداء الصلاة للتأخر على ذلك

لقول تعالى : ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُلَاقِيَنَّكَ قِبَةَ تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ (١)

وتفصيل القول في ذلك ينظر في بحث (استقبال، قبلة).

ب - ترك استقبال واستدبار القبلة عند قضاء الحاجة :

٤ - ذهب الحنفية إلى كراهة استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة سواء أكان ذلك في المبنى أم في الصحراء ، لأن جهة القبلة أنصرف الجهات ، إلا أن أبا حنيفة قال : إن الاستدبار لا بأس به لأنه غير مستقبل للقبلة .

وذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى جواز ذلك في المباني إلا أن الشافعية ذكروا ، أن على الشخص أن يؤكد ذلك أدبا إلا أنه لا يجرم . وألحق المالكية بلباني مراحض السطوح ، وقضاه اننازل ، وقضاه المذنب عند وجود الأسائر وأما الاستقبال والاستدبار في الصحراء بلا سائر فهو حرام اتفاقا . وأما عند وجود الأسائر

## جهة

الصريف :

١ - الجهة والوجه لغة ، واصطلاحا : الموضع الذي تتوجه إليه وتقصد . ومن ذلك قولهم ضل وجهة امرؤ ، أي قصده ، قلت كذا على جهة الوجوب وفعلت ذلك على جهة العدل ، والقبلة جهة ، فالجهة كل مكان استقبلته وأخذت فيه . (١)

الألفاظ ذات الصلة :

الحيز :

٢ - معنى الحيز في اللغة - كما جاء في المصباح - الناحية كالخوز ويجمع على أحياز والقياس أسواز ، وأحياز لدار نواحيه ومرافقها . وجاء في المعرب أن الخوز معناه الجمع ومواد الفقهاء به بعض الشراحي كاليث من الدار مثلا . (٢)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

ذكر الفقهاء لعظ لجهة وما يتعلق به من الأحكام في عدد من أنواطن نجمتها فيما يلي :

(١) المسند والمصباح والمصباح مائة . (بره)

(٢) المصباح والمغرب مائة . (حوز)

(١) سورة البقرة / ١٤٤



فذهب المختارة والمالكية في قول إلى الجواز، وذهب المالكية في قول آخر إلى عدمه<sup>(١)</sup>، وانظر للتفصيل بحث: (فضله الخاتمة).

### ج - اختلاف القابض والدافع في الجهة.

٥ - يرجع الحكم في هذه المسألة إلى قاعدة فقهية ذكرها الرزكشي في الشذور وهي إذا اختلف القابض والدافع في الجهة أي سبب الدفع فالقول قول الدافع، ومن فروعهما أنه لو كان عليه دينان بأحداهما رهن ثم دفع الدائنين دراهم وفان أقبضتها من الدين الذي به الرهن ونكره القابض فالقول قول الدافع، وسواء اختلفا في نيته أو في لفظه. والأخبار في أداء الدين عند المؤذي حتى لو ضل المستحق أنه يودعه عنده ونسوى من هو عليه الدين روت عنه وجاز المدفع ملكا تلقاها<sup>(٢)</sup>.

٦ - ومن الفروع التي ذكرها الحنفية في اختلاف القابض والدافع في الجهة أنه لو بحث لامرأة شيئا فقالت هو عديده، وفان هو من المهر،

(١) الاختيار ٣٧/١ - ط المعرفة، بين أحفظ ١٦٧/١ - ط معرفة وحاشية العموني ١٠٨/١ - ط الفكر - حرره الإكليل ١٨/١ - ط طرنا، مخرجه ١٦٦/١ - ط بولاق، روضة الطالبين ٦٥/١ - ط المكي الإسلامي، مطالب أوي ليس ٦٦/١ - ط المكي الإسلامي، كشاف القناع ٦٣/١ - ط النصر

(٢) الفكر ١١٥/١ - ط الأوبى

بالقول أنه في غير المهر لا كفي، وأنه المثلث فكان أعرف بجهة الشريك. كما إذا قل أو دعيتك هذا الشيء، فقالت بل وجهه بي، وكذا الظاهر يشهد له لأنه يسمى في إسقاط ما في دمه إلا في النصف، المهر للأكل كالشواء، والنعم المصوغ، والموازية التي لا تنفي، فإن القول قوفاً فيه استحساناً لجريان العادة بإحداثها فكان الظاهر شاهداً لها بخلاف ما إذا لم يكن مهراً فلا كفي كالعسل، والسمن، والجوز واللوز<sup>(١)</sup>.

وذكر المالكية في مسائل الرهن أن المرهون إذا وحده في يد المرهن وادعى المرهن أنه دفع الدين المرهون فيه واستلم المرهن من موته ولم يكر ذلك المرهن وادعى سقوطه منه فإنه يقضي للمرهن بدفع الدين المرهون فيه للمرهن إن كان المرهن كمشرة أمام ولا فالقول للمرهن<sup>(٢)</sup>.

وذكر المختارة في اختلاف الزوجين في قدر المصداق، أو عيه، أو صغته، أو حنسه، أنه لو دفع الزوج إليها ألفاً، أو دفع إليها عرضاً، وانعتقا في نيته، فقال: دعته صدقاً، وقامت هبة، فالقول قوله بلا بين لأنه أعلم بيته. وإن احتجاً في دفعه فقالت: قد قلت لي: خذي هذا

(١) حاشية ابن عابدس ٣٦٣/٢ - ط المصرية، بين أحفظ ١٥٨/١ - ط بولاق، فتح القدير ١٧٩/٢ - ط الألبيرة.

(٢) سوا الإكليل ٣٦٥/١ - ط طرنا، ٩٧/٢ - ط المعرفة وانظر: قلته المالكية في تاريخ الرهن في قبض ما حو من المصداق قبل البناء أو بعده العموني ٣٣٥/٢ - ٣٣٦ - ط الفكر، المخرجه ٣٠٠/٢ - ط بولاق.

جهة أو هدية، فأنكر ذلك وادعى أنه من المهر  
فالقول قوله يثبت لأنها تدعى عليه عقداً على  
ملكه وهو ينكره فأثبت مالو الداعت عليه بيع ملكه  
لها. (١)

د- الوقف على جهة :

٧- يجوز الوقف على جهة لا تنقطع اتفاقاً،  
كالوقف على الفقراء، وكلقط صدقة موقوفة،  
وكموقوفة لله تعالى، وكموقوفة على وجود البر،  
لأن عبارة عن الصدقة، وأما الجهة التي تنقطع  
فلا يجوز الوقف عليها عند أبي حنيفة ومحمد،  
لأن حكم الوقف زوال الملك بغير تقليد، وأنه  
بالتأييد كالتعق، ولهذا كان التوثيق مبطلاً له  
كالتزقيت في البيع.

وقال من عداهما من الفقهاء : إذا سمي فيه  
جهة تنقطع جاز. واختلفوا في ماله إذا انقطعت  
الجهة (٢) على تفصيل يذكر في مصطلح:  
(وقف).

هـ - الجهة في الميراث :

أ - تطلق الجهة في الميراث ويراد بها السبب من

أسباب الإرث، وهي القرابة، أو النكاح، أو  
الولاء، واختلف في التوزيع بجهة الإسلام.  
وتطلق الجهة ويراد بها الانتساب إلى نوع  
من أنواع الإرث، كجهة الفرض، أو جهة  
التعصيب.

وتطلق الجهة ويراد بها الانتساب إلى جهة  
من جهات العصرية، وهي عند الخبابة  
والصالحين من الخفية ستة وهي البهنة، ثم  
الأبوة، ثم الأخوة، ثم بنو الأخوة، ثم العمومة.  
ثم الولاء.

وعند أبي حنيفة خمس بعدم الاعتداد بجهة  
بنو الأخوة.

وتطلق الجهة ويراد بها الانتساب إلى جهة  
الأب لوجهة الأم. (٣) وفي ذلك تفصيل ينظر في  
(إرث).

و- الوصية لجهة :

٩ - يجوز الوصية لجهة مشروعة، كجهة  
القريب، أو عمران المساجد مثلاً، وأما جهة  
المعصية فلا تجوز الوصية لها. (٤)

(١) شرح السريعة ص ٧١، والشرح الصغير ٤٨٦/٢ - ٤٨٦ -  
ط الحلبي، رملحي المحتاج ٢/٢ - ١٩ - ١٩ - ١٩ -  
والهذب ٣٦/٢، وشرح معاني الآثار ٢/٢ - ٨١ -  
(٢) بين المحققين ٢/٢ - ٢٠٥ - ط بولاق، جواهر الإكليل  
٢/٢ - ٣٦٧ - ط المحرر حاشية القليوبي ٢/٢ - ١٠٢ -  
ط الحلبي، كشف القناع ٢/٢ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ط النصر  
الحلي، كشف القناع ٢/٢ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ط النصر

(١) كشف القناع ٢/٢ - ١٠٥ - ١٠٦ - ط النصر، المحي ٢/٢ - ٧٦٠ -  
ط الرياض

(٢) ابن عابدين ٣/٢ - ٣٦٦ - ط المصرية، وجواهر الإكليل  
٢/٢ - ٢٠٨ - ط المرفقة، حاشية القليوبي ٢/٢ - ١٠٢ -  
ط الحلبي، كشف القناع ٢/٢ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ط النصر

ز - جهات التبعية في الإسلام :

١٠ - جهات التبعية في الإسلام اثنين : أن  
يسلم أحد لبوي الصخير، وتبعته للداريان  
سبي ولم يكن معه أحد من أبويه إذا أدخله  
السامي إلى دار الإسلام، وكذلك اللقيط في دار  
الإسلام يكون مسلماً ولو كان ملغظه ذمياً .  
وعند ابن القيم : النيم الذي مات لبواه  
وكفله أحد المسلمين يتبع كافله وحاشيته في  
الدين (ر: إسلام).

## جواب

التعريف :

١ - الجواب : رديد الكلام، والفعل : أجاب .  
يجيب .

والإجابة رجوع الكلام، تقول : أجابه عن  
سؤاله، وقد أجابه إجابة وإجابة وجواباً .

والإجابة والاستجابة بمعنى، يقال :  
استجاب الله دعاءه والاسم الجواب .

والجواب ما يكون رداً على سؤال، أو دعاء،  
أو دعوى، أو رسالة، أو اعتراض ونحو ذلك،  
والجمع أجوبة وجوابات .

وجواب القول قد يتضمن تقريره نحو:  
نعم، إذا كان جواباً لقوله : هل كان كذا  
ونحوه، وقد يتضمن إنكاره، ولا يسمى جواباً  
إلا بعد طلب .

ولا يخرج معناه في الاصطلاح عن المعنى  
اللفظي .<sup>(١)</sup>

(١) لسان العرب، والصباح الصغير، والمجمع الوسيط،  
والكليات ١٧٦/٢



الألفاظ ذات الصلة :

الإقرار :

١ - الإقرار : الاعتراف بالشيء ، والإقرار بحق الآخر ، وإقرار عما سبق .

فالإقرار قد يكون جونا إذا كان بعد طلب ، فيثبتها عموم وتخصيص وجهي .<sup>(١)</sup>

الرد :

٣ - الرد : صرف الشيء ورجعه ، يقال رده عن الأمر إذا صرفه عنه ، ويقال سلم فرد ضيه ، ورددت إليه جوبه ، ورددت عليه المديونة .

فإن رد يكون جوابا إذا كان بعد طلب ،<sup>(٢)</sup> فالرد أهم من الجواب .

القبول :

٤ - قبول الشيء : أخذه ، ويقال قبلت الشيء إذا رضيت به ، وقبلت الخبر إذا صدقته .

ويأتي القبول في العقود جونا على الإيجاب كقول المشتري : اشتريته ، جوابا لقول البائع : بعثك .<sup>(٣)</sup>

(١) لسان العرب ، والخصائص الصغير ، وهدية المحتاج ١١/٥ والزيلعي ٢/٥

(٢) لسان العرب ، والخصائص الصغير ، وهدية المحتاج ١٧/٨

(٣) لسان العرب ، والخصائص الصغير ، والكتيبات ١٧٢/٩ ، وجايز المحتاج ٣٦٦/٣

الحكم التكليفي .

٥ - يختلف حكم الجواب باختلاف موضعه .

فقد يكون واجبا عينيا كجواب المدعى عليه عن الدعوى الصحيحة . أو واجبا كفايا كجواب السلام على جماعة .

وقد يكون حراما كجواب المفتي إذا أفتى بما لا يعرف .

وقد يكون مكروها كجواب قاضي الخنجة على من سلم عليه .

ومحذور التوقف عن الإجابة إن كان في الجواب حرج كتفعل النبي ﷺ مع من سأله عن الحج : أكمل عام .<sup>(١)</sup>

أنواع الجواب :

٦ - الجواب يكون بالقول ك (نعم) أو (لا) أو بجملة تفيد الطلب . وقد يكون بالكتابة ، وبالإشارة من الآخرس . وقد يكون بالفعل .<sup>(٢)</sup>

(١) حديث مكحول النبي ﷺ أخرجه مسلم (٩/٩٧٥ - ط الحديث) من حديث أبي هريرة .

ورصدته قال : خطبنا رسول الله ﷺ فقال : أيها الناس . قد فرض الله عليكم الحج فحجوا ، فقال رجل : أكمل عامي يا رسول الله ؟ حكى حتى قال ثلاثا ، فقال رسول الله ﷺ : ولو قلت : نعم لوجبت ، ولما استطعتم .

وانظر ابن عابدين ١/٤٦٠ ونهية المحتاج ١٧/٨ - ١٨ وفيلسوف ٢١٥/١ والقواعد البدوئي ١٢٠/٢ - ١٢١ - ١٢٢ .

والمعنى ٢١٧/٣ ، والمشتور ٢١٦/٢ ، وأعلام التوفيق ١٧٣/١ والآداب الشرعية ١١٨/١

(٢) لمراجع السابقة والكتيبات للكتوبي ١٧٢/٢

ما يتعلق بالجواب من أحكام :  
 أولاً : عند الأصوليين :  
 دلالة الجواب على العموم أو الخصوص :  
 والإقرار الصريحة ، ولأن الجواب بها لا يستقل بنفسه .

٧ - الجواب عن السؤال إما أن يستقل بنفسه ،  
 أو لا يستقل .  
 فإن كان لا يستقل بنفسه بحيث لا يحصل  
 الابتداء به ك ( نعم ) فهو تابع للسؤال في عمومته  
 وخصوصه .  
 وإن كان الجواب يستقل بنفسه بحيث لو ورد  
 مبتداً كان كلاماً تاماً ففي إفتائه لعدم تفصيل  
 وخلاف يذكر في الملحق الأصولي .<sup>(١)</sup>

#### ١ - في الإقرار :

٩ - أ - إذا قال رجل لأخر : لي عليك ألف درهم  
 نعم مبيع ، فقال : نعم يكون الجواب نعم  
 تصديقاً لما ادعى عليه ، فهو إقرار بجميع ما  
 ادعاه المدعي ، لأن كلمة نعم من صيغ الإقرار  
 الصريحة ، وقد خرجت جواباً ، وجواب الكلام  
 إعادة له لغة ، كأنه قال : لك علي ألف درهم  
 نعم مبيع .<sup>(٢)</sup>

ب - ومثل ذلك ما لو قال : ليس لي عندك  
 ألف؟ فقال : بلى ، لأن بلى جواب عن سؤال  
 باداة النفي

ج - ومن ذلك أيضاً ما لو كان في يد رجل دابة  
 -

(١) البدائع ٢٠٨/٢٧ وشرح المادة/ ٦٦ من المجلة للاتلي

١٧٦/١ وجوامع الإقتل ١٣٣/٩ والمهذب ٣٩٧/٢

والملق ٢١٧/٥

(٦٦) إرشاد الفحول/ ١٣٣ ، وفروع الرعيوت شرح صلب

شبهت ٢٨٩/٦ - ٢٩٠ واستقصى للقرافي ٥٨/٢ - ٦٠

بيت الله الحرام إن دخل هذه الدار، فقال زيد: نعم، كان زيد حارساً بكنه، لأن الحساب يتضمن إعادة ما في السؤال. (١)

ومن قبل له: أطلعت امرأتك؟ فقال: نعم، طلعت امرأته وإن لم ينس، لأن نعم صريح في الجواب، والجواب الصريح للفظ الصريح صريح. (٢)

ب- وإن كان الجواب مستقلاً كمن طلعت امرأته فقبل له: ما فعلت؟ فقال هي طالت، قال الحنفية: تطلق واحدة في النقص، لأن كلامه انصرف إلى الإخبار بقرينة الاستخار، فالكلام السابق معاد على وجه الإخبار عنه.

وقال المالكية: إن نوى الإخبار بترمه طلقة واحدة انفقا (أي في المذهب) وإن نوى إنشاء الطلاق فليزمه طلاقان اتفاقاً، وإن لم ينو إحاراً ولا إنشاء فقولان في لزوم الطلقة الثانية. (٣)

ج- وإن كان الحساب بإنشاء غير خارج عن الكلام الأول، كان الأول سعاداً فيه، كما لو قال لامرأته: تمر بك يدك ونوى الثلاث فطلقت نفسها ثلاث، أو قالت: طلقت نفسي، أو اختبرت نفسي ولم تذكر الثلاث فعند المالكية

فقال له رجل: استأجرها مني، أو ادفع إلي غلتها، فقال نعم. (٤)

وإن كان الجواب مستقلاً، كما لو قال رجل لآخر: بي عنك ألفاً فقال: أنزل، أو خذ، فعند الحنفية والشافعية والحنابلة وابن عبد الحكم من المالكية لا يعتبر إقراراً، لأنه يحتمل خط الجواب مني، أو أنزل إن كان ذلك على تحري، وهو إقرار عند سحنون من المالكية.

وإن قال في جوابه: هي صحاح أو قال خدعا! أو أنزها، فعند الحنفية وهو أحد وجهين عند الشافعية والحنابلة يكون إقراراً، لأن الهماء كناية عن المذكور في الدعوى، وفي الوجه الثاني عند الشافعية (وهو قول عامة الأصحاب عندهم) والحنابلة لا يكون إقراراً لأن الصفة ترجع إلى المدعى ولم يقر بوجوبه، ولأن يجوز أن يعطيه ما يدعيه من غير أن يكون واجباً عليه فأمره بأخذها أولى أن لا يلزم منه الوجوب. (٥) وانظر مصطلح (إقرار).

## ٢- في الطلاق:

١٠- أ- جاء في إنشاء ابن سريج: من قال: أمراً زيد طالق وعبد حر وعليه أمشي إلى

(١) الأشباه لابن سريج ص ١٥٢.

(٢) القلي ١٢٩/٧، وأشبهه نسروني ١٥٧/١ والمهذب ٨٢/١.

(٣) شرح المحلة للنفاء ٦٦/١ كلاً مني ١٧٧/١، والنفوي ٢٨٥/١.

(٤) شرح المحلة للنفاء ص ٦٦، والنفوي ٢١٧/٥.

والهدب ٣١٧/٢.

(٥) العناية ١٨١/٣، ١٨٢ والمهذب ٣٤٧/٢، والنفوي ٢١٩/٥.

والشافعية واختابله يرجع إلى تبينها في بيان عدد الطلقات إذا لم يغير لعدد في فورها طلقت نفسي .

أما عند الحنفية فيكون ثلاثاً لأنه جواب نفويض الثلاث فيكون ثلاثاً<sup>(١)</sup>

د - وقد لا يعتبر الكلام الثاني جواباً وإنما يعتبر ابتداءً .

ومثال ذلك لو قالت : طلقني واحدة بالف فقال : أنت طالق ثلاثاً ، فعند المالكية والشافعية والحنابلة وصاحب أبي حنيفة : هذا جواب واجب ، لأن في الثلاث ما يصلح جواباً الواحدة . لأن الواحدة توجد في الثلاث فقد أتى بها سألته وزيادة فيلزمها الالف . كأنه قال : أنت طالق واحدة واحدة وواحدة وواحدة

وقال أبو حنيفة : تقع الثلاث مجاباً بغير شيء ، ووجهه أن الثلاث لا تصلح جواباً الواحدة ، فإذا قال ثلاثاً فقد عدل عما سألته ، فصار مستنداً بالطلاق ، فتقع الثلاث بغير شيء<sup>(٢)</sup>

رسالة الزركشي من الشافعية : لو قالت : طلقني على ألف فأجابها ، وأعاد ذكر المال لزوم

المثال وكذا إن فتعسر على قوله : طلقك في الأصح ، كذا ينصرف إلى السؤال . ونيز . يقع رجوعاً ولا مال<sup>(٣)</sup>

ويرجع في تفصيل ذلك إلى أبوابه في كتب الفقه (طلاق وإقراء) .

### الامتناع عن الجواب :

١١ - الجواب واجب على المذمى عليه في المدعى الصريحة بشرطها عند طيب القاضي ذلك مع .

فإن أقروا ما أقروا به ، وإن أنكر جواب المذمى باليمين ، وإن امتنع عن الجواب ، فقال لا أقروا ولا أنكر ، أو سكث عن الجواب ، فعند المالكية وأبي حنيفة والقاضي من الحنابلة يحبس حتى يقر أو يكر ، فإن استمر حكم عليه لأن امتناعه عن الجواب بعد إقراراً .

وعند الشافعية وأبي الخطاب من الحنابلة واحد أقوال المالكية بقول له القاضي : لم يجب ولا جعلتلك ناكلاً وحكمت عليك ، ويكرر ذلك عليه ، فإن حاب وإلا جعله ناكلاً وحكم عليه ، لأنه ناكس عما توجه عليه الجواب فيه

وقال الكاساني من الحنفية : لا شبه أنه إنكار ، وكذا حقه في الاختيار من كتب الحنفية<sup>(٤)</sup>

(١) المختار ٢/ ٢١٤  
(٢) ابن عابدين ٤/ ٤١٠ ، ج ١ ص ١٦٦ ، والأخبار .  
(٣) شرح المجلة السابعة ١٦ للأناسي والكافي لا يرد عليه (٥٨٩/٢) ، والتهذيب ٢/ ٨٤ ، ونسفي ٧/ ١٢٣ .  
(٤) وانظر في القواعد للزركشي ٢١٤/٢ - ١١٥ .  
(٥) مجلة الأناسي ١٦ ومهاجر الإكبريل ١٣١١ ، والتهذيب ٢/ ٧٦ ، والنسفي ٧/ ٧٧

وهما يتصل بذلك الإثم لمرتب على الامتناع  
عن الجوارب الواجب كجوارب المعنى والشاهد،  
فمن كتم ذلك ألبسه الله يوم القيامة يلجم من  
نار،<sup>(١)</sup> والله تعالى يقول: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ  
وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتَمَ قَلْبَهُ﴾.<sup>(٢)</sup>  
وفي ذلك تفصيل انظر: (فتوى، شهادة).

## جوار

التعريف :

١ - الجوار - بكسر الجيم - مصدر جاور، يقال  
جاور جواراً ومجاورة أيضاً، ومن معاني الجوار  
المساكنة والملاصقة، والاعتكاف في المسجد،  
والعهد والأمان.

ومن الجوار الجار، ويطلق على معانٍ منها:  
المجاور في المسكن، والشريك في العقار أو  
التجارة، والزوج والزوجة، والحليف،  
ولناصر.

وقال الشافعي: كل من قارب بدنه بدن  
صاحبه قيل له جار.

وقال الراغب: الجوار: من يقرب مسكنه  
منك، وهو من الأسماء المتضايقة، فإن الجار  
لا يكون جارا لغيره إلا وذلك التمر جارا له.  
كالأخ والمصدق.<sup>(١)</sup>

ولا يتجوز المعنى الاصطلاحي عن المعنى  
اللفظي: وهو الملاصقة في السكن أو نحوه  
كالإسكان والجوار.



١-٩/٣٠، ونصرة الأحكام ١/١٢٩، وجواهر الإكليل  
١/٢٢٦-٢٢٨، واللب لابن رشد ٢/٢٥٦، والتهذيب  
١/٣٠٦-٣٠٨، وقليوب ٤/٢٣٨، ومصلحة المحتل  
٨/٢٤٩ وما بعدها، والفتاوى ٨/٨٦-٩٠.

(١) اعلام الموقعين ٤/١٥٧.

(٢) سورة البقرة ٢/٢٨٣.

(١) للمصنف الكثير، ولسان العرب مادة: جوار.



الأحكام المتعلقة بالجوار :

أ - حد الجوار :

٢ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن حد الجوار أربعون ذرا من كل جانب <sup>(١)</sup> مضافين بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «حق الجار أربعون ذرا هكذا وهكذا وهكذا» <sup>(٢)</sup>

وذهب المالكية إلى أن الجار هو الملاصق من جهة من الجهات أو المقابل له بينهما شارع ضيق لا يفصلهما فاصل كبير كسوق أو نهر منبع، أو من يجمعهما مسجد أو مسجدان لطيفان متقاربان، إلا إذا دل العرف على غير هذا الحد.

وحملوا حديث : « إلا إن أربعين ذرا جاره على التكرمة والاحترام ، تكف الأذى ، ودفع الضرر ، والبشر في الوجه والإهداء » <sup>(٣)</sup> وذهب أبو حنيفة وذهب إلى أن الجار هو الملاصق فقط ، لأن الجار من المجاورة وهي الملاصقة حقيقة . وقول أبي حنيفة ورفعه هو القياس .

(١) قيسري ومسير ١٦٨/٣٤ ، والقي ١٦٤/٩ ، وكشاف الفلاح ٣٦٣/٤

(٢) حديث أبي هريرة عن الجار أربعون ذرا هكذا وهكذا وهكذا ، أخرجه أبو يعلى عن شيخه محمد بن جامع المطار وهو ضعيف . كذا في مجمع الزوائد ١٦٨/٨ - ط (الندبي)

(٣) الشرح الصغير ٧٤٧/٤

وذهب الصليحيان (أبو يوسف ومحمد) إلى أن الجار هو الملاصق وغيره ممن يجمعهم المسجد لأنهم يسمون جيرانا عرفا وشرعا ، ونزلها استحسان . ويؤيده قوله ﷺ : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » <sup>(١)</sup> وجاء تفسيره عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفا بسامع النداء ، وإذا كان المقصود بالجارين فاستحيابه شامل للملاصق وغيره ، وإذا كان لابد من الاختلاط لتحقيق معنى المجاورة كان لابد من اتحاد المسجد لتحقيق الاختلاط <sup>(٢)</sup>

ب - حقوق الجوار :

٣ - جاءت النصوص الشرعية تحض على احترام الجوار ، ورعاية حق الجار . قال الله عز وجل : ﴿ واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالا فخورا ﴾ <sup>(٣)</sup>

(١) حديث « لا صلاة لجار مسجد إلا في المسجد » أخرجه البيهقي ٥٧/٣ - ط دائرة المعارف العشانية من حديث أبي هريرة وصنف إسناده البيهقي

(٢) لمجمر الرائق ٥٠٥/٨ ، والبتانة ١١٠/١٠ ، ١٩٨٠ ، وفيه تقدير ١٧١/٨

(٣) سورة النساء ٣٦/

ونظر تفسير الطبري ٥١/٥ - طبعة مصوغة من -

فالجار ذو القربى، هو الذي بينك وبينه قرابة.

والجار الجنب: هو الذي لا قرابة بينك وبينه.

أما السنة فمنها قوله ﷺ: «أما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه»<sup>(١)</sup>

وفسوله صلوات الله وسلامه عليه: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن» قيل:

من يارمى الله؟ قال: «من لا يأمن جاره بوائقه»<sup>(٢)</sup>

قال ابن بطال: في هذا الحديث تأكيد حق الجار لقسمه ﷺ على ذلك، وتكريره البين

ثلاث مرات، وفيه نفي الإيذان عما يؤذي جازه بالقول، أو بالفعل. وصورته الإيذان

الكمال ولا شك أن العاصي غير كامل الإيذان.<sup>(٣)</sup>

وقوله عليه الصلاة والسلام: «من كان

• الطبعة الأولى سنة ١٣٢٩ هـ - نشر دار المعرفة - بيروت  
المراجع لأحكام العرفان للفرطى ١/ ١٨٢ ط ٢ - سنة

١٣٨٧ هـ، ١٩٦٧ م - دار الكتاب العربي طبعة مصورة  
(١) حديث - أما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه

سيورثه - أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٤٤١ - ط المسلسلة)  
ومسلم (٢/ ٢٠٧٥ - ط المحلى) من حديث عائشة.

(٢) حديث - والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن  
... - أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٤٤٢ - ط المسلسلة)  
من حديث أبي شريح - وبوائقه: أي عوائقه وشروطه.

(٣) فتح الباري ١٣/ ٥٢

يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره»<sup>(١)</sup>  
وقوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم

الآخر فليكرم جاره»<sup>(٢)</sup>

هذا واسم (الجار) جاء في هذا المقام يشمل

المسلم، وغير المسلم، والعاصي والغاصي،  
والغريب والمليدي، والنافع والضار، والغريب

والأجنبي، والأقرب وذرا والأبعد، وله مراتب  
بعضها أعلى من بعض.

قال أحمد: الجيران ثلاثة: جار له حق،  
وهو الذي الأجنبي له حق الجوار. وجار له

حقان: وهو المسلم للأجنبي له حق الجوار،  
وحق الإسلام. وجار له ثلاثة حقوق: وهو

المسلم الغريب له حق الجوار وحق الإسلام وحق  
اتقريبه.<sup>(٣)</sup>

وأولى الجوار بالترعاية من كان أقرب بابا.  
والى هذا أشار البخاري حين قال: باب: حق

(١) حديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره»  
أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٤٤٥ - ط المسلسلة) ومسلم

(٢) حديث - «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره»  
أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٤٤٥ - ط المسلسلة) من

حديث أبي شريح.  
(٣) فتح الباري ١٢/ ٤٨ - ٤٩ وأحكام المؤمنين لابن قيم

المجموع ٢/ ١٢٤ تحقيق محي الدين عبد الحميد - ط سنة  
١٤٧٤ هـ - ١٩٥٥ م - مطبعة السعادة بمصر  
وفي نسخة حديث فله العزالي في إحياء ٢/ ٢١٣ إلا أن

المحقق العراقي صرح بصحة.

الجوار في قرب الأسيوط. وأدرج تحت حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: يا رسول الله: إن لي جارين فإني أهما أهدى؟ قال: وإلى أقربهما منك باباً. (١)

ومن حقوق الجوار ما ذكره الغزالي في قوله: ليس حق للجوار كف الأذى فقط، بل احتيال الأذى، فإن الجار أيضاً قد كف أذاه، فليس في ذلك قضاء حق ولا يكفي احتيال الأذى بل لابد من السرفق، وإسداء الخير والمعرف. . . ومنها: أن يبدأ جاره بالسلام، ويعوده في المرض، ويعزيه عند المصيبة، ويهثه عند الفرح، ويشاركه السرور بالنعمة، ويتجاوز عن ذلته، ويغض بصره عن عماره، ويحفظ عليه داره إن غاب، ويتلطف بولده، ويرشده إلى ما يجمله من أمر دينه ودنياه. . . هذا إلى جملة الحقوق الثابتة لعمامة المسلمين. (٢)

وقال ابن تيمية: إن الجاورة توجب لكل من الحق ما لا يجب للأجنبي، وتحرم عليه ما لا يحرم على الأجنبي. فيبيح الجوار الانتفاع بملك الجار الحالي من ضرر الجوار، ويحرم الانتفاع بملك الجار إذا كان فيه ضرر. (٣)

(١) حديث عائشة: وإن لي جارين، فإني أهما أهدى. . .

أخرجه البخاري والطحاوي ٢٢٠/٥ - ط الشافعية

(٢) الإحياء ٢/ ٢١٥

(٣) فتاوى ابن تيمية ١٢/ ٢٢

حفظ حرمة الجار:

٤ - المراد من هذا الحق حفظ حرمة الجوار، وسر عياله. . . وذات يكون الجدار السائر وبالنفاذ التي لا يطل منها الجار على حريم جاره. . .

أما الجدار الساكن، فإن لم يكن فائها بين الملكين من قديم، وأراد أحدهما أن يبنيه بالاشتراك مع الآخر ليحجز بين ملكيهما، فامتنع الآخر لم يحجز عليه. . .

وإن أراد البناء وحده لم يكن له البناء، إلا في ملكه خاصة. لأنه لا يملك التصرف في ملك جاره فتختص به. وهذا كله لا يعلم فيه خلاف. (١)

غير أن ابن تيمية شغل عن بستان مشترك حصلت فيه القسمة، فأراد أحد الشريكين أن يبنى بينه وبين جاره جداراً، فامتنع أن يدعه يبنى، أو يقسم معه على البناء. فأجاب: يحجز على ذلك، ويؤخذ الجدار من أرض كل منهما بقدر حقه. (٢)

فإن كان أحدهما قديماً، فهدم، وأراد أحدهما أن يبنيه، وأبى الآخر، فتمت الحفظة أقوال. . . فإن بعضهم: لا يحجز. ومثال أسوانث: في زماننا يحجز. لأنه لابد أن يكون بينهما ستر. . .

وقيل: ينبغي أن يكون الخواب على تفصيل: إن كان أصل الجدار يحتل القسمة، ويمكن

(١) أمشي ١/ ١٦٠

(٢) الفتاوى ١٤/ ٣٠

لكل واحد منهما أن يبني في نصيبه ستره .  
ولا يجبر الأبى على البناء . وإن كان أصل  
الحائط لا يمثل القسمة على هذا الوجه يؤمر  
الأبى بالبناء .<sup>(١)</sup>

ومن مالك في ذلك روايتان : إحداهما :  
لا يجبر الذي أبى منها على البناء ، ويقال  
لطالب البناء : أستر على نفسك ، وابن إن  
شئت .

وله أن يقسم معه عرصه الحائط ، ويبني فيها  
لنفسه . والرواية الثانية : يؤمر بالبناء ، ويجبر  
عليه . قال ابن عبد الحكم : وذلك أحب إلينا .  
وإذا كان الجدار لأحدهما وهدمه إضرارا

بحاره ، فإنه يقضى عليه بإعادته على ما كان  
عفيه ، لأجل أن يستر على جاره . وإذا هدم  
الجدار لإصلاحه أو اتهمه بنفسه فلا يقضى  
على صاحبه أن يعيده ، ويقال للجزار أستر على  
نفسك إن شئت .<sup>(٢)</sup>

ويرى الشافعية - في الجديد - أنه ليس  
للشريك إجبار شريكه على عمارة الجدار ولو  
يهدم الشريكين للمشارك لا يستهدم أو غيره لأن  
المنتفع بتضرر بتكليفه العمارة ، والضرر لا يزال  
بالتضرر .

(١) فتاوى القاضي خان ١٠٨/٣ ، والقنطري المختار ١٠١/٤  
(٢) الكافي ٩٤٩/٢ ، وسواحب الجليل ١٥٠/٥ ، والمحرمي  
١٩٨/٥٨/٦ ، والناج والإكليل ١٥٠/٥ ، والشرح الكبير  
٣٦٨/٣ ، وحاشية الموسوي ٣٦٨/٢

مقدار قامة الإنسان، فليس للجار أن يكلفه  
مدها. (١)

وذهب المالكية إلى منع فتح نافذة يشرف منها  
الجار على دار جاره، فإن فتح شيئا من ذلك  
تعين سده.

وحسب الإشراف هو علوي أن عمر بن  
الحطاب رضي الله عنه كتب في رجل أحدث  
غرفة على جاره، ففتح كوة: أن يوضع وراءه  
نلك الكوة سرير، ويقوم عليه رجل فإن كان  
ينظر إلى ما في دار الرجل مع من ذات وإن كان  
لا ينظر لم يمنع من ذلك. (٢)

أما الشافعية الفديعة، فإنه لا يقضى بسدها.  
في قول الحنفية والمالكية.

وذهب الشافعية إلى أنه لا يمنع المالك من  
فتح نافذة ونحوها ولو كان يشرف بذلك على  
حريم جاره، لتمكن الجار من دفع الضرر عن  
نفسه وبناء سترة شتره.

وذهب الحنابلة إلى أن النافذة والسب،

وقت الاقتراف مرة أو مرتين حتى يستروا  
أنفسهم.

وعند المالكية يجبر صاحب السطح على أن  
يتخذ سترة تحجبه عن جاره.  
وعند الشافعية لا يجبر على ذلك. (٣)

وهذه المناظرة بين الجار من صعود سطحه  
إذا كان ينظر حراما على جاره، ولذلك فإنه يلزم  
بإغصاف ستره إذا كان سطحه أعلى من سطح  
جاره. فإن استويا في العلو اشتركا في بنائها، إذ  
ليس أحدهما أولى من الآخر بالستر  
فلزمتهما. (٤)

هـ - وأما النافذة: فذهب الحنفية إلى أنه لا يمنع  
صاحب العلو من فتح باب، أو كوة تطل على  
ساحة الجار. وليس للجار حتى المنع من ذلك.  
وإنما عليه أن يبني ما يستر جهته، وهو ظاهر  
الرواية. وقال أبو السعود: وبه يفتى.

وقيل: إن كانت الكوة للنظر، وكانت  
الساحة محل الجلوس للنساء يمنع. وذكر ابن  
عابدين أن عليه الفتوى. (٥)

وإن كان ارتفاع النافذة عن أرض الغرفة

= ومبعة الحاتمي ٣٦/٧، وحاشية ابن عابدين ٤٤٨/٥

وبه أخذت لمادة ٦٦ من مرقاة المفاتيح، واللمعة ١٢٠٦،  
من مجلة الأحكام العدلية.

(١) لمادة ١٢٠٣ من مجلة الأحكام العدلية

(٢) المبدونة الكبرى ٥٢٩/١٤، والمغني ١٩٧/٥، والكمافي

٩٣٩/٢، والمحرضي ٥٩٩/١، والشرح الكبير

٣٦٩/٣، وحاشية السويفي ٣٦٩/٣

(٣) ملح فقديس ٥٠٩/٥، والمغني ٣٧٣/١٥

والصاوي البرزانية ١٩٩/٦، وحاشية المعدي ٦٠/٦

وحاشية الجعفي ١٥/٣

(٤) مطالب أولي النهى ٣٥٨/٣، والمغني ١٩٥/١، وكشاف

الفتاوى ١٠٩/٣ - ١٠٩

(٥) فتاوى حاشية ابن عابدين ٤٣٣/٣، وفتاوى البرزانية ١٩٩/١ -

من البناء كالتسكني، أو يضر بالبناء أي يجذب له وهذا ويكون سبب ابتدائه. <sup>(١)</sup>

وذهب الشافعية إلى أن كل واحد من الملاك  
له أن يتصرف في ملكه على العادة في التصرف،  
وإن تضر به جاره أو أدى إلى إتلاف ماله،  
كمن حضرت ماء أو حشأ فاحتل به جدار جاره أو  
تغير بها في الحش ماء يترد، لأن في منع المالك من  
التصرف في ملكه مما يضر جاره ضرراً لا جاهر  
له، فإن تعدى بأن جاوز العادة في التصرف  
ضمن ما تعدى فيه لانيته.

والأصح: أنه يجوز للشخص أن يتخذ دونه  
العقود بمساكن حماماً وطاحونة ومذبة  
واصبطاً وفرن، وحائوته في التيزاين حائوت  
حداد وقصور ونحو ذلك كأن يجعله مذبة، إذا  
احتاط وأحكم الجدران إحكاماً يليق بما يقصده  
لأنه يتصرف في خالص ملكه وفي منعه إضرار  
به.

والثاني: المنع للإضرار به <sup>(٢)</sup>

وليزيد من التفصيل ينظر مصطلح: (تعلي)  
(وحائط).

ونحوهما عما يشرف الجار منه على حريم جاره  
يقضي بسده. وإلا فلا. <sup>(٣)</sup>

أثر الجوار في تقييد التصرف في الملك:  
١- من أحكام الملك الكم أنه يعني المالك ولا يه  
التصرف في المملوك على الوجه الذي يختار، كما  
يمنع غيره من التصرف فيه من غير إذنه  
ورضاه، وهذا لا يكون إلا عندما يتجوز المالك من  
أي حق عليه للآخرين.

ولكن هذا الحكم قد يقيده بسبب الجوار  
لتجنب الإضرار بالجوار.  
وقد احتلف الفقهاء في تقييد الملك لتجنب  
الإضرار بالجوار.

فذهب المالكية والحنابلة والحنفية فيها عنه  
الفتوى عندهم إلى أن المالك لا يمنع من  
التصرف في ملكه إلا إذا نتج عنه ضرر للجوار،  
فإنه يمنع عندئذ مع الضمان لما قد يتبع من  
الضرر.

وفيد الحنفية والمالكية الضرر بأن يكون ببناء  
وحسد هذا الضرر عندهم أنه: كل ما يمنع  
الحوائج الأصلية يعني المنفعة الأصلية المقصودة

(١) العمر المختار ٤٤٧/٥، والموسوي ٣٦٩/٣ ويبدو أنه  
المرضي ٦٠/٦-٦١، كشاف الضاع ١٠٨/٣، والمغني  
٥٧٢/٤، طبراني  
(٢) مني المحتاج ٣٦٤/١

(٣) رشد الميراث ٦٣، والثنا ٦٣، والشرح للكم ٣٦٩/٣ وحاشية  
الموسوي ٣٦٩/٣، والناج ١٦٠/٥، وحاشية  
البيهقي ١٢/٣، ومنه: المحتاج ١٨٦/٦، ومطلب أولي  
النسب ٣٥٨/٣



حق الجوار في المسيل :  
 ٩ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا كان لجوار حق المسيل على ملك جواره فليس لمن عليه حق المسيل أن يمنع جواره من هذا الحق .  
 وفي ذلك تفصيل ينظر في : (إرفاق) و(مسيل) .

حق الجوار في الطريق :  
 ١٠ - المراد من هذا الحق معرفة ما لجوار الطريق عليه ، ويقسم الفقهاء الطريق إلى نوعين : طريق نافذة وطريق غير نافذة ، وحق الجوار في كل منها مغاير للآخر .  
 والتفصيل في مصطلح : (طريق) .

حق الجوار في النهر :  
 ١١ - المراد به ما ينشأ للجوار على النهر ، وما للنهر على الجوار ، بسبب الجوار .

وإن مدار هذا الحق مبني على نوعي الأنهار العامة والمملوكة .  
 ولجوار النهر العظيم ، كدجلة ، والفرات ، أن يسقي أرضه ، ودوايه ، وينصب على النهر دولايا ويشق نهرا إلى أرضه لسقايتها ، لأن هذه الأنهار ليست ملكا لأحد .

ويجوز له غرس شطه على وجه لا يضر بالفلو ولئن شاء من المسلمين أن يطلب رفع ذلك .

فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة .<sup>(١)</sup>

وذهب الحنفية إلى أن الشفعة تثبت لنجار الملاحق . لحديث قتادة أن النبي ﷺ قال : «جار الدار أحق بالدار»<sup>(٢)</sup> ولحديث عمرو بن الشريد عن أبيه أن رجلا قال : يا رسول الله أروني ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار فقال ﷺ : «لجار أحق بسبقه ما كان» .<sup>(٣)</sup> وهذا اللفظ صريح في إثبات الشفعة لجوار لا شركة فيه . كما استدلووا بحديث أبي رافع رضي الله عنه عن النبي ﷺ : «الجار أحق بصبقه»<sup>(٤)</sup> والصعب هو القرب .

واستدلوا من العضوف بأن الجوار في معنى الشركة ، لأن ملك الجوار متصل بملك جاره اتصال تاييد وقرار ، والضرر المتوقع في الشركة متوقع في الجوار ، فثبت حق الشفعة للجوار دفعا لضرر الجوار قياسا على الشركة .<sup>(٥)</sup>

(١) حديث : (المسعى بالشفعة في كل مال يضم . . . أخرجه البخاري و(الفتح ١٤٦/١ - ط السلفية)

(٢) حديث : (جار الدار أحق بالدار) أخرجه شمس الدين (٦٤١/٢ - ط الحسبي) من حديث سمرة بن جندب . وقال : حسن صحيح

(٣) حديث : «الجار أحق بسبقه» أخرجه أحمد (٣٨٩/٤ - ط المسينة) ونسوه به الترمذي في جامعه (٦٤٢/٣ - ط الحسبي) ونقل تصحيح البخاري له .

(٤) حديث أبي رافع «الجار أحق بصبقه» أخرجه البخاري (الفتح ١٢/٣٤ - ط السلفية) .

(٥) الباب ٨/٤٢





وتفيد الخطأ من الحضيّة جواز المجاورة بأن  
يقبل عملهم بحيث لا تتدخل جماعات  
المسلمين، ولا تقل جماعتهم بسكتهم بينهم في  
عجلة واحدة<sup>(١)</sup>

وينظر في التفصيل مصطلح : (أهل الذمة)  
ومصطلح : (تعلي)

## جواز

التعريف :

١ - من معاني الجواز في اللغة : الصحة والنفاذ.  
ومنه أجزت العقد : جعلته جائزا نافذا<sup>(٢)</sup>

والجواز عند الأصوليين يطلق على أمور :

أ - على نجاح .

ب - على ما لا يمنع شرعا .

ج - على ما ليس بمنع عقلا .

د - على ما استوى فيه الأمران عقلا .

هـ - على المشكوك في حكمه عقلا أو شرعا  
كسؤر الجوار<sup>(٣)</sup>

والجواز عند الفقهاء يطلق على ما ليس  
بلازم ، فيقولون : السوكالة والشركة : لفراض  
عقود جائزة ، ويعنون بالجائز ما للعائد فسخه  
يكل حال إلا أن يؤول إلى لزوم<sup>(٤)</sup>

كما يستعملون الجواز فيما قابل الحرام فيكون



(١) المصباح للبر والمعجم الوسيط مادة : جواز ، وضع القدير  
٢٠٢/٢ ط الأميرية .

(٢) ترويح السموت ١/١٠٣ ، ١٠٤ ط الأميرية ، والفرسوة  
الفقهية ١/١٢٧

(٣) المشور في القواعد للزركشي ٢/٢

(٤) للملوي ومحمد ٤/٢٢٠ ، وحاشية ابن عابدين ٣/٢٧٥ .  
والمنهجي ٥/٥٣٣ ، أحكام أهل الذمة ٢/٢٠٥

وأما التكاثر فلا يحصل مقاصده إلا بإزومه ولا ثبت فيه حار محض ولا غير شرط لما في ذلك من الضرر على الزوجين في أن يرد على منها رد السلع.

وأما الأوقاف فلا يحصل مقصودها الذي هو جريان أجرها في الحياة وبعد الممات إلا بوزمها. وأما الضمين فلا يحصل مقصوده إلا بوزمه ولا خيار فيه ولا في الوقت بحال.<sup>(١)</sup>

٣ - ثم قال : انقسم الثاني من التصرفات، ما تكون المنفعة في كونه جائزاً من الطرفين كالشراء والوكالة والوصية والقرض والمعاري والمودعة.

أما الوكالة فللزم من جانب الوكيل لأدى ذلك إلى أن يزهد أو يكمل، في الأولى خوف لزومها فينقطع عنهم هذا النوع من النفع، ولزم من جانب الموكل لتضرره، لأنه قد يحتاج إلى الانتفاع بما وكل فيه جهات أخرى كالأكل والشرب والملبس، أو التمتع أو السكنى أو الوفاء، وغير ذلك من أنواع المصلحة المتعقبة بالأموال.

والشركة وكذا الأمان كانت من أحد الجانبين فالتعطل مادكر، وإن كانت من الجانبين فإن الزم فقد ذات على واحد منها المقصودان المذكوران.

لرفع الخرج، فيشمل الوكيل والمحج والمباح والمكروه.<sup>(٢)</sup>

قال الزركشي : وقد يجري في كلام الأصحاب (أي المدعية) : جائز كذا والمولى أن يضمن كذا، ويريدون به الوجوب وذلك ظاهر فيها إذا كان الفعل دائراً بين طهره والوجوب فيستغاد من فوض يجوز دفع الحرمة فيبقى الوجوب.<sup>(٣)</sup>

ويأتي الجواز في كلام الفقهاء أيضاً بمعنى النسخة وهي موافقة الفعل ذي الوجهين للشرع.<sup>(٤)</sup>

الجواز والضرورة في التصرفات :

٢ - قال الشيخ عزالدين بن عبد السلام : تنقسم التصرفات من حيث حوازمها ولزومها إلى أقسام :

القسم الأول : ما لا تتم مقاصده وفعاصده إلا بإزومه من طرفيه، فالبيع والإجازة والوكالة والأوقاف والقرض.

أما البيع والإجازة فلولا كانت جائزين لما وقع واحد من المتعاقدين بالانتفاع به صار إليه ولطقت فائدة شرعها إذ لا يملك كل منهما من فسخ صاحبه.

(١) حاشية البحوري على غير قسم ١١٥١١ ط الحلي

(٢) مشروعي الفوائد ٧٠٢

(٣) الموسوعة الفقهية ١٢٧١١

(٤) ينصرف من قوله : الأحكام في مباحات الأقسام للشرع من

عبد السلام ١٢٥٠/٢، ١٢٥٠، نشر دار الكتب - القاهرة

بإبراء الضامن وهما محسنان بإسقاطهما.

وأما عقد الجزية فإنه جائز من جهة الكافرين لازم من جهة المسلمين تحصيلاً لمصلحته، ولو جاز من جهة المسلمين لامتنع الكافرون منه لعدم الثقة به، لكن يجوز فسخه بالسياب تطراً عنهم وذلك غير متفر من الدخول فيه.

وأما إجارة المشرک المستجير لسباع كلام الله تعالى فإنها جائزة من جهة المستجرين لازمة من جهة المسلمين، إذ لا تتم مصلحتها إلا بلزومها من قبل المسلمين، فإنها لو لم تلزم لغات مقصودها، وهو معرفة المستجير لدعوة الإسلام والدخول فيه بعد الاطلاع عليه.<sup>(١)</sup>

وللتفصيل في أحكام هذه التصرفات ننظر المصطلحات الخاصة بها.  
وللتفصيل في أحكام الجواز ينظر أيضاً :  
(الزام، التزام، إجارة).



وأما الجعالة فلو لم تمت لكان في لزومها من الضرر ما ذكر في الوكالة.

وأما الوصية فلو لم تمت لزهد الناس في الوصايا.

وأما القراض فلو لم يضمن على التأييد عظم الضرر فيه من الجانبين وقامت الأغراض التي ذكرت في الوكالة، وإن لم يضمن إلى مدة لا يحصل فيها الربح في مثل تلك المدة فلا يحصل مقصود العقد. وإن لم يضمن إلى مدة يحصل فيها الربح غالباً فليس لتلك المدة ضابط.

وأما السواري فلو لم تمت لزهد الناس فيها، فإن المبيع قد يحتاج إليها لما ذكر من الأغراض والمستعير قد يزهد فيها دفعاً لئلا يغير.

وأما السودائع فلو لم تمت لتضرر المدوع والمستودع، لزهد المستودعين في قبول الودائع.<sup>(٢)</sup>

٤ - القسم الثالث من التصرفات : ما تكون مصلحته في جوازه من أحد طرفيه ولزومه من الطرف الآخر، كالرهن والكتابة وعقد الجزية وإجارة المشرک المستجير لسباع كلام الله تعالى.

فأما الرهن فإن مقصوده التوثيق ولا يحصل إلا بلزومه على الرهن، وهو حق من حقوق المرتين فله إسقاط توثيقه به، كما تسقط وتبطل الغيبان

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٢/ ١٢٧. وانظر مطلب

أولي النهي ٣/ ٢٥٢

(٢) بتصريف قواعد الأحكام في مصالح الأنام ٢/ ١٢٧ - ١٢٨

معرضان من حسن عن تفاوت ما، فقد يعتبر  
 نبيع الربوي بجنسه عند التساوي في الوزن  
 أو الكيل . والتفاضل في النوع والصفة كالصوغ  
 بالنجر، والحيد بالردى، حائز . وهذا قول أكثر  
 أهل العلم . واحتجوا بقول النبي ﷺ : وجيدها  
 ورديتها سواء<sup>(١)</sup> وهناك خلاف وتفصيل في  
 بعض الصور عند بعض الفقهاء<sup>(٢)</sup> وينظر ذلك  
 في مصطلح . (ربا).

إظهار جودة ما ليس بجيد :

٣ - لا خلاف بين الفقهاء في حصول الغش  
 والتدليس بإظهار جودة ما ليس بجيد، إلا أنهم  
 اختلفوا في تطبيقات هذا المبدأ . فالشيء الواحد  
 يعتبره بعض الفقهاء عينا ولا يعتبره كذلك  
 بعض آخر .

ومن أمثلة الغش بإظهار جودة ما ليس  
 بجيد :

(١) حديث : أحدها ورديتها سواء . ذكره الربيعي في نصب  
 الرامية (١/٣٧) ط المجلس العلمي وقال : عريبه  
 ومعهذا يؤخذ من إطلاق حديث أبي سعيد وهو : الذهب  
 بالذهب . والفضة بالفضة . والربا بالربا . والتمر بالتمر .  
 والتمر بتمر . والمثل بالمثل . مثلا يملأ بذا به . فهو راد  
 أو استرداد بعد أن . الأحذ ونضفي فيه سواء . أخرجه  
 مسلم (٣/١٢١١) ط المجلس

(٢) مدافع المصالح ١٤٨٩ هـ . والمحرمة الربا ١٥٩٢ هـ . نشر  
 مكتبة إسماعيلية لبنان . وفتح القدير (١/١٥٦) . نشر دار  
 . جيل التراث العربي . والمجموع ٨٣/١٠ . وروضة  
 الطالبين ٣٨٤/٣ . والمي ٦٠١/٢ ط الرياض . والفوائد  
 لعفيفه حر ١٥٩١ نشر دار الكتب العربي

## جودة

التعريف :

١ - الجودة في اللغة ضد الرداءة مصدر جاد .  
 يقال جاد الشيء - جودة وجودة - بالغم والفتح -  
 أي صار جيدا . ويكون جاد من الجود بمعنى  
 الكرم يقال : الرجل مجود جودا فهو جواد والجمع  
 أحواد ويقال : أجاد الرجل إحادة إذا أتى بالجيد  
 من قول أو فعل .

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن  
 المعنى اللغوي<sup>(١)</sup>.

الأحكام المتعلقة بالجودة :

اعتبار الجودة في الرويات :

٢ - الجودة عند مبادلة أشياء بحسنه فيما يشت  
 فيه الربا لا اعتبار لها شرعا، لأن في اعتبار الجودة  
 صدا لباب البياعات في الرويات، لأنه قلما يخلو

(١) المحرم الوسيط والمصالح . ولسان العرب . مادة . (جودا  
 وزودا) ومهجرة اللغة ٢٤٦/٢ . ومحة الأحكام المعدية  
 المدة ١٣٨١٥ وساية المحتاج ٢٠٨/٢ ومحة المحتاج شرح  
 المهناج ١٣٣/٥ . وروضة الطالبين ٢٣١/٤ . ومطالب  
 أولي النبي ٢١٢/٣

ذكر الجودة والبرادة فيما يسلم فيه، ويحمل المطلق  
على الجيد للمعرف<sup>(١)</sup>  
وللتفصيل: (ر: سليم).

### ذكر الجودة في الحوالة

٥ - يرى الحنابلة والشافعية على الأصح وجوب  
نسب ذوي النسب - الحال به - والحال عليه - في  
لصفة، لأن الحوالة تحويل الحق فتمت تحويله  
على صفته، والبرادة بالصفة ما يشمل الجودة  
والبرادة، والصحة والكسرة، والحلول  
والتحليل.

وقال المالكية: وفي حواز تحويله لا معنى على  
الأذن صفة أو قدراً، ومنه نوده، وعمل الحواز  
بأنه من المعروف الذي هو الأصل في الحوالة.  
وعمل الميع بأنه يؤدي إلى التفاضل من  
العينين<sup>(٢)</sup>.

وقال الشافعية في وجه: تحوز الحوالة بالتفصيل  
على الكثير، وبالصحيح على الكثير، وبالجيد  
على الرديء، وبالمؤجل على الحال، وبالأبعد  
أجلاً على الأقرب<sup>(٣)</sup>.

(١) جاية المحتاج ١٠٨/٤، وروضة الطالبين ٢٨٠/٤.

(٢) الخروشي ٢٣٤/٤، ط المسفة العامة السريعة، والكافي  
٢١٩/٢، نشر الملك الإسلامي لطبعة الأولى، والمعي  
لاسر مقدمة ٥٧٧/٤، السباص، وكشاف القناع  
٣٨٥/٢، وسبابة المحتاج ٤١٢/٤، ونحفة المحتاج

٢٣٠ - ٢٣٢، وروضة الطالبين ٢٣١/٤.

(٣) روضة الطالبين ٢٣١/٤.

أ - نفع اللحم بعد السلق وفق الشباب<sup>(١)</sup>  
ب - جمع ماء الرحي وإرساله عند عرضها للبيع  
أو لإجساره حتى ينوه المشتري أو المستأجر  
كثرة فريد في عوصه<sup>(٢)</sup>.

ج - تصوية اللز في لضرع<sup>(٣)</sup>.

وللتفصيل في الأحكام المتعلقة بالتدليس في  
المقصود عليه: (ر: بيع منهج عنه، تدليس،  
غرور، وغش).

### ذكر الجودة في المسلم فيه

٤ - يشترط الحقيقة والمالكية والحنابلة والشافعية  
في وجه ذكر الجودة والبرادة في المسلم فيه  
لاختلاف العرض بينه ففرضي تركه، إلى  
المزاج<sup>(٤)</sup>.

و: رى الك لصفة على الأصح عدم اشتراط

(١) شرح الصغير ٨٨/٣.

(٢) الشرح لمالك مع المنى ٨٠/٤، وبهذه المحتاج ٥٧٢/٤  
الحلي.

(٣) بن حابص ٩٦/٤، والشرح الكبير مع المعنى ٨٠/٤،  
والرافق بامتن الخطاب ٤٣٧/٤، والضرورة، هي أن يكون  
شائع حال الحوالة عند إداة قبل بعه حتى يجمع اللز  
فيعمل المشتري بفرادة لفة فريد في التمر، وبهذه المحتاج  
٢١٩/٤.

(٤) الاختيار ٣٤٣/٤، ٣٥، وعلة الأحكام استدلاله المادة (٣٨٦)  
والجوهرة البية ٣٦٦/٤، والشرح المختصر ٢٢٨/٤،  
ونهاة المحتاج ٨٠/٤، ومطاب نولي البس ٢١٢/٤.

وأما الخفية فلا يشترطون لصحة الحوالة أن يكون المحال عليه مديونا للمحيل . ومن ثم لا يشترط عندهم التساوي بين المالحين المحال به والمحال عليه جنسا، أو قدرا، أو صفة. <sup>(١)</sup> وللتفصيل : (ر: حوالة).

## حائط

التعريف :

١ - الحائط في اللغة الجدار، والبستان، وجمعه حيطان وحوائط .  
والفقهاء أيضا يطلقون : 'الحائطه' جهذين المعنيين. <sup>(٢)</sup>

## جورب

انظر / مع الخفين.

الأحكام المتعلقة بالحائط :

أولا - الحائط بمعنى الجدار :

٢ - الجدار قسمان : خاص ومشارك .

أما الجدار الخاص : فذهب الخفية ونذالكية والشافعية في الجديد (وهو الأظهر عندهم) والحنابلة في وجه إني أنه لا يجوز للجار وضع الجندوع على جدار حاره بغير إذن مالكة، ولا يجبر المالك عليه ولكن يتدب له الخبر «لا ضرر ولا ضراره» <sup>(٣)</sup> والقول الثاني عليه انصلا؛



١) المعجم الوسيط، والتصحيح المتبر، والنهاية في غريب الحديث مادة: (حوط)، والفتاوى الهندية ٩٧/٤، والبنات

٢٢٥/٦٠، ومطلب أولي انتهى ١٠٩/٤

٢) حديث: «لا ضرر ولا ضرار»

أخرجه ذلك في التوطا (٢/٧٤٥ ط الحلي) من حديث يحيى الشاذلي مرسلًا، وقال النووي: له طرق يفرق بعضها ببعض. كذا في الأربعين النووية بشرحها (جامع).

١) مجلة الأحكام العدلية المادة (٦٨٦)

وَأَمَّا الْحَائِظُ الْمُشْتَرِكُ فَالْكَلَامُ فِيهِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ :

الموضع الأول : الانتفاع به :

٣ - يرى الفقهاء أنه يمنع كل واحد من الشريكين عما يغير الجدار المشترك كغرز وتد ، وفتح كوة ، أو وضع خشبة لا يتحملها إلا سدان شريكه كسائر الأموال المشتركة ، لأن ذلك انتفاع بملك غيره ، وتصرف فيه بها يضر به ، فلا يستغل أحد الشريكين بالانتفاع .

وَأَمَّا الاستناد إليه وإستاد شيء إليه لا يضره فلا بأس به .<sup>(١)</sup> ويرجع تفصيل ذلك إلى مواطن في أبواب الصلح والحقوق المشتركة .

الموضع الثاني : قسمة الجدار :

٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أن لجدار المشترك إذا كان مما يحتمل القسمة بلا ضرر فأراد الشريك قسمته حاز .

وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ الْقِسْمَةَ أَحَدُ الشَّرِكَيْنِ وَأَبَاهَا الْآخَرُ ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى أَقْوَالٍ وَأَرْأَءٍ رَجَحَ لِنَفْسِنَا إِلَى مِصْطَلَحِ : ( قِسْمَةٌ ) .<sup>(٢)</sup>

(١) ابن عديم ١٧٣/٥ ، ومذهب الحليل ١٥٠/٥ ، وحاشية المحلل ٣٥٥/٣ ، ٣٦٦ ، وروضة الطالبين ٢١٢/١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، زانقي ١/٥٥٤ .

(٢) ابن عابن ٣٥٥/٤ ، والأختصار لتبليغ اقتضار ٧٥/٣ ، وجواهر الإكليل ١٦٦/٢ ، والقوانين الفقهية من ٢٩٠ ، وشرح الزرقاني ١٢/٦ ، وروضة الطالبين ١١٤/١ ، ٢١٥ ، والمغني لابن قدامة ٥٧٥/٤ .

وَالسَّلَامُ : وَلَا يَجُلُ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطِبِّ نَفْسِهِ .<sup>(١)</sup>

وَالْمَذْهَبُ عِنْدَ الْخَنَازِيرَةِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْقَدِيمُ لِنَسَاقِيهِ أَنَّهُ يُجِبُّ عَلَى ذَلِكَ .<sup>(٢)</sup> وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ الصَّحِيحِينَ : « لَا يَسْمَنُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ إِنْ يَغْرِزُ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ » .<sup>(٣)</sup>

وَإِذَا انْتَهَمَ الْجِدَارُ الْخَاصُّ فَإِنَّهُ لَا يُجِبُّ مَالَهُ عَنْهُ بَنَانُهُ ، وَيَقُولُ لِلْآخَرِ : اسْتَرْ عَلَى نَفْسِكَ إِنْ شِئْتَ ، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْفَقْهِ فِي بَابِ الصَّلْحِ وَخُفْرُوقِ الْمُشْتَرَكَةِ .<sup>(٤)</sup>

• العلوم واختم لابن رجب الحنبلي من ٢٨٦ ، نشر دار الشريعة .

(١) حديث : « لَا يَجُلُ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطِبِّ نَفْسِهِ » أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٩١/١ ، ط دار التعاضد من حديث أبي ذرٍّ الرقاعي . وفي إسناده مثال ، وقد أورد ابن حجر في الشخصين ثم أضافه بقوله : ( التعليق خبر ٤٦/٣ - ٤٧ - ط شركة المطبعة العتيقة )

(٢) مجلة الأحكام العدلية ١٣١٦ ، وشرح الزرقاني ٦٥/٦ ط دار مقفكر ، والمبدونة ٤٣٦/٤ ، والأختصار لتبليغ اقتضار ٨٦/١ ط دار الكتب العلمية ، وصحابة اقتضاج ٤٥٥/٤ ، وحاشية الجليل ٣٦٢/٤ ، ٤٣١/٤ ، واستبداه ، والمغني ٥٥٥/٤ ، ٥٥٦ ، وروضة الطالبين ٢١٢ ، ٢١٣/٤ .

(٣) حديث : « لَا يَسْمَنُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ إِنْ يَغْرِزُ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ »

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ( صحيح ١١٠/٥ ) ط السلفية ، ومسلم ( ١٢٣/٤ ) ط الحنبلي من حديث أبي هريرة ، ونلفظ لمسلم .

(٤) جواهر الإكليل ١٢٢/٢ ، وشرح الزرقاني ١٦٦/٢ ، والمغني ٥٦٦/١ ، ٥٦٧ .



## الموضع الثالث: العمارة :

٥ - إذا نهدم الحائظ المشترك فطلب أحد الشرعيين تعميمه، فيرى الحنفية أنه يحرم الشريك الآخر على الاشتراك في عمارته إذا تعذر نسمة أسامه، وأما إن كان الحائظ المشترك يحصل أساسه القسمة بأن كان عريضا جاز (١) والمذهب عند الحنابلة وهو القديم لدى الشافعي، ورواية عن مالك أنه يحجر على ذلك، لأن في ترك بنائه إضرارا.

ومذهب المالكية، والشافعي في الجديد، وهو رواية عن أحمد إلى أنه لا يحجر، لأنه بناء حائظ فلم يحجر عليه كالإبتداء (٢).

## التلف بسقوط الحائظ :

٦ - إذا مال الحائظ إلى طريق المسلمين فطوب صاحب بغضه وأشهد عليه قلم بنقضه في مدة بقدر على نقض فيها حتى سقط ضمن ما تلف به من نفس أو مال، لأن الحائظ لما مال إلى الطريق فقد اشتغل هواء طريق المسلمين بملكه، ودفع في يده، فإذا تقدم إليه وطوبى بتفريقه يجب عليه فإذا امتنع صار متعديا. بهذا قال الحنفية والمالكية وبعض الشافعية وجماعة من

الحنابلة وإسرايم التميمي وسفيان الثوري وشريح والشعبي وروي ذلك عن علي رضي الله عنه (١).

وذهب جمهور الشافعية والحنابلة إلى أن من بنى حائظا تم مال إلى غير ملكه سواء كان مختصا كهواء جاره، أو مشتركا كالطريق فلم يهدمه حتى أتلف شيئا لم يضمنه، ولو أمكنه وطوبى به، لعدم تعدي به بذلك، لأنه بناء في ملكه ولم يسقط بفعله فهو كما لو سقط من غير ميلان (٢).

ونظير التفاصيل في أبواب الضمان والمدايات من كتب الفقه عند الكلام عن أحكام الحائظ المائل.

## تنقيش حائظ القبلة :

٧ - يرى جمهور الفقهاء كراهة التنقيش على الحراب وحائط القبلة، لأن ذلك يشغل قلب المصلي، كما أنه إخراج للمال في غير وجهه (٣).

(١) النسبة ٢٢٥/١٠ - ٢٢٧، والمدونة ١١٧/٦، وروضة الطالبين ٣٢٩/٩، ومغني المحتاج ٨٦/٤ نشر دار إحياء التراث العربي، وكتاب الفتاوى ١٢٤/٤.

(٢) كتاب الفتاوى ١٢٤/٤، وروضة الطالبين ٣٢٩/٩، ومغني المحتاج ٨٦/٤.

(٣) الفتاوى الهندية ٣١٩/٥، ابن عابدين ٤٤٢/٦، وإعلام السالكين بأحكام الساجد من ٣٣٥ - ٣٤٧، والآداب الشرعية ٣/٣٩٣، ونبيل الأوطار ١٧٤/٩، تنوير الجليل، وسبل السلام ١٥٨/١، وصلة القاري ٢٠٦/٤.

(١) ابن عابدين ٣٥٥/٢ دار إحياء التراث العربي.

(٢) مواهب الجليل ١٥٠/٥، ونسرح الفسوف ١٦/٦، وروضة الطالبين ٢١٦/٤، ٢١٦، المكتبة الإسلامية.

واللفظ ٥٦٥/٢، ٥٦٦.

الحائط أن تكون لحمل خشب معلوم ونفقة معلومة .

أما الشافعية في الأصح عندهم فلا يشترطون فيها بيان المدة، لأنه عقد يرد على المنفعة وتدعو الحاجة إلى دوامه فلم يشترط فيه اثبات كالكفاح<sup>(١)</sup>.

وذهب الحنفية إلى عدم جواز إجارة الحائط ليبي عليه المتاجر بناء أو يضع عليه خشبا لأن وضع الجذع وبناء السترة يختلف باختلاف الثقل والخفة، والثقل منه يضر بالحائط والضرر مستثنى من العقد دلالة. وليس لذلك المضر أحد معلوم فيصير محل انعقود عليه مجهولا<sup>(٢)</sup>.

قال ابن قدامة: لو كان له وضع خشبة على جدار غيره لم يملك إجارته ولا إجارته، لأنه إنما كان له ذلك لحاحته الماسة إلى وضع خشبه، ولا حاجة إلى وضع خشب غيره فلم يملكه، وكذلك لا يملك بيع حقه من وضع خشبه، ولا المصالحة عنه للمالك ولا لغيره.

ولو أراد صاحب الحائط إجارة الحائط أو إجارته على وجه يمنع هذا المستحق من وضع خشبه لم يملك ذلك لأنه وسيلة إلى منع ذي الحق من حقه فلم يملكه كمنعه.

وقيل لا بأس بتقييد المسجد لما فيه من تعظيم شعائر الإسلام. هذا إذا فعله من مال نفسه. أما تنقيش المسجد من مال لوقوف فغير جائز. ويغرم الذي يخرج منه سواء أكان ناظرا أم غيره<sup>(٣)</sup>. وللتفصيل: (ر: مسجد).

كتابة القرآن على الحائط:

٨ - ذهب الشافعية وبعض الحنفية إلى كراهة نقش الحيطان بالقرآن مخافة السقوط تحت أقدام الناس، ويرى المالكية حرمة نقش القرآن واسم الله تعالى على الحيطان لتأديته إلى الامتهان. وذهب بعض الحنفية إلى جواز ذلك<sup>(٤)</sup>. وللتفصيل: (ر: قرآن).

إجارة الحائط:

٩ - يرى جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) جواز إجارة حائط حمل خشب عليه لأن في ذلك نفعا مباحا، إلا أن الحنابلة والثمانية في قول يشترطون لصحة إجارة

(١) إصلام المساجد بأحكام المساجد ص ٣٣٦، ٣٣٧. وعمدة القاري ٢/ ٢٠٦، والأدب الشريعة ٣/ ٣٩٣

(٢) المجموع ٢/ ٧٠. نشر الملكية السنية، والتميز في أدب حلق القرآن ص ١٠٤، ١١٢. والفتاوى الخيرية ٥/ ٣٢٣.

وبسائر الإكلاول ١/ ١٦٥، والنهي لابن قدامة ١/ ٩، ١٠ ط طر بلاض

(١) سوابق الجليل ٥/ ٤٢٣. ومطلب أولى ط ١/ ١٠٦، ١٠٧. ومغني المحتاج ١/ ١٨٨، نشر دار إحياء التراث العربي.

(٢) الفتاوى الجديدة ٤/ ٤٤٢، والبدع ١/ ١٨٦

ويرى الحنفية ماعدا عمدا أنه لا ترجح الدعوى بالجذع الواحد، لأن الحائط لا يبنى له، ويرجح بالجدعون لأن الحائط يبنى بهما.

وعند المالكية ترجيح به الدعوى، لأنه منقطع به بوضع مال عليه، فأشبه الباني عليه، والزراع في الأرض.

وكذا لا ترجح الدعوى بكون الدواخل إلى أحدهما، ولا بكون الأجر الصحيح مما يلي ملك أحدهما، وانقطاع الأجر إلى ملك الآخر عند جمهور الفقهاء لعدم قوله ﷺ: «البيتة على المدعي واليمين على من أنكره»<sup>(١)</sup>.

وقال أبو يوسف وعبد بن حكيم به لمن إليه وجه الحائط ومعاقدة القمط، لما روى نمران بن جارية التميمي عن أبيه: أن قوم اختصموا إلى النبي ﷺ في خص فبعث حذيفة بن اليمان ليحكم بينهم فحكم به لمن تلبه معاقدة القمط، ثم رجع إلى النبي ﷺ فأخبره، فقال: «أصبحت

ومن ملك وضع خشبه على حائط نزال يستقرطه أو قلعه أو سقوط الحائط، ثم أعيد فله إعادة خشبه، لأن السبب المنعوز لوضعه مستمر فاستمر استحقاق ذلك، وإن زال السبب مثل أن يجشى على الحائط من وضعه عليه، أو استغنى عن وضعه لم تغير إعادته لزوال السبب الميج»<sup>(٢)</sup>.

الدعوى في الحائط:

١٠ - لا خلاف بين الفقهاء في أن الرجلين إذا تداعيا حائطاً بين ملكيهما وتساويا في كونه متصلا بينائهما اتصالاً لا يمكن إحداه بعد بناء الحائط، مثل اتصال البناء بالطين، أو تساويا في كونه محلولاً من بينائهما، فهذا سواء في الدعوى، فإن لم يكن لواحد منهما بيتة مخالفاً وجعل بينهما نصفين، وبه قال أبو ثور وابن المنذر أيضاً. وإن كان الحائط متصلاً ببناء أحدهما دون الآخر فهو له مع يمينه عند جمهور الفقهاء»<sup>(٣)</sup>.

وإن كان لأحدهما خشب موضوع، فذهب الشافعية والمالكية ومحمد من الحنفية إلى أنه لا ترجح دعواه بذلك، لأن ذلك مما يسمح به الجار، وقد ورد الخبر بالنهي عن المنع منه.

(١) المغني ٤/٥٥٧.

(٢) التناوي للزكاة الطبرج على هامش الفتاوى امنية

١/٢٦٦، والقبوري ٢/٣١٧، ٣١٨، والمغني ٤/٥٦٠،

٥٦١، والقرنين الفقهية ص ٢٠١ - ٢٠١ ط دار العلم.

(١) حديث: «البيتة على المدعي واليمين على من أنكره» أخرجه الدارطني في سننه (٣/١١٠) ط دار المعتمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وضع ابن حجر في فتحه (٤/٢٠٨) ط شركة الطباعة الفنية وتكون روى البخاري (الفتح ٨/٢١٣) ط السلفية ورسلم (٣/١٢٣٦) ط المحلى من حديث ابن عباس مرفوعاً. «اليمين على المدعي عليه، وأعرض البيهقي في سننه (١٠/٢٥٢) ط دائرة المعارف المعنوية من حديث ابن عباس كذا قوله «البيتة على المدعي» وإسنده صحيح

بناء الحائظ الجديد :

١٢ - إن لم يكن بين ملكي الشريكتين حائظ قديم فطلب أحدهما من الآخر ميثاقه حائظا يحجز بين ملكيهما فامتنع لم يحجز عليه، وإن أراد البناء وحده لم يكن له البناء إلا في ملكه خاصة، لأنه لا يمكن التصرف في ملك جاره المختص به، ولا في الملك المشترك بغير ماله فيه رسم وهذا لا رسم له.

قال ابن قدامة: ولا أعلم في هذا خلافا. (١)

وضع الخشب على جدار المسجد :

١٣ - صرح الحنفية والحنابلة في رواية بأن لا يجوز وضع الجذوع على جدار المسجد وإن كان من أوقافه وتودفع الأجرة، لأن القياس يقتضي المنع في حق الكل، لكنه ترك في حق الجار فلغير الوارد فيه، فوجب البقاء في غيره على مقتضى القياس.

والذهب عند احنابلة أنه يجوز، لأنه إذا جاز في ملك الجار مع أن حقه مبني على الشح والضييق، ففي حقوق الله تعالى النسبة على المساحة والمساهلة أولى. (٢)

الإحياء بتحويل الأرض :

١٤ - يعتبر تحويل الحائظ على الأرض بما

وأحسنه (٣) وروي نحوه عن علي رضي الله عنه.

ولأن العرف جار بأن من بنى حائطا جعل وجه الحائظ إليه. (٤)

هدم الحائظ :

١١ - متى هدم أحد الشريكتين الحائظ المشترك بينهما: فإن خيف سقوطه ووجب هدمه فلا شيء على هادمه، ويكون كما لو انهدم نفسه، لأنه فعل الواجب وأزال الضرر الذي قد يحصل بسقوطه. وإن هدمه لغير ذلك فعليه إعادته سواء هدمه لحاجة أو غيرها. وسواء التزم إعادته لو لم يلتزم، لأن الضرر حصل بفعله فلزم إعادته.

ومن هدم حائظ غيره ضمن نقصانه، وليس له أن يحجزه على البناء كما كان، لأن الحائظ ليس من فوائد الأملاك، واستثنى بعض فقهاء الحنفية حائظ المسجد. (٥)

(١) حديث جارية النجفي أن قومًا اختصموا. أخرجه ابن ماجة (٢/ ٧٨٥ ط الحلبي).

وقال السدي: قلت: دهم بن قران - يعني الراوي من ثمران - تركوا، وشذ ابن حبان في ذكره في الثقات.

(٢) القسلاوي البزازية على هامش الفتاوى الهندية ١/ ٤٦٦. والفتاوى ملففة ٢٢٢١ والفتاوى ٣١٨/٢. والفتن ٥٦٣/٤.

(٣) ابن عابدين ١١٥/٥. والفتاوى البزازية على هامش

الهندية ١/ ٤٢٠، ٤٦٦ وما بعدها، والفتاوى الفقهية

ص ٢٢٢

(١) المغني ٤/ ٤٦٧

(٢) ابن عابدين ٣/ ٣٧٦. والمغني ٤/ ٥٥٥، ٥٥٦

بحصل به إحياء الموات، ويملكه بذلك، على خلاف وتفصيل في ذلك ينظر في مصطلح: (إحياء الموات) ف ٢٤ ص ٢٤٨ ج ٢

ثانياً - الحائظ (الستان):

معلومية الحائظ في المسافة:

١٥ - يشترط لصحة المسافة في الحائظ عند من يقول بجوازها - أن يكون شجر الحائظ معصوماً إما بالرؤية أو بالوصف، فإن ساقاه على بستان لم يره ولم يوصف له، أو على أحد هذين الحائطين لم تصح المسافة، لأنها معاوضة يختلف الغرض فيهما باختلاف الأعيان فلم تجز على غير معين كالبيع.

بهذا قال جمهور من يرى جواز المسافة<sup>(١)</sup> وقال الشافعية: يشترط لصحة المسافة وردها على من مرئي للمالك والمعامل، فإن ساقاه على مبهوم لم يصح أو على غير المرئي لم يصح على المذهب.

والمسافة بجزء من الثمر باطللة عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>.

وللتفصيل: (ر: مسافة)

## حائل

التعريف:

١ - الحائل في اللغة اسم فاعل من حالت المرأة حياءً إذا لم تحمل

ويستعمل وصف لكل أنثى لم تحمل من الحيوان والنبات. ويعد الحائل، الحامل<sup>(١)</sup>.

والحائل أيضاً الساتر والحاجز، والحاجب من حائل يحول حيلولة بمعنى حجب وضع الاتصال، يقال: حائل النهر يسا حيلولة أي حجب<sup>(٢)</sup>.

ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن المعنيين السابقين<sup>(٣)</sup>.

والفاظ ذات الصلة:

السرة:

٢ - السرة هي ما يصبه لصلب فدامه علامة

(١) لسان العرب، والمصباح المنير مادة (حوال).

(٢) المصباح المنير مادة: (حوال).

(٣) إجماع عابدين ٩/٢ - ٦، ومطالب كولي النهر ١/١٤٦،

وأيضاً عابدين ١/١٧٧، وتقليبي ١/٣٥، ومكتشف الغاف

(١) الفوائد الخدمية ١٧٨:٢، وكشك ٤ - الفتح ١/٥٣٤.

وروضة الطالبين ١/١٦١، ودرائع المصنوع ١/١٨٦.

(٢) المراجع لسابقة، وأسر الطالب ١/٢٩٣، ٢/٣٩٤.

وحاشية الغمل ١/٥٣٤.

وكذلك من قبل الأديبي ينتقص به الوضوء  
عند الجمهور إذا كان بغيب حائِل ما ورد في  
الحديث . ومن من فرجه وليس بها سة ولا  
حجاب فيرخصه<sup>(١٢)</sup>

وينتقص الوضوء من حنفة الدبر على  
الجديد عند الشافعية وهي روية عن أحمد<sup>(١٣)</sup>  
وقال المصنف : لا ينتقص الوضوء بمس الزناه  
ولو بغيب حائِل . لما روي عن عائشة رضي الله  
عنها أن النبي ﷺ يقول بعض سائه ثم خرج إلى  
المسلاة ولم يتوضأ<sup>(١٤)</sup>

وقالوا : إن المراد من التمس في الآية الخراج ،  
كما فسرها ابن عباس رضي الله عنه<sup>(١٥)</sup>  
كذلك لا ينتقص الوضوء بمس الفرج عند

المسلاة من عصا أو سم تراب أو غيره .  
وبمستة ذنبا تشر لما من الضروري أي  
لوجه فهي الخصى من حائِل بعض  
الحاجز<sup>(١٦)</sup>

الحكم الإجمالي .

أولاً - حكم الحائِل (بمعنى غير الحامل) :

٣ - حوائِل من النساء يجوز تكهنهن إذا لم يكن  
هذا مانع شرعي ، كالعدة من الطلاق أو  
المولاة ، وإذا طهر فعدهن ثلاثة قروء - حيض  
أو أظهر - على خلافه . في ذلك عند الفقهاء أو  
ثلاثة أشهر كل لم يفيض لصغر أو كبر<sup>(١٧)</sup> (و)  
نكاح ، وعدة)  
ولتختلف الحامل عن الحائِل بأحكام معينة في  
مصطلحي (حائِل) و(حائِل) .

ثانياً - حكم الحائِل بمعنى الحائِل :

أ - في الوضوء

٤ - من يفيض أو يوصوه عند جمهور الفقهاء  
إلى الكنية والتأفيع والحائِل ليس الرجل المرأة  
وعكسه دون حائِل تقويه تعالى . (أولاً قسم  
النساء)<sup>(١٨)</sup>

(١٢) المصباح الميراث (١٢٠٠)

(١٣) ابن علقمة ١٣ - ١٤٠٠ ، وهو الإكليل ٢٨٥٠ ،  
وعائشة القسومي ١٤٠٠ ، ١٤٠٠ ، والملي كائن عدة

١٤٩/٢

(١٤) سورة النساء ١٢٥

(١٥) حديث : إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه وليس بها  
سرة ولا عيبات يصبوا . أخرجه ابن حبان ٢٢٢ -  
الإحسان - ط دار الكتب العلمية : من حديث أبي هريرة  
ونقل ابن حجر في التلخيص تصحيحه علي القاسم دابر  
سيد الدار وغيرهما : الطلح المصنف ١٦٦٠ - ط شركة  
الطبعة الفنية

(١٦) حاشية المدسوقي ١١٩/٢ ، ١٢٠ ، وعواصر الإكليل  
٢٠٠ ، وحاشية عليوي ٣٢٠ - ٣٢٠ ، ٣٢٠ ، وكشاف القناع  
١٢٩/٢ ، ١٢٩ ، والنس ١٢٩/٢

(١٧) حديث عائشة : أنه خشي لا يقبل بعض سائه ثم خرج  
إلى الصلاة يصبوا . أخرجه الترمذي ١٣٣ - ط  
الحلي ، وقال الزبيدي : وقد مال أبو بكر بن عبد البر إلى  
صحح هذا الحديث . نسب المرأة (١٢٩/٢) - ط مجلس  
الملي

(١٨) الإختصار لتعليل الحائِل ١٠٠ - ١٠٠

يحائِل فقيه خلاف بظرفي مصطلح : (غسل،  
وحناءة)

ج - في استقبال القبلة .

٩ - الفرض في استقبال القبلة في الصلاة على  
من يعاني الكعبة إصابة عينها، أي مقابلة د ت  
بها الكعبة يقينا، وهذا بالاتفاق (١)

أما غير المعايير الذي بين الكعبة حائِل  
فهو كالحائِل على الأصح عند الحنفية، فيكتفي  
استقبال الجهة (٢)

وذهب المالكية والحنابلة إلى أن الفرض لمن  
قرب منها إصابة العين، ثم فصل الحائِل  
فقالوا: إن تعذرت إصابة العين يحائِل أصلي،  
كمحائِل ونحوه اجتهاد إلى عينها، ومع حائِل غير  
أصلي كالحائِل لأمه من بقه محاذاة القبلة بظرف أو  
غير ثفة (٣)

ولم يصرف السافعية بين الحائِل الحائِل  
وأخاذا فقالوا:

لو كان حائِلا بمكة وحائِل بين الكعبة  
حائِل خائِل كجبل، أو حائِل كجاء جازله

١ - ٣٠٨/١، وحاشية القليوبي ٦٦/١، وكشاف القناع  
١٦٢/١

(١) ابن عابد ١/٢٨٧، وحاشية الدسوقي ١/٢٢٣، وهبة  
المعاني ١/٢١٨، وكشاف القناع ١/٣٠٤

(٢) ابن عابد ١/٢٨٧

(٣) حاشية الدسوقي ١/٢٢٣، والمحط ١/٥٠٧، وكشاف  
القناع ١/٣٠٥

الحنفية ولو غير حائِل، لقوله ﷺ لطلح بن علي  
حين سأله هل في مس الذكر وضوء؟

قال: لا هل هو إلا مصضة منك أو بضعة  
منك (١)

وتفصيله في مصطلح : (وضوء، ولس)

ب - في الغسل

٥ - من موجبات الغسل لإصلاح الخيشية أو غيرها  
في قبل أو دبر على الفاعل والمفعول به، لقوله  
ﷺ: «إذا التقى المختاتان وتولوا الخيشية وجب  
الغسل» (٢) فإذا كان الإيلاج بغير حائِل وجب  
الغسل إنفاقا أنزل أو لم ينزل (٣) أما إذا كان

(١) حديث طلق بن علي: «عمل من إلا مصضة منك لو وضعت  
منك» أخرجه النسائي (١/١٠١) ط الألبان التجارية،  
والطحاوي في شرح المعاني (١/٧٦) ط مطبعة الأنوار  
المصرية) وقال الطحاوي: «هذا حديث صحيح مستقيم  
الإسناد».

(٢) حديث: «إذا التقى المختاتان وغابت الخيشية وجب غسل»  
أخرجه عبد الله بن عمر في مسنده كما في نعيه - الرواية  
(١/٨٤) ط المجلس العلمي بالهند، ونقل الزيلعي من  
عبد الحق الأشيلي أنه قال: «إسناده ضعيف جدا» وأخرج  
البيهقي (الضعيف ١/٣٩٥) ط السلفية) ومسلم (١/٢٢٦).  
ط المجلس إسناده حديث أبي هريرة مرفوعا «إذا جلس بين  
شخصين الأربع، ثم عهداها، فقد وجب عليه الغسل»  
وأخرج مسلم (١/١٧٢) ط المجلس) من حديث عائشة  
«إذا جلس بين شخصين الأربع، ومن احتاد المختات، فقد  
وجب الغسل».

(٣) ابن عابد ١/١١١، رموز وجب الجلبيل لمطهرات

للمحدث بحائِل مما لا يتبعه في البيع ككيس  
وكم.<sup>(١)</sup>

الاجتهاد إذا فقد نفعه بخرمه، لما في تكليفه العناية  
من المشقة.<sup>(٢)</sup>

وتفصيله في مصطلح : (استقبال القبلة ج ١  
ص ٦٤، ٦٥).

لأن النهي إنما ورد عن ماله، ومع الحائِل إنما  
يكون المهر للحائِل دون المصنف.<sup>(٣)</sup> ومثله ما  
عند الخنابلة حيث فرقوا بين الحائِل التمهيل  
والتصل فقالوا: يحرم من المصنف للمحدث  
إلا بغلاف متجاف - أي غير غطي - أو بصرة.  
والمراد بالغلاف ما كان منفصلاً كالخریطة  
وتحررها، لأن التصل بالمصنف منه، وعلى  
ذلك الفتوى.<sup>(٤)</sup> وتفصيله في بحث :  
(مصحف).

د - من المصنف :

٧ - اتفق الفقهاء على أنه يحرم بالحديث من  
المصنف بلا حائِل. قال تعالى : ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا  
الْمُطَهَّرُونَ﴾.<sup>(٥)</sup> وفي كتابه ﷺ لعمر بن حزم  
وأن لا يمس القرآن إلا طاهر.<sup>(٦)</sup>

واختلفوا في ماله بحائِل، كغلاف أو كم أو  
تحررها.

هـ - الاقتداء من وراء حائِل :

٨ - جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية وزاوية  
عند الخنابلة) على أنه لا يصح الاقتداء إذا حال  
بين الإمام والمقتدي حائل كبير أو باب مغلق  
يمنع المقتدي من الوصول إلى إمامه لموقفد  
الوصول إليه. ويصح إذا كان الحائِل صغيراً لا  
يمنع ذلك.

فالملكية والشافعية يقولون بالتحريم مطلقاً  
ولو كان بحائِل. وقال الشافعية : ولو كان الحائِل  
تخيلاً، حيث يعد ماساً عرفاً. وصرح المالكية  
بحرمة من المصنف وإن ماله يقتصر وتحرره  
وكذلك من جلد المصنف وحمله وإن بعلاقة أو  
وسادة إلا بأتمعة قصد حملها.<sup>(٧)</sup>

والصحيح عند الخنابلة جواز من المصنف

وذهب المالكية ورواية عند الخنابلة إلى  
عدم لتفريق بين ما إذا كان الجسد كبيراً أو  
صغيراً فقالوا بجواز الاقتداء إذا لم يمنع من

(١) هبة المتاج ١١٨/١

(٢) سورة الواقعة ٧٩/١

(٣) ابن عابدين ١١٧/١ - وجهاً من الإكليل ٢١/١،  
واخطب ٣٠٣/١، والفتاوى ٣٥/١، والسي ١١٧/١

(٤) حواصير الإكليل ٣١/١، وخطب ٣٠٣/١، وحاشية  
الفتاوى ٣٥/١

(٥) كشف القناع ١٤١/١، ١٣٥

(٦) نثر المرجع

(٧) حاشية من عابدين ١١٧/١



سبح لإمام أو بعض المأمومين أو رؤية فعل  
أحدهم. (١)

وانفقوا على عدم صحة الاقتداء إذا حال  
بين الإمام والمقتدي نهر كبير تجري فيه السفن،  
ومثله الطريق الذي يمكن أن تجري فيه عجلة  
عند أكثر الفقهاء. (٢)

وتفصيله في مصطلح: (اقتداء ج ٦ ص ٢٣،  
٢٤).



## حاجب

التعريف:

١ - الحاجب في اللغة: من الحجب أي: المنع،  
يقال: حجبته أي: منعه عن الدخول أو  
الموصول، وكل شيء منع شيئاً فقد حجب، ومنه  
حجب الإخوة الأم عن الثلث إلى لمدن،  
وحجب الابن الأخ.

وقيل للجواب: حاجب لأنه يمنع من  
الدخول، ومنه حاجب الأمير والقاضي  
وغيرهما.

والحاجبان: العظمان اللذان فوق العينين  
يلحمهما وشعرهما، سميا بذلك لكونهما  
كالحاجبين للعين في الدفء عنها.

وقيل: الحاجب: الشعر الثابت على  
العظم، سمى بذلك لأنه يحجب عن العين  
شعاع الشمس. (٣)

ولا يخرج اللفظ الاصطلاحي عن المعنى  
العمومي.

(١) النسخ القديم: المقعوس المحيط، لسان العرب، المبررات  
في غريب القرآن مادة: (حجب)

(١) الفسولي الهندية ٨٧/١، وصارفي التلحاح ص ١٦٠،  
والدسوقي ٣٣٦/١، ومنه المحتاج ٢٥٠/١، والإحصاء  
٢٩٥/٢ - ٢٩٧.

(٢) ابن عابدين ٣٩٣/١، وشاذلي ٣٣٦/١، ومنه  
محتاج ٢٤٩/١، وكشاف الشافعي ٢٩٣/١.

إلى أنه لا يجب في الوضوء غسل أصول شعر الحاجبين إذا كانا كثيفين ويكتفى بغسل ظاهر الشعر، لأنها وإن كانا داخلين في حد الوجه إلا أن فيهما باب غسل أصول شعرهما حرجاً، ولأن محل الفرض استرخاء الحائل وصار بحال لا يوجه الناظر إليه فسقط الفرض عنه وتحول إلى الحائل.

لكن جمهور الفقهاء اختلفوا في حكم تغليل شعر الحاجبين أو غسل باطنه في هذه الحالة: فقال الحنفية: بن تغليل الشعر الكثيف بالحاجبين في الوضوء غير المحرم، أما المحرم فيكره له ذلك لئلا يفسط الشعر وقال المالكية: في العتمة عندهم - يكره التخليل.

وقال الحنابلة: ممن غسل باطن شعر الحاجبين إذا كان كثيفاً في الوضوء، خروجاً من خلاف من وجه.

وفذهب الشافعية إلى أنه يجب في الوضوء غسل الحاجبين شعراً وشعر، أي ظاهرهما وباطنهما، وإن كان كثيفاً لسدوا كثافته فالحق بالتغلب وهو الشعر الحفيف.<sup>(١)</sup>

ثانياً - صلاة العاجز إيماء بالحاجب:

٥ - اتفق الفقهاء على أن من ترك أن الصلاة

الألفاظ ذات الصلة :  
البواب والتجب :

٢ - عقد الشيخ 'بويحيى زكريا الأنصاري صفة ومقارنة بين الحاجب وبين كل من البواب والتجب فقال :

الحاجب : من يدخل على القاضي للائتمان .

والبواب : من يغدو باليل للإحراز .  
والنقيب : من وظيفته ترتيب الخوصوم والإعلام بمساوئ الناس .<sup>(٢)</sup>  
اتحكم التكليفي :

بحث الفقه حاكم الحاجب في مواضع منها :

أولاً : غسل الحاجب في الوضوء .

٣ - اتفق الفقهاء على أنه يجب في الوضوء غسل الحاجب تخفيفاً . شعره ونبت بإصبعه إلى إلى الشرة إن كانت تظهر تحت الشعر عند المواجهة، لأن الذي لا يستره شعر يشبهه فلا شعر عليه، ويجب غسل الشعر تبعاً للمحل، ولأنه لا حرج في غسل نبت شعر الحاجب في هذه الحالة خلة الشعر.

٤ - واختلفوا فيما يجب غسله في الوضوء من الحاجب الكثيف :

فذهب الجمهور (الحنفية والمالكية والحنابلة)

(١) رد المحتار ١/٦٦١، وشرح الزرقاني ١/٤٦٦، ونبته المحتاج

(٢) ١٥٤/١، وكتاب النعاج ٩٦/١ - ٩٧

(١) كتاب العرب، أسرار الخليل ٢٩٧/٤ - ٢٩٨

ليس بصلاة حنيفة، ولهذا لا يجوز التفتل به في حالة الاختيار، ولو كان صلاة لحازم لوتغل قاعدا إلا أنه أقيم مقام الصلاة بالسر، والشرع ورد بالإياء بالأس فلا يقام غيره مقامه.

وقال زهر: لو عجز عن الإياء تحريك الرأس يومي، بالحاجبين أولا، فإن عجز فبالعينين، فإن عجز فبقية، لأن الصلاة فرض دائم لا يسقط إلا بالمعجز، فما عجز عنه سقط وما قدر عليه يلزمه بقدره، فإذا قدر بالحاجبين كان الإياء بها أولى لأنها أقرب إلى الرأس، فإن عجز يومي، يعنيه لأهله من الأعضاء الظاهرة، وجميع البدن ذو حظ من هذه العبادة فكذا العيان، فإن عجز فبالقلب لأنه في الجملة ذو حظ من هذه العبادة وهو النية، ألا ترى أن النية شرط صحتها، فعد العجز تنقيل إليه.

وقال الحسن بن زياد: يومي، يعنيه وحاجبه ولا يومي، يعنيه، لأن أركان الصلاة تؤدي بالأعضاء الظاهرة، أما الطائفة فلا حظ لها من أركانها بل لها حظ من الشرط وهو النية، وهي قائمة أيضا عند الإياء فلا يؤديه الأركان والشرط جميعا. <sup>(١)</sup>

وقال المازري من المالكية: مقتضى المذهب أنه إن لم يقدر إلا على النية مع قدرته على

القيام والركوع والسجود، وأنه لا تصح الصلاة المقرضة إلا بهذه الأركان - وغيرها - للقادر عليها، وأنه إذا عجز الصلي عن القيام يصلي قاعدا بركوع وسجود. فإن عجز عن الركوع والسجود يصلي قاعدا بالإياء، فإن عجز عن القعود يستفي يومي، إياء لأن سقوط أي من الأركان لمكان العذر فيقدر بقدر العذر، والإياء المتفق عليه بين الفقهاء هو تحريك الرأس.

٦ - وقد اختلفوا فيمن عجز عن الإياء تحريك رأسه، واختلفوا هنا بحسن معه إيراد كل مذهب على حدة.

التمتع عند الحنيفة أن انصلي لو عجز عن الإياء وهو تحريك الرأس فلا شيء عليه، لما روي عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «يصلي المريض قائما، فإن نالته مشقة صلى جالسا، فإن نالته مشقة صلى نائبا يومي، برأسه، فإن نالته مشقة صبح» <sup>(١)</sup>.

أنجز النبي ﷺ أنه معذور عند الله تعالى في هذه الحالة، فلو كان عليه الإياء بغير تحريك الرأس كالحاجب لما كان معذورا، ولأن الإياء

(١) حديث: «ابن عباس عن النبي ﷺ قال: يصلي المريض قائما، فإن نالته مشقة صلى جالسا، فإن نالته مشقة صلى نائبا يومي، برأسه، فإن نالته مشقة صبح» ذكره الميشتي في مجمع الزوائد (٢/ ١٤٩) ط القدسي، وقال زواه الطبراني في الأوسط وناله: لم يروى عن ابن عباس إلا حديث ابن محمد بن عيسى: «قلت: لو أريد من نومه وضعة رجلاه نفلت أهد»

(١) بتاج الصنائع ١/ ١٠٥ - ١٠٧

الحاجبين نصف الدية، قالوا: لأن في هذه الجنابة إنشافاً للجسم على الكتمان وإشلاءاً للمنفعة أيضاً، لأن الحاجب يرد العرق عن العين ويفرقه.

ولا فرق عندهم في هذا الحكم بين كون الحاجب كثيفاً أو خفيفاً، جميلاً أو قبيحاً، أو كونه من صغير أو كبير، لأن سائر ما فيه الدية من الأعضاء لا يترق في الحال بذلك. وقالوا: إنما تجب الدية في الحاجبين بدهابها على وجه لا يرجع عودهما بإتلاف منبت الشعر، فإن رجع عودهما في مدة تنظر إليها، فإن عاد الشعر قبل أخذ الدية لم تجب، وإن عاد بعد أخذها ردت. ولا قصاص عندهم في شعر الحاجب، لأن إنشافه يكون بالجنابة على محله - منته - وهو غير معلوم المقدار فلا تكن المساواة فيه، فلا يجب فيه القصاص.

وذهب المالكية والشافعية إلى أن في الجنابة على شعر الحاجب إن لم ينبت حكومة، وأن الشعور لا قود فيها قطعاً، وتجب الحكومة فيما شأنه اقترية منها، فإن تبث الشعر وعاد لهيته فلا شيء فيه إلا الأدب في العمد.<sup>(١)</sup>

خامساً: التحاق القاضي أو الأمير حاجباً:

٩ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أنه يجوز للأمير

الإيهاء بظرفه أو حاجبه فإنه يفعل ما يقدر عليه وجوباً ويكون مصنياً بذلك، وإن لم يقدر إلا على التية وحسب.

وقال الشافعية: إن عجز المكف عن أركان الصلاة بحيثها الأصلية أو ما برأسه، والسجود انخفض من الركوع، فإن عجز عن الإيهاء برأسه فيطرفه، ومن لا رأسه الإيهاء بجفنه وحاجبه، وظاهر كلامهم أنه لا يجب هنا إيهاء للسجود انخفض وهو منته.

وقال الحنابلة: إن عجز عن الركوع والسجود أو ما برأسه ما أمكنه، ويكون سجوده انخفض من ركوعه، فإن عجز أو ما طرفه ونوى بقلبه، وظاهر كلام جماعة لا يلزمه، وصوبه في القروع.<sup>(٢)</sup> ولم نقف على نص لهم في الإيهاء بالحاجب.

ثالثاً: الأخذ من شعر الحاجب:

٧ - اختلف الفقهاء في حكم الأخذ من شعر الحاجبين للرجل والمرأة وينظر الخلاف في ذلك وتفصيله في مصطلح: (نمسه).

رابعاً: الجنابة على الحاجب:

٨ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن في الجنابة على شعر الحاجب إذا لم ينبت الدية، وفي أحد

(١) نصح الضمير ٨/٩-٣، والمبي ٨/١٠-١١، ومعدونة ٣١٦/٩، والرقم ٨/٤١، وطلبه ١٤٤/٩.

(٢) حواشي الإكمال ١/٥٧، وبابه المحتاج ١/٤٥٠، وكشاف القناع ١/٢٩٩، والمبي ٢/١٤٨-١٤٩.

الوصول إليه، لا روى أبومريم رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ولاه الله عز وجل شيئا من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله عنه دون حاجته وخلته وفقره»<sup>(١)</sup>.

ولأن حاجب القاضي ربما قدم المتأخر وأخر المتقدم لغرض له، وربما كسرهم بحجبههم والامتنان لهم، ولا بأس عندهم بتخاذ حاجب في غير مجلس القضاء، وفي حال الترجمة وكثرة الناس.

وقال القاضي أبو الطيب الطبري من الشافعية: «ينحب للقاضي أن يتخذ حاجبا يقوم على رأسه إذا تعد للقضاء ليقدم الخصوم ويؤخرهم، وأضاف ابن أبي الدم الحموي الشافعي: وهذا هو الصحيح ولا سيما في زمتنا هذا، مع فساد العوام، فإنه متى كان للحاكم حاجب رتب الخصوم، وقدم من حضر أولا على من تأخر، ومنعهم من المخاطبة على التقدم والتأخر، وزجر الطالم منهم، وأخذ بيد المظلوم، وفيه أبهة عظيمة للحاكم... وكلام الشافعي رضي الله عنه - وغيره - أنه لا ينبغي أن يتخذ حاجبا - محمول على ما إذا قصد بالحاجب

والقاضي اتخاذ حاجب، والمراجع في ذلك الشرع، فقد حجب للنبي ﷺ أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، وكان لأبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه حاجب هو سديف مولاه، وكان لعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه حران، وكان لعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قنبر مولاه، وقد قال النبي ﷺ: «عليكم بسني وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بمزاjectه»<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن عرفة: يسوغ للقاضي اتخاذ من يقوم بين يديه لأصرف أمره ونهيه، وكف أذى الناس عنه، وكف بعضهم عن بعض.

وقال أئمة: حق على الإمام أن يوسع على القاضي في رزقه، ويجعل له قوما يقومون بأمره، ويدفعون الناس عنه، إذ لا بد له من أعوان يكرنون حوله يزجرون من ينبغي زجرا، من المتخاصمين.<sup>(٣)</sup>

وقال الشافعية والحنابلة: ينبغي للحاكم والقاضي أن لا يتخذ حاجبا يحجب الناس عن

(١) حديث: «عليكم بسني وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بمزاjectه». أخرجه الترمذي (٤٤/٨ - ط المجلد) والمحقق (٩٦/١) ط دائرة المعارف العثمانية من حديث الصريضي في سارية، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية «نبايوري» ٩٢٩/٤، مطلب أولي الهى ٨٥/١٩ وروضة القضاء وطريق فتناة السمان ١١٨/١ - ١١٩، جواهر الإكسبل ٢٢٣/٦، مواهب الجليل ١٦٩/١٦.

(٣) حديث: «من ولاه عز وجل شيئا من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله عنه دون حاجته وخلته وفقره» أخرجه أبو داود (٣٥٧/٤)، عميق عزت حميد مصاص والمحقق (٩٦/٤) ط دائرة المعارف العثمانية، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

الأحجاب عن الناس والاكتفاء به، أو حيلة الخوف من ارتداد الخاجب.<sup>(١١)</sup>

شروط الحاجب وأهله :

١٠ - قال القاضي الماوردي : بشرط في الحاجب ثلاثة شروط متحققة وهي : العدالة والعفة والأمانة ، وخفية مستحبة وهي : أن يكون حسن المظهر ، وحيل الخبر ، وعارف بمقادير الناس ، ويحذر عن اهوى ، ومعتدل الأخلاق بين الشراسة واللين.<sup>(١٢)</sup>

وفصل لسبباني فقال : ينبغي أن يختار القاضي من الحجبة من لا يتجهم الخصوم ولا يختص بعضهم دون بعض بالوصول ، وتكون له معرفة ببلوقات ما يجوز أن يستأذن فيها بالحضور لمن يفهد القاضي ، ويعرف من جاء خصماً ، أو زائراً ، أو طالباً لرفده ، أو سائلاً ، أو مستفتياً له في الحكم والشرع . ويوعز إليه القاضي في بسط الوجه ولين الكتف ورفع المؤونة وحسن اللفظ ، وكف الأذية والسرعة في أمره بإدخال كل إنسان مع خصمه إذا أذن بدخوله من غير تأخير لأحد منها عن صاحبه بأرجز بيان ، ويسهل لها السبيل ، وإذا كان السائل رجلاً له قدر ولا

(١١) روضة الطالبين ١٢ / ١٥٩ ، رهاية المحتاج ٨ / ٢٤٦ .

أدب القضاة لابن أبي السهم ٦٠ ، والمص ١٩ / ١٩٩ .

وكشاف القناع ٦ / ٣١٣ ، والمهذب ٢ / ٢٩٣ .

(١٢) أدب القضاة ص ٦٦ خلا عن قرب القاضي الماوردي

خصومة له مع أحد ، وإنما أتى لزبارة القاضي ، فينبغي للحاجب أن يتقدم بين يديه ويستقبله قبل دخوله على القاضي ويدخل بين يديه وبينه على موضعه ومكانه . وينبغي أن يكون دخول الحاجب على القاضي قبل جميع الناس كيترفع من حضور على الباب ثم يأذن لمريد الدخول عليه والحديث معه .

وأضاف السبباني : وينبغي أن يتفقد القاضي من على يديه من أصحابه وأعدائه ومن يجري مجرىهم ، وينعمهم من المأكول البديهة ، ويقوم منهم من يجب تقويمه ، ويعد منهم من كان معروفًا بالفساد والحيانة ، لأن عيبهم يرجع إليه وقيلهم عار عليه ، وإذا اطلع منهم على الفساد والحيانة ولم ينكر ذلك شاركهم في الإثم . وربما كان ذلك مما يوجب نفسه إذا أقرهم عليه مع قدرته على إنكاره وإزالته ، لأنهم أعوان الشرع والدين ، فيجب عليهم أن يكونوا أعرف بالشرع وأقوم بالدين.<sup>(١٣)</sup>

سادساً : الحاجب في الميراث :

١١ - الحاجب في الميراث : هو مانع لمن تأهل للميراث ( بأن قام به سببه ) من الإرث بالوكالة أو من أوفر حظيه لوجوده ( أي المانع ) ، وانظر مصطلح : (حجب) .

(١٣) روضة القضاة وطريق النجاة لسبباني ١١٩ / ١ - ١٢٤

## الألفاظ ذات الصلة

### ١ - الضرورة :

٢ - الضرورة لغة من الضر خلاف النفع ، قال الأزهري : كل ما كان سوء حال وفقر وشدة في ذلك فهو ضرر بالمصم ، وما كان صد النفع فهو بمنحها.<sup>(١)</sup>

وعرفها الجرجاني بأنها الدار عما لا منفع له.<sup>(٢)</sup>

وهي عند الأصوليين : الأمور التي لا تدب في قيام مصالح الدين والدنيا وهي حفظ الدين والعقل والنفس والنسل والمال . بحيث إذا فقدت لم يجر مصالح الدنيا على استقامة ، بل على فساد ومهارج وفوت حياة ، وفي الأخرى فوت النجاة والعيم ولجوع بالخسران اليأس.<sup>(٣)</sup>

والفرق بين الحاجة والضرورة أن الحاجة وإن كانت حالة جهد وشقة فهي دون الضرورة ومرتبها أدنى منها ولا يتأني فتلدها خللا .  
ب - التحسين :

### ٣ - التحسين لغة : التزيين .

والتحسين باعتبار ملائمة الطبع كقولنا : ربح المورد حسن ، أو باعتباره صفة كمال ، كقولنا : العلم حسن ، فصدره العقل بلا خلاف .

(١) الصحاح : الضرر ، والتضرع ، والتضرع مادة ( ضرر ) .

(٢) الصحاح : الضرر ، والتضرع ، والتضرع مادة ( ضرر ) .

(٣) المصنف : الضرر ، والتضرع ، والتضرع مادة ( ضرر ) .

## حاجة

### التعريف :

١ - الحاجة تطلق على الانقار ، وعنى ما يضر إليه .<sup>(١)</sup>

واصطلاحهم : كل ما عرفها الشاطبي - ما ينتصر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤذي في الغالب إلى خرج والمشفة اللازمة بغتة المصلحة ، فإذا لم تروغ دخل على المكلفين - عني الجملة - الخرج والمشفة.<sup>(٢)</sup>

ويعتبرها الأصوليون عرقبة من مراتب المصلحة ، وهي وسط بين الضروري والنجسي.<sup>(٣)</sup>

والفقهاء كثيرا ما يستعملون الحاجة بالمعنى الأعم وهو ما يشمل الضرورة ، ويطلقون الضرورة مرادفاً بالحاجة التي هي أدنى من الضرورة .

(١) لسان العرب ، وثاج العروس ، والكلية للكنوي : مادة ( حوج ) .

(٢) الواصفات للشاطبي ١/ ١٠ ، ١١ .

(٣) هوانج الرمحوت ٢/ ٢٦١ ، وإرشاد الفحول ١/ ٢٩٦ ،

والمصنف ١/ ٢٨٩ ، وجمع الجوامع ١/ ٢٨١ .

وتنقسم إلى ضروري وحاجي وتحسني  
وهي بذلك أهم من الحاجة

٥ - الرخصة :

٥ - الرخصة هي ما استباح بمنه مع قيام الدليل  
المحرم، أو هي ما يبي على أعدل العباد<sup>(١)</sup>  
وبذلك يظهر أن الرخصة أثر للحاجة.

الاحتجاج بها :

٦ - حاجة مرتبة وسط بين مراتب المصلحة،  
وفي الاحتجاج بها خلاف بين الأصوليين.

فإن العراقي في المستصفى : إن وقعت  
المصلحة في محل الحاجة فلا يجوز الحكم  
بحجرتها، إن لم تعتض بأصل، إلا أنها تجري  
بحري الضرورات، فلا بد أن يزدي إليها  
اجتهاد مجاهد.

ومثل ذلك في روضة الناظر

ومن هنا قول بعض احتجته : إن الحاجة قد  
تسبب مزالة الضرورة، وداعمت وما مشى عليه  
العراقي هو أحد أقوال ذكرها أبو إسحاق الشافعي  
في الاختصاص، وعمر هذا القول إلى الفاتمي  
وظائفة من الأصوليين.

ولقول الثاني : هو اعتد ذلك، وساء  
الأحكام عليه على الإطلاق، وهو الإمام  
مالك، قال المزاري في المخيرة : هي حجة عند  
الإمام مالك بنسب إلى أن الله تعالى بعث المرسل  
لتحصيل مصالح العباد عملاً بالاستفراء فمعه  
.....

(١) الترمذاني للمعراجي.

والتحسين باعتدال الشوب السري فيه  
خلاف بين المعتزلة لتأثير بأن العقل يسبق  
بإدراك الحس والافصح، والأشاعة القائلين بأن  
مصدره الشرع، والمعتزلة القائلين بأن العقل  
يسبق بزك حس وفتح بعض الأفعال.  
ولا يلزم أن يأتي الشرع على وفق إدراكه  
حجت على عقولنا<sup>(١)</sup>

والتحسينات كمقصد من مقاصد الشريعة  
هي الأخذ بما يليق من محاسن العادات ونجس  
لأحوال الدنيا. إن التي تألفها العقل  
لراجعت ويجمع ذلك اسم مكارم الأخلاق  
والصالحات<sup>(٢)</sup>.

أو هي ما لا تدعو إليه ضرورة ولا حاجة  
ولكن تقع موقع التحسين والتجسيم وعباده  
أسمن نتائج في العادات والتعاملات<sup>(٣)</sup>  
وعلى ذلك يكون التحسينات رتبة أدنى من  
رتبة المحبات. ونظير تفصيل هذا في مصطلح  
(تحسين) وفي الملحق الأصولي.

ج - الاستصلاح :

٤ - المقادير المرسلات لا يشبه لها نفس من  
الشارع لا باعتبار ولا بالإنشاء<sup>(٤)</sup>.

(١) كشف الأسرار ٢٩/١، طبع دار معارف باستنبول،  
شرح التوكيد القير ٣٠٢/١

(٢) اللؤلؤات ١٤/٢

(٣) المستصفى ٢٨٦/١ - ٢٩٠، والأحكام بلائدي ١٩/٢

(٤) مع الخبوع ١٩/٢، والأحكام بلائدي ١٣٨/٣

وروضة المعراج ٢١٨/٢



والقصور الواسعات فهو من التثنيات والتكميلات، وما توسط بينهما فهو من الحاجات.

وأما مصالح الآخرة ففعل الواجبات واجتناب المحرمات ضروري، وفعل السنن المؤكدات من الحاجات، وما عدا ذلك من المنسوبات فهي من التثنيات والتكميلات. والحاجيات وإن كانت أدنى رتبة من الضروريات باعتبار أن الضروريات هي الأصل إلا أن الحاجيات مكتملة لها، والمحافظة عليها وسيلة للمحافظة على الضروريات. كما أن ترك الحاجيات يؤدي في النهاية إلى ترك الضروريات، لأن التجريء على الإخلال بالأخف معرض للنحس على ما سواه، فالتجريء على الإخلال بالحاجيات يتجراً على الإخلال بالضروريات.

ولذلك قصد الشارع المحافظة على هذه القواعد الثلاث (الضرورية، والحاجة، والاحتسائية) وهي مسألة لا يرقاب في ثبوتها شرعاً أحد ممن ينسب إلى الاحتهاد من أهل الشرع وأن اعتبرها مقصود للشرع، ودليل ذلك منقضاء الشريعة، ونظير في أدلتها الكلية والجزئية، وما انطوت عليه من هذه الأمور العامة.<sup>(١)</sup>

(١) الموافقات ١/ ٨، ١١، ١٣، ١٦، ٣٧، ٤٩ ونواهد الأحكام ١/ ٦١، ٦٢.

وجدت مصلحة قلب على الظن أنها مطلوبة للشرع.

والقول الثالث: هو اعتبار ذلك شرط قرينه من معاني الأصول الثابتة وهو للشافعي ومعظم الحنفية، وهذا ما حكاه الإمام الجويني.<sup>(٢)</sup> والتفصيل في الملحق الأصولي.

مراعاة الحاجة مقصد من مقاصد الشريعة:

٧ - الحاجة مقترن إليها من حيث التوسعة والتيسير ورفع الضيق المؤدي إلى المخرج واليسر ورفع المشقة والمخرج في الأحكام الشرعية من مبادئ الشريعة.

يقول الشاطبي: إن الشارع لم يقصد إلى التكليف بالمشاق والإعنات فيه.<sup>(٣)</sup> والتكاليف كلها راجعة إلى مصالح العباد في دنياهم وآخرتهم.

ومصالح الدنيا والآخرة ثلاثة أقسام كل قسم منها في منازل متفاوتة.

أب مصالح الدنيا فتتقسم إلى الضرورات والحاجات والتثنيات والتكميلات فائق المجزئ من أتناكل والمشارب والملابس والمساكن والمناجم وغيرها ضروري. وما كان من ذلك في أعلى المراتب كالمأكس الطيبات والملابس الناعمة

(١) المبسوط ١/ ٢٩٣ - ٢٩٤، وروضة الناظر ١/ ٨٧.

والنذرية ١/ ١٤٣ - ١٤٤، وهاش الفروق ١/ ٧١، ٧٢.

٧٢ - ٧٣، والأحكام ٢/ ٩٥ - ٩٦.

(٢) الموافقات ٢/ ١٦٦ - ١٦٣.

ما يحري فيه الحاجة :

٨ - الحاجة تروى في العبادات ، والمعاملات ، والجنايات .

ففي العبادات كالرخص ، الخففة بالنسبة إلى حقوق المستف بالمرض والسفر .

وفي المعاملات كإباحة الصيد ، وانتاج والطيبات ، هو حلال ما كلاً يشرباً ومساكاً ومركباً وما أشبه ذلك .

وفي المعاملات كالعروض ، والمساواة ، والسلام ، وإلغاء التواضع في العقد على اشتبهات ، كشجرة ومال العبد .

وفي الجنايات كالحكم بالثوث ،<sup>(١)</sup> والتدنية ، والضامة ،<sup>(٢)</sup> وضرب اليد على العاقلة ، ونظمين الصناع وما أشبه ذلك .<sup>(٣)</sup>

تنوع الحاجة :

تنوع الحاجة باعتبارات مختلفة ومن ذلك :

اعتبار العموم والخصوص :

٩ - الحاجة قد تكون عامة بمعنى أن الناس

(١) الثوث : هو فرقة تصفق له في وهو رجل قادم .

(٢) الضامة : عرفها البرجلان بأنها إيمان نفسه على المهددين في عدم ، فإذا أقسموها سقط عنهم القصص ووجد عليهم المدة .

وعند القدماءية أبرز بمقتضاها الأولية الداء ، لإنيات لمتل

على الداعي عليهم

(٣) المواضع ١/ ١١

جميعاً يحتاجون إليها فيهم مصالحهم العامة كالخاجة إلى الزراعة والصناعة والتجارة والسياسة العادلة والحكم الصالح .

ومن أجل ذلك شرعت عقود البيع والإجارة والمضاربة والمساواة والكفالة والحواطة والصالح وغيرها من العقود

وهي في الف ، لب مائسغ في الأصل لعدم صار مباحاً ولو لم تكن هناك حاجة ، ففي فقرص مثلاً يجوز للإحسان أن يفترض وإن لم تكن به حاجة إلى الاقتراض ، وفي المساواة يجوز له أن يساخي على حلقه وإن كان قادراً على عمله بنفسه أو بالمتشجر عليه وهكذا .<sup>(١)</sup>

كما أن تحلف القلاء على من جزئيات بعض العقود لا يخرج كليات لعقد عن الحاجة .

ففي فوائج الرحمت مثل للحاجيات بعقد البيع والإجارة والمضاربة والمساواة ، ثم قال : إلا قليلاً

من جزئيات بعض العقود فإنها تكون من الضرورية مثل استئجار المربعة للطفل مثلاً ؛ إذ

لو لم يشرع تلف نفس الولد فوصل إلى ضرورة حفظ النفس ، وكذا شراء مقدار القوت واللبس

ينتهي به من الحر والبرد ، لكن تحلفها لا يخرج كليات العقود عن الحاجة .<sup>(٢)</sup>

وقد تكون الحاجة خاصة بمعنى أن يحتاج

(١) شبه السوطي ٩٧/ ٢ على الحقي ، وهاشم الشروق ١٢٨/ ٢ ، ١٢٩ ، ١٣٠

(٢) فوائج الرحمت شرح سلم فتيوت ٢٢٦/ ٢

وقد كان عمر رضي الله عنه يأكل خبز الشعير والذئبق، ويغرض لعامله نصف شاة كل يوم لعلمه بأن الحالة التي هو عليها أو عملها غيره لمن في نفوس الناس ولم يحرموه ونجسرو عليه بالمخالفة، فاحتاج إلى أن يضع غيره في صورة أخرى لحفظ النظام، ولذلك ما قدم الشام ووجد معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما قد اتخذ الحجاب وأرعى الحجاب واتخذ المراكب انقيسة والتلبب اخاتلة العيبة وسلك ما يملكه المثلوك فآله عي ذلك فقال: إنا نأرض نحن فيها محتاجون لهذا، فقال له: لا أمرك ولا أمرك. ومعناه أنت أعلم بحالك هل أنت محتاج إلى هذا فيكون حسنا أو غير محتاج إليه.

فدل ذلك من عمر وعمره على أن أحوال الأئمة وولاة الأمور تختلف باختلاف الأعصار والأعصار والغرون والأحوال، فلذلك يحتاجون إلى تجديد زخارف ومياسات لم تكن قديما، وربما وحت في بعض الأحوال.<sup>(١)</sup>

باعتبار الحكم الشرعي:

١٢ - من التعليم أن الأحكام الشرعية شرعت لتسهيل على انعباد إلا أن منها ما شرع من الأصل مراعى فيه المصلحة وحاجة الناس بينا وسولعير حاجة، وذلك كالقصر والخوالة والوصية والشرقة والعاربة وغيرها.

إليها فرد أو أفراد محصورون، وذلك مثل الحاجة إلى تضييب الإناء بالقصة، ومثل الحاجة إلى الأكل من الغنينة في دار الحرب، والحاجة إلى لبس الخريز للرجل لمضى كالجرب والحكة، وبساحة تحلية آلات الحرب غيظا لمشركين والشبحز بين الصفتين في الحرب.<sup>(٢)</sup>

١٠ - وتختلف الحاجة من شخص إلى شخص فم يكون حاجة لشخص قد لا يكون حاجة لغيره، فالخادم قد يكون حاجة لشخص فقير كأن يكون من أهل البيوتات لا يتعاطى خدمة نفسه بيده فيغرض على من عليه نفقته أن يأتي له بخادم أما الشخص العاني الذي يخدم نفسه فليس في حاجة إلى الخادم.<sup>(٣)</sup>

باعتبار الأعصار والأعصار والغرون والأحوال:

١١ - قال القرافي في الفرق الثاني والخمسين والمائتين: يتدب إفاة هيئات للأئمة والقضاة وولاة الأمور بسبب أن المصالح والمقاصد الشرعية لا تحصل إلا بعظمة الولاة في نفوس الناس، وكان الناس في زمان الصحابة رضي الله عنهم معظم تعظيمهم إنما هو بالدين وسابق المحجوة، ثم اعتل الخفم وذهب ذلك القرون وحدث فن آخر لا يعظمون إلا بالهينة والزري فتعين تفخيم المصور حتى تحصل المصالح.

(١) أشباه الصويطي/ ٩٨، والقصر في القرون ٢/ ٢٥ - ٢٦

(٢) ابن علقدين ٢/ ١٨٤، وانظر نهاية المحتاج ١/ ١٥٩

(٣) الفرق في القرون ٢/ ٢٠٣

مؤد إلى عدم اعتبارها، وهذا محال لا يتصور، وإذا لم يتصور لم تعتبر التكملة، وعتبر الأصل من غير مؤيد.

والثاني : أننا لو درسنا تقديرنا أن المصلحة التكميلية تحصل مع فوائد المصلحة الأصلية لكانت تحصل الأصلية أولى بالاعتبار فيجب أن نترجح على التكميلية، لأن حفظ المصلحة يكون بالأصل، وغاية التكميلية أنها كالمساعد لما كملته فإذا عارضته فلا تعتبر. ويان ذلك أن حفظ الهجة مهم كلي، وحفظ السرويات مستحسن، فحرمات التجاسبات حفظاً للمسرويات، فإن دعت الضرورة إلى إحياء المهجة بتداول النجس كان تناوله أولى.

وكذلك أصل البيع ضروري، ومنع الغرر والمجهالة مكمل، فلو اشترط نفي الغرر جملته لانحسب باب البيع، وكذلك الإجارة ضرورية أو حاجية، واشترط وجود العوضين في المعاوضات من باب التكميلات، وما كان ذلك ممكناً في بيع الأعيان من غير عسر منع من بيع المعلوم إلا في السلم.

وذلك في الإحارات متسع، فاشترط وجود المنافع فيها وحضورها بسد باب المعاملة بها والإجارة محتاج إليها فجازت وإن لم يحضر العوض أو لم يوجد، ومثله جار في الإطلاع على العورات للسداوة وغيرها.

وكذلك الجهاد مع ولاية الجور قال العلماء

ومنها ما شرع لما يوجد من الأعداد ولذلك لا يساح إلا عند وجود السبب كالقسط في الصيام بسبب الغرة فلا يساح الغرر لغير المسافر إلا إذا كان هناك سبب آخر وهكذا (١).

### شروط الحاجة

للمعمل بمقتضى الحاجة شروط تلتخص فيها يلي :

١ - ألا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال.

١٣ - الضروريات أعلى رتب المقاصد، وتعتبر أصلاً لما عداها من الحاجيات والتجسينات التي تعتبر مكملات للأصل.

ومن شروط اعتبار الأدنى ألا يعود على الأصل بالإبطال. يقول الشافعي : كل تكملة عليها - من حيث هي تكملة - شرط، وهو أن لا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال، وذلك أن كل تكملة يقضي اعتبارها، إلى رفض أصلها لا يصح اشتراطها عند ذلك نوجهن :

أحدهما : أن في إبطال الأصل إبطال التكملة، لأن التكملة مع ما كملته كالصفة مع الموصوف، فإذا كان اعتبار الصفة يؤدي إلى ارتفاع الموصوف لزم من ذلك ارتفاع الصفة أيضاً، فاعتبار هذه التكملة على هذا الوجه

(١) شرح المجلة للأندلسي ١/ ٤٨ - ٤٩

عليها هذا الشرط. <sup>(١)</sup> وتظهر هذه الفائدة بوضوح في الفروع الفقهاء المبينة على الرخص ومن أمثلة ذلك:

١- السفر من الأعداء التي تبيح قصر الصلاة والفطر للصائم، إلا أنه لا يجوز قصر الصلاة إلا إذا بدأ المسافر بالسفر فعلاً.

يقول ابن قدامة: ليس لمن نوى السفر القصر حتى يخرج من بيوت قريته ويجعلها وراء ظهره، وهذا قال منكره والشافعي والأوراعي وأبو نعيم وحكي ذلك عن جماعة من التابعين لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ <sup>(٢)</sup> ولا يكون ضارباً في الأرض حتى يخرج، وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان يشتد القصر إذا خرج من المدينة، قال أنس: صليت مع النبي ﷺ الظهر بالمدينة أربعاً (أي مقيماً) وبذي الحليفة ركعتين <sup>(٣)</sup> (أي مسافراً)، متفق عليه.

وقال ابن قدامة أيضاً: من نوى السفر في رمضان لا بأس له الفطر حتى يخلف البيوت وراء ظهره يعني أنه يجاوزها ويخرج من بين يديها، ولا يوصف بكونه مئزراً حتى يخرج من البلد ومعهما

بحوائزه، قال مالك: لو ترك ذلك لكان ضرراً على المسلمين، فالجهاد ضروري، والوالي فيه ضروري، والعدالة فيه (أي في الولي) مكحلة للضرورة، والمكسب إذا عاد على الأصل بالإبطال لم يعتبر، ولذلك جاء الأمر بالجهاد مع ولادة الجور عن النبي ﷺ حيث قال: «الجهاد واجب عليكم مع كل أمير، برا كان أو فاجر» <sup>(٤)</sup>.

وكذلك الصلاة خلف ولادة السوء.

قال الشاطبي: وأشباه كثيرة من هذا القبيل في الشريعة تنوفى الحصر كلها جاء على هذا الأسلوب. <sup>(٥)</sup>

٢- أن تكون الحاجة قائمة لا متظرة:

١٤- للأخذ بمقتضى الحاجة من الرخص يشترط أن يكون سبب الحاجة موجوداً فعلاً وليس متظراً، واعتبار وجود الحاجة شرطاً للأخذ بمقتضاها إنما هو فيها شرع من الرخص لما يوجد من أعداء، أما ما شرع أصلاً للتيسر والتسهيل على العباد مراعاة لحاجاتهم كعقود الإجارة والقراض والغرض والمساكاة فلا ينطبق

(١) حديث: «الجهاد واجب عليكم مع كل أمير إذا كان... أخرجه أبو داود (٤٠/٣) - تحقيق عزت حيث دعاه، وصدر قطني (٥٦/٢) - ط دار المحاسن - من مكشور من أبي هريرة، وأعله الدارطني بالأطباع بين مكشور وأبي هريرة.

(٢) الموافقات ١٣/٢، ١٤، ١٥، ١٦.

(٣) غننى غزواني ١٢/٢، ١٣٩، والمواظقات ١/٢٠٣.

(٤) سورة البقرة ١٠٨.

(٥) الفقه ٢/٢٥٩ - ٢٦٠.

وحديث نص قال: «صليت مع النبي ﷺ الظهر...»

أخرجه البخاري (الفتح ٢/٢٦٩) - ط المسألة، ومسلم

(١١/١٨٠) - ط الحلبي.

كان في البلد فله أحكام الخاصين ولذلك لا يقصر الصلاة. <sup>(١)</sup> وفي ذلك خلاف وتفصيل ينظر في أبوابه.

ب - عدم وجود الماء للوضوء يبيح وحصة التيمم لكن يشترط دخول وقت الصلاة فلا يتم لفريضة إلا بعد دخول وقتها خلافا للوضوء إذ يجوز قبل دخول وقت الصلاة. <sup>(٢)</sup> وينظر تفصيل ذلك في موضعه.

ج - قال القليوبي : لو كانت الحاجة غير ناجزة فهل يجوز الأخذ لما عساه بطرا؟ الظاهر لا، كافتاء الكلب لما عساه يكون من الزرع، ونحوه. <sup>(٣)</sup>

د - في الفرائض الدواني : وقع الخلاف بين العلماء في الأكل ما ييسر عليه الإنسان في الطريق من حبوب الفول والفساكة وليس الغنم بغير إذن المالك، ومحصنه الجواز للمحتاج من غير خلاف وأما غير المحتاج فقبل : بالجواز وقيل : بعدمه . قال النووي : الظاهر من تلك الأقوال المنع، <sup>(٤)</sup> لمعوم قول النبي ﷺ : ولا يحمل مال امرئ مسلم إلا بطوبى نفسه. <sup>(٥)</sup>

هـ - في الفروق للقرافي : الغيبة محرمة لقوله تعالى : ﴿وَلَا يَتَّبِعْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا﴾ <sup>(٦)</sup> واستثنى من الغيبة صور منها : النصيحة، لقول النبي ﷺ لفاطمة بنت قيس حين شاورته لما خطبها معاوية وأبرجهم : وأما أبرجهم فلا يضع عصاه عن عنقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له. <sup>(٧)</sup>

فذكر حيين فيها إما يكرهانه لو سمعا، فذلك لمصلحة النصيحة، ويشترط في هذا القسم أن تكون الحاجة عامة لذلك احترازاً من ذكر عيوب الناس مطلقاً فهذا حرام بل لا يجوز إلا عند مسيس الحاجة. <sup>(٨)</sup>

٣ - ألا يكون الأخذ بمقتضى الحاجة مخالفاً لقصد الشارع :

١٥ - قال الشاطبي : قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقاً لقصده في التشريع، والتشريع، والتشريعة موضوعة لمصالح العباد، والمفعلوب من المكلف أن يجري على ذلك في

« حديث في حرة الخرفاش : وفي إسناده مقال. وقد أورد ابن حجر في الطلخيص شواهد تقويه » (الطليخ من الحوير ١/ ٩٠ - ٩١ - ٩٢ ط شركة الطباعة العلمية).

(١) سورة الحجرات ١٢

(٢) حديث : وأما أبرجهم فلا يضع عصاه عن عنقه، ولما

معاوية . . . أخرجه مسلم (١/ ١١١٤ - ١١١٥ ط الخليل).

(٣) الفروق ١/ ٢٠٥ - ٢٠٦. والفرائض الدواني ١/ ٢٧٠،

٣٩٠ -

(١) المغني ٣/ ١٠٠، ومع احتيل ١/ ٩٠٩.

(٢) الشرح الصغير ١/ ٧٤ ط الحلبي، والمغني ١/ ٢٣٦.

(٣) نازمي ٢/ ١٤٢.

(٤) الفواكه الدواني ٢/ ٣٧٥.

(٥) حديث : ولا يحمل مال امرئ مسلم إلا بطوبى نفسه.

أخرجه الدارقطني ٣/ ٢٠٦ ط دار المعاصر - من -

المعروف للعبادة، ومنى خرج عن باب المعروف امتنع، إما لتحصيل منفعة متفرضة، أو لزيادته بين الثمن والسلف لعدم تعيين المعروف مع تعيين التحذير وهو مخالفة القواعد<sup>(١)</sup>.

والنقصود بشرعية الزكاة ورفع رذيلة الشح وتحقيق مصلحة إرفاق المساكين، فمن وهب في آخر الحول ماله عرباً من وجوب الزكاة عليه ثم إذا كان في حول آخر أو قبل ذلك استوجب فهذا العمل تقوية لوصف الشح وإمداده ورفع لمصلحة إرفاق المساكين، فضرورة هذه الهبة ليست هي الهبة التي تدب الشرع إليها، لأن الهبة إرفاق وإحسان للموهوب له وتوسيع عليه غنياً كان أو فقيراً، وهذه الهبة تنافي قصد الشارع في رفع الشح عن النفوس، والإحسان إلى عباده الله والقصد غير الشرعي هادم للقصد الشرعي<sup>(٢)</sup>.

كذلك لا يجوز أن يتحيل الإنسان لإيصال سبب بترخص بمقتضاه، كمن أنشأ سفراً ليقصر الصلاة أو أنشأ سفراً في رمضان ليأكل في النهار، أو كان له مال يتقدر على الحج به فوجهه كيلا يجب عليه الحج، وكما هرب من الزكاة بجمع المتفرق أو تفريق المتجمع، وكما تزوجة التي نرضع جارية الزوج أو المضرة لتحرم عليه،

أفعاله، وألا يقصد خلاف ما قصد الشارع<sup>(٣)</sup>. وقال الشاطبي أيضاً: فإذا كان الأمر في ظاهره وباطنه على أصل الشريعة فهذا هو المطلوب، وإن كان الظاهر موافقاً والمصلحة مخالفة فالعمل غير صحيح وغير مشروع<sup>(٤)</sup>.

وعلى ذلك لا يجوز مخالفة ما ورد به الشرع في العقود التي أيسرت للحاجة تيسيراً وتسهيلاً لمصالح الناس. ومن ذلك النكاح فالقصد الأصلي منه التماس، وبلي ذلك طلب السكن والتعاون على المصالح الدنيوية والأخوية من الاستمتاع بالخلال، والتحفظ من الوقوع في المحذور، فجميع هذا مقصود للشارع من شرع النكاح، ونوافض هذه الأمور مضادة لمقاصد الشارع، كما إذا نكحها ليلها لمن طلقها ثلاثاً، ونكحها المتعة، وكل نكاح على هذا السبيل<sup>(٥)</sup>. وفي بعض ذلك خلاف يرجع إليه في مصطلح: (نكاح).

ومن ذلك الإحارة فإنها شرعت لحاجة الناس فيجب اجتناب ما عيى عنه الشرع ولذلك لا يجوز الاستجار على النوح والغناء والزرمر وكل ما مضته حرمة<sup>(٦)</sup>.

والفرض شرع لحاجة الناس ومصلحة

(١) الموافقات ٦/٣٣٤.

(٢) الموافقات ٦/٣٨٥.

(٣) الموافقات ٢/٣٩٦-٣٩٧، والمغني ٦/٦٤٤-٦٤٦.

(٤) المغني ٥/٥٥٠، وهاشم الفروق ٨/٨.

(٥) الفروق ١/٢، وهاشم الفروق ١/١.

(٦) الموافقات ١٢/٣٨٥-٣٨٦.

أثبتت حق لا يثبت كالتوصية للوارث في قالب الإقرار بالدين<sup>(١)</sup>

وفي أصل هذه القاعدة وما ينبي عليها من مروع خلاف وتقصير في مواضعه وفي بحث (حيلة)

الحاجة تنزل منزلة الضرورة :

١٦ - من القواعد الفقهية التي ذكرها ابن نجيم والسيوطي ، والمزكشي - وهي في جملة الأحكام - أن الحاجة العامة أو الخاصة تنزل منزلة الضرورة .

ومعنى كون الحاجة عامة أن الناس جميعا يحتاجون إليها فيما يمس مصالحهم العامة من تحرة ورياسة وصناعة وسبحة عدلة وحكم مسالح .

ومعنى كون الحاجة خاصة أن يحتاج إليها فرد أو أفراد محصورون أو طائفة خاصة كالزناجب حرة مئة

والمراد بتزليلها ضرورة الضرورة أنها تنزل في الأحكام فتصبح المحظور وتحزن تركه الواجب وغير ذلك ، مما يستثنى من لشوعه الأصلية

١٧ - والحاجة العامة كالإحارة والجمالة وإحولة وغيرها ، قال المزكشي نقلا عن إمام الحرمين : إن نفل الكسوة والجمالة والإحارة ، يحويها حرب على حاجات خاصة تكاد تعم .

والحاجة إذا عمت كانت كالضرورة ، فتعد فيها الضرورة الحقيقية .

ومنها مشروعية الإجارة مع أنها وردت على منافع معدومة . يعني أن للشرع كما عتني بدفع ضرورة الشخص الواحد فكية - لا يعتني به مع حاجة الجماعة ، ولو صعدت الجماعة مما تدعو الحاجة إليه لزال اتحاد الجماعة ضرورة تزيد على ضرورة الشخص الواحد فهي بالترتبة أولى .

ومعها ضمن أن ذلك يجوز على خلاف القياس . إذ إن الساع إذا باع ملك نفسه ليس مما أخذ من الثمن ديناً عليه حتى يصمن ، ولكن يجوز لا احتياج الناس إلى معاملة من لا يعرفونه ، لأنه لا يؤمر بخروج السبع مستحقاً .

ومعها مسألة العلق (الكفر) الذي يدل على قلعة الكفر بجارية منها يصبح للحاجة . مع أن الجعل لمعين يجب أن يكون معلوماً مقدوراً على تسليمه مملوكاً وهو مفقود هنا<sup>(٢)</sup>

والعصاح إنفاض الحق ويرتبط عليه أحد مال الغير بدون وجه مشروع وهو جائز لانا إذ أحمنا على بذل المال بغير حق في فداء لأسرى وانخالة والظلمة والمخاريب والشعراء فكذلك مهنا لدره الخصومة<sup>(٣)</sup>

وذكر ابن القيم أنه يساح من ربا الفضل ما

(١) اشبه ابن نجيم : ٩١ - ٩١ ، وتبناه السيوطي : ٩٧

والشور : ٢٦ / ٢ - ٢٥

(٢) هامش القروني : ٨ / ٤

(٣) الوفاة : ٢٧٩ / ٢ - ٢٨٠



وذكر العزيز عند السلام في قواعد أنه لا يجوز اقتناء الكلاب إلا لحاجة ماسة كحفظ الزرع والمواشي واكتساب السمود.<sup>(١)</sup> وغير ذلك كثير من المسائل التي ذكرها الفقهاء.

#### أسباب الحاجة :

١٩ - الإنسان يحتاج إلى ما يحفظ مصالحه الدينية والدنيوية دور حرج ومشقة وكما ما يلحق الإنسان من مشقة وحرج لعدم تحقق المصلحة ينشأ من أسباب الحاجة. ولذلك يقول القسطلاني: الحاجيات مقترنة إيهام من حيث ذلك ومدة ووقع لضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة اللاحقة بفوت المطلوب.<sup>(٢)</sup> ويمكن تقسيم أسباب الحاجة أحوالات الحاجة إلى قسمين:

الأول : أسباب مصلحة في الأصل تتعلق بالمصالح العامة للناس في حينهم الدينية والدنيوية. وهذه المصالح هي ما شرع لها ما يناسبها وتحققها كالبيع والإجارة وسائر العقود وكذلك أحكام الجنابات والقبضات والضمان وغيرها.<sup>(٣)</sup>

والإنسان مكلف بعبادة الله سبحانه وتعالى

تدعوا إليه الحاجة كالعباد (وهو بيع الرطب بالتمر) فهذا البيع في الحقيقة مشتمل على الرطب، لأن الرطب والتمر من جنس واحد أحدهما مزيد من الآخر قطعاً بلبه، فهو أزيد أجزاء من الآخر زيادة لا يمكن فصلها وتميزها، ولا يمكن جعل الرطب مساوياً للتمر عند كمال نضجه، فالمساواة مقلوبة وليست متفقة، فلا يجوز قياساً ببيع أحدهما بالآخر، تكن جاءت لبنة النبوية مبيحة له للحاجة،<sup>(٤)</sup> روى البخاري ومسلم عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص في العراق أن تبيع بخرصها كلباً.<sup>(٥)</sup>

هذه بعض أمثلة للحاجة العامة.

١٨ - ب. ومن أمثلة حاجة الخاصة ما يأتي ذكره الرركشي من تطبيقات قاعدة (الحاجة العامة تبع المحظور): الأكل من طعام الكفار في دار الحرب، فإنه جائز للمسلمين رخصة للحاجة ولا يشترط أن لا يكون معه طعام آخر بل يأخذ قدر كفايته وإن كان معه غيره.

ومن ذلك بيع الحرير لحاجة الحرب وإخذه وسكت الفقهاء عن اشتراط وجود ما يغني عنه من دواء أو ليس كما في الدواوي بالحاجة.

(١) إعلام الموقعين ١/٢٧٩

(٢) حديث: رخص في العراق أن تبيع بخرصها كلباً، أخرجه البخاري (الفتح ١٤ - ٣٩٠، ح. ٣٩٠) ومسلم (٣ - ١٦٩) ط. الحلبي، من حديث زيد بن ثابت.

(٣) المتنور في الفتوى ١٥/٢ - ٢٦. ونواهد الأسكندر ٢/٣٩٩

(٤) الموافقات ١٠/٢، راجع الطوايع ٢٨١/٢

(٥) الموافقات ١٩/٣٠٠، وهامش المرقى ١٤١/٢

بسبب الاعتذار الطارئة فهو الذي يباح بالقدر الذي تنفع به الحاجة، وتزول الإباحة بزوال الحاجة.<sup>(١)</sup>

ومن أمثلة ذلك:

أ- إذا عم الحرام فطرا بحيث لا يوجد فيه حلال إلا نادرة فإنه يجوز للإنسان أن يستعمل من ذلك ما تدعو إليه الحاجة، ولا يفق تحبيل ذلك على الضرورات؛ لأنه لو وقف عليها لأدى إلى ضعف العباد، واستيلاء أهل الكفر والعند على بلاد الإسلام ولا ينفطخ الناس عن الحرف والمصانع والأسباب التي تقوم بمصالح الأنام. قال إمام الحرمين الجويني: ولا يبيسط في هذه الأموال كما ينبغي. ط في مثال الحلال، بل يقتصر على قدر الحاجة دون أكل الطيبات ونحوها مما هو كالتباهات.<sup>(٢)</sup>

ب- نظر الشهود للمرأة لتحمل الشهادات ونظر الأطباء لحاجة المداواة والتضرر إلى المرغوب في تكاسحها قبل العقد عليها إن كانت ممن ترجى إجابتها، والنظر لإقامة شعائر الدين كالحج والقيام على الزكاة. كل ذلك جائز للحاجة، ويحرم النظر فيما زاد على الحاجة.<sup>(٣)</sup>

ما دامت حياته، ولا تتم حياته إلا بدفع ضروراته وحاجاته من المآكل والمشرب والمتاع وغير ذلك من المنافع. ولا يتأخر ذلك إلا بإباحة التصرفات الدافعة للضرورات والحاجات.

وفي قواعد الأحكام اعتمد الله سبحانه وتعالى على عباده بما أباحه من البيع والشراء، وما جوزه من الإيجارات والجعالات والوكالات فخصلا للمنافع التي لا تحصى كثرة.<sup>(٤)</sup>

الثاني: أسباب هي اعتذار طارئة.

قال السيوطي وابن نجيم: أسباب التخفيف في العادات وغيرها سبعة، وهي: السفر، والمرضى، والإكراه، والنسيان، والجهل، والعسر، وعموم البلوى، والنقص.

وفي تفصيل هذه الأسباب يرجع إلى مصطلح (تيسر) ج ١٤ ص ٢١٩ من الموسوعة.

الحاجة تقدر بقدرها:

٢٠- ما شرع من الحاجات الكلية تيسرا وتسهلا لمصالح الناس له صفة اندوام والاستمرار، يستفاد منه المحتج وغير المحتاج كالقروض، والقراض، والمساواة، وغير ذلك ولا يدخل تحت قاعدة (الحاجة تقدر بقدرها).

أما ما شرع من الأحكام تقييدا وتسخيما

(١) الموافقات ١/ ٣٠١-٣٠٣ وماش المحروق ١/ ١٣٩.

وقواعد الأحكام ١/ ١٤٦.

(٢) المقرر ٢/ ٣١٧، وقواعد الأحكام ١/ ١٥٩-١٦٠.

(٣) قواعد الأحكام ١/ ١٤١-١٤٢. وقليوب ٣/ ٢١٢.

والفواكه للذوا ٢/ ٤١٠. وأشباه بين تحميم ٨٦.

(٤) قواعد الأحكام ١/ ٢٠٠-٢٠١، ٢/ ٦٩، ونهضة لابن

فرحون بإش فتح العلي ١/ ١٣٣.

أمكن إيفاء حاجة الجميع ، فإن تعدد إيفاء حاجة الجميع قدم الأثر . حاجة على غيره . ولذلك لا يجوز أن يتصر في الإثبات بصدقة تطوع وهو محتاج إلى ما يتصدق به لنفسه أو نفقة عياله .<sup>(١)</sup> لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : عندي دينار ، قال : وأنفقه على نفسك ، قال : عندي آخر ، قال : أنفقه على أهلك ، قال : عندي آخر قال : أنفقه على خادمك ، قال : عندي آخر ، قال : أنت أعلم به .<sup>(٢)</sup>

وقال ابن قدامة في إخراج الزكاة : يستحب أن يبدأ بالأقرب فالأقرب إلا أن يكون منهم من هو أشد حاجة فيقدم ، ولو كان غير القرية أحوج أعطاه ، فإن تساوا قدم من هو أقرب إليه ، ثم من كان أقرب في الجوار وأكثر ديناً .<sup>(٣)</sup> ويقول العزبي عيد السلام في قرعته : التفتت التي ليست من العبادات المفتقرات إلى التيسار فيقدم المرء نفسه على نفقة أمه وأولاده وزوجاته ، ويقدم نفقة زوجته على نفقة أبه وأولاده ، لأنها من نعمه حاجته .

(١) المهذب ٩/ ١٨٢ .

(٢) حديث أبي هريرة : أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : عندي دينار ، قال : أنفقه على نفسك ، قال : عندي آخر ، قال : أنفقه على أهلك ، قال : عندي آخر ، قال : أنت أعلم به .  
(٣) ١٦٥/ ١ - ط دائرة المعارف العثمانية وصححه ووافقه للشمس .

(٤) المهذب ٩/ ٢٨٩ ، وهو في الأشكام ٥٨١ .

الحاجات غير المحدودة لا ترتب في الذمة :

٢١ - الخفوق من الحاجات غير المحدودة لازمة للإنسان ومطالب بها ، غير أنها لا ترتب في ذمته وذلك لما يأتي :

أ- أن ترتب في ذمته لكانت محدودة معلومة ، إذ انجهول لا يرتب في الذمة ولا يعقل نسبه إليها ، فلا يصح أن يرتب ديناً .

ومثاله الصدقات المطلقة ، وسد الخلات ، ودمع حاجات المحتاجين ، وإغاثة الملهوفين ، واتخاذ الغرضي . . . فإذا قال الشارع : أطعموا الفقراء والمعترة ، أو قال : اكسوا العاري ، أو : أنفقوا في سبيل الله ، فمعنى ذلك طلب دفع الحاجة في كل واقعة محيها من غير تعيين مقدار ، فإذا تعينت حاجة تبين مقدار ما يحتاج إليه فيها ، بالنظر لا بالنص ، فإذا تعين جالس فالتحاطب مأمور بإطعامه وسد خلته بمقتضى ذلك الإطلاق ، فإن أطعمه مالا يرفع عنه الجوع فالتحاطب باقي عنه ، لا يعمل من ذلك ما هو كاف ورافع للحاجة التي من أجلها أمر ابتداء ، وأنسدي هو كاف بخلاف باختلاف الساعات والخلات في ذلك المعين .<sup>(١)</sup>

تقديم الحوائج بعضها على بعض :

٢٢ - إذا اجتمعت الحوائج وأمكن تخصيصها حصلت ، وذلك مثل المستحقين من الزكاة إذا

(١) الموافات ١/ ١٥٧ .

والقياس في المضاربة عدم الجواز لأنها  
استتجاز بأحر مجهول بل بتأجر معدوم وتعمل  
بمجهول لكن ترك القياس، لأن الناس يحتاجون  
إلى عند المضاربة، لأن الإنسان قد يكون له  
مال لكنه لا يهتدي إلى التجارة، وقد يهتدي  
إلى التجارة لكنه لا مال له، فكان في شرع هذا  
العقد دفع الحاجتين والله سبحانه وتعالى ما  
شرع العقود إلا لمصالح العباد ودفع  
حوادثهم<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك شرط الخيار فإنه مخالف للقياس  
لكن ترك اعتبار القياس حاجة الناس<sup>(٢)</sup>.  
ويقول القرطبي: نعلم أن قاعدة النقص  
خولفت فيها ثلاث قواعد شرعية، قاعدة الربا  
إن كان في الربويات كالنقد والقطع، وقاعدة  
المزابنة وهي بيع المعلوم بالمجهول من جنسه إن  
كان في الحيوان ونحوه من غير المثليات، وقاعدة  
بيع هائس عندك في المثليات. وسبب مخالفة  
هذه القواعد مصلحة المعروف للعباد<sup>(٣)</sup>.

وفي قواعد الأحكام للزم بن عبد السلام:  
اعلم أن الله تعالى شرع نكاح السعي في  
تحصيل مصالح عاجلة وأجلة تجمع كل قاعدة  
منها علة واحدة ثم استثنى منها ما في ملائمة  
مشقة شديدة، أو معصية تربو على المصلحة،

وإذا اجتمع مضطربان فإن كان معه ما يدفع  
ضرورتها لزمه الجمع بين دفع الضرورتين  
تحصيلاً للمصلحتين، وإن وجد ما يدفع  
ضرورة أحدهما، فإن تساوى في الضرورة  
والضرورة والجواز والمصلحة احتل أن يتخير  
بينهما، واحتل أن يفسمه عليهما، وإن كان  
أحدهما أولى مثل أن يكون رائد، أو والده، أو  
قريباً، أو زوجة، أو إماماً مفسطاً، أو حاكماً  
عدلاً، فدم الغاضل على المعضون<sup>(٤)</sup>.

أثر الحاجة .

٢٣ - من المقرر أن من مقاصد الشريعة تخفيف  
مصالح الناس تسيراً لهم ودفعاً للحرج والمشقة  
عنهم .  
والحاجيات مفتقر إليها من حيث التسعة  
والسير ورفع التضييق المزدني إلى إخراج غالباً  
لذلك نجد أثر الحاجة في كثير من الأحكام  
الشرعية .

ويمكن إجمال أثر الحاجة فيما يلي :

أولاً : الاستثناء من القواعد الشرعية (مخالفة  
القياس) :

٢٤ - تظهر مخالفة القياس في كثير من العقود  
التي شرعت لمصالح العباد ودفع حوائجهم .  
ومن ذلك عقد الإجارة، فإنه حوز على خلاف  
القياس<sup>(٥)</sup>.

(١) البدائع ٦٩/٩

(٢) البدائع ٦٩/٩

(٣) العروق ٢/٤

(٤) قواعد الأحكام ٥٨/١ - ٥٩

(٥) بدائع الصنائع ١٧٢/٤ - ١٧٦

التشريع باب للمصالح ، والتشريع دائم فالمصالح كذلك ، وهو معنى اعتباره للعادات في التشريع ، ووجه آخر ، وهو أن العوائد لو لم تغير لأدى إلى تكاليف ما لا يطاق وهو غير جائز أو غير واقع <sup>(١)</sup>.

ويقول ابن عابدين في بيع الدار: الأصل أن ما لا يكون من بناء الدار ولا متصلاً بها لا يدخل إلا إذا جرى العرف أن البائع لا يمتعه من المشتري ، فالفتاح يدخل استحساناً لا قباًماً لعدم اتصاله وقتاً بدخوله محكم العرف <sup>(٢)</sup>.

ثالثاً : إباحة المحظور للحاجة وكذلك ما حرم سداً للضرورة :

٢٦ - الحرير يحرم على الرجال ولكنه يجوز لبسه للحاجة كإزالة الأذى والحكة <sup>(٣)</sup>.

والنظر إلى الأجنبية حرام لكنه يباح عند الخطبة والتعليم وللإشهاد <sup>(٤)</sup>.

والسألة حرام لما فيها من الذلة والامتهان ، لكنها تباع للحاجة ، وقد حدد النبي ﷺ مواطن الحاجة التي تبيح السؤال في حديث قبيصة بن

وكذلك شرع لهم السعي في ذرة مفاسد في الدارين أو في إحداهما تجمع كل قاعدة منها علة واحدة ثم استثنى منها ما في اجتنابه مشقة شديدة ، أو مصلحة تربو على المفسدة وكل ذلك رحمة بمبادئه ، ويعبر عن ذلك كله بما خالف القياس ، وذلك جار في العبادات والمعاملات وسائر التصرفات <sup>(٥)</sup>.

ثانياً : الأخذ بالأعراف والعادات :

٢٥ - قد تقتضي مصالح الناس وحوائجهم الأخذ بالعادات والأعراف . لكن المقصود هو العرف الصحيح ، وهو ما تعارفه الناس دون أن يحرم خللاً أو يعمل حراماً ، ولذلك يقول الفقهاء : الثابت بالعرف كالثابت بالنص . ومن القواعد الفقهية : العادة محكمة ، أي معمول بها شرعاً .

ويقول الشاطبي : العوائد الجارية ضرورية الاعتبار شرعاً ، كانت شرعية في أصلها أو غير شرعية ، أي سواء أكانت مفقودة بالتبديل شرعاً أمراً ، أو نهيّاً ، أو إذناً أم لا ، أما المفقودة بالدليل فأمرها ظاهر ، وأما غيرها فلا يستقيم إقامته التكليف إلا بذلك . ثم علل ذلك فقال : لأن الشارع باعتباره المصالح كما هو معلوم قطعاً لزم القطع بأنه لا بد من اعتباره العوائد ، لأن أصل

(١) الموافقات للتأصيل ٢/٢٨٦ وما بعدها.

(٢) ابن عابدين ٣١/٤ ، ورسائل ابن عابدين ٢/٢٥٨.

(٣) الاختيار ٣/١٥٨ ، ونشر ٢/٣٥ ، ٢٦.

(٤) الأشباه لابن نجيم ٢٦١ ، وسبلحسان وأشباه

السوطي ٨٧ ، والاختيار ٤/١٥٤.

(٥) قواعد الأحكام ٢/١٣٨ وما بعدها.

محمول على من لا يجد ما يشتريه، أو لا يجد ما يشتري به، فإن له شبهة في أخذ ما يأكله. وقد نرى ابن قدامة هذا على قول أحمد لا قطع في المجاعة. وقوله لا أقطع إذا حلت الحاجة والناس في شدة وبجاعة. (١)

غارق الضلالي الذي رواه مسلم، قال قبيصة: غمحت حالة فانبت رسول الله ﷺ أسنانه فيها فقال: أفم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها، قال: ثم قال: يا قبيصة، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يسلك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش (أو قال سدا من عيش) ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلانا فاقة، فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش (أو قال سدا من عيش) فإسراهن من المسألة يا قبيصة سحنا يأكلها صاحبها سحناه. (٢)

ويقول ابن القيم: ما حرم سد الذريعة يباح للمصلحة الراجحة. (٣)



رابعاً: اختيار الشبهات في ذمة الملبود:

٢٧ - ذكر ابن قدامة أن الحاجة شبهة دائرة لحد السرقة فقد ورد أن عمر رضي الله تعالى عنه لم يقم حد السرقة في عام المجاعة، وأسقطها عن غلظة حاطب بن أبي بلتعة حينما سرقوا يعبرا لأخسر وذبحوه وأكلوه. قال ابن قدامة: وهذا

(١) المغني ٦/٢٠٦، وقواعد الأحكام ٢/٢٧٢.

رحمته قبيصة بن عارق الضلالي غمحت حالة...  
أخرجه مسلم ٥/٧٢٢ - ط الخليلي.

(٢) أعلام الموقعين ٢/١٦١.

(٣) المغني ٨/٣٧٨، وجامع الأصول ٢/٣٧٦.

أي تقطعه ونشقه بعد الجلد .

ج -- متلاحمة : وهي التي تنفص في اللحم وتنشف أكثر من لبضة دون العظم .

وقال المالكية : إن المتلاحمة هي التي غاصت في اللحم بتعدد ، أي بعيا وش . بالاء ولم تدرب للعظم ، فإن انتفى العدد قباضة .

د - انسحقق : وهي التي تصل إلى القشرة الرقيقة بين اللحم والعظم والتي تسمى سحقاقا ، وهذا تسمى الجراح الواصلة إليها سحقاقا .<sup>(١)</sup>

وهذه الأربع تشترك مع الحارصة في الحكم في الجعلة وهو أن في كل نوع منها حكومة عدل . وهناك أنواع أخرى من الشدج في بعضها قصاص كالوضحة ، وهي التي توضع العظم وينتهي بياضه ، وفي بعضها دية مقدرة ولا قصاص ، كالهاشمة ، والمنقلة ، والآمة والجافقة ، مع خلاف وتفصيل ، وينظر حكم كل واحد منها في مصطلحاتها

الحكم لإجمالي .

٣ - ذهب الشافعية واختاينة وهرواية عنه الحنفية ، إلى أنه لا قصاص في الحارصة وإن كانت عمدا ، وإنما تحب فيها حكومة عدل ،<sup>(٢)</sup> إذ ليس فيها أثر مقدرة من جهة السمع ،

## حارصة

التعريف :

١ - الحارصة في اللغة من الحرص ، ومن معناه الشق والخرق ، ومنه قيل : حرص القصار الثوب أي شقه وخرقه بالدق .<sup>(١)</sup>

والحارصة في الاصطلاح نوع من الشجاج وهي الشجة التي تخرص الجلد أي تحدشه وتنشفه قليلا وتشره شيئا يسيرا ولا تدميه . والحارصة تسمى الخادشة والقاشرة أيضا .<sup>(٢)</sup> الألفاظ ذات الصلة :

أ - الدامية :

٢ - وهي الشجة التي يحدث الشق في الجلد ويسيل الدم ، وتسمى البازلة والدامية . وقد فرق الحنفية بين الدامية والدامية ، بأن الأولى تظهر الدم كالدمع ولا تسيله ، والدامية هي التي تسيل الدم .<sup>(٣)</sup>

ب - الباضعة ، وهي الشجة التي تبضع اللحم

(١) الصحاح المتروك المعرب مادة (ح ر ص) .

(٢) ابن عابدين ٢/٢٧٢ ، حواشي الأكتاف ٢/٢٥٩ ، وحاشية

القليوبي ١/١٦٢ ، والمص ٨/٥٥ ، وكشاف القناع

١/٥٦ ، والمطلع على أبواب القتع من ١٦٧

(٣) نفس المراجع

(١) انطلق على أبواب القتع من ١٦٧ ، والمراجع السابقة

(٢) ابن عابدين ٢/٢٧٢ ، والقليوبي ١/١٦٢ ، وكشاف

الفتح ٢/٥٢

ولا يمكن فهمها، فوجد فيها حكمة  
عذل<sup>(١)</sup>

ولمعرفة كيفية تقدير حكومة العدل انظر  
مصطلح (حكومة عدل)

## حافد

٤ - وقال ابن الكية: وهو ظاهر المذهب عند  
الحنفية، وجوب القصاص في الحارصة، واختلافها  
ما قبل الموصحة، وذلك بتقياس طولاً وعرضاً  
وعمقاً، والقصاص قول: إنك لتساقطه أيضاً في  
غير الحارصة، ذاتير استيفاءه، لقوله تعالى:  
﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾<sup>(٢)</sup>، ولأنه يمكن ضبطه  
واستيفاء المساقاة به بأن يسم غوره بمسبار ثم  
يتخذ حديدة يذره فيضغ<sup>(٣)</sup>.

انظر : حفيد

## حاقب

واستنى الحنيفة السحاق فلا قود فيها، كي  
لا يود عدهم في ما بعدها من الحاشمة والمقله  
وعبرهما<sup>(٤)</sup>.

انظر : حاقن

مواطن البحث .

٥ - يذكر الفقهاء أحكام الحارصة واختلافها من  
اتساع وإحصار في أسواب الخنايات والدييات  
والقصاص. فيظر بعضها في مصطلحاتها  
وأولها



(١) المرجع السابق

(٢) سورة القدر: ٤٥

(٣) ابن عثيمين ٥/٣٧٣، رجوع الاكبر ٢/٢٥٩، ١١٠.

والمسوق: ٢٤١

٢٢١: امر هاشم ٥/٤٧٢، ٢٧٢



ولخشب جبل يشده رجل البعير إلى بطنه  
كي لا يتقدم إلى كاهله وهو غير الخرام، والخنة  
من الدهر مدة لا وقت لها والأحزاب الدهور  
ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَتَيْنِ فِيهَا أَحَدًا﴾ (١)

وحبب الماء حقا إذا لم يظفر، وحبب المطر  
حقبا إذا احتبس، وكل ماء احتبس فقد حبب.  
واحاق في اصطلاح الفقهاء هو المدافع  
للمعاذ (٢)

ب - المحصر .

٣ - المحصر هو احتباس البطن وقد حصر وأحصر  
وبقائه حصر غائطه وأحصر بعاظه وحصر عليه  
بوله وغلاظه.

والمحصر مصدر حصر يحصر حصرا، لم  
يقدر على الكلام، والمحصور المكتوم المسر  
الخاص له لا يخرج، وحصر صدره فساو  
وحصره، لم يرض والعدو، وأحصره إذا حصره وبمع  
من المضي لحاجته (٣)

ج - الحازق .

٤ - الحازق المحصور بالربح، والحاقب المحصور  
بالبول والعاظ، وفي آخر المحصور بالبول

## حاقن

الترتيب :

١ - الحاقن لغة: من حقن الشيء يحقنه حقنا  
حبسه فهو يحقنون وحقن، وحقن الرجل بوله  
حبسه، ويعبر حقنان يعني البول فإذا بول أكثر  
منه واحتقن المريض احتبس بوله.  
والحاقن هو الذي له بول شديد (١)  
وفي الحديث: «لا رأي لحاقن، ولا لحاقب،  
ولا حازق» (٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الحاقب :

٢ - الحاقب لغة من حقب بالكسر فهو حقب إذا  
تسرع عليه البول، أو احتبس، والحاقب أيضا  
هو الذي احتج إلى الخلا فلم يبرز أو حصر  
غائطه وفي الحديث: «لا رأي لحاقن، ولا  
لحاقب ولا حازق» (٣)

(١) صك العرب، والعرب مادة (حقن)

(٢) حدث «لا رأي لحاقن ولا لحاقب ولا حازق» وكسر بين  
نسبة إلى غريب التحديث (٧٢٩، ٧٣٠) ط ورادة الأرفف  
العراقية، ولم يذكر له إسنادا

(٣) حدث «لا رأي لحاقن» وسبق ذكره فدا

(١) سورة النساء: ٢٣

(٢) أمثال العرب - مادة (حقب)، ومنه اصطلاح (٧٠٩، ٧١٠)

وحاشية المدوني: ١: ٢٨٨

(٣) أمثال العرب مادة (حصر)

أما عند الحنفية فصلاة الحائض أو الحائض  
مكروهة، سواء طرأ له ذلك قبل شروعه في  
الصلاة أو بعد شروعه فيها، فإن شغله ذلك عن  
الصلاة فطمعها إن لم يحض فوات الوقت، وإن  
أتمها على هذه الحالة أتم، كما رواه أبو داود: ولا  
يجل لرجل يؤم بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو  
حائض حتى يتخفف<sup>(١)</sup> ومثله الحائض<sup>(٢)</sup>.

ورأى هذا ذهب بعض الشافعية،  
وذهب القاضى حبيب بن الشافعية وبعض  
الحنابلة إلى أنه إذا انتهت به مدافعة الأخبثين  
إلى أن ذهب خشوعه لم يصح صلاته لحديث  
مسلم: ولا صلاة بحضرة طعام ولا وهو يدافع  
الأخبثان<sup>(٣)</sup>.

وسرى المالكية أن صلاة الحائض والحائض  
باطلة إذا كان في الإتيان بها معه عسقة أو  
مشغلة<sup>(٤)</sup>.

#### قضاء الحائض :

٦ - ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية

والغائط، وقيل: الحائض الذي ضاع خف  
فحزق قدمه أي ضغفها<sup>(٥)</sup>.  
الحكم التكليفي :

٥ - ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن  
صلاة الحائض وهو المدافع للبول، وصلاة  
الحائض وهو المدافع للناظف مكروهة أي كراهة  
تزيه.

وذهب الحنفية إلى أنها مكروهة تحريماً  
لفعله ﷺ : ولا صلاة بحضرة الطعام ولا وهو  
يدافع الأخبثان<sup>(٦)</sup>.

والحكمة في النهي عن ذلك أنه يجزى بالخشوع  
وبذلك يستحب له أن يفرغ نفسه من ذلك قبل  
دخول الصلاة وإن فاتته الجماعة.

وفي قول للشافعية: يستحب للحائض أو  
الحائض أن يفرغ نفسه من ذلك وإن فاتته  
الوقت، وتختص الكراهة عند الشافعية والحنابلة  
بما إذا بدأ الصلاة وهو حائض، أما إذا طرأ له وهو  
في الصلاة فليس له الخروج من الصلاة إذا  
كانت مفروضة إلا إن ظن بكمته ضرراً<sup>(٧)</sup>.

(١) حواشي الشرواني على المحلى لمصالح ١٦٣/٢ . وابن  
عابد ٢٣٦/١ . والمغرب طعة . (حفر).

(٢) حديث: ولا صلاة بحضرة الطعام ولا وهو يدافع  
الأخبثان أخرجه مسلم (٢٩٤/١) - ط الحلي، من  
حديث عائشة.

(٣) حاشية ابن عابد ٢٣٦/١ . والنوادر الفقهية ص ٥٦ .  
ومجلة المحتاج ١٦٣/٢ . وبني المحتاج ٢٠٢/١ . وكتاب  
الفرع ١٨٦/١ . ومطلب أولي السبيل ٤٨٠/١ .

(٤) حديث: ولا يجزى لم جل طرأ عليه واليوم الآخر أن يصلي  
وهو حائض حتى يتخفف أخرجه أبو داود (٢٠/١) - ط حفر  
عزت حبيب، وصلى من حديث أبي هريرة . وقال الزبيدي  
في نصب الفريسة (١٠٢/٢) - ط المجلس العلمي . وفيه  
وجل فيه جهلاً .

(٥) حاشية ابن عابد ٢٣٦/١ .

(٦) مفتي المحتاج ٢٠٢/١ . والفرع ١٨٦/١ .

(٧) العمودي ٢٨٨/١ .

فمنهم من قال: بشريته وعدم صحته.  
ومنهم من قال: لا يعني الحيض وهو حائض أو  
حائض، فإن اغتسل وأصاب صحت فتواه مع  
الكرها (١)

والشافعية وهو أحد القولين نأى الخنبلة إلى أنه  
يكبره للقاضي أن يقضي وهو حائض أو حائض  
لأن ذلك يمنع حصر القلب وشتيفه الرأي  
ويشغل الفكر الوصول إلى إصابة الحق غالباً  
ولأنه في معنى الغضب لسدي ورد فيه قول  
النبي ﷺ: «لا يحكم أحد بين اثنين وهو  
غضبان» (٢).

ولكن إذا حكم القاضي وهو بهذه الحالة نفذ  
قضاؤه.

وذهب الخنبلة في الرجوع عندهم إلى أنه  
يحرم قضاء القاضي وهو حائض أو حائض.

فإن خالف وحكم فأصاب الحق نفذ  
حكمه (٣).

وفي قول آخر للحنبلة: لا ينفذ قضاؤه في  
هذه الحالة، لأن النبي يقتضي فساد المنهي  
عنه (٤).

وجرى مثل هذا الخلاف بين الحنابلة في إفتاء  
الحائض وحائض.



(١) حديث. «لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان» أخرجه  
أبو داود (الضعف ١٣/١٣٦). ط. السلفية) ومسلم  
(٤/١٣١٣). ط. الخليلي. من حديث أبي بكره والقاضي  
للمسلم. ونفق البخاري. إلا ينصير حكمه.

(٢) نسخة المحتاج ١٣٥/١٠. ومعني المحتاج ٢٩١/١. والمسمى  
لا يشي قداسة ٤٩/٩. وكشف المحجرات من ٥٠٩.

والإيضاح ٢٠٩/١١.

(٣) الإيضاح ٢٠٩/١١. وطلب أثري النسي ١٧٩/٢.

(٤) الإيضاح ١٨٦/١١.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - المحتسب :

٢ - المحتب : من الاحتساب الذي هو طلب الأجر ، وفق الشرع : هو من يأمر بالمعروف إذا ظهر تركه وينهى عن المنكر إذا ظهر فعله ، كما قال الماوردي <sup>(١)</sup> ويستولى ضبط الموازين والمكاييل ، ومآثر أمور الحسبه . فالفرق بين وبين الحاكم أن المحتسب ليس من عمله الفصل في الخصومات .

ب - القاضي :

٣ - القضي : هو من يبين الحكم الشرعي بدون إلزام <sup>(٢)</sup> .

أولاً - الحاكم عند الأصوليين والمفكرين :

٤ - لا خلاف بين المسلمين في أن الحاكم حقيقة هو الله سبحانه وتعالى فهو القاهر فوق عباده لا يعتد في خلقه إلا ما شاء ، وأنه يأمر العباد وينهاهم ، ويحب على العباد أن يعطوه ، فيتأبون بالطاعة ، ويعاقبون بالمعصية . كما لا خلاف بينهم في أنه يطلق لفظ الحاكم على الخليفة والقاضي سمي من إتيه فصل الخصومات والتفصيل في الملحق الأصولي .

## حاكم

التعريف :

١ - الحاكم في اللغة : اسم فاعل من : حكم بمعنى : قضى . يقال حكم عليه ، وحكم له : والوصف : حاكم وحكم ، والحكم من أسماء الله الحسنى <sup>(١)</sup> .

والحاكم في الاصطلاح الفقهي : هو اسم يتناول الخليفة ، والوالي ، والقاضي ، والمحكم <sup>(٢)</sup> ، إلا أنه عند الإطلاق في عبارات الفقهاء ينصرف إلى القاضي .

ولهذا جاء في المجلة في تعريف الحاكم : الحاكم هو الذي نصب وعيّن من قبل السلطان لأجل فصل ، وحسم الدعوى ، والمخاصمة الواقعة بين الناس توفيقاً لأحكامها <sup>(٣)</sup> .

والمراد بالحاكم عند الأصوليين في تفسيرات الحكم هو الله سبحانه فهو الشارع والمكلف بالأحكام

(١) لسان العرب ، نصح المروسي ، فتح القدير ١ / ٣ .

(٢) القليوبي ١ / ٢ ، ١٥٦ ، الحاكم كرم الله لآله ولو للعلماء .

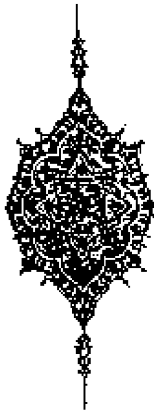
(٣) عليوي ٤ / ٣٤٠ ، وابن عابدين ١ / ٢٩٨ ، ونصح الباري

١٣ / ١١١ ، والمجلة مادة (١٢٨٥)

(١) الأحكام السلطانية ص ٢٤٠ .

(٢) المصباح اليدوي - وهار الصحاح - مواد : أمر - محمد ،

ملذنه، لأنها من المصالح العامة المنوطة بالإمام، كعقد الجزية، والهدنة، فلم نجز إلا من جهة الإمام<sup>(١)</sup>. وهناك تفصيل في تولية الحاكم وما تستعده ولايته وشروطه واختصاصاته وتعدد وقابلية أحكامه وتفرقاته للتفصّل وغير ذلك ينظر في: (نصاء).



ثانياً - الحاكم عند الفقهاء :  
الحاكم التكليفي في تولية الحاكم :

٥ - تنصيب الحاكم بمعنى إمام المسلمين فرض بشروط وقواعد تنظر في مصطلح : (إمامة كبرى).

وأما الحاكم بمعنى القاضي فقد أجمع الفقهاء على أن تولي القضاء فرض كفاية، فإن ولي من يصلح له يسقط الإثم عن الباقي، وإلا أنصوا جميعاً، وتنصيب الحاكم فرض على الإمام، لأنه ينصب لإقامة أمر مفروض، وهو فصل الخصومات بين الناس، والإمام هو القائم بأمر السريعة المتكلم باسمهم المشغول عنهم فيجب عليه تعيين القضاة في كل الأشغال. لقوله تعالى : لتنبه : ﴿فلتحكم بينهم بما أنزل الله﴾<sup>(١)</sup>.

ولفعل النبي ﷺ، والخلفاء بعده ولبساس الحاجة إلى تنفيذ الأحكام، وإنصاف المظلوم، ونقطع المتلذعات التي هي مادة الفساد وغير ذلك من المصالح العامة<sup>(٢)</sup>.

وتنصيب الحاكم من اختصاص الإمام أو نائبه بإذنه.

ولا تثبت ولايته إلا بتولية الإمام، أو نائبه

(١) سورة المائدة/ ٤٨

(٢) كنز العمال/ ٢٨٦/٦، والإيجاز ملل القضاة لمي شجاع

٢٩٩/٢، وبدائع الصالح ١/٧، والأحكام السلطانية

ص ١٠، روضة الطالبين ١١/١٢٣

(١) المصادر السابقة.

الألقاظ ذات الصلة -

: ١٤١١

٢ - اخذت عبي الأنتس التي لم تحمل فهي مقابل الحامل. (١٥)

## حاصل

أحكام الحائض :

أولاً : بالنسبة للمراجع :

### التعريف:

١ - الحاصل في اللغة الحبلى وهو اسم فاعل من حمل الشيء حملا، واحمل أيضا، ما يعمل في البطن من الولد وجمعه أحمال وحمل، يقال: حملت المرأة الولد وحملت به علقته فهي حامل بغيره، لأنها صفة مخصوصة بالإنثى، وربما قيل حاملة. وتعمل في كل أمشي من الإنسان والحيوان. يقال: حبست المرأة، وكل بهيمة ندد حملا إذا حملت بالولد، فهي حبلى. وقيل بعضهم: اغبل غغصا بلادميات، وإن الحمل فيشمل الأنعام والبهائم والشجر ويقال فيها: (حمل) بالميم. (١)

أما حمل المتاع فبقاؤه فيه حامل للمذكر وحاملة  
بالهاء للأنثى، لأنها حصة مشتركة، والحمل: ما  
يحمل على الظهر ونحوه.<sup>(٢٧)</sup>

ونظر أحكام حل المتاع في مصطلح : (حل)  
(إحارة).

دم الحامل :

٣- الثغالب عدم نزول الدم من الحامل ، لأن دم الرحم ينسد بالخيار إلى عنق الرحم ، ولا يفتح ، لا يخرج الولد حيث يندفع النفاث ، فإذا رأت الحامل دماً حال الحمل وقبل المخاض يكون دم استحاضة عند الحنفية والحنابلة ، وهو يقول القديم للنشافعي ، إلا أن الحنابلة اعتبروا الدم النازل من الحمل قبل ولادتها بوهو أرويحين نفاساً .

والاستحسان لا تنقطع الصلاة، ولا تحرم الصوم اتفاقاً، ولا للجماهير عند جمهور الفقهاء، بخلاف النفاس الذي ينقطع الصلاة ويحرم الصوم والنزول.<sup>(١)</sup>

وذهب المالكية والشافعية في الحديث إلى أن

(٩) الخباص ابنه ونسب الغرب، عادي: رسول وصلي) وابن  
عائدين ٩٠٩/١. وحاشة الجمل على شرح كعب  
١٥١/٥

(٢) فتح القدير ١/ ٦٦، ١٦٧، والبذائع ١/ ١٧٦،  
٢/ ٦٤، والسوفاي ١/ ١٦٩-١٧٠، والمعبر  
٢/ ٣٨٦، ٣٨٧، والخير ١/ ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢.

(١) المصباح المنير، ولغة العرب، مادني، (حول، وحبل)

(٢) من اللّمة، والمصباح الجير، وشاخ العرب عامة: (حلي)  
وفتح غلقه ٢٦٦/٦، وأمن عابدين ١١٦/٦

الظن على نفسها وولدها، ويجب ذلك إذا خافت على نفسها هلاكاً أو شديداً أذى، وعليها القضاء بلا غنية، وهذا بإتفاق الفقهاء.

وانقضوا كذلك على عدم وجوب الغنية إذا أنقطرت الحامل خوفاً على نفسها لأنها بمنزلة المريض الخائف على نفسه.<sup>(١)</sup>

ولا يجب عليها الغنية كذلك إذا أنقطرت خوفاً على ولدها عند الحنية والمالكية وهو قول عند الشافعية، لأن الحمل متصل بالحامل، فالخوف عليه كالخوف على بعض أعضائها.

ولأن الغنية ثبتت على الشيخ الغزالي بخلاف القياس لأنه لا مماثلة بين الصوم والغنية، والمقتر بسبب الخوف على الولد ليس في معناه.<sup>(٢)</sup>

وقال الحنابلة والشافعية في الأخير عندهم: إذا أنقطرت الحامل خوفاً على ولدها فعليها مع القضاء الغنية (طعام مسكين عن كل يوم) لما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فَنَدَىٰ لَأَمْلَأَنَّ جَنَّاتٍ مِنْهُمْ مَسْكِينًا﴾<sup>(٣)</sup> أنه نسخ حكمه إلا في حق الحامل والمرضع إذا خافتا على أولادهما.<sup>(٤)</sup>

الدم النازل من الحامل يعتبر حيضاً يمنع الصوم والصلاة والوطء، لكنه لا يجنب من أفراء العدة.<sup>(٥)</sup>

أما الدم الذي نراه الحامل بين الولادتين في أقل من ستة أشهر ففيه عند الفقهاء وأبان:

الأول: أنه دم نفاس يمنع الصوم، والصلاة، والوطء، لأنه دم خارج عقيب الولادة. وهذا رأي أبي حنيفة وأبي يوسف وهو المشهور عند المالكية وقول عند الشافعية ورواية عند الحنابلة.

الثاني: أنه دم استحاضة لا يمنع من الصلاة والصوم والجساع، لأن النفاس يتعلق بوضع مافي البطن، وهي لا تزال حلياً، وهذا رأي محمد ويزفر من الحنفية وهو قول عند المالكية والشافعية ورواية عند الحنابلة.

واتفق الجميع على أن انقضاء العدة يكون بولادة الثاني، لأنه يتعلق بفرغ الرحم ولم يحصل بولادة الأول.<sup>(٦)</sup>

ونخصصيل هذه المسائل في مصطلح: (استحاضة ف ٢٢ - ٢٥) ونزاه (ج ١/ ١٠٣) وانظر أيضاً مصطلح: (حيض، نفاس).

إنقطاع الحامل في رمضان:

٤ - يجوز للحامل أن تقطر إن خافت ضرراً بقلبها

(١) الاختيار ١/ ١٢٥، وجوامع الإقبال ١/ ١٢٥، ونجدة المحتاج ٢/ ١٢٩، ٤٣٠. والفتاوى لابن تيمية ٣/ ١٣٩.

(٢) ابن عابدين ١/ ١١٦، ١١٧، وضع التفسير ٢/ ٢٧٦، والدوسقي ١/ ٥٣٩.

(٣) سورة البقرة/ ١٨٥.

(٤) نجدة المحتاج ٣/ ٤٤٢، وأمن الطالب ١/ ٤٩٨، ٤٢٩.

(٥) والفتاوى ٢/ ١٢٩، ١٣٠.

(٦) الدوسقي ١/ ١٧٠، والجميع ٢/ ٢٨٤، ٢٨٦.

(٧) للمراجع السابقة.

نكاح الحامل :

٥ - لحامل من غير الضرع، أي من كان حملها ثابت للسب لا يصح نكاحها لغیر من ثبت السب منه قبل وضع الحمل باتفاق الفقهاء، لأن الحمل إذا كان ثابت السب من الغير، سواء أكان من نكاح صحيح أم فسد أم وطء نهية لزم حفظ حرمة مائه مانع من النكاح، ولأن عادة الحامل لا تنهي إلا بوضع الحمل ولا يجوز نكاح معتدة الغير منه المعتدة بقوله تعالى : ﴿ولا تعزموا عفة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله﴾<sup>(١)</sup> أي ما كتب عليها من الزرع<sup>(٢)</sup> . ويجوز نكاح الحامل في المظنفة الماثلة بموتة صغرى لمن له الحمل في الزوج السابق، لأن العدة حوز الزوج فلا يصح من التصرف في حقه.

لما المظنفة الماثلة (البائن بنوة كبرى) فلا يجوز نكاحها إلا بعد وضع الحمل اتفاقاً<sup>(٣)</sup>

والحنيفة المفضية، في صحة نكاح الحامل من زنى : فقد الماثلية والحنيفة الأولى، ويوسف من الحنفية لا يجوز نكاحها قبل وضع الحمل، لا من الشرع نفسه ولا من غيره وذلك لعدم قوله

(١) سورة البقرة ٢٣٤

(٢) السيد صاحب ٢٢٩/٢، وابن عابدين ٢٩١/٢، ٢٩٢.

رجوه من الإكليل ١٨٦، ومثلية المصنف ٢١٨/٢.

واختل ٢٥٥/٢، ٢٥٦، ٢٥٧، والنفهي ١٠١.

(٣) تراجم سابقه

يحيى : «لا نوطاً حامل حتى تضع»<sup>(١)</sup>

ولساروي عن سعيد بن المسيب أن رجلاً تزوج امرأة فلما أصابها وجدها حبلى فرجع ذلك إلى النبي ﷺ ففرق بينهما<sup>(٢)</sup>

ودفع المثنائية وأبو حنيفة ومحمد بن أبي نعيم يجوز نكاح فاحس من الشرع، لأن المص من نكاح الحامل حلال ثبت لسب الحرمة ماء الوطء، ولا حرمة ماء الرمي بدليل أنه لا يثبت به السب. لقول النبي ﷺ : «السب لنفراش ولعاه والحجر»<sup>(٣)</sup> ولا يشترط النوة نصحة نكاح الزانية عند جمهور الفقهاء، لساروي أن عمر ضرب رجلاً وامرأة في الزنى وحرق علي أن يجمع بينهما<sup>(٤)</sup>

(١) حديث : «لا نوطاً حامل حتى تضع» أخرجه أبو داود (٢١٩/٢) - طهرت عبد المصنف - والبيهقي ١٩٩/٢ - طهر الملقاة وأحكام (٩٠، ٩٥) - طه دار الكتاب العربي من حديث أبي حمزة الجعفي وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبي.

(٢) ابن عسدين ٢٩١/٢، وحيد عمر، الإكليل ١/٢٧٧، وكشاف لفتح ٨٩/٥، ٩٣، وحديث : «أن رجلاً تزوج امرأة فلما أصابها» أخرجه سعد بن منصور (١٢١/٢) - ١٧٧ - طه مصنف - روى عنه رجلاً من سعيد بن المسيب والبيهقي ١٥٧/٢، طه المصنف - رجلاً ومروءاً من رجل من أخصار - روى عن حريج وقد عمن.

(٣) حديث : «والولد للفراش» أخرجه البخاري - فتح الباري ٣٦/١٢ - طه السلفية - رسالة (١٠١/٢) - طه عيسى الحلبي من حديث عائشة

(٤) البدائع ٢٩١/٢، وابن عابدين ٢٩١/٢، ٢٩٢، والحمل

١٤٥٥/١، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٧٦



### طلاق الحامل :

٦ - يصح طلاق الحامل رجعيًا وسكناً باتفاق الفقهاء . ويعتبر طلاقها طلاق السنة إن طلقها واحدة عند عامة الفقهاء ، أو ثلاثاً بفصل بين كل تطبيقين بشهر عند البعض ، وانظر (طلاق) .

فإذا طلقها رجعيًا صح رجوع الزوج إليها أثناء العدة . ويصح له نكاحها بعد انقضاء العدة أو إذا طلقها بتساقط أو طلقين ، بخلاف ما إذا طلقها ثلاثاً حيث لا يجوز نكاحها مطلقاً إلا بعد وضع الحمل ولا تحل لمطلقها ثلاثاً إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره .<sup>(١)</sup>

وإذا علق الطلاق بحمل كان قاله : إن كنت حاملاً فانت طالق ، فإن كان بها حمل ظاهر وقع الطلاق في الحال عند الجمهور ، وإلا ، فإن ولدته لكون سنة أشهر وقع من حين التعليق ، لثبوت الحمل . إذ أقل مدته ستة أشهر .<sup>(٢)</sup>  
لما إذا ولدت بعد ستة أشهر فبها تفصيل ينظر في بحث : (طلاق) .

### عدة الحامل :

٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن عدة الحامل

(١) ابن عيسى ١/٢ ، والأعيان ١/٣ ، وحاشية القليوبي ٣٤٨/٢ ، وحاشية إجماع من شرح الشرح ٣٥٩/١ ، والسنة الكبرى ١/٢ ، والمفهر ١٠٥/٢ ، وكشف القناع ٢٤٢/٥ .

(٢) المراجع المتصلة ، والقبلي ٣٥١/٢ .

واشترط الحنفية الشربة لجواز نكاح الحامل من الزنى لقوله تعالى : ﴿ الزانية لا ينكحها إلا زان ﴾ . إلى قوله : ﴿ وحرم ذلك على المؤمنين ﴾<sup>(١)</sup> . وهي قبل القوة في حكم الزنى ، فإذا ثبت زان ذلك ، لقوله ﷺ : « النائب من الذنب كمن لا ذنب له » .<sup>(٢)</sup>

ومع الثبوت بجواز نكاح الحامل من الزنى فلا فرق في حل نكاحها للزاني وغيره .

وتفق الفقهاء على أن الحامل إذا تزوجت بغير من ذنب بها لا يجوز وطؤها حتى تضع ثلاً روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه زرع غيره »<sup>(٣)</sup> . وتفصيله في مصطلحات : (عدة ، نكاح ، زنى) .

وإذا تزوجها من له الحمل جاز له وطؤها بعد من يجوزون نكاحها .<sup>(٤)</sup>

(١) سورة النور ٣/

(٢) المفهر ١/٢ ، وكشف القناع ١٨٦/٥ ، ٨٣ وحديث : « النائب من الذنب كمن لا ذنب له » أخرجه ابن ماجه (١٤٩٩/٣ - ١٤٩٠) ، طهري الحلي من حديث عبيد الله بن مسعود ، وتخرجه البيهقي (١٠١/١٠) ، ط دار المعرفة . من حديث أبي عبد الله الخزازي .

(٣) حديث : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ... » أخرجه أبو داود (٩١٤/٣) ، ط عزت عبد الحماس ، والترمذي (٢٣٧/٢) ، ط مصطفى الحلي ، من حديث رافع بن ثابت وعلق حديث حسن .

(٤) الرابع جمع السبعة

ينادى على أن النفقة للحمل نفسه والحامل طريق وصول النفقة إليه لأنه يتغذى بذا أمه.<sup>(١)</sup> والمعتمد عند الشافعية وهو الرواية الثابتة عند الحنابلة أن نفقة الحامل تسقط بنشوزها، بناء على أن النفقة لها لا للحمل، لأن لو كانت له لتقدرت بقدر كفايته، ولأنها تجب على المهر والمهر، ولو كانت له لما وجبت على المهر، وإذا كان أصل النفقة لها لا للحمل فتسقط بنشوزها.<sup>(٢)</sup>

وعلى هذا الخلاف بنى الشافعية والحنابلة حكم الحمل من نكاح قاسد أو وطء شبهة، فإذا قيل إن النفقة للحمل فعلى الزوج أو الواطئ، بشبهة النفقة، لأنه ولده فلزمته نفقته، كما سجد الوضع، وإن قيل للحامل لا تجب النفقة على الواطئ، بشبهة ولا على الزوج مدة عدل الشبهة.<sup>(٣)</sup>

١٠ - أما الحامل المتوفى عنها زوجها فتسقط نفقتها بموت الزوج عند جمهور الفقهاء والحنفية والمالكية والشافعية وهو رواية عند الحنابلة، حديث: أنيس للحامل المتوفى عنها زوجها

وضع الحمل، لقوله تعالى: ﴿وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.<sup>(١)</sup> ولأن لقصد من العدة تعريف براءة الرحم، وهي حاصلة بوضع الحمل.<sup>(٢)</sup>

وفي بعض صور العدة خلاف وتقتضي بظن في مصطلح: (عدة).

نفقة الحامل:

٨ - تجب النفقة والسكنى للحامل المطلقة ظلالاً رجعيًا أو نائلاً حتى تضع حملها بذلك بالخلق لنفهاء،<sup>(١)</sup> لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْصِتُوا لَهُنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾.<sup>(٢)</sup>

٩ - وفي وجوب النفقة للحامل الناشئ خلاف بين الفقهاء:

قال المالكية: لا تسقط نفقة الحامل بالنسبة لأن النفقة حيث لم تعمل خاصة لها فتسبب لها بالنشوز، ومع حمله تجب النفقة له والحمل.

وعند سبوط: لنفقة بنشوز الحامل إحدى الروايتين عند الحنابلة وقيل عند الشافعية أيضا

(١) سورة الطلاق: ٤

(٢) ابن عابدين ٦٠٣/١، ٦٠٤-٦٠٥، وجواهر الإكليل ٣٦٤/١.

رحمته الدرر ١٧٤/٢، وحاشية الجبل ١١٤٥/١.

١١٦، والمغني ١٧١/٢، ١٧٢.

(٣) ابن عابدين ٦٠٩/٢، وجواهر الإكليل ٣٦٤/١.

والقليوبي ٩٦/٤، والمغني ٦٠٥/٢، ٦٠٦.

(٤) سورة الطلاق: ٦.

(١) جواهر الإكليل ١٠٦/١، وميزان ٦٥٩/٢، وحاشية

الجبل ٥٠٤/٤، ولغني ٦٠٨/٧، ٦٠٩.

(٢) حاشية القليوبي ٨٠/٢، ٨١، وحاشية الجبل ٨٠٤/٤،

٥٠٥، ولغني ٦٠٨/٧، ٦٠٩.

(٣) المراجع السلفه وشرح اميج بحاشية الجبل ٥٠٤/٢.

وهو ليعتمد عند المالكية). وقال ابن وهب من المالكية: إنها تحل فوضع ثلثي الحمل بناء على نعمة الأقل للأكثر.<sup>(١)</sup>

ونقل ابن عدي بن عيسى عن البحر أنه لو خرج أكثر الولد بنقصي به الفعدة من وجه دون وجه فلا تصح الرجعة... ولا تحل للأزواج أيضاً، لأنه قام مقام الكل في حق انقطاع الرجعة احتياطاً، ولا يقوم مقام الكل في حق حلها للأزواج احتياطاً.<sup>(٢)</sup>

١٣ - وافق الفقهاء على أن الحمل إذا كان نثير أو أكثر لم ينقض عدتها إلا بوضع الآخر لأن الحمل اسم لجميع ما في البطن، وبالعدة شرعت لمعرفة المرأة من الحمل، فإذا علم وجود الثاني أو الثالث فقد تبين وجود الموجب للفعدة، وانتهت المرأة الموجبة لانقضائها.<sup>(٣)</sup> وهذا إذا كان بين وضع الحمل الأول والآخر أقل من سنة الشهر، أما إذا كان بينهما سنة أشهر فأكثر ففيه تفصيل<sup>(٤)</sup> ينظر في مصطلح: (عدة)

نفسه،<sup>(٥)</sup> ولأن الميت إن كان له ميراث انتقل إلى الورثة، فنفقة الحمل نصيبه. وإن لم يكن له ميراث لم يلزم وارث الميت الإنفاق على حمل امرأته كما بعد الولادة.

وفي الرواية الثانية عند الحنابلة، وهو قول بعض الحنفية لها النفقة في جميع المال.<sup>(٦)</sup>

١١ - أما طامل من الزنى فعند القائلين بجزاؤه مكابها إن تزوجها الزاني يحل وطؤها وفا النفقة، وإن تزوجها غيره لا يجوز وطؤها انتفاءً ولا تبيحاً النفقة، لأن النفقة وإن وجبت مع العقد تصحح نكح إذا لم يكن مانع من الدخول من جهتها، وهت يوجد مانع<sup>(٧)</sup>

خروج جميع الحمل :

١٢ - الرخص الذي تنقصي به العدة انفصال جميع الحمل، حتى إذا خرج أكثر الولد لم ينقض العدة، فتصح مراجعتها ولا تحل للأزواج عند جمهور الفقهاء (الحنفية، والشافعية، والحنابلة،

(١) مدار المختار وحاشية ابن عدي بن عيسى عليه ١/٢، ١٠١، وحاشية الشافعي ١/٢، ١٧١، وحاشية القليوبي ١/٢، ١٢-١٤، وحاشية الحمل ١/٢، ٤٤٦، والنهي لابن قدامة ١/٧، ٢٨٠، ٤٧٤

(٢) ابن عدي بن عيسى ١/٢، ١٠٤

(٣) ابن عدي بن عيسى ١/٢، ٦٤، وحاشية الشافعي ١/٢، ٢٧٤، وحاشية

الحمل ١/٢، ٤٤٦، والنهي لابن قدامة ١/٧، ٢٧٥، ٢٧٦

(٤) ينظر في المصطلح

(١) حديث. طبري للحامل التزوي عند زوجها نفقة، أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده ١/٢، ٢٦٠، طهارة المختار (يعني) من حديث حماد بن عيسى. وأعله شمس الحق العظيم آبادي، طاب ثراه.

(٢) ابن عدي بن عيسى ١/٢، ٦٧٠، وحاشية الشافعي ١/٢، ٢٦٥.

(٣) حاشية القليوبي ١/٢، ٨٠، ٨١، والنهي لابن قدامة ١/٧، ٢٧٥

(٤) فتح بقدر ١/٢، ٢٨١



مریضة مرض الموت، يتخذ تبرعها بما لا يزيد عن الثلث، كالوصية. إلى غير ذلك من أحكام مرض الموت. (١)

ونظر التفصيل في بحث: (مرض الموت).

استيفاء الخلود من الحامل :

١٦ - اتفق الفقهاء على أنه لا يقام الحد على حامل حتى تضع، سواء أكان الحمل من زنى أم غيره، فلا تقتل إذا ارتدت، ولا ترجم إذا زنت، ولا تقطع إذا سرفت، ولا تجلد إذا قدفت أو شربت حتى تضع حملها، لما روي عن بريدة رضي الله عنه أن امرأة من بني غامد قالت: يا رسول الله، صهرني، قال وماذا؟ قالت: إنها حبلى من زنى. قال: أنت؟ قالت: نعم، فقال لها: ارجعي حتى تضعي ما في بطنك، قال: فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعت، قال: فأني أنسي ﷺ فقال: إذا لا ترجعها ونزع ولدها صغرا ليس له من تبرعها. أقام رجل من الأنصار فقال: زني إرضاعه يا نبي الله، قال: فرجها. (٢)

ولأن في إقامة الحد عليها في حال حملها إتلافًا لمعصوم، ولا سبيل إليه، وسواء أكان الحد رجما

أم غيره، لأنه لا يؤمن تلف الولد من سراية لفسرب وانقطع، ووبسها سري إلى نفس المضروب والمقطوع، فيفوت الولد بفواته. (٣)

فإذا وضعت الولد، فإن كان الحد رجما لا يؤخر عن الحد الحنفية والمالكية إلا إذا لم يوجد من يرضعه أو يتكفل برضاعه، وقال الشافعية والحنابلة: لا تحد حتى تسفه النبا، وهو اللبن أول النساج لا حنجاج الولد إليه غالباً. أما إذا لم يوجد من يرضعه أو يتكفل برضاعه تركت حتى تنظمه باتفاق الفقهاء. (٤)

وإن كان الحد جلداً، فإذا وضعت الولد وانقطع الفلاس وكانت قوية يؤمن ثقلها أقبح عليها الحد، وإن كانت في نفسها أضعف تخاف عليها الشلف لم يقم عليها الحد حتى تظهر وتغوى، فيستوفى الحد على وجه الكمال من غير خوف فواته وهذا عند جمهور الفقهاء: (الحنفية والشافعية وهو المعتمد عند الحنابلة) لما ورد في حديث أبي بكر: «إن المرأة انطلقت فولدت غلاماً، فجهلت به أنسي ﷺ فقال لها: انطلقني فتظهرني من الدم». (٥)

(١) ابن عابدين ٣/ ١٢٨، ومرواه الجليل مع الشايع والإكليل ٩/ ٢٥٢، رجواهر الإكليل ٣/ ٢٦٢، وحاشية الطبري ٤/ ١٢٤، ١٢٥، وروضة الطالبين ٩/ ٢٦٦، والمعني لابن قدامة ٨/ ١٧٢.

(٢) الرابح شعبة.

(٣) حديث: «إن المرأة انطلقت...» سبق تحريمه بهذا المعنى

فدا ١٦٦.

(٤) ابن عابدين ٢/ ٥٦١ - ٥٦٢، والمراجع السابقة.

(٥) حديث: «الدرا من بني غامد...» أخرجه مسلم.

(٦) ١٢٦١/ ٤ - ١٢٦٣ - ط عيسى اعني، من حديث

بريدة

والتعزير بالجالد ونحوه حكمه حكم الحمل  
جلداً من حيث التأخير وعدمه<sup>(١)</sup>  
ويعتبر قولها إن ادعت الحمل عند جمهور  
الفقهاء لقبول النبي ﷺ قول العامدة.  
وقال المالكية: لا يقبل قولها بمجرد دعواها،  
بل بظهور أمارات الحمل. ومثل الحدود، حكم  
القصاص في النفس والأضراف<sup>(٢)</sup>. (ز: حد،  
نصاص).

#### الاعتداء على الحامل :

١٧ - الاعتداء على الحامل بالضرب وغيره  
حرمة كالاعتداء على أي إنسان ينظر حكمه  
في مصطلح: (جنابة) فإذا نسب الاعتداء في  
سقوط الجنين مبتدئاً بغيره نفاقاً، لما روي عن أبي  
هريرة قال: قال رسول الله ﷺ في حنين امرأة  
من بني الحياض سقط مبتدئاً بغيره: عبد أو أمة. ثم  
إن المرأة التي قضى عليها بالفرقة توفيت. ففرض  
رسول الله ﷺ بأن ميراثها لبيها وزوجها. وأن  
العقل على عصبتيها<sup>(٣)</sup>.

(١) ابن عابدين ١/٢، ١٤٨/٢، وكشاف النباغ ١/٩، والعلويع ١٨٣/١، والعمري ١٧٢/٨.

(٢) المص مع السابقة، وابن عابدين ١٣/٢، وجوه الإكليل ١٦٣/٦، وسواحه الجلب مع التاج والإكليل ١٦٣/٦.

والعلويع ١٢٤/٤.

(٣) حديث، انقض رسول الله ﷺ في جنين امرأة...  
أمر به مسلم ١٣/٩، طحطاوي ١٣/٩، من حديث  
أبي هريرة.

وتعتب الغرة أيضاً إذ أسقطت الحامل بدواء أو  
لعن كضرب بطنها مثلاً، والغرة عند أو أمة  
قيمتها نصف عشرة دية لم الجنين. تحب على  
عاقبة الجناني عند جمهور الفقهاء، خلافاً  
للحنابلة ومن معهم إذا كان الاعتداء عمداً  
حيث يقولون بوجودها في مال الجنين. (ز: غرة).

١٨ - وإذا أُلقت به حياً حياً عقوبة بأن استهل  
هناك مثلاً ثم مات بسبب الاعتداء فدية كاملة  
وكفارة إثمها، إذا كان الاعتداء خطأ، وكذلك  
إذا كان عمداً عند جمهور الفقهاء: (الحنفية  
والشافعية والحنابلة ويعود رواية عند المالكية).

وفي رواية أخرى عند المالكية يجب فيه  
القصاص إذا كان عمداً<sup>(١)</sup>، وتفصيله في  
مصطلحات: (إجهاد، جنين، غرة).

#### موت الحامل وفي بطنها جنين حي :

١٩ - صرح الحنفية والشافعية - وهم قول  
سحنون وابن نونس من المالكية - بأن الحامل إذا  
ماتت وفي بطنها جنين حي شق بطنها ويخرج  
ولدها، لأنه استبقاء حي يؤثام جزء من  
الميت، فأنجب ما إذا اضطرر إلى أكل جزء من

(١) ابن عابدين ١/٥، ٤٧٧، وسابقة الفيلسوف  
١٥٩/٤، وجواهر الإكليل ١٦٧/٧، وأبو  
الطالب ٤/٤، وبدلية العتيد ١٥٧/٤، والعمري لابن  
قدامة ١٧/٢٩٩، ٣٠٠، ٤١١، ٤١٥.

واتفق الفقهاء على أنه إن قتر على إخراجها بحيلة غير شئ البطن، كأن يسطو عليه القوالب فيخرجه فعل.

أما إن مات الولد في بطنها وهي حية جاز قطع الجنين لإتقاذ حياة الأم بلا خلاف<sup>(١)</sup> (ر). إجهاض).

### فصل وتكفين الحامل

٢٠ - إن ماتت امرأة كافرة وهي حامل من مسلم فقد صرح الحنفية والشافعية بجواز أن يقسها ويكفنها المسلم، والحكم عند الشافعية في جواز الغسل شامل لسائر الكفار.

وذهب المالكية والحنابلة إلى أنه لا يجوز للمسلم تغسيل وتكفين الكافر ولو كان ذمياً، لأن الغسل تعظيم للميت وتطهير له، والكافر لا يستحق ذلك، ولم يشر في كلامهم على استثناء الحامل إذا ماتت وفي بطنها جنين من مسلم.

وفهم من كلام المالكية عدم الجواز مطلقاً، حيث قالوا: بعدم حرمة جنين الحامل حتى يؤخذ صارخاً.

هذا - ولا يجوز الصلاة عليها ولا اندعاء لها باتفاق الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

(١) للرايغ السابعة (للجنة).

(٢) البدائع ٣٠٣/١، وصواعق الإكليل ١١٦/١، ١١٧/١.

الميت، وأحياء نفس أولى من صيانة ميت، ولأنه يجوز شق بطن الميت لإخراج ما في الغير منه، فلا بداء الحي أولى<sup>(١)</sup>.

والذهب عند الحنابلة وهو المعتمد عند المالكية أنه لا يفرطن حمل عن جنين، ولو روي خروجها حياً، لأن هذا الولد لا يعيش عادة ولا يتحقق أن يجب، فلا يجوز هناك حرمة متيقنة لأمر موهوم<sup>(٢)</sup>، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: وكسر عظم الميت ككسر عظم الحي<sup>(٣)</sup>.

وفصل النووي في المجموع فقال: إن روي حياة الجنين وجب شق بطنها وإخراجها، وذلك بأن يكون له ستة أشهر فأكثر، فإن لم ترج حياته فتلاثة أوجه: أحدها لا تنشق لكنها لا تدفن حتى يموت الجنين<sup>(٤)</sup>.

(١) رد المحتار على شرح المختار ٦٠٣/١، وحاشية الدرر المنثور ١١٥/١، والفتاوى للشيخ ٢٢٩/١، والفتاوى للشيخ ١١٧/١، وحاشية الدرر المنثور ١١٧/١، والفتاوى لابن خزيمة ٥٥١/٢.

(٢) حديث: وكسر عظم الميت ككسر عظم الحي... وأخرجه أحمد ١٠٥/١، ط المكتب الإسلامي، وأبو داود ٥٤٣/٢، ط طحوت جريد السعدي، وابن ماجه ١٦٦/١، ط طحوت الحسيني، من حديث عائشة رضي الله عنها. قال ابن حجر: حسنه ابن القطان. وذكر القسيري (في ابن دقيق العيد) أنه على شرط مسلم. أخرجه الشيخ المفيد ٥٤٣/٢، ط شركة المطبعة الفنية.

(٣) المجموع للنووي ٣٠٩/٥، ونهاية المحتاج ٣٩/٢، ملحوظة: المصنف في هذه المسألة قول ثلاث الأئمة، فإن قلب على الظن أن الجنين يجب أن يخرج إخراجاً بشراً البطن، بل يجب

ودفن الحامل : ونقل عن الحنفية قول : يدفنها في مقابر

المسلمين ترجيحاً جانب الولد <sup>(١)</sup> ويجعل ظهرها إلى القبلة على جانبها الأيسر ليكون وجه الجنين إلى القبلة على جانبها الأيمن ، قالوا : لأن وجه الجنين إلى ظهرها <sup>(٢)</sup>

ثانياً : هل الحيوان :

الخلل من الحيوان فما بعض الأحكام ذكرها الفقهاء في ساحت التذكية ، ولزكاة ، والأضحية والبيع . وفيما يلي مجملها .

أ - في التذكية :

٢٢ - إذا ذبح حيوان ووجد في بطنه جنين فإن كان غير كامل الخلقة فلا يحل ، وكذلك إن كان ميتاً ويعلم أن موته كان قبل تذكية أمه بلا خلاف .

وإن خرج حياً جنة مستظرة لا يحل إلا بالتذكية اتفاقاً ، لأنه نفس مستقلة فلا بد من ذكاتها .

أما إن خرج بعد تذكية الحامل من غير أن يعلم موته قبل التذكية ، وغلب على الظن أن موته بسبب تذكية أمه فجمهور الفقهاء ( المالكية والشافعية والحنابلة والصحاحيان من الحنفية ) على أنه يحل أكله ، لقوله ﷺ : وذكاة

٢١ - إذا ماتت الحامل وفي بطنها جنين حي يؤجل دفنها باتفاق الفقهاء ، حتى يخرج ولدها بشرط البطل أو سحيلة إن رجي خروجه حياً أو يتيقن موته ، على التفصيل السابق <sup>(٣)</sup>

وصرح بعض الفقهاء من الشافعية بتأخير دفنها ولو تغيرت لثلاً يدفن الحامل حياً <sup>(٤)</sup>

والأصل أن الميت يدفن في مقابر المسلمين إذا كان مسلماً ، وفي مقابر الكفار إذا كان كافراً ، ولهذا صرح المالكية . وهو قول عند الحنفية - بأن الحامل الكافرة تدفن في مقبرة الكفار ولو كان في بطنها جنين من مسلم بشبهة ، أو نكاح كندية ، أو مجوسية أسلم زوجها ، وذلك لعدم حرمة جنينها حتى يولد صارحاً .

وقال الشافعية والحنابلة - وهو قول وثالث من الأسفح - : تدفن بين مقابر المسلمين والكفار ، لأنها كافرة لا تدفن في مقبرة المسلم . إن فنانها بعد أمها ، ولا في مقبرة الكفار ، لأن ولدها مسلم فيتأذى بعد أبيهم <sup>(٥)</sup>

١ - وحاشية السنوني مع الترحيم الكبير ١٦٦/١ ، ١٢٧ ، ٢٢٠ . والجسور للنووي ١١١/٥ ، ١٥٣ ، وكشاف الفلاح ١٢٦/٢

(١) ابن عابدين ٦٠٢/١ ، والمواظع للدواب ٢٥١/١ ، ومبایة شحات ٣٩/٣ . والمغني لابن قدامة ٥٥١/٢

(٢) مبداء المحتاج رسالة الشرح على ٣٩/٣

(٣) الباقع ٢٠٢/١ ، وحاشية الجمل ١٩٩/٢ ، والمغني ٥٦٢/٢

(١) البدائع ٣٠٣/١

(٢) المراسع لسابقة



ولم يذكر جمهور الفقهاء الحمل عيباً في الأضحية، بخلاف كشافه، حيث صرحوا بعدم إحرائها في الأضحية، لأن الحمل يفسد الخوف ويصير اللحم رديئاً.<sup>(١)</sup> (وزكاة، الضحية).

#### ج - في البيع :

٢٤ - يجوز بيع الحمل مع جنبه صفقة واحدة، ولا يجوز استثناء الحمل في البيع أو ذكره لمن سئل فلجين في العقد، وهذا باتفاق الفقهاء، لأن من شروط عقد البيع أن يكون المعقود عليه موجوداً حين العقد، فلا يجوز بيع المضامين والملاحق، أي ما في أصلاب الفصول وما في أرحام الأنعام والحمل من الاجنة. وكذلك لا يجوز بيع حبس الحملة أي شجاج النجاج،<sup>(٢)</sup> لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ نهى عن بيع المضامين والملاحق وحمل الحملة.<sup>(٣)</sup>

الجنين ذكاة أمه.<sup>(٤)</sup> ولأن الجنين متصل بها اتصال خلقة يتخفى بقذاتها، ويبيع ببيعها. فتكون ذكاته بذكاتها كأعضائها.<sup>(٥)</sup>

وقال أبو حنيفة: لا يحمل حتى يخرج حياً فيذكي، لأنه حيوان يفرد بحياته، فلا يذكي بذكاة غيره كما بعد الوضع.<sup>(٦)</sup>

وتفصيله في مصطلحي : (أطعمة، وتذكية).

#### ب - في الزكاة والأضحية :

٢٣ - ليس للساعي أن يأخذ الحامل في ذكاة الحيوان، لقول عمر رضي الله عنه : لا تؤخذ الرمي ولا الماخض ولا الأمولة<sup>(٧)</sup> والماخض هي الحامل. وإن نطوع رب المال بإخراجها جاز أخذها. وله ثواب الفضل، وهذا باتفاق الفقهاء.<sup>(٨)</sup>

(١) حديث: ذكاة جنين ذكاة أمه، أخرجه أبو داود ٢٥٣/٣.

- ط هرت عبيد السحاصي، والهاكم ١١٤/٤ - ط در

الكتساب (عربي)، من حديث جابر بن عبد الله. وقال

(حديث صحيح على شرط مسلم).

(٢) ابن عابدين ١٩٢/٥، وصواعق الإكليل ٢١٦/١.

وصواعق الجليل ٢١٧/٣، وعائشة الجليل ٢٧٠/٥.

والقليوبي ٢٦٢/١، وكشاف النجاج ٢٠٩/٦. والفقي

٥٧٩/٨.

(٣) لمر المختار وعائشة ابن عابدين ١٩٣/٥.

(٤) الرمي التي وصفت وهي ترمي ولدها. وتلقف الحامل

التي قد حان ولادها.

(٥) المجموع ٣٢٦/١ - ٤٧٨، والفقي ٦٠١/٢.

(١) المجموع ٥٦٦/٥ - ٥٦٨.

(٢) فتح القدير ٥٠/٦، والذائع ٢٣٨/٥، وحاشية الدسوقي

٥٧/٢، وحاشية الجليل ٧١/٢، ونقطة ١٥٧/٢.

والفقي لأن نقطة ٢٧٦/١.

(٣) حديث: نهى عن بيع الصلدين... أخرجه الطبراني في

المعجم الكبير (١١/١١) - ط الوطن العربي. والبراز

(١٧/٨٧، ط مؤسسة الرسالة). من حديث ابن عباس.

وأخرجه مالك في الموطأ (١٦/٦٤) - ط عيسى الحلبي.

مرسلًا عن سعيد بن المسيب. وقال ابن حبيب أخرجه

عبد البراق من ابن عمر بإسناد قوي. محمد تلخيص أخير

(٢/١٦ - ط شركة الطباعة لمنية).

## حباء

## حبس

انظر: مهر، حلوان.

التعريف :

١ - الحبس في اللغة: المنع والإسك، مصدر حبس. ويطلق على الموضع، وجمعه حبوس (يقسم الحاء). ويقال للرجل: محبوس وحبيس، وللجماعة: محبوسون وحُبُس (مضنون)، وللمرأة: حبيسة؛ وللجمع: حباث، ولئن يقع منه الحبس: حابس. <sup>(١)</sup>

## حب

انظر: محبة.

أما في الاصطلاح فالحبس هو: تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه <sup>(٢)</sup> والخروج إلى أشغاله ومهامه الدينية والاجتماعية. <sup>(٣)</sup> وليس من لوازمه الجعل في بيان خاص معد لذلك، بل التريظ بالشجرة حبس، والجعل في البيت أو المسجد حبس. <sup>(٤)</sup> وقد أورد الأحكام



(١) الصحاح، والفهرست المعيد، والمصباح الثمر مائة: (حبس)

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٥/٣٩٨، والطريق للحكمة لابن القيم ص ١٠٦

(٣) يقطع الصنائع للكنشاني ١٧/١٧٤

(٤) الموضعين للشيخ من الفتاوى والفرق.

الجاهل<sup>(١)</sup> والمراد من الحجر تمرير التصرف لا تمرير الشخص الذي يقصد حبسه.

ب- المحصر :

٥ - المحصر (يفتح فكون) : المنع والحبس<sup>(٢)</sup> ومنه قوله تعالى : ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾<sup>(٣)</sup> أي سجنًا وحبسًا<sup>(٤)</sup> واستعمل الفقهاء الإحصار في المنع عن المضي في أفعال الخج ، سواء أكان من العدو ، أم بالحبس ، أم بالمرض<sup>(٥)</sup>.

ويجتمع المحصر والحبس في أنه يراد بهما المنع . . . ويفترق المحصر عن الحبس في أن المحصر قد يكون غير متمكن منه بخلاف الحبوس<sup>(٦)</sup> فالصلة بينهما العموم والخصوص.

ج- الوقف :

٦ - السوقف : الحبس ، وجمعه أوقاف ووقف وجمع الحبس هنا أحياس وحبس

المسلمون فبينة خاصة للحبس وعدوا ذلك من المصالح المرسل<sup>(٧)</sup>.

٢ - وبمعنى الحبس السجن يفتح السين مصدر سجن . أما بكسر السين فهو مكان الحبس ، والجمع سجون . وفي التنزيل العزيز : ﴿قَالَ رَبِّ لَسَجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾<sup>(٨)</sup> قرئ به بفتح السين على المصدر ، وبكسرها على المكان ، والأشهر أنكسر<sup>(٩)</sup>.

٣ - وبمعنى الحبس أيضا الاعتقال . يقال اعتقلت الرجل حسبه ، واعتقل لسنة إذا حس من الكلام<sup>(١٠)</sup>.

الألفاظ ذات الصلة :

أ- الحجر :

٤ - الحجر ( يفتح فسكون ) : المنع<sup>(١١)</sup> . إلا أن الفقهاء يربطون به : المنع من التصرفات المالية كالحجر على نفسه<sup>(١٢)</sup> أو القولية كالحجر على المفتي المأجور . أو العمدية كالحجر على الطبيب

١١- نصرة المصالح لابن فرحون ١/٢٥٠ ، وبيل الأوطار ٣١٦/٨

١٢- سورة يوسف/ ٢٣

١٣- لسان العرب ، والقاموس المحيط طائفة (سجن) ، وتفسير مطهر ١/٢٢ ، ١٢٥ ، وزاد المسير لابن الجوزي ١/٢٢٠

١٤- المصباح الميرمادة (مجلد)

١٥- المقاموس المحيط طائفة (سجن)

١٦- لسان المطالب للأصمعي ١/٢٠٤

١٧- حاشية ابن عابدين ١/١٤٧

١٨- المصباح الميرمادة (مجلد)

١٩- سورة الإسراء ٨

٢٠- تفسير الطبري ١٤/١٤٤ ، وتفسير الثوري ١/٢٢٦

٢١- الترمذيات للحريزي ص ١٢ ، وفتح القدير لابن الهمام ٢/٢٩٦

٢٢- القروقي في اللبنة للمصري ص ١٠٧

فيه إيداء أهلها، وهوليس فيها من الأرض بل من بعضاء الله تعالى يقول: ﴿من الأرض﴾<sup>(١)</sup> فلم يبق إلا الحبس، لأن المحبوس في حقيقته بمنزلة المخرج من الدنيا. وقد أشد في هذا المعنى:

خرجنا من الدنيا ونحن من أهلها  
فليسنا من الأموات فيها ولا الأحياء  
إذا جاءنا السجان يوماً لحاجة  
عجبنا وقتنا: جاء هذا من الدنيا  
وهذا عمل عمر رضي الله عنه حين حبس رجلاً وقال: أحبه حتى أعظم منه الثوبة ولا أتعبه إلى بلد يؤذيهم.<sup>(٢)</sup>

مشروعية الحبس:

٨ - اتفق الفقهاء على مشروعية الحبس لتصويص والوقائع الواردة في ذلك، وإن كان قد نقل عن بعضهم أن النبي ﷺ لم يسجن أحداً،<sup>(٣)</sup> واستدل المثبتون بقوله تعالى:

(بضمين).<sup>(١)</sup> وبعضهم يسكن الياء على لغة.<sup>(٢)</sup> وهو عند جمهور الفقهاء: حبس لعين على حكم منك الله تعالى، والتصلق بالشفعة على جهة من جهات التمس ابتداءً لوائتها. فالعرف بين الحبس والوقف أن الحبس يكون في الأشخاص والوقف يكون في الأعيان.<sup>(٣)</sup>

د - النفي:

٧ - النفي في اللغة: التغريب والظرد والإبعاد.<sup>(١)</sup>

يرى المالكية والشافعية والمخالطة أن المراد بالنفي في قوله تعالى: ﴿أو ينقروا من الأرض﴾<sup>(٢)</sup> انقشريد من الأمصار والبلاد، فلا يترك قطاع الطرق ليأووا إلى بلد، لأن النفي من الأرض هو الظرد بحسب المشهور في لغة العرب.<sup>(٣)</sup>

وقال الحنفية وجماعة من الشافعية والمخالطة وابن العربي من المالكية: إن المراد به الحبس، لأن النفي من جميع الأرض محال، وإلى بلد آخر

(١) الصحاح مادة (وقف)، ولا حبس.

(٢) كفاية الطالب لأبي الحسن ٢/٢١٧، والقوانين العرفية لابن حزم ص ٢٤٣.

(٣) حواشر الإكمال للأبي ٢/٢٠٤.

(٤) الصحاح والصحاح مادة (نص) ولا غرب.

(٥) سورة المائدة ٣٣.

(٦) الشرح الكبير مع حاشية العسوي ١/٣٤٩، والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٢، والملي لابن قدامة ٨/٢٩١.

وتفسير قطري ٢/٢١٩.

(١) سورة المائدة ٣٣.

(٢) أحكام القرآن للجصاص ١/١٢٢، واليسوط للبرغسي ٢٠/٨٨، ومنهاج الطالبين للبورني ج ١ ص ٢٤١.

(٣) ١٩/٢٠٠، والإختصاص للسرطاوي ١٠/٢٩٨، والبحر الزخاوي للسرطاوي ٥/١٩٩، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/٥٩٨.

(٤) رروح الفتاوى للأوسمي ١/١١٠، وتفسير القرطبي ١٣/١٥٣.

(٥) مقضية رسول الله ﷺ لابن قدامه ص ١١، ونصرة المحاكم لابن قدامه ص ٢١٩.

منسوخة، وإلى مشروعية الأسر ذهب الفقهاء. <sup>(١)</sup> بل إن الأسير يسمى مسجوناً.

وفي آية أخرى: ﴿حتى إذا اتختمتوهم فسدوا الوثاق﴾ <sup>(٢)</sup> وهي محكمة غير منسوخة عند المحققين، وفيها الأمر بتقييد الأسير، <sup>(٣)</sup> وهو في الحقيقة محبوس ومسجون.

٩ - مما يدل على مشروعية الحبس في السنة حديث: «لِيُؤْتِيَ الْمَوَاجِدَ بِحُلٍّ عَرْضِهِ وَعَقْرِيَّتِهِ» <sup>(٤)</sup> ويقصد بحل العرض: إغلاظ القبول والشكايمة، وبالعقوبة: الحبس. وهذا قول جماعة من فقهاء السلف منهم: سفيان ووكيع وابن المبارك وزيد بن علي. <sup>(٥)</sup>

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ، وَقَتْلَهُ الْآخَرَ، فَقَتَلَ الَّذِي قَتَلَ

﴿وَالْإِسْلَامِي بِاتِّبَاعِ الْفَاحِشَةِ مِنْ نَسَائِكُمْ فَاسْتَهْدُوا عَنْهُمْ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا قَامَ كَوْنُهُمْ فِي الْيَمُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ مِثْلًا﴾ <sup>(٦)</sup>

وللعلماء أقوال في نسخ هذه الآية منها: إن الخمس نسخ في الزمن فقط بالجلد والرجم وبقي مشروعا في غير ذلك <sup>(٧)</sup>

واستدلوا أيضا بقوله تعالى: ﴿وَارْبَعُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ <sup>(٨)</sup>.

ويقوله أيضا: ﴿تَجْبِسُونَهَا مِنْ بَعْدِ الْفَلَاحَةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ <sup>(٩)</sup> فقول هذه الآية إرشاد إلى حبس من توجب عليه الحق حتى يؤديه. <sup>(١٠)</sup> والآية غير منسوخة لعمل أبي موسى الأشعري بها في الكوفة زمن إمارته <sup>(١١)</sup> وفي الحبس جاء قوله نه إلى: ﴿وَيُخَدِّدُوهُمْ وَاحْتَصِرُوهُمْ﴾ <sup>(١٢)</sup> وتقديم قريباً أن المختصر هو الحبس، والآية ليست

(١) الأحكام لابن العربي ١/ ٨٩٠، وعمر بن الخطاب ١١٩/ ٢٨١، وفتاوى ٢٨/ ٢٨١، وجامع الصالح ١١٩/ ٢٨١.

والطبري لابن خزيمة ٣٧٦/ ٨.

(٢) سورة محمد ٥١.

(٣) الأحكام لابن العربي ١/ ٨٩٩، ونصير ابن كثير ١٧٣/ ٤.

(٤) حديث: «لِيُؤْتِيَ الْمَوَاجِدَ بِحُلٍّ عَرْضِهِ وَعَقْرِيَّتِهِ» أخرجه ابن ماجه ١/ ٨٦٦، ط. الحلبي، من حديث عمرو بن الشريد، وحسنه ابن سيرين في الصحيح ٥/ ٦٢، ط. السلفية، واطلغ الماظة.

(٥) فتح الباري ١/ ٦٢، ودراسة الجته ١/ ٢٨٥، ونصير المرحلي ١/ ٣٦٠، ونيل الأوطار ١/ ٣٦٩، وسبل السلام ٥٥٣، وجامع الأصول ١/ ١٥٥.

(٦) سورة النساء ١٥٤، وانظر التراتيب ١/ ٢٠٢، ودرية للكتاني ٢٨٦/ ١، والاختيارات للبعلي ٢٩٥.

(٧) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٣٥٧، والمبسوط للبرقي ١٠٨/ ٨٨، وأحكام القرآن لمصطفى ١/ ١٠٦، والكشاف لمرحشي ١/ ٣٨٦، والاختيارات للبعلي ٢٩٥.

(٨) الله المختار للمصطفى ٢٧٦/ ٥، وفتح القدير ٤٧١/ ٥.

(٩) سورة التكاثر ١٠٦.

(١٠) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٧١٦، ولفظ الحق المكتبة ١٩٠.

(١١) نصير الحازن ٢/ ٧١، ولفظ الحق المكتبة ١٨٦.

(١٢) سورة التوبة ٥.

١٠ - وأجمع الصحابة ومن بعدهم على مشروعية الحبس ، وقد حبس الخلفاء الراشدون وابن الزبير والخلفاء والمتنضاة من بعدهم في جميع الأعصار والأصوار من غير إنكار ، فكان ذلك إجماعاً .<sup>(١)</sup>

١١ - وتدعو الحاجة - عقلاً - إلى إقرار الحبس ، للكشف عن المتهم . ولكف أهل الجرائم المنتهكين للمحارم ، الذين يسعون في الأرض فساداً ويمتادون ذلك ، ويعرف منهم ، ولم يرتكبوا ما يوجب الحد والفصاص .<sup>(٢)</sup>

### أنواع الحبس :

١٢ - ينقسم الحبس بحسب كلام الفقهاء إلى ما كان بقصد العقوبة ، وإلى ما كان بقصد الاستيثاق .<sup>(٣)</sup>

- العلمى بالقتل من حيث هراقل بن مالك مرسلاً وإسناده ضعف لإرساله .

(١) البسيط ٨٨/٢٠ - ٩١ ، وزاد المعاد ٧٤/٢ ، وقع لياري ٧٩/٥ ، ٤١٤/٧ ، ونيل الأوطار ٨/٢١٢ ، ٨/٣١٦ ، والرقب الإدارية ٢٩٤/١ ، والأفضة لابن فرج ص ١١ ، وقع التقدير ٤٧١/٥ ، وحاشية ابن عابدين ٣٧٦/٥ ، ونصرة الخدم ٣١٧/٢ ، والبحر الرخا ١٣٨/٢٠

(٢) انظر المحكمه ص ١٠٢ - ١٠٤ ، ونيل الأوطار ٨/٣٦٦ ، وتفسير القرطبي ٢٤٩/١

(٣) تبصرة الحكام ١٠٧/١ ، والفروق الفكر ابيسي ٢٨٦/١ ، وبدائع الصنائع ٦٥/٢٧

ويحبس الذي لمكده .<sup>(٤)</sup> وينحو ، قضى على رضي الله عنه حين أمر بقتل أنفائل وحبس المسك في السجن حتى يموت .<sup>(٥)</sup> ويعرف هذا بالقتل صراي الحبس حتى الموت ، وبه عمل النبي ﷺ حين أمر بقتل القتال وصبر الصابر .<sup>(٦)</sup>

وروي أن النبي ﷺ حبس رجلاً في نمة ،<sup>(٧)</sup> وفيه مشروعية الحبس وثوبتهمة .

وروي أن النبي ﷺ حبس أحد رجلين من غفار أنها بسرقة بعيرين ، وقال للآخر : اذهب فالتبس ، فذهب وعاد بها .<sup>(٨)</sup>

(١) حديث : هذا أسك الرجل الرجل ونخله الآخر . . . أخرجه الدارقطني (٣/١١٠) ط دار المعائن ، والبيهقي (٨/٥٠) ط دائرة المعارف العثمانية من حديث عبد بن مسر .

ونقل البيهقي : هذا خبر محفوظ ، وقد قبل عن [سباخيل بن أمية عن سبعة عن النبي عن رسول الله ﷺ] ، وهي قروية المذكورة نزلها في هذا البحث (٢) النصف ليد الرزق ٩/٤٨ - الطرق المحكمه ص ٥١ ، والمجلد لابن حزم ١٠/٤١٢

(٣) حديث : وأمر بقتل القتال وصبر الصابر أخرجه الدارقطني (٣/١١٠) ط دار المعائن ، والبيهقي (٨/٥٠) ط دائرة المعارف العثمانية من حديث [سباخيل بن أمية مرسلاً .

(٤) حديث : حبس رجلاً في نمة ، أخرجه أبو داود (١٠/٢٧) - لم يكن عزت عبيد دهمس ، والترمذي (٤١/٢٨) ط الحلبي من حديث معاوية بن حيلة الشيربي ، وحسن الترمذي

(٥) حديث : اذهب فالتبس ، فذهب وعاد بها أخرجه عبد الرزاق في النصف (١٠/٢١٦) - ٢١٧ ط الحبس

١٥ - ومن أمثلة الجمع بين الحبس والقصاص :

حبس من جرح غيره جراحة لا يستطاع في مثلها فصاص ، والحكم عليه بالأرض (التعويض) بدلا منه .<sup>(١)</sup>

١٦ - ومن أمثلة الجمع بين الحبس والكفارة : حبس القاضي من ظلم زوجته حتى يكفر عن ظهاره دفعا للضرر عن الزوجة . وحبس المعتنع من أداء الكفارات عامة حتى يؤديها في أحد فوقي الشامية .<sup>(٢)</sup>

١٧ - وقرر الفقهاء مشروعية الجمع بين الحبس تعزيرا وبين غيره من أنواع التعزير ، ومن ذلك : تعذيب السفهاء والفسدين في سجونهم . وحبس من طلق في الخيض وضربه في سجنه حتى يرجع زوجته عند المائكة . وضرب المحبوس المعتنع من أداء الحقوق الساجية . وحلق رأس شاهد الزور وحبسه . وحبس القاتل عمدا - إذا عفي عنه - مع جلده مائة . وقد فوض الشرع الحاكم في جمع الحبس مع عقوبات أخرى لأن أحوال الناس في الانجرار مختلفة .<sup>(٣)</sup>

الحبس بقصد العقوبة والتعزير وموجباته :

١٣ - الحبس بقصد العقوبة يكون في الأفعال والجرائم التي لم ينسج فيها الحدود ، سواء أكان فيها حق لله تعالى أم كان فيها حق الأدمي ، والأصل في هذا أن الحبس قرع من التعزير .

وذكر القرني المالكي وابن عبد السلام الشافعي بوضع قواعد يشرع فيها الحبس ، منها خص يشرع فيها الحبس تعزيرا وهي : حبس المعتنع من دفع الحق لإلجاء إليه ، وحبس الجاني ودعا عن المعاصي ، وحبس المعتنع من التصرف السواحب الذي لا تدخله النيابة كحبس من أسلم على اثنين حتى يختار أحدهما ، وحبس من أقصر بمجهول وامتنع من تعيينه ، وحبس المعتنع من حق الله تعالى الذي لا تدخله النيابة كالصلاة والصوم .<sup>(٤)</sup>

جمع الحبس تعزيرا مع عقوبات أخرى :

١٤ - ذهب الفقهاء إلى جواز جمع الحبس تعزيرا مع غيره من عقوبات . وذكرنا أمثلة لجمعه مع الحد من مثل : جلد الزاني البكر مائة حدا وحبسه سنة تعزيرا للمصلحة . وعند المالكية : حبسه سنة متفيا .<sup>(٥)</sup>

- المساج ١٨٦/٤ - ٢٠٥ . وحاشية الرميل على أسنى المطالب ٣٠٦/٤ ، والاعتبار ٩٢/٤ ، وحاشية المنهي للكرمي ٣١٦/٣ ، وبصرى المحاكم ٦٠٠/٤ ، ونيل الأوطار ٩٥/٢

(١) انخراج ص ١٦٣ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٦٢٥/٢  
(٢) حاشية ابن خالدين ١٦٩/٢ ، والأشبه للسيوطي ص ٤٩١  
(٣) حاشية ابن خالدين ٦٢/٤ - ٦٦/٥ ، وحاشية السيوطي ٣٥٥/٤ ، ٣٦٢ ، ولشلي لابن خلدون ٣٢٥ - ٣٢٨ .

(٤) الأحكام السلطانية للبرقي ص ٢٣٩ ، والسياسة الشرعية لابن تيمية ص ١١١ - ١١٣ ، وجواهر الإكليل للأبي ٣٩٦/٢ ، والفرق ٧٩/٤ . وحاشية الرميل على أسنى المطالب ٣٠٦/٤  
(٥) السمع المختار وحاشيته ١٤/٤ ، وشرح المعلل على -

مدة الحبس تعزيراً : والمثاقبة ثلاثة أقوال : أحدها للزيري ،

١٨ - لمدة الحبس يقصد التعزير حد أدنى وحد أعلى بحسب حال الجاني وجريته :

#### أ - أقل المدة :

١٩ - في كلام بعض المثاقبة أن أقل مدة الحبس يحصل حتى باخيس عن حضور صلاة الجمعة . وقال آخرون : أقل مدة الحبس تعزيراً يوم واحد .<sup>(١)</sup> ويقصد به تعويق النحبوس عن التصرف بنفسه ليضجر ويضجره ، لأن بعض الناس يثر بحبس يوم فيختم .<sup>(٢)</sup>

#### ب - أكثر المدة :

٢٠ - جمهور الفقهاء (الخنفية والمالكية والحنابلة) لم يقدروا حداً أعلى للحبس بقصد التعزير ، وفوضوا ذلك إلى القاضي ، فيحكم بما يراه مناسب لحال الجاني ، لأن التعزير - والحبس فرع منه - مبني على ذلك ، فيجوز للقاضي استدامة حبس من تكررت جرائمه وأصحاب الجرائم الخطيرة .

(١) ندر المختار ١/٤٨١ و ٥/٣٨٩ . وحاشية ابن عابدين

١/٦٧ و ١/٧٦ ، ونهرا الحكم ٢/١٤٨ و ٣٣٠ ، والإنصاف

١/١١٧ ، وحاشية الحبس على شرح المنيع ٥/١٦٤ -

١٦٥ ، والأحكام السلطانية للهاردي ص ١٦٥ ، وأسنن

الطلاب ٤/١١٦ ، وفيه الأسم لإمام الحرمين ص ٢٢٦ ،

ومبد النعم للسبكي ص ٢٣

(٢) نهرا أحكام ١/٢٦٦ ، والأحكام السلطانية للهاردي

ص ٢٢٢

(٣) حاشية ابن عابدين ٤/٦٧ ، ونهرا الحكم ٢/١٤٦ ،

ومبد النعم ص ٢٤ ، والأحكام السلطانية لأبي يعنى

ص ٢٥٩

٥ وفيض الإل للفاضل ١/٣٢٥ ، وضع القدير ١/٢١٢ ،

والإنصاف ١٠/٢٤٨ و ١٦٥/١٠٧ ، وأسنن الخطيب

١/١٦٢ ، ونهرا الحكم ٢/٣٠١ - ٣٠٤ ، وسعيدة

الجنيد ٢/٤٠٤

(٤) إصانة الطالبين للذكري ١/١٦٩ ، ونهرا أحكام

٢/٣٢٩ ، ومعال القرية لابن الأحرار ص ١٩٩

(٥) حاشية ابن عابدين ٥/٣٨١ ، والمعيار للقرطبي

٢/١٠٦ - ١٠٧



رضي الله عنه حبس ضابى بن الحارث حتى مات في سجنه. <sup>(١)</sup> وأن علي قضى بحبس من أمسك رجلاً ليقننه آخر أن يحبس حتى الموت. <sup>(٢)</sup>

وكذا يحبس مدى الخيلة من يعمل عمل قوم لوط. <sup>(٣)</sup> وانداعي إلى البدعة. <sup>(٤)</sup> ومزيف المتعود. <sup>(٥)</sup> ومن تكررت جرائمه. <sup>(٦)</sup> والعاث إلى السرقة في الثالثة بعد حده في المرة الأولى والثانية. <sup>(٧)</sup> ومن يكثر إيذاء الناس. <sup>(٨)</sup> والمتعود المعاني. <sup>(٩)</sup> ودمن الخمر. <sup>(١٠)</sup>

أسباب سقوط الحبس تعزيراً وقطع مدته :

٢٤ - سقوط الحبس بقصد به توقيف تنفيذه بعد النطق به ، سواء أبدى به تنفيذ بعضه أم لم يبدأ وأسباب سقوط الحبس هي :

(١) نصرة المحاكم ٣١٧/٤

(٢) الطرق المحكمة ص ٥١ ، والخطى لأم حرم ١١٢/١٠  
(٣) الأضواء ٩١/٤ ، وحاشية ابن عابد بن ٢٧/٤ ، والبيان  
الترجمة ص ١٠٤

(٤) الإنصاف ٢٤٩/١٠ ، وتخريفي المحكمة ص ١٠٥  
(٥) المعيار ٤٤٤/٢ ، والفناوي الأمعية ١٥٧/١ - ١٥٨  
(٦) نصرة المحاكم ١١٤/٢ ، وحاشية الجمل ١٦٥/٥ ،  
وحاشية ابن عابد بن ١٥٧/٤ ، والإنصاف ١٥٨/١٠  
(٧) الأضواء ١١٠/٤ ، والإنصاف ٢٨٦/١٠ ، وهب مثلكي

هي حبه بند الزمعة كما في حاشية اندلسي ٣٣٣/٤  
(٨) حاشية القليوبي ٢٠٥/٤  
(٩) جواهر الإقبال ٢٧٦/٤  
(١٠) حاشية الدسوقي ٣٥٣/٤

بعد حده . وكذا من جرح غيره جراحة لا يستطيع في مثلها قصاص يحكم عليه بالحبس ويطلق حبيسه . وقد سجن عثمان رضي الله عنه ضابى بن الحارث التميمي حتى مات في حبسه وكان من شرور اللصوص. <sup>(١١)</sup>

إبها ملة الحبس :

٢٢ - الأصل أن تحدد مدة الحبس عند الحكم . وإلى جانب ذلك أجاز الفقهاء إبها ملة وعدم تعريف المحبوس بها ، وتعليق انتهائها على توبته وصلاحه ، وذلك من مثل : حبس المسلم الذي يبيع الخمر حتى يتوب . وحبس المسلم الذي يتجسس للعدو . وحبس المحدث والمرايبي ، وحبس البتة حتى تصرف توبتهم . ومن لم يتزجر يحد الخمر قللوا في حبسه حتى يتوب. <sup>(١٢)</sup>

الحبس المؤبد :

٢٣ - ذكر الفقهاء وقائع ونصوصاً تدل على مشروعية الحبس المؤبد ، من ذلك : أن عثمان

(١) السداد المختار وحاشيته ١١١/٤ ، وحاشية القليوبي ١٨١/٤ ، والحراج لأبي يوسف ص ١٦٣ ، ونصرة المحاكم ٣١٧/٢

(٢) حاشية ابن عابد بن ١٦٢/٤ ، والحراج ص ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، وسدائح طبعات ص ١٤٠/٧ ، والشرح الكبير للمبرهين ١٩٩/٤ ، والفواين لأم جري ص ٢٣٨ ، والإنصاف ١٥٨/١٠

١- المسوت : وضربوا مثالا لذلك بالذين الجبوس الحق

الذائن. (١)

٢٥ - ينتهي الحس موت الجاني لانتهاه موضع التكليف، ولأن المقصود تعويق الشخص وقد فأت، ولا يتصور استيفاء الحس بعد انعدام العمل.

د - الشفاعة :

٢٨ - يجوز الشفاعة للمحكوم عليه بالحس تعزيرا قبل البدء بتنفيذ الحكم وبغضه، وذلك إذا لم يكن صاحب أذى، لما فيها من دفع الضرر. (٢) ويجوز للمحاكم رد الشفاعة إن لم تكن فيها مصلحة، وقد رد عمرو رضي الله عنه الشفاعة في معن بن زائدة حين حبه لتزويره عاتقه. (٣)

وقال الزركشي : إطلاق استجواب الشفاعة في التعزير فيه نظري، لأن المستحق إذا سقط حقه من التعزير كان للإمام، لأنه شرع للإصلاح وقد يرى ذلك في إقامته وفي مثل هذه الحالة لا ينبغي استجابه.

٢٩ - وكان من اليسر في الزمن السابق قبول الشفاعة في الجبوس، لأن القاضي كان يشرف إشرافا مباشرا على تنفيذ الأحكام، وكان للقضاة سجون تنسب إليهم فيقال : سجن القاضي كما يقال : سجن الوالي. (٤)

ب - الجنون :

٢٩ - جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية) على أن الجنون العاقل بعد الجريمة يوقف تنفيذ الحس، لأن الجنون ليس مكلفا ولا أهلا للعقوبة والتأديب، وهو لا يعقل المقصود من الحس لفقدته الإدراك. (٥)

ومذهب الحنابلة، وهو قول أبي بكر الإسكافي من الحنفية - أن الجنون لا يوقف تنفيذ التعزير - والحس من منه - وعلموا ذلك بأن الغاية منه التأديب والزجر، فإذا تعطل جانب التأديب بالجنون فلا ينبغي تعطيل جانب الزجر معا للعقوبة. (٦)

ج - العفو :

٢٧ - إذا كان الحس الحق أقدمي سقط بحضوه.

(١) فتح القدير ٤/ ٤٧١، وحاشية ابن عابدين ٥/ ٣٨٨، والبحر الرخا ٥/ ١٣٩

(٢) النور للزركشي ٢/ ٢١٨ - ٢١٩، وحاشية الفيلسوي ٢/ ٦٠ - ٦١، والأحكام السلطانية للهاوي ص ٣٣٧

(٣) المحلى لابن قدامة ٢٢٥/ ٨

(٤) مدعي الأحكام ص ١٩٩، وللتظلم لابن الحوزي ١٧/ ٢٥٦

(٥) الشرح الكبير وحاشيته ٢/ ٢٨٣، ومدائع الفصائح ٧/ ٦٣

٦ - وحاشية ابن عابدين ٥/ ٣٧٨ و ٤٧٦، وحاشية الفيلسوي ٣/ ٢٦٠، وأبى الطال مع حاشية السرملي ٢/ ١٨٩ و ١٩٠ و ٣٠٦، والبحر الرخا ٥/ ٨٢

(٦) الإنباف ١٠/ ٢٤١، وحاشية القصب للكرمي ٣/ ٣١٩، وسين الأحكام ص ١٩٧

هـ - التوبة :

٣٠ - ليس تنسوبة المحبوس ونحوه زمن محدد تعرف به ، بل يعود تقدير إمكانية حصوله إلى ما يظهر من قرائن نتيجة المرافعة والنتيج . وقد ذكر الفقهاء : أن للمحاكم أن يأخذ أهل المصرائم بالتنسوبة إن جازوا ويظهر من التوحيد عليهم ما يقودهم إليها طوعا . ومن الأبواب المعينة على التوبة تمكن أهل المحبوس وخيراته من زيارته . فذلك يغضى إلى تحصيل المقصود كرد الحقوق إلى أصحابها ، وذلك نوبة .<sup>(١)</sup>

٣١ - عني أن هناك جرائم جسيمة وخطيرة تستلزم سرعة ظهور التوبة لما في الإصرار على المذب من أثار خطيرة ، ومن ذلك : الردة التي حددت مدة التوبة منها ثلاثة أيام عند جمهور الفقهاء . وينال مثل ذلك في السحر ، وترك الصلاة كسلا عند غير الحنفية .

كما إذا حسم النزاع المبكر بعد حله وظهرت نوبته قبل السنة فلا يخرج حتى تنقضي . لأنه بمعنى الحد عند الملكية .<sup>(٢)</sup>

(١) المسوط ٢٠ / ٩٠ ، وحاشية الشارقي ٢٣ / ٢٨١ . وأما مطلب ١٨٨ / ٢ ، والأحكام السلطانية للشارحي ص ٢٤٠ ، ونصرة الأحكام ١٦١ / ٢ ، ونهر الزمان ٢٣ / ١٥ (٢) الاحتيار ١٤٤ / ٢ ، وشرح المرسفي ٦٤ / ٨ ، وأما مطلب ١٢٣ / ٤ ، والإحصاف ٣٢٨ / ١٠ ، ولقي لايز فعدة ١٤٢ / ٢ ، والمجموع ١٦١ / ٣ ، والبداهة لايز رشتة -

طهارة المحبوس من ذنبه بالمحيس تعزيرا :

٣٢ - يدوم كلام كثير من الفقهاء : أن التعزير - والمحيس فرع منه - ليس فيه معنى تكفير الذنب ، لأنه شرع المزجر المحض ، وهذا بخلاف الحدود فهي كفارات لموجبتها وأهلها .<sup>(١)</sup>

وذكر الشوكاني : أن العقوبة عامة كفارة لموجبتها في الآية لقول النبي ﷺ : لا أنصار بعد مبايعتهم له عني أن لا يشركوا بالله شيئا ولا يسرقوا ولا يزنا ولا يقتلوا أولادهم : ومن أصاب من ذلك شيئا فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له .<sup>(٢)</sup> ثم قال الشوكاني : وقوله : عوقب به أعم من أن تكون العقوبة حدا أو تعزيرا لدخول قتل الأولاد .<sup>(٣)</sup>

الحبس للاستيثاق :

٣٣ - الاستيثاق لغة : إحكام الأمر واحده

- ٩٠ / ١ ، والقروى لقرافي ٧٩ / ٦ ، وبحرة أحكام ٢٨٠ / ٢

(١) بدائع الصنائع ٦٦ / ٧ ، وحاشية ابن عسرين ٤ / ٤ ، والبداهة ٨٠ / ٣ ، ونصرة الأحكام ٣٠٦ / ٢ ، والمعي لاين فعدة ٣٢٦ / ٨ ، وحاشية الباجوري ٢٢٩ / ٢ ، والقروى ٦١ / ١ ، وضع البري ٦٦ / ١ ، وحاشية القاري ١٥٩ / ١ ، ونيل الأوطار ٩٠٣ / ٧ ، ٩٠٨

(٢) حديث : « من أصاب من ذلك شيئا فعوقب به » أخرجه البخاري : الفتح ٨٤ / ١٣ ، ط السفة ، وسلم (٣) ٣٣٣ ط المحلى من حديث جادة بن الصامت .

(٤) نيل الأوطار ٦٠٣ / ٧ ، ٦٠٨

بعد الصلاة<sup>(١)</sup> وبأن النبي ﷺ حبس أحد انصاره بسبب تهمة سرقة يعبرين ثم أطلقه<sup>(٢)</sup> وروي عن علي رضي الله عنه أنه حبس منتهين حتى ألقوا<sup>(٣)</sup>.

٣٦ - وذهب جمهور الفقهاء إلى مشروعية حبس التهمة. واعتبروه من السياسة العادلة إذ تأيدت التهمة بقرينة قوية، أو ظهرت أمارات الريية على المتهم أو عرف بالفحور<sup>(٤)</sup> من مثل ما وقع لأمير أبي الحقيق حين أخفى كتب يوم حير، وادعى ذهابه بالفق، فحبسه النبي ﷺ ورد عنه بقوله - «العهد قريب وإنما أكثر»<sup>(٥)</sup> فكان ذلك قرينة على كذبه، ثم أمر الزبير أن

بالشيء الموقوف به<sup>(٦)</sup> ويذكره العلماء أثناء الكلام على الحبس<sup>(٧)</sup> ويريدون به: تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه بقصد الاستيثاق، وضمان عدم الهرب لا بقصد التعزير والعقوبة.

وبعد تتبع ما ذكره الفقهاء، يمكن تقسيم هذا النوع من الحبس إلى ثلاثة أقسام: الحبس للتهمة، والحبس للاحتراز، والحبس لتفتيش عقوبة أخرى.

الحبس بسبب التهمة :

٣٤ - التهمة في عمل كلام الفقهاء : إخبار بحق الله أو لأدعي على مطلوب تعدت إقامة الحجة الشرعية عليه في غالب الأحوال. والحبس استباقاً لتهمة هو: تعويق ذي الريية عن التصرف بنفسه حتى يبين أمره فيما ادعى عليه من حق الله أو الأدي المعاقب عليه. ويقدر له أيف حبس الاستظهار ليكتشف به ما وراءه<sup>(٨)</sup>.

مشروعية الحبس بتهمة وحالاته :

٣٥ - استدل لمشروعية حبس التهمة بقوله تعالى فيمن اتهم بعدم القيام بالحق فغيبونها من

(١) القاموس والمصاحح مادة (وقل)

(٢) المروق لمكريني ٢٨٦/١. وفيه تنص الفتن ١٧/٩٥.

وتبصرة الحكام ١٠٧/١. ونصير القاطن ٣٥٢/٩ ط ٢

(٣) الطرق لمكينة ص ٩٣ - ٩٤. ومسال السنن للحطاي

١٧٩/٢، ونصير القاطن ٢٥٢/١

(٤) سورة المائدة ١٠٦، وانظر أحكام القرآن لابن العربي

٧١٩/٢، والطرق الحكمية ص ١٩٠

(٥) حديث: «إن عني حبس أحد انصارين...» سنن ترمذ ٩٠

(٦) تبصرة الحكام ١٢ - ١٥

(٧) حاشية ابن عسدين ٧٩/٤، ودهل والفتاوى للبغوي

١٥ - ١٦، وحاشية المدركي ١٧٩/٢ و٢٠٩، والأحكام

السلطانية للمودعي ص ٢١٩. والأحكام السلطانية لأبي

بشلى ص ٢٥٩، والفي لابن خضاعة ٣٢٨/٩، وصون

العبود ٢٣٥/٩، ونجدة الأحوذ ٣١٤/٢، والمصارف

٤٣٩/٢، وأحكام الموقنين ٣٧٢/٤ - ٣٧٤، ورواها

١١٣/٣

(٨) حديث: «العهد قريب والمثل أكثر» مراد ابن الأثير في

جامع الأصول ٦٤٢/٢ - ط دار الفلاح، ص ١١١ حديث

طويل إلى البخاري في صحيحه وأبي داود، والحديث

بضول مبرحود في البحري (الفتح ٣٩٨/٥ - ط السبعة)

وأبي داود (٢/١٠٨ - تحقيق عزت عبيد وحسان) من

الشطر المذكور.

فإن تعرضت الأقوال في المتهمة لتحذير  
من شهد له بالخبر آخرًا، مثل ابن خزيمة وابن  
الحارث عن ١ الكنية عن رجل شهد عليه جماعة  
بالفساد والريبة، وشهد عليه آخرون بالصلاح  
والخير وبجانب أهل الريبة ومتابعة شمله ومعاشه  
فأجابوا: تقدم شهادة الآخرين إذا لم يعلموا  
رجوعه عن أحواله الخسة إلى حين شهادتهم  
نقلوه تعالى: ﴿إن الحسرات يذهب  
اليليات﴾<sup>(١)</sup>.

٣٨ - وذكر بعض فقهاء الحنفية والشافعية  
والحنابلة: أن ما كان الخبيس في أقصى عقوبة  
كالأموال فلا يجس المتهمة حتى تثبت بحجة  
كاملة  
وعند مسنون وغيره: ما كان أقصى عقوبة  
غيره غير الخبيس كالحدود والافتراء حيث  
الأقصى فيها القطع أو القتل أو الخلد فيجوز  
حسب المتهمة فيها شهادة حتى تكمل الحجة،  
ولسلا ينهم لفاضي بالتهاون، وذلك حرام  
يفضي إلى فساد العالم. ومثال ذلك: حس  
المتهمة بالنسك حتى يعدل الشهود.

وذهب المصنف شريح وأبو يوسف وإمام  
المؤمنين إلى منع الخبيس بتهمة إلا بينة ناعة،  
وروي أن شريحًا استخلف منها - بأحد ما  
رحل عن مات في منفر - وحطى ميبه<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة هود/ ١١١، وأمر المار ٤٣٦/٢  
(٢) الأمر المختار وحاشيته ١٠/٤، ٣٩٩، ٥، وبتات الصنائع  
٦٥/٢، والمصنف لسانه ١٠/٤، والمصنف لابن قدامة =

بسمه بعداب حتى ظهر الكثر<sup>(١)</sup>  
وفي نحو هذا يقول عمر بن عبد العزيز:  
المتاع يوجد مع الرجل المتهمة فيقول ابنته:  
فشلده في السجن وثاقًا ولا تحم حتى يأتيه أمر  
الله<sup>(٢)</sup> وذلك إذا جرت العادة أن لا ينحصن  
ذلك المتاع لئلا هذا المتهمة. وإذا قامت الغرائن  
وشواهد الحال على أن المتهمة بسرة - مثلاً - كان  
ذا عيارة - كثير التطواف والحيء والذهاب - أو  
في بدنه آثار ضرب، أو كان معه حين أشد  
منقب، فربت التهمة وسجن<sup>(٣)</sup>.

٣٧ - وقد فصل القائلون بحسب التهمة ما  
ينعكس به من أحكام فذكروا: أنه تختلف أحكام  
حسب المتهمة باختلاف حاله، فإذا لم يكن من  
أهل تلك التهمة ولم تقم قرينة صالحة على  
اتهامه فلا يجوز حسبه ولا عقوبته اتفاقًا. وإن  
كان المتهمة مجهول الحال لا يعرف برب ولا فجور،  
فهذا يجس حتى ينكشف حاله عند جمهور  
الفقهاء. وإن كان المتهمة معروفًا بالفجور  
والسوفة والغفل ونحو ذلك جاز حسبه، بل هو  
أولى عن حاله<sup>(٤)</sup>.

(١) بسمرة الحكم ١١١/١، والمصنف الترمذية ص ١٣،  
والطريق الخفية ص ١٥٥  
(٢) المحقق لابن حزم ١٣١/١  
(٣) الأحكام السلطانية للهاوردي ص ٢٢٠، والفرائد الفقهية  
لابن حزم ص ٢٢٩  
(٤) الطريق المختص ص ١٠١، ١٠٢، والشرح الجسر  
٣٠٩/٣، والقوانين الفقهية ص ٢١٩، وحاشية ابن  
عابدين ٨٨/١

بتهمة، وهو قول مالك وأصحابه، وأحمد  
ومحققي أصحابه، وذكره فقهاء الحنفية.  
راستدل هؤلاء بأن عموم الولايات رخصتها  
وما يستتبعه التسوي بالولاية راجع إلى الألفاظ  
والأحوال والعرف، وليس لذلك حد في الشرع،  
فقد يدخل في ولاية القضاء في بعض الأزمنة  
والأمكنة ما يدخل في ولاية الخرب في زمان  
ومكان آخر وبالعكس<sup>(١)</sup>

مدة الحبس بتهمة :

٤٠ - لا حد لأقل مدة الحبس .

أما أكثره فيرجع فيه إلى اجتهاد الحاكم حتى  
يتكشف حال المتهم، وقد نسب ابن زبيرة هذا  
القول إلى مالك وأصحابه وأحمد ومحققي  
أصحابه وأصحاب أبي حنيفة. ونص المالكية  
على أنه لا يطل سجن مجنون الحال، والحبس  
الطويل عندهم مازاد على سنة<sup>(٢)</sup>

وقال بعض الفقهاء : إن أكثر مدة يحبس فيها  
المتهم لمجهول الحال يوم واحد. وحددها قوم  
ببومين وثلاثة . وأجاز آخرون طولها شهرا .<sup>(٣)</sup>

وروى أبو يوسف أن رسول الله ﷺ كان لا يأخذ  
لنفس بالقرف (التهمة) . فإذا اضطرت القاضي  
إلى بعض الحالات يأخذ من المدعى عليه كفيلا  
ليمكنه إحضاره .<sup>(٤)</sup> وذكر إمام الحرمين : أن  
الشرع لا يرخص في معاقبة أصحاب التهم قبل  
إلزامهم بالتبينات . وروى أن عمر رفض أن  
يؤذى بتهمة مصفد بنبرية .<sup>(٥)</sup>

الجهة التي يحق لها الحبس بتهمة :

٣٩ - للفقهاء قولان فيمن يملك سلطة الحبس  
بتهمة :

القول الأول : ليس للقاضي الحبس بتهمة،  
وإنما ذلك للوالي، وهذا قول الشريفي صاحب  
الشافعي والماوردي وغيرهما، وطائفة من  
أصحاب أحمد، والقرافي من المالكية . ورجحتهم  
فيها ذهبوا إليه أن هذا انتصرف من السياسة  
الشرعية التي بمنكها الإمام والوالي لا القاضي،  
إذ ليس للقاضي أن يحبس أحدا إلا بحق  
وجوب .<sup>(٦)</sup>

القول الثاني : للوالي والقاضي أن يحبسا

(١) تبصرة المحكم ١٤١/٧ - ١٤٢، والمعيار ١٣١/٢،  
والطرق الملكية من ١٠٢ و ٢٣٩، والفتاوى لأبي نجدة

٣٩٧/٣٥، وحاشية ابن عابد بن ١٥/٤ و ٧٦ و ٨٨

(٢) مسبق المحكم من ٢٠ و ١٧٦، والأسكiam لغيري  
من ٢٢٠، والأحكام في على من ٣٥٨، وقسوى ابن  
نجدة ٣٩٧/٣٥، وحاشية ابن عابد بن ٨٨/٤، ونصرة  
الحكم ٣٦٦/٤ - ١٥٩/٢

(٣) حاشية ابن عابد بن ٨٨/٤، والمعيار ٣١٦/٢، ومقام :

- ٣٢٨/٩، وحاشية المغيرة ٣٠٦/٤، ونصرة الحكم  
٤٠٧/١

(٤) المطرح من ١٩٠ - ١٩١

(٥) غيث لأب من ٣٩٩، والنحل لابن حزم ١٣١/١١  
١١٢٦، ونظر المصنف لغيره زائد ٢١٧/١٠

(٦) الأسكiam للسلطنة للموردي من ٢١٩، والطرق الملكية  
من ١٠٣، والأحكام الخطائية لأبي على من ٢٥٨.

ونصرة الحكم ١٤١/٦ - ١١٦

أداءه،<sup>(١)</sup> وحبس نساء البغاة وصبيانهم تحفظاً عنهم من اشتراك في البغي، مع أنهم ليسوا من أهل القتال.<sup>(٢)</sup> وكان شريع القاضي يحبس من عليه الحق في المسجد مؤثماً إلى أن يقوم من مجلسه، فإن لم يعط الحق أمر به إلى السجن.<sup>(٣)</sup> الحبس بقصد تنفيذ عقوبة:

٤٣ - إذا حُدِّثَ دون تنفيذ العقوبة المحكوم بها أمر عارض أوجب التنفيذ حتى يزول العذر، فإذا خيف هرب المطلوب تنفيذ العقوبة عليه جاز حبسه<sup>(٤)</sup>

٤٤ - ومن ذلك أنه يؤخر المريض.<sup>(٥)</sup> والحامل.<sup>(٦)</sup> والنفساء.<sup>(٧)</sup> والمريض.<sup>(٨)</sup>

(١) حاشية ابن عسبر ٣١٤/٦، والسرور لابن مطيع ١١٣/٦، وحاشية المعيني على كفاية الطالب ٤١٠/٦، وحاشية القليوبي ١٦٢/٤، وحاشية البحوري ١٦٧/٦، ونسخ الباري ١٠٠/١٠، وشرح سلم للنووي ١٧٢/٤

(٢) أسنى الطالب ١١٤/٤، والمغني لابن قدامة ١١٥/٨. وبه نسخ الصنائع ١٣٤/٧ و١٤١، ونبهة المحكم ٢٨١/٢

(٣) فتح الباري ٥٥٦/١، ونسخت ليعن التورق ٢٠٦/٨. (٤) السر لستار وحاشية ١١٦/٤، وأسنى الطالب ١٣٣/٤. والمبوءة ٢٠٦/٥

(٥) الترمذي للمكرهجي ٢٩٥/١، وبداية المجتهد ٢٠٢/٢. والمغني لابن قدامة ١٧٣/٨، وحاشية القليوبي ١٨٣/٦، وفيل الأوطار ١٢٠/٧

(٦) انصار المختار ١٦/٤، والشرح الكبير ٣٧١/٩، والمغني لابن قدامة ١٧١/٨

(٧) المواضع السابقة

(٨) المواضع السابقة

أما المتهمم المعروف بالفحور والفساد فأكثر مدة حبسه بحسب ما يقتضيه ظهور حاله والكشف عنه ولو حبس حتى الموت، وهذا هو الظاهر في مذاهب فقهاء الأمصار من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة. ونقل هذا أيضاً عن عمر بن عبد العزيز ومطرف وابن الماجشون من فقهاء المالكية وغيرهم. إلا أنه روي عن مالك أنه قال: لا يحبس حتى الموت.

وقال الزبير صابح الشافعي: غاية حبس المتهمم المعروف بالفحور والفساد شهر واحد، وحكي هذا عن غيره أيضاً.<sup>(١)</sup> الحبس للاحتراز:

٤١ - الاحتراز لغة: التحفظ على الشيء توقياً.<sup>(٢)</sup> وليس للحبس الاحترازي تعريف خاص به مع ما ذكرناه من وقائع عديدة.<sup>(٣)</sup> ويقصد به: التحفظ للمصلحة العامة على من يتوقع حدوث ضرر بتركه. ولا يستلزم وجود تهمة.

٤٢ - وما ذكره الفقهاء من هذا النوع: حبس العائن الذي يضر الناس بعينه احترازاً من

= القرية لابن الأثير ١٤١، ١٤٢، وشرح المحكم ١٤٧/٢، ١٥١، والمغني لابن قدامة ٣٩٨/٩

(١) حاشية ابن عسبر ٧٦/٤، و٥٨، ونسخت المحكم ١١٧/٩، ١٥٥، ٢٣٩، والأحكام للهاوري ٢٢٠، والأحكام لأبي يعلى ٢٥٨، والطرق للحكبة ١٠٥

(٢) القاموس والمصباح مادة: (حز)

(٣) مغني المحتاج للشرطي ١١٧/٤، وانظر البداية لابن كثير

٣٠٧/٣

للمحكم حيس قاطع الطريق حتى يستوفي  
لعقوبة. <sup>(١)</sup> ويتنظر لحلك المعنوي اعتدال هواء  
فلا يجلد في برد وحر مفرطين خوف الهلاك،  
ونص الحصة على حبسه أثناء المعنوي، وذكر  
الشافعية أن من ثبت زناه بالبينة وأمن هربه لم  
يحبس. <sup>(٢)</sup>

ضوابط موجبات الحس عامة عند الفقهاء:

٤٥ - ذكر القرافي ثمانية ضوابط في موجبات  
الحس، ونسب بعضها إلى عز الدين بن  
عبد السلام الشافعي، وهذه الثمانية هي:

١ - حبس الجاني لغية ولي التحني عليه حفظاً  
لمحل القصاص.

٢ - حبس الأبو سنة حفظاً للهيبة وجاء أن  
يعرف ماله.

٣ - حبس المعتق من دفع الحق إلى الجاه إليه.

٤ - حبس من أشكل أمره في العمر والبر  
اختارة لحائه، فإذا ظهر حاله حكم عليه بموجبه  
عسراً أو سراً.

٥ - حبس الجاني تعزيراً وردعاً عن معاصي الله  
تعالى.

(١) من المحكمات ص ١٩٧، وشرح الكبير للقدوير ٣/٢٠٦،  
ونزهة الحكم ٢/٢٧٦

(٢) الشرح الكبير للقدوير ٤/٣٢٢، أمسي الطالب ٤/١٣٢،  
والاختيار ٤/٨٨، وتل لأوطار ٧/١٢٠

والمظنون حلها حتى استبرأ. <sup>(١)</sup> والمجروح  
والمضروب. <sup>(٢)</sup> والمسكران حتى يصحوا  
إجماعاً. <sup>(٣)</sup> ومن اجتمعت عليه حدود ليس فيها  
الرجم حيس بعد استيفاء كل واحد ليخف عليه  
ما بعده. <sup>(٤)</sup>

وانفقوا على تأخير المعاصي من القاتل إذا  
كان في الألباء غالب حتى يحصر، ونص  
المالك والشافعية على حسه حتى حضور المؤد  
الغائب. <sup>(٥)</sup>

ومذهب الشافعية والحنابلة أن القاتل يحس  
إذا كان في الألباء صغير حتى يبلغ أو عتق  
حتى يفتي. وقال ابن أبي ليلى في الصغير مثلي  
ذلك. <sup>(٦)</sup> ومن جرح آخر حيس حتى يبرأ  
المجروح إن كان في الجرح قصاص. ومن حكم  
عليه بالقتل أو بالقطع فصاف حيس لينتقم من  
تقبذه، سواء ثبت بالبينة أو بالاعتراف. ويجوز

(١) حاشية الصنعدي على كتابة الطالب ٢٦٠/٢ و٢٧٣

(٢) أمسي الطالب ١/١٣٣

(٣) حاشية ابن عابدين ١/٥٢٢، وكتابة الطالب ٢/٢٧٢،  
والإتصاف للمصنف ١٠/١٥٩، وشرح لمصنف على  
الموج ٢٠٤/٢

(٤) حاشية ابن عابدين ١/٦٢٠، والموسم ٢/٣٢٢  
(٥) أمسية ١/١٣١، والشرح الكبير ١/٢٥٧، والمروزي  
للفراني ٢/٧٩، وصالحية العمل ٥/٤٩-٤٧، ومعي  
الحجاج للشرابي ١/١٠٠، ١٣، والمضي لاين مدقة  
٧٣٩/٧

(٦) الروض المربع ٧/١٩٦، والمضي لاين ندوة ٧/٧٤٠،  
وأمسي الطالب ٤/٣٩٠، والمراج من ١٧٢



٦ - حبس من امتنع من التصرف الواجب الذي لا تدخله النيابة كمن أسلم على اثنين أو أكثر من أربع نسوة، أو امرأة واستها، وامتنع من تركها ما لا يجوز له.

٧ - حبس من أقر بمجهول عين أو في الذمة وامتنع من تعيينه، فيحبس حتى يعينه فيقول: العين هو هذا الثوب، أو الشيء الذي في ذهني وأقررت به هو دليل.

٨ - حبس الممتنع من حق الله تعالى الذي لا تدخله النيابة عند الشافعية والمالكية كالصوم والصلاة فيقتل فيه، ولا يدخل الحرج في هذا مراعاة للقول بوجوده على الفرائض.

٩ - زاد الشيخ محمد علي حسين المالكي سببا آخره فقال: والناسخ: من يحبس اختبأ لما ينسب إليه من السرقة والفساد.

١٠ - وذكر أسرون سببا عاشرا فقالوا: والعاشر حبس المتداعى فيه لحفظه حتى تظهر نتيجة المدعى، كأمارة ادعى رجلا أن تكاسها فنحبس في بيت عند امرأة صالحة، ولا فني حبس القاضي.<sup>(١)</sup>

(١) المبرورق ٧٩/٤، وحاشية الرملي ٣٠٦/٤، ونسب في القصر وق للملكي ١٢٦/٤، وموسى الحكماء ص ١٩٩، ونصرة الحكماء ٣١٩/٢ و٣٣٩.

الأحوال التي يشرع فيها الحبس:  
حالات الحبس بسبب الاعتداء على النفس وما دونها:  
أ - حبس القاتل عمدا لعدم المكافأة في الدم بينه وبين المقتول:

٤٦ - مذهب المالكية وابن شهاب الزهري حبس القاتل عمدا سنة وضربه مائة إذا سقط لقصاص بعدم التكافؤ كالحرق يقتل العبد، والمسلم يقتل الذمي أو المانم لما روي أن رجلا قتل عبدا متعمدا فجلبده النبي ﷺ مائة جلدة ونفاه سنة، ومحا سهمه من المسلمين، ولم يفقه، وأمره أن يعتق رقبة.<sup>(١)</sup>

ونقل عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما نحو ذلك: ومثله فعل عمر بن عبد العزيز رحمه الله. ولا يرى جمهور الفقهاء الحبس هنا، بل ذهب الحنفية إلى وجوب القصاص في هذه الحالة وعند الشافعية والحنابلة، تحب الدية فقط.<sup>(٢)</sup>

(١) حنبل، أن رجلا قتل عبدا متعمدا، وأمره البيهقي (٣٩٨/٤) بأشهر المصارف العشوائية من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وذكر الحديث آخره ثم قال: وأما هذه الأحاديث فمبنيّة لا تقوم بشي، منها الحجة، إلا أن أكثر أهل العلم على أن لا يقتل الرجل عبدا.

(٢) الأحمس ٢٦/٥، وحاشية الطبري ١٠٦/٤، ١٠٧، وشي لأبي تداة ٢٠٢/٧، والمجلد لآمر حرم ٢٤٧/١٠ - ١٦٦، والفتاوى لآمر حرم ص ٢٢٧، وحاشية طهال ٧٤٥/٢، وأغنية الرسول لآمر حرم ص ١١، والنصف لآمر حرم ١٠٧/٤ - ١٠٨، ١٢٠.

على القاتل والمسلك لاشترائكها في القتل، إلا إذا لم يعرف المسلك أن صاحبه سيقتل فيحبس سنة ويضرب مائة. (١) ومن كتب إنساناً وطرحه في أرض مبيعة أو دوات حيوات فقتله يحبس عند الحنفية والشافعية والحنابلة، وقال بعض الحنفية: حتى يموت. (٢)

ومن بيع رجلاً ليقناه فهرب منه فأنكره آخر فقطع رجلاه، ثم أدركه الأول فقتله، فإن كان قصد القاطع حبسه بالقطع ليقتله الأول فعليه العصاص في القطع، وبحسب، لأنه كالمسلك بسبب قطع رجل القاتل. (٣)

د- حبس الجاني على ما دون النفس بالمرح ونحوه ليعمل القصاص:

٤٩- من جرح غيره جراحة لا يستطاع في مثله قصاص حكم عليه بالأرض، وعوقب وأطبل حبسه حتى يموت توبة ثم يحل عنه. ومن ذلك في قوة لعين. (٤)

ب- حبس القاتل المعفو عنه في القتل العمد ٤٧- مذهب الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة) وبعض فقهاء السلف تأييد ثور وإسحاق وعطاء وابن رشد من المالكية أن القاتل عمداً لا يحبس إذا عفي عنه، إلا إذا عرف بالشر فيؤذنه الإمام على قدر ما يرى في قول أبي ثور.

ومذهب المالكية أنه يجلد مائة ويسجن سنة، وهو المروي عن عمر رضي الله عنه، وبه قال أهل المدينة والليث بن سعد والأوزاعي. (٥)

ج - حبس المشتبه في القتل العمد دون مباشرته:

٤٨- من الأمثلة المذكورة في هذا: أن من أمسك رجلاً آخر ليقناله يقتص من القاتل ويحبس المسلك، وهذا مذهب الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة) وهو المروي عن علي رضي الله عنه، وبه قال عطاء وربيعة والحديث. وغير النصارى ويمثل القاتل. (٦)

ومذهب مالك وهو رواية عن أحمد أن القود

(١) بدائع خصائص ٢١٦/٧- ٢١٧، والنجاش للرومي ١٢٦- ١٢٧، ونصي لابن قدامة ٧/٧٥٥، وسدائة المجتهد ١٠٤/٢، والفوائد الفقهية ص ٢٢٧، ولألفية لابن مرج ص ٢١

(٢) الحديث تقدم في ٩/٢١٤، وأمر بقتل القاتل وص، النصارى

والنصارى. نعت

(٣) الموطأ ٢٤/٧٥٥، والتهذيب ١٨٨/٢، والشمس ص ٥١٢، وابن حزم ٥١٢/١٠- ٥١٣، والخصر في الحكمة ص ٥١، والشرح الكبير وحاشيته ٢١٥/٤، ونيل الأوطار ١٦٩/٧

(٤) حاشية ابن عابد بن ١٦/٥١٤، وميمز الحكم للظهر البلي ص ١٨٢، وغاية البيان للحلي ص ٢٩٠، وأمس المطالب

٩/٢٠٩، والإيضاح ٩/٥٥٧

(٥) ألفه ٧/٧٥٦

(٦) الخراج ص ١٦٣، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/٦٦٥

هـ - الحبس لتعذر الفصاض في الضرب واللعن :

٥٠ - نص الحنفية والمالكية على إطالة حبس من ضرب غيره بغير حق، إذا احتاج إلى زيادة تأديب لعظيم ما اقترفه، وقال آخرون : بالتعزير عامة. وذهب ابن تيمية إلى الفصاض في ذلك<sup>(١)</sup>

و- حبس العائن :

٥١ - ينبغي للحاكم لئلا يفسد العائن بالكف عن حسده وإيذاء الناس بعينه، فإن ابن قتة منع من مداخلته الناس ومخالطتهم، ويكون ذلك بحبسه في بيته والإنفاق عليه من بيت المال إن كان قهراً دفعاً للضرر عن الناس، وهذا مذهب جمهور الفقهاء<sup>(٢)</sup>

وقال بعضهم : يحبس في السجن حتى يكف عن حسده وتصفو نفسه بالثورة<sup>(٣)</sup>

(١) الدر المختار ١/٦٦، والمصنف ١/١٢٢، وأمنى الطالب ١/١٢٧، والإصطلاح ١/١٠، والسياسة الشرعية لأبي تيمية ص ٦٥٠ - ١٥١

(٢) حاشية العميد علي كفاية الطالب ١/٤١٠، وحاشية ابن عابد ١/٣٦٤، وإحالة الطالب للذكر ١/١٣٢، وحاشية الجبوري ١/٢٢٧، والقروى ١/١٢٢، ونص الباري ١/٢٠٥، وشرح صحيح مسلم لنووي ١/١٢٢، حاشية للقبلي ١/١٢٢، وإحالة الطالب وحاشية الجبوري، التوضيح السابق، والإيضاح ١/٢٤٩.

وزاد العبد ٢/١٦٨، والقروى ١/١٢٢

ز - حبس المشتري على القاتل ونحوه :

٥٢ - ذكر ابن تيمية أن من آوى قاتلاً ونحوه من وجب عليه حد أو حتى لله تعالى أو لأدمي، ومنعه من يستوفى منه الواجب بلا عدوان فهو شريكه في الجرم، وقد لعنه الله ورسوله، وعاقب بالحبس والضرب حتى يمكن منه أو يدل عليه، لتركة واجب التعاون على البر والتقوى<sup>(١)</sup>

ح - الحبس لحالات تنصل بالفسامة :

٥٣ - مما يتصل بالحبس في الفسامة : أن من نحب عليه الفسامة يحبس إذا امتنع من الحلف حتى يخلف، وهذا مذهب الحنفية والمالكية والشافعية وأحد قولي الخنابلة، لكن أشهب من المالكية حدد مدة الحبس في ذلك بسنة، وإن حلف وإلا أطلق وكانت عليه الدية من ماله.

وقال أبو يوسف وهو القول الآخر لضعفاته : لا يحبس من نحب عليه الفسامة لكونه، ولكن تؤخذ منه الدية<sup>(٢)</sup>

(١) السياسة الشرعية ص ٩٠ - ٩١

(٢) الفسامة : الأمان المكررة في دعوى القاتل، انظر مقابلة.

(٣) بدائع الصنيع ١/٢٨٩، وحاشية ابن عابد ١/٢٦٨، والإخبار ٥/٥٥، وحاشية الدسوقي ١/٢٨٦، ونحوها أحكام ١/٢٩٩، ٢/٢٨٨، ٣/٢٢٠، ٤/٢٤٦، وقفاة الطالب ١/٦٤٠، والفرائد لابن حزم ١/٢٢٩، وحاشية السبكي ١/١٢٧، والمغني لابن قدامة ١/٦٨، والإيضاح ١/١٢٥، ومنه الإشارات لاسن التجار ١/٢٥٥

حبسه غير واجب لما أنكر عليهم، ولما نزل من عملهم، وقد سكت الصحابة على قول عمر فكان إحصاءاً مكتوباً ثم إن استصلاح المرتد يمكن بحبه واستتابته فلا يجوز إتيانته قبل ذلك. وينحو هذا فعل علي رضي الله عنه<sup>(١)</sup>

القول الثاني: إن حبس المرتد لاستتابته قبل قتله مستحب لا واجب، وهذا مذهب الحنفية، والمنقول من الحسن البصري، وطاؤوس، وبه قال بعض المالكية للحديث: «من بدل دينه فاقتلوه»<sup>(٢)</sup> ولأنه يعرف أحكام الإسلام، وقد جاءت ردة عنه عن تعميم وقصا، ومن كان كذلك فلا يجب حبسه لاستتابته بل يستحب ضمما في رجوعه الزهومي. وقد روي في هذا أن أبا موسى الأشعري بعث امرئ من مالئك إلى عمر ابن الخطاب يخبره بفتح نصر، فسأله عمر عن قوم من بني بكر بن وائل: ما أخبارهم؟ فقال

ط - حبس من يمارس الطب من غير المختصين؛  
٥٤ - نص المالكية على أن التطيب إذا لم يكن من أهل المعرفة وأعطى في فعله بضرب ويحبس. وقال الحنفية: يحجر على الغيب الجاهل، وذلك يمنع من عمله حسا مخافة إفساد أبدان الناس.<sup>(٣)</sup>

حالات الحبس بسبب الاعتماد على الدين وشعائره:

#### أ - الحبس للردة

٥٥ - إذا ثبتت ردة المسلم حبس حتى تكشف شبهته ويستتاب. وقد اختلف الفقهاء في حكم هذا الحبس على قولين:

القول الأول: إن حبس المرتد لاستتابته قبل قتله واجب. وهذا مذهب المالكية والشافعية والحنابلة. ويشذلو لذلك بما روي عن عمر رضي الله عنه أنه أخبر عن قتل رجل كفر بعد إسلام فقال قضائي له. أفلا حبسوه ثلاثة أيام وقدمتم له خيذا، فإن لم يثب فقتلوه. اللهم إني لم أحقصر ولم أفر ولم أرس، بدفني. فهو كان

(١) الخريشي ٦٥/٨، وأبى المدايب ١٦٢/٤، والإحصاف ٣٢٨/١٠، والمضي لاين نداسة ١٢٤/٨ - ١٢٥، ربيع البري ٢٦٩/١٢، والأحكام السلطانية للردعي ٥٦، وغيره عمر أخبره بذلك في الوثائق في جامع الأصول ٤٨٠/٤، وسوسوس في إخراج من ١٩٥، والبيهقي ٢٠٧/٨، والشمسي كتاب في نيل الأوطار ٢/٨، وعبد الرزاق في مصنفه ١٠٠/٦٥، وفيه أيضا ١٦٤/١٠ نعمة بمائة وقعت مع جندل رضي الله عنه.

(٢) حديث: «من بدل دينه فاقتلوه» لمرجعه البخاري: «فتح ٢٦٧/١٢ - ط (مسند) من حديث جندل بن عبد الله.

(٣) بداية الجهاد ٢/٢٣٣، والفوائد الفقهية من ٢٢١، والميلار ٥٠٢/٦، وبدائع الصنائع ١٦٩/٧، والاختيار للموصلي ٩٩/٢

القول الأول : إذا عثر على الزنديق يقتل ولا يستتاب، ولا يقبل قوله في دعوى النبوة إلا إذا جاء ثابته قيل أن يظهر عليه. وهذا مذهب المالكية وأحد قولي الحنفية والثنفية والحنابلة، وقول الليث وإسحاق

وعلة ذلك أنه لا تظهر منه علامة تبين رجوعه ونسوته لأنه كان مظهرا للإسلام مسرا للكفر، فإذا أظهر الإسلام لم يزد جديدا. <sup>(١)</sup>

القول الثاني : الزنديق يحبس للاستشارة كالمرتد، وهو الرواية الأخرى عن الحنفية والشافعية والحنابلة، والمروى عن علي وابن مسعود، وبه قال بعض المالكية كابن كيسان. واستدلوا بأن النبي ﷺ لم يكن يقتل المنافقين مع معرفته بهم، فهو الأموة في إيمانهم على الحياة واستتابتهم كالمرتدين. <sup>(٢)</sup>

ج - جس المسيء إلى بيت النبوة :

٥٧ - من سبَّ أحدا من أهل بيت النبوة بضرب ويشهر ويحس طويلا، لاستحقاقه حق

أنس : إنهم ارتدوا عن الإسلام ولحقوا بالمشركين ما سبيلهم إلا القتل. فقال عمر : لأن أخذهم سلما أحب إلي مما طلعت عليه الشمس. فقال أنس : وما تصنع بهم؟ قال عمر : أعرض عنهم أن يرجعوا إلى الإسلام فإن فعلوا وإلا استودعتمهم السجن. ويروي في هذا أيضا أن معاذ بن جبل قدم على أبي موسى البصر فوجد عنده رجلا موثقاً فقال : ما هذا؟ قال : رجل كمر بعد إسلامه، ثم دعاه إلى الجلوس فقال معاذ : لا اجلس حتى يقتل هذا - ثلاث مرات - قضاء الله ورسوله، فأمر به فقتل. <sup>(٣)</sup>

وفي المرتد الذي يحبس، ومدة حبه ومماثل أخرى تتعلق بالمرتد تمصيلات تنظر في مصطلح : (ردة).

ب - الجس للزندقة :

٥٦ - يطلق لفظ الزنديق على كل من أسر الكفر وأظهر الإيمان حتى بدر منه ما يدل على خيثة نفسه. <sup>(٤)</sup> وللعلماء قولان في حكم الزنديق :

(١) كفاية الطالب ٢/ ٢٥٩، والفتاوى لابن حري ص ٢٢٩، ومعدن الحكم ص ١٩٣، وحيات الأمم ص ١٣١، وشرح المحلى على سراج الظهير ١/ ١٧٧، والمغني لابن قدامة ١٢٦/ ٨

(٢) حاشية ابن عابد بن ٣/ ٢١٢ و ٢/ ١٢٥، وشرح المحلى ١٢٧/ ٤، والمغني لابن قدامة ١٢٦/ ٨، ١٢٧، ونصرة الحكم ٢/ ٢٨٣

(٣) بدائع الصنائع ٧/ ١٣٤، والاختيار ٢/ ١١٥، والمخرج ص ١٩٥، والمغني لابن قدامة ٨/ ١٢٤، ونسخ الساري ١٢٦/ ١٢٦، ونصرة الحكم ٢/ ٢٨٣، وعبر أنس بن مالك أخرجه البيهقي ٨/ ٢٠٧، وعبد الرزاق ١٠/ ١٦٩، وعبر

معاذ بن جبل عن علي بن أبي النضر عن المرحان رقم ١١٩٨ (٤) حاشية ابن عابد بن ٣/ ١٨١، الطبعة الأولى، ورواه الإكمال ٢/ ٢٥٧، وحاشية الظهري ٢/ ١٨٨

وجوبها بدعى إليها، فإن أصر على تركها ففي عقوبته ثلاثة أقوال:

القول الأول: يحبس تارك الصلاة كسلا ثلاثة أيام للاستتابة وإلا قتل حدا لا كفرا، وهذا مروى عن حماد بن زيد ووكيع ومالك والشافعي (١).

القول الثاني: يحبس تارك الصلاة كسلا ثلاثة أيام للاستتابة وإلا قتل كفرا ورده، حكمه في ذلك حكم من جحدتها ونكحها لعموم حديث: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة» (٢) وهذا قول علي رضي الله عنه والحسن البصري والأوزاعي وابن المبارك وأحمد في أصح الروايتين عنه (٣).

القول الثالث: يحبس تارك الصلاة كسلا ولا يقتل بل يضرب في حبسه حتى يعطي، وهو المنقول عن الزهري وأبي حنيفة والشافعي من أصحاب الشافعي. ومتدلووا بحديث: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا يأخذى ثلاث: النفس

المرسوك» (٤) ومن شتم العرب أو لعنهم أو بني هاشم سجن وضرب ومن انتسب كذبا إلى النبي ﷺ ضرب وسجن وشهر به لاستخفافه بحقه عليه الصلاة والسلام، ولا يغلي عنه حتى تظهر توبته. ومن شتم عائشة رضي الله عنها بما برأها الله تعالى منه بسجن للاستتابة وإلا قتل لردته وكفره. ومن استخف بها فعليه الضرب الشديد والسجن لطويل. ومن سب الصحابة أو انتقصهم 'واحد' منهم يحبس ويشدد عليه في السجن (٥).

#### د - الحبس لترك الصلاة:

٥٨ - لا خلاف بين الفقهاء في أن من ترك الصلاة حشودا واستخفافا كافرا مرتد، يحبس للأصابة وإلا يقتل. وقد ذكروا: أن ترك الصلاة يحصل بترك صلاة واحدة يخرج وقتها دون أدائها مع الإصرار على ذلك (٦).

ومن ترك الصلاة كسلا وتهاونا مع اعتقاد

(١) بداية المجتهد ٩٠/١، والقروى للفراف ٧٩/١، ومناج تطليق ١٦٠/٢، وحاشية الرمي على أسنى الطالب ٣١٩/١، والمغني لابن قدامة ٢٤٦/٢، والمحبية لابن نجية ص ٩.

(٢) حديث: «بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة» أخرجه مسلم (٨٨/١) ط (عش) من حديث جابر بن عبد الله.

(٣) المغني ١٢٢/٢، والمجموع للثوري ١٧٠/١٦/٢.

(٤) الشفاء ٢٢٢/٢، والفتاوى الفقهية ص ٦٤.

(٥) الفرسح الكبير للدرر مع حاشية الدررقي ٣١٦/١، وحاشية ابن عديم ١٩٠/١، والشفاء ٢٣٤/٢، ومعين الأحكام ص ١٩٩، وجواهر الإكليل ٢٨٢/٢، ومنع الجليل لعيش ٤٨٤/١، ٤٨٦، ويصبر الأحكام ٢٨٥/٢، الإختيار ٣٧٠/١، وجواهر الإكليل ٣٧٨/٢، ومناج تطليق ٣١٩/١، ومنتهى إزاعات لابن التعليل ٥٢٢/١، وكفاية الطالب ٢٦٠/٢.

ومن شرب الخمر في رمضان بضرب ثمانين  
جسداً، ثم يحبس ويضرب عشرين جسداً  
تضربها الحق في رمضان. وهذا قول بعض فقهاء  
الحنفية وهو المنقول عن علي رضي الله عنه <sup>(١)</sup>

بالعس، والثلث أو زاني، والمارق من الدين  
التارك الجماعة <sup>(٢)</sup> وتارك الصلاة كلاكيس  
أحد الثلاثة، فلا يحل دمه بل يحبس لاستناعه  
منها حتى يؤدبها. <sup>(٣)</sup>

و- الحبس بسبب العمل بالبدعة والدعوة إليها:  
حبس البدعي الداعية :

هـ- الحبس لانتهاك حرمة شهر رمضان :  
٥٩- من أفطر في رمضان جحدوا واستهزءوا  
حبس للاستتابة وإلا قتل لأنه كافر مرتد.

٦٠- ذكر الحنفية وكثير من المالكية والشافعية  
والحنابلة أن المعتدي بالداعية يمسح من بشر  
بدعته، ويضرب ويحبس بالترح، وإذا لم يكف  
عن ذلك حاز قلة مياسة وزحرا، لأن فساد  
العظم وأعم، إذ يؤثر في الدين وليس أمره على  
العامة، ويقتل عن أحمد أنه يحبس ولو مؤثراً  
حتى يكف عن الدعوة إلى بدعته ولا يقتل،  
وهذا قال بعض المالكية. <sup>(١)</sup>

ومن أفطر في رمضان كسلاً وتهاون لم يزل عنه  
وصف الإسلام ولا يقتل بإجماع الفقهاء بل  
يعاقب بالحبس، ويمنع من الطعام والشرب  
نهاراً ليحصل له صورة الضيق، وربما حمله ذلك  
على أن يتوب فيحصل له جنة حقيقية. ونص  
المؤرد على أنه يحبس مدة صيام شهر  
رمضان. <sup>(٢)</sup>

حبس المتدع غير الداعية :

٦١- نص الحنفية وبعض المالكية على  
مشروعة حبس المتدع غير الداعية وضربه إذا  
لم يمنع معه البيان والضحك. وقال آخرون يعزى

(١) حديث: «لا يحل دم أسيرى مسلم إلا بإجماع ثلاث  
النس». (المسرح البحري ٦/٩) ط محمد بن  
صبيح) من حديث عطاء بن مسعود

(٢) القرافي لابن قدامة ٤٤٢/٦. وحاشية بن عيسى  
٢٤٨/١. والمجموع ١٦٣/١٧. والأنيب والنظائر  
فنبوهي ص ٥٣٢. والبيان المشروحة لابن قدامة ص ٧٥  
٢٢١. حاشية ابن عابدين ٧٦/٤. وفتح القدير ٢١٨/٥.  
وحاشية الرمي ٥٠٦/٤. ونسوق لقرافي ٧٩/١٤.  
وسايعر الإكليل للأبي ١٦٣/١ و٢٧٨/٢. وشذراقي  
أفضل الأئمة للقرافي ص ٦٩. وأحكام العباد للعامة  
للأردوي ص ٢٠٩

(١) غرة هيب ص ٤٠١. والمصنف لعد الزاوي ٢٨٢/٧  
١٣١/٩.  
(٢) حاشية ابن عابدين ٢٠٣/١. ونعمرة الحكام ١٢٦/٢.  
والبيان المشروحة ص ١١٤. والأنيب ٢٤٩/١٠.  
وكشاف القناع للهيتمي ١٢٦/٦. والطرق الحكمية  
ص ١١٤

وانحى بعضهم إلى جواز قتله إذا لم يشبه. وقد حبس عمر رضي الله عنه صبيغ بن عسل وضربه مراراً لتبعية مشكل القرآن ومشاهاة بقصده إرساء مبدأ الابتداع والكيد في الدين مخالفاً لذلك فرائد التميم لكلام الله تعالى كما كان يفعل الصحابة.<sup>(١)</sup>

ز - الحبس للتساهل في الفتوى ونحوه :

حبس المفتي المجنب :

١٢ - نص فقهاء المالكية على مشروعية حبس وتأديب المتجوىء على الفتوى إذا لم يكن أهلاً لها. ونقل مالك عن شيخه ربيعة أنه قال: بعض من ينبغي هبنا أحق بالمجن من السراق. وسئل بعض الفقهاء عن رجل يقول: إن الاستمرار في شرب الدخان أشد من الزنى فهذا يلزمه؟ فأجاب: يلزمه التأديب السلطاني بحاله كالضرب أو السجن لتجسسه على الأحكام الشرعية وتغييره لها، لأن حرمة الزنى قطعية وجماعية، وفي حرمة الدخان خلاف.<sup>(٢)</sup>

(١) حاشية ابن عابدين ٢/٢٣٢، ونسيم الرياض في شرح شعاع القاضي عياض للمصنف ١/٤٧٢، وبداية فتيته ١/٢٨٩، والألفية لابن مرج ص ١٦٣، وتيسرة الحكم ١/٣٦٧، ومجمع الحكم ص ١٩٧، وشرح ألفاظ العمل الحشاري ١/٤٧٣، والفتاوى لأبي نبيصة ١/١٣١، والشفا للقرطبي ص ٢٠٨.

(٢) فتح الباع المالك لعيسى ١/٩١ و ١٩١ و ٢٩٧، والفتاوى

ح - الحبس للامتناع من أداء الكفارات :

٦٣ - ذكر الشافعية في قول مرجوح أن الامتناع من أداء الكفارات يحبس. وقال المالكية: لا يحبس بل يؤذب.<sup>(١)</sup> وقال الحنفية في الظاهر: إن المرأة المظاهرة منها إذا خافت أن يستمتع بها زوجها قبل الكفارة ولم تقدر على منعه رفعت أمرها للحاكم لينتفع منها، ويؤذبه إن رأى ذلك. فإن أصر المظاهرة على امتناعه من الكفارة ألزمه القاضي بها بحبسه وضربه دفعا للضرر عن الزوجة إلى أن يكفر أو يطلق، لأن حق المعاشرة يموت بالتأخير لا إلى خلف، واستحسن الحبس لامتناعه.<sup>(٢)</sup>

حالات الحبس بسبب الاعتداء على الأخلاق ونحو ذلك :

١ - حبس الفكر الزاني بعد جلده :

٦٤ - اتفق الفقهاء على أن حد الفكر الزاني مائة جلدة للزانية، ثم الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منها مائة جلدة.<sup>(٣)</sup> واختلفوا في نفيه النوار في قوله **فاجلدوا** فرجل زنى أمه: **فأرجل** ابنك جلدة مائة وتغريب علم.<sup>(٤)</sup>

(١) الأئمة والتقاتل للسيوطي ص ١٩١، وحاشية البسوي

١/٤٧٢، وجواهر الإكليل ١/٢٩٩

(٢) حاشية ابن عابدين ٢/٣٦٩ و ٣٧٨، والأئمة والفتاوى

لأبي نبيصة ص ٢١٨

(٣) سورة النور ٢٤

(٤) حديث: وعلى ابنك جلدة مائة وتغريب عام، مشهور

البخاري والفتح ١/١٦٠، ط الفلسفة ومسلم



ولهم في ذلك ثلاثة أقوال :

القول الأول : إن التغريب جزء من حد الزنى ، وهو واجب في الرجل والمرأة فيعدان عن بلد الجريمة إلى مسافة القصر ، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة . وزاد الشافعية : أنه إذا خيف إفساد المغرب غيره قيد وحبس في مضاف .<sup>(١)</sup>

القول الثاني : إن التغريب جزء من حد الزنى أيضا ، وهو واجب في الرجل دون المرأة فلا تغرب خشية عليها . وينبغي حبس الرجل وجوبا في مضاف ، وهذا مذهب المالكية والأوزاعي للمستنسل عن علي رضي الله عنه .<sup>(٢)</sup> وقال النخعي من أصحاب مالك : إذا تعذر تغريب المرأة سجنته بموضعها عاما ، لكن المعتمد الأول .<sup>(٣)</sup>

القول الثالث : إن التغريب ليس جزءا من حد الزنى بل هو من باب السياسة والتعزير وذلك منصوص إلى الحاكم وهذا مذهب الحنفية .

١٣٢٥/٣١ - ط الحلبي ، من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد

(١) المنقول لأن خلاصة ١٦٧/٨ - ١٦٨ ، وحاشية التعليق ١٨١/٤ ، وحاشية بياضوري ٢/٢٣١ ، والأحكام السلطانية للبرقي ص ٦٦٤

(٢) المسونة ١/١٣٦ ، وكتاب الطلاق ٢/٣٦٥ ، ونيل الأوطار ٩٥٧

(٣) حاشية الدسوقي ١/٣٢٢

واستدلوا بقول عمر رضي الله عنه بعد أن نفى رجلا ولحق بالروم : لا أنفي بعدها أبدا . ويقول علي رضي الله عنه : كف بالنفي فتنة . وقالوا : إن المغرب يفقد حياته بانتعاده عن بلده ومعارفه فيقع في المحذور . لكن إذا رأى الحاكم حبه في بلده مخافة فساد فعل .<sup>(١)</sup>

ب - حبس من يعمل عمل قوم لوط -

٩٥ - للفقهاء عدة أقوال في عضوية اللواط بها قول بجسها .<sup>(١)</sup>

ويظهر تفصيل ذلك في مصطلح : ( زنى - ولواط ) .

ج - حبس المتهم بالذف :

٩٦ - من أقام شاهدا واحدا على غدفة حبس قاذفه لاستكمال نصاب الشهادة . ومن ادعى على آخر غدفة وبينه في المصر يحبس المدعى عليه ليحضر المدعي البيعة حتى قيام إخوانكم من مجلسه وإلا خلى سبيله بغير كفيل ، وهذا مذهب

(١) بدائع الصنائع ٣٩/٧ ، والدر المختار وحاشيته ١٥/٤ (٢) لأحسب ٩١/٤ ، وكفاية الطالب ٢/٢١٨ ، وقوله يكونه بين ذكرين فإن كان يلمة فحد الزنى ، وشرح المحلى على معراج الطائفة ٤/١٧٩ ، ونقضي ٨/١٤٧ ، والفتاوى لابن تيمية ٢٨/٣٣٥ ، وأسنن المطالب ٤/١٦٦ ، والروضة المربع للبهوتي ٣١٨/٧

الحنفية والمالكية بخلاف الشافعية . وقال ابن  
القاسم من أصحاب مالك في الذي يقوم عليه  
شاهد واحد بالذف : لا يجلد بل يسجن أبدا  
حتى يخلف أنه ما أراد الذذف بل الشتم والنسب  
والفحش في الكلام . وقيل : يسجن سنة  
ليخلف ، وقيل : يعد .<sup>(١)</sup>

د - حبس المومن على السكر تعزيرا بعد حذره :  
٦٧ - روي عن مالك أنه استحب أن يلزم مدمن  
الخمر السجن ، ويؤيده ما روي أن عمر رضي  
الله عنه جلد أبا عجم الثقفي في الخمر ثمان  
مرات ، وأمر بجهده ، فأوتى يوم القادسية . ثم  
أطلق بعد توبته .<sup>(٢)</sup>

هـ - الحبس للدهارة والفساد الخلقي :  
٦٨ - نص الفقهاء على وحسب تنبئ أهل  
الفساد ، وذكروا أنهم يعاقبون بالجن حتى  
يسبوا . فمن قتل أجنبية أو عانقها أو سها  
بشهوة أو بشرها من غير رجا بحس إلى ظهور  
توبته . ومن خدع البنات وأخرجهن من بيوتهن

(١) حاشية ابن عابدين ١٥/٦ ، ومفتاح الفتاوى ٥٢/٧ ،  
للنسبة ١٨٣/٥ ، ١٨٥ . ونسب الحكم ١٦٧/٩ ،  
٣٩١ ، ١٠٧ ، وأمر الطالب ٣٦٣/٤ ، وأحكام السوف  
ليحي بر عمر ص ١٩٦ ، والموازين الفقهية ص ٢٢٥  
(٢) حاشية المدسوقي ٣٥٣/١ ، والخارج ص ٢٤ ، والصب  
جبلد راقى ١١٣/٩ و ٢٢٧

وأفسدهن على آرائهن حبس .<sup>(١)</sup>  
وتحبس المرأة الداعية والفوادة وتضرب حتى  
تظهر توبتها .<sup>(٢)</sup>

و - الحبس للخت :  
٦٩ - نص الحنفية على حبس الخت تعزيرا له  
حتى يتوب ، وينقل عن الإمام أحمد رحمه الله أنه  
يحبس إذا خيف به فساد الناس . وقال ابن  
تيمية : إذا نفى الخت وخيف فساد به حبس في  
مكان واحد ليس منه غيره .<sup>(٣)</sup>

ز - الحبس للزجل :  
٧٠ - ذكر ابن تيمية رحمه الله أن المرأة المشبهة  
بالرجال تحبس ، سواء أكانت بكرا أم ثيبا ، لأن  
جنس هذا الحبس مسروع في جنس الفاحشة  
وهو الزنى ، وإذا لم يمكن حبسها عن جميع  
الناس فتحبس عن بعضهم في دار وقنع من  
الخروج .<sup>(٤)</sup>

(١) حاشية ابن عابدين ٦٧/١ ، وفتح القدير ٢١٨/٤ ،  
وحاشية الفيلسوف ٢٠٥/١ ، ومبين الأحكام ص ١٧٩ ،  
وصارفي ابن تيمية ٣١٣/١٥ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ،  
والإيضاح لابن عيرة ٣٩/١ ، والنبات ٣٤٦/٢ ، ٣٤٧ ،  
(٢) الحبس المذهبية في بلاد المغرب لموسى لفسال ص ١٤ ،  
وأحكام السوف ليحي بر عمر ص ١٣٣  
(٣) حاشية ابن عابدين ٦٧/١ ، وفتح القدير ٣١٨/٤ ،  
وأعلام الوفيين ٣٧٧/٢ ، ونار ابن تيمية ٣١٠/١٥  
(٤) صارفي ابن تيمية ٣١٤/١٥ ، ٣١٤

ب - حبس السارق تعزيرا لتخلف موجب القطع :

٧٤ - نص الفقهاء على حالات حبس فيه السارق لتخلف موجبات القطع ومن ذلك : حبس من اعتاد سرقة أبواب المساجد ، وحبس من اعتاد سرقة بزير الحبس (صنابير الماء) وتعال المصاين ، ومضوا على حبس تطيرار والتفاف والمتخلف ، ومن يدخل لدار فيجمع فتاع فيمسك (شئ) يخرج به . وكل سارق انتهى به القطع شبهة ونحوها يعزر ويحبس .<sup>(١)</sup>

ح - الحبس لكشف العورات في الخيانات :

٧١ - نص يحيى بن عمر القاضي الأندلسي على محن صاحب الختام وتلقى حمامه إذا سهل لئلا يكتشف عوراتهم ورضي بذلك ولم يمسهم من الدخول مكشوفي العورت .<sup>(٢)</sup>

ط - الحبس لاتخاذ الغناء صنعة :

٧٢ - نص الخنفسية على حبس المفتي حتى يحدث توبة لتسبب في الفتنة والفساد غالب .<sup>(٣)</sup>

حالات الحبس بسبب الاعتداء على المال :

أ - حبس العائد إلى السرقة بعد قطعه .

٧٣ - إذا قطع السارق ثم عاد إلى السرقة يحبس عند جمهور الفقهاء منع ضرره عن الناس ، على خلاف بينهم في تحديد عدد المرات التي يقطع أو يحبس بعدها .<sup>(٤)</sup> (أ : سرقة) .

ج - حبس المتهم بالسرقة :

٧٥ - نص الفقهاء على حبس المتهم بالسرقة لو حوّد فرشته معتمدة في ذلك كتجوله في موضع السرقة ومعالجته لمواد تعتمد مقدمات لذلك .<sup>(٥)</sup>

د - الحبس لحالات تنصل بالخصم :

٧٦ - يحبس على الغاصب ود عين الغصوب فإن

(١) أحكام السوق ليحيى بن عمر ص ٨٩ و ١٢٧

(٢) حاشية ابن عيدين ٦٧/٤ ، والأخير ٦٦/٤ ، وضع التقدير ٦١٨/٤

(٣) بدائع الصنائع ٦٣/٧ ، والمبسوط ٣٩/٢٤ ، والندوة ٦٨٨/٦ ، ومشروع الكبير للدردير ٣٠٩/٣ ، ٣٤٣ ، وحاشية ابن عيدين ٥١/١ ، ٨٦ ، والمغني ٦٦٣/٨ ، ٦٦٤ و ٦٦٨/٩ ، وصلى الإمداد لابن أنسج ٤٨٣/٦ ، والفوائد النفيسة لابن جزير ص ٢٦٩ ، وأشباه الطالب ١/١٥٣ ، ٢٦٢ ، وجواهر الإقبال ٢/٢٨٩ ، وحاشية الشافعي ٢/٢٤٥ ، وديانة الجهد ١/٤٥٣ ، وحاشية المنقري ١/١٩٨ ، وكفاية الطالب ١/٢٧٥ ، والأخير ١

١١٠/٤ ، والإحلاف ١٠/٢٨٩ ، والإصباح لابن هيرة ٣٩/١ ، والبيان للرملة ص ٩٩ ، والمصنف لعبد الرزاق ١٠٨٦/٦٠ ، وكفر لمر ٣١٤/٥ و ٣١٦/٥ و ٣١٩/٥

(٤) حاشية ابن عيدين ٩٣/٤ ، والحراج ص ١٨٨

(٥) حاشية ابن عيدين ٦٧/٤ و ٦٦/٥ ، والفاوي لابن تيمية ١٣٥/٤٠٠ ، والأحكام السلطانية للزواي ص ٢٦٠ ، والفوائد النفيسة ص ٢١٩ ، وعبد السروق للملكي ١٣٤/٤ ، وصور العبد ١/٢٣٥ ، وتيسرة أحكام ٢٣١/٩ و ١٦٣/٩

فالمدين الذين ثبتت إعساره بمهل حتى يوسر  
للأية. فإن كان ذو عسرة فنظرة إلى  
ميسرة<sup>(١)</sup>.

والمدمن المومر يعاقب إذا انتنع من وضاه  
الذين الحال فظاهر الحديث: والى الواحد يحمل  
عرقه وعقوبته<sup>(٢)</sup>.

وللعلماء قولان في تفسير هذه العمرة:  
القول الأول: يقصد بالعقوبة في الحديث  
الحبس، وهذا قول شريح والشامي وأبي عبيد  
وسائر وغيره، وهو مذهب الحنفية والمالكية،  
والشافعية، والحنابلة.

واختاره ابن نعيم وابن القيم وغيرهما، لأن  
المفروق لا يخلص في هذه الأزمنة غالباً إلا به وبها  
هو أشد منه<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: العقوبة في الحديث هي  
الملازمة، حيث يذهب الدائن مع المدين أي  
ذهب، وهذا قول أبي هريرة وعمر بن عبد العزيز  
واللهيث بن سعيد والحسن البصري. وذكروا أن  
المدين لا يحبس، لأن النسبي ﷺ لم يحبس

أبي حبس حتى يرد، فإن ادعى هلاكه حبسه  
الحاكم مدة يعلم أنه لو كان باقياً لأظهره، ثم  
يقضي عليه بمثله. وقيل: بل يصنف بيمينه  
ويضمن قيمته ولا يحبس. ومن منع درهما أو  
ديناراً أو تولية حبس حتى يرميه لصاحبه<sup>(٤)</sup>.

هـ - الحبس للاختلاس من بيت مال المسلمين:  
٧٧ - ذهب بعض الصحابة إلى حبس من  
اختلس من بيت المال، وعكس ذلك عن عمر  
بن الخطاب رضي الله عنه مع معن بن  
زائدة<sup>(٥)</sup>.

و - حبس الممتنع من أداء الزكاة:  
٧٨ - نص بعض الفقهاء على حبس الممتنع من  
أداء الزكاة مع اعتقاده وجوبها<sup>(٦)</sup>.

ز - الحبس للمدين:  
مشروعية حبس المدين -

٧٩ - الذين أحد رجلين: أما معسر، وأما  
موسر:

(١) سورة البقرة / ٢٨٠، وأخر شرح آداب القاضي للخصاف  
٣٥٠ - ٣٥١، وأخبار الفتاة لوكيع ١١٢/١ و ١١٢/١  
(٢) تقدم ترجمته في الفقرة (٩)  
(٣) المغني ١/ ١٩٩، والأحكام ٥/ ٢٧٥، والسنة الشريعة  
ص ٤٤، والطرف الحكيم ص ٦٣، وبداية المجتهد  
٢٩٢/٢، وصوامع الإكبريل ٩٢/٢، وحاشية الفقيه  
٢٩٢/٢، والاختصار ١٢/ ٩٩، وأخيراً ١٢/ ٨١، ومبطل  
سلام ٣/ ٥٥، ٥٦

(٦) الدرر المنثور وحاشيته ٢٨٢/٥، ٢٨٣/٢ و ٢٨٥/١، وحاشية  
العمدوني ٢/ ٢١١، وأنشأوا من الفقه ص ٢١٧، وشرح  
للحلي على معارج شهاب الدين ٣/ ٢٢١، والنجاشي لابن حزم  
١/ ١٩٩ ط النجاشية  
(٢) المغني ٢/ ٣٢٥، ونصرة المحكم ٢/ ٢٩٩  
(٣) الأنشياء والفتاوى للمسوطي ص ٢٩١، ونصرة المحكم  
١/ ٢٩١، وحاشية العمدوني ١/ ٥٠٣، ومنتقى الإجازات  
لابن نجاشي ١/ ٢٠٢

بعض الشافعية إلى أن المخدرة (التي تنزّم بينها ولا تبرز للرجاء) لا تجس في المدين، بل يستثنى عليها ويؤكد بها<sup>(١)</sup>

بالمدين، ولم يجس به أحد من الخفيا، الراشدين، بل كانوا يبيعون على المدين ماله<sup>(٢)</sup>

ما يجس به المدين :

ويجس الزوج بدين زوجته أو غيرها<sup>(٣)</sup> ويجس العريب بدين أقربائه، حتى الولد يجس بدين والديه لا العكس، ويستري في ذلك الرجل والمرأة، لأن موجب الحبس لا يختلف بالذكورة والأنوثة<sup>(٤)</sup>

٨٠ - قسم الفقهاء الدين إلى أدبام : ما كان بالتزام بفقد الكفالة وانهم للعص، وما كان بغير التزام إلا أنه لازم، كتفقة الأقارب وبذلك المتلف، وما كان عن عوض مالي كتمن المبيع.

ولهم أقوال مختلفة فيما يجس به المدين وما لا يجس به<sup>(٥)</sup>

ومذهب المالكية والشافعية وأحد قولي الحنفية أن العصي لا يجس بالمدين بل يؤدب. وفي لقول الآخر للحنفية : أنه يجس بالمدين إذا أدن له بالبيع وظم<sup>(٦)</sup>

وذكروا أن أقل مقدار يجس به المدين الماهل في دين آدمي درهم واحد.

ويجس المسلم بدين الكافر ولو ذنب أو حرياً مستأنساً، لأن معنى الظلم متحقق في محاذاته<sup>(٧)</sup>

أما الدينون التي لله تعالى كالزكاة والكفارة فلا جس فيها عند طائفة من الفقهاء<sup>(٨)</sup>

المدين الذي يجس :

(١) غاري نفسي خان ٢/٣٥٣، وهدية ٢٠٥/٥، والشرح الكبير وحاشيته ٥١٧/٤، وحاشية الخليل ٣١٦/٥، والأشياء النبوية ص ٤٩١، وحاشية الطحاوي ٣٩٢/٢ (٢) الهدية ٢٠٥/٥

(٣) مدافع متنازع ١٧٢/٧، وحاشية النسوفي ٢٨٦/٣، وقصص الإله ليدعي ٣٦٢/٢، والأشياء النبوية ص ٤٩١ (٤) البسيط ٩١/٢٠، وحاشية ابن عابدين ٤٢٠/٥، ومعين الحكم ص ١٧٨، وحاشية النسوفي ٢٨٠/٣، وأمنى الحلف مع حاشية ترمذ ٣٠٦/٤

(٥) البسيط ٩١/٢٠، وحاشية ابن عابدين ٣٨١/٥، والإنصاف ٢١٩/١١، وحاشية النسوفي ٢٨١/٢

٨١ - تجس المرأة بالمدين إن طلب غريمها ذلك، سواء أكانت زوجة أم أجنبية وانجبه

(١) المحرر ١٩٩/١، والظنون الخمسة ص ٦٢، ٦٤، وسبل السلام ٣٠٥

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٨١/٥، وبطون المحكية ص ٦٣

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٧٧/٥، والقنوي الملبية ٤٢٠/٣

وحاشية النسوفي ٤٩٧/١، وخواهر الإكمال ١٣٩/١

وقصص الإله للنفسي ٣٥/٢، والأشياء النبوية ص ٤٩١

أمره . واختلفوا في صحة كماله بوجه أو نال  
حتى تزول الجهالة .

وقالوا : إذا أصر بإعساره واحد من الثقات  
أخرج من حبسه <sup>(١)</sup>

وإذا حبس الفلاس المجهول الحال وطهر أن  
له مالا ، أو عرف مكانه المزمع وفاءه . فإن لم  
يُف في الحبس - يطلب غريمه - حتى يبيع ماله  
ويقضي دينه . فإن أصر على عدم بيع ماله  
لقضاء دينه باعته الحاكم عليه وقضاه ، وأخرجه  
من الحبس في قول الجمهور والصاحبين من  
الحنفية . وقيل : بخير الحاكم بين حبسه لإجباره  
على بيع ماله بنفسه وبين بيعه عليه لوفاء دينه

وقال أبو حنيفة : إن الحاكم لا يجب الغرماء  
إلى بيع مال الفلاس وعروضه ، خوفاً من أن  
يُحصر عليه ويضطر . بل يقضي دينه بجنس ما  
عنده من الدراهم والدينار <sup>(٢)</sup> فإن لم يكن  
فيئد ، حيد خذيت : أي الواجد يحمل عرضه  
وعقوبته <sup>(٣)</sup> .

وإذا قامت القرائن أو البينة على وجود مان

مدة حبس المدين :

٨٢ - اختلفوا في مدة حبس المدين ، والصحيح  
تفويض ذلك للقاضي ، لأن الناس يختلفون في  
احتمال الجبر . وقال بعض الحنفية : هي شهر .  
وفي رواية عماد بن الحسن عن أبي حنيفة  
شهران أو ثلاثة . وفي رواية الحسن عنه ما بين  
أربعة أشهر إلى سنة . وعند المالكية يزيد حبسه  
حتى يقضي دينه إذا علم بصره <sup>(١)</sup> ولم تعد لها  
للشافعية والحنابلة .

ج - الحبس للتخليص :

٨٣ - يشترك الفلاس مع المدين في كثير من  
الأحكام التي تقدم ذكرها ، ويصرف عنه -  
بحسب ما ذكره - في أن لحاكم يتدخل لشهر  
الفلاس بين الناس وإعلان عجزه عن وفاء دينه  
وجعل ماله المتيقن لغرمائه <sup>(١)</sup> .  
ولا يجب الحبس المبرور لو طلب غرامؤه ذلك لغونه  
تعالى : ﴿لَوْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ <sup>(٢)</sup> .

وإذا كان الفلاس مجهول الحال لا يعرف غناه  
أو فقره حبس بطلب من الغرماء ، حتى يستبين

(١) عائشة للدمومي ٣/ ٢٦٦ ، والأخبار ٩٠/ ٢٧ ، وأمس  
المطالع ١٨٨/ ٦ ، والروص لمربع ١٦٤/ ٥ ، ومعين  
الحكم ص ٩١

(٢) مدائع الصنائع ١٧٥/ ٢ ، وبداية المجتهد ٢٨١/ ٢ ،  
وأسنى المطالع ١٨٧/ ٢ ، والروض المربع ١٦٨/ ٥ ،

وحاشية المحل على شرح النج ٣٤٦/ ٥

(٣) الحديث تقدم تخريجه في الفقرة (٩)

(١) الاختصاص ٩٠/ ٢ ، وشرح أدب تقاضي المتصرف  
٣٩٧/ ٢ ، والفتاوى للوق ٩٨/ ٥ ، والفرق للمقار  
٦٩/ ١

(٢) جواهر الإكليل ٨٧/ ٢ ، ومنهاج الطالبين ٢٨٥/ ٢

(٣) سورة الفرق ٢٨٠/ ٢

للمدين المقلس، ولم يعلم مكانه حبس حتى يظهره إن طلب غريمه ذلك. وهذا باتفاق الفقهاء للحديث الآنف ذكره. <sup>(١)</sup>

حبس المقلس بطلب بعض الغرماء:

٨٤ - إن طلب بعض الغرماء حبس المقلس الذي لم يثبت إعساره وأبى بعضهم حبس ولو لواحد، فإن أراد الذين لم يحبسوا خاصة الخابيس في مال المقلس المحبوس فلهم ذلك. ولم أيضا إبقاء حصصه في يد المقلس المحبوس. وليس للمغريم الخابيس إلا حصته. <sup>(٢)</sup>

ط - الحبس للتعدي على حق الله أو حقوق العباد:

٨٥ - شرع الحبس في كل نعد على حق لله تعالى، كالتعامل بالربا، وبيع الخمر، والنش والاحتكار، أو الزواج بأكثر من أربع، أو الجمع بين أختين، وبيع الوقف، وفي كل نعد على حقوق العباد. كمنع مستحقي الوقف من ريعه، والامتناع من تسليم المبيع بعد العقد، وتسليم الأجرة، أو بدل الخلع، أو الجريئة، أو الخراج، أو العشر، وجحد الوديعة، والحيانة في الزكاة، وعدم الإنفاق على من تجب نفقته عند الجمعه، ور، والمندعي عليه إذا لم يبين ما أجهمه. وتفصيل ذلك في أبوابه. <sup>(٣)</sup>

ي - حبس الكفيل لإخلاله بالترامات:

الكفالة نوعان بالمال وبالنفس، وتتصل بالحبس فيما يلي:

أولا : حبس الكفيل بالمال لامتناعه من الوفاء:

٨٦ - نص الحنفية والشافعية على جواز حبس الكفيل بمال مستحق إذا لم يوف الكفيل ما عليه أوعات معسرا، وذلك لتخلفه عما التزمه، ولأن ذمته مضمومة إلى ذمة المكفول بالمطالبة، فلذا جاز حبسه إلا إذا ثبت إعساره. وهذا مقتضى كلام المالكية والحنابلة، بل نقل الإجماع على ذلك. والأصل في هذا حديث: الحميل غارم. <sup>(١)</sup> وروي عن سريح القاضي قوله: لا يحبس الكفيل إذا غلب المكفول حيث لا يجب عليه إحضاره. <sup>(٢)</sup>

ثانيا : حبس الكفيل بالنفس :

٨٧ - تعرف الكفالة بالنفس أيضا بكفالة الوجه والبدن، وهي ثلاثة أنواع :

١ - ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، والقاضى الهندية ١١٨/٢، وقسما الشرحه ص ٤٣. وتيسره الحكم ٣١٦/٢، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠،

لاشتراطه بإحضار النفس لا غيرها، وانما لم يرد  
عند شروطهم. ومذهب المالكية واختلافه أنه لا  
يجب بل يلزم بإحضار المكفول، أو يقوم  
المال. (١)

الحالة الثانية : إذا تعهد الكفيل بإحضار  
المكفول وصرح بغيانه المال إذا تخلف، فإنه لا  
يجب بل يغرم المال إذا لم يحضر المكفول في  
الوقت المحدد. وهذا قول فقهاء مذهب  
الأمصار. فإن ما طلل في الدفع وكان مواسر  
حبس، لأن الحق شغل دمه كشعنه دعة  
المكفول.

وذكروا أن السجان ونحوه عن استحقاق على  
بدن الغريم معزلة كفيل الوجه، وينبغي عليه  
إحضاره. (٢) فإن أطلقه وتعذر إحضاره عوئل  
ينحو ما تقدم في الخالفين الأثنين.

الحالة الثالثة : إذا تعهد الكفيل بإحضار  
النفس التي كفله في المصاوص والحد الذي هو

النوع الأول : الكفالة بذات الحدود والمصاوص  
بعد شهادة شاهدين يتطرق تركبتها، وهذه غير  
جائزة بالإجماع، بل يجب المدعى عليه  
لاستكمال الإجراءات، لأن الحدود لا تستوفي  
من الكفيل إذا تعذر إحضار المكفول، فضلا  
عن أنها لا تقبل النيابة.

النوع الثاني : الكفالة بإحضار نفس من عليه  
فصاوص أو حد لأدمي، كقذف إلى محبس  
الحكم، وهذه جائزة عند الحنفية والشافعية دون  
غيرهم، لأن فيها حق العبد ويقتل إسقاطه  
من له الحق.

النوع الثالث : الكفالة بانال وهي جائزة عند  
جمهور فقهاء الأمصار، فيجوز كفالة الحيوس أو  
مستحق الحبس في ذلك. (٣)

أحوال الكفيل بالنفس :

٨٨ - تنظيم أحوال الكفيل بالنفس الحالات  
التالية :

الحالة الأولى : إذا تعهد الكفيل بإحضار  
المكفول من غير ضمان المال، أو لم يذكره في  
الكفالة، فذهب الحنفية والشافعية في ذلك أنه  
يجب ثم أطلق إذا انقضت المدة ولم يحضر  
المكفول، ولا يقبل منه بدل، لأن عند الحنفية

(١) حاشية ابن عابدين ٢٩٠/٥، والمطبعة ٧٢/٣، و٧٢/٥،  
واقوانين الفقه ص ٢٦٤، والمحق ٦٠/٤، و٦١/٤، و٦٢/٤، و٦٣/٤،  
تاجوري ٣٨٢/١

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٩٠/٥، والمطبعة ٧٢/٣، و٧٢/٥،  
واقوانين الفقه ص ٢٦٤، والمحق ٦٠/٤، و٦١/٤، و٦٢/٤، و٦٣/٤،  
تاجوري ٣٨٢/١

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٩٠/٥، والمطبعة ٧٢/٣، و٧٢/٥،  
واقوانين الفقه ص ٢٦٤، والمحق ٦٠/٤، و٦١/٤، و٦٢/٤، و٦٣/٤،  
تاجوري ٣٨٢/١



ج - حبس المدعي عليه الحد والقصاص حتى يعذل الشهود :

٩٠ - ذهب الفقهاء إلى أن للقاضي حبس المدعي عليه حتى يثبت من الدعوى بحجة كاملة فيما كان أقصى عقوبة فيه غير الحبس كالحدود والقصاص ، حيث أقصى العقوبة فيها القتل والقطع والجلد ، فيحبس القاضي المدعي عليه وبخاصة في حق الأديمي حتى يكشف القاضي عن عدالة الشهود ، لأن ذلك من وظيفة بعد أن أتى المدعي بها عليه من البينة .

فمن ادعى عليه بصفة يحس حتى تظهر عدالة الشهود في ذلك . ومن ادعى على آخر أنه فذله وبينه في المصر حبس المدعي عليه ، ليحضر المدعي بينته حتى يقوم الحاكم من مجلسه ولا تخلى سبيله بدون كفيل . فإن كانت بينته غائبة أو خارج المصر فلا يحبس ، فإذا أقام شاهدا واحدا حبيبه .<sup>(١)</sup>

د - حبس صاحب الدعوى الكيدية :

٩١ - ذكر الحنفية والمالكية أن من قام بشكوى بغير حق وإنكشف للحاكم أنه مبطلي في دعواه

(١) الفتاوى الهندية ١/ ١٧٣ ، والحداية ١/ ١١١ ، وبدائع الصنائع ٥٣/ ٧ . وحاشية ابن عابدين ١/ ٤٥ ، والعتاة للباقر ٥/ ٤٠١ ، والفتاوى لابن حزم ١/ ٢٩٩ ، وأسنن المطلب ١/ ٢٦٣ ، وسنن الإبراهيم ١/ ٥٨٣ ، والفتي ٢٧٨/ ١ ، والقول ٥/ ١٨٥

حق لأديمي وقصر فلم يحضرها في الوقت المحدد يحبس إلى حضور المكفول أو موته .<sup>(٢)</sup>

الحبس لحالات تحصل بالقضاء والأحكام :

أ - حبس الممنوع من تولي القضاء :

٨٩ - نص المالكية على أن للإمام حق الممنوع من تولي القضاء إذا تعين له حتى يقبله لتخلفه عن الواجب الشرعي ، وصيانة لحقوق المسلمين ، وبه أفتى الإمام مالك .<sup>(٣)</sup>

ب - حبس المسيء إلى هيئة القضاء :

٨٩ م - للقاضي أن يأمر بحبس وضرب من قال لأخصام المدعي عندك ، أو استهزا به ورماه به لا يناسبه ولم يثبت ذلك . وله حبس المتخاصمين وضربهما إذا شأهما أمانه .<sup>(٤)</sup>

وقال مسجون وهي رواية عن أشهب : للقاضي حبس المدعي عليه وتأديبه إذا قال في مجلس القضاء : لا أقر ولا أنكر واستمر على لده ولا بينة للمدعي ، وينحوه قال الشافعي .<sup>(٥)</sup>

(١) حاشية ابن عابدين ٢٩٢/ ٥ ، والحداية ٣/ ٧٠ ، وحاشية القلوبي ٢٧٨/ ٢

(٢) المحرر ٧/ ١٤٠ ، وحاشية الصمدي على كفاية الطب ٢/ ٢٧٨ ، ونصرة الحكم ١٢/ ١٢ - ١٣

(٣) الجبار ٦/ ٥١٥ ، ونصرة الحكم ١/ ٣٠١ ، والفتي لابن قدامة ٩/ ٢٣ - ٤٤ ، والفتاوى الهندية ٣/ ٤٧٠ ، وأسنن المطلب ١/ ٢٩٩

(٤) نصرة الحكم ١/ ٢٩٩ ، وجواهر الإكليل ٢/ ٦٢٨ ، والأمان للشافعي ٣/ ٦١٥

المزول . لكن يقبل قوله في توضيح ما أجهه لأنه أعلم بنية . ويحلف يعني أنه ما نوى إلا ذلك صيانة لحقوق الناس .

وذهب بعض فقهاء الشافعية في قول مضحك إلى أن المضر بمجهول لا يحبس إذا امتنع من تفسيره ، إلا مكن حصول الغرض بغير الحبس .<sup>(١)</sup>

حالات الحبس بسبب الاعتداء على نظام الدولة :

أ - حبس الجاسوس المسلم :

٩٤ - المقتول عن أبي حنيفة والشافعي وأحمد وبعض المالكية أن الحاكم لا يقتل الجاسوس المسلم بل يمسره بإبراء . ونص ابن عسكرف القاضي وغيره من الحنفية على حبسه حتى تظهر توبته . وقال بعض المالكية : يهال سجنه ويضرب من الموضع الذي كان فيه .

وقال مالك وابن القاسم وسحنون : للحاكم قتل الجاسوس المسلم إن رأى في ذلك المصلحة ، وإن قال ابن عقيل من الحنابلة .

وسبب الاختلاف في عقوبة الجاسوس

(١) المتن ١٨٧/٥ ، والإحصاف ٢٠١/١٦ ، وحاشية السمعوني ١-٦/٣ ، وأثر الطالب ٢/٣٠٠ ، ومعنى الحكم ١٩٩ ، وشرح المحل على منبج الطالبي ١١/٣

قائه يذبه ، وأقل ذلك الحبس ليندفع بذلك أهل الباطل .<sup>(١)</sup>

هـ - حبس شاهد الزور :

٩٢ - نص الفقهاء على أن شاهد الزور يضرب ويحبس طويلا بحسب ما يراه الحاكم . وزاد ابن تيمية أن من تلقى شهادة الزور لغيره يحبس ويضرب . والمقتول عن عمر رضي الله عنه أنه ضرب شاهد الزور وحلق رأسه وسخّم وجهه وأمر أن يطاف به في الأسواق ثم أقال حبسه . وروي نحو ذلك عن علي رضي الله عنه .<sup>(٢)</sup>

و - حبس المقر لأخر بمجهول لامتناعه من تفسيره :

٩٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من أقر لأخر بمجهول وامتنع من تفسيره حبس حتى يفسره ، سواء أقر به من نفسه ابتداء أو ادعى عليه به . وقالوا : إنه لا يصح له الرجوع عما أقر به للزومه ، ولأن كلامه العاقل محمول على الجدل لا

(١) مبن الحكم للطبريسي ص ١٩٦ - ١٩٧ ، وتبصر الحكم ٣٠٥ - ٣٠٦ / ٢

(٢) حاشية ابن عابدين ٥٠٣/٥ ، وقوانين الفقه ص ٢٠٣ ، ونص الإمام للبخاري ٣٣٥/١ ، والأحكام السلطانية لأبي يعنى ص ٢٨٢ ، والإحصاف للقره داوي ٢٤٨/١٠ ، وقاوي ابن تيمية ٢٤٣/٢٨ - ٣٤٤ ، والمسنون ٢٠٣/٥ ، والمبني لأبي قدامة ٩/٢٦١ ، والمسنون للبيهقي ١٠١٦١ - ١١٦٩ ، والمصنف لمجد الزرق ٢٩٥/٨

الحالة الثالثة تتبعهم بعد القتال وحبسهم :  
اختلف الفقهاء في حكم تتبع البغاة الملاحين  
وحبسهم ، ولم في هذا قولان :

القول الأول : يجوز للإمام تتبعهم وحبسهم  
إن كان هم فئة ينحازون إليها ، وهذا قول  
المالكية والشافعية وبعض الحنفية . ونسب إلى  
أبي حنيفة أن الإمام يتتبعهم ويحبسهم ولو لم  
تكن لهم فئة . وبه قال بعض المالكية .<sup>(١)</sup>

القول الثاني : لا يجوز للإمام تتبعهم  
وحبسهم ولو كان هم فئة ينحازون إليها ، لأن  
القصود دفعهم وقتل حصل . وهذا مذهب  
الحنابلة وقوله الشافعي وأبي يوسف والشافعية  
علي رضي الله عنه .<sup>(٢)</sup>

وقت الإفراج عن البغاة المحبوسين :

٩٦ - للبغاة أربعة أقوال في وقت الإفراج عن  
البغاة المحبوسين :

القول الأول : يجب الإفراج عنهم بعد توقف  
القتال ، ولا يجوز استمرار حبسهم . لكن يشترط  
عليهم أن لا يعودوا إلى القتال . وهذا مذهب  
الشافعية وأحد قولي الحنابلة .

(١) الإخراج ص ٢٢٢ . ومعين الحكام ص ١٦١ ، وحاشية صغيرة  
١٧٢/٤ ، والأحكام السلطانية لليهودي ص ٩٠ ، والشرح  
الكبير للكويتي ١/٤ ، والفتاوى ٨/١٦٦ ، وبداية المجتهد  
٥٨/٢

(٢) الإخراج ص ٢٢٢ ، والفتاوى ٨/١٦٦

المسلم نعتد الأقوال في حادثة خاطب بن أبي  
بلنعة قبيل فتح مكة ، حين كتب لبعض غريش  
يتبعهم بمسير النبي ﷺ إليهم .<sup>(١)</sup>

ب - حبس البغاة :

٩٥ - يحبس البغاة وهم الخارجون على الحاكم  
في الحالات التالية :

الحالة الأولى إذا تاهبوا للقتال : إذا قام البغاة  
باعتصان نذل على إرادة الخروج على الإمام  
كتشراء السلاح والأجنياع للثورة والتأهب للقتال  
جاز للحاكم أخذهم وحبسهم ولو لم يقاتلوا  
حقيقة ، لأن العزم على الخروج معصية ينبغي  
زجرهم عنها ، فضلا عن أنهم لو تركوا لأفسدوا  
في الأرض وفات دفع شرهم .<sup>(٢)</sup>

الحالة الثانية أخذهم أثناء القتال : إذا أسك  
البغاة أثناء القتال حبسوا ولا يطلق سراهم  
إن خيف انتحازهم إلى فئة أخرى أو عودتهم  
للقتال . وسبب حبسهم كسر قلوب الآخرين  
وتفريق جمعهم .<sup>(٣)</sup>

(١) زاد الملاء ٢/٦٨ ، ٢١٥/٢ ، والفروع ١/١٦٢ ، وأحكام  
القسران لأين المصري ١/١٧٢٢ ، والمراجع ص ٩٠ ،  
وتبصرة الأحكام ٢/١٩٤ ، والمجلة لابن نجدة ص ٢٨ ،  
وسواهم الإكتيل ١/٢٥٦ ، والأقضية لأين فرج ص ٣٥

(٢) بدائع الصنائع ١/١٤٠ ، ومعين الحكام ص ١٦٠ ، والمفتي  
لابن قدامة ٨/١٠٩

(٣) الاعتصاف ٢/١٥٢ ، وبدائع الصنائع ١/١٤٦ ، وشرح  
الكبير للكويتي ١/٢٩٩ ، وحاشية الطائيري ٢/٢٥٩ ،  
والإصناف ١٠/٣١٥

لهذا بفعل عمر رضي الله عنه حين اشترى له نافع بن عبد الحارث عامله على مكة دارا للسجين من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم . كما أن عليا رضي الله عنه قول من أحدث سجننا في الإسلام وجعله في الكوفة. (١)

القول الثاني : لا يتخذ الحاكم موضعا يخصصه للحبس ، لأنه لم يكن لرسول الله ﷺ ولا لخليفته أبي بكر رضي الله عنه سجن . ولكن إذا لزم الأمر يحوز في مكان من الأمكنة أو يامر الفرير بملازمة غريمه كما فعل النبي ﷺ . وهذا قول بعض أصحاب أحمد وآخرين غيرهم. (٢)

اتخاذ السجن في الحرم :  
٩٨ - للفقهاء قولان في جواز اتخاذ الحاكم موضعا للحبس فيه :

القول الأول : يجوز اتخاذ السجن في الحرم مطلقا من غير كراهة بخير شراء عمر رضي الله

القول الثاني : يجوز حبسهم بعد القتال ولا تجلئ عنهم إلا بظهور توبتهم لدفع شرهم ، وعلامة ذلك عودتهم إلى الطاعة . وهذا مذهب الحنفية وقول بعض المالكية .

القول الثالث : يجوز حبسهم بعد القتال ، ويجب إطلاق سراحهم إذا أمن عدم عودتهم ، وهذا مذهب المالكية .

القول الرابع : يجوز استمرار حبسهم بعد انفصال معاملتهم بالمثل حتى يتوصل إلى استخلاص أسرى أهل العدل ، وهذا هو القول الآخر للمخالفة. (٣)

مشروعية اتخاذ موضع للحبس :

٩٧ - للفقهاء قولان في جواز اتخاذ الحاكم موضعا للحبس فيه :

القول الأول : يجوز للحاكم إفراد موضع للحبس فيه ، وهذا قول الجمهور بل إن بعضهم اعتبر ذلك من المصالح المرسلة .

وقال آخرون : إنه مستحب. (٤) واستدلوا

الحكام من ١٩٦ - ١٩٧ ، وأبو الخطاب ٣٠٦/٤ ، والبحر الزعتر ١٣٨/٥ - ٢٩٦

(١) حاشية ابن عابدين ٣٧٦/٥ - ٣٧٧ ، والمبسوط ٨٩/٢٠ ، وطريق الحكمية من ١٠٣ ، والأفضة لابن فرج من ١١ - ١٢ ، ونصرة الحكم ٣١٦/٢ - ٣١٧ ، والبحر الرضائي ١٢٨/٥ ، والفتاوى الإدارية للكتاني ٢٩٩/١

(٢) فتاوى ابن تيمية ٣٢٥/٣ ، والطرق الحكمية من ١٠٣ ، ونصرة الحكم ٣١٦/٢ - ٣١٧ ، ومعين الحكم من ١٩٦

(١) بدائع الصنائع ١١٠/٧ - ١١١ ، وبداية المجتهد ١٥٨/٢ ، والمفتي ١١٥/٨ ، والأحكام السلطانية للبلقوري من ٦٠ ، وحاشية البهوتي ٢٢/٢٥٠ ، والخراج من ٢٣٢ ، والفتاوى للفقهاء من ٢٣٨ ، ونصرة الحكم ٢٨١/٧ ، والشرح الكبير للدردير ٢٩٩/٤  
(٢) نصرة الحكم ١٥٠/٢ ، وتبيل الأول ٣١٦/٨ ، ومعين

حاز استعمال الرجل المعروف بانصلاح على محبسهم ليحفظهم، وهو المروي عن أبي حنيفة، وإذا لم يكن هناك سجن معد للنساء حبست المرأة عند أمينة خالصة عن الرجال أو ذات رجس أمين كزوج أو اب كوابن معروف بالخير وانصلاح.<sup>(١)</sup>

ب - أفراد الخنثى بحسب خاص :

١٠٠ - إذا حبس الخنثى المشكل فلا يكون مع الرجال ولا النساء، بل يحبس وحده أو عند محرم، ولا يبقى حبسه مع الرجال ولا النساء.<sup>(٢)</sup>

ج - حبس غير البالغين (الأحداث) :

حبس غير البالغين في قضايا المعاملات المالية :

١٠١ - مذهب المالكية والشافعية وأحمد قولي الخنثية أن غير البالغ إذا مارس التجارة أو استهلك مال غيره فلا يحبس بل يدين في معاملاته لعدم التكليف، ولا يمنع هذا من تأديبه بغير

عنه السجن بمكة، وهذا قول جمهور الفقهاء.<sup>(١)</sup>

القول الثاني : لا يحل أن يسجن أحد في حرم مكة، لأن تطهير الحرم من العصاة واجب فلا بد : (١) أن تطهر بيني للظالمين والعاكفين والركع السجود<sup>(٢)</sup> وظاهره يدل على حرمة اتخاذ السجن في حرم مكة.<sup>(٣)</sup>

القول الثالث : يكره اتخاذ السجن في الحرم، وهو مروي عن طلوعه وكان يقول : لا ينسفي لئيب عذاب أن يكون في بيت رحمة ويقصد حرم مكة.<sup>(٤)</sup>

تصنيف السجون بحسب المحوسين :

١ - أفراد النساء بسجن منفرد عن سجن الرجال :

٩٩ - نص الفقهاء على أن يكون للنساء محبس على حدة إجماعاً، ولا يكون معهن رجل لوجوب سترهن وتحرزاً من الفتن. والأولى أن تقوم النساء على سجن مثيلتين فإن تعذر ذلك

(١) البحر الرعالي ١٣٨/٨، والمبسوط ٩٠/٢٠، وانظر المختار ٥٧٩/٥، والمفتوى الهندية ١١١/٣، وحواهر الإقتيل ٩٣/٢، فشرح الكبير وحاشيته للمصنف ٢٨٠/٣، ٢٨١، وفتاوى ٢٠٦/٥.

(٢) حاشية المصنف ٢٨٠/٢، وحاشية الصمدي على كفاية الطالب ٢٠٦/٢.

(١) المغني لابن قدامة ٢٥٧/١، والمبسوط ١٦٩/٩، وحاشية ابن عابدين ٣٧٧/٤، ومبصرة الأحكام ٣١١/٣، والمغني لابن حزم ١٧١/٨، وفتح الباري ٧٩-٧٥/٥.

(٢) سورة البقرة ١٢٥/٢.

(٣) المغني لابن حزم ٢٦٦/٧، انقطة التبريد.

(٤) فتح الباري ٧٥/٥.

مكان حبس غير البالغين :

١٠٣ - تدل أكثر النصوص على أن يكون حبس الأحداث في بيت أبيه أو وليه . على أنه يجوز حبسه في السجن إلا إذا غشي عليه ما يقسمه فيؤتجب حبسه عند أبيه لا في السجن .<sup>(١)</sup>

د - تمييز حبس الموقوفين عن حبس المحكومين :

١٠٤ - حبس الموقوفين هو حبس أهل الريبة والتهمة ، وهو من ملطاة اللوائ لأنه من اختصاصه كما في قول الزبيرى والداردي والقراني وطائفة من أصحاب أحمد . وحبس المحكومين هو حبس من وجب عليه حتى وقامت به البينة وهو من سطة القاضي . والمحمول به في التقديم تمييز حبس لوائي الذي يضم أهل الريبة والغصاة (الموقوفين) عن حبس القاضي الذي يضم المحكومين . وتختلف سجن الرائي عن سجن القاضي ، فللمحبوس في سجن الرائي توكيل غيره في أداء الشهادة عنه أمام القاضي

الحبس . وصحح السرخسي من فقهاء الحنفية حبس اللوائ لتقصيره في حفظ ولده ، وأنه المخاطب بأداء المال عنه .

والقول الآخر للحنفية : أن غير البالغ بحبس بالدين ونحوه تأديبا لا عقوبة ، لأنه مؤاخذ بحقوق العباد فيتحقق ظلمه ، ولذا يعود إلى مثل الفعل ويتعدى على أموال الناس . وعلى بعض أصحاب هذا القول الحبس على وجود "ب" أو وصي الحدث ، ليضجر فيسارع إلى قضاء الدين عنه .<sup>(٢)</sup>

حبس غير البالغين في الجرائم :

١٠٢ - نص بعض الفقهاء على أن غير البالغ لا يحبس بارتكابه الجرائم وتحريمها . وقال آخرون : يجوز حبس القاصر غير البالغ على وجه التأديب لا العقوبة ، وخاصة إذا كان الحبس أصلا له من إرسائه . وكذا فيه تأديبه واستملاكه ، ومن الجرائم التي نصوا على الحبس فيها الردة ، فيحبس المصبي المرتد حتى يتوب وهو قول أبي حنيفة ومحمد وكذا البغلي ، فيحبس صبيان البغاة المقاتلون حتى تنقضي الحرب .<sup>(٣)</sup>

- ٢٥٨/٢ ، و ٢٦٨/٨ ، والقاضي لابن قلانة ١١٥/٨ ، والإنصاف ٣١٦/١٠ ، ومن مناهج ١٧٨ ، وبتابع المصنف ٦٢/٧ ، وجواهر الإكليل ١٢٨/٦ ، ومعي المحتاج لشريبي ١٢٧/٤

(١) مدار المختار ٧٥٣/٤ ، والمعار ٢٥٢/٨ ، ٢٥٨ ، وأحكام المسوق ليعني بن عمر ١٣٨ ، والقنوي لابن تيمية ١٢٩/٢٤ ، وحاشية المدسوقي ٢٨٠/٢ ، وحاشية المصنف على كتابة الطالع ٣٠١/٢

(٢) البسيط ٩٩/٢٠ ، والقنوي اغتبية ١١٣/٣ ، وحاشية ابن عابد ٢٦/٥ ، وأبى الطيب وحاشيته للرملي ٣٠٦/٤ ، وحاشية الدسوقي ٢٨٠/٣ ، ومعين المحكم ١٧٤

(٣) حاشية ابن عسدي ٢٥٧/٤ ، ٢٢٦/٨ ، والمعار

و - التمييز بين المحبوسين بحسب لجائس جرائمهم :

١٠٦ - صف الفقهاء لزلاء سجون الجرائم إلى ثلاثة أصناف : أهل الفجور (الفاصل الخفية) وأهل التلصص (للسرقات ونحوها) ، وأهل الخنثيات (الاعتداء على الأبدان) ، وجعل أبو يوسف القاضي هذا التقسيم عنوان فصل أفرد في كتابه .<sup>(١)</sup>

ز - تصنيف الحبس إلى جماعي وفردى :

١٠٧ - الظاهر من كلام الفقهاء أن الأصل في الحبس كونه جماعيا ، وقالوا : لا يجوز عنه أحد من المسلمين أن يجمع الجمع الكثير في موضع يضيق عنهم غير متمكنين من الموضوع والصلاة ، وقد يرى بعضهم عورة بعض ويؤذون في الحر والصف .

ويجوز للحاكم عزل الجين وجه مفرد ، في غرفة بقتل عليه يابها (إن كان في ذلك مصلحة .<sup>(٢)</sup>)

(١) حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٧٠ ، المراج ٥/ ١٦ ، الخط لمقري ١٢/ ١٨٧ - ١٨٩ ، وبتقارير المروور لابن ٢/ ٦٢ نقطة الأولى .

(٢) المبسوط للشيخ ٢٠/ ٩٠ ، وحاشية ابن عابدين ٥/ ٣٧٩ و ٣٧٧ ، والتقارير المنتجة ٣/ ٤٩٩ ، والشرح الكبير وحاشية المدققي ٣/ ٢٨١ ، وحاشية الفقيه ٢/ ٢٩٢ ، وحاشية الرمي ٢/ ٢٨٩ ، والإنصاح لابن خيرة ١/ ٣٩ ، والسرايبي الإدارية للفتني ١/ ٢٩٥ ، والمقي ٨/ ١٦٤ ، وكلاوي ابن تيمية ١٠٥/ ٣١٠

إذا منع من الخروج ، وليس ذلك لمن كان في سجن القاضي لإمكانة خروجه بؤنه ومثل ذلك التوكيل في سماع الدعوى على المحبوس .<sup>(٣)</sup>

هـ - تمييز الحبس في قضايا المعاملات عن الحبس في الجرائم -

١٠٥ - ميز الفقهاء في الحبس بين حبسوس في المعاملات كالذين ، وبين المحبوس في الجرائم ، كالسرقة ، والتلصص ، والاعتداء على الأبدان ، وكانوا يحرصون على أن لا يجمع هؤلاء بأولئك في حبس واحد خوفا من العذوى ، فضلا عن أن لأصحاب كن حبس معاملة تناسب جريمة كل منهم .<sup>(٤)</sup>

(١) حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٧٨ ، ٤٩٩ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، وتيسرة الحكم ١/ ٣٠٤ ، ونسب الحكم ٥/ ٢٥١ ، والإنصاف ١٦/ ٩٠ ، وحاشية الطهري ١٤/ ٣٣٢ ، والمرونة ٤/ ٤٨٩ ، والمنظم لابن الجوزي ٧/ ٢٥٠ ، والأحكام السلطانية للماردي ٧١٩ ، و المراج ٥/ ١٦٣ ، ١٦٠ ، وفتاوى ابن سعة ٥/ ٣٥٠ ، والدر المختار وحاشيته ٥/ ٣٧٨ ، ٤٩٩ ، ٥١٢ ، والمروضة للنووي ٤/ ١٤٠ ، وأيض فتاوى ٢/ ١٨٩ ، والمقي لابن فدامة ١٩/ ٤٨

(٢) حاشية ابن عابدين ٥/ ٣٩٣ ، ٣٧٠ ، وشرح ابن القاضي للمصنف ٢/ ٣٧٥ ، وخيلة الرامال للزركشي ٢٦٩ ، والمنظم لابن الجوزي ١٧/ ٢٥٦ ، وفتاوى ابن سعة ٥/ ٣٥٠ ، والتقارير المنتجة ١٤/ ٤١٤ ، ولحسن فتاوى ١٩/ ٣٠٠

يمنع الطبيب والخادم من الدخول عليه لئلا يجتهد  
وخدمته، لأن منعه مما تدعو الضرورة إليه يفضي  
إلى هلاكه، وذلك بحسب حاشي.

وللفقيه أقوال في إخراج من الحبس إذا لم  
تتمكن معالجته ورعايته فيه :

القول الأول : يخرج من حبسه للمصالح  
وإنه داء صيانة لنفسه، وهو ما ذكره بعض  
الحنفية كخصاف وابن الهمام، والظاهر من  
كلام الشافعية والمالكية

القول الثاني : لا يخرج إلا بكتيل وهو المفتي  
به عند الحنفية.

القول الثالث : يعالج في الحبس ولا يخرج،  
والهلاك في الحبس وغيره سواء، وهو المروي عن  
أبي يوسف رحمه الله.

وقد اهتم المسلمون منذ القديم برعاية  
المرضى في السجون فكتب عمر بن عبد العزيز  
إلى عماله أنظروا من في السجون وتعهّدوا  
المرضى.

وفي زمن الخليفة المقتدر خصص بعض  
الأضواء للدخول على المرضى في السجون كل  
يوم، وحمل الأدوية والأشربة لهم ورعايتهم  
وإزاحة عنهم<sup>(١)</sup>.

(١) حاشية ابن عديم ٣٧٨/٥، والباقر عنه ١١٩/٤،  
٦٣/٥، وشرح أدب القاضي للمصنف ٣٧٥/٥، ومنع  
القدر ١٧٠/٥، وجوه الإكليل ٩٣/٢، وأشن المطالب  
١٢٣/٤، وحاشية الفيلسوف

ح - الحبس بالإقامة الجبرية في البيت ونحوه :

١٠٨ - يجوز الحبس بالإقامة الجبرية في البيت  
ونحوه، فقد ذكرنا أن من ضرب غيره بغير حق  
عزّر، وصح حبسه ولو في بيته بأن يمنع من  
الخروج منه. ولإمام حسن العائني في منزل  
نفسه سياسة يمنع من مخالطة الناس<sup>(١)</sup>.

حبس المريض :

١٠٩ - بحث الفقهاء في مسألة حبس المدين  
المريض، وانظر من كلام الجمهور وهو أحد  
قولي الشافعية أن الموص لا يعتبر من موانع  
الحبس. والقول الآخر المعتمد عند الشافعية أن  
المريض المدين لا يحبس، بل يوكل به ويستوفى  
حقوقه. أما الجاني المريض فقد تقدم ذكر ما يدن  
على مشروعية حبسه<sup>(٢)</sup>.

إخراج المريض من سجنه إذا خيف عليه :  
١١٠ - إذا عرض المحبوس في سجنه وأمكن  
علاجه فيه فلا يخرج للحصول المقصود<sup>(٣)</sup>. ولا

(١) الدر المختار ٦٦/١، ومنع الباري ١٠٥/١٠، وشرح  
نسري لسم ١٧٣/١، وحاشية قصدي على كتاب  
تعال ٤٠/٢، وحاشية ابن عديم ٣٩١/٦، وحاشية  
نياسوي ٢٢٧/٢، وإمانة الطائفة للبكري ١٣٤/٤،  
والقرو ١١٦/٦

(٢) حاشية ابن عديم ٣٧٨/٥، والشرح هكبه للتدبير  
٢٨١/٢، والأشبه ونظائر للبروطي ص ٤٩١، وحاشية  
اجمل ٣٩٦/٥، والألفاظ ٢٧٧/٥، ٢٨١

(٣) حاشية ابن عديم ٣٧٨/٥، وألفاظ ٢٣١/٢، وشرح  
أدب القاضي للمصنف ٣٧٤/٢ - ٣٧٥



١١٦ - للفقههاء قولان في تمكين المحبوس من صلاة الجمعة :

القول الأول : يمنع من الخروج إلى صلاة الجمعة وصلاة العيدين ليضجر قلبه ويتزجر إن رأى المحاكم المصلحة في ذلك ، هذا قول أكثر فقهاء المذاهب الأربعة ، وهو ظاهر القول عن علي رضي الله عنه .<sup>(١)</sup>

القول الثاني : لا يمنع المحبوس من الخروج إلى صلاة الجمعة وصلاة العيدين لأهميتها ، وهذا ظاهر كلام بعض الخساسة ، وبه قال البخوي من الشافعية ، وهو المفهوم من كلام السرخسي من الحنفية والبريطي صاحب الشافعي .<sup>(٢)</sup>

١١٧ - وإذا توفرت شروط الجمعة في السجن وأمكن أدائها فيه لزمّت السجناء كما نص على ذلك الشافعية وابن حزم ، وقالوا : يقرعها لهم

- ١١٧/٢ ، وحاشية الدسوقي ١/٢٨١ ، ٢٨٢ ، وطلحات ابن سعد ٥/٣٥٦ ، عيون الأنباء لابن أبي عمير ٣٠١ - ٣٠٢

(١) حاشية ابن عيدين ٥/٣٧٧ ، واليسوط ٢٠/٩٠ ، ٢٣٦ ، والفي ٢/٣٣٩ ، والمصنف ١/١٦٦ ، والفوائد الفقهية ص ٥٥ ، وأسنن الطالب ٢/١٨٨ ، وحاشية الرسل ١/٢٩٢ ، وحاشية الجبوري ١/٢٩٢

(٢) غيبة التنصّل للكسري ١/٢٠٩ ، وحاشية الجبوري ١/٦١٢ ، وروضة القائلين ٤/١٤٠ ، طبقات الشافعية للسيكي ١/٦٧٦ ، والقواعد الجيدة للكسري ص ١٣٠ ، جواهر الإكليل ٢/٩٤ ، وحاشية الشرواني ٥/١٤٣

من يصلح لها منهم أو من أهل البلد ، ويتجه وجوب نصبه على المحاكم ، وروي عن ابن سيرين أنه كان يقول بالجمعة على أهل السجون ، وخالفه إبراهيم النخعي فقال : ليس على أهل السجون جمعة ، وظاهر كلام الحنفية جواز نعل المحبوسين لها ، فإن لم يقدروا صلوا الظهر فرأى .<sup>(١)</sup>

### تشغيل المحبوس :

١١٣ - للفقههاء ثلاثة أقوال في تمكين المحبوس من العمل في الحبس :

القول الأول : لا يمنع المحبوس من العمل في حبسه ويمكن من ذلك ، لما فيه من أسباب النفقة الواجبة ووفاء الدين ونحوه ، وهذا قول الشافعية والحنابلة وغيرهم وبه اتفق بعض الحنفية .<sup>(١)</sup>

القول الثاني : يمنع المحبوس من العمل في حبسه ولا يمكن منه ، لئلا يهون عليه الحبس وليضجر قلبه فينزجر ، وإلا صار الحبس له بمنزلة الخانات ، وهذا هو المعتمد في مذهب

(١) الحاشية ١/٦٣ ، واليسوط ٢/٣٦ ، وحاشية الجبوري ١/١٦٣ - ١٦٤ ، وحاشية الرمي ١/٢٦٢ ، والمصنف لابن حزم ٥/٤٩ - ٥٠ ، والمصنف لابن أبي شيبة ٢/١٩٠

(٢) الفتاوى الهندية ٣/٤١٨ ، والمقر المختار وحاشيته ٥/٣٧٩ ، وأسنن الطالب مع حاشية الرسل ٢/١٨٨ - ١٨٩ ، والبحر الزاخر ٤/٨٢ ، والفي ١/١٩٥

الرجوع على المحبوس بالمال المدفوع عنه  
لتخليصه :

١١٤ - ذكر المالكية أن من حبسه السلطان فدفع عنه قربه ما خلّصه به من الحبس ثم سكت ولم يطالبه بالمدفوع حتى مات، فقام ولده يطالب بالمدفوع وأنه سلف، والمحبوس المتقدي يدعي أنه عبة، فالحكم أن على مدعي الحبس إثباته، ولا حجة بسكوت الدافع عنه، لأن ذلك دين لزم في ذمته.

وذكر ابن تيمية أنه إذا أكره قريب أو صديق ونحوه على أداء مال عن محبوس فدفعه من ماله رجع به على المحبوس ولو من غير إذنه، لأن الإكراه والدفع بسببه، فلا يذهب المال هدرا. ولأن النفوس والأموال يمتزجان الضرر والفساد مالا يدفع إلا بأداء مال عنها. ولو علم المؤذي أنه لا يسترد مادمعه من المحبوس إلا بإذنه لم يفعل، وإذا لم يقابل المحبوس إلا بحسن يمثله فهو ظالم، والمظلم حرام، ولأصل في هذا اعتبار لمقاصد النيات في تصرفات.<sup>(١)</sup>

رهن المغلس المحبوس ماله :  
١١٧ - الأصل عدم تمكين المغلس المحبوس من التصرف بآثاره، فإن وقع تصرفه لم يظلم.

(١) انظر ١٨٩/٤، وقطلم الكبرية لابن تيمية ص ٤٩ - ٤٨

الحنفية، وبه قال غيرهم من الفقهاء.<sup>(٢)</sup>  
القول الثالث : يترك تمكين المحبوس من العمل في حبسه لتقدير الحاكم واجتهاده، وبه قال المرتضى.<sup>(٣)</sup>

أحكام بعض التصرفات المتعلقة بالمحبوس :  
١١٤ - ذكر الفقهاء العديد من أحكام بعض التصرفات المتعلقة بالمحبوس مما يتعلق بالأموار المالية والمندية والجنائية والأحوال الشخصية وغيرها، وهذا بيان على النحو التالي :

التصرفات المالية المتعلقة بالمحبوس :  
بيع المحبوس ماله مكرها :  
١١٥ - للمحبوس التصرف بآثاره ببيع أو شراء ونحوه بحسب ما يرى، لأن الحبس لا يوجب إعلان أهلية التصرف. فإن أكره الحبس على البيع أو الشراء أو التأجير فنه الفسخ بعد زوال الإكراه لانعدام الرضا.<sup>(٤)</sup>  
وتفصيل ذلك في مصطلح إكراه.

(١) حاشية ابن عابدس ٢٧٨/٥، والقنوي الحنفية ٤١٨/٣.  
٢٣/٥، ونحو الزعفر ٨٢/٤  
(٢) تبصر الرضا ٨٢/٥، وترى اللجنة أن الأعد هذا الرأي هو الأدق إذ روعي في ذلك المصلحة العامة والمخاصة  
(٣) مدافع المصالح ١٧٤/٧، والنفى ١٨٩/٤ - ١٨٩،  
والاعتبار ١٠٥/٢، والهداية ٢٢٢/٣، وجواهر الإكليل ٣٤٠/٤

هبة المحبوس المحكوم بقتله ماله لغيره :

١١٩ - اتفق الفقهاء على أن الأسير أو المحبوس عند من عادته القتل إذا وهب ماله لغيره لا تصح عطيته إلا من الثلث<sup>(١)</sup>.  
وتفصيل ذلك في أحكام مرضي الموت.

تمكين المحبوس من وطء زوجته.

١٢٠ - للفقهاء ثلاثة أقوال في تمكين المحبوس من وطء زوجته .

القول الأول : لا يسمع المحبوس من وطء زوجته في الحبس إذا كان فيه موضع لا يطلع عليه أحد إلا منع ، وهذا مذهب الحنابلة واستظهره أكثر الحنفية ومرفوع بعض الشافعية . واستدلوا لذلك بأنه غير ممنوع من قصه شهوة البطن فكذلك شهوة الفرج ، إذ لا موجب لستور حفته في السوط ، واشترط بعضهم أن يصلح الموضوع سببا لمثل الزوج أو الزوجة<sup>(٢)</sup>.

بل يوقف على نظر الحاكم والغرماء . وهذا قول الجمهور وصاحبي أبي حنيفة .

وقال الإمام أبو حنيفة : لا يسمع من الرهن وغيره من التصرفات ، وإنما للحاكم أن يستمر في حبه ليضجره فيسارع إلى نضائه الدين<sup>(٣)</sup>.

ما يجب على المودع إذا عجز عن رد الوديعة إلى مالئها المحبوس .

١١٨ - إذا طرأ عذر للمودع كسفر أو خوف حرب أو هدم رد الوديعة إلى مالئها ، فإن كان ذلك محبوسا لا يصل إليه سلمها إلى من يحفظ ماله عادة كزوجته وأجيرها ، ولا دفعها إلى الحاكم . فإن تعذر ذلك أودعها ثقة وأشهد بينه على عذره ، لأنه يدعي ضرورة مستطة للضمان بعد تحقق السبب ، وهذا مذهب المالكية والشافعية والصاحبين ، ومذهب الحنابلة في أحد الوجهين

وقال أبو حنيفة : أنه أن يسافر بها مالم ينه<sup>(٤)</sup>.  
وتفصيل ذلك في مصطلح : ( وديعة ) .

(١) المنهي ١/ ٨٨ ، وتكملة الفتح ٤/ ٢٢٥ ، والشرح للمكبر مع المدسوقي ٢/ ٢٠٦ ، ٣-٧ ، وحاشية ابن عابدين ١/ ٦٦١ ، وأسنن المطالب ٣/ ٣٨٨ ، وحاشية القليوبي ٣/ ١٦٢ ، ١٦٦

(٢) المنهي ١/ ٢٤٠ ، ٣٥ ، والمنداة ٢/ ٢٣٦ ، وحاشية ابن عابدين ١/ ٢٣٢ ، ٢٣٨ ، ٥ ، وشرح أدب الطالب للخصلاف ٢/ ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، وأسنن المطالب مع حاشية شرسلي ٢/ ١٨٨ ، ٢٠٦ ، ١٤ ، وحاشية القليوبي ٣/ ٣٠٠ ، وضع المفيد ٥/ ٤٧١ ، والفنوي المندة ١٢/ ٤١٨ ، ٥/ ١٣ ، والفنوي البرازية ٥/ ٢٢٥ ، والسحر ترجمه ٥/ ١٣٩

(٣) جامع الصالح ١٧/ ١٧١ ، والمنداة ٢/ ٢٣٠ ، والشرح الكبير ٢/ ٢٦٥ ، وحاشية القليوبي ٢/ ٤٨٥ ، وقاية النصارى للكهرمسي ٢/ ١٧٩ - ١٢٩ ، وأسنن المطالب ٣/ ٢٤٥ ، ومحتاج الطالبين ٣/ ٣٠٨ ، وإيضاح ١٨/ ٢٩٢  
(٤) الشرح للمكبر ومجالية المدسوقي ٣/ ٤٢٤ ، وأسنن المطالب وحاشية ترمذ ٣/ ٧٦ ، والمنداة ٣/ ١٧٣ ، وزيين الحقائق للزبيدي ٥/ ٧٩ ، والإيضاح ١٩/ ٢٢٢ ، ٢٢٩

جهتها، وما تملأ فهو من جهته، وقد فوّت حق نفسه فلا يصح الحس من الإتفاق عليها.

ونص بعض الشافعية والحنابلة على أنه لا نفقة للزوجة إذا حبس الزوج بحقها نفقات التمكن من قبلها، وقال المالكية والحنفية: لا تسقط النفقة لاحتمال أن يكون معه مال وأخذه عنها.<sup>(١)</sup>

#### إتفاق الزوج على زوجته المحبوسة :

١٢٢ - يرى الحنفية والشافعية والحنابلة : أنه لا تجب النفقة على الزوج لزوجته المحبوسة في ديس وسوطلها، بأن كانت معسرة - لقنات الاحتباس وكون الامتناع ليس من جهته .

ونص المالكية على أن خا النفقة إن لم تكن محاطلة، سواء كان الحبس في دين الزوج أو غيره، لأن الامتناع ليس من جهتها، وبتحو ذلك قال بعض الشافعية.<sup>(٢)</sup>

القول الثاني : يصح الحبوس من وطء زوجته، لأن من غابت الحبس إدخال الضيق والتفجير على قلبه لردعه وزجره، ولا تضيق مع تمكنه من الملة والتمتع والقرنة، والوطء إنما هو لذلك، وليس من الحوائج الأصلية كالنظام. وهذا مذهب المالكية وقول بعض الحنفية وبعض الشافعية. وزاد المالكية : أن الحبوس لا يمنع من الاستمتاع بزوجته في مكان لا يطلع عليه أحد إذا حبس بحقها، لأنها إذا شادت لم تحب، فلا تفوّت عليه حقه في الرطء.<sup>(٣)</sup>

القول الثالث : الأصل في وطء المحبوس زوجته أنه حق من حقوقه الشرعية، ولا يمنع منه إلا إذا اقتضت ذلك الصلحة ورأه القاضي كالمحبس عليه، وهذا قول بعض الشافعية.<sup>(٤)</sup>

#### إتفاق الحبوس على زوجته :

١٢١ - لا يصح الحبس من إتفاق المحبوس على زوجته، لأنه وجد الاحتباس والتسكين من

(١) حاشية ابن عديم ٥/ ٣٩٠، ٣٩١، ٥٧٨، الشرح الكبير للفرير ٩/ ٥١٧، والبيان ١٢/ ٢٣٢، وقد نج الفتن ١٧/ ١٧٥، وخاتمة المتقن للكريم ١٢/ ٢٢١، ٢٣٩، وأسس الطالب ٣/ ١٣٤، وحاشية الفريوي ٢٩٠/ ٢، ٢٩١/ ٢.

(٢) الحاشية ٦/ ٣٤، وحاشية ابن عابدين ٦/ ٥٧٨، والإتصاف ٩/ ٢٨١، وخاتمة المتقن ٣/ ٢٢٠، وحاشية الفريوي ٤/ ٧٨، والشرح الكبير مع حاشية الفريوي ١٦/ ٥١٧، وأسس الطالب ٣/ ١٣٤.

(٣) شرح الكبير للفرير ٢/ ٢٨١، وتيسر الحكم ٢/ ٢٠٥، ومعيد النعم للسبكي ٩/ ٩٠٩، والمواضع الحاشية في فتح القدر وحاشية ابن عابدين والفتاوى الحنفية وفتاوى البرزلية.

(٤) حاشية الفريوي ٢/ ٣٩٢، وأسس الطالب مع حاشية الفريوي ٣/ ١٨٨، ٤/ ٢٠٦، وحاشية الجبل ٤/ ٣٤٦، وحاشية الشارح ٤/ ٢٢١، طبعة مصطفى انيلي الحلبي.

فئة المحبوس من الإيلاء إذا تعلل عليه الوطء :  
١٢٤ - الأصل أن تحصل الفية من الإيلاء  
بالوطء بانفاق الفقهاء<sup>(١)</sup> فإن كان المولي محبوسا  
وتعذر عليه الوطء فقيته بلسانه كأن يقول : فئت  
إليها أو متى فدت فتلته يعني الوطء .

وإذا كانت المحبوسة زوجته يكون الفيء  
بالوعد بلسانه أن يفعله إذا زال المانع وهذا قول  
جمهور الفقهاء وابن مسعود وجابر بن عبد الله  
والنخعي والحسن والزهرري والثوري والأوزاعي  
وأبي عبيد وعكرمة بن عبد الله مولى ابن  
عباس . واشترطوا أن يكون المحبوس مظلوما  
غير قادر على الخلاص وإلا فقيته . بالوطء .

وقال سعيد بن جبير : لا يكون الفيء إلا  
بالجماع في حالة العذر وغيره .<sup>(٢)</sup>

تأخير المحبوس ملاعنة زوجته ونفيه الولد :  
١٢٥ - يشترط في اللعان القسورية وعدم تأخير  
الزواج نفي الولد حال العلم بذلك إذا لم يكن  
عذر . ونص الحنابلة والشافعية وهو مقتضى  
كلام غيرهم لأن الحبس من أضرار تأخير

وفرق الثوري بين حبس الزوجة المقررة بدين  
فلا نفقة لها على زوجها وبين حبس من قامت  
الينة على استئذانها فلها النفقة .  
ونص الحنفية على أنه لا تلزم الزوج نفقة  
زوجته المحبوسة بسبب ردنها .<sup>(٣)</sup>

احتساب مدة حبس الزوج أو الزوجة في  
الإيلاء :

١٢٣ - إذا آلى الزوج من زوجته وكان محبوسا  
بحق يقدر على أدائه حبس عليه المدة من حين  
إيلائه ، لأن المانع من جهته وليست من جهتها .  
وإن طرأ الحبس بعد الإيلاء لم تنقطع المدة بل  
تحب أيضا ، وهذا قول جمهور الفقهاء .<sup>(٤)</sup>

أما إذا كانت زوجة المولي محبوسة أو طرأ  
الحبس عليها بعد الإيلاء فليس لها المطالبة  
بالفية ، ولا تحسب مدة الحبس من مهلة الأشهر  
الأربعة لتحذر الوطء من جهتها كالمريضة ،  
وتستأنف المدة عند زوال العذر . وهذا قول  
جمهور الفقهاء والقول المعتمد عند الحنابلة . وفي  
قول آخر لهم : إن الحبس يحسب  
كالحبس .<sup>(٥)</sup>

(١) روضة الطالبين للثوري ١/ ١٢٠ ، والمدينة ٢/ ٢٨

(٢) لقني ٢/ ٣٢١ ، والفتاوى الهندية ١/ ٤٨٦ ، والشرح  
الكبير مع حاشية للمصوفي ٢/ ٤٣٧ ، وأسن المطالب  
٢٥٥/ ٣

(٣) الإحصاف ٩/ ١١٤ ، والأم للشافعية ٥/ ٢٩٩ ، وأسن  
المطالب ٣/ ٣٥٨ ، والشرح الكبير ٢/ ٤٣٥ - ٤٣٧ ،  
وحاشية ابن عابدين ٣/ ٣٢

(٤) البواين القفنية ص ١٦٠ - وحوار الإكليل ١/ ٣٩٩ ،  
والروض التدي للبعلي ص ٢٩١ ، والمدينة ١/ ١١١ ، ومناج  
الطالبين للثوري ١٣/ ١

(٥) المغني ٢٢٧/ ٢٧ ، والشرح الكبير للدردير ٢/ ٤٣٧ ،  
وحاشية ابن عابدين ٣/ ٤٣٢ ، والفتاوى الهندية ١/ ٤٨٦ ،  
والأم للشافعية ٥/ ٢٩٣ ، وأسن المطالب ٢/ ٣٥٥

خروج الحبوس للشهادة عند القاضي أو تعذر ذلك :

١٢٧ - إذا منع الحبوس من الخروج لأداء الشهادة عند القاضي جاز له استئجاراً توكيل من يشهد على شهادته. <sup>(١)</sup>

١٢٨ - إجابة دعوة الحبوس للإشهاد على تصرفه :

نص الشاقبة على أن الحبوس إذا دعا رجلاً ليشهده على تصرفه فإنه يجب عليه الإجابة لأجل عذر الحبوس وحتى لا تضيق المحرق. <sup>(٢)</sup>

ما لا يجوز تأديب الحبوس به :

١٢٩ - شرع التأديب للتقويم والإصلاح لا الإهانة والإتلاف واحتقار معاني الأديبة ، وقد نص الفقهاء على حرمة العقوبة للحبوس أو غيره بعدة أمور منها :

أ - التشليل بالجسم :

١٣٠ - لا يجوز العقوبة بجذع انف ، أو أذن ، أو

لللعان . فإن كانت مدة الحبس قصيرة كيوم أو يومين فلا عذر الحبوس نفيه ليلاً عن أمام الحاكم لم يسقط نفيه بالتأخير . وإن كانت المدة طويلة أرسل إلى الحاكم ليبحث إليه نائباً بلا عن عنده .

فإن لم يمكنه ذلك أشهد على نفيه ، فإن لم يفعل سقط نفيه وبطل خياره لأن عدم تصرفه يتضمن إقراره بالنسب. <sup>(٣)</sup>

وتفصيل ذلك مصطلح : (لعان) .

التصرفات القضائية والحكومية المتصلة بالحبوس :

خروج الحبوس لسماح الدهوى عليه عند القاضي أو تعذر ذلك :

١٣١ - إذا ادعى رجل على حبوس حقاً يخرج به القاضي لسماح الدهوى عليه والإجابة عنها ثم يرد إلى الحبس ولا يبرأ عنه أحد في الخصومة عند غير المالكية ، فإن تعذر على الحبوس الخروج جاز له استئجاراً توكيل من يجيب عنه. <sup>(٤)</sup>

١ - واللغوي ٤٩/٩ ، والحارثي ٢٨١/٥ . ونصرة الحكام ٣٠١/١

(١) فسر المختار وحاشيته ٤٩٩/٥ ، ولسان الحكام لابن الشحنة ٢٥١ ، ونصرة الحكام ٣٠٤/١ . والإنصاف ٩١/٩٢ ، واللغوي ٢٠٧/٩ ، وحاشية الطهوي ٣٣٢/٢

(٢) فسر المختار مع حاشيته للرسول ٣٧٢/٤ ، ومباح الطالين مع حاشية الطهوي ٣٢٩/٤

(١) لأختار ١٧١/٣ ، والإنصاف ٢٥٩/٩ ، ٢٥٧ ، وكفاية الطالب ٩٠/٢ ، ومباح الطالين ٣٧/٤ ، ومفتاح المحتاج للتشريع ٣٦/٤ ، واللغوي ٤٢٥/٧ ، وفهرس الطالب مع حاشية الرملي ٢٨٧/٢ ، وحاشية القسولي ٤٦٣/٢

(٢) فسر المختار مع حاشية ابن عابدين ٣٧٨/٥ ، ٤١٢ ، وروضة الطالبين ١٤٠/٤ ، وفهرس الطالب ١٨٩/٢

د - التجويع والتريق للبرد ونحوه :

١٣٢ - لا يجوز الحبس في مكان يمنع فيه المحبوس الطعام والشراب ، أو في مكان حار أو تحت الشمس أو في مكان بارد ، أو في بيت تسد نوافذه وفيه دخان أو يمنع من اللباس في البرد . فإن مات المحبوس فالدية على الجاس وقيل : القود .<sup>(١)</sup>

هـ - التجريد من الملابس :

١٣٣ - تحرم المعاقبة بالتجريد من الثياب إذا في ذلك من كشف العورة .<sup>(٢)</sup>

و - المنع من الوضوء والصلاة ونحوهما :

١٣٤ - ينبغي تحكين المحبوس من الوضوء والمصلاة ، ولا تجوز معاقبته بالمنع منها .<sup>(٣)</sup>

اصطلام شفة ، وقطع أنامل ، وكسر عظم ، ولم يعهد شيء من ذلك عن أحد الصحابة ، ولأن الواجب التأديب ، وهو لا يكون بالإتلاف .<sup>(١)</sup> وقد نهى النبي ﷺ عن التشيل بالأسرى فقال في وصيته لأمرأ السرايا : «ولا تملأوا» .<sup>(٢)</sup>

ب - ضرب الوجه ونحوه :

١٣٠ - لا يجوز للحاكم التأديب بما فيه الإهانة والخطر ، كضرب الوجه وموضع المقاتل ، وكذا جعل الأغلال في أعناق المحبوسين ، وكذا لا يجوز أن يمد المحبوس على الأرض عند خبره ، سواء كان للحد أو التعزير على ما تقدم .<sup>(٣)</sup>

ج - التعذيب بالنار ونحوها :

١٣١ - يجرم التأديب بإحراق الجسم أو بعضه بقصد الإيلاء والترويع إلا المائلة في العقوبة فتجوز عند كثير من الفقهاء . ولا يجوز خنق المحبوس وعصره وضغطه في الماء .<sup>(١)</sup>

- (١) بدائع المشايخ ١٢٠/٧ ، والمغني ٢٢٦/٨ ، والبحر الرضا ٢١٢/٥ ، والمشرح الكبير للدردير ٣٥٤/٤  
(٢) حديث : «ولا تملأوا» ، أخرجه مسلم (١٣٥٧/٣) - ط الحليمي من حديث بريدة الأسلمي  
(٣) الفتاوى الهندية ٢١٤/٢  
(٤) السبلية الشرعية ص ١٥٢ ، وضع للبري ١٥٠/١٦ ، والمغني ١١٩/٧

- (١) المغني ١٤٣/٧ ، وشرح المحلى مع حاشية القليوبي ١٩٧/٤ ، والأحكام السلطانية للدردي ص ٣٣٩ ، وحاشية ابن حابدين ٤٢١/٢ ، وطبعة للنشر الكرمي ٣١٣/٢ ، والمهاجر ص ١١٨ ، ١٣٥ ، والفتاوى الهندية ٤١٤/٣ ، والتهذيب الإدارية للكاتب ٢٩٥/١ ، وأمنى الطالب ٤/٤ ، والإتصاف ١٢٩/٩  
(٢) الأحكام السلطانية للدردير ص ٣٣٩ ، وحاشية ابن حابدين ٤/٤ ، ٣٧٩/٥ ، والإتصاف ١٢٤٨/١٠ ، ونصرة الأحكام ٣٠٤/٢  
(٣) المشرح الكبير للدردير ٢٨٢/٣ ، وحاشية القليوبي ٢٠٥/٤ ، والإتصاف ٢٤٨/١٠ ، والمشرع المختار مع حاشية ٣٧٨/٥ ، ٣٧٩

ونصوا على أنه لا يجوز منع المحبوس من قضاء حاجته. (١)

ز - السب والشتم :

١٣٥ - لا يجوز للإمام أو غيره التأديب باللعن واللب الفحش وسب الآباء والأمهات ونحو ذلك ويجوز التأديب بقوله : يا قلتم يا محتدي ونحوه. (٢)

ح - أمور أخرى تحرم معاقبة بها :

١٣٦ - تحرم المعاقبة بالإقامة في الشمس أو صب الزيت على الرأس أو حلق اللحية وكذا اغراء الحيوان كالبع والمقرب بالمحبوس ليؤذيه ، ومثل مائت عن تعذيب المحبوس بالدهن والخنافس (حشرات سوداء كالجعلان) فقال : لا يحل هذا : إنما هو السوط أو السجن. (٣)  
وفي الجملة لا يجوز معاقبة المحبوس بقصد إتلافه كله أو بعضه ، لأن التأديب لا يكون بذلك. (٤)

[خراج المحبوس لإصابته بالجنون :

١٣٧ - نص المالكية على أن المحبوس إذا ذهب عقله وجب فإنه يخرج من الحبس لعدم إدراكه الضيق المقصود من حبه ، ويشرخر وجهه إلى أن يعود له عقله . فإن عاد له عقله عاد للحبس ، وهذا مذهب الحنفية والشافعية .

ومذهب الحنابلة وأبو بكر الإسكافي من الحنفية إلى أن الجنون لا يمنع التعزير - والخمس فرد من أفرادهم - لأن الغاية منه التأديب والزجر ، فإن تعطل جانب تأديب بالجنون فلا ينبغي تعطل جانب الزجر منعاً للغير. (٥)

هروب المحبوس :

١٣٨ - ذكر الفقهاء غير الشافعية أن السجنان ونحوه من استحفظ على بدن المحبوس المدين بمنزلة كقبيل الوجه ، ويترب عليه إحصاره للخصوصية ، فإن أطلقه وتعلز إحصاره ضمن ما عليه ، وعند الشافعية : إن هرب بحضرة الدائن .

وإذا أراد المحبوس الهرب وهجم على حارسه ليؤذيه فإنه يعامله كائنابل وقد ذكر

(١) الشرح الكبير للدردير ٢٣ / ٦٨٢

(٢) فشرح الكبير ٤ / ٣٥١ ، والأحكام السلطانية للرفوري من ٢٢٦ ، وحاشية محدي على ٤ / ٢١٢ ، وهداية المنهر ٣٩٦ / ٣ ، ودرائع الصلح ٧ / ٦٤

(٣) الخراج من ١٣٥ ، والمسنى الطالب ٤ / ٩ ، وفنني ١٢٧ / ٦ ، والخراج من ١١٨ ، وقصة الحكم ٢ / ١٢٧

(٤) المغني ٨ / ٣٦٢ ، واللباب في الترجمة من ١١٦ ، والمحرض ١١٠ / ٨ ، وفتح القدير ٥ / ١٧٦

(١) الشرح الكبير مع حاشية المصوفي ٣ / ٢٨٩ ، ودرائع الصلح ٧ / ٦٤ ، وحاشية ابن عثيمين ٥ / ٣٧٨

و ٤٦٦ ، وأسن الطالب مع حاشية الرضي ٢ / ١٨٩ ،

٣٠٦ ، وحاشية القليوبي ٣ / ٢٦٠ ، والبحر الزخيل ٥ / ٨٢



ب - الكياسة :

١٤٠ - الكياسة هي العقل والقفطنة وبذكاء القلب ، وقد جاءت هي والتي قبلها في قول علي رضي الله عنه .

ألا توافي كياسا مكبسا بنيت بعد نافع غيبا  
بابا حصينا وأبنا كياسا ، والأمين والكيس  
صفتان للسجان .<sup>(١)</sup>

ج - الصلاح :

١٤١ - ينبغي أن يكون مباشر الحبس مصروفا بالخير والصلاح وتأكد ذلك في مباشر سجن النساء .<sup>(٢)</sup>

د - الرفق :

١٤٢ - من صفات السجان الرفق بالمحبوسين لئلا يظلمهم ويعتصمهم مما لا يقتضيه الحبس .<sup>(٣)</sup>

هـ - اللياقة البدنية :

١٤٣ - استعمل علي رضي الله عنه قوها من

الفقهاء أن الصائل يوعظ ويذجر ويخوف وينشد بالله لعله يكف عن الأذى والعدوان . فإن لم يتكف وأراد نفس الخارص أو ماله خيلفه بأسهل ما يعلم دفعه به كالضرب ونحوه . فإن لم يحصل إلا بالقتل فله ذلك ولا شيء عليه ، غير أنه لا يجوز للمحول عليه جرح الصائل إن قدر على الحرب منه بلا مشقة تلحقه ارتكابا لأخف الضررين .

وقد قال ابن تيمية في جند غاتلوا عربا نبوا أموال تجار ليردوه إليهم : هم مجاهدون في سبيل الله ، ولا ضمان عليهم بقود ولا دية ولا كفارة . وقال ابن الجوزي : لا يسطر الأمر عن الجندي بظنه أنه لا يفيد .<sup>(٤)</sup>

صفات السجان ونحوه :

أ - الأمانة :

١٣٩ - الأمانة هي الثقة ، وقد ذكر الفقهاء أن من صفات السجان كونه ثقة ليحافظ على المحبوسين ويتابع أحوالهم .<sup>(٥)</sup>

(١) حاشية ابن عابدين ١/ ٢٩٩ ، ونشرة المحكم ١/ ٣٤٩ ، والفتاوى لابن تيمية ٢٩/ ٥٦ ، وحاشية القسطنطيني ١/ ١٠٩ ، وحاشية القليوبي ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٣٠٢ ، والشرح الكبير مع حاشية القليوبي ١/ ٣٥٧ ، والإصناف ١٠/ ٣١٢ ، وأبسن الطلاب ٤/ ١١٧ ، والفتاوى لابن مفلح ١/ ١٢٧

(٢) القاموس المحيط - والصلاح للبر : ملأه ، وثق ، وانظر المراجع ص ١٦٢

(١) الصلاح ، والقاموس ، والصلاح ، والمجمع المتوسط : ملأه (كس) لا لقصوف ، وانظر حاشية ابن عابدين ١/ ٣٧٧ ، وفتح المظهر ٥/ ٤٧٦

(٢) المراجع ص ١٦٢ ، وحاشية القليوبي ١/ ٢٨٠ ، والفتاوى ٥/ ٢٠٦ ، والفتاوى الخلية ٥/ ٤١٤

(٣) معبد القم السبكي ص ١٤٩

السابقة في حراسة السجون، وكانوا قد استوطنوا البصرة وعرفوا بنوة أجسامهم<sup>(١)</sup>

مراقبة الدولة السجون وإصلاحها .

١٤٤ - ذكر أبو يوسف أنه ينبغي تتبع المحبوسين والنظر فيها من غير كلل ولا تقصير واتباع العدل معهم وعدم الاعتداء عليهم . واتفقوا على أن قول عمل ببدية القاضي - حين توليه القضاء - انظر في السجون والبحث في أحوال المحبوسين . بل ذهب بعضهم إلى وجوب ذلك لأن الحبس عذاب فيقدم على ما سواه . وقالوا : لا يحتاج في تصفح أحوالهم إلى منظم إليه لعجز المحبوسين عن ذلك .<sup>(٢)</sup>

## حبل الحبلة

التعريف :

١ - الحبل بفتح الموحدة : مصدر : حبلت المرأة تحبل ويستعمل لكل هيمنة تلد إذا حبلت بالولد، والوصف : حلى والجمع حبليات، وحباتي .  
والحبلة : جمع حابلة بالثاء .

قال أبو عبيد . حبل الحبلة . ولد الحنين الذي في بطن الناقة وهذا قيل : (الحبلة) بالهاء لأنها أنثى ، فإذا ولدت فولدها (حبل) بغير هاء .<sup>(٣)</sup>  
وفي الاصطلاح : هو نتاج الإنتاج ، بأن تستولد الدابة ، ثم تستولد ابنها .<sup>(٤)</sup>



الألفاظ ذات الصلة :

الملاحظات :

٢ - وهي مائي بطون الأمهات من الأجنة .

(١) المصباح المتبوع ، والقاموس ، ونج العروس ، واللسان معنا : (حبل)

(٢) فتح الباري ١/٣٥٨ ، وحياة المحتاج ٢/٤٤٨ ، والثاني ١/٢٣٠ ، ومواهب الحبل ١/٣٦٦ ، وحاشية الطحطاوي ٢/٢٤٤

(١) لسان العرب مادة (سج) والمغرب للجوابلي ص ١٨٢  
(٢) الخراج ١٣ ، ومواهب الإكليل ٢/٢٢٢ ، وأسن المطالب ٤/٢٩١ ، وشروح المحلل من المصالح ١/٢٠١ ، وأمن القطب لابن أبي التيم من ٧٢ ، ٧٧ ، والثاني ٤/١٧٢ ، ٤٨٠ ، وحاشية المتقى للكرمي ٢/٤١٩ ، والدر المختار وحاشية حاشية ٥/٣٧٠ ، وتبصرة الحكام ١/٤٠ ، والشرح الكبير للفرير ٤/١٣٨ ، والمداية ١/٨٢ ، وحب القاضي لغيري ٢/٢٢١

## حبل الحيلة ٣ - ٤ ، حبل ، حتم

عنه هو بيع الجزور يتم مؤجل إلى أن تنتج  
التافة ، وتنتج التي في بطنها ، وسبب التهي هو .  
تس بيع إلى أهل عهول . وكلا البيعين باطل  
باتفاق الفقهاء ، لأنه من يبيع الحرر  
وقد الحائلة بكل من التفسيرين ، وحكموا  
بفساد البيع لكل منهما لتسبب المذكورين .<sup>(١)</sup>

## حُبلَى

انظر : حاس .

## حتم

انظر : حكم .



المضامين :  
٣ - وهي ما في صلاب لقحول

الحكم التكليفي .

٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أن بيع حبل الحيلة  
حرام والعقد باطل .<sup>(٢)</sup>

حدث ابن عمر رضي الله عنهما : قال : نهى  
النبي ﷺ عن بيع حبل الحيلة .<sup>(٣)</sup>

وكذلك - كما قال ابن عمر - يباع بتابعه أهل  
الجاهلية : كان الرجل يبيع الجزور إلى أن تنتج  
التافة ، ثم تنتج التي في بطنها .

المعنى التهي عنه :

اختلف الفقهاء في المعنى التهي عنه في  
الحدث لاختلاف الروايات :

ذهب الحنفية إلى أن التهي عنه هو : بيع ما  
سوف يحمله الحمل بعد أن يولد ويحمل ويولد وهو  
شاح التاج .

وسبب التهي على هذا الرأي : أنه يبيع  
معدوم وغير مقدور على تسليمه .

وهو قول عبد الشافعية .

وقال المالكية والشافعية : إن أقصى التهي

(١) : انظر السابقة .

(٢) : حدث ابن عمر رضي الله عنهما بيع حبل الحيلة لمعرجه  
البخاري : (٣٥٦/٤ - ط السلفية) وسلم (٣١/٥٣ -  
ط الخلفي) .

(١) : حاشية الطحطاوي ٣/٦٤ ، وكشف الخفاء ٣/١٦٦ ،  
والقي ٢/٢٤٠ - ٢٣١ ، وبهاية المحتاج ٢/٢٤٨ ، والأم  
للشافعية ١١٨/٢ ، ورواه الجليل ٢/٣٦٣



# تراجم الفقهاء

الواردة اسمائهم في الجزء السادس عشر



## ع

فقيه، مؤرخ، من الفقهاء الحفاظ، تفقه بالقيروان على أحمد بن نصر وأحمد بن زياد وأحمد بن يوسف وابن أبي ليلى وغيرهم. انتقل إلى قرطبة وتفقه عليه قوم من أهله. قال أحمد بن عبيدة: رأينا ابن الخوارث في مجلس أحمد بن نصر يعني وقت طلبه وهو شعبة يتوقد في المناظرة. وقال ابن فرحون: استقر ابن الخوارث آخرًا بقرطبة. كان حافظًا للفقهاء مقدما فيه نبيها ذكيا عالما بالفتيا. وولي الشروري بقرطبة.

من تصانيفه : ه الاتفاق والاختلاف ، في مذهب مالك ، وه الفتياء ، وه النسب ، وه أخبار الفقهاء والمحدثين ، وه الرواة عن مالك ، وه طبقات فقهاء المالكية .

[ الديباج المذهب ص ٢٥٩ ، وتذكرة الحفاظ ١/٣ ، والأعلام ٦/٣٠٣ ] .

ابن حامد : هو الحسن بن حامد :  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٨

ابن حبان : هو محمد بن حبان :  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٩

ابن حبيب : هو عبد الملك بن حبيب :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٩٩

ابن حجر العسقلاني :  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٩

ابن أبي شيبة : هو عبدالله بن محمد :  
تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن أبي ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي موسى : هو محمد بن أحمد :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن بقال : هو علي بن خلف :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن تيمية : ( تقي الدين ) : هو أحمد بن عبد الحلیم .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن تيمية : هو عبد السلام بن عبدالله :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن الخوارث ( ؟ - بعد ٣٦٦ هـ )

هو محمد بن الخوارث بن أسد ، أبو عبدالله ، الحنثي القيرواني ثم الأندلسي .

ابن حجر المكي : هو أحمد بن حجر  
الميتي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حزم : هو علي بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن رستم : هو إبراهيم بن رستم :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٥

ابن رشد : هو محمد بن أحمد (الجد) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رشد : هو محمد بن أحمد (الخفيد) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن الرفعة : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٤

ابن الزبير : هو عبد الله بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن زياد : هو أحمد بن أحمد بن زياد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤١

ابن سريج : هو أحمد بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن سماعه : هو محمد بن سماعه الشامي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤١

ابن سيرين : هو محمد بن سيرين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شبرمة : هو عبدالله بن شبرمة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ١٠١

ابن شهاب : هو محمد بن مسلم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

ابن الصباغ : هو عبد السيد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٢

ابن عابد بن : محمد أمين بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عباس : هو عبدالله بن عباس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٠

ابن عبد البر : هو يوسف بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٠

ابن عبد الحكم : هو محمد بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٢

ابن العربي : هو محمد بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عرق : هو محمد بن محمد بن عرق :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عقيل : هو علي بن عقيل :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن علان : هو محمد علي بن محمد علان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣١٣



ابن عمر	(ملحق) تراجم الفقهاء	ابن الهمام
ابن عمر : هو عبدالله بن عمر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١	عبدالرحمن بن منده وأبو الخير محمد بن أحمد وأبو مطيع محمد بن عبدالواحد المصري وغيرهم -	
ابن القاسم : هو عبدالرحمن بن القاسم المالكى : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢	من تصانيفه : التفسير الكبير ، في سبع مجلدات ، والاستخرج على صحيح البيهقي وهنالك ، وكتاب في التاريخ . [ تذكرة الحفاظ ٣ / ٢٣٨ ، وشذرات الذهب ٣ / ١٩٠ ، والأعلام ١ / ٢٤٦ ، ومعجم المؤلفين ٢ / ١٩٠ ] .	
ابن فداعة : هو عبدالله بن أحمد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣	ابن معبود : هو عبدالله بن معبود : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠	
ابن قيم الجوزية : هو محمد بن أبي بكر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣	ابن المسيب : هو سعيد بن المسيب : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤	
ابن ملحة : هو محمد بن يزيد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤	ابن المنذر : هو محمد بن إبراهيم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤	
ابن الماسجئون : هو عبدالمالك بن عبدالعزیز : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣	ابن الموازي : هو محمد بن إبراهيم : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢	
ابن المبارك : هو عبدالله بن المبارك : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢	ابن نعيم : هو زين الدين بن إبراهيم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤	
ابن مردويه ( ٣٢٣ - ٤١٠ هـ ) هو أحمد بن موسى بن مردويه بن نور الدين موسى ، أبو بكر ، الأصبهاني . محدث ، حافظ ، مفسر ، مؤرخ . روى عن سهل بن زيد القطان وميمون بن إسحاق الخراساني وأحمد بن عبد الله بن دعلج ومحمد بن أحمد بن عيسى الأسودي وغيرهم وعنه أبو القاسم	ابن نعيم : هو عمر بن إبراهيم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤	
	ابن الهمام : هو محمد بن عبدالواحد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥	

ابن وهب	(منحق) تراجم الفقهاء	أبو موسى الأشعري
ابن وهب : هو عبدالله بن وهب المالكي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥	أبو داود : هو سليمان بن الأشعث : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧	
أبو بكر البلخي : هو محمد بن أحمد : تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١	أبو ذر : هو جندب بن جنادة : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٣	
أبو بكر : هو عبدالعزیز بن جعفر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦	أبو الزناد : هو عبدالله بن ذكوان : تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٧	
أبو بكر الصديق : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦	أبو السعود : هو محمد بن محمد : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٧	
أبو ثور : هو إبراهيم بن خالد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩	أبو سعيد الخدري : هو سعد بن مالك : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧	
أبو الحسن الأشعري : هو علي بن إسماعيل : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤١	أبو سليمان : هو موسى بن سليمان : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤٧	
أبو حفص البرمكي : هو عمر بن أحمد : تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢	أبو عبيد : هو القاسم بن سلام : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧	
أبو حفص العكبري : هو عمر بن محمد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١	أبو قتادة : هو الحارث بن ربيع : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٤	
أبو حنيفة : هو النعمان بن ثابت : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦	أبو قلاية : هو عبدالله بن زيد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨	
أبو حيان : هو محمد بن يوسف : تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٢٦	أبو الليث السمرقندي : هو نصر بن محمد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨	
أبو الخطاب : هو محفوظ بن أحمد : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧	أبو موسى الأشعري : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨	

أبو هريرة: هو عبد الرحمن بن صخر:

أم سلمة: هي هند بنت أبي أمية.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أبو وائل: هو شقيق بن سلمة:

أنس بن مالك:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٣٨

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢

أبو يوسف: هو يعقوب بن إبراهيم:

الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

أبي بن كعب:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

ب

•

الأثرم: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

البخاري: هو محمد بن إسماعيل:

أحمد بن حنبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

الاسيخاني: هو أحمد بن منصور:

البراء بن عازب:

تقدمت ترجمته في ج ٩ ص ٢٨٨

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤٥

إسحاق بن راسوبه:

نهر خلدي (٩ - ٩٣٦ هـ)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

هو عبد الله بن محمد بن محمد بن حسين:

أشهب: هو شهاب بن عبد العزيز:

الرجندي: فيه، حنفي، أصولي، حنكي،

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

حاسب:

أصبع: هو أصعب بن الفرج:

من أصفانته: شرح النخبة مختصر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

الوافيه: وشرح مختصر المنزه للنسفي في

أصول الفقه، وحاشية على شرح صاحب:

إمام الحرمين: هو عبد الملك بن عبد الله:

لخاص: زاد، وشرح، ذات غصه الدين،

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

وشرح المذكرة النصرية:

[ هدية العارفين ٥٨٦/١، ومعجم المؤلفين ٢٦٦/٥، والفوائد البهية ص ١٥ ]

بشر بن سعيد (٤ - ١٠٠ هـ)

هو بشر بن سعيد المدني المجاهد مولى ابن أخضرمي، تابعي. روى عن أبي هريرة وعثمان وأبي سعيد وسعد بن أبي وقاص وزيد بن ثابت وزيد بن خالد الجهني وغيرهم. وعنه سالم بن أبي النضر ومحمد بن إبراهيم ويعقوب بن الأشج وأبو سلمة بن عبد الرحمن وغيرهم. قال ابن معين والنسائي ثقة. وقال أبو حاتم: لا يسأل عن مثله. وقال النجاشي: تابعي مدني ثقة. ذكره ابن حبان في الثقات.

[ تهذيب التهذيب ٤٣٧/١ ]

بشر بن سعيد:

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٨٣

البغوي (٤٣٦ - ٥١٠ هـ)

هو الحسين بن مسعود بن محمد، أبو محمد، الفراء البغوي، شافعي، فقيه، محدث، مفسر، نسبة إلى (بغا) من قرى خراسان بين هرات ومرو. وثقفه على القاضي الحسين، وسمع الحديث من أبي عمر عبد الواحد النخعي وعبد الرحمن بن محمد الداودي وأبي بكر يعقوب بن أحمد أنصاري وعلي بن يوسف الجوني وغيرهم.

روى عنه محمد بن أسعد المطاري ومحمد بن محمد الطائي وفضل الله بن محمد كزقاني وغيرهم. وقال السكيت: كان البغوي يلقب بحبي السنة ويركن الدين.

من تصانيفه: «التهذيب» في الفقه، و«شرح السنة» في الحديث، و«معالم التنزيل» في التفسير، و«الجمع بين الصحيحين»، و«مصايح السنة»، و«شمائل النبي المختارة».

[ طبقات الشافعية ٢١٤/٤، وتذكرة الحفاظ ١٢٥٧/٤، وشارات الذهب ٤٨/٤، والأعلام ٢٨٤/٢ ]

البهوي: هو منصور بن بون:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البُوطي: هو يوسف بن يحيى:

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣٠٦

البيضاوي: هو عبدالله بن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٩

## ت

الثاني: هو محمد بن إبراهيم:

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣٠٧

الترمذي : هو محمد بن عيسى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

التهانوي : هو محمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

## ث

الثوري : هو سفيان بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

## ح

## ج

الحازمي : هو محمد بن موسى :

تقدمت ترجمته في ج ١٣ ص ٣٠٨

جابر بن زيد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

الحافظ العلاني : هو خليل بن كيكندمي :

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٤

جابر بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الحاكم : هو محمد عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

جابر بن جابر (؟ - ٧٥٠ قبل هـ) :

حذيفة بن اليمان :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٩

هو جابر بن جابر بن مالك بن عامر. أبو عبد الرحمن، أخضرمي، تابعي، أدرك زمان

الحسن البصري

(محقق) تراجم الفقهاء

حنبل الشيباني

الحسن البصري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسن بن زياد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحسن بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

الحصكفي: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحطاب: هو محمد بن محمد بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحكم: هو الحكم بن عتيبة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٠

الحكم: هو الحكم بن عمرو:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٠

الحلواني: هو عبد العزيز بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الحلواني: هو محمد بن عبي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

حماد بن أبي سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

حماد بن زيد (٩٨ - ١٧٩ هـ)

هو حماد بن زيد بن درهم، أبو

مسدد بن عبد الله الأزدي الخهضمي البصري:

شيخ العراق في عصره من حفاظ الحديث

المجودين. روى عن ثابت البناني وأنس بن

سبيرين وعبد العزيز بن صهيب وعاصم

الأحول وصالح بن كيسان وغيرهم. وروى

ابن المبارك وابن وهب وأنس عبيدة والثوري

وهو أكرمهم، ومسلم بن إبراهيم وغيرهم.

قال ابن مهدي: أئمة الناس في زمانهم

أربعة: الثوري ومالك والأوزاعي وحماد بن

زيد. وقال يحيى بن معين: ليس أحد أثبت

من حماد بن زيد وقال يحيى بن يحيى: ما رأيت

شيخاً أحفظ منه. وقال أحمد بن حنبل: هو

من أئمة المسلمين من أهل الدين وهو أحب

إلي من حماد بن سلمة. يحفظ أربعة آلاف

حديث. خرّج حديثه الأئمة السنة

[تذكرة الحفاظ ١٠/٢٢٨، وتهذيب

تهذيب ٩/٣، وتهذيب الأسما ١/١٦٧،

والأعلام ٢/٣٠١]

الحموي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢١

حنبل الشيباني: هو حنبل بن إسحاق:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٧



خ

ربيعة الرأي : هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرملي : هو خير الدين الرملي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الحرقى : هو عمر بن الحسين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخطابي : هو حمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

ز

الزرقاني : هو عبد الباقي بن يوسف :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الزركشي : هو محمد بن بهادر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زفر : هو زفر بن الهذيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زكريا الأنصاري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهري : هو محمد بن مسلم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن ثابت :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

(زيد بن خالد (؟ - ٧٨ هـ)

هو زيد بن خالد، أبو عبد الرحمن،

د

الدردير : هو أحمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الدمسوقي : هو محمد بن أحمد الدمشقي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

ر

الربيع بنت معوية :

تقدمت ترجمتها في ج ٤ ص ٣٢٨

زيد بن خالد

(ملحق) تراجم الفقهاء

الزبير بن المنبر

جلهني، المدني، صحابي، شهد الحزبية.  
وكان معه لواء جهينة يوم الفتح. روى عن  
النبي ﷺ وعن عثمان وأبي سفيان وعائشة  
رضي الله عنهم. وعنه ابنه خالد وأبو حوب  
وسعيد بن يسار وعبد الله الخولاني وعطاء بن  
يسار وغيرهم. روى له البخاري ومسلم ٨١  
حديثاً.

[الإصابة ٥٦٥/١، والأصاب  
٥٤٩/٢، وأسد الغابة ١٣٢/٢، وتذيل  
التهذيب ٤١٠/٣، والأعلام ٩٧/٣]

زيد بن علي (٧٩-١٢٢ هـ)

هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي  
طالب، أبو الحسين. العلوي الهاشمي  
القرشي. فقه عظيم، فذاً على أصل من  
عطاء رأس المعتزة. قال أبو حنيفة: ما رأيت  
في زمانه أفقه منه ولا أسرع جواباً ولا أيسر  
قولاً. وأشخص إلى الشام فظن عليه  
هشام بن عبد الملك، وحبه خبة أشهر،  
وعاد إلى العراق، ثم إلى المدينة فخلق به  
بعض أهل الكوفة بحرضونه على قتال  
الأمويين، ورجعوا به إلى الكوفة سنة  
١٢٠ هـ فباعه أوبعون القاع على الدعوة إلى  
الكتاب والسنة، وثبت معارك بين الطرفين  
نفت بمقتل زيد في الكوفة. ويقال له زيد  
الشهداء.

من فضائله : « ع مع في الفقه »  
و« تفسير غريب القرآن ».

[تهذيب ابن عساکر ١٥/٦، وفیات  
الوفيات ١٦٤/١، والأعلام ٩٨/٣،  
ومعجم المؤلفين ١٩٠/٤]

الزليعي : هو عثمان بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزبير بن المنبر (٦٢٩-٦٩٥ هـ)

هو علي بن محمد بن منصور بن أبي  
القاسم بن المختار أواخر زبير الدين بن  
المنبر، الإسكندري. فقيه مالكي  
محدث. هو أخو القاضي ناصر الدين بن  
المنبر، وفي القضاء بعد أخيه بالإسكندرية.  
وفراً الفقه على أخيه ناصر الدين وعلي بن  
عسرون الخاحب. وأخذ عنه ابن أخيه  
عبد الواحد والعنبري، وكان ممن له أهمية  
الترجيح والاحتياط في مذهب مالك.

من تصانيفه : شرح الجامع لصحيح  
نبيهاري، و« المستواري » عن تراجم  
البحاري، و« حواشي على شرح ابن تينان  
شجرة النور الزكية » ص ١٨٨، والتدريج  
المذهب ص ٢١٤، ونيل الانتهاج ص ٢٠٣.  
ومعجم المؤلفين ٢٣٤/٧، وهنية العارفين  
[٧١٤/١]



سلطنة بن الأكوخ :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٩

سليمان بن يساه :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٢٨٨

السُّنَّانِي (٤ - ٤٩٩ هـ)

هو علي بن محمد بن أحمد، أبو القاسم،  
أخو أبي الحنفى السُّنَّانِي : نَسَبَ إِلَى سَمَانٍ  
بَنَدَةً مِنْ بِلَادِ قَوْمِ بَيْنَ الدَّامِغَانِ وَخَوَارِ  
الْفَرَى . فقيه، مؤرخ . تَفَقَّهَ عَلَى قَاضِي  
الْقَضَاءِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الدَّامِغَانِي،  
وَقَرَأَ الْكَلَامَ وَالْأَصُولَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدِ بْنِ  
أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ .

من تصانيفه : «روضة القضاة وطريق  
النجاة»، و«سراج المصلي وشروط الصلاة»،  
و«نسابة النظامية في الأشربة»، و«كنز  
العلماء والتعلمين في علم الشروط»،  
و«الهادي إلى النظر في المسائل وطلب  
الدلائل»، و«الموسم النظامي»، و«العروة  
المتوثق في الشروط» .

[ الجواهر المضيئة ٣٧٥/١، والقوائد البهية  
ص ١٢٣، ومقدمة روضة القضاة وطريق  
النجاة، والأعلام ١٤٨/٥، ومعجم  
المؤلفين ١٨٠/٧ ] .

سهيل بن سعد الساعدي :

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٣

## س

سحنون : هو عبد السلام بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السرخسي : هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

سعد بن عباد :

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣١١

سعد بن معاذ :

تقدمت ترجمته في ج ١١ ص ٣٧٨

سعيد بن جبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن المسيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن منصور :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٣٦

سفيان الثوري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

سليمان القارسي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٨

سهيل بن أبي صالح

(ملحق) تراجم الفقهاء

صاحب الظهيرية

سهيل بن أبي صالح :

شمس الأئمة الحلواني : هو عبدالعزیز بن

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٨٨

أحمد

السوطي : هو عبدالرحمن بن أبي بكر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشوكاني : هو محمد بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخ مرعي الحنبلي : هو مرعي بن يوسف :

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٣٤١

الشيخان :

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١ ص ٣٥٧

## ش

الشاطبي : هو إبراهيم بن موسى :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

الشافعي : هو محمد بن إدريس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

الشرويني : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب البحر الرائق : هو زين الدين بن

إبراهيم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤

صاحب الشيه : هو إبراهيم بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشرنبلالي : هو الحسن بن عمارة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب شرح منتهى : هو منصور بن يونس

اليهودي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٥

شريع : هو شريع بن الحارث :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب الظهيرية : هو محمد بن أحمد :

ر : ظهير الدين

الشعبي : هو هاشم بن شراحيل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

## ص

صاحب غاية المنتهى: هو مرعي بن يوسف

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٢٤١

## ط

صاحب مراقي الفلاح: ر. الشرنبلالي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب مسلم الشبوت: ر. محب الله

عبد الشكور:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٦٩

صاحب الهداية: هو علي بن أبي بكر

المربغياني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

صدر الشهيد: هو عمر بن عبد العزيز:

تقدمت ترجمته في ج ١٢ ص ٣٣٧

الضغب بن جدامة (؟ - نحو ٢٥٥هـ)

هو الصغب بن جدامة من فيس من

ربيع بن عبد الله بن يعمر: الميمني صحابي،

من شجعانهم. شهد الوقائع في عصر النبوة.

وحضر ذبح الصلخر وفارس. وفي الحديث

يوم حين: لولا الصغب بن جدامة لفصحت

الحليل. وله احاديث في الصحيح.

[الاحصاء ١٧٨/٢، وأسد الغابة ٢/٢٠٢،

والاعلام ٢٩٣/٣]

الطواويسي (؟ - ٣٤٤ هـ)

هو أحمد بن محمد بن حامد بن هاشم

الطواويسي: سبه إلى طرويس قرية من

فري بخاري عن ثمان فراع منها، روى

عن محمد بن نصر المروزي وعبد الله بن

شرويه البسابوري وغيرهما. روى عنه

نصر بن محمد بن غريب الشامي وأحمد بن

عبد الله بن إدريس.

[الجواهر النضية ١٠٠، والفوائد البهية

[٣١]

الطحاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطحاوي: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨



ع

هَقْبَةُ بن نافع ( ١ ق هـ - ٦٣ هـ )

هو عقبة بن نافع بن عبد القيس الأموي  
الفرسي الفهري، نافع، من كبار القادة في  
صدر الإسلام، وهو باني مدينة القيروان،  
ولدت في حياة النبي ﷺ، ولا صحبة له.  
وشهد فتح مصر. وكان ابن خاتمة عمرو بن  
الخاص، فوجهه عمرو إلى إفريقية سنة  
٤٢ هـ والياً، فافتتح كثيراً من تخوم السودان  
وكورها في طريقه، وبعثه معاوية إلى إفريقية  
في عشرة آلاف فافتتحها، ولما توفي معاوية  
بعثه يزيد والياً على المغرب سنة ٦٢ هـ،  
فقصد القيروان، وخرج منها بجيش كثيف،  
ففتح حصوناً ومدناً.

[ انبداية والنهاية ٢١٩/٨، والأعلام  
٣٧/٥ ]

العلاء بن زياد ( ؟ - ٧٨، وقيل ٩٤ هـ )

هو العلاء بن زياد بن مطر بن شريح، أبو  
نصر، العدوي البصري. من الطبقة الثانية  
من التابعين من أهل البصرة. روى عن أبيه  
وعن عمران بن حصين وأبي هريرة  
ومُجَرَّل بن الشَّخِير وغيرهم. وعنه الحسن  
الصوري وأسد بن عبد الرحمن الحنظلي  
واسحاق بن سويد وجريس حازم وهشام بن  
حسان وغيرهم. قال قتادة: كان العلاء بن  
زياد قد بكى حتى غشى بصره، وكان إذا

عائشة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عبد الرحمن بن مهدي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٢

عبد الله بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

عبد الله بن مغفل :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عثمان بن عفان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عز الدين بن عبد السلام : هو عبد العزيز بن  
عبد السلام :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاء بن أسلم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عقبة بن عامر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

- أراد أن يقرأ أو يتكلم جهشه الكاء، وكان  
أبوه قد بكى حتى عمي .
- ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن سعد :  
كان ثقة وله أحاديث .
- [ البداية والنهاية ٢٩/٩ ، والنجوم الزاهرة  
٢٠٢/٩ ، وتهذيب التهذيب ١٨١/٨ ،  
وطبقات ابن سعد ٢١٧/٧ ]

## غ

- علي بن أبو طالب :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١
- علي القاري : هو علي بن سلطان :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١
- علي بن محمد السمانى : ر: السمانى

- عمار بن ياسر :  
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٤

## ف

- عمران بن حصين :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢
- عمر بن الخطاب :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢
- عمر بن عبد العزيز :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

- الفقهائي : هو عمر بن أبي اليمن :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١



- عمرو بن حزم :  
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٩٥

## ق

القاضي أبو الطيب : هو طاهر بن عبدالله :

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٢

القاضي أبو يعلى : هو محمد بن الحسين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القاضي إسماعيل : هو إسماعيل بن

إسحاق :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القاضي حسين : هو حسين بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القاضي عبد الجبار (؟ - ٤١٥ هـ)

هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن

أحمد بن خليل بن عبدالله، أبو الحسن،

الهمداني، النعزلي الأسترابادي، فقيه،

أصولي، مفسر، متكلم، مشارك في بعض

العلوم، فاض. كان مقلداً للشافعي في

الفروع، وعلى رأس المعتزلة في الأصول.

وهم يلقبونه فاضلي القصة، ولا يطقون

هذا اللقب على غيره. روى عن أبي

الحسن بن سلمة القطان، وعبد الرحمن بن

محمد بن الحلاب. وعنه أبو القاسم النوحى

وغيره. وذكره الرافعي في تاريخ قزوین

فقال: وبني قضاه لوي. وقال الحنبلي: ثقة

في حديثه لكنه دأب إلى البدعة.

من تصانيفه : - تنزيه القرآن عن

المطاعين، و- تفسير القرآن، و- دلائل

النبوّة، و- الأمانى. وله (الغني في أبواب

التوحيد والعدل) مطبوع في عشرين جزءاً.

[لسان الميزان ٣/ ٣٨٦، والأعلام ٤/ ٤٧،

ومعجم المؤلفين ٥/ ٧٨]

القاضي عياض : هو عياض بن موسى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

فتادة بن دعامة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

الغدري : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرافي : هو أحمد بن إدريس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرطبي : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القلبي : هو أحمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

قيس بن عباد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٨٧

مالك بن حنبل (؟ - ١٨٠ هـ)

هو مالك بن حنبل بن خالد بن مسلم بن الحارث، أبو سعيد، السكوني الكندي. صحابي من رؤساء أئمة. ومن الخطباء. روى عن النبي ﷺ وعنه أبو حنبل مرشد بن عبد الله المزني، ومن أهل حمص وغير واحد. وكان مع معاوية أيام صفين، وولي حمص لمعاوية. وذكره محمد بن السريج الجيزي في الصحابة الذين شهدوا فتح مصر. وقال ابن عبد البر في الاستيعاب: كان أميراً لمعاوية على الجيوش في غزوة الروم.

الإصابة ٣/٣٣٧، والاستيعاب ٢/١٣٩١، وتذويب التهذيب ١٠/٢٤٤، والأعلام ٦/١٤٤

المؤلف: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

بجهد بن جبر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

محمد بن الحسن الشيباني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

محمد بن خلف: ر. وكيع

المرداوي: هو علي بن سليمان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المزني: هو إسماعيل بن يحيى المزني:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

# ك

الكاساني: هو أبو بكر بن محمود:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي: هو عبيد الله بن الحسن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

# ل

اللمعي: هو علي بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٧

ليث بن أبي سليم:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

الليث بن سعد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

# م

المازري: هو محمد بن علي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

مالك: هو مالك بن أنس:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مسروق:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٧

مطرف بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

معاذ بن جبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

معاوية بن أبي سفيان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

مفضل بن يسار (؟ - نحو ٩٥ هـ)

هو مفضل بن يسار بن عبد الله بن معمر بن حواف، أبو عبد الله، المزني، صحابي. أسلم قبل الجديبة. شهد بيعة الرضوان. روى عن النبي ﷺ، وعن النعمان بن مقرن المزني، روى عنه عمران بن حصين ومعاوية بن قرة، وعلفعة بن عبد الله، وعمر بن ميمون، والحسن البصري، وأبو الخليل بن أسامة وغيرهم. ونسب إليه نهر مفضل الذي بالبصرة.

[الإصابة ٤٢٧/٣، وأسد الغابة ٤/٤٥٦، والاستيعاب ١٤٣٢/٣، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٣٥، والأعلام ٨/١٨٨]

انفيرة بن شعبة:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

مكحول:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

مقاري: ر: يحيى بن عمر القاضي

## ن

النخعي: هو إبراهيم النخعي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النقراوي: هو عبد الله بن عبد الرحمن:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النووي: هو يحيى بن شرف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

## و

وافلة بن الأسقع:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

وكيع (؟ - ٣٠٦ هـ)

هو محمد بن خلف بن حبان بن صدقة بن زياد، أبو بكر، الصبي، القاسمي، المعروف

بوكيع، فقيه خاص، باحث، عالم بالتاريخ

والبلدان، ولي لقضاء بالأموار، حدث عن

الحسن بن عرفة والسريين دكار والعلاء



سالم، وعلي بن مسلم الطوسي، ومحمد بن عبد الله الخزمي، والحسن بن محمد الزعفراني وغيرهم. وروى عنه أحمد بن كامل الفاضلي وأبو علي الصواف، وأبو طالب بن البهلوان ومحمد بن المظفر وغيرهم. ذكر الخطيب البغدادي نقلاً عن عبد الكريم بن محمد المحاملي: أبو بكر محمد بن خلف كان فاضلاً نبلاً فصيحا من أهل القرآن وفقهه والنحو.

من تصانيفه: «أخبار القضاة وتواريخهم»، و«الكامل والنوادر»، و«كتاب المسافر»، و«كتاب الطريق»، و«عدي أي القرآن»، و«اعتلاف فيه»، و«الرمي والضال».

[ مقدمة محقق كتاب أخبار القضاة، والتبديع والتبديع ١١/١٣٠، وغاية النهاية ٢/١٣٧، والأعلام ٦/٣٤٧ ]

ي

يحيى بن عمر القاضي (٩-١٠٨٨هـ)

هو يحيى بن عمر، الصلاني الرومي، المعروف بـ «يحيى بن عمر». مفسر مشارك في بعض العلوم، فاضل شرقي، تصانيفه عربية، ينعت شيخ الإسلام. أخذ بالروم من العلم عن أكابر علمائها. منهم: عبد الرحيم المنقي. عين فاضلاً لمصر سنة ١٠٦٤ ثم فاضلاً لمكة ودرس فيها في المدرسة السليمانية في تفسير البيضاوي، ثم ولي بعد ذلك قضاء فلسطين وقضاء العسكر بدمشق، ونقل من قضاء العسكر إلى منصب الفتوى سنة ١٠٧٣ مدة طويلة.

من تصانيفه: «حاشية على أنوار التنزيل» للبيضاوي، و«رسالة الاتباع في مسألة الاستماع»، و«الرسالة الميرة لأهل الصيرة»، و«التنوير»، و«رسالة في لا إله إلا الله».

[ خلاصة الأثر ٤/٤٧٧، والأعلام ٩/٢٠٢، ومعجم المؤلفين ١٣/٢١٦ ]

يحيى بن يحيى:

تقدمت ترجمته في ج ٨ ص ٢٨٩

يعلى بن أمية:

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٥٧

يحيى بن سعيد الأنصاري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤



# فهرس تفصیلی



الصفحة	العنوان	الفقرة
٥ - ٤٦	جناز	١٩ - ١
٥	التعريف	١
٥	أولاً : أحكام المحتضر	
٥	تعريف المحتضر وتوجيهه وتلقيته	٢
٥	ما ينبغي فعله بعد الموت وما لا ينبغي فعله	
٥	ما ينبغي فعله بعد الموت	٣
٦	الإعلام بالموت	٤
٧	قضاء الدين	٥
٧	تجهيز الميت	٦
٨	وما لا ينبغي فعله بعد الموت	
٨	قراءة القرآن عند الميت	٧
٨	التروح والصباح على الميت	٨
١٠	شق بطن الميت لإخراج الجنين	٩
١٠	غسل الميت	٩ م
١٠	تكفين الميت	١٠
١١	حمل الجنازة	
١١	حكم الحمل وكيفيته	١١
١٣	تشيع الجنازة	١٤
١٥	ما ينبغي أن يفعل مع الجنازة وما لا ينبغي	
١٥	إتباع الجنازة بعبرة أو نار	١٦
١٥	الجلوس قبل وضع الجنازة	١٧
١٦	القيام للجنزة	١٨
١٦	انصمت في إتباع الجنازة	١٩
١٧	الصلاة على الجنازة	٢٠
١٨	شروط صلاة الجنازة	٢٢
٢١	سنن صلاة الجنازة	٢٤

الصفحة	العنوان	الفقرة
٢٣	الدعاء للميت	٢٦
٢٧	صفة صلاة الجنائز	٣٠
٢٩	ما يفعل المصوف في صلاة الجنائز	٣٢
٣١	ترك بعض التكبيرات	٣٣
٣١	انصلا على جنازة مجمعة	٣٤
٣٤	الحدث في صلاة الجنائز	٣٦
٣٤	الصلوة على الغير	٣٧
٣٥	الصلوة على الجنائز في المسجد	٣٨
٣٦	انصلا على الجنائز في المقبرة	٣٩
٣٧	من يصلي عليه ومن لا يصلي عليه	٤٠
٣٨	من له ولاية الصلاة على الميت	٤١
٤١	ما يفسد صلاة الجنائز وما يكره فيها	٤٤
٤٢	التعزية، والرثاء، وزبارة القبر، ونحو ذلك	٤٥
٤٤	صنع الطعام لأهل الميت	٤٨
٤٥	وصول ثواب الأعمال للغير	٤٩
٥٨ - ١٧	جنابة	١ - ٢٧
١٧	التعريف	١
٤٧	الألقاظ ذات الصلة بالحدث، والحيث، والتنجس، والتطهارة	٢
٤٨	أسباب الجنابة	٦
٥٠	ما يرتفع به الجنابة	٨
٥٢	ما يحرم فعله بسبب الجنابة	١٠
٥٤	ما يستحب وما يساح فلهجنب	٢٠
٥٦	أثر الجنابة في الصوم	٢٥
٥٧	أثر الجنابة في الحج	٢٧
٦٣ - ٥٩	جنابة	١ - ١٣
٥٩	التعريف	١

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٥٩	الألفاظ ذات الصلة : الجريمة	٢
٥٩	الحكم التكليفي	٣
٥٩	الحكم الوضعي	٤
٦٠	أقسام الجناية	٥
٦١	أولاً : القسم الجنائي على النفس	٦
٦٠	أ - القتل العمد	٧
٦١	ب - القتل شبه العمد	٨
٦١	ج - القتل الخطأ	٩
٦١	د - القتل بالنسب أو السب	١٠
٦٢	ثانياً : الجنائية على مادون النفس	
٦٢	أ - إذا كانت عمداً	١١
٦٢	ب - إذا كانت خطأ	١٢
٦٢	ثالثاً : الجنائية على مائة نفس من وجه دون وجه	١٣
٦٣ - ٨٥	جناية على مادون النفس	١ - ٤٠
٦٣	التعريف	١
٦٣	الحكم التكليفي	
٦٣	الحكم الوضعي	٢
٦٤	أقسام الأول : الجنائية على مادون النفس الموجبة للقصاص	٣
٦٤	١ - أن يكون الفعل عمداً	٤
٦٥	٢ - أن يكون الفعل عندياً	٥
٦٦	٣ - كون المجهي عليه مكافئاً للجاني في الصفات الآتية :	
٦٦	أ - التكافؤ في النوع	٦
٦٦	ب - التكافؤ في الدين	٧
٦٧	ج - التكافؤ في العدد	٨
٦٧	د - المماثلة في الحال	٩
٦٨	هـ - المماثلة في المنفعة	١٠

الصفحة	العنوان	القشرة
٦٨	٦- إمكان الاستيفاء من غير حيل	١١
٦٩	أنواع الجنابة على ما دون النفس إذا كانت عمدا	١٢
٦٩	النوع الأول - أن تكون الجنابة بالقطع والإبانة	١٣
٦٩	١- الجنابة على اليدين والرجلين	١٤
٦٩	أ- الكمال	١٥
٧٠	ب- الصحة	١٦
٧١	٢- الجنابة على العين	١٧
٧٢	حماية الأعور على صحيح العينين وعكسها	١٨
٧٣	٣- الجنابة على الأنف	٢٠
٧٤	٤- الجنابة على الأذن	٢١
٧٥	٥- الجنابة على اللسان	٢٢
٧٥	٦- الجنابة على الشفة	٢٣
٧٥	٧- الجنابة على السُ	٢٤
٧٦	٨- الجنابة على ندي المرأة	٢٥
٧٧	٩- الجنابة على الذكر	٢٦
٧٨	١٠- الجنابة على اللحية ، وشعر الرأس ، والحناب	٣٠
٧٨	١١- الجنابة على العظم	٣١
٧٩	النوع الثاني : الجسراح	
٧٩	أولا : الشجج	٣٢
٨١	ثانيا : الجراحات الواقعة على ما وراء البدن	٣٤
٨٢	النوع الثالث : إبطال المنافع بلا شق ولا إبانة	٣٥
٨٢	القسم الثاني : الجنابة على ما دون النفس العرجة للمذبة أو غيرها	٣٦
٨٣	النوع الأول : إبانة الأضراس	٣٧
٨٤	النوع الثاني : الجسراح	٣٩
٨٥	النوع الثالث : إبطال المنافع	٤٠



الصفحة	العنوان	الفقرة
٨٦ - ٨٩	جنس	٨ - ١
٨٦	التعريف	١
٨٦	الأحكام المتعلقة بالجنس :	
٨٦	أ - اتحاد الجنس في الزكاة	٢
٨٧	ب - كثر اتحاد الجنس واختلافه في البوع الزموية	٣
٨٨	ج - الجنس في السلم	٤
٨٨	د - الاختلاف في جنس المقصوب	٥
٨٨	هـ - الرخصة بجنس فلاذ	٦
٨٨	و - شرب ما يسكر حنة	٧
٨٩	مواطن البحث	٨
٨٩ - ٩٨	جن	١٥ - ١
٨٩	التعريف	١
٩٠	الالفاظ ذات الصلة : أ - الإنس	٢ - ٤
٩٠	الحكم الإجمالي	
٩٠	وجود الجن	٥
٩١	فأزتهم على التشكل في صور شتى	٦
٩١	مسكن جن وماكلهم وشربهم	٧
٩٢	تكليف الجن ودخولهم في عموم بعنة محمد ﷺ	٩
٩٣	ثواب الجن على أعمالهم	١١
٩٤	دخول الجن في بدن الإنسان	١٢
٩٤	رواية الجن للحديث	١٣
٩٤	الذبح للجن	١٤
٩٥	الأفكار التي يستعصم بها من الشياطين مردة الجن ويستأفح بها شرهم	١٥
٩٩ - ١١٦	جنون	١ - ٣٣
٩٩	التعريف	١

الصفحة	العنوان	الفقرة
٩٩	الألفاظ ذات الصلة : أ - الدهش ب - القته ج - السفه	
١٠١	أقسام الجنون	٢ - ٦
١٠١	أثر الجنون في الأهلية	٧
١٠٢	أثر الجنون في العبادات البدنية	٩
١٠٢	أ - في الوضوء والتيمم	١٠
١٠٢	ب - أثر الجنون في سقوط الصلاة	١١
١٠٣	ج - أثر الجنون في الصوم	١٢
١٠٤	د - أثر الجنون في الحج	١٣
١٠٥	هـ - أثر الجنون في الزكاة	١٤
١٠٦	و - أثر الجنون في التصرفات القولية	١٥
١٠٦	ز - أثر الجنون في عقود المعاوضة	١٦
١٠٦	ح - أثر الجنون في التبرعات	١٧
١٠٧	ط - أثر الجنون في الولاية	١٨
١٠٧	ي - جنون القاضي	١٩
١٠٧	ك - أثر الجنون في الجنايات	٢٠
١٠٨	لا جزية على المجنون	٢١
١٠٨	هل يعتبر الجنون عيباً في النكاح	٢٢
١٠٨	طروء الجنون على من صبح نصرته	٢٣
١٠٩	أولاً : في التصرفات القولية	
١٠٩	أ - انوصية	٢٤
١١٠	ب - طروء الجنون على المولى في النكاح	٢٥
١١١	ج - طروء الجنون على الخاضع	٢٦
١١٢	د - طروء الجنون على ناظر الوقف	٢٧
١١٢	هـ - الوكالة	٢٨
١١٣	و - طروء الجنون على من له الخيار في البيع	

الصفحة	العنوان	الفقرة
١١٣	أ - في خيار المجلس	٢٩
١١٣	ب - في خيار الشرط	٣٠
١١٤	طروء الجنون على الموجب قبل القبول	٣١
١١٥	طروء الجنون على من يجب عليه فصاص أو أحد	
١١٥	أ - في الفصاص	٣٢
١١٥	ب - في الحدود	٣٣
١١٣ - ١١٧	جنون	١ - ٢٢
١١٧	التعريف	١
١١٧	أطوار الجنين في الرحم	٢
١١٧	أ - النطفة	٣
١١٨	ب - العلقه	٥
١١٨	ج - المصفى	٧
١١٩	أهلية الجنين	٩
١١٩	أثر الجنين في نفقة أمه	١٠
١١٩	أثر الجنين في العدة	١١
١٢٠	أثر الجنين في تصرفات الحامل	١٢
١٢٠	موت الحامل وفي بطنها جنين حي	١٣
١٢٠	أثر الجنين في الطلاق	١٤
١٢٠	أثر الجنين في عقوبة أمه	١٥
١٢٠	أثر الجنين في دفن أمه	١٦
١٢٠	استحقاق الجنين في تركة مورثه	١٧
١٢١	أثر الجنين في الإرث	١٨
١٢١	حكم الوصية للجنين	١٩
١٢١	الوقف على الجنين	٢٠
١٢٢	الجنانية على الجنين	٢١
١٢٢	تفصيل الجنين وتكفينه والصلاة عليه ودفعه	٢٢

الصفحة	العنوان	الفقرة
١٢٤ - ١٦٤	جهاد	٤٥ - ١
١٢٤	التعريف	١
١٢٤	الأنفاظ ذات المصلحة: أ - السير ب - الغزو ج - القرباط	٢ - ٤
١٢٥	تدرج مشروعية الجهاد	٥
١٢٧	فصل الجهاد	٦
١٢٩	احكام التكليف للجهاد	٧
١٣٠	من يصير الجهاد فرض عين	٩
١٣٢	حكمه تشريع الجهاد	١٠
١٣٢	الاستئذان في الجهاد	
١٣٢	أ - إذن الوالدین	١١
١٣٤	الرجوع عن الإذن	١٢
١٣٤	ب - إذن الدلائن	١٣
١٣٦	ج - إذن الإمام	١٤
١٣٦	الجهاد مع الأشعة	١٥
١٣٧	شروط وجوب الجهاد	
١٣٧	أ - الإسلام	١٦
١٣٧	ب - العقل	١٧
١٣٧	ج - السلوغ	١٨
١٣٧	د - الذكورة	١٩
١٣٨	هـ - القدرة على مؤنة الجهاد	٢٠
١٣٨	و - السلامة من انفسر	٢١
١٣٩	من يمنعه الإمام من الخروج في الجهاد	٢٢
١٤٠	القتال على جعل	٢٣
١٤٣	الدعوة قبل القتال	٢٤
١٤٦	الأمان في حال القتال	٢٥
١٤٦	الاستعانة بغير المسلمين على قتال العدو	٢٦

الصفحة	الموضوع	الرقم
١٤٧	محرمات الجهاد ومكر وهاته	
١٤٧	أ- القتال في الأشهر الحرم	٢٧
١٤٧	ب- منع إخراج المصحف وكتب الشرع في الجهاد	٢٨
١٤٨	ج- من لا يجوز قتله في الجهاد	٢٩
١٥٠	د- قتل القريب	٣٠
١٥١	هـ- الغدير، الغنول، المثناة	٣١
١٥٢	و- تعريض العدو بالنار، وتغريقه بالماء، ورميه بالمنجنيز	٣٢
١٥٥	ز- إتلاف الأموال	٣٥
١٥٧	ح- انصراف من الزحف	٣٧
١٥٩	قلعة المعداد مع احتفال المظفر	٣٩
١٦٠	تحصن أهل البلد من العدو	٤٠
١٦١	الفرار وإحراز الغنيمة	٤١
١٦١	حكم التبييت في القتال	٤٢
١٦١	تدريس لكفار بالغربة والنساء	٤٣
١٦٢	ما ينتهي به القتال	٤٤
١٦٤	استعمال أموال العدو وسلاحه وأحكام الغنائم	٤٥
١٦٥ - ١٦٦	جهاز	١ - ٦
١٦٥	التعريف	١
١٦٥	الحكم التكليفي	
١٦٥	أ- تجهيز الغازي	٢
١٦٥	ب- تجهيز الميت	٣
١٦٥	ج- جهاز السفر في الحج	٤
١٦٦	د- جهاز الزوجة	٥
١٦٦	ملوك المرأة والجهاز	٦
١٦٧ - ١٧٩	جهاز	١ - ١٨
١٦٧	التعريف	١

الصفحة	العنوان	الفقرة
١٦٧	الألفاظ ذات العصلة : أ- الغرر	٧- ٢ ب- القمار
	ج- إيهام	د- شبهة
١٦٩	أقسام الجهالة :	
١٦٩	أجهالة على ثلاثة مراتب :	
١٦٩	الأولى : الجهالة التفاحضة	٨
١٦٩	الثانية : أجهالة اليقينة	٩
١٦٩	الثالثة : أجهالة المتوسطية	١٠
١٦٩	أحكام أجهالة	
١٦٩	الجهالة في البيع	١١
١٧٠	أ- الجهالة في صيغة العقد	
١٧٠	اليقين في بعة	١٢
١٧٠	بيع الحصاة	١٣
١٧١	بيع الملامسة والتأنيذ	١٤
١٧١	ب- الجهل بالبيع	١٥
١٧١	بيع ما يمكن في الأرض	١٧
١٧٢	بيع صورة الغنص	١٨
١٧٢	بيع اللبن في الخضر	١٩
١٧٢	بيع السمك في الماء	٢٠
١٧٢	بيع المعلوم	٢١
١٧٣	بيع الخراف	٢٢
١٧٣	ج - الجهالة في الثمن	٢٣
١٧٣	الجهالة في السلم	٢٤
١٧٣	الجهالة برأس مال المضاربة	٢٥
١٧٣	الجهالة في الإجازة	٢٦
١٧٣	الجهالة في الأجر	٢٧
١٧٤	إبراء المجهول	٢٨

الصفحة	المصنوع	الفقرة
١٧٤	الصلح عن المجهول	٢٩
١٧٤	زوال الجهة في مجلس المقد	٣٠
١٧٥	الصلح على بدل القصاص	٣١
١٧٦	جهة المكفول له	٣٢
١٧٦	ضمان الحق المجهول	٣٣
١٧٦	جهة الرهن والمرهون به	٣٤
١٧٧	الجهة في الوكالة	٣٥
١٧٧	الجهة في البيع	٣٦
١٧٧	الجهة في الشركة	٣٧
١٧٧	الجهة في الهبة	٣٨
١٧٧	الجهة في الوصية	٣٩
١٧٧	الجهة في الوقف	٤٠
١٧٧	الجهة في الإقرار	٤١
١٧٨	الجهة في النسب	٤٢
١٧٨	الجهة في النهر	٤٣
١٧٨	الجهة في الخلع	٤٤
١٧٨	جهة المتكفوف	٤٥
١٧٨	جهة ولي القتل	٤٦
١٧٩	جهة المدعى به	٤٧
١٧٩	جهة المشهود به	٤٨
١٧٩ - ١٩٧	جهر	٢٢٠
١٧٩	التعريف	١
١٧٩	الألفاظ ذات الصلة : الإسرار ، والمخافة ، والكنية	٢
١٨٠	والإظهار ، والإفشاء ، والإعلان	
١٨٠	حد الجهر والإسرار	٣
١٨٠	الأحكام المتعلقة بالجهر	

الصفحة	العنوان	الفقرة
١٨٠	أ- الجهر بالقول الصلاة	
١٨٠	الجهر بالتكبير	٤
١٨١	الجهر بالتعوذ	٥
١٨١	الجهر بالجملة	٦
١٨٣	الجهر بالقرءة	
١٨٣	أ- جهر الإمام	٧
١٨٣	ب- جهر المأموم	٨
١٨٣	ج- جهر المفرد	٩
١٨٤	الجهر بالتأمين	١٠
١٨٥	الجهر بالتسميع	١١
١٨٥	الجهر بالشهاد	١٢
١٨٥	الجهر بالقنوت	١٣
١٨٦	الجهر بالتسليم للخروج من الصلاة	١٤
١٨٧	الجهر بالتبليغ	١٥
١٨٧	الجهر في الصلاة المفصية	١٦
١٨٨	الجهر في موضع الإسراء والعكس	١٧
١٨٩	يجهر في التؤدة	١٨
١٩٠	يسر أو يؤذ وخبرها في الصلاة	١٩
١٩٠	ب- الجهر خارج الصلاة	
١٩٠	الجهر بالنسبة	٢٠
١٩١	الجهر بالتعوذ عند قراءة القرآن خارج الصلاة	٢١
١٩١	الجهر بالسنة عند قراءة القرآن	٢٢
١٩٢	الجهر بالتسمية على الطعام	٢٣
١٩٢	الجهر بقراءة القرآن خارج الصلاة	٢٤
١٩٣	الجهر بالأذن والإقامة	٢٥
١٩٣	الجهر بالحطمة	٢٦



الصفحة	الموضوع	الفرق
١٩٤	الجهر والإسرار بالأذكار	٢٧
١٩٥	الجهر بالدعاء	٢٨
١٩٦	الجهر بالتكبير في طريق مصلى العبد	٢٩
١٩٦	الجهر بالتكبير في ليالي العبد	٣٠
١٩٦	الجهر بالتلبية	٣١
١٩٦	الجهر بالسوء من القول	٣٢
٢٠٧ - ٢٠٧	جهل	٣١ - ١
١٩٧	التعريف	١
١٩٨	الألفاظ ذات الصلة : أ - النسيان	٣ - ٢
١٩٨	أقسام الجهل	
١٩٨	أولاً : الجهل الباطل الذي لا يصلح عذراً	٤
١٩٩	ثانياً : الجهل الذي يصلح عذراً	٥
٢٠١	الجهل بالتحريم مسقط للإثم والحكم في الظاهر	٧
٢٠١	الجهل بمعنى اللفظ مسقط لحكمه	٨
٢٠٢	من علم تحريم شيء و جهل ما يترتب عليه	٩
٢٠٢	الجهل عفو في المنهيات في حقوق الله تعالى	١٠
٢٠٢	أحكام الجهل	
٢٠٢	جهل المرأة عانتها	١١
٢٠٣	الجهل بوجوب الصلاة	١٢
٢٠٣	الجهل بالنجاسة في الصلاة	١٣
٢٠٣	الجهل بالمطهر وسائر العروة	١٤
٢٠٣	الجهل بالقبلة	١٥
٢٠٤	الجهل بالمنفعة	١٦
٢٠٤	الجهل بوجوب الصلاة	١٧
٢٠٤	الجهل بمبطلات الصلاة	١٨
٢٠٤	قضاء الفوائت المجهولة	١٩

الصفحة	المصنوع	الفقرة
٢٠٥	الجهل بوقت الصوم	٢٠١
٢٠٥	جماع انصائم في رمضان جاهلا بالتحريم	٢٠١
٢٠٥	جماع محرم جاهلا بالتحريم	٢٢٢
٢٠٥	الجهل لا يعني من ضمان الخلفات	٢٢٣
٢٠٥	الحجر على الطبيب الجاهل	٢٢٤
٢٠٥	خلاف من جهل معنى الطلاق	٢٢٥
٢٠٦	الجهل بتحريم الزنى	٢٢٦
٢٠٦	الجهل بتحريم السرقة	٢٢٧
٢٠٦	الجهل بتحريم الخمر	٢٢٨
٢٠٦	تولية الجاهل بالأحكام الشرعية القضاء	٢٢٩
٢٠٦	الجهل بانسبة للإمام الأول	٢٣٠
٢٠٦	التلفظ بكلمة الكفر مع الجهل	٢٣١
٢٠٨ - ٢١١	جهة	٠١
٢٠٨	التعريف	١
٢٠٨	الألفاظ ذات الصلة : الحيز	٢
٢٠٨	الحكم الإجمالي ومواطن البحث	
٢٠٨	أ- استقبال القبلة في الصلاة	٣
٢٠٨	ب- ترك استقبال واستقبال القبلة عند قضاء الحاجة	٤
٢٠٩	ج- اختلاف القابض والدافع في الجهة	٥
٢١٠	د- الوقوف على جهة	٧
٢١٠	هـ- الجهة في المبرات	٨
٢١٠	و- الوصية لجهة	٩
٢١١	ز- جهات التسمية في الإسلام	١٠
٢١١ - ٢١٦	جواب	١١-١
٢١١	التعريف	١
٢١٢	الألفاظ ذات الصلة : الإقرار - الرد - القبول	٤-٢

الصفحة	العنوان	الفقرة
٢١٢	الحكم التكليفي	٥
٢١٢	أنواع الجواب	٦
٢١٣	ما يتعلق بالجواب من أحكام	
٢١٣	أولاً : عند الأصوليين .	
٢١٣	دلالة الجواب على العموم أو الخصوص	٧
٢١٣	ثانياً : عند الفقهاء	
٢١٣	الأثر المترتب على الجواب	٨
٢١٣	١ - في الإقرار	٩
٢١٤	٢ - في انطلاق	١٠
٢١٥	الامتناع عن الجواب	١١
٢١٦ - ٢٢٦	جواز	١٣ - ١
٢١٦	التعريف	١
٢١٧	الأحكام المتعلقة بالجواز	
٢١٧	أ - حد الجواز	٢
٢١٧	ب - حقوق الجواز	٣
٢١٩	حفظ حرمة الجار	٤
٢٢٢	أثر الجواز في تقييد التصرف في المثلث	٦
٢٢٣	حكم الانتفاع بالجوار بين حارين	٧
٢٢٣	أثر الجواز في ثبوت حق الشفعة	٨
٢٢٤	حق الجوار في المصيل	٩
٢٢٤	حق الجوار في الطريق	١٠
٢٢٤	حق الجوار في النهر	١١
٢٢٥	جواز المسكن الشرعي	١٢
٢٢٥	محاورة الذمي للمسلم	١٣
٢٢٨ - ٢٢٩	حواش	١ - ٢
٢٢٩	التعريف	١

الصفحة	العنوان	الرقم
٢٢٧	الخوار والزم في التصرفات	٢
٢٢٩ - ٢٣١	جودة	١ - ٥
٢٢٩	التعريف	١
٢٢٩	لاحكام المتعلقة بالعودة	
٢٢٩	اعتبار العودة في البرقيات	٢
٢٢٩	إظهار عودة ما ليس بجيد	٣
٢٣٠	ذكر العودة في السلم فيه	٤
٢٣٠	ذكر العودة في الحوالة	٥
٢٣١	جورب	
	انظر: مسح الخفين.	
٢٣١ - ٢٣٧	حائط	١ - ١٥
٢٣١	التعريف	١
٢٣١	الأحكام المتعلقة بالحائط	
٢٣١	أولاً : الحائط بمحضر الجدار	٢
٢٣٢	الحائط المشترك	
٢٣٢	١ - ارتفاعه	٣
٢٣٢	٢ - قسمته	٤
٢٣٣	٣ - عبارته	٥
٢٣٣	النصف يسقط الحائط	٦
٢٣٣	تفتيش حائط القبلة	٧
٢٣٤	كتابة القرآن على حائط	٨
٢٣٤	إجارة الحائط	٩
٢٣٥	الدعوى في الحائط	١٠
٢٣٦	عدم حائط	١١
٢٣٦	بناء الحائط الجذب	١٢
٢٣٦	وضع الخشب على جدار المسجد	١٣

الصفحة	العنوان	الفقرة
٢٣٦	الإحياء بتحويط الأرض	١٤
٢٣٧	ثانيا : الحائط والبستان	
٢٣٧	معمورة الحائط في المسافة	١٥
٢٣٧ - ٢٤١	حائض	٨-١
٢٣٧	التعريف	١
٢٣٧	الألفاظ ذات الصلة : السرة	٢
٢٣٨	الحكم الإجمالي	
٢٣٨	أولا : حكم الحائض (بمعنى غير الحامل)	٣
٢٣٨	ثانيا : حكم الحائض بمعنى الحاجز	
٢٣٨	أ- في الوضوء	٤
٢٣٩	ب- في الغسل	٥
٢٣٩	ج- في استقبال القبلة	٦
٢٤٠	د- من الصف	٧
٢٤٠	هـ- الاغتسال من وراء حائط	٨
٢٤١ - ٢٤٦	حائض	١١-١
٢٤١	التعريف	١
٢٤٢	الألفاظ ذات الصلة : التبرؤ والتغيب	٢
٢٤٢	الحكم التكليفي	
٢٤٢	أولا : غسل الحائض في الوضوء	٣
٢٤٢	ثانيا : صلاة العائز إياه بالحائض	٥
٢٤٤	ثالثا : الأخذ من شعر الحائض	٧
٢٤٤	رابعا : اجتناء على الحائض	٨
٢٤٤	خامسا : اتخاذ القاضي أو الأمير حائضا	٩
٢٤٦	شروط الحائض وآدابها	١٠
٢٤٦	سادسا : الحائض في الميراث	١١

الصفحة	العنوان	الفقرة
٢٤٧ - ٢٩٢	حاجة	١ - ٢٧
٢٤٧	التعريف	١
٢٤٧	الألفاظ ذات الصلة :	
٢٤٨	أ - الضرورة ب - التحسين ج - الاستطلاع د - الرخصة	٢ - ٤
٢٤٨	الاحتجاج بالرخصة	٦
٢٤٩	مراعاة الحاجة مقصد من مقاصد الشريعة	٧
٢٥٠	ما تحريم فيه الحاجة	٨
٢٥٠	تنوع الحاجة	
٢٥٠	اعتبار العموم والخصوص	٩
٢٥١	باعتبار الأعصار والأمصار والقرون والأحوال	١١
٢٥١	باعتبار الحكم الشرعي	١٢
٢٥٢	شروط الحاجة :	
٢٥٢	١ - ألا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال	١٣
٢٥٣	٢ - أن تكون الحاجة قائمة لا منتظرة	١٤
٢٥٤	٣ - ألا يكون الأخذ يقتضي الحاجة مخالفاً لقصد الشارع	١٥
٢٦٥	الحاجة تنزل منزلة الضرورة	١٦
٢٥٧	أسباب الحاجة	١٩
٢٥٨	الحاجة تقدر بقدرها	٢٠
٢٥٩	الحاجات غير المحدودة لا تقترب في الذمة	٢١
٢٥٩	تقديم الحوائج بعضها على بعض	٢٢
٢٦٠	أثر الحاجة	٢٣
٢٦٠	مؤلاً : الاستثناء من القواعد الشرعية (مخالفة القياس)	٢٤
٢٦١	ثانياً : الأخذ بالأعراف والعادات	٢٥
٢٦١	ثالثاً : إباحة المحظور للحاجة وكذلك ما حرم سدا للذريعة	٢٦
٢٦٢	رابعاً : اعتبار الشبهات في ذمة الحدود	٢٧

الصفحة	المصنوع	الفقرة
٢٦٣ - ٢٦٤	حارصة	١ - ٥
٢٦٣	التعريف	١
٢٦٣	الألفاظ ذات الصلة : أ - الدابة	ب - الباصرة
	ج - المتلاحة	د - السباق
٢٦٣	الحكم الإجمالي	٢
٢٦٤	مواطن البحث	٣
٢٦٤	حافيد	٥
	انظر : حفيد .	
٢٦٤	حاقب	
	انظر : حاقن .	
٢٦٥ - ٢٦٧	حافن	١ - ٦
٢٦٥	التعريف	١
٢٦٥	الألفاظ ذات الصلة : أ - الحافب	ب - الحصر
	ج - الحافق	٢ - ٤
٢٦٦	الحكم التكليفي	٥
٢٦٦	قضاء الحافن	٦
٢٦٨ - ٢٦٩	حاكم	١ - ٥
٢٦٨	التعريف	١
٢٦٨	الألفاظ ذات الصلة : أ - المحسب	ب - المفضي
٢٦٨	أولاً : الحاكم عند الأصوليين والمتكلمين	٢ - ٣
٢٦٩	ثانياً : الحاكم عند الفقهاء	٤
٢٦٩	الحكم التكليفي في تولية الحاكم	٥
٢٧٠ - ٢٨١	حامل	١ - ٢٤
٢٧٠	التعريف	١
٢٧٠	الألفاظ ذات الصلة : الحائل	٢
٢٧٠	أحكام الحامل	
٢٧٠	أولاً : بالنسبة للمرأة :	

الصفحة	المعنوان	الفقرة
٢٧٠	دم الحامل	٣
٢٧١	إفطار الحامل في رمضان	٤
٢٧٢	نكاح الحامل	٥
٢٧٣	طلاق الحامل	٦
٢٧٣	عردة الحامل	٧
٢٧٤	نفقة الحامل	٨
٢٧٥	خروج جميع الحمل	١٢
٢٧٦	نصرفات الحامل	١٥
٢٧٧	استيفاء الخدين من الحامل	١٦
٢٧٨	الاعتداء على الحامل	١٧
٢٧٨	موت الحامل وفي بطنها جنين حي	١٩
٢٧٩	غسل وتكفين الحامل	٢٠
٢٨٠	دفن الحامل	٢١
٢٨٠	ثانياً : حمل الحيوان	
٢٨٠	أ - في المتذكية	٢٢
٢٨١	ب - في الزكاة والأضحية	٢٣
٢٨١	ج - في البيع	٢٤
٢٨٢	حياء	
	انظر : مهر ، حنولان .	
٢٨٢	حجب	
	انظر : محبة .	
٢٨٢ - ٣٣٠	حبس	١ - ١٤٤
٢٨٢	التعريف	١
٢٨٣	الألفاظ ذات الصلة : أ - الحجر ب - الحصر	
	ج - الوقف د - النفي	٤ - ٧
٢٨٤	مشروعية الحبس	٨



الصفحة	العنوان	الفقرة
٢٨٦	أنواع الحبس	١٢
٢٨٧	الحبس بقصد العقوبة والتعذيب وموجباته	١٣
٢٨٧	جميع الحبس تعزيراً مع عقوبات أخرى	١٤
٢٨٨	مدة الحبس تعزيراً	١٨
٢٨٨	أ - أقل المدة	١٩
٢٨٨	ب - أكثر المدة	٢٠
٢٨٨	التمييز بين الحبس المقصّر والحبس المطول	٢١
٢٨٩	إتهام مدة الحبس	٢٢
٢٨٩	الحبس المؤبد	٢٣
٢٨٩	أسباب سقوط الحبس تعزيراً وقطع مدته	٢٤
٢٩٠	أ - الموت	٢٥
٢٩٠	ب - الجنون	٢٦
٢٩٠	ج - العجز	٢٧
٢٩٠	د - الشفاعة	٢٨
٢٩١	هـ - التوبة	٣٠
٢٩١	طهارة المحبوس من ذنبه بالحبس تعزيراً	٣٢
٢٩١	الحبس فلاستيلاي	٣٣
٢٩٢	الحبس بسبب التهمة	٣٤
٢٩٢	مشروعية الحبس بتهمة وحالاته	٣٥
٢٩٤	الجهة التي يحق لها الحبس بتهمة	٣٩
٢٩٤	مدة الحبس بتهمة	٤٠
٢٩٥	الحبس للاحتراز	٤١
٢٩٥	الحبس بقصد تنفيذ عقوبة	٤٣
٢٩٦	ضوابط موجبات الحبس عامة عند التقضاء	٤٥
٢٩٧	الأحوال التي يشرع فيها الحبس :	
٢٩٧	حالات الحبس بسبب الاعتداء على النفس ومادونها	

الصفحة	العنوان	الفقرة
٢٩٧	أ - حبس القاتل عمدا المعدم المكافأة	
٢٩٨	ب - حبس القاتل المغضو عنه في القتل العمد	٤٦
٢٩٨	ج - حبس المصيب في القتل العمد دون مباشرته	٤٧
٢٩٨	د - حبس الجاني على مذبوح النفس بالجرح ونحوه لتعذر القصاص	٤٨
٢٩٩	هـ - حبس لتعذر القصاص في الضرب والطم	٤٩
٢٩٩	و - حبس المائل	٥٠
٢٩٩	ز - حبس التمسر على القاتل ونحوه	٥١
٢٩٩	ح - الحبس لحالات تنصل بالقسامة	٥٢
٣٠٠	ط - حبس من يمارس الطب من غير التخصيص	٥٣
٣٠٠	حالات الحبس بسبب الاعتداء على الدين وشعاره	٥٤
٣٠٠	أ - الحبس للمردة	٥٥
٣٠١	ب - الحبس للزندقه	٥٦
٣٠١	ج - حبس المسيء إلى بيت النبوة	٥٧
٣٠٢	د - الحبس لترك الصلاة	٥٨
٣٠٣	هـ - الحبس لانتهاك حرمة شهر رمضان	٥٩
٣٠٣	و - الحبس بسبب العمل بالبدعة والدعوة إليها	
٣٠٣	حبس البدعي التذعية	٦٠
٣٠٣	حبس المتدع غير الذاعية	٦١
٣٠٤	ز - الحبس للتساهل في الفتوى ونحوه	
٣٠٤	حبس المفتي الماج	٦٢
٣٠٤	ح - الحبس للامتناع من أداء الكفارات	٦٣
٣٠٤	حالات الحبس بسببه الاعتداء على الأخلاق ونحو ذلك	
٣٠٤	أ - حبس اليكر الزاني بعد جلده	٦٤
٣٠٥	ب - حبس من يعمن عمل قوم لوط	٦٥
٣٠٥	ج - حبس انهم بالقتل	٦٦

الصفحة	المسألة	الفقرة
٣٠٦	د - حبس المذنب على أنكر تعزيرا بعد حذره	٦٧
٣٠٦	هـ - الحبس للمعاذرة والفساد الخلقي	٦٨
٣٠٦	و - الحبس للتخلف	٦٩
٣٠٦	ز - الحبس لتأخر رجل	٧٠
٣٠٧	ح - الحبس لكشف العورات في الجماعات	٧١
٣٠٧	ط - الحبس لانتهاك الغناء صنعة	٧٢
٣٠٧	حالات الحبس بسبب الاعتداء على المال	
٣٠٧	أ - حبس العائد إلى السرقة بعد قطعه	٧٣
٣٠٧	ب - حبس السارق تعزيرا لتخلف موجب القطع	٧٤
٣٠٧	ج - حبس المتهم بالسرقة	٧٥
٣٠٧	د - الحبس لحالات تفصل بالعصا	٧٦
٣٠٨	هـ - الحبس للاختلاس من بيت مال المسلمين	٧٧
٣٠٨	و - حبس للمنع من أداء الزكاة	٧٨
٣٠٨	ز - الحبس للدين	
٣٠٨	مشروعية حبس المدين	٧٩
٣٠٩	ما يحبس به المدين	٨٠
٣٠٩	المدين الذي يحبس	٨١
٣١٠	مدة حبس المدين	٨٢
٣١٠	ح - الحبس للتفليس	٨٣
٣١١	حبس المفلس بطلب بعض الغرماء	٨٤
٣١١	ط - الحبس للتعدي على حق الله أو حقوق المباد	٨٥
٣١١	ي - حبس التكفيل لإخلاله بالتزاماته	
٣١١	أولا : حبس التكفيل بالمال لامتناعه من الوفاء	٨٦
٣١١	ثانيا : حبس التكفيل بالنفس	٨٧
٣١٢	أحوال التكفيل بالنفس	٨٨
٣١٣	الحبس لحالات تفصل بالقضاء والأحكام	

الصفحة	الموضوع	الفقرة
٣١٣	أ - حبس المشتع من تولى القضاء	٨٩
٣١٣	ب - حبس المسيء إلى هيئة القضاة	٨٩ م
٣١٣	ج - حبس المدعى عليه الحاد وانقضاء	
	حتى يعدل الشهود	٩٠
٣١٣	د - حبس صاحب الدعوى لكبدية	٩١
٣١٤	هـ - حبس شاهد الزور	٩٢
٣١٤	و - حبس المقر لاخر بمجهول لامتناعه من تفسيره	٩٣
٣١٤	حالات الحبس بسبب الاعتداء على نظام ائدولة	
٣١٤	أ - حبس الجاسوس المسلم	٩٤
٣١٥	ب - حبس البغاة	٩٥
٣١٥	وقت الإقراج عن البغاة المحبوسين	٩٦
٣١٦	مشروعية اتخاذ موضع للحبس	٩٧
٣١٦	اتخاذ السجن في الحرم	٩٨
٣١٧	تصنيف السجون بحسب المحبوسين	
٣١٧	أ - إفراد انشاء بسجن منعزل عن سجن الرجال	٩٩
٣١٧	ب - إفراد الحبس بحسب خاص	١٠٠
٣١٧	ج - حبس غير البالغين (الأحداث)	١٠١
٣١٨	حبس غير البالغين في قضايا المعاملات المالية	
٣١٨	حبس غير البالغين في الجرائم	١٠٢
٣١٨	مكان حبس غير البالغين	١٠٣
٣١٨	د - تمييز حبس الموقوفين عن حبس المحكومين	١٠٤
٣١٩	هـ - تمييز الحبس في قضايا المعاملات عن	
	الحبس في الجرائم	١٠٥
٣١٩	و - التمييز بين المحبوسين بحسب تجانس جرائمهم	١٠٦
٣١٩	ز - تصنيف الحبس إلى جماعي وفردى	١٠٧
٣٢٠	ح - الحبس بالإقامة الجبرية في البيت ونحوه	١٠٨

الصفحة	العنوان	الفقرة
٣٢٠	حبس المريض	١٠٩
٣٢٠	إخراج المريض من سجنه إذا خيف عليه	١١٠
٣٢١	تشغيل المحبوس	١١٣
٣٢٢	أحكام بعض التصرفات المتعلقة بالمحبوس	١١٤
٣٢٢	التصرفات المالية المنصطة بالمحبوس	١١٤
٣٢٢	بيع المحبوس ماله مكرها	١١٥
٣٢٢	الرجوع على المحبوس بالمال المدفوع عنه لتخليصه	١١٦
٣٢٢	رهن النقول للمحبوس ماله	١١٧
٣٢٣	ما يجب على المودع إذا عجز عن رد الوديعة	
	إلى مالكيها المحبوس	١١٨
٣٢٣	هبة المحبوس المحكوم بقتله ماله لغيره	١١٩
٣٢٣	تمكين المحبوس من وطء زوجته	١٢٠
٣٢٤	إتفاق المحبوس على زوجته	١٢١
٣٢٤	إتفاق الزوج على زوجته المحبوسة	١٢٢
٣٢٥	احتساب مدة حبس الزوج أو الزوجة في الإيلاء	١٢٣
٣٢٥	فينة المحبوس من الإيلاء إذا تعذر عليه الوطء	١٢٤
٣٢٥	تأخير المحبوس ملاعبة زوجته ونقبة الولد	١٢٥
٣٢٦	التصرفات القضائية والحكمية المنصطة بالمحبوس	
٣٢٦	خروج المحبوس لسماع الدعوى عليه عند القاضي أو تعذر ذلك	١٢٦
٣٢٦	خروج المحبوس للشهادة عند القاضي أو تعذر ذلك	١٢٧
٣٣٦	إجابة دعوة المحبوس للإشهاد على نفسه	١٢٧
٣٣٦	ملا يجوز تأديب المحبوس به	١٢٨
٣٣٦	أ - التشيل بالجسم	١٢٩
٣٣٧	ب - ضرب الوجه ونحوه	١٣٠
٣٣٧	ج - التعذيب بالنار ونحوها	١٣١
٣٣٧	د - التجميع والتعريض للبرد ونحوه	١٣٢

الصفحة	العنوان	الفقرة
٣٢٧	هـ - التجريد من الملابس	١٣٣
٣٢٧	ز - المنع من القوض، والصلابة ونحوها	١٣٤
٣٢٨	ز - المنع والضم	١٣٥
٣٢٨	ح - أمور أخرى تحرم العقوبة بها	١٣٦
٣٢٨	إخراج المجرس لإصابته بالجنون	١٣٧
٣٢٨	هروب المجرس	١٣٨
٣٢٩	صفات السجناء ونحوه	
٣٢٩	أ - الأمانة	١٣٩
٣٢٩	ب - الكفاية	١٤٠
٣٢٩	ج - النصح	١٤١
٣٢٩	د - الرضى	١٤٢
٣٢٩	هـ - اللياقة البدنية	١٤٣
٣٣٠	مراقبة الدولة السجناء وإصلاحها	١٤٤
٣٣٠ - ٣٣١	حبس الحبلة	٤ - ١
٣٣٠	التعريف	١
٣٣٠	لألفاظ ذات صلة : التلويح ، المضامين	٣ - ٢
٣٣١	الحكم التكليفي	٤
٣٣١	تجلى	
	انظر : حامل	
٣٣١	حتم	
	انظر : حكمه	